وحدة الأمة الإسلامية واجب شرعى
يجب تحقيقها فى ظل العولمة

يا أمة الإسلام اتحدوا

﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾

الدكتور

إسماعيل شلبى

أستاذ الاقتصاد - كلية الحقوق

جامعة الزقازيق

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيـــد

إن الحضارة الإسلامية هى الحضارة الواحدة ذات العقيدة الدينية والتى تجمـع كـل شعوبها على إله واحد ونبى واحد وكتاب واحد وقبلة واحدة. وهى صاحبة العقيدة التى جعلت من قبائل الجاهلية المتناحرة خير أمة أخرجت للناس. وصنعت من البداوة أعظـم المنـارات العلمية والحضارية التى عرفها تاريخ الإنسان. وصاغت من شتات الشعوب والقبائل جسـداً حضارياً واحداً، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى.

إن سكان العالم الإسلامى يبلغوا من التعداد ما يزيد على خمس سـكان العـالم. وأن أراضى هذا العالم الإسلامى تبلغ حوالى ٢٥% من العالم. كما تمتلك هذه الأمة من الخيـرات الطبيعية التى وهبها الله لها ما لا تملكه أى دولة فى العالم. كما أنها تقع فى ثلاث قارات مما يتيح لها التنوع فى الإنتاج فى جميع المجالات المختلفة.

وإذا كانت العقيدة لم تتغير ولم تتبدل لأن الذى أوحى بها هو الله سبحانه وتعالى وقـد تعهد بحفظها حيث يقول **"إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون"** (٩٠-الحجر). فمـاذا حـدث لهذه الأمة والتى انقلبت إلى النقيض. فبعد أن كانت أمة واحدة على رأسها أمير المؤمنين يتبعه بعض حكام للأقاليم المختلفة تحكم بكتاب الله وسنة رسوله، أصبحت الآن عدة شرائم تشـدها سلاسل التبعية الفكرية والحضارية والسياسية والاقتصادية والعسكرية إلى مراكـز التوجيـه والتأثير خارج العالم الإسلامى. وبعيداً عن مصالح الأمة الإسلامية. أموالها تودع فى خزائن وبنوك دول أجنبية. رغم حاجة الأمة لهذه الأموال والفوائض. واستيراد الأفكار الغربية وعدم الاهتمام بالثوابت الإسلامية. وتشبث معظم حكامها بالارتباط بذيول العالم الغربى سواء ثقافياً أو حضارياً أو سياسياً. وعدم الاهتمام أو استغلال لما لديها من مـوارد طبيعيـة وصـناعية وزراعية وطاقة بشرية ومن ثم ينتج عن ذلك تخلف علمى وصناعى وزراعى. وبذلك أصبح

خير الأمة للغير. حتى أنها أصبحت أمة ضعيفة، فانقلبت من خير أمة أخرجت للناس إلى أمة هشة. ومن بعد قوة ضعف ومن بعد عزة ذل وهوان على العالم الأجنبى. مما جعلها مطمع لهذه الدول. بل ازداد هوانها على الدول الأجنبية أن أصبحت تهاجم فى دينها وعقيدتها. وفى ظل النظام العالمى الجديد (وظاهرة العولمة) ازداد الحال سواءً حيث انتشرت التكتلات الاقتصادية العملاقة وأصبح العالم فى صورة تكتلات ولا مكان للدول الصغيرة فيه.

ثم وقعت أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م فكانت الحجة الواهية التى بدأت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وبعض الدول الموالية لهما بالهجوم الشرس على الإسلام والمسلمين واتهمتهم بالإرهاب. فأصبح الإرهاب يرمز للإسلام والمسلمين. ومن هذا المنطلق احتلت أمريكا ومن يعاونها أفغانستان ثم العراق. ويعلم الله من سوف تدور عليه الدائرة من دول العالم الإسلامى فى الأيام القادمة.

لهذا كان لزاماً علينا أن نعمل على إيقاظ هذه الأمة حتى تعمل على السير فى رحاب الله واتباع كتابه وسنة رسوله وذلك من أجل الوحدة الإسلامية. والله يقول "**إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون**" (٩٢-الأنبياء). ويقول أيضاً "**وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون**" (٥٢-المؤمنون). فهذا تأكيد من الله العلى العزيز بأن الأمة الإسلامية أمة واحدة.

لهذا فإننا نسأل أين الخلل ؟ ولماذا حدثت هذه الغفلة وهذا التخلف الذى يحول بين العقيدة وبين التجدد والتقدم الحضارى والاقتصادى والسياسى والوحدة مرة أخرى ؟ ألم يأتى الوقت لاستيقاظ الأمة الإسلامية وتفيق من غفلتها وتعلم علم اليقين بما يدور حولها من أحداث ومخاطر وأن تعمل على صد هذه المخاطر وخاصة الغزو العسكرى والثقافى العلمانى والاقتصادى.

والسؤال الذى يدور الآن هو : هل هذه الأمة لديها إمكانيات ومقومات التكامل الاقتصادى ؟ وإذا كان لديها ما هى العوائق التى تحول دون ذلك ؟ وفى ظل النظام العالمى الجديد (العولمة) هل الأفضل لها أن تدور فى فلك العولمة أم الأفضل الوحدة الواحدة حتى إذا

ما نضجت وقويت تستطيع أن تلحق بها ؟ وما هو أفضل الأساليب الحالية للتكامل والوحدة ؟ وما هو موقف هذه الأمة من الهجمة الشرسة ضدها وضد دينها من الخارج وهل ترضخ لهــا أم ماذا تفعل قبلها ؟. كل هذه التساؤلات سوف تدور حولها هذه الدراسة.

وفي النهاية نود أن نوضح أنه لا مكان في العالم الآن للدول الضعيفة. ولا تســتطيع هذه الأمة مواجهة المخاطر التي تتعرض لها إلا بالوحدة، والتزامها بكتاب الله وسنة رســوله. وتعمل على تطبيق ما جاء بهما من تشريعات في المجالات المختلفة ســواء منهــا النــواحي العقيدية أم النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية. فيا أمة الإســلام اتحــدوا **"وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" (٤-المائدة) "واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا"** (١٠٣-آل عمران).

وعلى الله قصد السبيل ..

دكتور/ إسماعيل شلبي

بسم الله الرحمن الرحيم

وحدة الأمة الإسلامية واجب شرعى
يجب تحقيقها فى ظل العولمة
يا أمة الإسلام اتحدوا
"واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا"

مقدمة :

لا شك أن أى مواطن أو باحث مهتم بقضايا وطنه لا يتجاهل الواقع المعاصر لعالمنا الإسلامى. وما تمر به بلاده من أزمات متعددة ومتنوعة وعلى كل الأصعدة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً بل وحضارياً. ولا شك أن معايشة هذه الأزمات تطرح الكثير من الأسئلة على من يشعر ويحس بوطأتها حضارياً وتاريخياً. لماذا وصل الحال للعالم الإسلامى إلى هذا الوضع المهين من التخلف ؟ وما هى الأسباب التى أدت إلى ترديه إلى ذلك ؟ هل هناك خلل فى العقلية الإسلامية أم خلل فى ثقافتها وتعليمها أم أن الخلل يرجع إلى الأنظمة السياسية السائدة فى هذه البلاد ؟

وإذا كانت هذه البلاد قد بدأت نهضتها منذ قرنين من الزمان فلماذا ظلت حبيسة هذه القيود من التخلف الاجتماعى والتردى السياسى والبؤس والفقر الاقتصادى. إن تجارب الأمم الناهضة قد علمتنا أنه لا نهضة بغير علم ولا نهضة بغير إرادة جماعية شعبية للنهوض. ولا شك أن الأمة تملك من مقومات النهضة ما يجعلها فى المقدمة إذا هى أرادت. وتملك من عوامل النهضة ما يؤهلها لصناعة التاريخ بدلاً من أن تعيش خارج التاريخ.

لقد كانت العصور الإسلامية الأولى زاهرة فيها العمارة الإسلامية الكبرى بعلومها وتقنياتها على قاعدة إسلامية صلبة. وأن الفكر الإسلامى قد قام فى العصور الوسطى بدور كبير فعَّال فى بناء الحضارة البشرية. وأن هذا الدور البنّاء لم يقتصر على مجرد النقل والحفظ بل يتعدى ذلك إلى الابتكار والتجديد والاكتشاف، والانتقال بالحضارة البشرية من درجة إلى

درجة أخرى أسمى بكثير مما كان عليه الحال من قبل. ولم يلبث أن اعترف بهـذه الحقيقـة وأكدها عدد كبير من رجال الفكر والعلم في الغرب[١]. فنادوا بأن فضل العرب على الغـرب أعظم من أن ينكر. وبأن أثر المدنية الإسلامية في الحضارة الغربية أكبر من أن تجحد. وبأن الوقت قد حان في العصور الحديثة – عصور حرية الرأى والفكر – لكـى يتحـرر الفكـر الأوروبي من تزمت العصور الوسطى ونظرتها المغرضة – تلك النظرة التي فرضتها الكنيسة الغربية على الناس فرضاً والتي صورت المسلمين – ظلماً وافتـراءً – فـي صـورة هـدّام الحضارة ومقوضيها وهم في حقيقة أمرهم ليسوا إلا بناتها وحماتها.

ولنا في تاريخنا الحديث عبرة وعظة حتى ندرك ونعلم من هو عدونا. فما أن انتهـت الحرب العالمية الثانية بالقضاء على نظام الخلافة الإسلامية حتى أصبحت الأرض الإسلامية جميعها متاعاً وميراثاً للدول الأجنبية وتم احتلالها وقسمت بينهم كغنيمة. وكانت فلسطين أولى هذه الغنائم التي أهدتها بريطانيا لليهود بوعد بلفور. واشتعلت نار الحرب عام ١٩٤٨ حتى تم تقسيمها وحصلت إسرائيل على الجزء الأكبر منها. ثم التهمت أجزاء أخرى في حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣. وها هي اليوم لم يبقى من أرض فلسطين إلا الجزء اليسـير والمبعثر ما بين أرضها الأصلية المحتلة بمعرفة الإسرائيليين والذين انتقلـت حمـايتهم مـن الإنجليز إلى الأمريكان حيث تساندهم الولايات المتحـدة الأمريكيـة فـي عـدوانها علـى الفلسطينيين. وفي المحافل الدولية تقف بصفاقة وعلانية وتبجح رافضة أى قرار يصدر مـن مجلس الأمن أو هيئة الأمم المتحدة ضدها. ومن ثم فهي تقف ضد أى حق من حقـوق هـذا الشعب.

---

(١) وحسبنا ما كتبه بعض المستشرقين مثل آدم ميتز في "الحضارة الإسلامية في القرن الرابـع الهجـرى" وجوستاف لوبون في "حضارة العرب". وجروينباوم في "حضارة الإسلام" وغيرها من المؤلفات التـى ترجم كثير منها إلى العربية.
انظر: د. سعيد عبد الفتاح عاشور – المدنية الإسلامية وأثرها في الحضارة الأوروبية – مكتبة الأنجلو المصرية – الطبعة الثانية – ١٩٨٢م.

كذلك نرى ما يحدث فى كشمير ما بين باكستان والهند وإهدار حقوق المواطنين المسلمين فى هذا الإقليم. وما يحدث فى الشيشان والحروب المتوالية من أجل حصولها على استقلالها منذ وجود الاتحاد السوفيتى حتى وجود روسيا. وما حدث فى دول البلقان ومذابح البوسنة والهيرسك وكوسوفو. والفتنة الطائفية فى لبنان حيث استمرت الأحداث الداخلية عدة سنوات. وحرب الخليج الأولى ما بين اعتداء العراق على إيران والتى أشعلتها الولايات المتحدة الأمريكية انتقاماً من إيران لواقعة الرهائن الأمريكان من قبل الثورة الإسلامية ومد يد العون لصدام حسين وقد استمرت هذه الحرب ثمانية سنوات. ثم حرب الخليج الثانية والمصيدة التى أحكمتها ووضعتها له أمريكا كى يتم القضاء على ما لديه من إمكانيات عسكرية ووضع يدها على بترول منطقة الخليج بإقامة قواعد عسكرية دائمة على أراضيها بحجة حماية هذه الدول من خطر صدام حسين. والحصار الذى حدث على ليبيا والسودان وحرب الجنوب فى السودان وما يحدث فى الفلبين للطائفة الإسلامية هناك.

كل هذه الأحداث وقعت تحت سمع وبصر حكام العالم العربى والإسلامى ولا يتحرك أى منهم لنجدة هؤلاء المواطنون من المسلمين الذين يقتلوا ويشردوا وتهتك أعراض نساؤهم علناً دون أى رد فعل منهم.

ثم تتوالى الأحداث فى القرن الواحد والعشرون بأحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ والهجوم على مركز التجارة العالمى فى نيويورك ووزارة الدفاع الأمريكية فى واشنطن، حيث أعلن الرئيس الأمريكى بوش بأنها حرب صليبية. ومن ثم بدأ رد فعل هذه الأحداث بغزو أمريكا لأفغانستان مدفوعة بهوس الرغبة فى استرداد هيبة مفقودة كانت بحاجة – حتى قبل أن تتجمع لديها أدلة اتهام دامغة – إلى عدو هزيل مضمون هزيمته حتى تحقق نصراً سريعاً يعيد إليها ثقة غائبة بالنفس وتسترد هيبتها التى ديست ودفنت تحت أنقاض برجى التجارة العالمى ووزارة الدفاع.

لهذا رأت أمريكا أن عدوها الأول فى أفغانستان هو نظام طالبان الذى هبط على أفغانستان بمظلة أمريكية.

ثم كانت العراق عدوها الثانى الذى نجح فى بناء قوة إقليمية لا يستهان بها بددها فـي حربين إقليميتين ضد جيرانه إحداهما مع إيران والثانية مع الكويت. ولكنه هو الآخـر صـار نظاماً آيلاً للسقوط بعد أن استنزفه حاكمه فى حروبه بالإضافة إلى الحصار الذى دام ثلاثـة عشر عاماً. ومن ثم أصبح نظاماً معزولاً إقليمياً وعالمياً. وكانت الحرب الأمريكية ضـده – كما يتوقع – مضمونة نتائجها ولم تكن مغامرة غير محسوبة.

هذا هو حال الأمة الإسلامية حروب دائمة وغزو واحتلال لبعضها فـي القـرن ٢١. ومن ثم استنزاف لجميع مواردها الاقتصادية وجعلها دول هامشية لا حول ولا قوة لها ومن ثم تنطوى تحت إرادة القوى الأحدية فى العالم اليوم التى تتحكم فيها وتسير أمورهـا بأسـلوبها ومنهجها حتى تقضى على هويتها وقدرتها وهذا يرجع إلى تشتت هذه الأمـة إلـى دويـلات صغيرة كل منها فى واد آخر عن الأخرى ينتهجون نهجاً وأسلوباً ونظاماً بعيداً كل البعد عـن النهج الإسلامى والذى يدعوا إلى الوحدة لا التفرق، يدعوا إلى القوة لا الضعف، يدعوا إلـى العزة لا الزلة، يدعو إلى التقدم لا التخلف، يدعوا إلى الحكم بما أنزل الله لا الحكم بما صنعه الغرباء الأجانب.

لقد انصرم القرن العشرون من أيدى المسلمين وهم أضعف أمم الأرض فى الاقتصاد والسياسة والنظم الاجتماعية والثقافية ومناهج التعليم. وبدأت المنطقة قرناً جديداً بسقوط بغداد عهد الحضارة والثقافة الإسلامية والعربية سقوطاً لم يشهد له التاريخ مثيلاً من قبل.

وإذا ما نظرنا إلى أمتنا الإسلامية نجد أنها تملك من الطاقة البشرية ما ينهض بها إذا أحسن استغلالها وتنميتها وتوظيفها. وتملك من موارد الثروة الطبيعية سـواء كانـت أرضـاً زراعية أو موارد مائية أو كوادر فنية بشرية راقية يشهد لها العالم الخارجى من تقدم فى العلم والثقافة لمن يعمل منهم لدى هذه الدول أو ثروة معدنية متعددة مما جعلها مطمعاً لكل الـدول الأجنبية. ولقد اختصت هذه الأمة بخاتم الأديان السماوية على يد سيد الرسل سيدنا محمد ﷺ كما اختصت بكتاب مُنزّل من عند الله لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. فقد قال تعالى

فى كتابه الكريم "وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم فى الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذى ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً يعبدوننى لا يشركون بى شيئاً ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون" (٥٥-النور). ويقول الرسول ﷺ "تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدى أبداً كتاب الله وسنتى"[١]. والأمر الذى يدعو للدهشة أن الأمة الإسلامية رغم أنها تملك هذه المقومات إلا أنها مازالت فى غيابات التخلف والتردى حتى أنها لا تملك القوة التى تدافع بها عن نفسها وعن مقوماتها الحضارية والتاريخية. وإذا ما تمعنا فى الآية الكريمة والحديث النبوى الشريف لعرفنا أن من أهم أسباب هذا التخلف والتردى الذى تعانى منه الأمة الإسلامية أنها فرطت فى كتاب الله ولم يتمسكوا به ولا بالسنة النبوية المشرفة فأصبحوا غثاءً كغثاء السيل.

ولكن واقع العالم الإسلامى الآن هو عدم استغلال هذه الأمة لثرواتها وتركوها نهباً لأطماع الاستعمار الأمريكى والغربى. واكتفوا منهم بعبارات الود أحياناً والترهيب بالصاروخ والمدفع أحياناً أخرى. ولم يفكروا فى لم الشمل الممزق وجمع الكلمة المتفرقة ليشكلوا وحدة اقتصادية تتبعها وحدة سياسية واحدة لها وزنها العالمى فى المحافل الدولية ولها تأثيرها على صاحب القرار الدولى. لقد عاشت الدول الإسلامية – ولا تزال – عصوراً من التمزق والتعصب السياسى وقنعت الأنظمة السياسية فيها بالبحث عن مصلحتها الشخصية أولاً ثم الإقليمية ثانياً متغافلين عن مصالح الأمة ككل. ولم يعد أمر الآخرين يعنيهم لا من قريب أو من بعيد مادامت هذه الأنظمة قد حصلت على مصلحتها الشخصية أو الإقليمية ونسيت هذه الأنظمة أنها تعيش فى عالم التكتلات الاقتصادية والعولمة وليس هناك مكان للدول الصغيرة فيها.

ويشهد العالم فى الوقت الحالى تغيرات واسعة النطاق فى النظام العالمى. وأولى هذه التغيرات النظام الاقتصادى International Economic Order تتمثل فى سياسة قواعد تحرير التجارة الدولية على النطاق العالمى فى إطار الجات ومنظمة التجارة العالمية وهيمنة

---

(١) رواه البيهقى فى السنن.

الإدارة العالمية على برامج التصحيح الهيكلى والاستقرار الاقتصادى عبر صندوق النقد أو البنك الدوليين وتأسيس التكتلات الاقتصادية الإقليمية (مثل الاتحاد الأوروبى واتحاد النافتا)، وتراجع دور المنظمات الدولية الجماعية مثل المنظمات الاقتصادية للنمو مثل مجموعة الـ ٧٧ واهتزاز مكانة المنظمات الاقتصادية الأضيق التى تضم عدداً من البلدان الساعية للنمو ذات الموارد الاقتصادية الهامة عالمياً وخاصة منظمة الأوبك.

والجديد فى النظام الاقتصادى العالمى يكمن فى نتائج التكنولوجيا الصناعية التى أدت إلى تهميش مجموعة بلدان ما يسمى بالعالم الثالث وتدهور أهمية صادرات تلك الدول من المواد الأولية وتراجع أهمية أسواقها للمنتجات الجديدة. وضعف اندماج اقتصاداتها فى العملية المتسارعة لتعميق النمو الاقتصادى.

وعلى الرغم من ثراء مجموعة من الدول المصدرة للبترول فإن ضعف مقومات اللحاق بالثورة الصناعية التكنولوجية رغم ما حققته من إنجازات صناعية خاصة فى مجال البتروكيماويات بما تملكه من مزايا تنافسية فى هذا المجال قد أبقى هذه الدول تحت ضغط عوامل التهميش من خلال الهيمنة العلمية التكنولوجية والصناعية والاقتصادية للمراكز الصناعية المستوردة للبترول.

وفى ظروف من العلاقات الدولية التى تمثل علامة فارقة بين مرحلتين تاريخيتين فى علاقة الغرب بالشرق فى العصر الحديث. بدأت أولاهما باستعمار الأرض واستلاب العقل طيلة القرن الماضى. وما كدنا ننهض من آثارها حتى بدأت المرحلة الثانية التى حددت أهدافها وبلورت مقاصدها فى محو الهوية الثقافية وإلغاء الذات وقتل الخصوصية الإسلامية للمنطقة لتصهر الكل فى بوتقة العولمة الأمريكية التى بشر بها بوش الأب فى حرب الخليج الثانية وبدأ تطبيقها بوش الابن فى حرب العراق معلناً أنه جاء ليحرر أرض العراق بمباركة من العناية الإلهية وتنفيذ الوعد الرب، والتى باركها شارون رئيس وزراء إسرائيل بإصدار أمرين وزاريين. وجه أحدهما إلى رجال الأعمال اليهود ببناء معبدين يهوديين فى كل من بغداد والبصرة. بينما وجه الثانى إلى وزارة السياحة الإسرائيلية بالاستعداد لتنظيم رحلات سياحية

إلى أرض الوافدين ليتعرف أبناء صهيون على تراث أجدادهم في بابل. حيث تبدأ من هناك المعالم الجغرافية لدولة التوراة الكبرى التي تمتد من النيل للفرات.

لهذا نرى أنه يجب على الأمة الإسلامية وفي مقدمتها قادتها وحكامها أن تكون لهم وقفة مع النفس بصدق وأمانة لكي نكشف من خلالها أوجه الخلل والقصور الذاتي في مسيرتنا التاريخية وفي بنائنا الاجتماعي ونظمنا السياسية والاقتصادية ومناهجنا التعليمية لكي نضع يدنا على مكمن الداء وموطن العلة. وحقيقة سوف نكتشف أن عللنا الداخلية أكثر عدداً وأشد خطراً من عللنا التي تأتينا من الخارج. وإذا عجزنا عن علاج عللنا الداخلية فسوف نكون أكثر عجزاً من مواجهة العلل الخارجية أو مقوماتها.

ولهذا نرى أنه لا علاج لهذه العلل للأمة الإسلامية إلا بالوحدة الكاملة (الاقتصادية والسياسية) وذلك في ظل النظام العالمي الجديد (العولمة) حيث نبدأ بالوحدة الاقتصادية والتي تتبعها مباشرة الوحدة السياسية. وأمامنا تجربة الدول الأوروبية والتي بدأت في عام ١٩٥٧ باتفاقية روما ثم بلغت قدر كبير من الوحدة الكاملة في عام ١٩٩٩ بإصدار العملة الأوروبية الموحدة وحالياً في عامنا هذا يفكرون في تنصيب رئيس واحد لهذه الدول ومن ثم تكتمل الوحدة السياسية.

حقيقة أن وحدة العالم الإسلامي ليس مطلباً فردياً أو شعبياً ولكنه فرض عين على الأمة الإسلامية وفي مقدمتها حكامها حيث يجب عليهم العمل الجاد والإرادة السياسية الأمينة في السير نحو تحقيق ذلك. ونحن نرى أنه ليس من السهولة واليسر تحقيق ذلك حيث سنجد الكثير من المعوقات التي تقف حيال تحقيق هذه الوحدة. ولكن إذا خلصت النية للحكام وتذكروا دائماً واجبهم الوطني والإسلامي نحو أمتهم وابتعدوا عن الارتماء في أحضان العالم الأجنبي وبعدوا عن التبعية السياسية والاقتصادية وأصبحوا على قلب رجل واحد لأمكن لهم إقامة هذه الوحدة وليتذكروا قول الله تعالى "**إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون**" (٥٢-الأنبياء)، وقوله تعالى "**وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون**" (٥٢-المؤمنون).

فيا أمة الإسلام اتحدوا "واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا" (١٠٣-آل عمران)

وهذه الدراسة تحتوى على ثلاثة أبواب مختلفة :-

الباب الأول : سنلقى الضوء فيه على العالم الإسلامى

وهذا الباب يحتوى على سبعة فصول كالآتى :-

الفصل الأول : تحديد العالم الإسلامى.

الفصل الثانى : الإسلام والاقتصاد.

الفصل الثالث : الموارد الاقتصادية والبشرية لدول العالم الإسلامى.

الفصل الرابع : هيكل تجارة الدول الإسلامية.

الفصل الخامس : أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية.

الفصل السادس : تقييم تجارب العمل الإسلامى المشترك فى الفترة السابقة.

الفصل السابع : أسباب تعثر الوحدة الاقتصادية العربية الإسلامية خلال الفترة السابقة.

الباب الثانى : وهو خاص بالعولمة وبيان أثرها على البلدان الإسلامية

وهذا الباب يحتوى على ثلاثة فصول كالآتى :-

الفصل الأول : المفاهيم الأساسية للنظام العالمى الجديد.

الفصل الثانى : أهم ملامح أبعاد النظام الاقتصادى العالمى الجديد (أو العولمة)

الفصل الثالث : العولمة وأثرها على البلاد الإسلامية

الباب الثالث : وفيه نركز على أهمية الوحدة الإسلامية والمفاضلة ما بين الوحدة والعولمة

وهذا الباب يحتوى على خمس فصول كالآتى :-

الفصل الأول : نتعرف فيه على التكامل الاقتصادى والتكامل النقدى.

الفصل الثانى : نلقى فيه الضوء على النظرية التقليدية للتكامل الإقليمى.

الفصل الثالث : نشير فيه إلى النظرية الحديثة للتكامل الاقتصادى.

الفصل الرابع : نتعرف فيه على التكامل الاقتصادى الإنمائى.

الفصل الخامس : نلقى فيه الضوء إلى بعض القراءات الحديثة والتى توضح موقف الدول الأجنبية من العالم الإسلامى وموقف الإسلام من ذلك.

الفصل السادس : نوضح أهمية التكامل الاقتصادى ووحدة الدول الإسلامية.

ثم ننهى الدراسة بالخاتمة.

الباب الأول

العالم الإسلامى

الباب الأول
العالم الإسلامى

فى هذا الباب سوف نلقى نظرة على العالم الإسلامى. حيث يتضمن هذا الباب ستة فصول. حيث يتضمن الفصل الأول تحديد العالم الإسلامى وفى الفصل الثانى نوضح فيه الاقتصاد الإسلامى وذلك للرد على من ينكرون بأن هناك ما يسمى بالاقتصاد الإسلامى. وفى الفصل الثالث نشير فيه إلى الموارد الاقتصادية والبشرية للعالم الإسلامى سواء كانت موارد طبيعية أو موارد بشرية أم موارد طاقة أو موارد مالية وكذا نصيب الفرد من الناتج القومى وإشارة للديون الخارجية للعالم الإسلامى. ثم ننهى هذا الفصل بإلقاء نظرة سريعة على الزراعة والصناعة بالعالم الإسلامى.

أما الفصل الرابع فهو خاص بالنشاط التجارى بين دول العالم الإسلامى سواء كانت تجارة خارجية أو تجارة بينية أو تجارة خدمات. أما الفصل الخامس فنوضح فيه أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات العالم الإسلامى. ونختم هذا الباب بالفصل السادس الذى نُقَيِّم فيه تجارب العمل الإسلامى المشترك خلال الفترة السابقة.

فى هذا الباب سوف نلقى نظرة على العالم الإسلامى. حيث يتضمن سبعة فصول كالآتى:-

الفصل الأول : نلقى فيه الضوء على العالم الإسلامى.

الفصل الثانى : نوضح فيه الاقتصاد الإسلامى وذلك للرد على من ينكرون بأن هناك ما يسمى بالاقتصاد الإسلامى.

الفصل الثالث : نشير فيه إلى الموارد الاقتصادية والبشرية للعالم الإسلامى متضمناً ما يأتى :-

- الموارد الطبيعية.
- الموارد البشرية.
- الموارد المالية.
- موارد الطاقة.
- نصيب الفرد من الناتج القومى.
- إشارة للديون الخارجية للعالم الإسلامى.
- الزراعة والصناعة بالعالم الإسلامى.

الفصل الرابع : خاص بالنشاط التجارى للدول الإسلامية سواء كانت تجارة خارجية أو تجارة بينية أو تجارة خدمات.

الفصل الخامس : نوضح فيه أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات العالم الإسلامى.

الفصل السادس : نقيم فيه تجارب العمل الإسلامى المشترك خلال الفترة السابقة.

الفصل السابع : نذكر أسباب تعثر الوحدة الاقتصادية العربية الإسلامية خلال الفترة السابقة.

الفصل الأول

تحديد العالم الإسلامى

فى مطلع الإسلام حظى هذا الدين بدعاة لهم قدرات عالية ومواهب عظيمة فحملوا راية الإسلام ونشروا دعوته، وأخذوا عن الرسول ﷺ اتجاهاته وإرشاداته واندفعوا ينشرون الإسلام بقوة لم تغلب، وحققوا نجاحاً عظيماً دونه أى نجاح، وفى القمة من هؤلاء أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب ومصعب بن عمير وعلي بن أبى طالب وأبو ذر الغفارى وأبو عبيده بن الجراح ... ولذلك سرعان ما انتشر الإسلام فى الجزيرة العربية ثم اتجه يدق الأبواب حول هذه الجزيرة.

وفى جيل الفتوح كان كثير من الفقهاء والعلماء يلتحقون بالجيش الإسلامى، فإذا وضعت الحرب أوزارها نشط هؤلاء العلماء يدعون للإسلام وينشرون مبادئه، وكثيراً ما استجاب الناس لهم هنا وهناك مما جعل الإسلام ينتشر فى العراق وفارس والشام وبحر الشمال الأفريقى فى مدى وجيز للغاية. وهناك سبب آخر ساعد أيضاً على نشر الإسلام فى القرن الهجرى الأول تلك هو بساطة العقيدة الإسلامية وصفاؤها وبعدها عن التعقيد اللاهوتى وبعدها كذلك عن وسيط يقف بين المرء وربه. فالإنسان فى الإسلام له صلة مباشرة بالخالق الأعظم، يناديه ويناجيه ويصلى له ويستغفره. ثم إن الإسلام عنى بعلاقة الإنسان بربه، عنى كذلك بعلاقة الإنسان بالإنسان. وفى هذا المجال قدم الفكر الإسلامى صورة جديدة للأخلاق، فحذر من الظلم والعقوق والرشوة والكبر والتجسس ... وألزم بالصدق والأمانة والمساواة والعدالة وغيرها.

تلك هى الأسباب التى ساعدت على انتشار الإسلام فى القرن الهجرى الأول، دعاة من الصفوة ودين حافل باليسر وأخلاق فاضلة تنشر الإسلام وتحميه.

وعندما انتشر الإسلام فى العصور الأولى ظل المسلمون الأوائل أوفياء للمبادئ الإسلامية الأصيلة فظهر مجتمع خال من الأرستقراطية لا نظرياً فحسب بل عملياً أيضاً، فكان

البدوى الجاف يستطيع أن يطرق مجالس عمر ومعاوية ويحادثه، وأحياناً يعترض عليه، وقد أشاع هذا فى المجتمع روح المساواة والديمقراطية وهى ظاهرة لم يكن العالم قد عرف لها مثيلاً من قبل، هذا الوضع مكن للإسلام أن ينتشر بسرعة وأن تثبت جذوره فى البلاد التى انتشر فيها.

ولو وجد اتصال بين المسلمين وأوروبا فى ذلك القرن لكان انتشار الإسلام أوسع وأشمل، ولكن الزمن كان قد مر وضعف الدعاة المسلمون فضعفت أداة التوصيل والتنوير.

وفى نفس الوقت ظهرت فى العالم الإسلامى فرق ومذاهب كالشيعة والخوارج والمعتزلة ثم ظهرت حركات هدامة كالشعوبية والقرامطة والزنادقة وغيرها فدفعت هذه الفرق إلى الفكر الإسلامى ما ليس منه من تعقيدات وغموض.

ثم اختفت الأخلاق الإسلامية أو كادت وحل محلها التناحر والتنافس والرشوة والطبقية والتكالب على المادة، وفى هذه الظروف بدأ صلات العالم الإسلامى بأوروبا، فلم يصل صوت الإسلام الحقيقى إلى القلوب. وكانت مسيرة الإسلام بأوروبا مسيرة بطيئة وغير راسخة. ذلك هو الإطار الذى عاصر انتشار الإسلام بأوروبا والذى حال دون زحف الدين الإسلامى على سكان هذه القارة.

وهناك زحف إسلامى كبير بأفريقيا وآسيا. وقد اتخذ هذا الزحف من الطرق الصوفية أدوات له، وفى الطرق الصوفية تواضع الصوفى وزهده، ففتح هؤلاء للإسلام فتوحات واسعة، وكانت العبادة الصادقة والسلوك الصافى وسيلة الاتصال بالناس ووسيلة التأثير فيهم.

ويلاحظ فى السنوات القليلة الماضية أن الإسلام ينتشر ويتوسع توسعاً ديناميكياً مطرداً بعيد المدى لدى العالم أجمع، بل لعله اليوم أكثر الأديان نمواً عددياً، فهو من ناحية يكسب كل يوم أرضاً جديدة وقوى مضاعفة على امتداد جبهة عريضة فى جميع قارات العالم، ومن ناحية أخرى يتفق على أن أغلب مناطق العالم الإسلامى تعد من أكثر الأقاليم نمواً للسكان، حيث لم تزل معدلات المواليد مرتفعة فى الوقت الذى انخفضت فيه معدلات الوفيات انخفاضاً كبيراً.

ومن المرجح أن قوة المسلمين النسبية في ديموغرافية ميزانية العالم ستتمدد باستمرار حيث قد حل القرن الحادى والعشرين وقد أصبح أكثر من خمس البشرية مـــن المسـلمين[١]. ولولا الاستعمار الذى جاء سداً أمام انتشار الإسلام وأثقل خطواته – وإن لم يستطع أن يشـل حركته – لكانت خريطة الإسلام والدول الإسلامية اليوم شيئاً يختلف كثيراً عما هى عليه الآن.

وعلى سبيل المثال فإن التبشير الاستعمارى لا سيما فى أفريقيا قد تم علـــى حســـاب الرصيد الاحتياطى الكامن بالقوة للإسلام، وفى الهند حيث عمق الاستعمار عن عمد الصراع الدينى بين المسلمين والهندوس أدى إلى التعصب ووقف وإبطاء الزحف الإسلامى الذى كـــان منطلقاً فى شبه القارة.

ولئن بدا الإسلام اليوم – موضوعياً – أقل عدداً وأضعف ناصراً من المسيحية فما هو إلا نمط وتوازن حديث العهد نسبياً ولم يتحقق إلا منذ الكشوف الجغرافيـــة وتوســـع أوروبـــا المسيحية فى العالم الجديد والقديم، ثم أكدته بصفة حاسمة الثورة الديموغرافية العارمة التـــى عرفتها أوروبا الصناعية منذ القرن التاسع عشر، أما قبل ذلك فمن المرجح أن العكس كـــان صحيحاً حيث من المؤكد أن رقعة الإسلام كانت أشد تراميا واتساعاً من رقعـــة المســـيحية – وهناك الدليل التاريخى غير المباشر حيث كان الشرق الإسلامى مركـــز الثقـــل الحضـــارى والسياسى فى العالم الوسيط[٢].

أما من حيث مدى انتشار الإسلام، فهو لا شك دين عالمى أو كوكبى بلا مراء رغم ما يدعيه البعض من أنه دين جزئى أو إقليمى أحياناً أو من أنه دين"إفريقاسى" أحيانـــاً أخـــرى، ولكن الحقيقة أنه لا توجد دولة فى عالم اليوم لا يتمثل الإسلام فيها ولو ببضعة عشرات مـــن الآلاف من المسلمين.

هذا وسوف يتضمن هذا الفصل مبحثين : الأول نشير فيه إلى توزيع العالم الإسلامى بين القارات الثلاث أوروبا وأفريقيا وآسيا، والمبحث الثانى نحدد فيه العالم الإسلامى.

---

(١) جمال حمدان – العالم الإسلامى المعاصر – كتاب الهلال – العدد ٥١٢ أغسطس ١٩٩٣م – ص ١٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١٤.

المبحث الأول : توزيع العالم الإسلامى بين القارات الثلاث

يتوزع العالم الإسلامى بين القارات الثلاث وهى :

- قارة أوروبا.
- قارة أفريقيا.
- قارة آسيا.

وسوف نشير لهذه القارات الثلاث فيما يلى :

المطلب الأول : الإسلام فى قارة أوروبا

طوال العصور الوسطى كان الإسلام يغطى جزر البحر المتوسط لا سيما صقلية والبلقان فضلاً عن الجزء الأكبر من أسبانيا خاصة الأندلس، وقد انحسرت هذه الجبهة بعد طرد المور.

هذا فضلاً عن دول شرق أوروبا والتى تضم عدد لا بأس به من المسلمين غير البلقان خاصة يوغوسلافيا.

على أن المد العثمانى جاء كبديل وتعويض فى أقصى الشرق، فكان الإسلام فى العصور الحديثة أعظم ثقلاً وأوسع انتشاراً فى كل جنوب شرق القارة حتى الدانوب والمجر إلى سهول جنوب أوكرانيا، ثم بدأ التقلص والانكماش إلى أن اشتد مع القرن الماضى ثم استكمل بتبادلات السكان والأقليات فى العشرينات الماضية فقد كانت هذه التبادلات السكانية الكبيرة فى حقيقتها تبادلات دينية بين الإسلام والمسيحية.

وحتى فى أيامنا هذه سجل الإسلام انكماشة أخرى حين نقل الاتحاد السوفيتى كثيراً من الأقليات الإسلامية فى القرم والفولجا إلى سوفييتاته الآسيوية أثناء الحرب العالمية الماضية وتقدم الألمان، وإن كان قد سمح لبعضها بالعودة فى الستينات، كذلك فقد أخرج كثيراً من المسلمين من بلغاريا واتجهوا إلى تركيا منذ عام ١٩٥٠[١].

---

(١) المرجع السابق، ص ١٥.

ولقد انتشر الإسلام فى أوروبا عن طريقين :

أ- **مضيقا البسفور والدردنيل** : حيث امتد حكم الأتراك إلى شبه جزيرة البلقان واستقر كثير من الأتراك فى دولها ونشروا الإسلام فى هذه المناطق.

ب- **مضيق جبل طارق** : حيث دخل العرب أسبانيا وحكموها فترة من الزمن ونشروا الإسلام بها، ولكن الإسلام لم يعمر كثيراً بعد خروج العرب من أسبانيا.

وتوجد فى أوروبا دولة واحدة يكون المسلمون غالبية سكانها وهى ألبانيا، كما توجد أقليات كبيرة فى بعض دول البلقان مثل يوغسلافيا حيث يكون المسلمون ١١% من مجموع السكان وبلغاريا ١٢%، أما رومانيا واليونان ففيها أقليات إسلامية بنسب بسيطة وهى ٣%، ٢%، أما جزيرة قبرص فتحتوى على نسبة عالية نوعاً من المسلمين(١).

المطلب الثاني : الإسلام في أفريقيا

أما أفريقيا فهى جبهة مدية زاحفة بقوة وإيقاع لا تعرفها أى قارة أخرى كما لا يعرفها أى دين آخر فقد قدر عدد المسلمين عام ١٩٣١ بنحو ٤٠ مليون نسمة، وقدر عام ١٩٥١ بنحو ٩٠ مليون نسمة، وقدر فى التسعينات سكان أفريقيا بحوالى ٦٠٠ مليون نسمة يمثل المسلمون منهم حوالى ٦٠%، وبذلك نجد أن الإسلام لا يصل إلى حوالى الثلثين فى أى قارة سواها.

كما أن أفريقيا أكثر من أى قارة أخرى كجبهة ريادة وزحف بالإسلام، وبإجماع وقلق الكتاب المبشرين الغربيين يرون أن دين المستقبل فى قارة أفريقيا هو الإسلام.

إن معرفة التوزيع الإسلامى الأفريقى له أهمية خاصة لذوى العزم المخلصين من الرجال المصلحين سواء فى مناصب الحكم أو المؤسسات أو حتى للمسلم الفرد، من أجل

---

(١) محمود أبو العلا – جغرافية العالم الإسلامى – الطبعة الثالثة – القاهرة ١٩٩٦م – ص ٧٤.

تحقيق الترابط الوجدانى – وتحقيقاً لقول الله تعالى "وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم" (الحجرات : ١٣).

إن الإسلام الأفريقى ينتشر بالقارة فى جميع أرجائها ومناطقها الخمسة[١] وهى :

١- أفريقيا العربية. ٢- أفريقيا الصحراوية. ٣- أفريقيا الساحلية.

٤- أفريقيا الاستوائية. ٥- أفريقيا الشرقية.

١- أفريقيا العربية :

وهى تعتبر أهم المناطق الخمس عدداً ووزناً وعمقاً فى الديانة والتمسك بالشريعة الإسلامية وعلماً وثقافة حيث أنها أول المناطق التى انتشر فيها الإسلام منذ الفتوحات الإسلامية، كما أنها مفتاح القارة الأفريقية وتضم أكبر تعداد فى السكان حيث يبلغ حوالى ١٨٧,٥ مليون نسمة معظمهم مسلمون – كما يتكلمون اللغة العربية مما يسهل لهم معرفة الإسلام بلغته – وفى هذه المنطقة أعرق الجامعات الإسلامية وهى جامعة الأزهر الشريف فى مصر، والزيتونة فى تونس، وقسطنتينة فى الجزائر، والقرويين فى المغرب ... وقد تعلم الكثير من أبناء القارة فى تلك الجامعات وكانوا دعاة للدين الإسلامى، كما أن هناك دعاة من المنطقة العربية قاموا بزيارة باقى القارة من أجل نشر الدعوة الإسلامية ولا ننسى دور التجار فى ذلك.

ويقع على أفريقيا العربية مسئولية معنوية والتزام أدبى ودينى فى سبيل مواصلة جهد العلماء السابقين لتحرير العقول من ظلمات الجهل ووثنية العصور الحديثة فالتحدى الذى يفرض نفسه على علماء المسلمين فى العصر الحديث هو الجهاد العلمى. والذى أصبح فرض عين على كل مسلم ومسلمة أداء زكاة العلم التى لا تقل أهمية عن زكاة المال وكثيراً ما يكون الاحتياج للعلم أشد من الاحتياج للمال لأن العلم غذاء للعقل والروح

(١) خديجة النبراوى – تاريخ المسلمين فى أفريقيا ومشكلاتهم – دراسة غير منشورة – القاهرة ١٩٩٥م – ص ٢٤.

وتدعيم للعقيدة وتلك أساسيات الإنسان المسلم وبدونها لا يستطيع الصمود أمام فتن العصر الحديث ومغرياته.

وتتضمن أفريقيا العربية الدول الآتية[1] :

- **مصر** : ويبلغ تعداد سكانها حوالى ٦٦,١ مليون نسمة منهم ٩٠% مسلمين والباقى مسيحيون وأقلية يهودية، اللغة العربية هى اللغة الرسمية ودين الدولة الرسمى الإسلامى – وتوجد اللغة الإنجليزية والفرنسية.
- **ليبيا** : وتعداد سكانها ٥,٧ مليون نسمة وأغلبهم مسلمون وتوجد أقليات مسيحية واللغة العربية هى اللغة الرسمية والسائدة بالإضافة إلى الفرنسية.
- **تونس** : وتعداد سكانها ١٠ مليون نسمة ٩٩% منهم مسلمون وأقليات مسيحية ويهودية يتكلمون اللغة العربية والفرنسية.
- **الجزائر** : وتعداد سكانها ٣٠,٥ مليون نسمة وأغلبهم مسلمون وأقليات مسيحية ولغتهم العربية والفرنسية.
- **المغرب** : وتعداد سكانها ٢٩,١ مليون نسمة ٩٩% منهم مسلمون والأقلية كاثوليك وبروتستانت ويهود، لغتهم العربية والفرنسية.
- **موريتانيا** : وتعداد سكانها ٣ مليون نسمة وهى دولة إسلامية ويتحدثون اللغة العربية بجانب الفرنسية.
- **السودان** : وتعداد سكانها ٣١ مليون نسمة ٧٥% منهم مسلمون وتوجد المسيحية ومعتقدات أفريقية فى الجنوب، ولغتهم العربية والإنجليزية.
- **الصومال** : وتعداد سكانها ٩,٤ مليون نسمة أغلبهم مسلمون ونسبة ضئيلة كاثوليك، ولغتهم الصومالية إلى جانب العربية والإنجليزية والإيطالية.

---

(١) تقرير البنك الدولى ٢٠٠٣م جدول (١) ص ٢٣٤-٢٣٥.
تقرير البنك الإسلامى ٢٠٠١-٢٠٠٢ جدول (١) ص ٤٢٨-٤٢٩.

- جيبوتى : وتعدادها مليون نسمة أغلبهم مسلمون ونسبة بسيطة كاثوليك ولغتهم العربية إلى جانب الفرنسية.

٢- أفريقيا الصحراوية :

وهى التى تقع جنوب أفريقيا العربية مباشرة ويسميها البعض الجمهورية الصحراوية، ويبلغ عدد سكانها حوالى ١٨٢,٧ مليون نسمة – منهم أكثر من النصف مسلمون وينتشر فيها الإسلام بسرعة فى هذه المنطقة، رغم أن الدول الأوروبية الغربية كانت تستعمرها لأكثر من قرن، ولذلك اعترف رجال الغرب بفشلهم رغم أن سياساتهم كانت تتركز على منع المثقفين المسلمين أو القيادات الإسلامية من الوصول لمراكز المسئولية فى تلك البلاد، وإظهار الإسلام بمظهر التخلف وعدم التقدم، والعمل على إيجاد هوة كبيرة وقطيعة كاملة بين العالم الإسلامى العربى والمسلمين بتلك المنطقة، ولكن المنطقة تحتاج إلى مساعدة علمية وثقافية ومادية من دول العالم الإسلامى.

ودول أفريقيا الصحراوية هى(١) :

- تشاد : وتعداد سكانها حوالى ٧,٤ مليون نسخة ٥٠% منهم مسلمون، ٧% مسيحيون والباقى معتقدات أفريقية متوارثة – لغتهم الفرنسية بجانب اللغة العربية.
- النيجر : وتعداد سكانها ١٠ مليون نسمة ٨٥% مسلمون وحوالى ٠,٥% مسيحيون وباقى السكان معتقدات أفريقية متوارثة، لغتهم الفرنسية بجانب الهاوسا والفولانى.
- مالى : وتعداد سكانها حوالى ١١ مليون نسمة ٨٠% منهم مسلمون وحوالى ١,٢% مسيحيين والباقى معتقدات أفريقية متوارثة لغتهم الفرنسية بجانب البمبرا والحسانية كما توجد اللغة العربية فى الشمال.

---

(١) تقرير البنك الدولى ٢٠٠٣م جدول (١) ص ٢٣٤-٢٣٥.
تقرير البنك الإسلامى ٢٠٠١-٢٠٠٢ جدول (١) ص ٤٢٨-٤٢٩.

- **فولتا العليا بوركينا فاسو** : وتعداد سكانها ١١,٣ مليون نسمة ٣٢% منهم مسلمون ويوجد عدد قليل من البروتستانت والكاثوليك، ٥٠% معتقدات أفريقية لغتهم الفرنسية.
- **نيجيريا** : وتعداد سكانها حوالى ١٢٤ مليون نسمة ٤٧,٢% منهم مسلمون، ٣٤,٥% مسيحيون، ١٨% معتقدات أفريقية لغتهم الإنجليزية بجانب الهاوسا واليوريا والأيبو.
- **غانا** : تعداد سكانها ١٩,٠ مليون نسمة ١٢% مسلمون، ٤٢,٨% مسيحيون، ٣٨,٢% معتقدات أفريقية، ٧% غير مصنفين، لغتهم الإنجليزية بجانب الجا والأيوى والفانتى.

٣- أفريقيا السواحلية :

وهى تعتبر امتداداً لأفريقيا الصحراوية – وهى حديثة العهد بالإسلام فيما عدا أجزاء محدودة، ومازالت غالبيتها تعيش على الأفكار الاستعمارية. وذلك يرجع لموقعها الجغرافى الاستراتيجى حيث هى أقرب الأجزاء من أفريقيا لأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ومن ثم استغلت من الجانب الأجنبى باستيراد المواد الخام منها بأسعار منخفضة وجعلها سوقاً لمنتجات الأمريكتين.

والمسلمون فى هذه المنطقة أقلية وعدد سكانها حوالى ٦٨,٢ مليون منهم ٢٣,٣ مليون مسلم أى بنسبة ٣٥,٨% من مجموع السكان. وهذه المنطقة فى حاجة ماسة لتضافر جهود العلماء والقادمين من المسلمين والدول الإسلامية الغنية لحمايتهم وانتشالهم من براثن التبشير التى تمارسها الدول الغربية وأمريكا عليهم.

وتشمل أفريقيا السواحلية الدول التالية[1] :

- **السنغال** : وتعداد سكانها ٩,٣ مليون نسمة ٩٠% منهم مسلمون، وحوالى ٥% مسيحيون، وحوالى ٥% معتقدات أفريقية متوارثة – لغتهم الفرنسية.
- **جامبيا** : وتعداد سكانها ١,٣ مليون نسمة ٨٥% منهم مسلمين وباقي النسبة مسيحيون وقلة معتقدات أفريقية، لغتهم الإنجليزية والماندينجو والأولوف.
- **غينيابيساو** : وتعداد سكانها ١,٤ مليون نسمة ٣٨% منهم مسلمون، وحوالى ٨% مسيحيون، وحوالى ٥٤% معتقدات أفريقية، لغتهم البرتغالية.
- **غينيا** : وتعداد سكانها ٧,٥ مليون نسمة ٩٥% منهم مسلمون، ١,٥ مسيحيون والباقى معتقدات أفريقية، لغتهم الفرنسية.
- **سيراليون** : وتعداد سكانها ٥ مليون نسمة ٣٠% منهم مسلمون، ٢% كاثوليك والغالبية العظمى معتقدات أفريقية، لغتهم الإنجليزية.
- **ليبيريا** : وتعداد السكان ٢,٦٠ مليون نسمة ٢٥% مسلمون، والغالبية مسيحيون ولغتهم الإنجليزية.
- **ساحل العاج (الكوت ديفوار)** : وتعداد السكان ١٥ مليون نسمة ٢٠% منهم مسلمون، ٣٠% مسيحيين، ٦٠% معتقدات أفريقية، لغتهم الفرنسية.
- **توجو** : وتعداد سكانها ٤,٤ مليون نسمة ١٥% مسلمون، ٣٥% مسيحيون، ٥٠% معتقدات أفريقية ولغتهم الفرنسية.
- **بنين** : وتعداد السكان ٦,١ مليون نسمة ١٣% مسلمون، ٥% مسيحيون، ٦٥% معتقدات أفريقية ولغتهم الفرنسية بجانب الفولانى والفون واليوريا.

---

(١) تقرير البنك الدولى ٢٠٠٣ جدول (١) ص ٢٣٤–٢٣٥.
تقرير البنك الإسلامى ٢٠٠١–٢٠٠٢ جدول (١) ص ٤٢٨–٤٢٩.

٤ - أفريقيا الاستوائية :

وهى تمثل منطقة الانحسار السكانى – ويبلغ مجموع السكان فيها حوالى ٨٣,٩ مليون نسمة والمسلمون فيها أقلية، حيث يبلغ مقدارهم حوالى ٤,١٩ مليون نسمة أى ٥% من مجموع السكان. ويرجع ذلك غلى أن هذه المنطقة غنية بالثروات المعدنية، بل هى مصدر الثروات المعدنية لدول العالم المتقدم. وهذا ما يدعو الدول الغربية إلى إبعاد المسلمين وعدم التعامل معهم.

الجدول التالى يوضح مدى أهمية هذه المنطقة من ناحية ثرواتها المعدنية :

نوع المادة الخام	إنتاج القارة الأفريقية	إنتاج أفريقيا الاستوائية	نسبة إنتاج أفريقيا الاستوائية للقارة %
البترول	٣١٣,٦٤ ألف طن	٥٨٣٦٩ ألف طن	%١٨,٦٥
النحاس	١٢٤٦,٤ ألف طن	٤٤١,٦ ألف طن	%٣٥,٤
القصدير	٥١١٩ ألف طن	٣٠٤٨ ألف طن	%٥٩,٦
الكوبالت	٤٠١١٠ ألف طن	٢٥٠٠٠ ألف طن	%٦٢,٣
اليورانيوم	٩٢٣٢ طن	٨٧٠ طن	%٩,٤
المنجنيز	٢٨٧٠ ألف طن	٢٥٥٠ ألف طن	%٨٨,٩
الفحم	١٨٤٩٠٤ ألف طن	١٢٥٠٠٠ ألف طن	%٦٧,٦

من الجدول السابق يتضح لنا حقيقة الوضع الاقتصادى لأفريقيا الاستوائية[١] حيث أنها تستحوذ على ١٨,٦٥ من بترول أفريقيا، ٣٥,٤% من النحـــاس، ٥٩,٦% مـــن القصـــدير، ٦٢,٣% من الكوبالت، ٩,٤% من اليورانيوم، ٨٨,٩% من المنجنيز، ٧٦,٦% مـــن الفحـــم. فلديهم إذن جميع العوامل المساعدة لقيام صناعات كبيرة خاصة وأن لديها موارد كبيرة مـــن الطاقة والتى تتمثل فى البترول والفحم.

وتشمل أفريقيا الاستوائية الدول التالية[٢] :

- **أفريقيا الوسطى** : وتعداد سكانها ٤ مليون نسمة ٥% مسلمون، ٣٥% مسيحيين، ٦٠% معتقدات أفريقية، لغتهم الفرنسية.
- **الكاميرون** : وتعداد سكانها ١٥,٠ مليون نسمة ٢٢% مسلمون، ٥٣% مسيحيون، ٢٥% معتقدات أفريقية لغتهم الفرنسية بجانب الإنجليزية.
- **غينيا الاستوائية** : وتعداد سكانها ٥ مليون نسمة ٣% مسلمون، ٩٤% مسيحيون والباقى معتقدات أفريقية، لغتهم الأسبانية.
- **الجابون** : وتعداد السكان ١,٢٩ مليون نسمة ١% مسلمون، ٦٠% مســـيحيون، البـــاقى معتقدات أفريقية، لغتهم الفرنسية.
- **الكونغو** : وتعداد السكان ٢,٤ مليون نسمة ٢% مســـلمون، ٤٨% مســـيحيون، ٥٠% معتقدات أفريقية، لغتهم الفرنسية.
- **زائير** : وتعداد السكان ٣٣,٤ مليون نسمة ١% مسلمون، نسبة كبيرة مسيحية، والبـــاقى معتقدات أفريقية، لغتهم الفرنسية.
- **أنجولا** : وتعداد سكانها ١٢ مليون نسمة ١% مسلمون، ونسبة كبيرة مسيحية، والبـــاقى معتقدات أفريقية، لغتهم البرتغالية.

---

(١) خديجة النبراوى - مرجع سابق - ص ٣٤.

(٢) تقرير البنك الدولى ٢٠٠٣م - مرجع سابق.

تقرير البنك الإسلامى ٢٠٠١-٢٠٠٢م - مرجع سابق.

٥- أفريقيا الشرقية :

وهى تمثل نفس الأوضاع فى أفريقيا العربية لكن بنسبة أقل وهـــى تخضـــع لـــنفس الاتجاهات الاستعمارية التى خضعت لها المنطقة المقابلة فى أفريقيا السوداء ولكن بفاعلية أكبر ويقول علماء السياسة أن المعركة الحقيقية بين الإسلام السياسى والكاثوليكية التقليدية لن تحدث إلا فى هذه المنطقة.

يبلغ عدد سكان هذه المنطقة حوالى ١٤٧,١ مليون نسمة ولكــن عــدد المســلمين لا يتجاوز ٣٦,٩ مليون نسمة أى حوالى ٢٥% وهذه المنطقة رغم متاخمتها لأفريقيــا العربيــة المسلمة وبصفة خاصة الصومال وجيبوتى والسودان ونظراً لتحكمها فى المحيط الهندى إلا أنه يجب أن توليها الجهات الإسلامية عناية خاصة.

وتشمل أفريقيا الشرقية الدول التالية[1] :

- **الحبشة (أثيوبيا)** : وتعداد سكانها ٦٣ مليون نسمة ٤٥% مسلمون، ٤٠% مســيحيون والباقى معتقدات هندوسية وسيخية، لغتهم الأمهرية بجانب الإنجليزية.
- **كينيا** : وتعداد سكانها ٢٩ مليون نسمة ٨% مسلمون ٢٥% مسيحيون وتوجد طوائــف بهائية والباقى معتقدات أفريقية، لغتهم الإنجليزية والسواحلية.
- **أوغندا** : وتعداد سكانها ٢١ مليون نسمة ٥% مســلمون، ٦٠% مســيحيون والبــاقى معتقدات أفريقية، لغتهم الإنجليزية.
- **رواندا** : وتعداد سكانها ٨,٢ مليون نسمة ٣% مســلمون، ٤٠% مســيحيون والبــاقى معتقدات أفريقية، لغتهم الفرنسية بجانب الكيرونزى والبانتو.
- **بوروندى** : وتعداد سكانها ٧ مليون نسمة ٢% مســلمون، ٦٠% مســيحيون والبــاقى معتقدات أفريقية، لغتهم الفرنسية بجانب الكيروندى والبانتو.

---

(١) تقرير البنك الدولى ٢٠٠٣م – مرجع سابق.
تقرير البنك الإسلامى ٢٠٠١-٢٠٠٢م – مرجع سابق.

- تنزانيا : تعداد سكانها ٣٣ مليون نسمة ٣٣% مسلمون، ٣٣% مسيحيون والباقى جزء كبير من الطائفة الاستوائية – لغتهم السواحلية بجانب الإنجليزية.
- جزر القمر : وتعداد سكانها ٠,٥ مليون نسمة أغلبهم مسلمون وأقلية كاثوليكية لغتهم العربية بجانب الفرنسية.
- مالاوى : وتعداد سكانها ١١ مليون نسمة ١٠% مسلمون، ٥٠% مسيحيون والباقى معتقدات أفريقية، لغتهم الإنجليزية.

المطلب الثالث : الإسلام فى آسيا

يختلف التوزيع الجغرافى للمسلمين فى آسيا عنه فى أفريقيا إذ أنهم فى آسيا يشكلون كتلتين إسلاميتين وليست كتلة واحدة كما هو الحال فى أفريقيا، الكتلة الأولى إسلامية متصلة البنيان فى وسط وغرب آسيا والثانية جنوب شرق آسيا.

ويلاحظ أن هذه الدول غالبية سكانها من المسلمين حيث تتراوح نسبتهم ما بين ٨٠-٩٠% من مجموع السكان ما عدا اتحاد ماليزيا الذى يضم بغض الأقاليم تتراوح نسبة المسلمين فيها ما بين ٥٥-٧٥% من مجموع السكان وقد اعتبر اتحاد ماليزيا من الدول الإسلامية لأن أكثر من نصف سكانه مسلمون كما أن ديانته الرسمية هى الإسلام.

وتحتوى الكتلة الإسلامية فى آسيا أيضاً أقاليماً إسلامية تتراوح نسبة المسلمين فيها ما بين ٥٠-٩٦% من مجموع سكانها مثل إقليم سينكيانج فى الصين، وإقليم كشمير فى الهند والجمهوريات المسلمة فى الاتحاد السوفيتى.

أما الأقليات المسلمة فتقع بين هاتين الكتلتين الإسلاميتين فى الهند والهند الصينية والصين. وتتركز هذه الأقليات غالبها بالقرب من السواحل حيث تركز النشاط التجارى للعرب فى القرون الماضية[1].

---

(١) محمود أبو العلا – مرجع سابق – ص ٦٧.

ويقسم المسلمون فى آسيا للأقسام التالية[١] :

الدول الإسلامية فى غرب آسيا :

وهى تتكون من دول وإمارات شبه الجزيرة العربية (السعودية – الإمارات – قطر – البحرين الكويت – عمان) – الأردن – اليمن – فلسطين – سوريا – العراق – لبنان – تركيا – إيران – أفغانستان – باكستان – ويتراوح عدد المسلمين فى هذه الدول ما بين ٨٠-٩٩% من مجموع سكانها.

الدول الإسلامية فى جنوب شرق آسيا :

وهى تتكون من إندونيسيا ونسبة المسلمين فيها حوالى ٩٠% من مجموع السكان واتحاد ماليزيا ويضم شبه جزيرة الملايا وسراواك وبورنيو الشمالية ونسبة المسلمين فيها حوالى من ٥٥-٧٥% وينضم لهذه الكتلة إقليم برونى وهو مستعمرة بريطانية ونسبة المسلمين فيها حوالى ٧٧% من مجموع السكان.

الأقاليم الإسلامية فى وسط آسيا :

ويشمل الأقاليم التالية :

١- سينكيانج أو تركمستان الصينية ويكون القسم الغربى من جمهورية الصين ونسبة المسلمين به حوالى ٧٥% من مجموع السكان.

٢- كشمير وتقع شمال باكستان وهى موضع نزاع بين الهند وباكستان ونسبة المسلمين فيها ٧٥% من مجموع السكان.

٣- الجمهوريات الإسلامية بالاتحاد السوفيتى "سابقاً".

ويوجد عدة جمهوريات وذلك على الوجه التالى :-

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٨.

أ- الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى :

كانت آسيا الوسطى مركز الثقل الرئيسى للمسلمين فى الاتحاد السوفيتى ويطلق عليها تركستان لأن الغالبية العظمى من سكانها من الأتراك، وعندما اجتاحت أراضيها الجيوش الروسية أصبح يطلق عليها تركستان الروسية وهى مقسمة سياسياً وإدارياً إلى الجمهوريات التالية :

(١) جمهورية طاجاكستان :

وتبلغ مساحتها حوالى ١٤٣ ألف كيلو متر مربع وعدد سكانها ٦,٠ مليون نسمة، منهم ٩٦% مسلمين والكثافة السكانية بها حوالى ٤٠,٢ فرد فى كل كيلو متر مربع ويمارس المواطنون فيها أعمال الزراعة والصناعة وتتميز بثروة حيوانية مثل الماعز ١,٥ مليون رأس وتربية الأغنام ٢,٥ مليون رأس[١].

(٢) جمهورية كازاكستان :

وتبلغ مساحتها ٢,٧ مليون كيلو متر مربع، وعدد سكانها حوالى ١٦,٨ مليون نسمة، ٥٠% منهم مسلمون، والكثافة السكانية ٦,٢ فرد فى كل كيلو متر مربع ونشاط المواطنين بها يرتكز على الزراعة والصناعة وتربية الحيوان مثل الخيول ١,٥ مليون والماعز ٨,٣ مليون رأس والأغنام ٣٣,٦ مليون رأس[٢].

(٣) جمهورية أوزباكستان :

وتبلغ مساحتها ٤٤٧ ألف كيلو متر مربع – وعدد السكان ٢٤,٠ مليون نسمة منهم ٩٣% مسلمون[٣].

---

(١) The Europe Year Book 1995, p. 2825

وتقرير البنك الدولى عن مؤشرات التنمية فى العالم عام ٢٠٠٠م – جدول ١-١.

(٢) المرجع السابق – ص ٢٧٩٤.

(٣) المرجع السابق – ص ٢٨٤٣.

(٤) جمهورية تركمانستان :

وتبلغ مساحتها ١٨٨ ألف كيلو متر مربع، وعدد السكان ٥ مليون نسمة، منهم ٨٠% مسلمون – والكثافة السكانية ٨,٧ فرد لكل كيلو متر مربع ويعمل السكان في الزراعة والصناعة والثروة الحيوانية خاصة الأغنام حيث لديهم ٥,٤ مليون رأس[١].

(٥) جمهورية قرغيزيا :

المساحة ٢٠٠ ألف كيلو متر مربع، وعدد السكان ٥ مليون نسمة، منهم ٧٨% مسلمون، والكثافة السكانية ٢٣ مواطن فى الكيلو متر المربع[٢].

ب- الجمهوريات الإسلامية فى إقليم القوقاز :

ويضم جمهورية أذربيجان الاتحادية، يبلغ مساحتها ٨٦,٦ ألف كيلو متر مربع – ويقدر السكان بها حوالى ٧,٩ مليون نسمة، منهم ٧٠% مسلمون ويركز نشاط المواطنين فى الزراعة والصناعة ولديهم ثروة حيوانية تقدر بحوالى ٥ مليون رأس من الأغنام وحوالى ١,٥ مليون رأس من الماعز[٣].

جـ- الجمهوريات الإسلامية فى شمال القوقاز[٤] :

وتضم الجمهوريات التالية :

(١) جمهورية داغستان :

تقع على الشاطئ الغربى لبحر قزوين، ضمتها روسيا فى ١٩٢١/١/٢٠م واعتبرتها جمهورية ذات حكم ذاتى تدخل فى نطاق جمهورية روسيا الاتحادية، مساحتها ٥٠,٣ ألف كيلو متر مربع وسكانها حوالى ١,٧ مليون نسمة.

---

(١) المرجع السابق – ص ٢٨٣١.

(٢) البنك الإسلامى للتنمية بجدة – عام ٢٠٠١-٢٠٠٢م – مرجع سابق.

(٣) The Europe Year Book 1995, p. 2825

وتقرير البنك الدولى عن مؤشرات التنمية فى العالم عام ٢٠٠٠م – جدول ١-١.

(٤) محمود أبو العلا – مرجع سابق – ص ٧٠.

(٢) جمهورية الششن والأنجوش :

ذات الحكم الذاتي والتي تقع في نطاق جمهورية روسيا الاتحادية - يبلغ سكانها حوالى ١,٢ مليون نسمة.

(٣) جمهورية الكاباردين - البلكار :

ذات الحكم الذاتي - تتبع جمهورية روسيا الاتحادية، مساحتها حوالى ١٢,٥ ألف كيلـو متر مربع وسكانها حوالى ٧٦٠ ألف نسمة.

(٤) جمهورية أوسيتيا الشمالية :

ذات الحكم الذاتي - تتبع جمهورية روسيا الاتحادية - مساحتها ٨ آلاف كيلومتر مربع وسكانها حوالى ٦٣٤ ألف نسمة.

د- الجمهوريات الإسلامية في روسيا الأوروبية[1] :

(١) جمهورية التتار :

ذات الحكم الذاتي وتتبع جمهورية روسيا الاتحادية، مساحتها ٦٨ ألف كيلو متر مربـع وسكانها حوالى ٣,٦ مليون نسمة.

(٢) جمهورية الباشكير :

ذات الحكم الذاتي وتتبع جمهورية روسيا الاتحادية، مساحتها ١٤٣ ألف كيلو وسـكانها حوالى ٣,٩ مليون نسمة.

(٣) جمهورية الشوفاين :

ذات الحكم الذاتي وتتبع جمهورية روسيا الاتحادية، مساحتها ١٨,٣ ألف كيلو متر مربع وسكانها حوالى ١,٣ مليون نسمة.

(٤) جمهورية تتار القرم :

سكانها ٦٢٣ ألف نسمة.

---

(١) محمود أبو العلا - مرجع سابق - ص ١٢٧-١٢٨.

السلالات البشرية والجنسية لدول آسيا الإسلامية[1] :

تضم آسيا الإسلامية مجموعة كبيرة من السلالات البشرية، وقد اختلطت هذه السلالات مع بعضها البعض ومن ثم يصعب تقسيمها بدقة، والدولة الواحدة صغيرة أم كبيرة تضم عدة جنسيات مختلفة ولكنها تعيش معاً وتعمل جنباً إلى جنب.

فهناك المجموعة المغولية التركية بسلالاتها المتعددة تعيش وسط وغرب آسيا والمجموعة الآرية تمتد من مرتفعات القوقاز حتى باكستان، ومجموعة الملايا تعيش فى جنوب شرقى آسيا، ومجموعة البحر المتوسط تسكن جنوب غربى آسيا.

وتنقسم هذه المجموعات إلى عدة شعوب تتكلم عدة لغات وذلك على الوجه التالى :

أولاً : دول جنوب شرقى آسيا (أندونيسيا واتحاد ماليزيا) :

ويتشابه إلى حد كبير التاريخ الجنسى لهذه الدول، حيث كانت العناصر السوداء أو الزنجية هى أقدم السكان فى شبه جزيرة الملايا والجزر الأندونيسية، وقد انقرضت معظم هذه العناصر الزنجية ولم يبق منها إلا أفراد قليلة فى الجزر الصغيرة الواقعة لشرقى جاوه.

ثم قامت مجموعة الدرافيديين وعمرت هذه البلاد ثانية، وهم خليط من القوقازية والعناصر الزنجية. ولم يتبقى من الدرافيديين الأوائل سوى قبائل الساكاى فى جنوب شبه جزيرة الملايا، وقبائل الباطن فى سومطرة وقبائل التولا فى جزيرة سيكبيز.

ثم قامت مجموعة من الجنسية القوقازية (وتسمى النسيوت) وعمرت هذه البلاد للمرة الثالثة.

وللمرة الرابعة قامت مجموعة من المغولية ويسمون الباروبون Pareoeans – وقد أصبح لهذه المجموعة الغلبة على سادة السكان ممن استقروا قبلهم فى شبه جزيرة الملايا وجزر أندونيسيا.

---

(١) المرجع السابق، ص ١١٧.

وقد اختلطت مجموعات النسيوت والباروبون اختلاطاً تاماً حتى أصبح من الصعب أن تجد جماعة من السكان الحاليين يمثلون أياً من تلك الجماعتين ومن ثم فقد شكلوا شعباً وجماعة لها مميزاتها الجنسية الخاصة يطلق عليها جماعة الملايا.

وقد انتشرت هذه الجماعة في جزر أندونيسيا وشبه جزيرة الملايا وسائر أجزاء شبه جزيرة الهند الصينية.

التوزيع الجغرافي للشعوب المسلمة في جنوب شرق آسيا[1] :

١- **الملايا** : ويسكن بها عدة شعوب ويوزع المسلمون بها على النحو التالي :

أ- شعوب الملايا وكلهم مسلمون.

ب- العناصر الهندية الباكستانية ويعتنق الإسلام ٢٥% من مجموعهم.

ج- قلة من العناصر الصينية تدين بالإسلام والأغلبية العظمى تدين بديانة غير الإسلام.

٢- **سنغافورا** : والمسلمون فيها موزعون كالآتي :

أ- شعوب الملايا كلهم مسلمون.

ب- العناصر الباكستانية وكلهم مسلمون والعناصر الهندية قلة مسلمة.

ج- الصينيون ويكونون الغالبية العظمى من السكان منهم قلة يدينون بالإسلام والغالبية تعتنق ديانات أخرى.

٣- **ساراداك** : والمسلمون موزعون كالآتي :

أ- شعوب الملايا كلهم مسلمون.

ب- قلة من الصينيين مسلمة.

ج- قبائل دياك الحرية والبرية منهم المسلمون ومنهم الوثنيون.

---

(١) المرجع السابق، ص ١١٩.

٤- **شمال بورنيو** : والمسلمون موزعون كالآتى :

أ- شعوب الملايا كلهم مسلمون.

ب- العناصر الباكستانية والهندية وغالبيتها العظمى مسلمة.

ج- قبائل دوزون وهى من السكان الأصليين ويعتنق بعضها الإسلام.

د- العناصر الصينية وغالبيتها العظمى تدين بغير الإسلام.

٥- بروني : والمسلمون موزعون كالآتى :

أ- شعوب الملايا كلهم مسلمون.

ب- العناصر الهندية والباكستانية ومعظمها يدين بالإسلام.

ج- العناصر الصينية وتدين غالبيتها العظمى بديانة غير الإسلام.

٦- إندونيسيا :

وتتكون من ٣٠٠٠ جزيرة ويبلغ امتدادها أكثر من ٥٠٠٠ كيلو متر مربع تنتشر المسيحية فى نطاق ضيق شرقى جزيرة سومطرة وشمال جزيرة سيليبس وهم حوالى ٤% من مجموع السكان وتنتشر الديانة الهندوسية فى جزيرة بالى فيما عدا ذلك فالسكان جميعاً مسلمون ويبلغون نسبة ٩٠% من مجموع السكان.

والمسلمون هم شعوب الملايا – العرب – الباكستانيون – وبعض العناصر الهندية – أما العناصر الصينية فتدين الغالبية العظمى منهم بغير الإسلام.

٧- الفلبين :

ويتركز المسلمون فى الجنوب بجزيرة منداتو وفى أرخبيل سولو ويتكون المسلمون من شعوب الملايا ومن العناصر الناجالية وهم من السكان الأصليين.

٨- دول شبه جزيرة الهند الصينية :

يكثر المسلمون فى فيتنام الجنوبية وكمبوديا وتايلاند ويتكون المسلمون من شعوب الملايا ومن العناصر التيامية وبعض العناصر الهندية والباكستانية.

ثانياً : سكان باكستان[١] :

ويلاحظ أن سكان باكستان الشرقية والغربية وإقليم كشمير تتكون من عناصر جنسية مختلفة حيث قد سكنت هذه العناصر منذ أجيال طويلة ومن ثم فقد فقدت نقاوتهـا بـالاختلاط بالعناصر الأخرى. فلقد عمر باكستان كثير من السلالات الجنسية المختلفة، جـاءت الواحـدة منها بعد الأخرى، ويعتبر الدرافيديون الأوائل من أقدم العناصـر التـى سـكنت الباكسـتان وملامحهم قريبة من الجنس الشرنجي.

ويعتقد بعض الأنثروبولوجيين مثل[٢] مونتاجيو أن هؤلاء الدرافيديين الأوائل نتيجـة اختلاط بين العناصر الزنجية والعناصر الأسترالية وهم من العناصر القوقازية.

التوزيع الجغرافى لسكان باكستان :

تتكون باكستان من قسمين كبيرين منفصلين بمقدار ١٠٠٠ ميل ولكن الاتصال قـائم بطريق البر والبحر والجو.

أ- باكستان الشرقية :

وتشمل باكستان الشرقية وإقليم بنغال الشرقية على مصب نهر الجانج ومنطقة سيلهت وهى جزء من إقليم سام.

ب- باكستان الغربية :

وتشمل باكستان الغربية الحوض الأدنى والأوسط لنهر السند وإقليم البنجاب الغربـى وإقليم الحدود الشمالية الغربية وإقليم بولخستان.

أما إقليم كشمير الإسلامى فهى موضوع النزاع بين باكستان والهنـد وهـو يجـاور باكستان من الجهة الشمالية الشرقية.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٢٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٢.

لقد انتشر الإسلام فى كل مناطق شبه جزيرة الهند ولكنه تركز فى مناطق معينة دون أخرى وعلى أساس انتشار الإسلام كان تقسيم شبه جزيرة الهند على أساس دينى فباكستان ٨٥% من مجموع سكانها مسلمون وأقلية هندوسية حوالى ١٥% من مجموع السكان أما الهند فغالبية السكان (حوالى ٩٠%) من الهندوس والديانات الأخرى وحوالى ١٠% مسلمون.

وباكستان الشرقية يغلب على المسلمين فيها من العناصر المغولية والدرافدا وفى سيلهت توجد الموريا.

وفى باكستان الغربية يتكون المسلمون من العناصر الآرية ومن الدرافدا وفى بلوخستان العناصر الأفغانية المسماة بالنكارا والساراوان والجالاوان كما توجد بعض العناصر العربية والكردية.

ثالثاً : إيران وأفغانستان[١] :

أ- إيـران :

لقد اختلطت العناصر الجنسية فى إيران اختلاطاً كبيراً ويعتبر أقدم العناصر التى سكنت إيران الدرافديين الأوائل وينتمى إليهم الآن بعض سكان منطقة سوزيانا ذوى البشرة السمراء الغامقة. أما العنصر الثانى الذى ينتشر فى الهضاب الشمالية من إيران فهو الإيرانيون أو الفارسيون أو السيزيون، وينتمى هذا العنصر إلى الجنس النوردى أو الشمالى ويطلق عليهم الآريون. والعنصر الثالث فهو المجموعة الجنسية المسماة الناجك أو الجالشا.

ويضاف للعناصر السابقة العناصر السامية أو العربية التى تظهر واضحة فى غربى إيران على الخليج العربى والعناصر المغولية مثل قبائل كاشكاى.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٢٥-١٢٧.

ب- أفغانستان :

ينتشر فيها عدة سلالات جنسية أهمها للعنصر الأفغانى وعنصر الهـزارا وعنصـر الناجك والعنصر التركى.

رابعاً : الجمهوريات الإسلامية فى الاتحاد السوفيتى[١] :

ينتشر فى تركستان الروسية عدة سلالات مغولية من التركمان والأزبـك والقرغيـز والأتراك وغيرهم من السلالات المغولية وتنتشر كذلك عناصر الناجك والأفغان.

خامساً : تركيـا[٢] :

تعتبر السلالات الجنسية التى تنتمى لجنس البحر المتوسط من أقدم العناصـر التـى سكنت تركيا منذ فجر التاريخ وخاصة الإقليم الساحلى الجنوبى والغربى على البحر المتوسط أما شرقى تركيا فقد عمرته العناصر الأرمنية.

وهناك العناصر التى تنتمى إلى الجنس النوردى القديم والعناصر الكردية التى تسكن مرتفعات كردستان فى جنوب شرقى تركيا من سلالة هذا الجنس النوردى.

أما العناصر المغولية التى عمرت هذه البلاد عام ١٠٠٠م وخاصة الأتراك العثمانيين فأثرهم فى التركيب الجنسى للسكان محدود.

سادساً : الدول العربية جنوب غرب آسيا[٣] :

تكون العناصر الجنسية التى تنتمى لجنس البحر المتوسط معظم سكان الدول العربيـة الآسيوية، ونظراً لموقع هذه الدول بين آسيا وأفريقيا فقد تأثرت السلالات الجنسية التى تنتمى

---

(١) المرجع السابق، ص ١٢٧-١٣٠.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣٠.

(٣) المرجع السابق، ص ١٣٠-١٣٩.

للبحر المتوسط بالعناصر الجنسية التى تسكن قريباً منها، فهناك العناصر الأرمنيـــة وتســكن شمال الدول العربية والتى أثرت فى بعض سكان الدول العربية تـــأثيراً محسوســـاً، وهنـــاك العناصر الزنجية الأفريقية أثرت أيضاً إلى حد ما وكذلك العناصر الكردية التى تنتمـــى إلـــى الجنس النوردى، وهناك المناطق الساحلية فى الجزيرة العربية والتى تأثرت بالعناصر الجنسية التى تسكن شبه جزيرة الملايا، والجزر الأندونيسية نتيجة العلاقات التجارية القديمة.

المبحث الثانى : تحديد العالم الإسلامى

بعد هذه الإشارة السريعة عن الإسلام والمسلمين فى القارات الثلاث وما أفرزه انحلال الاتحاد السوفيتى وأوروبا عن دول إسلامية فإن هذه الدول يمكن تقسيمها إلى قسمين :

أ- الدول ذات الأغلبية المسلمة (أكثر من ٥٠%).

ب- الدول التى يمثل المسلمون فيها أكبر الجاليات، وهذا ينطبق على الـــدول ذات الـــديانات المتعددة.

بناء على التعريف السابق، فإن للتقسيم الإقليمى والقطرى هو كالآتى :-

- إقليم شبه الجزيرة العربية (أ) : السعودية – الكويت – قطر – البحرين.
- إقليم شبه الجزيرة العربية (ب) : الإمارات – عمان – اليمن.
- إقليم الهلال الخصيب : العراق – فلسطين – سوريا – لبنان – الأردن.
- إقليم النطاق الجبلى فى غربى آسيا : تركيا – إيران – أفغانستان.
- إقليم شبه القارة الهندية : باكستان – بنجلاديش – المالديف.
- إقليم جنوب شرق آسيا : ماليزيا – إندونيسيا.
- إقليم حوض النيل : مصر – السودان – أثيوبيا – أوغندا.
- إقليم شمال أفريقيا : ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب.

- إقليم شرقى أفريقيا : الصومال – جيبوتى – تنزانيا – إريتريا – جزر القمر.
- إقليم الصحراء الكبرى : تشاد – النيجر – مالى – موريتانيا.
- إقليم غربى أفريقيا (أ) : السنغال – غامبيا – غينيا بيساو – غينيا – سيراليون.
- إقليم غربى أفريقيا (ب) : نيجيريا – بنين – الكاميرون – الجابون – بوركينافاسو.
- إقليم وسط آسيا : أذربيجان – أوزباكستان – تركمانستان – طاجيكستان – غيرغيريا – كازاخستان.
- إقليم أوروبا : ألبانيا – البوسنة والهيرسيك – مقدونيا.
- سلطنة بروناى – سورينام.

الفصل الثانى
الإسلام والاقتصاد

جاء الإسلام منذ أربعة عشر قرناً كرسالة سماوية للعالم أجمع هى خاتمة الرسالات، حيث تعالج الجوانب المختلفة للحياة البشرية سواء من الناحية الروحية أو من الناحية المادية، والإسلام لم يكن مجرد عقيدة دينية بل هو أيضاً تنظيم اجتماعى وسياسى واقتصادى للبشرية جمعاء، ولم يكن الرسول ﷺ نبياً هادياً بل كان بجانب ذلك حاكماً ومنفذاً – فالإسلام دين ودنيا أى أنه (عقيدة وشريعة).

ومن هنا كان منشأ الاقتصاد الإسلامى – حيث جاء الإسلام بأصول وقواعد اقتصادية تنطوى على سياسة اقتصادية متميزة، حيث أن الإسلام لم يأت كرسالة خاصة معينة شأن الديانة اليهودية، ولا مجرد الهداية الروحية كالديانة المسيحية، وإنما جاء كخاتم الأديان السماوية لجميع البشرية متكاملاً فى مختلف نواحى حياتهم ومعيشتهم الأخلاقية والعقائدية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فإن الاقتصاد الإسلامى قديم قدم الإسلام[1].

المبحث الأول : التعرف على الاقتصاد الإسلامى

يعرف البعض الاقتصاد الإسلامى بأنه المذهب الاقتصادى للإسلام الذى تتجسد فيه الطريقة الإسلامية فى تنظيم الحياة الاقتصادية بما يملك هذا المذهب ويعول عليه من رصيد فكرى يتألف من أفكار الإسلام الأخلاقية والأفكار العلمية الاقتصادية أو التاريخية التى تتصل بمسائل الاقتصاد السياسى أو بتحليل تاريخ المجتمعات البشرية[2].

---

(١) – أبو الأعلى المودودي – أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة ومفضلات الاقتصاد وحلها فى الإسلام – الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م (وآخرون).
– إسماعيل شلبى– العقبات التى تواجه الاقتصاد الإسلامى – ١٩٩٨م – ص ٢-٩.

(٢) محمد الصدر – اقتصادنا – دار الفكر – بيروت – ١٩٧٣م – ص ٩.

ويعرفه آخرون بأنه مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القــرآن والسنة – والبناء الاقتصادى الذى نقيمه على أساس تلك الأصول بحســب كــل بيئــة وكــل عصر[١].

وفى تعريف آخر يرى أنه هو الذى يوجه النشاط الاقتصادى وينظمه وفقــاً لأصــول الإسلام ومبادئه الاقتصادية[٢].

ويتبين من التعريفات السابقة أن الاقتصاد الإسلامى يتكــون مــن قســمين أحــدهما مستخرج من القرآن والسنة وهو ما سبق أن ذكر بأنه مجموعة الأصول العامة الاقتصــادية ومن ثم فهذا القسم ثابت لأن مصدره كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ليلتزم بها المسلمون فى كل زمان ومكان بغض النظر عن درجة التطور الاقتصادى للمجتمع أو أشكال الإنتاج السائدة فيه.

والقسم الثانى متغير حسب كل بيئة وكل عصر، وهو البناء الاقتصادى الــذى نقيمــه على أساس تلك الأصول حسب كل بيئة وكل عصر.

المطلب الأول : القسم الأول الثابت

هو الذى مصدره القرآن والسنة مثل قوله تعالى **"ألم تروا أن الله سخر لكم مــا فــى السموات وما فى الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة"** (لقمان : ٢٠)، ومثل قوله تعالى **"هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعاً"** (البقرة : ٢٩)، فهاتين الآيتين تضعان مبدأ اقتصادياً وهو أن طريق الكسب مباح، وعلى كل البشر أن يسعوا فى طلب الرزق والكسب والضــرب فى الأرض.

وقوله تعالى **"وأحل الله البيع وحرم الربا"** (البقرة : ٢٧٥) وهذه الآية تضع مبدأ هــام وعام وهو أن الله أحل البيع وحرم الربا ومن ثم فقد أوضح الله لعباده ما هو للحلال وما هــو

(١) محمد العربى – محاضرة عن الاقتصاد – ص ٢١.

(٢) محمد الفنجرى – الوجيز فى الاقتصاد الإسلامى – ص ١١.

الحرام، وقوله تعالى "للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن" (٣٢-النساء) ومن هذه الآية يتبين قاعدة أن ثمرة العمل تعود على صاحبه لا فرق بين ذكر أو أنثى كل بما اكتسبت يداه وعمله، فثمرة العمل تعود على من قام بهذا العمل لا فرق بين رجل وامرأة، وقوله تعالى "كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم" (٧-الحشر) وقوله تعالى "اعدلوا هو أقرب للتقوى" (٨-المائدة) ففي الآيتين يضع قاعدة عامة بأن على ولى الأمر أن يعيد توزيع الثروة في المجتمع في حالة عدم وجود توازن بين رعاياه بحيث لا تستأثر قلة بسيطة بثروة المجتمع وتبقى غالبية فقيرة في حاجة للعيش، أي حفظ التوازن الاقتصادي سواء بين الأفراد على مستوى الوطن الواحد أو بين الدول على المستوى العالمي، حيث أن التوازن هو قانون الحياة الرشيدة كما أرادها الله، إذ المغالاة في ناحية تكون على حساب الجوانب الأخرى مما يخل ويفسد أمرها، وأن المسلم الحق هو المسلم المتوازن المعتدل سواء في مجال إشباع الحاجات الطبيعية أو الغرائز أو في مجال العبادات والمعاملات أي لا يكون هناك تفاوت كبير في توزيع الثروات تستأثر من خلاله فئة معينة من الأفراد أو دول معينة بالخير كله، بل يجب أن يعم الخير على الجميع بحيث أن يكون التفاوت منضبطاً أو متوازناً فلا يكون هناك ثراء فاحش وبجواره فقر مدقع.

أما في السنة النبوية من ناحية الثبات فهناك الكثير من الأحاديث عن رسول الله ﷺ منها "كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله"[1].

وهذا الحديث يضع مبدأ عام هو حرمة الاعتداء على مال المسلم، وفي حديث آخر عن عبد الله بن عمر عن رسول الله ﷺ قال "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربه فرج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة"[2].

---

(١) رواه الترمذي وقال حديث حسن.

(٢) صحيح البخاري بحاشية السندي - المجلد الأول - دار الفنار - باب كتاب المظالم - ص ٦٦.

هذه الأحاديث تضع مبدأ عاماً هو حرمة الاعتداء على مال المسلم وأن المسلم أخو المسلم فلا يجب عليه أن يظلمه وأن يعاونه فى حاجاته ومن يفعل ذلك سينال خيراً فى الدنيا وثواباً فى الآخرة.

وتتميز خاصية الثبات هذه بأنها غير قابلة للتغيير أو التبديل وأنها صالحة لكل زمان ومكان دون النظر لدرجة التقدم الاقتصادى فى المجتمع أو أشكال الإنتاج أو درجة التطور فى المجتمع – ويعبر البعض عنها باصطلاح "المذهب الاقتصادى الإسلامى"(١).

ويلاحظ أن هذه المبادئ والأصول الاقتصادية التى وردت بنصوص القرآن والسنة محدودة وعامة ومن ثم فقد استلزم الإسلام الاجتهاد فى إعمالها وملاءمة تطبيقها باختلاف ظروف الزمان والمكان، وقد قررها الإسلام كخاتم الأديان لتكون دليلاً للإنسانية من أجل الحركة المتطورة نحو أهدافها، فهى نور يستهدى به العقل عند تفكيره وليست فى النهاية إلا معالم وخطوط عريضة تصل بالفرد والمجتمع إلى سعادة الدنيا والآخرة، كما أن هذه الأصول أو المبادئ الاقتصادية لا تتعلق إلا بالحاجات الأساسية اللازمة لكل فرد أو مجتمع بغض النظر عن درجة تطوره أو مدى النشاط الاقتصادى أو نوعية أدوات ووسائل الإنتاج.

المطلب الثانى : القسم الثانى المتغير

أما القسم الثانى المتغير فهو أن الاقتصاد الإسلامى وإن ارتبط منذ البداية بمبادئ أصول اقتصادية صالحة لكل زمان ومكان، إلا أنه فى مجال إعمال هذه المبادئ والأصول يفتح باب الاجتهاد على مصراعيه ليختار كل مجتمع إسلامى الأسلوب الذى يراه متفقاً مع مصالحه حسب ظروفه المختلفة. فهو مجموعة للتطبيقات والحلول الاقتصادية التى يتوصل إليها المجتهدون فى الدول الإسلامية تطبيقاً للمبادئ الشرعية وإعمالاً لها. فهى قابلة للتغير تبعاً لتغير ظروف المكان والزمان. فهى تتغير من بيئة لأخرى حسب ظروف كل بيئة. وفى

(١) محمد الفنجرى – ذاتية السياسة الاقتصادية وأهمية الاقتصاد الإسلامى – ١٩٧٨م – ص ١٨.

البيئة الواحدة تتغير من زمن إلى زمن حسب التغيرات التى تطرأ على البيئة من وقت لآخر. ومن ثم تتعدد التطبيقات الاقتصادية الإسلامية بحسب ظروف كل مجتمع وذلك فى إطار المبادئ والأصول الاقتصادية الإسلامية ويطلق البعض على هذه التطبيقات المتغيرة فى المجال الاقتصادى اصطلاح "النظام أو النظم الاقتصادية الإسلامية"(١).

مما سبق يتضح لنا أن السياسة الاقتصادية الإسلامية هى سياسة ثابتة وخالدة فى أصولها التى لا ترتبط بمرحلة تاريخية معينة أو بتطور أشكال الإنتاج، وهو ما عبر عنه البعض باصطلاح المذهب الاقتصادى الإسلامى الواحد الصالح لكل زمان ومكان. وهى سياسة مرنة ومتطورة فى تطبيقاتها لأصول ومبادئ الإسلام الاقتصادية بحسب ظروف ومتطلبات المجتمعات المختلفة وهو ما عبر عنه البعض بتعدد النظم الاقتصادية الإسلامية بحسب ظروف الزمان والمكان، بحيث تختلف النماذج أو التطبيقات ولكن فى إطار الأصول والمبادئ الاقتصادية الإسلامية.

المبحث الثانى : نظرة الإسلام للمشكلة الاقتصادية(٢)

يبحث علم الاقتصاد – ضمن ما يبحث عن كيفية إشباع أكبر قدر ممكن من حاجات الإنسان غير المحدودة وذلك فى إطار الموارد المتاحة والمحدودة، وهذه تعتبر أهم قضية يدور فيها البحث فى الفكر الاقتصادى وهى محدودية الموارد ولا نهائية الحاجات. وقد تأثرت مختلف الموضوعات الاقتصادية لهذه القضية الجوهرية. وقد نتج عن ذلك ظهور ما يسمى بالمشكلة الاقتصادية أى مشكلة المواءمة بين الحاجات غير المحدودة والموارد المحدودة.

والسؤال هنا هو هل يشخص الإسلام المشكلة الاقتصادية على هذا النحو ؟

لا شك أن الإسلام يقر بتعدد الحاجات لكنه يدعو إلى الاعتدال فى إشباعها.

---

(١) المرجع السابق – ص ١٨.

(٢) ربيع الروبى – الاقتصاد الإسلامى والمشكلة الاقتصادية – ١٩٨٥م – ص ١٥٥.

إن تعدد الحاجات الإنسانية حقيقة واقعية لا يمكن إنكارها - والإسلام دين الفطرة - يقر هذا الواقع - فيعترف بتعدد الحاجات الإنسانية وتطورها الدائم ونموها المستمر.

ونظرة القرآن الكريم لهذا الأمر تبدو واضحة من إقراره لغرائز الجنس والتناسل والأبوة وحب الظهور والاقتناء. وهى بلا شك أهم الغرائز التى تتطلب معظم الحاجات لدى الإنسان. ومن ذلك قوله تعالى "زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث وذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن المآب" (١٤-آل عمران). لكن نجد أن القرآن يحث الإنسان على عدم إطاعة غرائزه سواء الجنسية منها والمادية وعدم التفريط فى ذلك وحثه على تنظيم هذه الحاجات ومن ثم ينال الجزاء الطيب فى الآخرة. ومنها قوله تعالى "قل أؤنبئكم بخير من ذلكم للذين اتقوا عند ربهم جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها وأزواج مطهرة ورضوان من الله والله بصير بالعباد" (١٥-آل عمران) فالآية الكريمة تؤكد وجود هذه الغرائز والحاجات لكن مع تحفظ هام هو الاعتدال والترغيب فى عدم المبالغة فى الاستجابة لها حتى لا تلهى الإنسان عن عمل الخير الدائم الذى ينتظره فى آخرته. ودعوة الإسلام للاعتدال والتحذير من الإسراف مثل قوله تعالى "إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً" (٢٧-الإسراء).

ومع اعتراف الإسلام بتعدد الحاجات الإنسانية وإدراكه لإمكانية الشطط فيها وحثه على الاعتدال فى إشباعها دون تقيد أو إسراف فقد استثنى منها الحاجات الخبيثة لأنها محرمة مثل قوله تعالى "ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث" (١٥٧-الأعراف)، والخبائث المحرمة مثل الزنا والخمر والميسر والكسب الحرام والميتة والدم ولحم الخنزير.

وهو ما يضفى على مفهوم الحاجة فى الإسلام معنى أخلاقياً كما أن علماء المسلمين يصنفون الحاجات ويحددون أولوياتها حيث تنقسم لمصالح ثلاث هى[١] :

---

(١) زكريا البرى - أصول الفقه الإسلامى - الجزء الأول - ١٩٧٢م - ص ١٤٤-١٦٥.

١- **المصالح الضرورية** : وهى تمثل الحاجات الأساسية لحياة الإنسان التى تتعلق بالمحافظة على المقاصد الخمسة حسب أهميتها هى : الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وقد شرع الإسلام حدود المحافظة على إشباع هذه الحاجات الضرورية.

٢- **المصالح الحاجية** : وهى التى يحتاج إليها الناس لرفع المشقة والضيق عنهم، بحيث إذا لم يحصلوا عليها لا يختل نظام حياتهم، ولكن تتسم حياتهم بالمشقة والضيق فقط، ومثال ذلك الأجهزة والآلات والمخترعات الحديثة التى تيسر القيام بالأعمال المشروعة.

٣- **المصالح التحسينية أو التكميلية** : وهى الأمور التى لا يخل باقتصادها نظام الحياة ولا يوقع فى غيابها مشقة أو حرج للناس، ولكن تخلو الحياة من مظاهر الجمال، ومثال ذلك الحاجة للطهارة والتطيب والملبس النظيف وغير ذلك من متع الحياة المباحة.

والحاجات التى يجب توفيرها لكل مسلم تدخل فى مفهوم "حد الكفاية" وهو يمثل الحد الأدنى من الغنى الواجب توفيره لكل فرد، وقد حصرها البعض من فقهاء المسلمين فى تسع حاجات وهى : المطعم والملبس – المسكن – أدوات الإنتاج اللازمة – وسائل الانتقال – التعليم – قضاء الديون – الزواج – النزهة أو السياحة المشروعة[١].

والبعض الآخر من علماء المسلمين قد أقروا باختلاف حد الكفاية تبعاً للزمان والمكان حيث أنه قابل للارتقاء كلما زاد تطور المجتمع[٢].

المبحث الثالث : موقف الإسلام من ندرة الموارد

يثار سؤال هنا هو هل ينكر الإسلام فكرة الندرة النسبية ومن ثم لا يعبأ بقضايا السلوك الاقتصادى الرشيد وتخصيص الموارد ومشاكل التنمية والتوزيع واختيار الأسلوب الأمثل للإنتاج ؟

---

(١) يوسف إبراهيم – المنهج الإسلامى فى التنمية – ص ٣٨٠-٣٨٩.

(٢) يقول الشاطبى "إنها تختلف باختلاف الساعات والأحوال" – انظر له "الموافقات" – ١٣٣١ هـ – ص ١٠٤.

نجد أن هناك رأيين أحدهما يعارض فكرة ندرة الموارد والآخر يؤيد وجودها.

أما وجهة نظر الباحثين الإسلاميين المعارضين لفكرة ندرة الموارد فقد تأثر البعض منهم بوجهة نظر علماء الشريعة فى موضوع الندرة، فهم يرون أن الموارد الاقتصادية متواجدة بكميات تكفى لسد حاجة جميع البشر مهما تكاثروا وتضاعفت أعدادهم، ويستندون فى ذلك إلى قوله تعالى "**إنا كل شيء خلقناه بقدر**" (٤٩-القمر)، وقوله تعالى "**قل أئنكم لتكفرون بالذى خلق الأرض فى يومين وتجعلون له أنداداً ذلك رب العالمين وجعل فيها رواسى من فوقها وقدر فيها أقواتها فى أربعة أيام سواء للسائلين**" (٩، ١٠-فصلت)، فهذه الآيات تشير إلى أن الله سبحانه وتعالى قد خلق كل شيء بقدر وبارك فى الأرض بوجود جميع الحاجات البشرية والتى أوجدها فى أربعة أيام، ومن ثم لا تتصف الموارد بالندرة أو نرجعها إلى الطبيعة التى أحكم الله صنعها وقد رد المعارضون المشكلة الاقتصادية أو مشكلة الفقر للإنسان نفسه والذى لم يحسن استغلال الموارد الطبيعية بل أفسد سلوكه ونتج عن ذلك فساد نظامه الاقتصادى والاجتماعى.

فالإنسان لم يبذل الجهد فى تنمية موارده، كما أن هذه الموارد غير موزعة بعدالة، كما أن الإنسان لا يرشد استهلاكه وإنفاقه بل يسرف فيهما، وذلك استناداً إلى قوله تعالى "**وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار**" (٣٤-إبراهيم).

وعليه فإن الله سبحانه وتعالى قد من على الإنسان بالنعم الكثيرة والموارد الكثيرة ولكن الإنسان لم يحسن استغلالها واستثمارها، وأن حقيقة المشكلة ليست فى ندرة الموارد والحاجات بل فى سوء استخدام الإنسان لها وظلم الإنسان وأنانيته فى توزيع الموارد وثمارها وكفرانه فى استخدامها الاستخدام الأمثل.

ويؤيد بعض الاقتصاديين وجهة النظر الأخرى والتى ترى أن ندرة الموارد حقيقة كونية مؤيدة بأسانيد إسلامية، فهم يرون أن الندرة لا تعنى بالضرورة الفقر وإنما تعنى عدم كفاية الموارد لتحقيق كل حاجات البشر ورغباتهم، وباستثناء الموارد الحرة - كالماء والهواء

وأشعة الشمس – فإن بقية الموارد نادرة أى لا تتناسب كمياتها مع متطلبات الناس، فالدول والجماعات الأخرى تتفاوت مواردها ودخولها من دولة لأخرى ومن جماعة لأخرى ومن فرد لآخر، وقد تأكد ذلك فى قوله تعالى **"إن ربك يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر إنه كان بعباده خبيراً بصيراً"** (٣٠-الإسراء) وفى قوله تعالى **"نحن قسمنا بينهم معيشتهم فى الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات"** (٣٢-الزخرف).

هذا التفاوت نتج فى معظم الحالات لاختلاف الجهد والعمل وكذا تطور الإنتاج واستخدام الأساليب الحديثة سواء فى التكنولوجيا أو الأجهزة والمعدات فى الصناعة والزراعة، وترشيد الإنفاق فى الحاجات الغير ضرورية وكذلك ترشيد الاستهلاك، كذلك الفروق العلمية والثقافية والمواهب الفردية والملكات الفكرية، والبحوث العلمية فقدرات الناس متفاوتة ومتنوعة.

إذا هناك عوامل دنيوية لها تأثير على زيادة الموارد وتحسينها وهى العمل الجاد والاجتهاد ومداومة الأبحاث العلمية والتكنولوجية الحديثة ولابد أن نأخذ بالأسباب، وكان الأولى بالتقدم العلمى والرفاهية هو المجتمع الإسلامى، حيث أن الله قد ذكرهم بأنهم خير أمة أخرجت للناس. ولكن هذه الأمة افتقدت الكثير من مقوماتها كأمة إسلامية ومن ثم فقد فقدت حضارتها وخيراتها وتقدمها العلمى والعملى والإيمانى وأصبحت أمة مشتتة مهلهلة يقاتل بعضهم بعضاً ويلجأ البعض إلى الحماية بالدول الأجنبية غير الإسلامية. ومن ثم فقد افتقدوا تعاليم الله فى كتابه الكريم ومنها قوله تعالى **"ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب"** (٢-الطلاق)، وقوله تعالى **"ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض"** (٩٦-الأعراف).

وعلى ذلك نجد أن الله سبحانه وتعالى ربط عملية زيادة الموارد والقضاء على الندرة ومن ثم حل المشكلة الاقتصادية وحدوث تنمية اقتصادية وذلك بتقوى الله ليست فى العبادة فقط ولكن بأن يتق الله فى عمله وإنتاجه وتطوير هذا العمل والإنتاج وحسن استخدام الموارد وترشيدها وعدم الإسراف والتبذير ... إلخ.

أى اتباع تعليمات الله عز وجل فى كل أعماله وتحركاته سواء الدينية كالعبادة أو الدنيوية كالضرب فى الأرض.

ونحن فى دراستنا للمذهب الاقتصادى فى الإسلام أو حين ندرس أى مذهب اقتصادى آخر وموقفه من الإنتاج لا يكفينا أن نعرف إيمان المذهب بمبدأ تنمية الإنتاج والثروة، بل يجب أن نستوعب الأساس الفكرى لذلك حتى نصل إلى مفهوم المذهب عن الثروة ودورها وأهدافها، فإن تنمية الثروة تتكيف وفقاً لأساسها الفكرى والنظرة العامة التى ترتبط بها، فقد تختلف تنمية الثروة على أساس فكرى معين وعن تنميتها على أساس فكرى آخر وذلك تبعاً لما يفرضه الأساس الفكرى من أطر التنمية وأساليب لتحقيقها[1].

وفى سبيل تحديد الأساس الفكرى للتنمية لا يمكن أن نفصل المذهب الاقتصادى بوصفه جزءاً من مركب حضارى كامل عن الحضارة التى ينتمى إليها ومفاهيمها عن الحياة والكون.

وعلى سبيل المثال فى الحضارة المادية الحديثة التى مثلت الرأسمالية تاريخياً تعتبر تنمية الثروة عادة هدفاً أصيلاً وغاية أساسية، لأن المادة هى كل شيء فى المقاييس التى يسير عليها إنسان هذه الحضارة فى حياته فهو لا يرى غاية وراءها ولهذا يسعى إلى تنمية الثروة لأجل الثروة نفسها، وتحقيقاً لأكبر قدر ممكن من الرخاء المادى.

فالرأسمالية تنظر للأساليب التى تتبعها لتحقيق هذا الهدف إلى تنمية الثروة بوضعها الكلى وبشكل منفصل عن التوزيع، فهى ترى أن الهدف يتحقق إذا ازداد مجموع ثروة المجتمع بغض النظر عن مدى انتشار هذه الثروة فى المجتمع وعما حصل عليه كل فرد من نصيب منها. وهل حقق الأفراد شيء من اليسر والرخاء من توافر هذه الثروة، فالثروة فى الحضارة المادية هدف أصيل ونمو الثروة فى المفهوم الرأسمالى يقاس بازدياد مجموع الثروة الكلية فى المجتمع.

---

(١) محمد الصدر – اقتصادنا – مرجع سابق – ص ٦٠٢-٦٠٩.

والمشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي ترتبط بندرة الإنتاج وعدم سخاء الطبيعة وإحجامها عن تلبية كل احتياجات الناس. ولهذا عملوا على تنمية الإنتاج واستغلال قوى الطبيعة وما لديها من موارد كثيرة بالقضاء على مقاومتها ومضاعفة إخضاعها للإنسان.

أما موقف الإسلام من الثروة فإنه يختلف عن موقف الرأسمالية، فالإسلام يرى أن الثروة وتنميتها هدف من الأهداف المهمة ولكنه هدف طريق لا هدف غاية. فليست الثروة هي الهدف الأصيل الذي وضعه الخالق سبحانه وتعالى للمسلم على وجه الأرض، وإنما هي وسيلة يؤدي بها الإنسان المسلم دور الخلافة ويستخدمها في سبيل تنمية جميع الطاقات البشرية والتسامي بإنسانيته في مجالاتها المختلفة. كما أن تنمية الثروة والإنتاج لتحقيق الهدف الأساسي من خلافة الإنسان في الأرض هي نعم العون على الآخرة والطريق إلى الجنة، ومن ثم لا خير فيمن لا يسعى إليها ولا يجب على المسلمين تركها وإهمالها. أما تنمية الثروة والإنتاج لأجل الثروة ذاتها وجعلها المجال الأساسي الذي يكرس الإنسان حياته من أجلها فهي رأس كل خطيئة ومن ثم تبعد الإنسان عن ربه. فالإسلام يريد من المسلم أن ينمي الثروة ليسيطر عليها وينتفع بها في تنمية وجوده ككل، أي في تنمية مجتمعه وفتح باب العمل والرزق للعباد ومن ثم زيادة الإنتاج والدخل للأفراد ومن ثم زيادة الدخل القومي والناتج القومي وفي النهاية حدوث رفاهية للشعب جميعاً في إطار هذه الحلقة التي تعبر عن حقيقة وجود الإنسان كخليفة الله في الأرض.

فالإسلام يربط تنمية الثروة كهدف بالتوزيع ومدى ما يحقق نمو الثروة لأفراد الأمة من يسر ورخاء، والإسلام حين يضع تنمية الإنتاج هدفاً للمجتمع يجعل نصب عينيه ارتباط هذه التنمية باليسر والرخاء العام، ولهذا يرفض أساليب ما يتعارض مع ذلك، ويضر بالناس.

إن الإسلام ينظر إلى المشكلة من ناحيتها الواقعية القابلة للحل، كما في قوله تعالى "**الله الذي خلق السماوات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم، وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار وسخر لكم الشمس والقمر دائبين**

وسخر لكم الليل والنهار وآتاكم من كل ما سألتمون وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار" (٣٢، ٣٣، ٣٤-إبراهيم). فهذه الآيات ذكرت بعض مصادر الثروة والتي أنعم الله بها على عباده وأكدت أنها كافية لإشباع حاجات الإنسان وأعطى البشر كل ما سألوه، فالمشكلة ليست من بخل الطبيعة أو عجزها عن تلبية حاجات الإنسان، وإنما نشأت من الإنسان نفسه حيث وصفه رب العالمين **"إن الإنسان لظلوم كفار"** فالإنسان ظالم فى توزيع الثروة ومن ثم كفرانه بنعمة الله وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل، واستخدام جميع مصادرها فيما ينفع الناس هما السببان المؤديان للمشكلة الاقتصادية التى يعيشها الإنسان منذ بدء التاريخ، وبمجرد تفسير المشكلة على أساس إنسانى يصبح فى الإمكان التغلب عليها والقضاء على الظلم وكفران النعمة وبإيجاد علاقات توزيع عادلة، وتعبئة القوى المادية لاستثمار الطبيعة واكتشاف كل كنوزها.

المبحث الرابع : مميزات وخصائص الاقتصاد الإسلامى

لا شك أن للاقتصاد الإسلامى عدة خصائص ينفرد بها عن باقى الأنظمة الاقتصادية الوضعية، وسوف نشير باختصار لبعض هذه الخصائص فيما يلى :

المطلب الأول : الاقتصاد الإسلامى اقتصاد عقائدى

فالاقتصاد الإسلامى اقتصاد عقائدى يستمد أصوله من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، بينما الاقتصاد الوضعى اقتصاد "أيديولوجى" يستمد أصوله من فلسفات ومذاهب فكرية تعتمد على العقل مصدراً وتوحيداً للمعرفة. والاقتصاد الإسلامى يدور وجوداً وعدماً مع عقيدة التوحيد، وذلك عكس الاقتصاد الوضعى الذى يفتقر لمثل هذا الإطار المرجعى(١).

(١) إسماعيل شلبى – حقوق الإنسان والتنمية فى الإسلام – مؤتمر جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية عن حقوق الإنسان والتنمية – يونيو ١٩٨٥م – ص ٧-١١.

والاقتصاد الإسلامى بحكم طبيعته العقائدية ينتمى لأسرة العلوم الشرعية فالجانب الاقتصادى من المعاملات هو الأساس الذى يقوم عليه هذا العلم وهذا يوضح لنا العلاقة التى تربط الاقتصاد الإسلامى بعلم التوحيد وعلم الأصول وعلوم التفسير والحديث وغيرها من علوم الدين الحنيف(١).

عكس ذلك نجد أن كافة النظم الاقتصادية الوضعية يقتصر النشاط الاقتصادى على تحقيق المصالح المادية سواء كانت هذه المصالح المادية هى تحقيق أكبر قدر من الربح كما هو الحال فى الاقتصاد الرأسمالى، أو إشباع الحاجات العامة وتحقيق الرخاء المادى كما هو الحال فى الاقتصاد الاشتراكى، ففى هذين النظامين يصطبغ النشاط الاقتصادى فيها بالصبغة المادية البحتة، وإن اختلفت صورته باختلاف النظام المطبق رأسمالياً كان أم اشتراكياً.

أما فى الاقتصاد الإسلامى، فإن النشاط الاقتصادى - وإن كان مادياً بطبيعته - إلا أنه مطبوع بطابع روحى ودينى، هذا الطابع قوامه الإحساس بالله تعالى وخشيته وابتغاء مرضاته، فالمواطنون لا يتعاملون مع بعضهم البعض فحسب وإنما يتعاملون أساساً مع الله، فأساس الاقتصاد الإسلامى هو الله ومن ثم خشيته وابتغاء مرضاته والالتزام بتعاليمه والتى فى إطارها تتم العلاقات بين الأفراد بعضهم بعضاً، فالطابع الإيمانى والروحى للنشاط الاقتصادى هو الطابع الحقيقى للاقتصاد الإسلامى، وفى ذلك يقول الرسول ﷺ "إن الله عز وجل لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصاً وابتغى به وجهه"(٢).

إن الإسلام لا يعرف الفصل بين ما هو مادى وما هو روحى، ولا يفرق بين ما هو دنيوى وما هو أخروى، فكل نشاط مادى أو دنيوى يباشره الإنسان هو فى نظر الإسلام "عبادة" طالما كان مشروعاً وكان يتجه به إلى الله تعالى. وقد أكد الرسول عليه الصلاة والسلام أن الإيمان والعمل صنوان وأن الله لا يقبل أحدهما دون الآخر فقال "الإيمان والعمل

---

(١) حسن غانم - الاقتصاد الإسلامى - مرجع سابق - ص ٧٧.

(٢) أخرجه أبو داود والترمذى.

أخوان شريكان فى قرن لا يقبل الله أحدهما إلا بصاحبه"[١]. والمجتمع الصالح فى نظر الإسلام هو المجتمع الذى يشيده أفراد يحيون على ما تمليه عليهم آداب الشريعة ومنها التقــوى فـــى إرساء العمل الاقتصادى على أسس أخلاقية حيث يتم الكسب من حلال والإنفاق فيما أمر بـــه الشرع ومد يد العون للمحتاج وفى ذلك يقول الرسول ﷺ "لا تزول قدم عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع، عن عمره فيم أفناه وعن عمله ماذا عمل به وعن ماله من أين اكتسبه وفـــيم أنفقه وعن جسمه فيما أبلاه"[٢].

إن ارتباط الاقتصاد الإسلامى بالعقيدة تدفع المسلم إلى التكيف وفقاً للمذهب الاقتصادى بوصفه نابعاً من تلك العقيدة، وتضفى على المذهب الاقتصادى طابعاً إيمانيــاً وقيمـــة ذاتيـــة بصرف النظر عن نوعية النتائج الموضوعية التى يسجلها فى مجال التطبيق العملى وتخلـــق فى نفس المسلم شعوراً بالاطمئنان النفسى فى ظل المذهب باعتباره منبثقاً من تلك العقيدة التى يدين بها. فقوة التنفيذ والطابع الإيمانى والروحى والاطمئنان النفسى، كل تلـــك الخصــــائص يتميز بها الاقتصاد الإسلامى عن طريق العقيدة الأساسية التى يرتكز عليها ويتكـــون ضـــمن إطارها العام.

المطلب الثانى : الاقتصاد الإسلامى يتصف بالواقعية والأخلاقية[٣]

من أهم الصفات والخصائص للمذهب الاقتصادى فى الإسلام الواقعية والأخلاقية فهو اقتصاد واقعى وأخلاقى معاً فى غاياته التى يرمى إلى تحقيقها وفى الطريقة التى يسلكها لذلك.

فهو اقتصاد واقعى لأن قوانينه وأنظمته تستهدف الغايات التى تنسجم مـــع الطبيعـــة الإنسانية ونوازعها وخصائصها ويقوم على أساس النظرة الواقعية للإنسان ومن ثم يعمل على تحقيق غايات واقعية يمكن تحقيقها لأعلى أشياء خيالية أو صعبة المنال ولا يكتفى بضـــمانات

---

(١) رواه الحاكم والديلمى وابن شاهين فى السنة.

(٢) أخرجه الترمذى والدرامى.

(٣) محمد الصدر – اقتصادنا – مرجع سابق – ص ٢٦٦.

النصح والتوجيه ولا يتركها تحت رحمة الصدف. فعندما يعمل على إقامة التكافل بين المجتمع فإنه يقيمه بناء على تشريع قائم على الواقع ومن ثم يضمن نجاحه وتحقيق أغراضه التى أنشأ من أجلها.

كما أن الاقتصاد الإسلامى يتصف بالصفة الأخلاقية حيث أن الإسلام لا يستمد غاياته التى يعمل على تحقيقها من ظروف مادية وشروط طبيعية مستقلة عن الإنسان نفسه، وإنما ينظر لتلك الغايات لأنها معبرة عن قيم خلقية.

كما أن الإسلام يهتم بالعامل النفسى خلال تحقيق أهدافه وغاياته، حيث يعمل على مزج العامل النفسى والذاتى بالطريقة التى تحقق تلك الغايات، فعندما يؤخذ من الغنى لإعطاء الفقير وإشباعه فإن الإسلام قد عالج ذلك بأسلوب يجعل كل غنى بل بكل ذى فائض عن حاجاته الضرورية أن يلجأ لإشباع الفقير حيث جعل ذلك من الفرائض المالية الشرعية ومن ثم جعل الزكاة الركن الثالث من أركان الإسلام، وبهذا فهو يدفع الإنسان للمساهمة فى تحقيق غايات الاقتصاد الإسلامى بشكل واع مقصود طالباً بذلك رضا الله والتقرب منه.

فالإسلام لا يقتصر فى مذهبه وتعاليمه على تنظيم الوجه الخارجى للمجتمع وإنما ينفذ إلى أعماقه الروحية والفكرية ليوفق بين المحتوى الداخلى وما يرسمه من مخطط اقتصادى واجتماعى.

ولا يكتفى فى طريقته أن يتخذ أى أسلوب يكفل تحقيق غاياته وإنما يمزج هذا الأسلوب بالعامل النفسى والدافع الذاتى مما ينسجم مع تلك الغايات ومفاهيمها.

المطلب الثالث : الجمع بين المصلحتين الخاصة والعامة[1]

لا شك أن كل نظام اقتصادى أو اجتماعى يهدف إلى تحقيق المصلحة وذلك برفع الضرر وجلب المنافع، لكن المصلحة قد تكون خاصة أو عامة، وقد تتعارضان، وعلى ذلك

---

(١) المرجع السابق – ص ٢٦٩-٢٧٧.

نجد أن بعض المذاهب الاقتصادية كالرأسمالية تهتم بالفرد ومصلحته وتقدمه علــى مصــلحة المجتمع، والبعض الآخر منها كالاشتراكية تهتم بمصلحة الجماعة أو المجتمع ويقدمها علــى مصلحة الفرد.

أما الإسلام فهو يعمل على التوفيق والمواءمة والموازنة بين مصلحة الفرد ومصــلحة المجتمع، وقد يعبر البعض عنها بأنها سياسة وسط. والوسطية هنا تعنى الاعتدال والمواءمــة أى وسطية اجتماعية، كما أن الاعتدال لا يوضع فى قالب جامد أو صبغة محددة بل يختلــف باختلاف ظروف الزمان والمكان، إلا أنه فى حالة الظروف الاستثنائية كحالة الحرب حيــث يصعب التوفيق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة فإنه يضحى بالمصلحة الخاصة مــن أجل المصلحة العامة والتى هى حق الله الذى يعلو فوق كل الحقوق، فقوام السياسة فى الإسلام هو حفظ التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وهذا ما عبرت عنه الآيــة الكريمــة بقوله تعالى "لا تظلمون ولا تظلمون" (٢٧٩–البقــرة) وقــول الرســول ﷺ "لا ضــرر ولا ضرار"[١].

وعلى ذلك فإنه فى حالة المجتمعات الفقيرة لا يجوز لمسلم أن يحصل على أكثر مــن كفايته وعلى الدولة الإسلامية أن تتدخل لتأخذ من فضول الأغنياء وتردهم على الفقراء بالقدر الذى يوفر لكل مواطن حد الكفاية.

المطلب الرابع : الحرية الاقتصادية المحدودة[٢]

عندما منح الإسلام حرية التملك لتكون حافزاً على العمل والإنتاج فإنه لا يعطى لهــا حريتها المطلقة وإنما قيدها بالحلال والحرام والقيم الأخلاقية التى جاء بها الإسلام.

---

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل.

(٢) انظر المراجع التالية :

- محمد الصدر – اقتصادنا – مرجع سابق – ص ٢٦٠.
- محمد الفنجرى – المذهب الاقتصادى فى الإسلام – مرجع سابق – ص ١١٧.

والأصل في الأمور الإباحة. ولذا نجد أن دائرة الحلال فى الاقتصاد الإسلامى هـى الدائرة الأوسع بينما دائرة الحرام هى الدائرة الأضيق. ولهذا نجد أن الإسلام لم ينص على نوع كل كسب مشروع وإنما نص على المحرم فيه، ووضح ذلك في الكتاب والسنة، وهذا التحريم قد جاء وفقاً لدفع ضرر أو درءاً لظلم أو وقاية من مفسدة أو حماية من مضرة.

ومنهج الاقتصاد الإسلامى فى هذا يختلف عن المنهج الرأسمالى والمنهج الاشتراكى حيث أن الاقتصاد الرأسمالي يعطى للفرد حرية غير محدودة بينما الاقتصاد الاشتراكى يصادر حريات المجتمع، أما الاقتصاد الإسلامى فإنه يسمح للأفراد بممارسة حرياتهم فى إطار القيم والمثل التى تهذب الحرية وتصقلها وتجعل منها أداة خير للإنسانية كلها.

المطلب الخامس : الاقتصاد الإسلامى جزء من كل(١)

فى دراستنا للاقتصاد الإسلامى لا يجوز دراسته مجزءاً، مثل دراسة حكم الربا أو الملكية فى الإسلام بعيداً عن دراسة سائر أجزاء المخطط العلم، كما لا يجوز أيضاً دراسة الاقتصاد الإسلامى بوصفه شيئاً منفصلاً وكياناً مذهبياً مستقلاً عن باقى المذاهب الاجتماعية، والسياسية الأخرى، كما لا ندرسه بعيداً عن طبيعة العلاقات القائمة بين تلك الكيانات ... إن الاقتصاد الإسلامى ما هو إلا جزء من الصيغة الإسلامية العامة والتى تنظم شتى نواحى الحياة فى المجتمع.

ومن ثم تختلف النظرة للشيء ضمن الصيغة العامة عنه خارج تلك الصيغة، أو ضمن صيغة أخرى، وبذلك لا نفصل بين المذهب الإسلامى بصيغته العامة وبين أرضيته التى أعدت له وهيأ فيها كل عناصر البقاء والقوة للمذهب.

وهكذا يتضح أن الاقتصاد الإسلامى مترابط فى خطوطه وتفاصيله، وهو عبارة عن جزء من صيغة عامة للحياة، وهذه الصيغة لها أرضية خاصة بها، ومن ثم يوجد المجتمع

---

(١) محمد الصدر – اقتصادنا – مرجع سابق – ص ٢٦٩.

الإسلامى الكامل حين يكتسب الصيغة والأرضية معاً، ويستقيم منهج البحث في الاقتصاد الإسلامى حين يدرس بوصفه جزءاً من الصيغة الإسلامية العامة للحياة والتى ترتكز على التربة والأرضية التى أعدها الإسلام للمجتمع الإسلامى الصحيح.

وتتكون الأرضية والتربة للمجتمع الإسلامى ومذهبه الاجتماعى من عدة عناصر أهمها العقيدة وهى القاعدة الرئيسية فى الفكر الإسلامى والتى تحدد نظرة المسلم للكون بصورة عامة وتتكون من المفاهيم التى تعكس وجهة نظر الإسلام فى تفسير الأشياء من خلال العقيدة، وتتكون أيضاً من العواطف والأحاسيس التى يعمل الإسلام على بثها وتنميتها بجانب المفاهيم حتى يفجر فى نفس المسلم شعوراً خاصاً تجاه ذلك الواقع ويحدد اتجاهه العاطفى نحوه.

ثم يأتى بعد التربة دور الصيغة الإسلامية العامة للحياة كلاً لا يتجزأ حيث تمتد لمختلف شعب الحياة، وعندما يستكمل المجتمع الإسلامى ترتيبه وصيغته العامة عندئذ يستطيع الاقتصاد الإسلامى أن يؤدى رسالته الكاملة فى الحياة الاقتصادية ومن ثم يجنى المجتمع السعادة والرفاهية ويقطف ثمار الحياة الرغدة.

الفصل الثالث
الموارد الاقتصادية والبشرية لدول العالم الإسلامي

إن المشاكل والصعوبات الاقتصادية التى تواجه الدول المتخلفة ومنها الدول الإسلامية من أجل إجراء تنمية اقتصادية، يرجع للعجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات ونقص الأيدى العاملة الفنية والمدربة أحياناً، ونقص رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية أحياناً أخرى. واعتماد هذه الدول على تصدير مواد أولية غير مصنعة أو نصف مصنعة، هذا بالإضافة إلى ضيق السوق المحلية وتخلف الهياكل الاقتصادية وافتقارها إلى البنية الأساسية من أجل التنمية الصناعية والاجتماعية. وينتج عن ذلك اتجاه معدلات التبادل الدولى لغير صالحها نظراً لارتفاع أسعار السلع المصنعة والواردة من الخارج وانخفاض أسعار صادراتها من المنتجات الأولية – ووقوف الدول المتقدمة للدفاع لحماية سلعها المصنعة أمام تنافس السلع المماثلة الواردة من الدول المختلفة. كل ذلك أدى إلى لختلاف التوازن فى العلاقات الدولية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

ولهذا لجأت بعض الدول إلى إقامة تكامل اقتصادى وتعاون اقتصادى فيما بينها لأجل الإسراع فى التنمية الاقتصادية حيث تدعم مركزها الاقتصادى فى التجارة الدولية والمساومة فى مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية وإجراء التصنيع على المستوى الإقليمى والقومى بالإضافة لاتساع السوق أمام خطط التنمية[1].

والسؤال المطروح الآن هو هل لدى دول العالم الإسلامى من الموارد الاقتصادية والبشرية ما يحقق لها قيام تكامل اقتصادى ووحدة سياسية أم لا ؟ هذا ما سوف نجيب عنه فى

(١) – Jean Francais. Le marche commun, 1964, p. 18–19.
– U.N. Problemes octuels d'integration economique, 1975, p. 12.
– E.A.G. Robinson, Introduction to the Economic, 1960, p. xx1.
– Rabson, P. "Economic Integration in Africa", 1964.
– د. إسماعيل شلبى – التكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون الخليجى – ديسمبر ١٩٨٣م–١٧–٢٨.

هذا الفصل حيث سنلقى الضوء على ما لدى العالم الإسلامى من موارد اقتصادية وبشرية ومدى قدرتها على ضوء ذلك من قيام وحدة اقتصادية وسياسية لهذا العالم.

ولذا فهذا الفصل يتضمن عدة مباحث كالآتى :-

- المبحث الأول خاص بالموارد الطبيعية.
- المبحث الثاني خاص بالموارد البشرية.
- المبحث الثالث خاص بموارد الطاقة.
- المبحث الرابع خاص بالموارد المالية.
- المبحث الخامس خاص بالموارد الأخرى، وسوف نشير فيها إلى :
  - الزراعة.
  - الصناعة.

المبحث الأول : الموارد الطبيعية

تمتد الدول الإسلامية فى ثلاث قارات هى أفريقيا وآسيا وأوروبا ولذلك نجد اختلاف الموارد الطبيعية بين هذه الدول.

وسوف نشير فيما يلى إلى هذه الموارد.

المطلب الأول : الغابات

تبين أن الدول الإسلامية لديها القليل من مساحات الغابات وذلك يرجع إلى طبيعة الطقس والظروف الجوية لهذه الدول حيث أن غالبيتها يسوده الطقس الحار الجاف مما لا يساعد على ظهور المساحات الكبيرة من الغابات.

تبلغ المساحة الإجمالية للغابات فى هذه الدول حوالى ٤,٣ مليون كيلو متر مربع، وتبين ما يلى[١] :

---

(١) تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ٢٠٠٠م - جدول ٣، ٤ ص ١٢٦-١٢٧.

١- أن عدد ٤ دول لا توجد لديها أى مساحات للغابات وهى مصر والكويت والأردن وعمان.

٢- أكبر الدول الإسلامية تمتلك مساحات كبيرة من الغابات إندونيسيا حيث بلغت المساحة الإجمالية حوالى مليون كيلو متر مربع أى بنسبة ٢٥,٥% من إجمالى مساحات الدول الإسلامية.

هذا ولا ننسى فضل الغابات فى زيادة دخل الدول حيث أن تجارة الأخشاب من أهم التجارات التى تعود على الدولة بالدخل الكبير، كما أن تصنيع الأخشاب يعتبر من أهم الصناعات المختلفة والتى تحتاج إلى عدد كبير من العمالة خاصة لدى الدول الفقيرة والمكتظة بالسكان، كذلك يكون العائد أكبر بكثير كلما كانت نوعية الأخشاب من الأنواع الراقية التى تدخل فى صناعة الموبيليا أو المراكب أو ما شابه ذلك من تلك الصناعات المرتفعة الثمن.

يمكن الاستفادة من توفر المساحات الكبيرة من الغابات لدى بعض الدول الإسلامية فى قيام مشروعات مشتركة إسلامية فى تصنيعها خاصة إذا كانت من الأخشاب الراقية، ومن ثم يمكن الاستفادة من رأس المال لدى هذه الدول ذات الفائض واستثمارها فى تصنيع هذه المادة ويستفيد منها جميع الأطراف المشتركة فى المشروع أصحاب رأس المال وأصحاب الغابات وأصحاب العمالة.

المطلب الثانى : الأراضى المحمية

يوجد لدى بعض الدول الإسلامية أراضى محمية تتميز أربع دول منها بكبر المساحات لديها وهى :

- إندونيسيا حوالى ١٨٥,٧ ألف كيلو متر مربع.
- الجزائر حوالى ١١٩,٢ ألف كيلو متر مربع.
- تشاد حوالى ١١٤,٩ ألف كيلو متر مربع
- إيران حوالى ٨٣,٠ ألف كيلو متر مربع.

هذه الدول الأربع تمثل ٥١,٣% من مساحة الأراضـي المحميـة لـدى دول العـالم الإسلامي.

والجدول التالي يوضح مساحة الأراضي لكل دولة :

الدولة	بالألف كيلو متر	الدولة	بالألف كيلو متر	الدولة	بالألف كيلو متر
أثيوبيا	٦٠,٢	باكستان	٢٧,٢	تونس	٠,٤
سيراليون	٠,٨	غينيا	١,٦	الجزائر	١١٩,٢
أوغندا	١٩,١	موريتانيا	١٧,٥	تركيا	٨,٢
تشاد	١١٤,٩	مصر	٧,٩	إيران	٨٣,٠
بنجلاديش	١,٠	اليمن	٠٠	ماليزيا	١٤,٨
غينيا بيساو	٠٠	إندونيسيا	١٨٥,٧	عمان	٣٧,٤
مالي	٤٠,١	السنغال	٢١,٨	الجابون	١٠,٥
النيجر	٨٤,٢	الكاميرون	٢٠,٥	السعودية	٦٢,٠
بوركينافاسو	٢٦,٢	المغرب	٣,٦	الكويت	صفر
بنين	٧,٨	الأردن	٢,٩	الإمارات	٠٠
المجموع	بالألف كيلو متر ٩٧٨,٧				

المطلب الثالث : الأرض

تبلغ مساحة الدول الإسلامية حوالي ٢٥% من مساحة العالم – ويلاحظ أن السـودان أكبر الدول مساحة حوالي ٢,٥٠٦ ألف كيلو متر مربع يليها الجزائر ٢,٣٨٢ ألف كيلو متـر مربع ثم السعودية ٢,١٥٠ ألف كيلو متر مربع.

المطلب الرابع : السكان[١]

يبلغ تعداد سكان الدول العربية والإسلامية حوالى ١١٢٢ مليون نسـمة، أى حـوالى خمس سكان العالم عام ٢٠٠١م. أكبر الدول تعداداً للسكان إندونيسيا حيث تبلغ ٢١٣,٦ مليون نسمة تليها باكستان ١٤١,٥ مليون نسمة ثم بنجلاديش ١٣٣,٤ مليون نسمة.

المطلب الخامس : البترول

الدول الإسلامية لديها حوالى ٧٣,١% من الاحتياطى الخام فى العالم من البترول.كما أنها تنتج حوالى ٣٨,٥% من الإنتاج العالمى، وتشتهر منطقة الخليج بأنها أكبر منطقة تستحوذ على البترول وتأتى فى مقدمتها السعودية.

وسوف نشير بشيء من التفصيل عن البترول فى المبحث الخاص بالطاقة.

المطلب السادس : الغاز الطبيعى

أما عن الغاز الطبيعي فإن الدول الإسلامية لديها من الاحتياطى منه حوالى ٣٩,٧% من الاحتياطى العالمى، وتأتى إيران فى مقدمة هذه الدول بما لديها من ١٤% من الاحتياطى من الإنتاج العالمى، وتأتى إيران وإندونيسيا ومنطقة الخليج فى مقدمة الدول المنتجة.

وسوف نشير بشيء من التفصيل عن الغاز الطبيعى فى المبحث الخاص بالطاقة.

المطلب السابع : المراعى

يوجد مساحات لا بأس بها من المراعى لدى بعض الدول الإسلامية. كما توجد دولتان لديهما أكبر هذه المساحات وهى السعودية حوالى ١٧٠ ألف هيكتار والسودان حـوالى ١١٠ ألف هيكتار.

---

(١) انظر تقرير البنك الدولى عن التنمية عام ٢٠٠٢م – جدول ١ – ص ٢٣٢-٢٣٣.
انظر تقرير البنك الدولى عن التنمية عام ٢٠٠٣م – جدول ١-١ – ص ٢٣٤-٢٣٥.
انظر التقرير السنوى للبنك الإسلامى للتنمية بجدة عام ٢٠٠٢م – جدول ١ – ص ٤٢٨، ٤٢٩.

المطلب الثامن : الثروة الحيوانية

تختلف أحجام الثروة الحيوانية ما بين الدول الإسلامية وسوف نشير فيما يلــي إلــى بعض المنتجات الحيوانية لدى بعض الدول الإسلامية (بالمليون)

أ- الماشية (الأبقار)

أثيوبيا	٢٩,٤	باكستان	١٧,٧	تركيا	١١,٩	إيران	٧,٠
بنجلاديش	٢٣,٤	نيجيريا	١٦,٣	إندونيسيا	١١,٠	مالى	٦,٥

ب- الأغنام

إيران	٤٥,٢	أثيوبيا	٢١,٧	أفغانستان	١٤,٢	الصومال	٦,٥
تركيا	٣٧,٥	الجزائر	١٨,٨	نيجيريا	١٤,٠	إندونيسيا	٦,٣
باكستان	٢٧,٦	المغرب	١٦,٣	مالى	٦,٩		

جـ- الماعز

باكستان	٤٠,٢	إيران	٢٣,٥	إندونيسيا	١١,٨	مالى	٩,٦
نيجيريا	٢٤,٥	أثيوبيا	١٦,٧	تركيا	١٠,١	المغرب	٤,٧
بنجلاديش	٢٣,٩	الصومال	١٢,٥	بوركينافاسو	٧,٠		

د- الإبل

الصومال	٦,١	السودان	٢,٨	باكستان	١,٠

هـ- الجاموس

باكستان	١٨,٧	مصر	٢,٥

و- الدواجن

الأردن	٧٥,٠	ليبيا	٢٦,٠	بنجلاديش	١٠٠,٠

المطلب التاسع : الأراضي الزراعية

معظم الدول الإسلامية دول زراعية ولكن تختلف مساحة الأرض التي لدى كل منها عن الأخرى يأتي في مقدمتها السودان ولديها ٤٢ مليون هكتار ولكن يتم زراعة حوالى ١٦,٨ مليون هيكتار يليها المغرب ولديها ٩,٢ مليون هيكتار أرض زراعية ثم الجزائر ٨,٠٤ مليون هيكتار ثم العراق ٦,٣ مليون هيكتار.

المبحث الثاني : الموارد البشرية

تعتبر القوى البشرية الدعامة الرئيسية للنظام الاقتصادى لكل دولة من دول العالم ولذا تهتم الدول الساعية للنمو خاصة بدراسة هذه القوى لما لها من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية، حيث أنها أحد العوامل الرئيسية للإنتاج في الوطن.

ويلاحظ أن هناك تبايناً فى حجم القوى البشرية لدى الدول الإسلامية فبعضها يعانى من عجز كبير فى الأيدى العاملة رغم توافر مجالات العمل مثل الدول البترولية فى حين أن هناك دولاً أخرى تمتلك مساحات صغيرة من الأرض الزراعية ولديها عمالة فائضة وكثيرة عن الحاجة، ومن ثم توجد بطالة مقنعة وموسمية فى هذا المجال من العمل[1].

المطلب الأول : تعداد السكان في الدول الإسلامية

وتشير التقديرات إلى أن عدد سكان الدول الإسلامية (الثلاثة والخمسون) بحوالى ١١٢٢ مليون نسمة، أى حوالى خمس سكان العالم عام ٢٠٠٠م، بينما تبلغ المساحة الكلية

---

(١) من الملاحظ أن البلاد الإسلامية البترولية أقل تعداداً للسكان، حيث أن تعداد قطر ٧٠٠ ألف نسمة والبحرين ٦٠٠ ألف نسمة وجيبوتى ٤٠٠ ألف نسمة والكويت ٢ مليون نسمة وأكبرهم السعودية ٢١ مليون نسمة بينما الدول الغير بترولية مكتظة بالسكان-فإندونيسيا ٢١٠ مليون نسمة وباكستان ١٣٨ مليون نسمة وبنجلاديش ١٣٠ مليون نسمة.

انظر : تقرير البنك الدولى – ٢٠٠٢م – جدول ١ – ص ٢٣٢، ٢٣٣.

والتقرير السنوى للبنك الإسلامى بجدة – ٢٠٠٠م – جدول ١ – ص ٤٢٨-٤٢٩.

للدول الإسلامية حوالى ٣٠,٨٨٣ ألف كيلو متر مربع أى بنسبة ٢٥% من إجمــالى مســاحة الرقعة الأرضية فى العالم(١).

المطلب الثانى : معدل النمو السكانى

ويعتبر معدل النمو السكانى فى الدول الإسلامية من أعلى المعدلات فى العالم حيــث يبلغ فى العالم ١,٧% وفى الدول الصناعية المتقدمة ٠,٧% بينما يبلغ فى الــدول الإســلامية ٣,٠% وهناك بعض الدول الإسلامية يرتفع فيها المعدل إلى ٥,٩ كالأردن وإلى ٥,٣% كقطر وإلى ٤,٩% كجيبوتى وإلى ٤,٤% كالسعودية.

وتختلف نسب النمو بين سكان الحضر والريف نتيجــة لعوامــل الثقافــة والعــادات والهجرة، ويلاحظ أن الكويت والإمارات والسعودية.تتميز بغلبة سكان الحضر حيــث بلغــت نسبتهم إلى مجموع السكان ٩٦%، ٨٤%، ٨٠% على التوالى بتلك الدول، فى حين أن هــذه الظاهرة غير موجودة فى دول أخرى إلا بنسبة ضئيلة حيث بلغت ٣٤% فى اليمن، ٢٦% فى الصومال، ٢٥% فى السودان، ١٣% فى عمان(٢).

المطلب الثالث : توزيع السكان بين الحضر والريف

ويشكل ارتفاع نسبة السكان فى الحضر عن الريف عبئاً على الموازنــات الحكوميــة للدول الإسلامية بسبب التوسع فى تقديم الخدمات العامة والبنية الأساسية مثل الرعاية الصحية ومياه الشرب والصرف الصحى ... إلخ.

---

(١) أكبر مساحات الدول الإسلامية السودان ٢,٥٠٦ ألف كيلو متر مربع ثم الجزائر ٢,٣٨٢ ألف كيلو متر مربع ثم السعودية ٢,١٥٠ ألف كيلو متر مربع، وأصغر المساحات جزر القمر ألفين كيلو متر مربــع وبروناى ٦ آلاف كيلو متر مربع.

انظر : تقرير البنك الدولى ٢٠٠٠م – مرجع سابق – جدول (١).

(٢) انظر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد – مرجع سابق (ملحق ٢-٩) – ص ٢١٣.

فتبلغ هذه النسب ٧٥%، ٥٥%، ٣٢% فى الريف بينما ترتفع إلى ٩٨%، ٩٧%، ٨٩% فى الحضر.

المطلب الرابع : متوسط الكثافة السكانية

ويبلغ متوسط الكثافة السكانية للدول الإسلامية ١٧,٣ نسمة للكيلو متر المربع وترتفع هذه النسبة فى البحرين إلى ١٠٠٠ نسمة فى الكيلو متر المربع بينما تنخفض فى دول أخرى كموريتانيا ٣,٠ وليبيا ٣,٠.

المطلب الخامس : متوسط الأعمار بالدول الإسلامية

وقد سجل مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة تحسناً عاماً فى الدول الإسلامية إذ يبلغ حوالى ٦٤ عاماً فى المتوسط، ولقد سجل المؤشر فى بعض للدول الإسلامية مستويات متقاربة مع مستويات الدول المتقدمة، إذ يبلغ حوالى ٧٥ عاماً فى الكويت وحوالى ٧١ عاماً فى الإمارات وحوالى ٧٠ عاماً فى عمان، فى حين أن بعض الدول الإسلامية لا يزال هذا المعدل منخفضاً إذ يبلغ حوالى ٥٣ عاماً فى اليمن، ٥٢ عاماً فى السودان، ٤٩ عاماً فى جيبوتى، ٤٨ عاماً فى موريتانيا، ٤٧ عاماً فى الصومال(١).

كما أن بعض الدول الإسلامية نسبة الذكور فيها أقل من الإناث وذلك فى الصومال يبلغ نسبة الذكور ٤٧,٧% من جملة السكان وكذلك لبنان ٤٨,٦ والمغرب ٤٩% وموريتانيا ٤٨,٨%.

وفيما يتعلق بالتوزيع العمرى لسكان الدول الإسلامية فإنه سيظل متميزاً بغلبة الفئات الصغيرة من الأعمار (أقل من ١٥ سنة) بالإضافة إلى فئات الأعمار الكبيرة فوق ٦٥ سنة وهذا يتطلب جهوداً كبيرة للإعداد والتأهيل لتحسين نسبة المشاركة فى النشاط الاقتصادى وزيادة حجم القوى العاملة الإسلامية المنتجة.

---

(١) المرجع السابق – ملحق (٢-١٠) – ص ٢١٤.

المطلب السادس : توزيع القوى البشرية

تبلغ نسبة القوى البشرية بالدول الإسلامية حوالى ٦٣,٤% من إجمالى السكان منها ٣٥,٣٠% قوى العمل الحقيقية والباقى وهو ٢٨,١١% خارج قوى العمل ولا تعمل. بينما يوجد ٣٦,٦% من إجمالى الطاقة خارج قوى العمل البشرية[1]. وهذه ظاهرة غير صحية حيث لا يعمل حقيقة إلا ٣٥,٣% من جملة سكان العالم الإسلامى أى أقل من ثلث تعداد السكان وباقى السكان عالة على هذه النسبة البسيطة العاملة، وهى إحدى مشاكل الإنتاج والتنمية لدى دول العالم الإسلامى.

المطلب السابع : العمالة الزراعية

كما تبين أن نسبة العاملين فى قطاع الزراعة من إجمالى القوى العاملة فى الدول الإسلامية حوالى ٥٣,٦% وهذا يرجع إلى أن معظم الدول الإسلامية دولاً زراعية ولكن رغم ذلك فإن إنتاجيتها منخفضة كما أن الكفاءة الإنتاجية أيضاً منخفضة، ويلاحظ أن هناك بطالة مقنعة بنسبة كبيرة فى قطاع الزراعة.

كما أن هناك بعض الدول التى ترتفع فيها نسبة العمالة الزراعية للقوى العاملة فى الدولة على نسب كبيرة مثل :

- النيجر العمالة الزراعية ٩٢,٨% من إجمالى العمالة بالدولة.
- تنزانيا العمالة الزراعية ٩١,٢% من إجمالى العمالة بالدولة.
- مالى العمالة الزراعية ٨٦,٣% من إجمالى العمالة بالدولة.
- أوغندا العمالة الزراعية ٨٥,٢% من إجمالى العمالة بالدولة.
- تشاد العمالة الزراعية ٨١,٢% من إجمالى العمالة بالدولة.
- الكاميرون العمالة الزراعية ٨٠,٥% من إجمالى العمالة بالدولة.
- السنغال العمالة الزراعية ٨٠,٢% من إجمالى العمالة بالدولة.

---

(١) يقصد بقوى العمل جميع الأفراد الذين يساهمون بمجهودهم الجسمانية أو الذهنية لأداء أى عمل يتصل بالسلع أو الخدمات، أو الذين يقدرون على أداء مثل هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه.

المطلب الثامن : العمالة الصناعية

كما تبين أن نسبة العاملين فى الصناعة لإجمالى سكان الدول الإسلامية ٣,٢%، كمـا أن نسبة العاملين فى الصناعة لإجمالى القوى العاملة فى الدول الإسلامية ٩,٢% وهذه ظاهرة غير طيبة ومؤشر على بعد الدول الإسلامية عن الدخول فى مجال الصناعة وإهمال القطـاع الحيوى الهام والذى تقوم عليه عملية التنمية الاقتصادية الحقيقية والسريعة.

كما يلاحظ أن هناك بعض الدول الإسلامية عدد العمالة الصناعية فيها أكبر من عـدد العمالة الزراعية وهى :

- ماليزيا ١,٥ مليون عمالة زراعية ١,٧ مليون عمالة صناعية.
- الإمارات ٤٣ ألف عمالة زراعية ٦٣ ألف عمالة صناعية.
- الكويت ٩ آلاف عامل زراعى ٥٤ ألف عمالة صناعية.

وذلك يرجع إلى أن هذه الدول ليس لديها إمكانيات زراعية وتعتمد اعتماداً كبيراً على قطاع استخراج وتصدير البترول وتعانى معظم الدول الإسلامية من نـدرة الأيـدى العاملـة الماهرة وذلك يرجع لانخفاض مستوى التدريب والتعليم والفن الإنتاجي.

ولكن يلاحظ أن بعض الدول الإسلامية ذات الاكتظاظ السـكانى سـاهمت بقـدراتها البشرية فى مواجهة الاحتياجات اللازمة لدى الدول الإسلامية البترولية وأنه يوجد منذ عـدة سنوات تحرك تلقائى غير منسق وغير مخطط يتمثل فى انتقال بعض المهارات والخبرات من دول مثل مصر وباكستان وإندونيسيا وبنجلاديش واليمن، ... إلخ غيـر أن بعـض الـدول الإسلامية البترولية عملت على الاستعانة بالعمالة الآسيوية والتى يلاحظ أن البعض منهـا لا يدين بالدين الإسلامى بل إن البعض الآخر لا دين له، وهذه ظاهرة غير طيبة، هذا وإن كانت هذه العمالة رخيصة الأجر إلا أن المسلمين من العمال أولى بهذه الوظائف، وأنه يجب أن يتم التنسيق فى جلب العمالة للدول ذات الحاجة فى إطار نظـرة هادفـة للتكامـل الاقتصـادى الإسلامى من أجل التنمية الاقتصادية للأمة الإسلامية.

مما سبق يتضح لنا أن بعض البلاد الإسلامية وخاصة البترولية تعانى من نقص رأس المال البشرى بينما يتوفر هذا العنصر لدى البلاد الإسلامية الأخرى، كما يلاحظ أيضاً أن القوة العاملة الإسلامية تتركز أساساً فى قطاع الزراعة ونسبة قليلة فى قطاع الصناعة، مع ملاحظة انخفاض إنتاجية العمل والتى ترجع لأسباب كثيرة منها عدم كفاية التدريب وانخفاض التعليم وارتفاع نسبة الأمية والتى بلغت فى المتوسط لدى للدول الإسلامية بحوالى ٥٠,٦% من تعداد السكان بينما ترتفع هذه النسبة لدى بعض الدول الإسلامية مثل الصومال فتبلغ ٧٦% والسودان ٧٣% وأفغانستان حوالى ٧١% وكذلك عدم اهتمام الدول الإسلامية بالتعليم العملى وتركيزها فى التعليم النظرى.

ولهذا نرى أنه من عوامل مقومات التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية والعمل على نجاحه من الناحية الفنية الاهتمام برأس المال البشرى والعمل على رفع كفاءة الإنتاجية بالتدريب والتعليم وبالتنسيق على مستوى الوطن الإسلامى عن طريق الارتقاء بالعمالة والخبرات الفائضة لدى بعض البلاد ذات الاكتظاظ السكانى وذلك فى إطار إحداث تكامل ما بين رأس المال البشرى ورأس المال المادى خاصة وأن تكوين رأس المال البشرى يحتاج لفترات طويلة تتراوح ما بين عشرة إلى خمسة عشرة سنة يصعب تعويضها عن طريق الاستعانة بالخبرات الأجنبية نظراً لوجود عدة عوائق منها اختلاف اللغة والعادات والتقاليد.

المبحث الثالث : موارد الطاقة

يتوفر لدى دول العالم الإسلامى كثير من موارد الطاقة أهمها البترول والغاز الطبيعى.

المطلب الأول : البترول

تعتبر حالة التوازن التى سادت سوق البترول السمة الرئيسية المميزة لتطورات سوقه لعام ٢٠٠٠. إذ تحقق التوازن بسبب الزيادة فى الإنتاج التى اعتمدتها الدول البترولية من

داخل منظمة الأوبك وخارجها. وجاءت تلك الزيادة لتلبية ارتفاع الطلب العالمى على البترول الذى تعزز نتيجة لحالة النمو المستمر فى الاقتصاد العالمى بصورة عامة. ويعتبر هذا النمو هو العامل الرئيسى المؤثر فى تحديد مستوى استهلاك الطاقة فى جميع أنحاء العالم ومما يعزز ذلك أن عام ٢٠٠٠ شهد ارتفاعاً ملحوظاً فى معدلات الطلب على البترول فى معظم المناطق رغم الارتفاع فى مستويات الأسعار.

وقد استمرت أسعار البترول فى الارتفاع وزادت الدول النفطية من إنتاجها أربع مرات خلال عام ٢٠٠٠ لتحقيق الاستقرار فى السوق النفطية. وقد بلغ إجمالى حجم الزيادة ٣,٧ مليون برميل/يوم ليصل إنتاج أوبك إلى ٢٦,٧٠ مليون برميل يومى فى نهاية عام ٢٠٠٠ مقابل ٢٢,٩٧ مليون برميل يومى قبل إقرار الزيادات فى إبريل ٢٠٠٠.

كما يلاحظ فى السنوات الأخيرة زيادة الطلب العالمى على البترول بصفة مستمرة كسلعة استراتيجية يصعب الاستغناء عنها لدى جميع دول العالم حيث ارتفع الطلب العالمى من ٦٦,٤ مليون برميل يومى عام ١٩٩٠م إلى ٧٠ مليون برميل يومى عام ١٩٩٥م إلى ٧٥,٧ مليون برميل يومى عام ٢٠٠٠م.

ولا شك أن البترول يشكل أهم موارد الطاقة لدى الدول العربية والإسلامية حيث تشتهر منطقة الخليج ودول أخرى بهذه المادة الاستراتيجية والتى كان لها آثار اقتصادية كبيرة على الدول المنتجة والمصدرة له.

وحالياً تساهم الدول العربية والإسلامية بإنتاج ٣٨,٥% من إجمالى إنتاج البترول الخام عالمياً عام ٢٠٠٠م[(١)].

أما بالنسبة لاحتياطى البترول الخام لدى الدول الإسلامية فيبلغ حوالى ٧١,٤% من إجمالى الاحتياطى العالمى عام ٢٠٠٠م[(٢)].

---

(١) انظر التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠٠٢م – ملحق (١١/٦) – ص ٣١٩.

(٢) انظر المرجع السابق – ملحق (١٣/٦) – ص ٣٢١.

وأن الكميات التى تنتجها الدول الإسلامية من البترول الخام تقدر بحوالى ٣٨,٥% من الإنتاج العالمى وأن لديها ٧١,٤% من الاحتياطى العالمى للبترول الخام وهذا يدل علـــى أن الدول الإسلامية تستحوذ على مقدرات الإنتاج والتوزيع والتصنيع لهذه السلعة، وأنها تعتبــر أكبر مورد مالى للدول المنتجة والمصدرة لها حيث تبلغ نسبة البترول كسلعة مصـــدرة لـــدى معظم الدول الإسلامية المنتجة له أكثر من ٩٠% من جملة صادرات هذه الدول، ولكن يا حبذا لو استطاعت هذه الدول الإسلامية أن تقوم بتصنيع البترول بدلاً من تصديره خام حيث أنهـــا ستحصل على عوائد مالية مضاعفة عشرات المرات من تصديره كمادة خام بالإضافة إلى أنها ستعمل على تشغيل أعداد كبيرة من العمالة لدى الدول الإسلامية المجاورة لهـــا فـــى عمليـــة التصنيع. كل ذلك سيؤدى فى النهاية إلى فائدة مشتركة للعالم الإسلامى بزيادة دخـــل الـــدول الإسلامية البترولية من عملية التصنيع وتصدير البترول مصنعاً بدلاً مـــن تصـــديره خـــام، وحصول الدول الإسلامية غير البترولية على عوائد مادية نتيجة تشغيل عمالتها الفائضة لديها فى هذه المشروعات الصناعية لدى شقيقاتها من الدول الإســـلامية البتروليـــة، وهـــذه أولـــى خطوات مقومات التكامل الاقتصادى الإسلامى فى أبسط صورة وهى المشروعات المشتركة.

عوائد البترول :

حدثت طفرة كبيرة فى أسعار البترول فى فترة حرب أكتوبر ١٩٧٣ (العاشـــر مـــن رمضان) حيث برزت فى تلك الآونة روح التضامن والإخاء بين دول العالم الإسلامى ونادى البعض منها باستخدام سلاح البترول من أجل مصلحة القضية الفلسطينية ومشـــكلة الشـــرق الأوسط وكان على أثر ذلك أن ارتفع سعر برميل البتـــرول حتـــى بلـــغ ٤٠ دولار ولكـــن استطاعت الدول الأجنبية المستوردة والمنتجة له أن تقف حائلاً ضد هذه الزيادة وعملت على محاربة الدول الإسلامية المنتجة والمصدرة للبترول، ومن ثم شهدت الأسواق العالمية خـــلال النصف الأول من الثمانينات تراجعاً مستمراً فى أسعار البترول الخام انتهى بانهيارهـــا فـــى

صيف ١٩٨٦، وقد استمرت الأسعار بالتذبذب خلال النصف الثاني من الثمانينات عند مستويات متدنية الأمر الذى أدى إلى استمرار تراجع القيم الاسمية والحقيقية للعوائد البترولية الإسلامية.

إن أسعار البترول الخام كانت منذ عام ١٩٧٠ حتى ١٩٧٣ تتراوح ما بين ٢ دولار حتى ٣,١٤ دولار للبرميل الواحد ثم حدثت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ولبّت الدول الإسلامية البترولية النداء الإسلامى باستخدام البترول كسلاح ضد الدول الأجنبية المؤيدة لإسرائيل وتقف ضد قضية الشرق الأوسط وحقوق الشعب الفلسطينى وتم فعلاً السيطرة للدول الإسلامية المنتجة للنفط على إنتاجه وتسويقه فارتفع سعر البرميل من ٢,١٤ عام ١٩٧٣ حتى وصل إلى حوالى ٣٦ دولار فى أوائل الثمانينات وظل ثابتاً تقريباً حتى عام ١٩٨٥ حيث بدأت الدول الأجنبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية فى العمل على ضرب هذه الأسعار بإنشاء منظمة تعمل على ترشيد لستهلاك الطاقة وتجميع أكبر كميات ممكنة وتخزينها داخل الدول الأوروبية مع الاحتفاظ بالاحتياطى من بترول هذه الدول ثم فاجأت الدول الإسلامية المنتجة للبترول بتخفيض الكمية المطلوبة من بترولها ومن ثم انخفض سعر البرميل عام ١٩٨٦ إلى ثلث ثمنه عام ١٩٨٥ ثم بدأ فى التذبذب منذ تلك الفترة حيث استطاعت الدول الأجنبية أيضاً أن تخترق منظمة الأوبك ومنظمة الأوابك العربية وتحدث خلافاً كبيراً بين الدول الإسلامية أعضاء تلك المنظمات عن كميات الإنتاج والتصدير، وهكذا استطاعت الدول الأجنبية أن توقف ارتفاع الأسعار وتحد من عائدات الدول الإسلامية المصدرة للبترول، حيث أن العوائد البترولية كانت حتى عام ١٩٧٢ منخفضة ثم تضاعفت عشرات المرات بداية عام ١٩٧٣ وبلغت ذروتها أوائل الثمانينات ثم بدأت فى الانخفاض والتذبذب ولكن حالياً أصبح هناك إلى حد ما استقرار فى الأسعار والعوائد من البترول لدى الدول الإسلامية حيث يتراوح سعر البرميل حوالى ٢٥ دولار خلال عام ٢٠٠٠، ونرجو من الدول الإسلامية أن يكونوا قد استوعبوا واستفادوا من الدرس الذى حدث لهم خلال تلك الفترة وأن لا يمكنوا الدول الأجنبية مرة أخرى من التلاعب

فى مقدراتهم وصادراتهم خاصة لمثل هذه السلعة الاستراتيجية، ولا يتم ذلك إلا باتحادهم ووعيهم لأهمية البترول فى التجارة العالمية.

المطلب الثاني : الغاز الطبيعي

تعمل الدول الإسلامية حالياً على إنتاج الغاز الطبيعى وهو إحدى السلع الهامة كمصدر للطاقة عالمياً، حيث تستحوذ على إنتاج حوالى ١٨,٨% من الإنتاج العالمى خلال عام ٢٠٠٠[١].

كما أن الدول الإسلامية لديها من الاحتياطى العالمى من الغاز الطبيعى حوالى ٤١,٣% عام ٢٠٠٠[٢].

وتقوم بعض الدول الإسلامية بتصدير ما يفيض لديها من إنتاج وفى مقدمة تلك الدول الجزائر وليبيا والإمارات حيث يتم تصدير الغاز الطبيعى للدول الصناعية إما مسالاً ويتم شحنه بالناقلات أو فى صورة غاز يتم نقله بالأنابيب.

ولقد عملت تلك الدول الإسلامية على تملك طاقات لإسالة الغاز تبلغ طاقتها حوالى ٢٩,٤ مليون طن سنوياً أى ما يوازى ٤١% من الطاقة العالمية.

ومن الممكن التوسع فى مجال التجارة البينية للغاز الطبيعى بين الدول الإسلامية وذلك بإقامة منظمة إسلامية لنقل وتوزيع هذه السلعة الجوهرية داخل الأمة الإسلامية وبينها وبين الدول الأخرى وذلك على غرار منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك).

مما سبق يتضح أن الدول الإسلامية تنتج حوالى ٣٨,٥% من الإنتاج العالمى للبترول ولديها احتياطى يقدر بحوالى ٧١,٤% من الاحتياطى العالمى عام ٢٠٠٠م، كما أن هذه الدول

---

(١) انظر المرجع السابق – ملحق (١٤/٦) – ص ٣٢٢.

(٢) انظر المرجع السابق – ملحق (١٢/٦) – ص ٣٢.

تستحوذ على إنتاج ١٨,٨% من الإنتاج العالمى من الغاز الطبيعى، ولديها حوالى ٤١,٣% من الاحتياطى العالمى عام ٢٠٠٠م.

كل هذه الإمكانيات لا شك أنها تعطى لهذه الدول مكانة كبيرة فى النواحى الاقتصادية وذلك بالسيطرة على أهم سلعة استراتيجية فى العالم لو أحسنت هذه الدول استغلالها الاستغلال الأمثل ولا ننسى وقفة الدول الإسلامية فى عام ١٩٧٣ عندما وحدت الدول المصدرة للبترول كلمتها واستطاعت السيطرة على إنتاج وتصدير هذه المادة الهامة ولذلك فقد جنيـت ثمارهـا بارتفاع الأسعار وزيادة دخلها ومن ثم تحسنت حالتها الاقتصادية وقد تبع ذلك موقف سياسـى عالمي مؤيداً لقضية الشرق الأوسط وحقوق الشعب الفلسطينى.

وهكذا نجد أن فى الاتحاد والتعاون والتكامل آثار طيبة سواء فى النواحى الاقتصادية أو السياسية تستطيع الدول الإسلامية أن تجنيها لو اتحدت وتوحدت واستطاعت جمع شملها فى إطار ديننا الحنيف وتحت مظلة الإسلام ووحدانية الله حتى نكون خير أمة أخرجت للناس.

المبحث الرابع : الموارد المالية

يلاحظ أن الدول الإسلامية تنقسم لطائفتين – إحداهما تشمل الدول الإسلامية المصدرة للبترول، وتتميز بوجود فائض من العملات الأجنبية يأتى من إيراداتها البتروليـة، والطائفـة الثانية تعانى من وجود عجز فى موازين مدفوعاتها وتعتمد على مصادر التمويل الأجنبية.

إن اختلاف القدرات المالية بالمقارنة بالإمكانيات الاستثمارية بين الدول الإسلامية على النحو السابق يعتبر فى رأينا من أهم العوامل المساعدة لإحداث تكامل اقتصادى إسلامى.

المطلب الأول : تقديرات عوائد البترول فى بعض السنوات

فى إحدى التقديرات الخاصة بالإيرادات البترولية لبعض الدول الإسلامية خلال الفترة من ١٩٩٥م–٢٠٠٠م يتضح أنها كالآتى :–

عوائد الصادرات النفطية فى بعض الدول الإسلامية ٩٥-٢٠٠٠م

(بالمليون دولار)

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
اجمالى الدول العربية	١٠٠,٣٥٢	١١٧,١٣٤	١١٨,٦٨٨	٨٢,١٢٥	١١٢,٧٩٦	١٧٩,٥٤٣
الدول الأعضاء فى الأوبك	٩٤,٢٠٢	١٠٩,٣٣٤	١١٠,٤٦٨	٧٦,٨٤٥	١٠٤,٤٩١	١٦٦,٦٤٣
الإمارات	١٣,٣٥٠	١٤,٩٨٠	١٥,٢٧٠	١٠,٢٦٠	١١,٣٠٠	١٩,٠٨٨
البحرين	١,٨٥٤	٢,٣٤١	١,٩٠٤	١,٠٨٧	١,٧٠٦	٢,٥٨٩
تونس	١٠٠	١٢٠	٢٠٠	٧٠	٤١٠	صفر
الجزائر	٩,٤٠٠	٩,١٦٠	٨,٨٠٠	٥,٩٧٠	٧,٩٢٨	١٠,٦٠٠
السعودية	٤٢,٧٠٠	٥٠,٠٥٠	٤٨,٢٢٠	٣١,٩٨٠	٤٣,١٨٧	٧٠,٤٢١
سوريا	١,٩٠٠	٢,٣٠٥	١,٩٧٠	١,٣٢٠	١,٩١٦	٢,٧٤٣
العراق	٣٧٠	٦٨٠	٤,٥٩٠	٦,٧٩٠	١٢,٤١٠	٢٠,٨٦٢
قطر	٢,٦٠٠	٣,٨٠٠	٤,٦٦٠	٣,١١٠	٣,٨٣٣	٦,٧٠٤
الكويت	١٢,٠٥٢	١٤,١٣٢	١٣,٤٦٧	٨,٣٩٠	١٠,٣٦٢	١٨,١٦١
ليبيا	٧,٧٠٠	٩,٥٤٠	٨,٩١٠	٦,١٤٠	٧,٨٨٤	١٢,٨٨٧
مصر	٢,١٧٦	٢,٢٢٦	٢,٥٧٧	١,٧٢٨	٢,٥٥٥	٢,٥٨٨
باقى الدول العربية	٦,١٥٠	٧,٨٠٠	٨,٢٢٠	٥,٢٨٠	٨,٣٠٥	١٢,٩٠٠
عمان	٤,٧٥٠	٦,٠٠٠	٦,١٨٠	٣,٨٦٠	٥,٦٨٥	٨,٨٠٠
اليمن	١,٤٠٠	١,٨٠٠	٢,٠٤٠	١,٤٢٠	٢,٦٢٠	٣,١٠٠
السودان	...	...	...	...	...	١,٠٠٠

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠٠١ - ملحق (٦/٦) - ص ٣١٤.

من الجدول السابق يتضح لنا أن إيرادات بعض الدول الإسلامية من البترول حوالى ١٠٠,٣٥٢ مليون دولار أمريكى عام ١٩٩٥ ثم ارتفع إلى ١١٧,١٣٤ مليون دولار عام

١٩٩٧ ثم ارتفع إلى ١١٨,٦٨٨ مليون دولار أمريكى عام ١٩٩٧، ثم انخفض إلى ٨٢,١٢٥ مليون دولار عام ١٩٩٨، ثم بلغ ١١٢,٧٩٦ مليون دولار عام ١٩٩٩، ثم بلغ ١٧٩,٥٤٣ مليون دولار عام ٢٠٠٠ ومن ثم تبلغ جملة هذه العوائد إلى ٧١٠,٦ مليار دولار أمريكى خلال الفترة من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٠م.

كما يتضح من البيانات السابقة أن السعودية تحوز على أكبر نسبة من الإيرادات البترولية خلال تلك الفترة بمتوسط ٤٠,٣%، ثم يليها الإمارات بمتوسط ١١,٨%، ثم الكويت ١٠,٧%، ثم ليبيا بمتوسط ٧,٤%، ثم الجزائر بمتوسط ٧,٢% فالعراق بمتوسط ٦,٥% فعمان حوالى ٥% فقطر بنسبة ٣,٤% فمصر بنسبة ١,٩% ثم سوريا بنسبة ١,٧٧% ثم اليمن بنسبة ١,٧٤% فالبحرين بنسبة ١,٦٧% وأخيراً السودان ٠,١٤% وأخيراً تونس بنسبة ٠,١١%.

من هذه الإحصائيات نجد أن دولتين فقط (هما السعودية والإمارات) تحوذان على حوالى ٥٢,١% من الإيرادات البترولية وإذا ما أضفنا إليهما الكويت والجزائر وليبيا فنجد أن هذه الخمس دول تحوز على حوالى ٧٧,٤% من إيرادات البترول لدى هذه الدول الأربعة عشر.

المطلب الثانى : إحصائية فوائض رؤوس الأموال للدول الإسلامية

فى إحصائية عن استثمارات دول مجلس التعاون الخليجى (وحدها) فى الخارج قدرت بحوالى ٣٤٩,٤ مليار دولار أمريكى عام ١٩٨٩م، منها ٤٤,٦ مليار دولار أمريكى فى الدول النامية (بنسبة ١٢,٧%)، ٢٧ مليار دولار فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى (بنسبة ٧,٨%) والباقى وقدره حوالى ٢٧٧,٨ مليار دولار فى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية (بنسبة ٧٩,٥%)(١).

---

(١) رضا هلال – لعبة البترو دولار – ص ٤٨.

وفى إحصائية أخرى عن فوائض رؤوس الأموال للدول الإسلامية البترولية لدى الدول الأجنبية تشير إلى وجود حوالى ٨٠٠ مليار دولار أمريكى لدى بنوك بعض الدول الأجنبية الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. وارتفعت هذه الإحصائية إلى أكثر من تريليون دولار عام ٢٠٠٢م[1].

من الإحصائيات السابقة يتضح لنا مدى استفادة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الدولية من الفوائض المالية الإسلامية، والتى تقدر بمبالغ كبيرة، ولو قدر لهذه الفوائض أن توجه لاستثمارها لدى الدول الإسلامية ذات العجز ولديها القدرة على استيعابها لكان للعالم الإسلامى شأن آخر من التنمية، ولكن المستفيد الوحيد من هذه الفوائض هى الدول الأجنبية، خاصة إذا علمنا بأن بعض الدول البترولية غير قادرة على استيعاب الفوائض[2]. وذلك يرجع لعدة أسباب منها اعتماد بعض الدول الإسلامية البترولية على قطاع أولى واحد وهو قطاع استخراج البترول حيث أن هذا القطاع يمثل نسبة كبيرة من صادرات هذه الدول[3]. كما يلاحظ صغر حجم السكان بمعظم البلاد الإسلامية البترولية عن الحجم الأمثل اللازم لاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة، ومن ثم صغر حجم السوق مما يؤدى إلى عدم إمكان تصريف الصناعات الثقيلة. كما يلاحظ ضعف فرص الاستثمار خارج القطاع البترولى وافتقار هذه البلاد إلى الإمكانيات الزراعية أو المنجمية الأخرى والتى بدونها يصعب إحداث حركة تصنيع شاملة.

وإذا ما نظرنا إلى باقى الدول الإسلامية (ذات العجز) نجد أن لديها بعض الخصائص التى تؤدى إلى ارتفاع قدرتها الاستيعابية من ناحية وإلى ارتفاع قدرة العالم الإسلامى ككل من

---

(١) حسن زكى – جريدة الأهرام – ١٩٩٦/٦/١٤ – ص ١١.

(٢) انظر مفهوم القدرة على الاستيعاب :

Guillaumant, "La Capacite de'absorption du Capital", These Paris, 1964.

(٣) إسماعيل شلبى – الاعتماد على الذات لمصر فى إطار الاعتماد الذاتى للعالم العربى – المؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين – ١٩٨١م – ص ١٤.

ناحية أخرى نظراً لأن أوجه القصور الموجودة فى الدول البترولية نجد لها حلاً وعلاجاً لدى الدول الإسلامية الغير بترولية مما يؤدى إلى ارتفاع القـدرة الاسـتيعابية للأمـة الإسلامية.

المطلب الثالث : تقديرات صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة لبعض الدول

تعمل الدول الإسلامية ذات الكثافة السكانية على تشغيل جزء من عمالتها لدى الـدول البترولية أو الدول الأجنبية كما تعمل الدول الناهضة في مجال الصناعة لجذب رؤوس الأموال من الخارج ومن ثم تجنى الدول الإسلامية من وراء ذلك مكاسب مادية كبيرة، وفـي نفـس الوقت سنجد أن بعض الدول الإسلامية (خاصة البترولية) تدفع مبالغ نقديـة كبيـرة للـدول الإسلامية صاحبة العمالة وذلك مقابل تشغيلها لديها.

وقد بلغت صافى التدفقات المالية للدول الإسلامية عام ٢٠٠٠م حـوالى ٢٦,٥٨٢,٣ مليون دولار أمريكي. وكانت الدول ذات النصيب الأكبر من هذه التدفقات هى[١] :

تركيا	٨,٦٧٨,٠ مليون دولار
مصر	٣,١٠٥,٦ مليون دولار
إندونيسيا	٢,٨١٩,٩ مليون دولار
البحرين	١,٣٦٥,٣ مليون دولار
بنجلاديش	١,٢٢٣,٤ مليون دولار
ماليزيا	١,٠٢٥,١ مليون دولار

(١) البنك الإسلامى للتنمية بجدة ٢٠٠١-٢٠٠٢م – ص ٤٣٧.
منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية – إحصاءات التنمية الدولية – قرص مدمج ٢٠٠٢م.
منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية – التوزيع الجغرافى إلى الدول المتلقية للعون – ١٩٩٦–٢٠٠٠م.

من البيانات السابقة يتضح أن الدول المصدرة للعمالة قد حققت عائداً منها على سبيل المثال مصر وبنجلاديش وباكستان وتركيا وأن بعض الدول الإسلامية الناهضة سواء في الصناعة أو استغلال ما لديها من موارد طبيعية خاصة البترول قد حصلت على عائد طيب من رؤوس الأموال الأجنبية وعلى رأسها إندونيسيا وماليزيا وهما من النمور الآسيوية.

أما الدول المستوردة للعمالة فقد صدرت تحويلات لهذه العمالة للخارج وعلى رأسها الدول المصدرة للبترول مثل السعودية والكويت.

ومن هذه البيانات يتضح لنا أن هناك نوعاً من التعاون والتكامل غير المنسق بين الدول الإسلامية فى قطاع العمالة، حيث أن الدول البترولية فى حاجة دائمة للعمالة نظراً لقلتها لديها، وللدول الإسلامية لديها فائض من العمالة فتصدره للدول البترولية.

ولكن يلاحظ فى السنوات القليلة الماضية أصبحت الدول البترولية تفضل استيراد العمالة الآسيوية عن العمالة من الدول الإسلامية المجاورة نظراً لرخص أجور الطائفة الأولى والتى تتكون معظم عمالتها من غير المسلمين وهذه ظاهرة غير طيبة حيث فيه حرمان لموارد مالية كبيرة للدول الإسلامية.

وحتى نقف على حقيقة الوضع المالى للدول الإسلامية، فسوف نشير إشارة سريعة على نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى ثم نلقى الضوء على الديون الخارجية للدول الإسلامية ومن ثم نتعرف حقيقة الوضع المالى للدول الإسلامية.

المطلب الرابع : نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

يبلغ متوسط دخل الفرد من الدخل القومى الإجمالى عام ٢٠٠١م للدول الإسلامية بالدولار كالآتى[1] :

---

(١) البنك الدولى ٢٠٠٣م تقرير عن التنمية فى العالم – جدول (١-١) – ص ٢٣٤-٢٣٥.

اسم الدولة	متوسط دخل الفرد	اسم الدولة	متوسط دخل الفرد
أذربيجان	٦٥٠	قرقيزيا	٢٨٠
الأردن	١,٧٥٠	مصر	١,٥٣٠
إريتريا	١٩٠	اليمن	٤٦٠
ألبانيا	١,٢٣٠	السنغال	٤٨٠
إندونيسيا	٦٨٠	سيراليون	١٤٠
أوزباكستان	٥٥٠	طاجاكستان	١٧٠
أوغندا	٢٨٠	غينيا	٤٠٠
باكستان	٤٢٠	كازاخستان	١,٣٦٠
بنجلاديش	٣٧٠	الكاميرون	٥٧٠
بنين	٣٦٠	الكويت	١٨,٠٣٠
بوركينافاسو	٢١٠	لبنان	٤,٠١٠
تركمانستان	٩٥٠	مالى	٢١٠
تركيا	٢,٥٤٠	ماليزيا	٣,٦٤٠
تشاد	٢٠٠	المغرب	١,١٨٠
توجو	٢٧٠	السعودية	٧,٢٣٠
تونس	٢,٠٧٠	موريتانيا	٣٥٠
الجزائر	١,٦٣٠	موزمبيق	٢١٠
إيران	١,٧٥٠	النيجر	١٧٠
سوريا	١,٠٠٠	نيجيريا	٢٩٠
		المجموع	٥٧٨١٠

المصدر: تقرير البنك الدولى عن التنمية عام ٢٠٠٣م – جدول ١ – ص ٢٣٤-٢٣٥.

من الجدول السابق يتضح الآتى :

- أن متوسط الدخل الفردى من الدخل القومى الإجمالى للدول الإسلامية المتوفر عنها البيانات (عدد ٣٨ دولة فقط) حوالى ١٥٢١,٣ دولار، ويعتبر هذا الدخل أقل من المتوسط حسب تقدير البنك الدولى.

- أكبر دخل فردى فى دولة الكويت حيث يبلغ ١٨,٠٣٠ دولار.

- عموماً فإن أكبر الدخول من نصيب الدول الإسلامية البترولية التى تتميز بكبر دخولها لظروف البترول وماليزيا والتى تعتبر إحدى النمور الآسيوية.

- أقل دخل كانت سيراليون ١٤٠ دولار يليها طاجاكستان ١٧٠ دولار فالنيجر ١٧٠ فإريتريا ١٩٠ دولار فتشاد ٢٠٠ دولار فموزمبيق ٢١٠ دولار فمالى ٢١٠ دولار.

يتبين أيضاً أن الدول التى يقل دخل الفرد فيها عن ٣٦٥ دولار فى العام (أى بمعدل دولار واحد فى اليوم) عددها ١٤ دولة.

أما الدول التى يقل دخل الفرد فيها عن ٧٢٠ دولار فى العام (أى بمعدل دولارين فى اليوم) عددها ٢٣ دولة.

أما للدول التى يقل دخل الفرد فيها عن ١٩٥٠ دولار فى العام (أى بمعدل ثلاثة دولارات فى اليوم) عددها ٣٣ دولة.

أما الدول التى يقل دخل الفرد فيها عن ٢٠٠٠ دولار فى العام ٣١ دولة من عدد ٣٨ دولة إسلامية.

كما يلاحظ أيضاً أن متوسط الدخل الفردى من الناتج القومى الإجمالى على مستوى العالم ٤٤٢٠ دولار (١٣٢ دولة) بينما متوسط الدخل الفردى من الناتج القومى الإجمالى على مستوى الدول الإسلامية ١٤٨١ دولار (٤١ دولة) أى أن متوسط الدخل الفردى فى الدول الإسلامية ٣٣,٥% من متوسط دخل الفرد على مستوى العالم، وهذه ظاهرة غير صحية، خاصة إذا لاحظنا أن هناك فروقات كبيرة بين دخول الدول الإسلامية.

فمتوسط الدخل الفردى من الناتج القومى الإجمالى -لست دول إسلامية مرتفعة الدخل حوالى ١٥٢٢٨ دولار[١]. بينما يبلغ متوسط الدخل الفردى من الناتج القومى الإجمالى لست

(١) هذه الدول هى : الكويت - الإمارات - البحرين - قطر - السعودية - بروناى.

دول إسلامية منخفضة الدخل حوالى ١٠٦,٦ دولار، أى أن متوسط الدخل لــدى الســت دول الإسلامية منخفضة الدخل تبلغ ٠,٧% من متوسط الدخل لدى الدول الإسلامية مرتفعة الدخل، وهذه ظاهرة غير طبية[١]، حيث تتميز الدول مرتفعة الــدخل بأنهــا دول منتجــة ومصــدرة للبترول.

كما يلاحظ أن الدول الأكبر دخلاً هى الدول الأقل سكاناً والدول الأقل دخلاً هى الدول الأكثر سكاناً، إن الدول الغنية مادياً فقيرة بشرياً والدول الغنية بالطاقة البشرية فقيــرة ماديــاً، ولكن إذا أحسن استغلال الفوائض المادية لدى الدول الإسلامية فى مشروعات إنتاجية داخــل الوطن الإسلامى مستغلين الطاقات البشرية الفائضة لديها لزاد الإنتاج لهذه الأمة وزاد الــدخل الفردى لدى الدول الفقيرة منها ومن ثم ارتفع مستوى المعيشة واســتفادت الــدول صــاحبة الفوائض ومن ثم تضييق الفجوة الكبيرة بين دخول الدول الإسلامية حيث يستفيد الجميع مــن إقامة هذه المشروعات بالتعاون والتكافل والتكامل بينها.

المطلب الخامس : الديون الخارجية للدول الإسلامية

بلغ إجمالى الديون الخارجية للدول الإسلامية (لعدد ٥٣ دولة) إلــى ٨٧٩,٢ مليــار دولار أمريكى بنهاية عام ٢٠٠١م بينما كانــت فــى العــام الســابق ٨٧٧,٢ مليــار دولار أمريكى[٢].

ويلاحظ أن بعض الدول البترولية مدينة مثل الجزائر – إيران – إندونيسيا – الجابون – وذلك يرجع لظروف طارئة غير طبيعية مثل إيران وظروف حربها مع العراق أو لــديها خطط طموحة من أجل التنمية والنمو أو مواجهتها بمشاكل للتصدير للخارج أو مشاكل للإنتاج بالداخل. وعامة إننا نجد دول منتجة ومصدرة للبترول مدينة فهذه ظاهرة غير طبية عامة.

---

(١) هذه الدول هى : سيراليون – موزمبيق – تشاد – غينيا بيساو – النيجر – بوركينافاسو.

(٢) التقرير السنوى للبنك الإسلامى للتنمية بجدة – ٢٠٠١-٢٠٠٢م – ص ٦٤-٦٥.

كما يلاحظ أن بعض الدول الإسلامية بلغت قيمة إجمالى الدين الخارجى إلى الــدخل القومى نسب كبيرة تنبئ بخطورة هذه الديون وهذه الدول هى :

اسم الدولة	القيمة الحالية للدين الخارجى من إجمالى الناتج المحلى %
غينيا بيساو	٤٦٢,٥
موريتانيا	٢٧٥,١
سيراليون	٢٠٦,٦
موزمبيق	٢٠٢,٤
السودان	١٦١,٤
قرقيزيا	١٤٩,٥
سوريا	١٣٥,٧
مالى	١٣٠,٨
طاجاكستان	١٢٥,٠
توجو	١٢٠,١

كما يلاحظ أيضاً أن القيمة الحالية للدين قد تجاوزت النسب الكبيرة لصادرات الســلع والخدمات لبعض الدول كما يلى[1] :

اسم الدولة	القيمة الحالية للدين من صادرات السلع والخدمات %	اسم الدولة	القيمة الحالية للدين من صادرات السلع والخدمات %
سيراليون	١,٤٣٤,٧	موريتانيا	٦٤٥,١
غينيا بيساو	١,٣٠٥,١	النيجر	٥٣٤,٦
موزمبيق	٩٢٧,٨	أوغندا	٥٠٦,١
السودان	٨٢٩,٨		

---

(١) انظر : تقرير البنك الدولى عن تمويل التنمية الدولية عام ٢٠٠٢م – مرجع سابق.
تقرير البنك الإسلامى للتنمية بجدة ٢٠٠١-٢٠٠٢م – جدول رقم (٩) – ص ٤٤٠-٤٤١.

من هذا المبحث يتضح لنا أن الدول الإسلامية البترولية لديها الكثير من الفوائض المالية وأنها ذات قدرة محدودة على استيعابها، كما أن البترول هو المصدر الرئيسى لهذه الأموال، وأن الدول الإسلامية الغير بترولية لديها عجز دائم ومستمر فى موازين مدفوعاتها وموازينها التجارية ولكن لديها من الإمكانيات ما يجعلها قادرة على استيعاب فوائض الأموال الإسلامية. كما وضح لنا أن بعض الدول الإسلامية تحصل على عوائد مالية من تحويلات المواطنين العاملين فى الخارج حيث أن الدول المصدرة للعمالة الإسلامية هى الدول الفقيرة والدول المستوردة للعمالة هى الدول البترولية ذات الفوائض المالية، كما يتبين لنا أن نصيب الفرد من الدخل القومى منخفض لكل الدول الإسلامية عدا الدول البترولية الإسلامية كذلك بالنسبة لديون العالم الإسلامى نجد أن كل الدول الإسلامية مدينة عدا الدول البترولية (وإن كان يستثنى من ذلك عدد قليل منها).

لهذا فإننا نرى أن من صالح العالم الإسلامى أن يتم استغلال الفوائض المالية الخاصة بالدول البترولية داخل الدول الإسلامية وذلك من أجل إجراء تنمية اقتصادية فى إطار التكامل الاقتصادى ولضمان عدم تعرض هذه الأموال للمخاطر لدى الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ويوم الاثنين الأسود ليس ببعيد حيث حدث انهيار فى البورصة (يوم الاثنين الموافق ١٩/١٠/١٩٨٧م) ونتج عنه خسائر للأسهم تقدر بحوالى ٥٠٠ مليار دولار وقدر نصيب الدول العربية منها حوالى ٦٠ مليار دولار.

كذلك تحملت بعض الدول العربية خسائر كبيرة فى انهيار بنك الاعتماد والتجارة الدولى فى أواخر عام ١٩٩١م.

إن انسياب رؤوس الأموال الإسلامية داخل الوطن الإسلامى فيه الكثير من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والتنموية لهذه البلاد، حيث أن بعض الدول الإسلامية لديها إمكانيات كبيرة فى مجال الاستثمار فى الزراعة - والبعض الآخر لديه إمكانيات الاستثمار فى مجال الصناعة ولا ينقص هذه الدول الإسلامية سوى رؤوس الأموال اللازمة لتمويل هذه القطاعات

الرئيسية من أجل التنمية والنمو ومن ثم فإن فى انسياب هذه الفوائض من الدول ذات الفائض للدول ذات العجز والاستعانة بالعمالة اللازمة لاستثمار هذه الإمكانيات من دولة لأخرى لهو الواقع الحقيقى لقيام تكامل اقتصادى بين الدول الإسلامية، ومن ثم نحد من العجز الدائم والمستمر فى موازين المدفوعات وظاهرة انتشار البطالة للدول الإسلامية وكذلك نحد من ازدياد الديون وإمكانية تسديدها حيث سيرتفع الدخل القومى للدول الإسلامية ومن ثم يرتفع الدخل الفردى للمواطنين فى العالم الإسلامى.

المبحث الخامس : الموارد الأخرى

المطلب الأول : الزراعة

تعتمد التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى معظم الدول العربية والإسلامية بشكل كبير على القطاع الزراعى حيث يسهم هذا القطاع فى توفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للكثير من الصناعات التحويلية. كما يعمل على توفير الكثير من فرص العمالة لنسبة كبيرة من سكان الريف، وكذلك للعاملين فى الأنشطة الإنتاجية والخدمية الأخرى المرتبطة بهذا القطاع. كما يسهم القطاع الزراعى فى توفير موارد النقد الأجنبى من خلال مساهمته فى توفير السلع التصديرية وهو ما يدعم تمويل برامج التنمية.

ولهذا نجد أن معظم الدول المتخلفة – ومنها الدول الإسلامية – تعتمد أساساً على إنتاج القطاع الزراعى، ويعرقل تخلف القطاع سير التنمية فى القطاعات الأخرى ويهدد سلامة النشاط الاقتصادى العام، لذا احتلت خطط التنمية فى القطاع الزراعى مكان الصدارة فى خطط التنمية فى البلاد المتخلفة خاصة بعد ظهور مشكلة تزايد السكان وتفاقم مشكلة نقص الغذاء وزيادة الطلب على المواد الأولية الزراعية بالإضافة إلى أن التصنيع فى البلاد المختلفة يعتمد أساساً على المنتجات والخامات الزراعية.

والواقع أن هناك ارتباطاً كبيراً بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية وأن تطور كل منها شرط أساسى لنجاح وتطور الآخر، حيث أن فى تطور الصناعة فائدة تعود على تطـور الزراعة بتزويدها بالمعادن والآلات ومستلزمات الإنتاج كـالجرارات والأسـمدة والمبيـدات الحشرية بجانب تصنيع المنتجات الزراعية وامتصاص العمالة الزراعية الزائدة عن الحاجـة والتى تمثل نسبة كبيرة من البطالة المقنعة والموسمية.

كما أن تنمية القطاع الزراعى يعود بالفائدة على القطاع الصناعى من ناحيـة تـوفير الخامات والمواد الأولية اللازمة للتصنيع وكذا المواد الغذائية اللازمة للسكان والعاملين بقطاع الصناعة وتوفير العملات الحرة فى استيراد المواد الغذائية من الخارج.

وتواجه الكثير من البلاد صعوبات كبيرة لتحقيق التنمية الزراعية الشاملة لاعتمادهـا على مواردها الذاتية وعدم توافر إطار تكاملى مع دول أخرى يمكن معه تحقيق معدلات عالية من النمو فى هذا المجال.

تباين الإمكانيات الزراعية :

من الملاحظ أن البلاد الإسلامية تتباين لديها الإمكانيات الزراعيـة فمعظـم الـدول الإسلامية البترولية تفتقر إلى هذه الإمكانيات على عكس بعض الدول الغير بتروليـة والتـى يتوافر لديها الإمكانيات الزراعية، ولكن إذا نظرنا للأمة الإسلامية ككل نجـدها ذات وفـرة للموارد الطبيعية المختلفة مما يسهل عملية التخصص فى العمل بينها، وذلك فى حالة مـا إذا قامت بإجراء تكامل اقتصادى وقطعت فيه شوطاً كبيراً، حيث تستطيع هذه الأمـة أن تخطـو قدماً نحو التنمية الاقتصادية الكاملة باستغلال المميزات النسبية لكل دولة.

كما تتوافر لدى بعض الدول الإسلامية مساحات من الأراضى القابلة للزراعـة ولـم تستغل بعد وتبلغ مساحتها حوالى ٨٠ مليون هكتار وهى تمثل ٨٥,٤% من جملـة المسـاحة الصالحة للزراعة فى هذه البلاد.

القيمة المضافة فى الزراعة :

تبلغ جملة القيمة المضافة فى الزراعة لدى الدول الإسلامية عام ٢٠٠٠م (٣٣ دولة فقط) بحوالى ٢٩٢٧٥٨,٣ مليون دولار أمريكى أى بمتوسط حوالى ٨٨٧١,٤ مليون دولار للدولة الواحدة[١].

تبين أن هناك مفارقات كبيرة بين الدول الإسلامية في القيمة المضافة فى الزراعة حيث أن سبع دول منها وهى إندونيسيا وإيران وتركيا وبنجلاديش ومصر وباكستان وماليزيا يبلغ القيمة المضافة لها عام ٢٠٠٠م حوالى ٤٥,٦% من جملة القيمة المضافة للدول الإسلامية السالفة الذكر.

---

(١) هذه الإحصائية خاصة بعدد ٣٣ دولة إسلامية فقط متوفر عنها البيانات.
- انظر تقرير البنك الدولى ٢٠٠٢م – جدول ٣ – ص ٢٣٦-٢٣٧.
- انظر التقرير الاقتصادى العربى الموحد – سبتمبر ٢٠٠١م – ملحق ٢/٢ – ص ٢٥٨.

القيمة المئوية للقيمة المضافة فى الزراعة من الناتج المحلى الإجمالى (%)

الدولة	عام ١٩٧٠	عام ١٩٩٨	عام ٢٠٠٠	الدولة	عام ١٩٧٠	عام ١٩٩٨	عام ٢٠٠٠
ألبانيا	٠٠	٥٤	٥٥	ماليزيا	٢٩	١٣	١٣
الجزائر	١١	١٢	١٠	مالى	٦٦	٤٧	٤٥
أذربيجان	٠٠	٢٠	٢١	موريتانيا	٢٩	٢٥	٢٥
بنجلاديش	٤٢	٢٢	٢٦	المغرب	٢٠	١٧	١٣
بنين	٣٦	٣٩	٣٧	موزمبيق	٠٠	٣٤	٣٣
بوركينا فاسو	٣٥	٣٢	٠٠	النيجر	٦٥	٤١	٤١
الكاميرون	٣١	٤٢	٤٤	عمان	١٦	٠٠	٠٠
تشاد	٣٥	٥٢	٣٦	باكستان	٣٧	٢٦	٢٦
مصر	٢٩	١٧	١٧	السعودية	٤	٧	٧
الجابون	١٩	٧	٠٠	السنغال	٢٤	١٧	١٨
جامبيا	٣٤	٢٧	٠٠	سيراليون	٣٠	٢٤	٤٣
غينيا	٠٠	٢٢	٢٤	السودان	٤٤	٣٩	٠٠
غينيا بيسلو	٥٠	٦٢	٠٠	سوريا	٢٠	٠٠	٠٠
إندونيسيا	٤٥	٢٠	١٧	طاجاكستان	٠٠	٦	١٩
إيران	٠٠	٢٥	٢٠	توجو	٣٤	٤٢	٤١
العراق	٠٠	٠٠	٠٠	تونس	١٧	١٢	١٢
الأردن	١٢	٣	٣	تركيا	٤٠	١٨	١٦
كازاخستان	٠٠	٩	٩	تركمانستان	٠٠	٢٥	٢٧
الكويت	٠٠	٠٠	٠٠	أوغندا	٥٤	٤٥	٤٤
قيرقيزيا	٠٠	٤٦	٣٨	الإمارات	٠٠	٠٠	٠٠
لبنان	٠٠	١٢	١٢	الضفة الغربية وغزة	٠٠	٧	٠٠
ليبيا	٢	٠٠	٠٠	اليمن	٠٠	١٨	١٧

المصدر : - عام ١٩٧٠-١٩٩٨م تقرير البنك الدولى عن التنمية عام ٢٠٠٠ - ص ٤٦-٤٨.

- عام ٢٠٠٠ تقرير البنك الدولى عن التنمية عام ٢٠٠٢ - جدول ٣ - ص ٢٣٦.

يلاحظ من البيانات السابقة ما يأتى :

- البيانات المتوفرة عن ٤٢ دولة عربية وإسلامية.

- تبين أن عدد ٢٣ دولة منها قد انخفضت النسبة المئوية للقيمة المضافة فى الزراعة من الناتج المحلى الإجمالى. أى أكثر من ٥٠% من عدد هذه الدول وهذه ظاهرة غير طيبة رغم أن معظم هذه الدول يتركز إنتاجها على قطاع الزراعة.

- كما يلاحظ أن أكبر نسبة انخفاض حدثت كانت من نصيب إندونيسيا حيث انخفضت النسبة من ٤٥% عام ١٩٩٧ إلى ١٧% عام ٢٠٠٠م أى بنسبة ٣٧,٧%. وقد يرجع ذلك إلى تركيز إندونيسيا خلال السنوات السابقة على قطاع الصناعة والذى يحصل على ٤٧% من قيمة الناتج الإجمالى عام ٢٠٠٠م وقد أدى تطور إندونيسيا فى قطاع الصناعة والخدمات (٣٦%) إلى أن أصبحت إحدى النمور الآسيوية.

وهذا أيضاً ما حدث لماليزيا حيث انخفضت النسبة فى القطاع الزراعى من ٢٩% عام ١٩٧٠ إلى ١٢% عام ٢٠٠٠م أى بنسبة ٤١,٣% وذلك لتركيزها هى الأخرى على القطاع الصناعى والخدمات (٤٠% - ٤٨%) مما أدى إلى أن أصبحت هى الأخرى إحدى النمور الآسيوية.

- كما يلاحظ عدم اهتمام الدول البترولية بقطاع الزراعة وتركيزها على القطاعات الأخرى خاصة القطاع الصناعى والاستخراجى وعلى سبيل المثال الكويت والسعودية.

معدل مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى :

يبلغ إجمالى الناتج المحلى الإجمالى للدول الإسلامية عام ٢٠٠٠م (لعدد ٤٣ دولة فقط) ١٣٩٠٩١٦ دولار[(١)]. ويبلغ متوسط الناتج المحلى الإجمالى على مستوى الدولة الواحدة حوالى ٣٢٣٤٦,٨٨ مليون دولار، ويلاحظ أن هناك مفارقات كبيرة بين الدول الإسلامية فى الناتج المحلى الإجمالى. البعض منها حقق نتائج كبيرة مثل تركيا حيث بلغ جملة الناتج المحلى

---

(١) هذه الإحصائية خاصة بعدد ٤٣ دولة إسلامية فقط.

- انظر تقرير البنك الدولى ٢٠٠٠م - مرجع سابق - جدول ٣ - ص ٢٣٦-٢٣٧.

- انظر التقرير العربى الموحد - سبتمبر ٢٠٠١ - ملحق ٢/٢ - ص ٢٥٨.

الإجمالى لها حوالى ١٩٩,٩٠٢ مليون دولار يليها إندونيسيا حوالى ١٥٣,٢٥٥ مليون دولار ثم السعودية حوالى ١٣٩,٣٨٣ مليون ثم إيران حوالى ٩٨,٩٩٠ مليون دولار ثم مصر حوالى ٩٨,٣٣٣ مليون دولار.

بينما توجد دول إسلامية أخرى لم تحقق إلا القليل مثل جيبوتى ٥٤٩ مليون دولار وسيراليون ٦٥٤ مليون دولار وموريتانيا ٩٣٥ مليون دولار.

أما عن قطاع الزراعة فقد حقق على مستوى الدول الإسلامية حوالى ٢٥,٥% كقيمة مضافة من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٠م.

وهذه نسبة قليلة وظاهرة غير صحية إذا ما علمنا بأن الدول الإسلامية دول زراعية وتعتمد على الزراعة فى إنتاجها القومى وأن معظم سكانها يعملون بالزراعة، وقد تصل نسبة العاملين فى الزراعة أكثر من نصف تعداد السكان فى بعض هذه الدول.

كما يلاحظ أن بعض الدول الإسلامية قد ساهم قطاع الزراعة لديها بنسب ضئيلة كقيمة مضافة من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٠م وعلى سبيل المثال الأردن ٣% والسعودية حوالى ٧% وكازاخستان ٩% والجزائر ١٠%.

ويلاحظ أن هذه الدول بترولية (عدا الأردن) ومن ثم تركز اهتمامها على إنتاج وتصدير البترول.

كما توجد دول ارتفع فيها نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الزراعة من الناتج المحلى الإجمالى إلى نسب كبيرة مثل ألبانيا ٥٥% ومالى ٤٥% وأوغندا والكاميرون ٤٤% وسيراليون ٤٣% وتوجو ٤١% ويلاحظ أن هذه الدول هى من الدول الأقل دخلاً والأكثر فقراً فى الدول الإسلامية وأن تركيزها فى الإنتاج ينصب على قطاع الزراعة بصفة أساسية نظراً لعدم وجود نشاط آخر يعمل فيه المواطنون ولديهم الخبرة مثل قطاع الزراعة. ومن ثم نجد أن هناك بطالة مقنعة وموسمية بنسب كبيرة لدى هذه الدول. كما أن نصيب الفرد الواحد فى هذه الدول من الناتج المحلى الإجمالى متدنى. حيث يبلغ فى سيراليون حوالى ١٣٠ دولار وفى طاجاكستان حوالى ١٤١ دولار وفى مالى حوالى ٢١٣ دولار وفى توجو حوالى ٢٥٦ دولار وفى أوغندا حوالى ٢٨٤ دولار وفى موريتانيا ٣١١ دولار.

الناتج الزراعى ونصيب الفرد منه فى بعض البلاد العربية والإسلامية (١٩٩٠-٢٠٠٠م)

	الناتج الزراعى "مليون دولار"				نسبة التغير (%)	نسبة التغير (%)	نصيب الفرد من الناتج الزراعى "دولار"				مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى (%)			
	١٩٩٠	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٩٠-٢٠٠٠	٩٩-٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
مجموع الدول العربية الإسلامية	٥٨,٢٦٥	٨٠,٩٧٤	٨٠,٣٤٣	٨٠,٢٧٧	٣,٣	-٠,١	٢٣٣	٣١٥	٣٠٥	٢٩٨	١٢,٢٠	١٣,٨٣	١٢,٧٦	١١,٣٢
الأردن	٢٨٣	٢٠٤	١٦٤	١٦٢	-٣,٤	-١,٢	٦٢	٤٣	٣٣	٣٢	٧,٠٤	٢,٥٦	٢,٠٣	١,٩٤
الإمارات	٥٦٠	١,٧٢٢	١,٨٢١	١,٩١١	١٣,١	٤,٩	٢١٧	٦٢٠	٦٢٠	٦١٥	١,٦٦	٣,٦٤	٣,٣١	٢,٨٩
البحرين	٣٨	٥٧	٥٧	٥٩	٤,٥	٣,٣	٦١	٨٩	٨٦	٨٥	٠,٨٤	٠,٩٢	٠,٨٦	٠,٧٤
تونس	١,٩٧٨	٢,٥١١	٢,٥٤٩	٢,٣٥٤	١,٨	-٧,٧	٢١٥	٢٦٩	٢٧٠	٢٤٦	١٥,٧٢	١٢,٥٢	١٢,٨٠	١٢,١١
الجزائر	٧,٠٠١	٥,٢٦٨	٥,٠٧٦	٤,٤٥١	-٤,٤	-١٢,٣	٢٤٦	١٧٩	١٦٩	١٤٥	١١,٣١	١١,١٢	١٠,٥٦	٨,٢٧
جيبوتي	١٠	٤	٤	٤	-٨,٩	٤,٥	١٦	٦	٦	٦	٢,٣٦	٠,٧٧	٠,٧١	٠,٧٢
السعودية	٦,٧١٣	٩,٠٥٢	٩,١٩٧	٩,٣٣٩	٣,٤	١,٥	٣٣٦	٤٣٨	٤٣١	٤٢٤	٦,٤١	٧,٠٤	٦,٤٤	٥,٣٩
السودان	٦,٧٨٧	٤,٨٨٩	٤,٣٢٠	٤,٣٨٦	-٤,٣	١,٥	٢٣٦	١٦٦	١٤٢	١٤١	٣٠,٢٨	٣٨,٨٨	٣٧,٣٦	٣٤,١٧
سوريا	٣,٩٠٣	٤,٨٠٩	٤,٠٨٤	٤,٨٠٣	٢,١	١٧,٦	٢٥٩	٣١١	٢٥٧	٢٩٤	٢٨,٠٩	٢٩,٩٨	٢٤,٣٥	٢٣,٥٩
العراق	١٤,٨٣٩	٢٦,٤٩٥	٢٦,٨٢٢	٢٦,٨٤٨	٦,١	٠,١	٦٩٧	١٢١٦	١٢٠٣	١١٧٧	١٩,٨٠	٣٣,٣١	٣٢,٧٤	٣٢,١٤
عمان	٣٠٢	٣٩٩	٤١٠	٤٢٢	٣,٤	٣,٠	١٣٤	١٧٤	١٧٦	١٧٩	٢,٥٨	٢,٨٣	٢,٦٢	٢,١٣
قطر	٥٨	٧٠	٧١	٧٣	٢,٣	١,٩	١٠٧	١٢٩	١٢٧	١٣٠	٠,٧٩	٠,٦٨	٠,٣٩	٠,٤٤
الكويت	١٦٢	١١٦	١٢٩	١٢٨	-٢,٣	-٠,٨	٧٥	٥٢	٥٧	٥٧	٠,٨٩	٠,٦٤	٠,٤٣	٠,٣٤
لبنان	٢٣٥	١,٢٦٢	١,٢٨٨	١,٢٨٨	١٨,٥	٠,٠	٦٥	٣٤١	٣٤٢	٣٤٢	٨,٣٦	٧,٨٠	٧,٨١	٧,٨١
ليبيا	١,٨١١	٣,١١٢	٣,٢٩٠	٣,٤١٨	٦,٦	٣,٩	٣٥٥	٥٩٢	٥٩٨	٦٠٦	٥,٥٢	١١,٢١	١٠,٣٤	٩,٦٠
مصر	٦,٥٥١	١٣,٥٤١	١٤,٥٢٦	١٥,٠٩٣	٨,٧	٣,٩	١١٠	٢٢٣	٢٣٤	٢٣٨	١٤,٤٦	١٦,٣٧	١٦,٣٢	١٥,٧٥
المغرب	٤,٥٧١	٦,٠٤٦	٥,١٦٥	٤,٠٣٣	-١,٢	-٢١,٩	١٦٧	٢١٨	١٨٣	١٤٠	١٧,٧٠	١٦,٩٠	١٤,٧٦	١٢,٢٦
موريتانيا	٢٦٤	٢٠٦	١٩٨	١٩٢	-٣,١	-٢,٩	١٠٩	٨٣	٧٧	٧٣	٢٥,٨٧	٢١,٠٣	٢٠,٦٩	١٩,٤٥
اليمن	٢,١٩٩	١,٢١١	١,١٧٢	١,٣٠٩	-٥,١	١١,٧	١٣٣	٧١	٦٦	٧٢	٢٤,٢٠	١٩,٣٧	١٦,١٢	١٥,٣٤

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد – ٢٠٠١ جدول ملحق (٣-١) – ص ٢٧٣.

يلاحظ على الجدول السابق ما يلى :

- الناتج الزراعى لهذه الدول قد زاد خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٠ لبعض الدول وهى إحدى عشر دولة من تسعة عشر دولة. أما باقى الدول وهى عدد ثمانية دول قد انخفض هذا الناتج خلال تلك الفترة.

- كما أن متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعى للفرد عام ٢٠٠٠ لهذه الدول قد بلغ ٢٩٨ دولار، ويلاحظ أن هناك تفاوتاً كبيراً فى متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعى، فنجد أن أعلى معدل للناتج الزراعى فى العراق حيث يصل نصيب الفرد عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ١١٧٧ دولار بينما أقل نصيب يحصل عليه الفرد فى نفس العام فى جيبوتى إذ يصل إلى حوالى ٦ دولار، أما الدول التى يتراوح المتوسط لديها فوق ٢٠٠ دولار فهى : ليبيا - مصر - السودان - الإمارات - السعودية - تونس - لبنان. أما باقى الدول العربية والإسلامية فهى دون ذلك وهذه ظاهرة غير طيبة.

- كما يلاحظ أيضاً أن مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى قد انخفض خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٠م. حيث كان متوسط مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى لهذه الدول عام ١٩٩٠ حوالى ١٢,٢% بينما انخفضت هذه النسبة فى عام ٢٠٠٠م إلى ١١,٣% رغم أن معظم هذه الدول من الدول التى تعتمد اعتماداً كبيراً على القطاع الزراعى، وهذه ظاهرة غير طيبة.

العمالة الزراعية :

أما سكان الريف فى بعض الدول الإسلامية فيمثلون ٤٨% من مجموع السكان حيث يعتمد معظمهم على الزراعة كمورد رزق اقتصادى. وقد بلغ جملة العمالة الزراعية فى هذه الدول حوالى ٣٠,٦% من القوى العاملة الكلية عام١٩٩٩م وذلك بانخفاض حوالى ٢,٤% عن عام ١٩٩٥م وذلك يرجع للهجرة من الريف للمدن وانخفاض أجور العمل فى الزراعة

بالإضافة إلى هجرة الكثير منهم للعمل لدى الدول الأخرى، وقد ارتفعت هذه النسبة لدى بعض الدول الإسلامية حيث بلغت ٣,٤% فى السودان والمغرب عام ١٩٩٩م عن عام ١٩٩٥م وكذلك ٣,٣% فى السعودية، ٣,١% فى اليمن. كما أن الصومال والسودان واليمن وموريتانيا من أكبر الدول التى يعمل بها نسبة كبيرة من العمالة فى القطاع الزراعى وهى على التوالى ٧١,٦%، ٦٢%، ٥٣,٤%، ٥٢,٦%[١].

الفجوة الغذائية :

يلاحظ أن الإنتاج والاستهلاك من القمح والأرز والذرة والشعير فى بعض البلاد الإسلامية يحقق عجزاً كبيراً فى الإنتاج عن معدل الاستهلاك وقد أدى ذلك إلى وجود فجوة غذائية فى معظم هذه السلع بلغت قيمتها فى المتوسط حوالى ١٢,٤ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٩م، وتقدر قيمة تلك الفجوة عام ١٩٩٩ بحوالى ١١,٨ مليار دولار، وينتج عن ذلك زيادة العبء على موازين المدفوعات لمعظم الدول الإسلامية وخاصة الدول ذات الدخل المنخفض والتى تضطر أحياناً لتخصيص جزء كبير من أرصدتها بالعملة الأجنبية لاستيراد تلك السلع على حساب إجراءات التنمية والاستثمار الوطنى[٢].

ويرجع ذلك لعدة عوامل منها انخفاض إنتاجية المحاصيل عامة والحبوب بصفة خاصة عن حاجة الاستهلاك والزيادة المضطردة فى السكان مما يضطر هذه الدول إلى استيراد كميات منها من الدول الأجنبية وذلك رغم أنها دول زراعية[٣]. كذلك نلاحظ أن بعض الدول الإسلامية مازالت بدائية فى عملية الزراعة ولم يحدث أن تمت ميكنة الزراعة فى الدول الإسلامية بالكامل حتى الآن، ولم تدخل التكنولوجيا والهندسة الوراثية فى الزراعة حتى الآن

---

(١) التقرير الاقتصادى العربى الموحد – ٢٠٠١م – جدول ملحق (٣-١) – ص ٢٧٣.

(٢) انظر المرجع السابق – ملحق (٣-٩) – ص ٢٨١.

(٣) د. إسماعيل شلبى – مشاكل الحبوب فى العالم العربى – مجلة كلية التجارة جامعة الإسكندرية – ١٩٨٩م.

إلا بنسب بسيطة وبذلك نجد أن هناك مجالات واسعة لدى الدول الإسلامية للارتفاع بمستوى إنتاجية المحاصيل الزراعية بوجه عام وذلك بإدخال بعض التحسينات الفنية على أساليب الإنتاج لزراعى وتحسين الأراضى الضعيفة والاهتمام بمشروعات الرى والصرف واستخدام الأساليب العلمية الحديثة.

ولذلك نجد أن الصادرات الزراعية لبعض الدول الإسلامية قد انخفضت عام ١٩٩٩م بنسبة حوالى ٣,٦% عن العام السابق. وقد بلغت قيمة الصادرات عام ١٩٩٩ حوالى ٦,٥ مليار دولار وذلك يرجع لانخفاض أسعار السلع الزراعية فى الأسواق العالمية والقيود الجمركية التى تفرض على السلع المستوردة والمنافسة العالمية لصادرات الدول الإسلامية وتعامل التكتلات الدولية مع بعض الدول دون البعض الآخر وعدم التنسيق بين الدول الإسلامية فى عمليات التصدير مما يحدث تنافس بينها فى الأسواق العالمية. كذلك عدم إتقان عملية التغليف والتشطيب وحسن دراسة الأسواق العالمية وعدم رفع الكفاءة الإنتاجية للسلع المصدرة ومن ثم عدم ارتفاع جودتها.

ومن ناحية أخرى ارتفعت قيمة الواردات الزراعية لدى بعض الدول الإسلامية خلال عام ١٩٩٩م حيث بلغت ٢٥,٧ مليار دولار.

ولهذا سجل الميزان التجارى الزراعى لهذه الدول عجزاً دائماً ومستمراً حيث بلغت قيمة العجز عام ١٩٩٩ ما قيمته ١٩,٢ مليار دولار حيث أن الصادرات لا تمثل سوى ٢٥,٣% من قيمة الواردات ولم تحقق أى دولة إسلامية فائضاً فى ميزانها التجارى للسلع الزراعية خلال ذلك العام(١).

كما تتميز الدول الإسلامية بتوافر المواد الخام اللازمة لإقامة صناعات الآلات الزراعية كالجرار وآلات الحرث والرى والحصاد، كما تتوافر لديها المواد الأولية التى تدخل فى تصنيع مستلزمات الإنتاج الزراعى كالأسمدة والمبيدات الحشرية، إلا أن حاجة الدول

---

(١) المرجع السابق – ملحق (٣-٦) – ص ٢٧٨.

الإسلامية أكبر مما هو متوفر لديها الآن ومن ثم تعمل على استيراد كميات كبيرة من المدخلات الصناعية وكذا الأسمدة والمبيدات.

المطلب الثاني : الصناعة

إن اقتصاد الدول الإسلامية في مجموعة اقتصاد متخلف، ويبرز ذلك في الارتفاع الكبير في نسبة المشتغلين بالأنشطة الأولية كالزراعة وفي الانخفاض الكبير في نسبة المشتغلين بالنشاط الصناعي، وخاصة في مجال الصناعات التحويلية وانخفاض الكفاية الإنتاجية وبدائية الأدوات المستخدمة في الإنتاج مع إنتشار الأمية، ولا يتعارض ذلك مع وجود ثروة لدى بعض الدول البترولية نتيجة تصديرها للبترول.

سياسة إحلال الواردات :

ولقد قطعت الدول الإسلامية شوطاً كبيراً في التصنيع في ظل استراتيجية إحلال الواردات، غير أن سياسة إحلال الواردات سرعان ما تكشف عن بعض الجوانب السلبية التي تتمثل في تضاؤل فرص التنمية الصناعية لصغر حجم الأسواق المحلية، وفي معالجة مشكلة البطالة الهيكلية أو تخفيض درجة اعتماد الدول الإسلامية على العالم الخارجي في تصدير واستيراد أو توفير فرص الاستثمار المنتج المضمون لدول الفائض.

ولقد سارت الصناعة في الدول الإسلامية على أساس سد الحاجات المحلية المتزايدة وإحلال الواردات فقامت وحدات إنتاجية صغيرة الحجم في الفنون الإنتاجية ومستخدمة الأيدي العاملة غير الفنية والتي تعمل بالأساليب العقيمة في الإنتاج.

ونظراً لضعف القدرة الشرائية لغالبية المستهلكين المحليين، بالإضافة إلى ضيق وصغر حجم السوق مما اضطر معه إلى تشغيل الصناعات بأقل من طاقتها الاقتصادية حتى ارتفعت نسبة الطاقات العاطلة في معظم البلدان الإسلامية ما بين ٢٥% إلى ٣٥% وبلغت

٥٠% لعدد قليل من البلاد الإسلامية، بينما لم تستطيع الدول البترولية تطوير قطــاع محلـــى للصناعة التحويلية وذلك لاعتمادها على فائض عوائد البترول فى ســد حاجتهــا المتزايــدة بالاستيراد من الخارج، أو بسبب ضعف الطاقات الاستيعابية والتى تقف حــائلاً أمــام قيــام صناعة تحويلية ناجحة.

قيمة مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى :

يتكون القطاع الصناعى لدى الدول الإسلامية من الصــناعة الاســتخراجية – وهــى عنصر رئيسى خاصة للدول البترولية – والصناعة التحويلية. وعادة ما يتأثر نشاط القطــاع الصناعى بشكل كبير بأى تغيرات تحدث فى الصناعة الاستخراجية خاصة البتــرول والغــاز الطبيعى حيث أنهما يساهمان بقدر كبير فى ناتج القطاع الصناعى.

وقد ساهمت الصناعة بنسبة ٣٠,٥% من قيمة الناتج المحلى الإجمالى للدول الإسلامية عام ٢٠٠٠ وكانت أكبر الدول مساهمة هى[١] :

- الجزائر ٦٩% من الناتج المحلى الإجمالى لها.
- قطر ٦٤% من الناتج المحلى الإجمالى لها.
- عمان ٥٤,٥% من الناتج المحلى الإجمالى لها.
- الإمارات ٤٥,٩% من الناتج للمحلى الإجمالى لها (عام ١٩٧٠م).
- إندونيسيا ٤٧% من الناتج المحلى الإجمالى لها.
- السعودية ٤٨% من الناتج المحلى الإجمالى لها.
- تركمانستان ٤٥% من الناتج المحلى الإجمالى لها.

---

(١) انظر المراجع التالية :
- تقرير البنك الدولى ٢٠٠٢م – جدول (٣) – ص ٢٣٦-٢٣٧ وذلك لعدد ٣٣ دولة إسلامية.
- التقرير الاقتصاد العربى الموحد ٢٠٠٢م – ملحق ٤-٣ – ص ٢٨٥.

وهذه هى بعض الدول الإسلامية المصدرة والمنتجة للبترول.

أما أقل الدول التى ساهمت الصناعة بأقل نسبة فى الناتج المحلى الإجمالى فهى[1] :

- جيبوتى ٢,٦%
- السودان ١١%
- بنين ١٤%
- العراق ١٤%
- بوركينا فاسو ١٤%
- مالى ١٧%
- النيجر ١٧%

فهذه هى الدول المنخفضة الدخل والتى يرتكز معظم نشاطها على القطاع الزراعى.

والجدول التالى يوضح الناتج المحلى الإجمالى لبعض الدول الإسلامية والقيمة المضافة كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى.

---

(١) - انظر تقرير البنك الدولى عن التنمية ٢٠٠٠-٢٠٠١ - جدول ١٢ - ص ٢٩٦-٢٩٧.
- التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠٢٢م - ملحق (٤-٣) - ص ٢٨٥.

الدولة	الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٠ (بملايين الدولارات)	نصيب الفرد من الأراضى القابلة للزراعة بالهكتار ٩٥-١٩٩٧م	القيمة المضافة كنسبة مئوية من الناتج المحلى (عام ٢٠٠٠)			اسم الدولة	الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٠ (بالمليون دولار)	قيمة المساهمة فى الصناعة %
			الزراعة	الصناعة	الخدمات			
أذربيجان	٤,٩٠٤	٠,٢١	٢١	٤٣	٣٦	الإمارات	٦٦,١١٧	٤٥,٩
الأردن	٨,٣٤٠	٠,٠٦	٣	٢٦	٧٢	البحرين	٧,٩٧١	٣٩,٥
ألبانيا	٣,٧٠٤	٠,١٨	٥	٢٨	١٧	جيبوتى	٥٤٩	٢,٦
أندونيسيا	١٥٣,٢٥٥	٠,٠٩	١٧	٤٧	٣٦	السودان	١٢,٨٣٦	١١,٥
أوغندا	٦,٢٤٨	٠,٢٦	٤٤	١٨	٣٨	العراق	٨٣,٥٤٤	١٤,٠
باكستان	٦١,٦٧٣	٠,١٧	٢٦	٢٣	٥٠	عمان	١٩,٧٧٣	٥٤,٥
بنجلاديش	٤٧,٨٦٤	٠,٠٦	٢٦	٢٥	٤٩	قطر	١٦,٤٥٤	٦٤,٢
بنين	٢,٢٦٢	٠,٢٦	٣٧	١٤	٤٩	ليبيا	٣٥,٦٠٠	٣٤,٤
بوركينافاسو	٢,٤٠٦	٠,٣٣	٣١	٢٨	٤٠			
تركمانستان	٤,٤٠٤	٠,٣٥	٢٧	٤٥	٢٨			
تركيا	١٩٩,٩٠٢	٠,٤٢	١٦	٢٥	٥٩			
تشاد	١,٤٠٨	٠,٤٧	٣٦	١٥	٤٩			
توجو	١,٢٨١	٠,٤٩	٤١	٢١	٣٨			
تونس	١٩,٤٦٢	٠,٣٢	١٢	٢٨	٥٩			
الجزائر	٥٣,٨١٧	٠,٢٦	١٠	٦٩	٢١			
إيران	٩٨,٩٩٠	٠,٢٩	٢٠	٣٧	٤٣			
سوريا	١٦,٤٨٥	٠,٣٣	٠٠	٠٠	٠٠			
قيرقيزيا	١,٣٠٤	٠,٢٩	٣٨	٢٧	٣٦			
مصر	٩٨,٣٣٣	٠,٠٥	١٧	٣٣	٥٠			
اليمن	٨,٦٦٧	٠,٠٩	١٧	٤٠	٤٢			
السنغال	٤,٣٧٢	٠,٢٦	١٨	٢٦	٥٦			
سيراليون	٦٥٤	٠,١١	٤٣	٢٧	٣٠			
طاجاكستان	٩٨٧	٠,١٣	١٩	٢٥	٥٧			
غينيا	٣,١٢٠	٠,١٣	٢٤	٣٨	٣٨			
كازاخستان	١٨,٢٦٤	٠,١٩٥	٩	٣٠	٦٠			
الكاميرون	٨,٦٨٧	٠,٤٤	٤٤	١٩	٣٨			
الكويت	٢٩,٦٧٤	صفر	٠٠	٠٠	٠٠			
لبنان	١٦,٥٨٤	٠,٠٤	١٢	٢١	٦٧			
مالى	٢,٣٤٥	٠,٤٢	٤٥	١٧	٣٨			
ماليزيا	٨٩,٣٢١	٠,٩	١٢	٤٠	٤٨			
المغرب	٣٣,٣٦٤	٠,٣٣	١٣	٣٣	٥٤			
السعودية	١٣٩,٣٨٣	٠,١٩	٧	٤٨	٤٥			
موريتانيا	٩٣٥	٠,٢١	٢٥	٢٩	٤			
موزمبيق	٣,٨١٢	٠,١٨	٣٣	٢٥	٤١			
النيجر	١,٨٦١	٠,٢٥	٤١	١٧	٤٢			

المصدر : - تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ٢٠٠٢.

- تقرير البنك الإسلامى للتنمية بجدة - ملحق (٢/٢) - ص ١٥٨.

مما سبق يتضح لنا أن مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات فـــى النـــاتج المحلى الإجمالى للدول الإسلامية كانت نسبتها كالآتى :

قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات
%٢٥,٢	%٣٠,٢	%٤٤,٦

وهذا مؤشر على تخلف هذه الدول خاصة فى قطاعى الزراعة والصناعة والتى يجب التركيز عليها من أجل التقدم والتنمية.

القيمة المضافة للصناعات التحويلية للدول العربية والإسلامية :

بلغ نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية إلى ١٣,٣% من قيمة النـــاتج المحلى الإجمالى للدول العربية والإسلامية (عدد ٣٩ دولة) وهذه ظاهرة غير طيبة نظراً لأن قطاع الصناعة الاستخراجية والذى تتركز أساساً فى الدول البترولية – يستحوذ علـــى أكبـــر نسبة من قطاع الصناعة.

والجدول التالى وضح القيمة المضافة للصـــناعات التحويليـــة مـــن النـــاتج المحلـــى الإجمالى :

نسبة القيمة المضافة للصناعة التحويلية

من الناتج المحلى الإجمالى (%)

اسم الدولة	النسبة %	اسم الدولة	النسبة %
أذربيجان	٦	طاجاكستان	٠٠
الأردن	١٥	غينيا	١٣
ألبانيا	٠٠	كازاخستان	٢٣
إندونيسيا	٢٥	الكاميرون	١١
أوغندا	٩	الكويت	٠٠
باكستان	١٧	لبنان	١٧
بنجلاديش	١٧	مالى	٤
بنين	٨	ماليزيا	٣٥
بوركينافاسو	٢١	المغرب	١٧
تركمانستان	٢٩	السعودية	١٠
تركيا	١٦	موريتانيا	١٠
تشاد	١١	موزمبيق	١٣
توجو	٩	النيجر	٦
تونس	١٨	الإمارات	١١,٩
الجزائر	١١	البحرين	١١,٤
إيران	٠٠	جيبوتى	٢,٤
سوريا	١١,٥	السودان	٩,١
قيرقيز	١٩	العراق	٧,٥
مصر	٢٧	عمان	٥,٢
اليمن	١١	قطر	٥,٨
السنغال	١٧	ليبيا	٥,٨
سيراليون	٤		

المصدر : - تقرير البنك الدولى للتنمية ٢٠٠٠-٢٠٠١ - جدول ١٢ - ص ٢٩٦-٢٩٧.

- التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠٠٢ - ملحق (٤-٣) - ص ٢٨٥.

من الجدول السابق يتضح الآتى :

- أن أكبر الدول العربية والإسلامية التى اهتمت بالصناعات التحويلية هى ماليزيا حيث بلغت نسبة مساهمة هذه الصناعات من الناتج المحلى الإجمالى ٣٥% ومن ثم فقد طفرت هذه الدولة طفرة كبيرة فى مجال الصناعات التحويلية مما جعلها إحدى دول النمور الأسيوية. كذلك نجد أن تركمانستان تبلغ نسبة الصناعات التحويلية فيها ٢٩% ومصر ٢٧% وإندونيسيا ٢٥% وكازاخستان ٢٣%. وهذه الدول اهتمت اهتماماً كبيراً بهذه الصناعة نظراً لأنها تعتمد عليها اعتماداً كبيراً فى مجال التنمية الاقتصادية. وذلك خلاف الدول البترولية والتى تعتمد اعتماداً كبيراً على الصناعات الاستخراجية ولهذا نجد أن هذه الدول تتدنى لديها نسبة الصناعات التحويلية إلى درجة كبيرة مقارنة بالدول سالفة الذكر. حيث تجد أن الإمارات ١١,٩% والبحرين ١١,٤% والجزائر ١١% والسعودية ١٠% والعراق ٧,٥% وليبيا ٥,٨% وقطر ٥,٨% وعمان ٥,٢%. وكان الأولى بهذه الدول البترولية استغلال ما لديها من فوائض مادية من بيع البترول وإقامة صرح كبير للصناعات التحويلية وخاصة فى مجالات تصنيع البترول بدلاً من تصديره بنسبة كبيرة كمادة خام.

ولذلك نستطيع القول بأن هناك دول إسلامية لديها القدرة على الانطلاق فى مجال الصناعة التحويلية ويا حبذا لو أدخلت التكنولوجيا الحديثة فى مجال إنتاجها لنافست الدول الصناعية الأجنبية، حيث تتميز الدول الإسلامية بميزة نسبية وهى انخفاض تكلفة أجور العمالة لديها.

وتتسم الصناعة التحويلية فى معظم الدول الإسلامية بعدة خصائص منها ضآلة رؤوس الأموال الموظفة فى القطاع الصناعى – وقلة مساهمة الصناعة فى حجم الإنتاج الإجمالى.

معظم المؤسسات الصناعية فى الدول الإسلامية تعمل فى إنتاج السلع الاستهلاكية والكمالية وذلك يرجع إلى أنها تعمل لسد جزء من حاجة الاستهلاك المحلى، ويلاحظ انتشار هذه المؤسسات وبقاء مستوى الكثافة الإنتاجية محدوداً.

يلاحظ صغر حجم بعض المؤسسات الصناعية القائمة حيث يبلغ متوسط عدد العاملين فى كل مصنع حوالى ٥٠ عامل مما يؤدى إلى انخفاض إنتاجية العمل بسبب انخفاض مستوى العاملين وتخلف الأساليب والطرق الإنتاجية وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة، وارتفاع تكلفة الإنتاج واعتماد بعض المؤسسات الصناعية على بعض المواد الخام أو السلع نصف المصنعة والمستوردة من الخارج. حيث يتم تصدير معظمها للخارج فى حالتها الخام. كما يلاحظ تخلف مستوى التعليم والتدريب المهنى والفنى اللازم للعمال، وذلك لقلة المدارس الصناعية والمعاهد المتخصصة وعدم وجود تنسيق أو ترابط بين التخطيط الاقتصادى والتخطيط التربوى والصناعة وسوء استخدام الكوادر الفنية رغم قلتها.

نصيب الفرد من الصناعة :

ويلاحظ على الرغم من النمو فى ناتج الصناعة فإن نصيب المواطن بالدول العربية والإسلامية من هذا الناتج يعتبر ضئيلاً بالمقارنة بالدول الصناعية أو بعض الدول الساعية للنمو، وقد بلغ نصيب الفرد من ناتج الصناعة لدى بعض الدول العربية والإسلامية كالآتى :

(دولار للفرد)

السنة	متوسط نصيب الفرد			
	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	المجموع	إنتاجية العامل
١٩٨٠	١١٨٠	١٦٠	١٣٤٠	١٦٢٤٦
١٩٨٥	٥١٤	١٦٣	٦٧٧	٨٨٥٩
١٩٩٢	٤٣٥	٢١٢	٦٤٧	٩٥٣٧
١٩٩٣	٤٠١	٢٠٩	٦١٠	٨٩٧٨
١٩٩٤	٣٨٣	٢٢٠	٦٠٣	٨٩٥٦
١٩٩٨	٣٤٠	٢٢٥	٥٩٥	٩٠٢٧
١٩٩٩	٤٣٨	٢٦٢	٧٠٠	١١٩٢٨
٢٠٠٠	٦٦٩	٢٧٤	٩٤٣	١٦١٣٢

المصدر : - التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٥ - ملحق (٣-١٣) - ص ٢٣٧.

- التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠٠١ - جدول رقم (٢) - ص ٦١.

من الجدول السابق يتبين أن نصيب الفرد من ناتج الصناعة الاستخراجية عام ١٩٨٠ كان ١١٨٠ دولار وذلك فترة ازدهار الأسعار التصديرية للبترول وقبل حدوث النكسة مباشرة والتى حدثت للأسعار. ولذلك تجد أن نصيب الفرد هبط هبوطاً كبيراً عام ١٩٨٥ وبلـغ ٥١٤ دولار أى انخفض بنسبة ٥٦,٤% من نصيبه عام ١٩٨٠ واستمر هذا الانخفاض عام ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤م مادامت الأسعار متدنية بصفة مستمرة، وبذلك نجد أن نصيب الفـرد عـام ١٩٩٤ انخفض بنسبة ٦٧,٥% عما كان عليه عام ١٩٨٠. ثم انخفض عام ١٩٩٨ حيث بلـغ ٣٤٠ دولار ثم بدأ فى الارتفاع اعتباراً من عام ١٩٩٩م حيث بلغ ٤٣٨ دولار ثم استمر فـى الارتفاع حيث بلغ عام ٢٠٠٠م حوالى ٦٦٩ دولار.

أما نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية فإنه أصلاً متدنى نظراً للظـروف التـى تمر بها الدول الإسلامية وعدم دخولها فى الصناعة التحويلية إلا منذ سـنوات قليلـة وكـان التركيز على الصناعة الاستخراجية خاصة الدول البترولية ومعظم الدول الأخرى تركز على الزراعة، ولكن بعد دخول بعض الدول الإسلامية فى مجال التصنيع بدأ نصيب الفرد من ناتج الصناعة يرتفع عام بعد عام حيث بدأ عام ١٩٨٠م بحوالى ١٦٠ دولار وارتفع حتى بلغ ٢٢٠ دولار أى بنسبة زيادة ٣٧,٥% ثم استمر فى الارتفاع حتى بلغ ٢٧٤ دولار عـام ٢٠٠٠م. ويرى البعض أن من أسباب الانخفاض بالدرجة الأولى هو عـدم نمـو القطـاع الصـناعى بمعدلات تفوق كثيراً معدل النمو السكانى المرتفع فى كل الدول الإسلامية.

كما يلاحظ أيضاً انخفاض متوسط إنتاجية العامل الصناعى عـام ١٩٩٤م انخفاضـاً كبيراً عما كانت عليه عام ١٩٨٠ بنسبة حوالى ٤٥% وذلك يرجع إلـى عوامـل انخفـاض إنتاجية الصناعة الاستخراجية للأسباب سالفة الذكر، ولكنه بدأ بعد ذلك فى الارتفاع حتى بلغ ١٦١٣٢ دولار عام ٢٠٠٠م وذلك بما يقرب من إنتاجيته عام ١٩٨٠م.

ولكن يلاحظ أن هناك فروقات كبيرة بين إنتاجية العامل الصناعي على مستوى كل دولة فنلاحظ أن بعض الدول يصل إنتاجية العامل الصناعي فيها إلى ٢٧٣,٨ ألف دولار في قطر، ١٥٢,٣ ألف دولار في الكويت، ١٣١,٧ ألف دولار في عمان وأكثر من ١٢١ ألف دولار في كل من الإمارات والسعودية. بينما في دول أخرى تصل هذه الإنتاجية إلى ٩٥٨ دولار في جيبوتي، ١٣٥٢ دولار في السودان وذلك عام ٢٠٠٠م[1].

التطورات الخاصة بخامات المعادن :

تتوفر عدة موارد طبيعية من الخامات المعدنية لدى الدول الإسلامية ومن أهم هذه الموارد البترول والغاز الطبيعي وقد أشرنا إليها عند الحديث عن الموارد الطبيعية، أما باقي الموارد فنشير إليها كالآتي :

مادة الحديد :

ويلاحظ أنه رغم وجود الاحتياطات الكبيرة لخامات الحديد في بعض الدول الإسلامية والطاقات الإنتاجية لخامات الحديد فإن الإنتاج الحالي منه لا تكفي حاجة الدول الإسلامية مما تضطر بعض الدول الإسلامية للاستيراد من الخارج.

وتمثل صناعة الحديد والصلب ببعض الدول الإسلامية مكانة طيبة في الصناعات التحويلية باعتبارها أم الصناعات وأهمها وعليها يتوقف التقدم الصناعي. حيث يقام العديد والكثير من الصناعات الأخرى، وتنمية الصناعات المستهلكة لمنتجاتها وهي الصناعات ذات الارتباط الأمامي والخلفي.

ولقد ارتفع نسبة الإنتاج في بعض الدول الإسلامية من منتجات الحديد والصلب (المسطح والطويلة والأنابيب) من ٦,١ مليون طن عام ١٩٨٩ إلى حوالي ٧,٢ مليون طن خلال عام ١٩٩٢ أي بنسبة بلغت ٦% ثم ارتفع الإنتاج إلى ١٧,٣ مليون طن عام ٢٠٠٠م.

---

(١) انظر المرجع السابق جدول (١٧/٣) – ص ٢٤١.
التقرير الاقتصادي العربي الموحد – ملحق (٤/٤) – ص ٢٨٦.

ويقدر جملة الاحتياطى من مادة الحديد لبعض الدول الإسلامية بحوالى ١٦,٩ مليار طن فى عام ٢٠٠٠م، وهو موجود لدى الجزائر ويقدر بحوالى ٥,٤ مليار طن وفى موريتانيا ويقدر ما بها بحوالى ٤,١ مليار طن وليبيا بحوالى ٣,٥ مليار طن والسعودية بحوالى ٢,٦ مليار طن ومصر ٠,٦ مليار طن.

أما الطاقات الإنتاجية لمادة الحديد فقد بلغت ١٧,٣ مليون طن عام ٢٠٠٠م، وقد كان لموريتانيا النصيب الأكبر من هذا الإنتاج حيث تقدر طاقة إنتاجها بحوالى ٧,٥ طن سنوياً والجزائر بحوالى ٤,١ مليون طن ثم مصر بحوالى ٣ مليون طن.

مادة الفوسفات :

أما الفوسفات فإن الطاقة الإنتاجية حالياً منه تقدر بحوالى ٤٦ مليون طن سنوياً منها ٢٥ مليون طن تنتجها المغرب، وكل من الأردن وتونس حوالى ٧ مليون طن والسعودية والجزائر حوالى ٢ مليون طن، والعراق حوالى ١,٧ مليون طن ومصر حوالى ١,٥ مليون طن والسنغال ٢,١ مليون طن وأثيوبيا ١,٢ مليون طن.

البوتاس :

أما مادة البوتاس فليست متوفرة إلا فى الأردن والتى تنتج منها حالياً ١,٤ مليون طن سنوياً وتسعى حالياً لرفع كمية الإنتاج إلى ١,٦ مليون طن سنوياً.

صناعة الكبريت :

أما مادة الكبريت فجملة الإنتاج السنوى منه حوالى ٣ مليون طن منها ٢,٢ طن تنتجه السعودية، ٠,٦ مليون طن تنتجه العراق وباقى الكمية تنتجه ست دول إسلامية أخرى.

صناعة الألمونيوم :

أما منتجات الألمونيوم فتبلغ الطاقة الإنتاجية لدى بعض الدول الإسلامية ١٤,٨ مليون طن لدى غينيا، ٧٢٩ ألف طن لدى سيراليون، ٤٦٠ ألف طن فى البحرين، ٢٤٠ ألف طن فى الإمارات، ١٨٠ ألف طن فى مصر، وتعمل الكويت حالياً على إقامة مصنع لصهر وإنتاج الألمونيوم بطاقة تقدر بحوالى ١٨٠ ألف طن سنوياً(١).

صناعة الأسمنت :

وبالنسبة لصناعة الأسمنت فهى تعتبر من الصناعات الإنشائية المهمة التى تدخل عامة فى البناء وإنشاء البنية الأساسية. وقد بلغت الطاقة الإنتاجية التصميمية لدى بعض الدول العربية والإسلامية حوالى ١٢٧,٧ مليون طن من الأسمنت، ١٠٩,٦ مليون طن من الكلنكر.

وبلغت كمية الإنتاج الفعلى من الأسمنت ٩٠,٣ مليون طن، ٨٢,٢ مليون طن من الكلنكر فى ذلك العام. ويتم استهلاك حوالى ٩٤,٠٤ مليون طن من المادتين ومن ثم نجد أنه يوجد فائض من هذا الإنتاج.

تتميز مصر بأكبر إنتاج فعلى للمادتين عام ١٩٩٩م حيث بلغ الإنتاج من الأسمنت ٢٣,٦ مليون طن ومن الكلنكر ٢١,١ مليون طن – بينما السعودية تنتج ١٦,٣ مليون طن أسمنت، ١٩,٣ مليون طن كلنكر.

بينما يتدنى الإنتاج لدى بعض هذه الدول حيث يبلغ إنتاج الأسمنت فى موريتانيا ١٢٠ ألف طن، وفى البحرين ١٦٠ ألف طن، وفى السودان ٢٢٢ ألف طن أسمنت، ٢٢٦ ألف طن كلنكر.

---

(١) انظر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠٠١ – ملحق (٤-١٣) – ص ٢٩٥.

صناعة الأسمدة الكيماوية :

لا شك أن بعض الدول الإسلامية قد حققت نجاحاً فى صناعة الأسمدة خاصة مادة اليوريا ومن ثم أصبح لديها فائضاً عن حاجتها الاستهلاكية مما يدعوها إلى تصديرها للخارج، وتتميز الدول الإسلامية الخليجية بتركز إنتاج الأسمدة النيتروجينية لديها وكذا الجزائر ومصر وليبيا، أما الأسمدة الفوسفاتية فيتركز إنتاجها لدى المغرب والأردن وتونس وسوريا، وتختص الأردن بإنتاج الأسمدة البوتاسية[1]. وقد بدأت دولة قطر فى إنشاء مصنع عام ١٩٩٤م لإنتاج الأسمدة الكيماوية بطاقة إنتاج ٢٠٠٠ طن يومى من اليوريا، ١٥٠٠ طن يومى من الأمونيا.

كما أنه يوجد تسع دول إسلامية لديها منشآت لإنتاج اليوريا بطاقة إنتاجية حوالى ٧,٢ مليون طن خلال عام ١٩٩٢م، وما تزال حصة الدول الإسلامية من الإنتاج العالمى للأسمدة النيتروجينية متواضعة بالرغم من توافر احتياطى كبير من الغاز الطبيعى ويرجع ذلك لعدم ارتفاع أسعار الأمونيا، بينما تنتج كل من الجزائر والسعودية وتونس والعراق ومصر ولبنان الأسمدة المركبة ويتم تصدير نحو ١,٣ مليون طن سنوياً من الأمونيا ونحو ٣,٢ مليون طن من اليوريا سنوياً[2].

وقد بلغت الطاقات الإنتاجية لبعض الدول العربية والإسلامية عام ٢٠٠٠م حوالى ١٠٩,٥ مليون طن/سنة ويبلغ الإنتاج الفعلى عام ٢٠٠٠ حوالى ٩٠,٧ مليون طن يتم استهلاك ٥٨,٣ مليون طن ويتم تصدير حوالى ٤٠,٩ مليون طن.

الفوسفات :

تقدر الطاقة الإنتاجية لمادة الفوسفات لدى بعض الدول الإسلامية بحوالى ٤٦ مليون طن سنوياً منها ٢٥ مليون ينتجها المغرب، ٧ مليون طن ينتجها الأردن وتونس وحوالى ٢ مليون السعودية وحوالى ٢,١ مليون طن السنغال، وحوالى ١,٧ مليون طن العراق وحوالى ١,٥ مليون طن مصر وحوالى ١,٢ مليون طن أثيوبيا.

---

(١) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٥ – ملحق (٢٣/٣، ٢٤/٣) – ص ٢٤٧-٢٤٨.

(٢) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠٠١ – ملحق (١٠/٤) – ص ٢٩٢.

الحجر الجيرى :

وهو ينتج ويستخرج فى باكستان بطاقة إنتاجية حوالى ٨,٩ مليون طن مترى.

المنجنيز :

وهو ينتج لدى الجابون بطاقة إنتاجية تبلغ حوالى ٩٦١ ألف طن مترى.

اليورانيوم :

ويتم استخراج مادته الطبيعية فى النيجر بطاقة إنتاجية حوالى ٧٧٧ طن مترى.

الذهـب :

يتم استخراجه فى تنزانيا حيث تم الحصول على كمية ٣٨٥١ كيلو جرام وفى مالى تم استخراج حوالى ٣٤٦٧ كيلو جرام وفى أثيوبيا حوالى ٣٠٣٨ كيلو جرام.

ويتوقع أن تحصل السعودية على ٢٢ ألف أوقية من الذهب، ٨٠٠ ألف أوقيـة مـن العظمة بعد الانتهاء من مشروع وادى الذهب والذى بدأ تنفيذه عام ١٩٩٤م.

المـاس :

يستخرج من تنزانيا (حوالى ١٩٠ ألف قيراط) ومن سيراليون (حـوالى ١٦٦ ألـف قيراط).

مما سبق يتضح لنا مدى توافر إمكانيات التصنيع لدى الدول الإسلامية خاصة مـادة البترول والتى يصدر معظمه كمادة خام مما يفقد الدول الإسلامية ثروات كبيرة وحرمانها من تشغيل العمالة الزائدة لديها فى القطاعات المختلفة، كما لاحظنا أن البلاد الإسلامية لديها مناجم الحديد والفوسفات وغيرها من الموارد الطبيعية الصناعية والتى لم يحسن استغلالها الاستغلال الأمثل حتى الآن، حيث لاحظنا أن الإنتاج الصناعى لدى الدول الإسلامية مازال ضعيفاً حيث يبلغ القيمة المضافة للصناعة التحويلية ١٣,٣% من هيكل الناتج المحلى الإجمالى فى الـدول الإسلامية بينما تبلغ تلك النسبة إلى حوالى ٣١% على مستوى العالم.

إن هذه الفجوة تعنى أن على البلاد الإسلامية أن تسعى بجدية لمضاعفة مجهوداتهـا لأجل اللحاق بركب الدول الأجنبية المتقدمة ولا يتأتى ذلك إلا بالتكامل الاقتصادى.

إن الحقائق السابقة تؤكد أن إمكانيات التصنيع القائم على إحلال الواردات مـا تـزال كبيرة بشرط أن يعمل على اتساع السوق، وعلى ذلك يتعين إعادة بناء صناعة إحلال الواردات على نطاق جديد وفى الإطار المتسع الذى يسمح به التكامل الاقتصادى الإسلامى.

إن صناعة إحلال الواردات فى مجال السلع الاستثمارية والوسـيطة يسـاعد علـى استيعاب العمالة الفائضة، ويتوقف ذلك على عدة عوامل، منها درجة التكامل الرأسى للأنشطة الاقتصادية وطول سلسلة العلاقات التكنولوجية التى تأخذ فـى اعتبارهـا نسـب المـدخلات والمخرجات، والمطلوب من السلع الاستثمارية لصيانة الطاقات الإنتاجية القائمة وبناء طاقات إنتاجية جديدة. ومن هنا تستمد صناعة إحلال الواردات فى مجال الصـناعات الاسـتثمارية والوسيطة تأثيرها المفيد على العمالة فضلاً عن تشجيعها قيام أو توسيع الصناعات التى تعتمد على الموارد الطبيعية والأنشطة الأولية التى تقوم على رعاية هذه الموارد الطبيعية.

من أجل هذه الغايات كلها يبدو أن التعاون والتنسيق الصناعى الإسلامى فـى مجـال صناعات إحلال الواردات ضرورة مصير وليست مجرد شعار سياسى أو سـلاح اقتصـادى يرفع فى وقت الأزمات فحسب وذلك داخل إطار التكامل الاقتصادى.

كما أن قيام الصناعة التحويلية فى جميع البلاد الإسلامية على أن تتخصص كل دولة فى أكثر المنتجات ملاءمة لها – بما يتفق مع نسب عوامل الإنتاج فيها ومزاياهـا النسـبية – كفيل بقيام المشروعات الأكبر حجماً والأكثر كثافة رأسمالية والمتقدمة تكنولوجياً فى مجـال إنتاج المنتجات التى ستتخصص فيها كل بلد إسلامى، وبهذا ترتفع جودة الإنتـاج وتـنخفض التكلفة، ومن ثم تتاح لهذه المنتجات التنافس داخل السوق الإقليمى والأسواق العالمية.

ويصعب الوصول إلى تلك النتائج إلا فى إطار التكامل الصناعى بين البلاد الإسلامية والذى وضح لنا من الدراسة مدى توافر بعض مقوماته.

الفصل الرابع
هيكل تجارة الدول الإسلامية[١]

سوف نشير في هذا الفصل إلى هيكل تجارة الدول الإسلامية سواء تجارة الخدمات أو تجارة السلع مع الاهتمام ببيان وضع التجارة البينية بينها وكذا مقارنتها مع إجمالي تجارتها الخارجية مع العالم.

المبحث الأول : تجارة الخدمات للدول الإسلامية[٢] :

بلغت قيمة صادرات الخدمات الإجمالية للدول الإسلامية ٦٩,٧١ مليار دولار أمريكي، كما بلغت قيمة الواردات منها ٩٩,٢ مليار دولار أمريكي – ومن ثم بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري لهذه الخدمات ٢٩,٥ مليار دولار أمريكي.

تبين أن أهم الدول الإسلامية المصدرة للخدمات هي :-

- **تركيا حيث بلغت قيمة صادراتها ١٦,٣ مليار دولار أي ما يعادل ٢٣,٥% من إجمالي صادرات الدول الإسلامية.**
- **ماليزيا حيث بلغت قيمة صادراتها ١١,٩ مليار دولار أي ما يعادل ١٧,٠% من إجمالي صادرات الدول الإسلامية.**
- مصر حيث بلغت قيمة صادراتها ٩,٤ مليار دولار أي ما يعادل ١٣,٦% من إجمالي صادرات الدول الإسلامية.

---

(١) يقصد بالدول الإسلامية في هذه الإحصائيات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والتي يبلغ عددها ٥٦ دولة.

(٢) انظر التقرير السنوي للتجارة بين الدول الإسلامية والصادر عن المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالدار البيضاء بالمغرب عن علم ٢٠٠١-٢٠٠٢م – ص ٤-٦.

- السعودية حيث بلغت قيمة صادراتها ٥,١ مليار دولار أى ما يعادل ٧,٣% من إجمالى صادرات الدول الإسلامية.
- إندونيسيا حيث بلغت قيمة صادراتها ٤,٥ مليار دولار أى ما يعادل ٦,٥% من إجمالى صادرات الدول الإسلامية.
- المغرب حيث بلغت قيمة صادراتها ٣,١ مليار دولار أى ما يعادل ٤,٤% من إجمالى صادرات الدول الإسلامية.
- تونس حيث بلغت قيمة صادراتها ٢,٩ مليار دولار أى ما يعادل ٤,١% من إجمالى صادرات الدول الإسلامية.

هذه الدول السبع بلغت قيمة صادراتها ٥٣,٠ مليار دولار أمريكى أى ما يعادل حوالى ٧٦% من إجمالى صادرات الدول الإسلامية جميعها.

كما تبين أن أهم الدول الإسلامية المستوردة للخدمات هى :

- السعودية حيث بلغت قيمة وارداتها ١٨,٨ مليار دولار أى ما يعادل ١٨,٩% من إجمالى واردات الدول الإسلامية.
- ماليزيا حيث بلغت قيمة وارداتها ١٤,٧ مليار دولار أى ما يعادل ١٤,٨% من إجمالى واردات الدول الإسلامية.
- إندونيسيا حيث بلغت قيمة وارداتها ١١,٥ مليار دولار أى ما يعادل ١١,٦% من إجمالى واردات الدول الإسلامية.
- تركيا حيث بلغت قيمة وارداتها ٨,٩ مليار دولار أى ما يعادل ٩,٠% من إجمالى واردات الدول الإسلامية.
- مصر حيث بلغت قيمة وارداتها ٦,٤ مليار دولار أى ما يعادل ٦,٥% من إجمالى واردات الدول الإسلامية.
- باكستان حيث بلغت قيمة وارداتها ٦,٢ مليار دولار أى ما يعادل ٦,٣% من إجمالى واردات الدول الإسلامية.

- نيجيريا حيث بلغت قيمة وارداتها ٣,٤ مليار دولار أى ما يعـادل ٣,٥% مـن إجمـالى واردات الدول الإسلامية.
- إيران حيث بلغت قيمة وارداتها ٢,٥ مليار دولار أى مـا يعـادل ٢,٦% مـن إجمـالى واردات الدول الإسلامية.

هذه الدول الثمانية بلغت قيمة وارداتها من الخدمات حوالى ٧٢,٤ مليار دولار أمريكى أى ما يعادل حوالى ٧٣,٣% من إجمالى واردات الدول الإسلامية جميعها.

التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية للخدمات :

يلاحظ أن منطقة الشرق الأوسط والمنطقة الاستوائية تستحوذان على أكبر حصة من صادرات الخدمات بالنسبة للدول الإسلامية.

- فمنطقة الشرق الأوسط صدرت خدمات بقيمة ٢٩,٧ مليار دولار بما يوازى ٤٢,٦% من إجمالى صادرات الدول الإسلامية من الخدمات.
- أما منطقة آسيا فقد صدرت خدمات بقيمة ٢٢,٣ مليار دولار بما يـوازى ٣١,٩% مـن إجمالى صادرات الدول الإسلامية من الخدمات.
- يأتى فى المرتبة الثالثة منطقة مجلس التعاون الخليجى حيث صدرت ما قيمته ٧,٦ مليـار دولار بما قيمته ١٠,٩% من إجمالى صادرات الدول الإسلامية.
- والمنطقة الرابعة المصدرة للخدمات هى منطقة المغرب العربى حيث صدرت ما قيمتـه ٦,١ مليار دولار بما قيمته ٨,٧% من إجمالى صادرات الدول الإسلامية.
- والمنطقة الخامسة هى منطقة أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء حيث صدرت ما قيمته ٣,٩ مليار دولار بما قيمته ٥,٧% من إجمالى صادرات الدول الإسلامية.

ويلاحظ أنه بالنسبة لصادرات الخدمات أن السياحة تحتل المكـان الأول للصـادرات حيث تبلغ قيمتها ٢٥,٤ مليار دولار بما يوازى ٢٩,٢% من إجمالى صادرات الخدمات للدول

الإسلامية. ثم يأتى بعد ذلك التحويلات الخاصة والتى تبلغ قيمتها ٢٠,٧ مليار دولار أى ما يوازى ٢٣,٨% من إجمالى الصادرات. ثم يأتى بعد ذلك النقل حيث تبلغ قيمته ١٣,٩ مليار دولار بما يوازى ١٦% من إجمالى الصادرات.

أما بالنسبة للواردات من الخدمات فإن النقل يستأثر بنسبة ٢٧,٦% من إجمالى واردات الدول الإسلامية وذلك بقيمة ما يعادل ٢٨,٤ مليار دولار أمريكى. ثم يأتى فى المرتبة الثانية التحويلات الخاصة بنسبة ٢١% أى بقيمة ما يعادل ٢١,٦ مليار دولار أمريكى. ثم السياحة – الرحلات والسفر – بنسبة ١٤,٤% بما يعادل قيمته ١٤,٨ مليار دولار أمريكى.

ونود الإشارة إلى أن العجز فى تجارة الخدمات فى الدول الإسلامية يرجع إلى عدة عوامل منها ما يلى :

<u>أولاً</u> : لجوء الدول البترولية فى طلب العمالة لشدة حاجتها إليها فى مشروعاتها المختلفة ويلاحظ أنه فى السنوات الأخيرة (منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات) برزت ظاهرة تركيز هذه الدول فى جلب العمالة الآسيوية من الدول الغير إسلامية لرخص أجورها وترك العمالة العربية والإسلامية. وهذا استنزاف للموارد للدول الإسلامية ولصالح الدول الغير إسلامية.

<u>ثانياً</u> : لجوء عدد كبير من مواطنى الدول الإسلامية للسفر والسياحة والعلاج لدى الدول الأجنبية الأوروبية والآسيوية دون الدول الإسلامية. وهذا استنزاف آخر للموارد المالية للعالم الإسلامى.

<u>ثالثاً</u> : ارتباط بعض الدول الإسلامية ببعض الدول الأجنبية منذ استعمار الثانية للأولى وهو ما نسميه بالتبعية فى كل صورها ومازالت هذه التبعية قائمة حتى الآن.

<u>رابعاً</u> : لجوء بعض الدول الإسلامية إلى إيفاد البعثات التعليمية لأبنائها لدى الدول الأجنبية دون الدول الإسلامية. وقد لوحظ خلال فترة المقاطعة العربية لمصر أن البعض من أبناء الدول الإسلامية يحصلون على دراساتهم فى العلوم الشرعية من بعض الدول

الأجنبية كالولايات المتحدة الأمريكية. ناهيك عن نقل الدارسين بهذه الـدول لـبعض أخلاقيات وعادات وتقاليد هذه الدول الغربية إلى دولهم الإسلامية مما يعكـس بعـض التصرفات والسلوك فى المجتمعات الإسلامية والتى لا تتفق مع سـلوك وأخلاقيـات المجتمع الإسلامى. هذا بالإضافة إلى ماذا يمكن أن يحصل الدارس للعلوم الشـرعية الإسلامية من هذه الدول.

كل هذه العوامل وغيرها تؤدى فى النهاية إلى استنزاف الكثير من المـوارد الماليـة للدول الإسلامية لحساب الدول الأجنبية غير الإسلامية. ولو استعانت الـدول الإسـلامية ذات الحاجة للعمالة وكذا تمت السياحة الإسلامية داخل الدول الإسلامية لأمكننا المحافظة على هذه الأموال المستنزفة والتى لا تفيد إلا الدول الأجنبية ومن ثم نجد أن هناك عجـزاً كبيـراً فـى ميزان الخدمات للدول الإسلامية. ويفضل أن تعمل الدول الإسلامية ذات الدخول المرتفعة فى تعاون وتضامن مع الدول الإسلامية الفقيرة وتشد من أزرها وذلك بالاستعانة بعمالتها وكـذا بدعمها المادى فى إنشاء عدة مشروعات مشتركة مما يعود بالفائدة والتنمية والنمو لهذه الدول وذلك فى إطار التكامل والتعاون الاقتصادى والله فى عون العبد ما دام العبد فى عون أخيـه. ولا ننسى أن فى التعاون والتكامل والتكافل الإسلامى قوة. والعالم من حولنا تتكامل وتتعـاون مع بعضها البعض رغم أنها دول غنية ومتقدمة وكبيرة. فما بالنا ونحن دول صـغيرة وذات إنتاج منخفض ومن ثم دخول منخفضة وتخلف فى كثير من القطاعات الإنتاجية والتعليميـة. ألسنا نحن الأحوج لمثل هذا التعاون والتكامل والتكافل ؟

المبحث الثانى : هيكل تجارة الدول الإسلامية فى السلع والبضائع :

تطورت التجارة الخارجية للدول الإسلامية خلال الفترة من عـام ١٩٩٥ إلـى عـام ١٩٩٨م حيث انخفضت قيمة الصادرات من ٣٤٨,٤ مليار دولار إلى ٣٤٥,٣ مليـار دولار أمريكى أى بنسبة ٠,٨٩% ثم ارتفعت عام ١٩٩٩م إلى ٣٩٤ مليار دولار أى بنسبة ١٣%.

فى حين ارتفعت قيمة الواردات من ٣٥٣,٧ مليار دولار إلى ٣٧٤,٦ مليار دولار خلال الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٨ أى بنسبة ٥,٩% ولكنها عادت وانخفضت عام ١٩٩٩م إلى ٣٥٣ مليار دولار. كما تراجعت تغطية الصادرات للواردات بنسبة ٦,٤% خلال نفس الفترة من عام ١٩٩٥ إلى ١٩٩٨ ولكنها عادت وارتفعت خلال عام ١٩٩٩ حيث بلغت ١١١,٦%. كما زاد عجز الميزان التجارى لهذه الدول خلال نفس الفترة من ٥,٣ مليار دولار إلى ٢٩,٣ مليار دولار أمريكى ويرجع زيادة هذا العجز عام ١٩٩٨م إلى انخفاض عائدات البترول وزيادة الواردات لبلدان الشرق الأوسط الإسلامية. ولكنها عام ١٩٩٩م حققت فائضاً يقدر بـ ٤١ مليار دولار أمريكى. كما بلغت حصة صادرات الدول الإسلامية من الصادرات العالمية ٦,٣١% عام ١٩٩٨م مقابل ٧,٠٣% عام ١٩٩٥م. كما بلغت واردات هذه الدول ٦,٦٨% من الواردات العالمية خلال نفس الفترة مقابل ٦,٩% عام ١٩٩٥م.

أما عن التوزيع الجغرافى للتجارة العالمية للدول الإسلامية فهو كالآتى :-

أولاً : <u>الصادرات</u> :

فقد تبين أن جملة صادرات الدول الإسلامية كالآتى[1] :

١- الدول الآسيوية تصدر ٤٧% من جملة الصادرات العالمية للدول الإسلامية.
٢- دول مجلس التعاون الخليجى تصدر ٢٧% من جملة الصادرات العالمية للدول الإسلامية.
٣- دول الشرق الأوسط تصدر ١٢% من جملة الصادرات العالمية للدول الإسلامية
٤- دول اتحاد المغرب العربى تصدر ١٠% من جملة الصادرات العالمية للدول الإسلامية
٥- دول البلدان الأفريقية جنوب الصحراء تصدر ٥% من جملة الصادرات العالمية للدول الإسلامية.

---

(١) المرجع السابق – لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ – ص ٥.

ثانياً : <u>الواردات</u> :

١- الدول الآسيوية تستورد ٣٩% من جملة الواردات العالمية للدول الإسلامية.

٢- دول مجلس التعاون الخليجى تستورد ٢٢% من جملة الواردات العالمية للدول الإسلامية.

٣- دول الشرق الأوسط تستورد ٢٢% من جملة الواردات العالمية للدول الإسلامية.

٤- دول اتحاد المغرب العربى تستورد ١٠% من جملة الواردات العالمية للدول الإسلامية.

٥- دول البلدان الأفريقية جنوب الصحراء تستورد ٦% من جملة الواردات العالمية للدول الإسلامية.

والجدول التالى يوضح أرقام هذه التجارة الإجمالية (الصادرات والواردات) للدول الإسلامية (بملايين الدولارات الأمريكية)[1] :

المناطق	الصادرات الإجمالية	الحصة %	الواردات الإجمالية	الحصة %	موقف الميزان التجارى
الدول الآسيوية	١٦٥٨٣٧,٠٠	٤٨,٠٢	١٣٤٥١٨,٠٠	٣٥,٩١	٣١٣١٩,٠٠
دول مجلس التعاون الخليجى	٨٦٩٩٩,٠٠	٢٥,١٩	٩٤٥٨٤,٠٠	٢٥,٢٥	- ٧٥٨٥,٠٠
دول الشرق الأوسط	٤٢٩٣٢,٨٥	١٢,٤٣	٨٩٦٤٨,١٠	٢٣,٩٣	- ٤٦٧١٥,٢٥
دول المغرب العربى	٢٨٩٢٤,٠٠	٨,٣٨	٣٢٧٠١,٠٠	٨,٧٣	- ٣٧٧٧,٠٠
البلدان الأفريقية جنوب الصحراء	٢٠٦٢٧,٠٠	٥,٩٧	٢٣١٩٨,٠٠	٦,١٩	- ٢٥٧,٠٠
المجمــوع	٣٤٥٣١٩,٨٥	١٠٠,٠٠	٣٧٤٦٤٩,١٥	١٠٠,٠٠	- ٢٩٣٢٩,٢٥

والجدول التالى يوضح قيمة التجارة العالمية للدول الإسلامية (بملايين الدولارات)[2] :

(١) المرجع السابق – لعام ٢٠٠٠ – ص ١١.

(٢) المرجع السابق.

التجارة العالمية للسلع للدول الإسلامية (بملايين الدولارات الأمريكية)

البلدان	الصادرات	الواردات	الحاصل
أفغانستان	١٤٣,٠٠	٤٩٥,٠٠	٣٥٢,٠٠-
ألبانيا	٢٥٥,٠٠	٨٦٥,٠٠	٦١٠,٠٠-
الجزائر	١٠٩٩١,٠٠	٩٩٢٧,٠٠	١٠٦٤,٠٠
السعودية	٤١٤٢٤,٠٠	٤٢٤٤٣,٠٠	١٠١٩,٠٠-
أزربيجان	٦٩٩,٠	١٦٠١,٠٠	٩٠٢,٠٠-
البحرين	٣١١٧,٠٠	٢٨٣١,٠٠	٢٨٦,٠٠
البنغلاديش	٣٨٢٢,٠٠	٧٣١٣,٠٠	٣٤٩١,٠٠-
البنين	٢٤٦,٠٠	١٠٤٨,٠٠	٨٠٢,٠٠-
بروني	١٩٨٥,٠٠	٢٣٩٤,٠٠	٤٠٩,٠٠-
بوركينا فاسو	١٩١,٠٠	٦٤١,٠٠	٤٥٠,٠٠-
الكاميرون	٢٠٢٦,٠٠	١٧٠٢,٠٠	٣٢٤,٠٠
القمر	٤,٠٠	٤٨,٠٠	٤٤,٠٠-
جيبوتي	١٢٥,٠٠	٥١٤,٠٠	٣٨٩,٠٠-
الإمارات	٢٥٢٠١,٠٠	٣٢٨٨٢,٠٠	٧٦٨١,٠٠-
مصر	٤٨٩٩,٠٠	٢٢١٠٠,٠٠	١٧٢٠١,٠٠-
الغابون	٢٢٢٣,٠٠	١٧١,٠٠	١٠٥٢,٠٠
غامبيا	١٢٨,٠٠	٣٤١,٠٠	٢١٣,٠٠-
غينيا	٨١٤,٠٠	٧٤٠,٠٠	٧٤,٠٠
غينيا بيساو	٧٥,٠٠	٩٣,٠٠	١٨,٠٠-
غويانا	٥٨٥,٠٠	٥٧٤,٠٠	١١,٠٠
إندونيسيا	٥٤٣٤١,٠٠	٢٩١٨٥,٠٠	٢٥١٥٦,٠٠
إيران	١٢٨٦١,٠٠	١٣١٠٧,٠٠	٢٤٦,٠٠-
العراق	٣٩٥٩,٠٠	١٣٣٨,٠٠	٢٦٢١,٠٠
الأردن	١٣٤٨,٠٠	٣٩١٣,٠٠	٢٥٦٥,٠٠-
كزاخستان	٤٨٥٢,٠٠	٥٢٥٨,٠٠	٤٠٦,٠٠-
كيرجستان	٥١٣,٠٠	٨٤١,٠٠	٣٢٨,٠٠-
الكويت	٧٩٢٢,٠٠	٧٤٨٩,٠٠	٤٣٣,٠٠
لبنان	٧١٦,٠٠	٧٠٦٠,٠٠	٦٣٤٤,٠٠-
ليبيا	٧٠٥٢,٠٠	٤٩٣٩,٠٠	٢١١٣,٠٠
ماليزيا	٧٣٤٧٠,٠٠	٥٨٣١٩,٠٠	١٥١٥١,٠٠
مالديف	٩٨,٠٠	٤٣٣,٠٠	٣٣٥,٠٠-
مالي	٢٨٦,٠٠	١٢٣٧,٠٠	٩٥١,٠٠-
موريتانيا	٤٩٩,٠٠	٥٨١,٠٠	٨٢,٠٠-
المغرب	٤٦٣٤,٠٠	٨٤٢٧,٠٠	٣٧٩٣,٠٠-
الموزمبيق	٢٧١,٠٠	١٣٦٠,٠٠	١٠٨٩,٠٠-
النيجر	٢٧١,٠٠	٦٣٠,٠٠	٣٥٩,٠٠-
نيجيريا	١١٥٨١,٠٠	٧٤١٨,٠٠	٤١٦٣,٠٠
عمان	٤٤٢٤,٠٠	٥٠٩٧,٠٠	٦٧٣,٠٠-
أوغندة	٤١٦,٠٠	٨٩٠,٠٠	٤٧٤,٠٠-
أوزبكستان	٢٤٤٧,٠٠	٣٢٨٤,٠٠	٨٣٧,٠٠-
الباكستان	٨٤٣٣,٠٠	٩٣٠٨,٠٠	٨٧٥,٠٠-
فلسطين	٣٩٤,٨٥	٢٣٧٥,١٠	١٩٨٠,٢٥-
قطر	٤٩١١,٠٠	٣٨٤٢,٠٠	١٠٦٩,٠٠
السنغال	٥٣٦,٠٠	١٦٥٠,٠٠	١١١٤,٠٠-
سيراليون	١٤٧,٠٠	٢٠٠,٠٠	٥٣,٠٠-
الصومال	١٩٧,٠٠	٢٨٠,٠٠	٨٣,٠٠-
السودان	٥٤٦,٠٠	١٩٧٦,٠٠	١٤٣٠,٠٠-
سورينام	٤٣٦,٠٠	٥٥٢,٠٠	١١٦,٠٠-
سوريا	٢٨٩٠,٠٠	٣٨٩٥,٠٠	١٠٠٥,٠٠-
طجكستان	٥٧٧,٠٠	٧٣٨,٠٠	١٦١,٠٠-
تشاد	١٢٤,٠٠	١٥٣,٠٠	٢٩,٠٠-
الطوغو	٤٢٠,٠٠	١١٠٦,٠٠	٦٨٦,٠٠-
تونس	٥٧٤٨,٠٠	٨٨٢٧,٠٠	٣٠٧٩,٠٠-
تركيا	٦٩٧٤,٠٠	٤٥٩٣٥,٠٠	١٨٩٦١,٠٠-
تركمنستان	٥٧٥,٠٠	١١١٦,٠٠	٥٤١,٠٠-
اليمن	١٤٩٧,٠٠	٢١٦٧,٠٠	٦٧٠,٠٠-
المجمـوع	٣٥٤٣١٩,٨٥	٣٧٤٦٤٩,١٠	٢٩٣٢٩,٢٥-

من الجدول السابق يتضح لنا الآتى :

أولاً : أن أهم الدول المصدرة حسب الترتيب هى :-

١- ماليزيا حيث بلغت قيمة صادرتها ٧٣٤٧٠ مليون دولار أمريكى.

٢- إندونيسا حيث بلغت قيمة صادرتها ٥٤٣٤١ مليون دولار أمريكى.

٣- السعودية حيث بلغت قيمة صادرتها ٤١٤٢٤ مليون دولار أمريكى.

٤- تركيا حيث بلغت قيمة صادرتها ٢٦٩٧٤ مليون دولار أمريكى.

٥- الإمارات العربية حيث بلغت قيمة صادرتها ٢٥٢٠١ مليون دولار أمريكى.

٦- إيران حيث بلغت قيمة صادرتها ١٢٨٦١ مليون دولار أمريكى.

٧- نيجيريا حيث بلغت قيمة صادرتها ١١٥٨١ مليون دولار أمريكى.

٨- الجزائر حيث بلغت قيمة صادرتها ١٠٩٩١ مليون دولار أمريكى.

٩- باكستان حيث بلغت قيمة صادرتها ٨٤٣٣ مليون دولار أمريكى.

١٠- الكويت حيث بلغت قيمة صادرتها ٧٩٢٢ مليون دولار أمريكى.

هذه العشر دول حققت حوالى ٧٩,١٢% من جملة صادرات الدول الإسلامية (٥٦ دولة) عام ١٩٩٨م حيث يلاحظ أن معظم هذه الدول هى من الدول البترولية وأن دولتين منها من دول النمور الآسيوية وهما ماليزيا وإندونيسيا وقد طفرتا طفرة كبيرة فى عملية التصنيع والإنتاج ومن ثم التصدير للخارج. أما باقى الدول الإسلامية (٤٦ دولة) فتستحوذ على ٢٠,٨٨% من جملة صادرات الدول الإسلامية وهذه ظاهرة غير طيبة. حيث توضح بصورة جلية مدى انخفاض صادرات معظم الدول الإسلامية ومدى التناقض بين صادرات هذه الدول بعضها البعض.

ثانياً : أن أهم الدول المستوردة حسب الترتيب هى :-

١- ماليزيا حيث بلغت قيمة وارداتها ٥٨٣١٩,٠٠ مليون دولار أمريكى.

٢- تركيا حيث بلغت قيمة وارداتها ٤٥٩٣٥,٠٠ مليون دولار أمريكى.

٣- السعودية حيث بلغت قيمة وارداتها ٤٢٤٤٣,٠٠ مليون دولار أمريكى.

٤- الإمارات العربية حيث بلغت قيمة وارداتها ٣٢٨٨٢,٠٠ مليون دولار أمريكى.

٥- إندونيسيا حيث بلغت قيمة وارداتها ٢٩١٨٥,٠٠ مليون دولار أمريكى.

٦- مصر حيث بلغت قيمة وارداتها ٢٢١٠٠,٠٠ مليون دولار أمريكى.

٧- إيران حيث بلغت قيمة وارداتها ١٣١٠٧,٠٠ مليون دولار أمريكى.

٨- الجزائر حيث بلغت قيمة وارداتها ٩٩٢٧,٠٠ مليون دولار أمريكى.

٩- باكستان حيث بلغت قيمة وارداتها ٩٣٠٨,٠٠ مليون دولار أمريكى.

١٠- تونس حيث بلغت قيمة وارداتها ٨٨٢٧,٠٠ مليون دولار أمريكى.

حالة ميزان المدفوعات للدول الإسلامية فى تجارتها العالمية :

ويلاحظ أن جميع الدول الإسلامية يوجد بها عجز فى الميزان التجارى فى المعاملات التجارية العالمية ما عدا ثلاثة عشرة دولة معظمها من الدول البترولية وهى : الجزائر - البحرين - الكاميرون - الجابون - غينيا - غويانا - العراق - الكويت - ليبيا - ماليزيا - نيجيريا - قطر - إندونيسيا.

هذا وقد بلغت جملة العجز فى الميزان التجارى للمعاملات العالمية حوالى ٢٩٣٢٩,٢٥ مليون دولار أمريكى أن حوالى ٨,٤% من جملة صادراتها.

المطلب الأول : هيكل التجارة الخارجية للدول الإسلامية :

أولاً : بالنسبة للصادرات :

١- حيث كان نصيب الصادرات من البترول والمعادن والمواد المنجمية حوالى ٥١,٣٧% من جملة الصادرات للدول الإسلامية حيث بلغت قيمتها ٢١٥,٨١ مليار دولار أمريكى ويلاحظ أن خامات البترول والغاز الطبيعى يشكلان الجزء السائد منها. وهذه الصادرات

تستحوذ على أكبر نسبة من صادرات الدول الإسلامية البترولية من مجموع صادراتها الخارجية. وبيانها كالآتى[1] :-

- المملكة العربية السعودية ٨٩,٣٥% من جملة صادراتها.
- الإمارات العربية ٩٥,٠٠% من جملة صادراتها.
- إيران ٩٣,٠٠% من جملة صادراتها.
- نيجيريا ٩٤,٠٠% من جملة صادراتها.
- الكويت ٩٥,٠٨% من جملة صادراتها.
- الجزائر ٩٣,٤٠% من جملة صادراتها.
- ليبيا ٩٢,١٠% من جملة صادراتها.
- عمان ٨٠,٥٠% من جملة صادراتها.
- قطر ٨٠,٢٨% من جملة صادراتها.
- الجابون ٨٢,٧٤% من جملة صادراتها.
- اليمن ٩٥,٢٩% من جملة صادراتها.
- بروناى ٩٧,٠٠% من جملة صادراتها.
- غينيا ٨٣,٠٠% من جملة صادراتها.
- النيجر ٨٦,٠٠% من جملة صادراتها.

٢- أما بالنسبة لصادرات الدول الإسلامية من المواد الأولية ذات المنشأ النباتى والحيوانى فكانت ٨,٧% من إجمالى صادرات هذه الدول حيث بلغت ٣٦ مليار دولار أمريكى وأهم الدول المصدرة لها هى : إندونيسيا – ماليزيا – تركيا – المغرب – باكستان – الكاميرون – العراق – إيران – تونس – نيجيريا[2].

---

(١) انظر المرجع السابق – ص ١٣.

(٢) انظر المرجع السابق – ص ١٥.

٣- أما بالنسبة لصادرات الدول الإسلامية من المواد الغذائية (باستثناء الأسماك) كانت حوالى ٢٥ مليار دولار أمريكى أى بنسبة ٥,٩% من إجمالى صادراتها العالمية. وأهم الدول المصدرة لها هى : ماليزيا – إندونيسيا – تركيا – المغرب – باكستان – كازاخستان – الكاميرون – السعودية – الأردن – تونس[١].

وأهم هذه الصادرات تتكون من :-

- الزيوت الحيوانية والنباتية وهى حوالى ٢٩,٥% من إجمالى الصادرات للمواد الغذائية.
- الخضر والفاكهة وهى حوالى ٢٤,٨% من إجمالى الصادرات للمواد الغذائية.
- المنتجات الاستوائية وهى البن والشاى والكاكاو وهى حوالى ١٣% من إجمالى الصادرات للمواد الغذائية.
- الحبوب وهى حوالى ١١% من إجمالى الصادرات للمواد الغذائية.
- المشروبات والتبغ وهى حوالى ٧,٩% من إجمالى الصادرات للمواد الغذائية.

٤- صادرات المواد المصنعة :

بلغت قيمة صادرات الدول الإسلامية من المواد المصنعة حوالى ١٦٧,٠٨ مليار دولار أى حوالى ٣٩,٩% من إجمالى صادراتها العالمية وأهم الدول المصدرة لها هى[٢] :-

- ماليزيا بلغت جملة صادراتها ٦٥,٥٦ مليار دولار أى حوالى ٨٣,٢٥% من إجمالى صادراتها العالمية.
- إندونيسيا بلغت جملة صادراتها ٢٩,٨٢ مليار دولار أى حوالى ٥٧,١٤% من إجمالى صادراتها العالمية.

---

(١) انظر المرجع السابق – ص ١٧.

(٢) انظر المرجع السابق – ص ١٩.

- تركيا بلغت جملة صادراتها ٢٠,٧٨ مليار دولار أى حوالى ٧٩,١٧% من إجمالى صادراتها العالمية.
- باكستان بلغت جملة صادراتها ٧,٢٤ مليار دولار أى حوالى ٨٣,٩% من إجمالى صادراتها العالمية.
- السعودية بلغت جملة صادراتها ٥,٩٧ مليار دولار أى حوالى ٩,٧١% من إجمالى صادراتها العالمية.
- المغرب بلغت جملة صادراتها ٤,٧٣ مليار دولار أى حوالى ٦٧,٠% من إجمالى صادراتها العالمية.
- تونس بلغت جملة صادراتها ٤,٢ مليار دولار أى حوالى ٧٨,٤٢% من إجمالى صادراتها العالمية.
- البحرين بلغت جملة صادراتها ٤,٠٨ مليار دولار أى حوالى ٣٤,٧% من إجمالى صادراتها العالمية.
- كازاخستان بلغت جملة صادراتها ٣,٧٣ مليار دولار أى حوالى ٥٨,٦% من إجمالى صادراتها العالمية.
- بنجلاديش بلغت جملة صادراتها ٣,٥٧ مليار دولار أى حوالى ٨٢,٦٢% من إجمالى صادراتها العالمية.

وهذه العشر دول حققت نسبة ٨٩,٥٩% من إجمالى صادرات الدول الإسلامية من المواد المصنعة. ومن ثم فإن باقى الدول الإسلامية وهى ٤٦ دولة لم تحقق سوى حوالى ١٠,٥% من إجمالى صادراتها من المواد المصنعة وهذه ظاهرة غير طيبة فى مجال التجارة العالمية والصناعة الإسلامية.

ثانياً : هيكل الواردات للدول الإسلامية :

تبين أن هيكل الواردات للدول الإسلامية كالآتي :-

١- واردات المواد المصنعة :

بلغت قيمة واردات الدول الإسلامية من المواد المصنعة حوالى ٣٠٣,٦٣ مليار دولار أمريكى أى حوالى ٧٥,٨٣% من إجمالى واردات هذه الدول عام ١٩٩٧م[١].

وكانت أهم عشر دول مستوردة لهذه المواد هى :-

- ماليزيا بمبلغ ٧١,٨٤ مليار دولار أمريكى أى حوالى ٨٩,٥١% من إجمالى وارداتها.
- تركيا بمبلغ ٣٣,٨٤ مليار دولار أمريكى أى حوالى ٦٩,٥٥% من إجمالى وارداتها.
- السعودية بمبلغ ٣٢,٨ مليار دولار أمريكى أى حوالى ٨٠,٧٩% من إجمالى وارداتها.
- إندونيسيا بمبلغ ٣٢,٢٨ مليار دولار أمريكى أى حوالى ٧٥% من إجمالى وارداتها.
- الإمارات العربية بمبلغ ٢٧,١٩ مليار دولار أمريكى أى حوالى ٨٧,٩% من إجمالى وارداتها.
- إيران بمبلغ ١٢,٢٨ مليار دولار أمريكى أى حوالى ٨٤% من إجمالى وارداتها.
- مصر بمبلغ ٨,٤٦ مليار دولار أمريكى أى حوالى ٦٤,٢٥% من إجمالى وارداتها.
- باكستان بمبلغ ٧,٠٠ مليار دولار أمريكى أى حوالى ٦٠,٣٧% من إجمالى وارداتها.
- تونس بمبلغ ٦,١٦ مليار دولار أمريكى أى حوالى ٧٧,٧٥% من إجمالى وارداتها.
- المغرب بمبلغ ٦,٠٣ مليار دولار أمريكى أى حوالى ٦٠,٢٢% من إجمالى وارداتها.

ولقد حققت هذه الدول العشر حوالى ٧٨,٣٦% من إجمالى واردات الدول الإسلامية من المواد المصنعة وباقى الدول الإسلامية الـ ٤٦ لم تحقق سوى ٢٢% فقط من الواردات لهذه المواد وهذه ظاهرة غير طيبة حيث أن هذه المواد المصنعة تستفيد منها الدول الإسلامية خاصة فى تقدمها الصناعى والتكنولوجى.

---

(١) انظر المرجع السابق – ص ٢٧.

وكانت هذه الواردات تتكون من[١] :

أ- واردات النسيج والملابس حيث بلغت قيمتها ٢١,٤٤ مليار دولار أمريكي أى بنسبة ٥,٣% من إجمالى الواردات.

ب- واردات الآلات ومعدات النقل بلغت قيمتها ١٥٥,٥١ مليار دولار أمريكي أى بنسبة ٣٨,٦٨% من إجمالى الواردات.

جـ-واردات سائر المواد المصنعة بلغت قيمتها ١٤٩,٣ مليار دولار أمريكي أى بنسبة ٣٧,١٥% من إجمالى الواردات.

٢- واردات المواد الأولية :

بلغت واردات المواد الأولية للدول الإسلامية كالآتى :-

أ- واردات المواد الغذائية :

بلغت إجمالى واردات الدول الإسلامية من المواد الغذائية (باستثناء الأسماك) حوالى ٤٧,٥٢ مليار دولار أى حوالى ١١,٦% من إجمالي وارداتها. وكانت أهم الدول العشر المستوردة لها هى[٢] :

- السعودية ٦,٩ مليار دولار أى بنسبة ١٦,٩٨% من إجمالى وارداتها.
- إندونيسيا ٤,٦ مليار دولار أى بنسبة ١٠,٧% من إجمالى وارداتها.
- ماليزيا ٤,٠ مليار دولار أى بنسبة ٥% من إجمالى وارداتها.
- الإمارات العربية ٢,٨ مليار دولار أى بنسبة ٩,٣% من إجمالى وارداتها.
- مصر ٢,٨٧ مليار دولار أى بنسبة ٢١,٧٦% من إجمالى وارداتها.
- الجزائر ٢,٥٤ مليار دولار أى بنسبة ٢٨,٦% من إجمالى وارداتها.

---

(١) انظر المرجع السابق – ص ٢٩-٣٢.

(٢) انظر المرجع السابق – ص ٣٥.

- باكستان ١,٧ مليار دولار أى بنسبة ١٥,٢% من إجمالى وارداتها.
- إيران ١,٧٥ مليار دولار أى بنسبة ١٢% من إجمالى وارداتها.
- المغرب ١,٥٥ مليار دولار أى بنسبة ١٥,٥% من إجمالى وارداتها.
- لبنان ١,٤٧ مليار دولار أى بنسبة ١٩,٧٨% من إجمالى وارداتها.

هذه الدول العشر بلغ قيمة وارداتها من المواد الغذائية حوالى ٦١% من إجمالى واردات الدول الإسلامية مجتمعة ومن ثم فباقى الدول الإسلامية الـ ٤٦ لا تستورد سوى ٣٩% فقط من إجمالى الواردات لهذه السلع الغذائية.

وإذا ما رجعنا إلى إمكانيات العالم الإسلامى من التوسع فى مجال إنتاج وتصنيع السلع والمواد الغذائية لنجد أن لديها الملايين من الهكتارات للأراضى الزراعية الصالحة للزراعة والتى لو تم استغلالها لما تكبدت هذه الدول هذا الكم الكبير من الدولارات (٤٧,٥ مليار دولار أمريكى) فى استيراد هذه السلع و من ثم تستفيد هذه الدول بتوفير أكثر من ٧٥% من هذه الأموال بالإضافة إلى تشغيل الملايين من العمالة الإسلامية العاطلة ولا ننسى أن من لا يملك غذاءه لا يملك حريته.

وعلى سبيل المثال فقط كدولة واحدة مثل السودان ولديها حوالى ٤٢ مليون هكتار أرض زراعية لا تستغل منها سوى حوالى ١٦ مليون وذلك بإنتاجية منخفضة والباقى غير مستغل. ومن ثم يمكن استغلال هذه الأراضى والتى لا تحتاج إلا لتمهيد الطرق ووجود وسائل نقل لمحاصيلها ولو تم إنفاق فقط ١٧ مليار دولار من هذه الأموال التى يتم إنفاقها على الواردات من السلع الغذائية لأمكن استزراع واستصلاح هذه الأراضى والتى يكفى إنتاجها كسلة غذائية للعالم الإسلامى أجمع ولوفرنا ٣٠ مليار دولار يمكن استخدامها فى مجالات أخرى للعالم الإسلامى خاصة فى تنمية الدول الإسلامية الفقيرة وهذا هو التكافل الإسلامى الحقيقى والذى يحثنا ديننا الحنيف عليه. فالله فى عون العبد ما دام العبد فى عون أخيه. فبدلاً من أن ندعم الدول الأجنبية باستيراد هذا الكم الكبير من المواد الغذائية علينا أن ندعم أنفسنا

أولاً باستغلال ما لدينا من موارد طبيعية وما يفيض من هذه الأموال يتم دعم الدول الإسلامية الفقيرة ومساندتها فى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وذلك إذا كنا نسير على الطريق السليم طريق الشرعية الإسلامية الطريق الذى بينه ووضحه لنا الله ورسوله ومن ثم نمتلك ما نحتاجه من المواد الغذائية ولا نتركه لأعدائنا يتحكمون فى مقدراتنا وحريتنا. ولكن فى الحقيقة لقد تركنا هذا الطريق وسلكنا طرقاً أخرى بعيدة عن هدى الله ورسوله فكانت النتيجة ما نحن عليه الآن من ضعف واستكانة وهوان على الدول الأجنبية وهذا هو ما يذكرنا به الله فى كتابه الكريم فى قوله تعالى "ولا تكونوا كالذين نسوا الله فأنساهم أنفسهم" (١٩-الحشر).

ب- واردات المحروقات :

بلغت قيمة استيراد الدول الإسلامية من المحروقات حوالى ٣١,٩٥ مليار دولار أمريكى أى بنسبة ٨,٠٧% من وارداتها الإجمالية. وقد تبين أن أكبر عشر دول مستوردة لهذه المواد هى[١] :

- تركيا بمبلغ ١١,٩ مليار دولار أمريكى بنسبة ٢٤,٤٦% من إجمالى وارداتها.
- إندونيسيا بمبلغ ٣,٧٥ مليار دولار أمريكى بنسبة ٨,٧% من إجمالى وارداتها.
- باكستان بمبلغ ٢,٤ مليار دولار أمريكى بنسبة ٢٠,٧% من إجمالى وارداتها.
- ماليزيا بمبلغ ٢,٣٣ مليار دولار أمريكى بنسبة ٢,٩% من إجمالى وارداتها.
- البحرين بمبلغ ١,٩ مليار دولار أمريكى بنسبة ٤٠,٣٣% من إجمالى وارداتها.
- المغرب بمبلغ ١,٦٦ مليار دولار أمريكى بنسبة ١٦,٥٥% من إجمالى وارداتها.
- كازاخستان بمبلغ ٩٠٦,٣ مليون دولار أمريكى بنسبة ٢١,٢٠% من إجمالى وارداتها.
- بنجلاديش بمبلغ ٨٠٨ مليون دولار أمريكى بنسبة ١١,٧٩% من إجمالى وارداتها.
- لبنان بمبلغ ٦١٥ مليون دولار أمريكى بنسبة ٨,٢٥% من إجمالى وارداتها.
- تونس بمبلغ ٥١٨,٩ مليون دولار أمريكى بنسبة ٧,٣٥% من إجمالى وارداتها.

---

(١) انظر المرجع السابق – ص ٣٧.

هذه الدول العشر تحقق ٨٤,٢٨% فى استيراد هذه المواد من إجمالى ما تستورده دول العالم الإسلامى أجمع.

جـ- واردات سائر المواد الأولية :

تبلغ قيمة واردات سائر المواد الأولية للدول الإسلامية حوالى ١٦,٠٦ مليار دولار أمريكى وهى تمثل ٤,٥% من جملة وارداتها. وأهم الدول المستوردة هى : إندونيسيا – ماليزيا – مصر – تركيا – لبنان – السعودية – المغرب – عمان – إيران – تونس.

التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية للدول الإسلامية :

الجدول التالى يوضح التوزيع الجغرافى لتجارة الدول الإسلامية مع دول العالم الخارجى :

	الصادرات		الواردات	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
البلدان الصناعية	١٩١,٢٨	٥٥,٣٩	٢١٧,٢٠	٥٧,٩٧
البلدان النامية	١٤٤,٦٢	٤١,٨٨	١٤٢,٣٤	٣٧,٩٩
بقية العالم	٩,٤٢	٢,٧٣	١٥,١١	٤,٠٤
المجموع	٣٤٥,٣٢	١٠٠,٠٠	٣٧٤,٦٥	١٠٠,٠٠

من الجدول السابق يتبين لنا الآتى(١) :-

د- أن الميزان التجارى بين الدول الإسلامية والدول الصناعية حقق عجز بمقدار ٢٥,٩٢ مليار دولار. حيث بلغت قيمة الصادرات ١٩١,٢٨ مليار دولار بينما بلغت قيمة الواردات ٢١٧,٢٠ مليار دولار.

---

(١) انظر المرجع السابق – ص ٤٣.

بينما حقق الميزان التجارى للدول الإسلامية فائضاً مع الدول النامية بمبلغ ٢,٢٨ مليار دولار فى نفس الفترة.

أما بالنسبة لباقى دول العالم فقد حقق الميزان التجارى عجزاً بلغ قيمتـه ٥,٦٩ مليـار دولار.

وقد تبين أن أهم الشركاء التجاريين للدول الإسلامية من البلدان الصناعية هى :-

أ- الاتحاد الأوروبى - حيث تم تصدير ٤٧,٣٨% من إجمالى الصادرات للدول الإسلامية للبلدان الصناعية وتم استيراد ٥٨,٤٦% من إجمالى وارداتها من البلدان الصناعية.

ب- اتحاد النافتا [الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك] فقد تم تصدير ٢٧,٧٤% من إجمالى صادرات الدول الإسلامية للبلدان الصناعية وتم استيراد ٢٢,١٦% من إجمـالى وارداتها من البلدان الصناعية.

جـ- الدول الآسيوية والباسيفيك فقد تم تصدير ٢٤,٨٨% مـن إجمـالى صـادرات الـدول الإسلامية للبلدان الصناعية واستوردت منها ١٩,٣٨% من إجمالى وارداتها من البلدان الصناعية.

كما تبين أن هيكل التجارة بين الدول الإسلامية وهذه الجهات الثلاث كمـا هـو مبـين بالجدول التالى[1] :-

(بالمليون دولار)

إجمالى الصادرات للدول الإسلامية	الصادرات للاتحاد الأوروبى	الحصة %	الصادرات لدول النافتا	الحصة %	الصادرات للدول الآسيوية والباسيفيك	الحصة %
٣٤٥٣١٩,٨٥	٩٠٦٣٦,٠٠	٢٦,٢٥	٥٣٠٥٧,٠٠	١٥,٣٦	٤٧٥٨٥,٠٠	١٣,٧٨
إجمالى الواردات للدول الإسلامية	الـواردات مـن الاتحاد الأوروبى	الحصة %	الـواردات مـن اتحاد النافتا	الحصة %	الواردات من الـدول الآسيوية والباسيفيك	الحصة %
٣٧٤٦٤٩,٠٠	١٢٦٩٨٣,٠٠	٣٣,٨٩	٤٨١٣٠,٠٠	١٢,٨٥	٤٢٠٨٥,٠٠	١١,٢٣

(١) انظر المرجع السابق - ص ٤٣-٤٩.

يتبين من الجدول السابق ما يلى :

- أن صادرات الدول الإسلامية للاتحاد الأوروبى بلغت ٩٠,٦٣ مليار دولار وهى تمثل ٢٦,٢٥% من جملة صادراتها للعالم. كما بلغت واردات الدول الإسلامية من الاتحاد الأوروبى ١٢٦,٩ مليار دولار أمريكى وهى تمثل ٣٣,٨٩% من إجمالى وارداتها من العالم.

ومن ثم فإن الميزان التجارى بين دول العالم الإسلامى والاتحاد الأوروبى فى حالة عجز لصالح الاتحاد الأوروبى بمبلغ ٣٦,٣٤ مليار دولار أمريكى وهذه ظاهرة غير طيبة خاصة وأن الاتحاد الأوروبى أكبر التجمعات الاقتصادية التى تستحوذ على أكبر نسبة فى صادرات وواردات الدول الإسلامية للعالم.

- كذلك يتبين لنا من الجدول السابق أن صادرات الدول الإسلامية لاتحاد النافتا بلغت ٥٣ مليار دولار أمريكى وهى تمثل ١٥,٣٦% من إجمالى صادرات هذه الدول للعالم وأنها تستورد من اتحاد النافتا واردات تبلغ جملتها ٤٨,١ مليار دولار وهى تمثل ١٢,٨٥% من إجمالى وأدوات الدول الإسلامية من العالم.

ولهذا نجد أن الميزان التجارى بين الدول الإسلامية ودول النافتا فى حالة فائض لصالح الدول الإسلامية بمبلغ ٤,٩ مليار دولار وهذه ظاهرة طيبة.

- كما يتبين لنا من الجدول السابق أن صادرات الدول الإسلامية للدول الآسيوية والباسيفيك تبلغ ٤٧,٥ مليار دولار وهى تمثل ١٣,٧٨% من إجمالى صادراتها للعالم. وأن وارداتها من هذه الدول تبلغ قيمتها ٤٢ مليار دولار وهى تمثل ١١,٢٣% من قيمة وارداتها من العالم الخارجى. ومن ثم نجد أن الميزان التجارى بين الدول الإسلامية والدول الآسيوية والباسيفيك يحقق فائض لصالح الدول الإسلامية بمبلغ قدره حوالى ٥,٥ مليار دولار وهذه ظاهرة طيبة.

تجارة الدول الإسلامية مع البلدان الساعية للنمو :

بلغت قيمة صادرات الدول الإسلامية للبلدان الساعية للنمو حـوالى ١٤٤,٦٢ مليـار دولار أمريكى وتبلغ نسبتها ٤١,٨% من إجمالى صادراتها إلى العالم. كما بلغت قيمة وارداتها من الدول الساعية للنمو حوالى ١٤٢,٣٤ مليار دولار وهى تمثل حوالى ٣٨% من الواردات الإجمالية مع العالم. ومن ثم فقد سجل الميزان التجارى الإجمالى بين الدول الإسلامية والدول الساعية للنمو فائضاً يقدر بحوالى ٢,٢٩ مليار دولار أمريكى.

- تبين أن أهم الشركاء التجاريين مع البلدان الساعية للنمو كل من الدول الإسـلامية الآتية[١] :

- ماليزيا بلغت جملة صادراتها لهذه الدول ٣٥,٣٣ مليار دولار أمريكى واستوردت منها ما قيمته ٢٥,٢٧ مليار دولار أمريكى.
- إندونيسيا بلغت جملة صادراتها لهذه الدول ٢٤,٣٤ مليار دولار أمريكى واستوردت منها ما قيمته ١٤,٩٧ مليار دولار أمريكى.
- السعودية بلغت جملة صادراتها لهذه الدول ١٩,١٨ مليار دولار أمريكى واستوردت منها ما قيمته ١٠,٢٧ مليار دولار أمريكى.
- الإمارات العربية بلغت جملة صادراتها لهـذه الـدول ١٠,٦٥ مليـار دولار أمريكـى واستوردت منها ما قيمته ١٥,٠٨ مليار دولار أمريكى.
- تركيا بلغت جملة صادراتها لهذه الدول ٩,١٦ مليار دولار أمريكى واستوردت منها ما قيمته ١٣,٢٤ مليار دولار أمريكى.

بلغت جملة صادرات هذه الدول الخمس لهذه البلدان الساعية للنمو حـوالى ٦٨,٢٢% من صادرات الدول الإسلامية. كما بلغت وارداتها منها ٥٥,٣٩% من إجمالى وارداتها مـن هذه الدول.

---

(١) انظر المرجع السابق – ص ٥١.

- هذا وقد حققت منطقتان من الدول الإسلامية فائضاً في مبادلاتها التجارية مع هـذه البلدان الساعية للنمو وهي البلدان الآسيوية بفائض مبلغ ١٠,٩٤ مليار دولار أمريكي وبلـدان مجلس التعاون الخليجي بمقدار ٩,١٩ مليار دولار أمريكي.

أما باقي المناطق الثلاثة الباقية فقد حققت عجزاً حيث بلغ قيمته لاتحاد المغرب العربي بمقدار ٢,٠ مليار دولار أمريكي والبلدان الأفريقية جنوب الصحراء بمقدار ٣,٢ مليار دولار أمريكي وبلدان الشرق الأوسط بمقدار ١٢,٥ مليار دولار أمريكي.

الجدول التالي يوضح قيمة الصادرات للدول الإسلامية للدول الساعية للنمو من قيمـة صادراتها الإجمالية[1] :

الدول الإسلامية	حصة صادراتها للدول الساعية للنمو من صادراتها الإجمالية %	حصة وارداتها من الدول الساعية للنمو من وارداتها الإجمالية %
أفريقيا جنوب الصحراء	٣٤,١	٤٤,٤
آسيا	٤٦,٧	٤٩,٥
مجلس التعاون الخليجي	٤٦,١	٣٢,٧
الشرق الأوسط	٣٤,٧	٣٠,٦
اتحاد المغرب العربي	١٦,٩	٣١,٣

من الجدول السابق يتضح لنا الآتي :

- أن بعض قطاعات الدول الإسلامية تعتمد اعتماداً كبيراً في صادراتها على الـدول الساعية للنمو وذلك واضح لمجموعة آسيا حيث تبلغ قيمة صادراتها لهذه الدول حوالي ٤٦,٧ من إجمالي صادراتها وكذلك الحال بالنسبة لمجلس التعاون الخليجـي ٤٦,١% أمـا منطقـة الشرق الأوسط فتبلغ تلك النسبة إلى ٣٤,٧% وأفريقيا جنوب الصحراء ٣٤,١%.

(١) انظر المرجع السابق – ص ٥١.

ويلاحظ أن أهم صادرات آسيا هى من السلع الصناعية وأما دول مجلس التعاون الخليجى فأهم صادراتها من البترول. أما دول الشرق الأوسط فهى من السلع المتنوعة سواء الصناعية منها والزراعية وكذلك الحال بالنسبة لقطاع أفريقيا جنوب الصحراء فأهم صادراتها من المواد الطبيعية سواء منها الزراعية أم خامات صناعية.

كذلك يلاحظ أن واردات قطاعات الدول الإسلامية من الدول الساعية للنمو تصل لنسبة كبيرة لإجمالى وارداتها وذلك واضح بالنسبة لقطاع آسيا حيث تبلغ تلك النسبة ٤٩,٥% وهى عبارة عن المواد الطبيعية والزراعية الصالحة للتصنيع وكذلك بالنسبة لدول أفريقيا جنوب الصحراء فتعتمد على هذه الدول فى السلع الزراعية وبعض السلع الصناعية حيث تبلغ وارداتها ٤٤,٤% من إجمالى وارداتها كذلك الحال بالنسبة للثلاث قطاعات الباقية حيث تستورد من الدول الساعية للنمو لبعض السلع الزراعية والمواد الطبية للتصنيع.

من هذه البيانات يتبين لنا أن تجارة الدول الإسلامية مع الدول الساعية للنمو تحصل على أكبر نسبة بالنسبة لصادراتها ولوارداتها الإجمالية.

تجارة الدول الإسلامية مع البلدان حديثة العهد بالتصنيع بآسيا :

بلغت قيمة صادرات الدول الإسلامية للبلدان حديثة العهد بالتصنيع بآسيا حوالى ٥٤,٤٤ مليار دولار أمريكى وهى تمثل حوالى ١٥,٧٧% من إجمالى صادراتها للعالم. كما بلغت قيمة وارداتها من هذه الدول حوالى ٤٢,١٩ مليار دولار أمريكى وهى تمثل حوالى ١١,٢٦% من إجمالى وارداتها مع العالم. ومن ثم حقق الميزان التجارى للدول الإسلامية مع هذه البلدان فائضاً يقدر بحوالى ١٢,٢٥ مليار دولار أمريكى.

وتبين أن أهم الشركاء التجاريين من الدول الإسلامية مع هذه الدول هى[١] :

---

(١) انظر المرجع السابق – ص ٥٣-٥٤.

- ماليزيا حيث بلغت قيمة صادراتها بمبلغ ٢٠,٥٤ مليار دولار ووارداتها من هذه البلدان بمقدار ١٥,٧٦ مليار دولار.
- إندونيسيا حيث بلغت قيمة صادراتها بمبلغ ١٢,٣٨ مليار دولار ووارداتهـا مـن هـذه البلدان بمقدار ٧,٤٣ مليار دولار.
- السعودية حيث بلغت قيمة صادراتها بمبلغ ٨,٢٥ مليار دولار ووارداتها من هذه البلدان بمقدار ٢,٨٣ مليار دولار.
- الإمارات العربية حيث بلغت قيمة صادراتها بمبلغ ٣,٢٦ مليار دولار ووارداتها من هذه البلدان بمقدار ٣,٦٤ مليار دولار.
- الكويت حيث بلغت قيمة صادراتها بمبلغ ٢,١٨ مليار دولار ووارداتها من هذه البلـدان بمقدار ٨٢٠ مليون دولار.

وهذه الدول الخمس تمثل ٨٥,٦٣% من إجمالى صادرات الدول الإسلامية لهذه الدول وكذلك تمثل ٧٢,٢٤% من إجمالى وارداتها من هذه الدول.

المطلب الثاني : هيكل التجارة البينية بين الدول الإسلامية(١) :

شهدت الصادرات البينية بين الدول الإسلامية تراجعاً من ٤٠,٢ مليار دولار أمريكى عام ١٩٩٧م إلى ٣٩,٧ مليار دولار عام ١٩٩٩م كذلك بالنسبة للواردات من ٤٣ مليار دولار عام ١٩٩٧م إلى ٤٢ مليار دولار عام ١٩٩٩م.

ولكن يلاحظ أن حصة التجارة البينية للدول الإسلامية من التجارة الإجمالية لهـا قـد تحسنت وحدث تطوراً إيجابياً حيث كانت حصة الصادرات البينية من الصادرات الإجماليـة للدول الإسلامية ٩,٦% عام ١٩٩٧م ارتفعت إلى ١٠% عام ١٩٩٩م. كما أن حصة الواردات

(١) انظر التقرير السنوى للمركز الإسلامى لتنمية التجارة بالدار البيضاء عام ٢٠٠١-٢٠٠٢ – ص ١٦.

البينية قد ارتفعت بالنسبة لإجمالى الواردات لهذه الدول من ١٠,٧% عام ١٩٩٧م إلى ١٢% عام ١٩٩٩م.

بيان الصادرات البينية بين الدول الإسلامية :

١- صادرات المواد الأولية فى التجارة البينية :

قدرت قيمة صادرات المواد الأولية فى التجارة البينية بين الدول الإسلامية بحوالى ٢٠ مليار دولار وهى تمثل ٥٣% من إجمالى الصادرات البينية. وهذه المواد تتكون من المواد التالية[1] :

- المحروقات حيث كانت قيمتها حوالى ١٣,٠٤ مليار دولار أمريكى أى ما يعادل ٣٤,٦% من الصادرات الإجمالية ويلاحظ أن النصيب الأكبر من هذه المحروقات يتركز فى مادة البترول. لهذا نجد أن خمس دول فقط (وهى السعودية – الإمارات العربية – ليبيا – الكويت – الجزائر) تستحوذ على ٧٩,٦% من صادرات المحروقات فى التجارة البينية للدول الإسلامية.

٢- صادرات المواد الغذائية فى التجارة البينية للدول الإسلامية :

بلغت قيمة صادرات المواد الغذائية فى التجارة البينية بين الدول الإسلامية حوالى ٦,٧ مليار دولار أمريكى وهى تعادل نسبة ١٦,٧% من إجمالى الصادرات فى التجارة البينية للدول الإسلامية.

وهذه المواد تتكون من الفاكهة والخضر والحبوب والألبان والحيوانات الحية، والمنتجات الاستوائية.

---

(١) انظر المرجع السابق – ص ٥٧.

وأهم خمس دول فى هذا المجال هى : ماليزيا – سوريا – إندونيسيا – باكستان – السعودية حيث استأثرت بحوالى ٦٣% من صادرات المواد الغذائية فى التجارة البينية بين الدول الإسلامية.

٣- صادرات باقى المواد الأولية فى التجارة البينية للدول الإسلامية :

بلغت قيمة صادرات باقى المواد الأولية فى التجارة البينية للدول الإسلامية حوالى ١,٨٥ مليار دولار أمريكى أى ما يعادل نسبة ٤,٦% من إجمالى هذه الصادرات البينية.

وأهم هذه المواد هى الجلود والصوف والخيش والقطن والمطاط والأخشاب ومختلف المعادن. وأهم البلدان الإسلامية المصدرة لتلك المواد هى :

- ماليزيا بمبلغ ٣٥٢,٠ مليون دولار أمريكى.
- البحرين بمبلغ ٢١٨,٠ مليون دولار أمريكى.
- إندونيسيا بمبلغ ١٨٢,٠ مليون دولار أمريكى.
- سوريا بمبلغ ١٨٠,٨ مليون دولار أمريكى.
- بنجلاديش من ١٧٥,٥ مليون دولار أمريكى.

وقد استحوذت هذه الدول على نسبة ٦٠% من الصادرات البينية لهذه المواد.

٤ـ صادرت المواد المصنعة فى التجارة البينية للدول الإسلامية :

بلغت قيمة صادرات المواد المصنعة فى التجارة البينية للدول الإسلامية حوالى ١٧,٦ مليار دولار أمريكى – وتبين أن أهم الدول المصدرة لها هى[١] :

- تركيا بمبلغ ٤,٢ مليار دولار أمريكى.
- إندونيسيا بمبلغ ٢,٩ مليار دولار أمريكى.

---

(١) انظر المرجع السابق – ص ٦٠-٦١.

- ماليزيا بمبلغ ٢,٢ مليار دولار أمريكى.

- السعودية ١,٤ مليار دولار أمريكى.

- باكستان بمبلغ ٨٢٩,٢ مليون دولار أمريكى.

واستحوذت هذه الدول الخمس على ٦٦,٢% من إجمالى هذه الصادرات البينية بين الدول الإسلامية.

وقد تبين أن أنواع هذه الصادرات المصنعة فى التجارة البينية بيانها كالآتى :

- صادرات مختلف المواد المصنعة (باستثناء المواد الكيماوية والآليات ومعدات النقل) تبلغ قيمتها ١٠,٥ مليار دولار.

- صادرات الآليات ومعدات النقل تبلغ قيمتها ٥,١ مليار دولار أمريكى.

- صادرات المواد الكيماوية تبلغ قيمتها ٢,٠٣ مليار دولار أمريكى.

من البيانات السابقة للصادرات البينية بين الدول الإسلامية نلاحظ ما يلى :

- أن المواد الأولية تستحوذ على أكبر نسبة حيث تحصل على حوالى أكثر من ٦٠% من قيمة هذه الصادرات. خاصة وأن البترول يستحوذ على أكبر نسبة من هذه المواد.

- كما يلاحظ أن المواد الزراعية تستحوذ على ١٦,٣% من قيمة هذه الصادرات وذلك بقيمة ٦,٧ مليار دولار. بينما هذه الدول تستورد مواد غذائية من تجارتها مع العالم بحوالى ٤٧ مليار دولار رغم أن لديها إمكانيات كبيرة فى مجال الزراعة ومن ثم الحصول على ما يحتاجونه من مواد زراعية وصناعية. فكان يجب على الدول الإسلامية أن تزيد من إنتاج واستغلال ما لديها من أراضى زراعية ومن ثم تزيد قيمة الصادرات البينية لهذه المواد بدلاً من إنفاق ٤٧ مليار دولار لصالح الدول الأجنبية ومن ثم تخفض من نسبة عجز الميزان التجارى للدول الإسلامية مع دول العالم ويتم تشغيل الملايين من العمالة الإسلامية وبذلك يزيد الناتج القومى والدخل القومى للدول الإسلامية ومن ثم يزيد الإنفاق العام وحدوث الرفاهية لهذه

الدول وذلك إذا ما كانت نظرتنا نظرة استراتيجية فى ضوء منهجنا الإسلامى والشرعية الإسلامية التى تحث على التكافل والتكامل والعمل والإنتاج.

هذا بجانب الملاحظة بأن المواد الصناعية لا تستحوذ إلا على حوالى ٢٥% من قيمة هذه الصادرات وهذه ظاهرة غير طيبة حيث يجب أن تركز هذه الدول أن تنهض بصناعتها وتطورها بالأساليب التكنولوجية الحديثة حتى تستطيع هذه الدول الاعتماد على صناعتها فى المجالات المختلفة ولا تقع تحت ضغوط وأهواء الدول الأجنبية والتى تتحكم فى الصناعات الحديثة ولا تعطى منها للدول الإسلامية إلا القليل النادر ذات التطور الغير حديث وخاصة فى وسائل الإنتاج - ناهيك على السلع الصناعية العسكرية حتى تظل الأمة الإسلامية تحت رحمة هذه البلاد الأجنبية وتحت سيطرتها وحتى لا تستطيع أن يكون لها صناعة متقدمة فى المجالات المختلفة وأن تظل ضعيفة وهزيلة فى إمكانية الدفاع عن نفسها أمام الطغيان الصهيونى والأمريكى والإنجليزى وما يستجد من دول أخرى.

هيكل الواردات فى التجارة البينية للدول الإسلامية :

تبين أن المواد الأولية كان لها النصيب الأكبر من الواردات فى التجارة البينية بين الدول الإسلامية حيث بلغت قيمتها ٢٥,١٢ مليار دولار ومن ثم فقد استحوذت على ٥٨,٤٥% من إجمالى الواردات البينية لهذه الدول عام ١٩٩٧م. ثم تراجعت عام ١٩٩٨م إلى ٢١,٢ مليار دولار ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار المواد البترولية وبعض المواد الأساسية وكذلك لتداعيات الأزمة الآسيوية[١].

وقد تكونت هذه الواردات من عدة سلع مختلفة بيانها فيما يلى[٢] :

---

(١) انظر المرجع السابق - لعام ٢٠٠٠-٢٠٠٢ - ص ٩.

(٢) انظر المرجع السابق - لعام ٢٠٠٠ - ص ٦٧.

١ـ واردات المحروقات فى التجارة البينية[١] :

بلغت قيمة الواردات من المحروقات فى التجارة البينية للدول الإسلامية ١٤,٣٨ مليار دولار أمريكى أى ٣٣,٤٦% من إجمالى هذه الواردات البينية. وكانت أكبر الدول المستوردة لهذه الواردات الدول الآتية :

- تركيا قيمة وارداتها من المحروقات ٤,٦٢ مليار دولار وهى تمثل ٨٨,٣٣% من إجمالى الواردات البينية مع الدول الإسلامية.
- باكستان قيمة وارداتها من المحروقات ١,٩ مليار دولار وهى تمثل ٥٠,١٤% من إجمالى الواردات البينية مع الدول الإسلامية.
- إندونيسيا قيمة وارداتها من المحروقات ١,٦٣ مليار دولار وهى تمثل ٥٢,٧١% من إجمالى الواردات البينية مع الدول الإسلامية.
- المغرب قيمة وارداتها من المحروقات ٨٢٥,٨٧ مليون دولار وهى تمثل ٦٦,١٧% من إجمالى الواردات البينية مع الدول الإسلامية.
- الأردن قيمة وارداتها من المحروقات ٥٥١,٤٩ مليار دولار وهى تمثل ٤٨,٤٦% من إجمالى الواردات البينية مع للدول الإسلامية.

هذه الدول الخمس تحتل حوالى ٦٦,٦% من إجمالى الواردات البينية بين الدول الإسلامية وذلك فى مادة المحروقات.

ويلاحظ أن هذه الدول المستوردة لهذه المواد هى دول غير بترولية حيث أن معظم هذه الواردات من المحروقات يمثل البترول فيها أكبر نسبة.

٢ـ واردات المواد الغذائية فى التجارة البينية[٢] :

بلغت قيمة الواردات من المواد الغذائية فى التجارة البينية بين الدول الإسلامية ٧,٩٩ مليار دولار أمريكى أى ما يعادل ١٨,٥٨% من إجمالى الواردات البينية لهذه الدول. وتبين أن أهم الدول المستوردة لهذه المواد الغذائية هى :

---

(١) انظر المرجع السابق – ص ٦٧.

(٢) انظر المرجع السابق – ص ٦٩.

- السعودية بلغت قيمة وارداتها ١,١٦ مليار دولار أمريكى أى حوالى ٣٢,٠٩% من إجمالى وارداتها من الدول الإسلامية وذلك نظراً لأنها دولة غير زراعية حيث يتوفر لديها مصادر المياه الصالحة للزراعة.
- باكستان بلغت قيمة وارداتها ١,١ مليار دولار أمريكى أى حوالى ٢٨,٣% من إجمالى وارداتها من الدول الإسلامية.
- الإمارات العربية بلغت قيمة وارداتها ٩٦٢,٨٢ مليون دولار أمريكى أى حوالى ٢٤,٤% من إجمالى وارداتها من الدول الإسلامية.
- إيران بلغت قيمة وارداتها ٥١١,٣٦ مليون دولار أمريكى أى حوالى ٢٤,٤% من إجمالى وارداتها من الدول الإسلامية.
- ماليزيا بلغت قيمة وارداتها ٣٥٧,٣١ مليون دولار أمريكى أى حوالى ١٤,٧% من إجمالى وارداتها من الدول الإسلامية.

هذه الدول الخمس تمثل ٥١,٢٩% من إجمالى واردات الدول الإسلامية فى تجارتها البينية.

٣- واردات باقى المواد الأولية فى التجارة البينية :

بلغت قيمة واردات باقى المواد الأولية فى التجارة البينية للدول الإسلامية (بإنشاء المحروقات) حوالى ٢,٧٦ مليار دولار أمريكى أى ما يعادل ٦,٤% من إجمالى وارداتها من التجارة البينية. وأهم هذه الدول هى :-

- البحرين حيث بلغت قيمة وارداتها ٥٨٣,٥ مليون دولار ما يعادل ٢٥,٧٥% من إجمالى وارداتها من الدول الإسلامية.
- ماليزيا حيث بلغت قيمة وارداتها ٢٢٨,٠٨ مليون دولار ما يعادل ٩,٣٩% من إجمالى وارداتها من الدول الإسلامية.

- بنجلاديش حيث بلغت قيمة وارداتها ٢١٨,٤٧ مليون دولار ما يعادل ٣٠% من إجمالى وارداتها من الدول الإسلامية.
- باكستان حيث بلغت قيمة وارداتها ٢٠٥,٩٥ مليون دولار ما يعادل ٧,٤٨% من إجمالى واردتها من الدول الإسلامية.
- إندونيسيا حيث بلغت قيمة وارداتها ١٧١,٧٥ مليون دولار ما يعادل ٥,٥٦% من إجمالى وارداتها من الدول الإسلامية.

٤ ـ واردات المواد المصنعة فى التجارة البينية :

بلغت قيمة الواردات من المواد المصنعة فى التجارة البينية بين الدول الإسلامية ١٨,٥ مليار دولار أى بنسبة ٤٦,٥% من إجمالى الواردات البينية للدول الإسلامية.

وقد شملت هذه الواردات المواد التالية :

أ- واردات سائر المواد المصنعة داخل الدول الإسلامية بقيمة ١١,٧ مليار دولار أمريكى أى ما يعادل ٢٧,٢٢% من إجمالى الواردات البينية.

ب- واردات الآلات ومعدات النقل في التجارة البينية بقيمة ٢,٨٤ مليار دولار أمريكى وهى تعادل ٦,٦١% من إجمالى الواردات البينية.

جـ-واردات المواد الكيماوية فى التجارة البينية بقيمة ٣,٣٢ مليار دولار أمريكى أى ما يعادل ٧,٧٢% من إجمالى الواردات البينية للدول الإسلامية.

وأهم الدول المستوردة هى :

- السعودية بمبلغ ٢,٦٢ مليار دولار أمريكى أى ما يعادل ٧٢,٤١% من إجمالى وارداتها من الدول الإسلامية.

- الإمارات العربية بمبلغ ٢,٥ مليار دولار أمريكى أى ما يعادل ٦٣,٤% مـن إجمـالى وارداتها من الدول الإسلامية.
- ماليزيا بمبلغ ١,٤٨ مليار دولار أمريكى أى ما يعادل ٦٠,٧٧% من إجمالى وارداتهـا من الدول الإسلامية.
- البحرين بمبلغ ١,٢ مليار دولار أمريكى أى ما يعادل ٥٢,٤٩% من إجمالى وارداتهـا من الدول الإسلامية.
- إندونيسيا بمبلغ ٩٦٤,٦٩ مليار دولار أمريكى أى ما يعـادل ٣١,٢٣% مـن إجمـالى وارداتها من الدول الإسلامية.

نصيب الدول الإسلامية من التجارة البينية :

سوف نركز فى البيانات التالية على أهم الدول الإسلامية ذات الفاعلية الحقيقية للتجارة البينية لهذه الدول.

أولاً : أن هناك عشرة دول إسلامية كان نصيبها من الصادرات البينية عـام ١٩٩٩م ٧٦% من إجمالى الصادرات البينية للدول الإسلامية، ٦٩% من إجمالى الواردات البينية لهذه الدول. والجدول التالى يوضح ذلك[١] :

(١) انظر التقرير السنوى للمركز الإسلامى لتنمية التجارة عام ٢٠٠١-٢٠٠٢م – ص ٣٦-٣٧.

اسم الدول	نسبة صادراتها البينية من إجمالى الصادرات البينية للدول الإسلامية%	قيمة الصادرات البينية بالمليار دولار	نسبة الواردات البينية من إجمالى الواردات البينية للدول الإسلامية%	قيمة الواردات البينية بالمليار دولار	إجمالى قيمة الصادرات والواردات البينية بالمليار دولار
الشريك الأول : السعودية	١٩,٣٢	٧,٧	١٠,٧	٤,٥	١٢,٢
الشريك الثانى : الإمارات العربية	١٠,٤٢	٤,١	١٢,١	٥,١	٩,٢
الشريك الثالث : تركيا	٨,٨	٣,٥	٩,٢	٣,٩	٧,٤
الشريك الرابع : ماليزيا	١١,٠	٤,٤	٦,٣	٢,٧	٧,١
الشريك الخامس : إندونيسيا	١٠,٥	٤,٢	٦,٤	٢,٧	٦,٩
الشريك السادس : باكستان	٣,٨	١,٥	٩,٢	٣,٩	٥,٤
الشريك السابع : سلطنة عمان	٣,٣	١,٣	٤,٢	١,٨	٣,١
الشريك الثامن : الكويت	٢,٨	١,١	٣,٥	١,٥	٢,٦
الشريك التاسع : إيران	٢,٨	١,١	٣,٠	١,٣	٢,٤
الشريك العاشر : سوريا	٣,٠	١,٢	١,٦	٠,٦٦١	١,٨

من الجدول السابق يتضح لنا أن صادرات هذه الدول قد بلغت حوالى ٣٠ مليار دولار أمريكى. كما أن قيمة للواردات لهذه الدول تبلغ حوالى ٢٩ مليار دولار أمريكى.

ثانياً : الجدول التالى يوضح أهم الدول العشر ذات النصيب الأكبر فى التجارة البينية بين الدول الإسلامية [١] :

(١) انظر المرجع السابق – ص ٧٩.

الدول الإسلامية	قيمة الصادرات فى التجارة البينية بين الدول الإسلامية بملايين الدولارات	نسبة هذه الصادرات البينية من إجمالى صادرات هذه الدول للعالم (%)	نسبة الصادرات البينية لهذه الدول من إجمالى الصادرات البينية للدول الإسلامية (%)
السعودية	٤٨٥٦,٠٠	١١,٧٢	١٢,٧١
إندونيسيا	٤٦٤٦,٠٠	٨,٥٥	١٢,١٦
ماليزيا	٤٤٠٠,٠٠	٥,٩٩	١١,٥١
تركيا	٤٣٨٥,٠٠	١٦,٢٦	١١,٤٧
الإمارات العربية	٣٥٠٥,٠٠	١٣,٩١	٩,١٧
باكستان	١٤٠٦,٠٠	١٦,٦٧	٣,٦٨
إيران	١٤٠١,٠٠	١٠,٨٩	٣,٦٧
عمان	١٣١٤,٢٥	٢٩,٧١	٣,٤٤
سوريا	١١١٤,٨٧	٣٨,٥٨	٢,٩٢
ليبيا	٩٤١,٠٠	١٣,٣٤	٢,٤٦
المجموع	٢٧٠٦٩,١٢		٧٣,١٩

من الجدول السابق يتضح لنا الآتى :-

١- أن هذه الدول تستحوذ على ٧٣,١٩% من إجمالى صادرات الدول الإسلامية فى التجارة البينية بينها.

٢- أن حصة الصادرات البينية لبعض هذه الدول تمثل نسبة كبيرة من حصة إجمالى صادراتها للعالم وعلى سبيل المثال ما يلى :-

- حصة سوريا تمثل ٣٨,٥% من إجمالى صادراتها للعالم.
- حصة عمان تمثل ٢٩,٧١% من إجمالى صادراتها للعالم.
- حصة باكستان تمثل ١٦,٦٧% من إجمالى صادراتها للعالم.
- حصة تركيا تمثل ١٦,٢٦% من إجمالى صادراتها للعالم.

٣- لكن عامة يجب على الدول الإسلامية أن تعمل على زيادة هذه الصادرات البينية حتى نعتمد على بعضنا البعض فى تجارتنا ومن ثم تحدث تنمية ونمو اقتصادى ومن ثم نسير فى طريق التكامل الاقتصادى بين هذه الدول حتى نصل إلى الوحدة الاقتصادية ويتبعها الوحدة السياسية.

ثالثاً : الجدول التالى يوضح أهم عشر دول من الدول الإسلامية ذات النصيب الأكبر فى الواردات فى التجارة البينية(١) :

الدول الإسلامية	قيمة الواردات فى التجارة البينية بين الدول الإسلامية بملايين الدولارات	نسبة هذه الواردات البينية من إجمالى صادرات هذه الدول للعالم (%)	نسبة الواردات البينية لهذه الدول من إجمالى الواردات البينية للدول الإسلامية (%)
الإمارات العربية	٤٥٩٤,٠٠	١٣,٩٧	١١,٥٧
تركيا	٤٢٢٤,٠٠	٩,٢٠	١٠,٦٤
السعودية	٣٧٤٢,٠٠	٨,٨٢	٩,٤٢
باكستان	٣١٣١,٠٠	٣٣,٦٤	٧,٨٨
إندونيسيا	٢٨٤٣,٠٠	٩,٦٧	٧,١١
ماليزيا	٢١٥٠,٠٠	٣,٦٩	٥,٤١
مصر	١٨٧٧,١٢	٨,٤٩	٤,٧٣
إيران	١٢٢١,٠٠	٩,٣٢	٣,٠٧
الكويت	١١٧٦,٠٠	١٥,٧٠	٢,٩٦
تونس	١١٢٠,٠٠	١٢,٦٩	٢,٨٢
المجموع	٢٦٠٥٨,١٢		٦٥,٦١

من الجدول السابق يتبين لنا الآتى :-

١- أن هذه الدول العشر تمثل وارداتها البينية حوالى ٦٥,٦١% من إجمالى الواردات البينية للدول الإسلامية.

(١) انظر المرجع السابق – ص ٧٩.

٢- أن حصة الواردات البينية لبعض هذه الدول تمثل نسبة كبيرة من حصة إجمالى وارداتها للعالم. وعلى سبيل المثال :-

- حصة باكستان تمثل ٣٣,٦% من إجمالى حصتها فى الواردات من العالم.
- حصة الكويت تمثل ١٥,٧% من إجمالى حصتها فى الواردات من العالم.
- حصة الإمارات العربية تمثل ١٣,٩% من إجمالى حصتها فى الواردات من العالم.

رابعاً : تبين أن متوسط حصة الصادرات فى التجارة البينية بين الدول الإسلامية حوالى ١١,٠٧% من إجمالى صادرات هذه الدول للعالم.

كما تبين أن أكثر الدول الإسلامية اندماجاً فى مستوى الصادرات البينية هى[١] :-

اسم الدولة	نسبة صادراتها فى التجارة البينية من إجمالى صادراتها للعالم %	اسم الدولة	نسبة صادراتها فى التجارة البينية من إجمالى صادراتها للعالم %
الصومال	٩١,٣٧	البحرين	٢٦,٥٦
جيبوتى	٨٠,٨٠	النيجر	٢٢,٣٦
تركمانستان	٥٩,٦٥	توجو	١٨,٨١
طاجاكستان	٥٩,٤٥	كازاخستان	١٦,٨٦
لبنان	٤٨,٦٠	باكستان	١٦,٦٧
الأردن	٤٤,٤٤	تركيا	١٦,٢٦
السودان	٤٣,٥٩	بوركينافاسو	١٥,١٨
أزربيجان	٣٩,٦٣	مصر	١٤,٤٠
سوريا	٣٨,٥٨	الإمارات العربية	١٣,٩١
أفغانستان	٣٠,٠٧	ليبيا	١٣,٣٤
كيرجستان	٢٩,٤٣	اليمن	١٢,٠٢
السنغال	٢٨,٩٢	السعودية	١١,٧٢
أوزباكستان	٢٨,٨٥	الكويت	١١,٣٦

(١) انظر المرجع السابق – ص ٨١.

من الجدول السابق يتضح لنا أن هناك إقبال كبير من الدول الإسلامية على استغلال التجارة البينية بين بعضها البعض حيث نلاحظ نسبة الصادرات لدى البعض منها ترتفع للغاية حتى وصل بعضها أن بلغت أكثر من ٨٠% من إجمالي صادراتها لدى العالم وهذه ظاهرة طيبة للغاية. كما أن متوسط صادرات جميع الدول الإسلامية فى التجارة البينية بلغت أكثر من ١١% من إجمالي صادراتها. وذلك دون وجود أى اتفاقيات أو تنسيق بينها. بينما فى ظل السوق العربية المشتركة نجد أن معدل التجارة البينية بين هذه الدول لا يزيد عن ٨% من تجارتها الخارجية.

خامساً : كما يتبين أن متوسط حصة الواردات فى التجارة البينية بين الدول الإسلامية حوالى ١٠,٦% من إجمالي وارداتها من العالم وأن عدد كبير من هذه الدول كانت أكثر اندماجاً فى عملية الواردات البينية ومنها ما يلى(١) :-

اسم الدولة	نسبة وارداتها فى التجارة البينية من إجمالي وارداتها من العالم %	اسم الدولة	نسبة وارداتها فى التجارة البينية من إجمالي وارداتها من العالم %
تجاكستان	٥٧,٣٢	البحرين	١٨,٤٠
تركمانستان	٤٩,٠١	غينيا بيساو	١٦,١٣
الصومال	٤٦,٧٩	الكويت	١٥,٧٠
كيرجستان	٤٥,٥٤	قطر	١٥,٤١
المالديف	٣٨,٥٧	سوريا	١٥,٣٤
اليمن	٣٨,٤٤	موريتانيا	١٤,٩٧
أزربيجان	٣٤,٧٩	جيبوتى	١٤,٥٩
باكستان	٣٣,٦٤	الإمارات العربية	١٣,٩٧
السودان	٣٣,٤٠	بروناى	١٣,١٢
أفغانستان	٣١,٩٢	ليبيا	١٢,٨٠
أوزباكستان	٢٦,٤٩	تونس	١٢,٦٩
تشاد	٢٦,١٤	المغرب	١٢,٦٤
القمر	٢٠,٨٣	السنغال	١٢,٠٦
الأردن	١٨,٦٠	الكاميرون	١١,٩٣

(١) انظر المرجع السابق – ص ٨١-٨٢.

من الجدول السابق يتبين وجود عدد كبير من الدول الإسلامية تهتم بالاستيراد من بعضها البعض وأن معدل الواردات تبلغ نسبته في المتوسط على مستوى جميع الدول الإسلامية دون تنسيق ١٠,٦% وهذه ظاهرة طيبة.

التنافسية في الأسواق العالمية :

وإذا ما قارنا بين صادرات وواردات الدول الإسلامية بالنسبة لصادرات وواردات العالم عام ٢٠٠٠م نجد الآتي :-

قيمة صادرات الدول العربية والإسلامية	قيمة صادرات دول العالم	نسبة صادرات الدول العربية والإسلامية للعالم	واردات الدول العربية والإسلامية	واردات دول العالم	نسبة واردات الدول الإسلامية للعالم
٥٠٢٩٧٠	٦٣٥٠١٠٥	٧,٩%	٣٧٥٦٣٦	٦٥٥٠٧٢٠	٥,٧%

من البيانات السابقة تتضح أن صادرات الدول العربية والإسلامية يمثل ٧,٩% من صادرات العالم عام ٢٠٠٠م وواردات الدول العربية والإسلامية ٥,٧% من واردات العالم رغم أن سكان العالم العربي والإسلام يمثل حوالي خمس سكان العالم. وهذا أيضاً مؤشر إلى تدني اقتصاديات العالم العربي والإسلامي بالنسبة لدول العالم. رغم أن العمل في الإسلام عبادة وأن الإنسان المسلم المفروض أن عمله مميز عن باقي عمال العالم ومن ثم كان يجب أن تكون الصادرات خاصة لا تقل عن ٢٠% من صادرات العالم بل يجب أن تكون أكثر.

كذلك يتبين لنا أن نسبة صادرات السلع المصنعة من إجمالي صادرات الدول العربية والإسلامية عام ١٩٩٩م تختلف من دولة لأخرى حيث نجد أن هذه النسبة مرتفعة في عدد قليل منها وذلك كالآتي :

- بنجلاديش ٩١% - باكستان ٨٤% - ماليزيا ٨٠% - تونس ٨٠%
- تركيا ٧٨% - ألبانيا ٦٨% - لبنان ٦٧% - السنغال ٥٧%
- الأردن ٥٦% - إندونيسيا ٥٤%

أما باقى الدول فنسبة صادراتها من السلع المصنعة من إجمالى صادرات السلع منخفض بل يبلغ فى البعض منها إلى نسب متدنية للغاية مثل اليمن ومالى كل منهما ١% والنيجر ٢% وأوغندا وبنين والجزائر كل منها ٣%.

أما نسبة صادرات التكنولوجيا الراقية من إجمالى صادرات السلع لهذه الدول فهى نسبة مزرية للغاية فلا توجد إلا دولة واحدة وهى ماليزيا تقوم بتصدير ٥٩% من صادراتها من التكنولوجيا الراقية. أما معظم الدول فلا تتجاوز النسبة فيها ١٣% بل توجد عدد ٧ دول من عدد الدول المتوفر عنها بيانات عن هذه الصادرات (وهى عدد ٣٤ دولة) صادراتها صفر. وهذه ظاهرة مؤسفة للغاية. حيث أن هذا مؤشر إن دل على شيء فإنما يدل على أن الدول العربية والإسلامية بعيدة كل البعد عن إدخال التكنولوجيا الراقية لديها ومن ثم فهى دول متخلفة صناعياً. ويلاحظ أن أكبر مؤشر على تخلفها أن دولة واحدة (ماليزيا) تحوز على ٤٠% من صادراتها على التكنولوجيا الراقية ومن ثم فإن هذه الدول لن تستطيع أن تتنافس مع باقى دول العالم فى الأسواق الدولية. كما أن هذا المؤشر يعطينا أهم أسباب التخلف والفقر لهذه الدول.

وإذا ما قارنا بين نسبة صادرات السلع المصنعة من إجمالى صادرات السلع وكذا نسبة صادرات التكنولوجيا الراقية من إجمالى صادرات السلع وذلك ما بين الدول العربية والإسلامية والعالم أجمع نجدها كالآتى :

	نسبة صادرات السلع المصنعة من إجمالى صادرات السلع	نسبة صادرات التكنولوجيا الراقية من إجمالى صادرات السلع
دول العالم	%٧٩	%٢١
الدول العربية الإسلامية	%٣٥,٣	%٦,١

من البيانات السابقة يتضح أن نسبة صادرات السلع المصنعة من إجمالى صادرات السلع ما بين دول العالم والدول العربية والإسلامية نجد أن دول العالم قد بلغت نسبته ٧٩% بينما الدول العربية والإسلامية ٣٥,٣% ومن ثم فإننا نجد أن الدول العربية والإسلامية لا تمثل سوى ٤٤,٦% من متوسط نسب العالم، وهذه ظاهرة غير طيبة.

أما عن نسبة صادرات التكنولوجيا الراقية من إجمالى صادرات السلع فإننا نجد أن دول العالم أجمع تبلغ نسبتها ٢١% بينما الدول العربية والإسلامية ٦,١%. أى أن الدول العربية والإسلامية لا تمثل سوى ٢٩% من متوسط نسب العالم وهذه ظاهرة غير طيبة حيث يفتقر الدول العربية والإسلامية غلى إدخال التكنولوجيا الراقية فى صناعاتها وجميع أعمالها حتى يكون لها مكانة فى الأسواق العالمية ويكون لها القدرة على المنافسة مع باقى دول العالم.

أهم العقبات أمام تنمية التجارة البينية للدول الإسلامية :

من البيانات السابقة يتضح لنا بأن التجارة البينية بين الدول الإسلامية تتم بكميات ونسب متواضعة. كما أنها ضعيفة مقارنة مع حصة هذه للدول فى تجارتها مع العالم الخارجى وخاصة الدول الصناعية منها.

ولا شك أن هناك الكثير من المعوقات التى تقف حائلاً دون نمو هذه التجارة ومنها ما يلى[1] :

١- الرسوم الجمركية :

توجد حالياً ٣٨ دولة إسلامية مشتركة فى منظمة التجارة العالمية. كما يوجد عشر دول أخرى تتفاوض من أجل الاشتراك فيها. ولكن يلاحظ أن هناك الكثير من السلع مازالت تحت طائلة الرسوم الجمركية المرتفعة. حيث أن بعض الدول لم تقدم سوى تخفيضات جمركية هزيلة خلال جولة أورجواى بالنسبة لبعض السلع ذات الأهمية. كما يلاحظ أيضاً أن تحويل

(١) انظر تقرير المركز الإسلامى لتنمية التجارة ٢٠٠١-٢٠٠٢ – ص ٥٤-٥٨.

الحصص إلى رسوم جمركية وغيرها من الإجراءات غير الجمركية خاصة في القطاع الزراعي قد أدى إلى رفع الرسوم الجمركية إلى نسب مرتفعة. حيث بلغت الرسوم الجمركية في هذا القطاع حوالي ٣٨٥% في المغرب، ٢٠٠% في بنجلاديش وحوالي ١٨٠% في السنغال. ويلاحظ أيضاً أن بعض القطاعات تخضع لحماية جمركية هامة وقد تكون هذه الحماية إدارية. وعادة ما يتعلق ذلك بالقطاعات ذات الحساسية والأهمية والتي تشكل عادة فرصاً هامة للمبادلات بين الدول الإسلامية وخاصة قطاعات الزراعة والنسيج والمواد الكيماوية والأدوية وغيرها.

كما نلاحظ أيضاً أن بعض الدول الإسلامية كثيراً ما تفرض الرسوم الجمركية المرتفعة من أجل حصول الدولة على مزيد من الموارد المالية. وقد تعبر عن ذلك بأن هذه الرسوم من الموارد السيادية للدولة والتي تعتمد عليها الدولة في تمويل الموازنة المالية لها. ومن هذا يتبين أن هذه التدابير الحمائية تمثل اختيارات اقتصادية وطنية أكثر منها حرصاً على حماية التجارة العالمية.

٢- الحواجز غير الجمركية :

تمثل التدابير غير الجمركية بالنسبة لكثير من الدول الإسلامية تدابير حمائية تهدف إلى تعويض النقص الذي ينتج عن عدم إمكانية استعمال الوسائل الجمركية كتدابير حمائية تجارية.

ويلاحظ أن الدول الإسلامية تجد صعوبة في مسايرة المتطلبات الفنية التي تطلبها الدول الصناعية مما يجعلها غير قادرة على تصدير بعض منتجاتها الزراعية نحو هذه البلدان.

ومن هذه التدابير غير الجمركية في المبادلات التجارية البينية للدول الإسلامية ما يلي :

- المعايير الفنية التي يتطلب توفرها في المواد الصناعية والزراعية.
- المتطلبات الصحية والصحة النباتية وغيرها من التدابير المماثلة.

- قواعد المنشأ ورخص الاستيراد ونظام الحصص .. إلخ.

وعادة ما تستخدم البلدان الإسلامية هذه التدابير الغير جمركية من أجل الآتى :-

- حماية السوق الوطنية والعمل على تشجيع الإنتاج الوطنى من أجل الإحلال محل الواردات.
- حماية الصناعة الناشئة الوطنية.
- الرفع من مستوى دخل الدولة ومن ثم تشجيع الاستثمار بها.
- الحد من المشاكل المتعلقة بالمدفوعات والعمل على تنشيط الصادرات.

٣- بعض الصعوبات المالية :

توجد بعض المشاكل والصعوبات المالية التى تحد من تنشيط وتنمية التجارة البينية بين البلاد الإسلامية. ومن أهم هذه المشاكل والصعوبات المتعلقة بتمويل التجارة ارتفاع تكلفة الإنتاج وصعوبة الحصول على التمويل اللازم للعملية الإنتاجية والتجارية.

- كذلك عدم توافر أنظمة خاصة للتمويل وأنظمة خاصة للائتمان وتأمين التجارة الخارجية.
- كذلك صعوبة الحصول على العملات الأجنبية خاصة عند تراجع إيرادات الصادرات ومن ثم ظهور العجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات ومن ثم لجوء هذه الدول للاقتراض من الخارج وتراكم المديونية الخارجية.
- عدم التعامل مع الكثير من العملات الوطنية لبعض البلاد الإسلامية حيث أن هذه العملات غير قابلة للتداول خارج دولها. ومما يزيد من هذه المشكلة عدم إمكانية تسديد وارداتها بعملتها الوطنية بالإضافة إلى تقصير أنظمة المقاصة.
- كما أن تكلفة التأمين بين الدول الإسلامية مرتفعة إذا ما قورنت مع تكلفة التأمين المعمول بها فى التجارة بين البلدان المتقدمة.
- ضعف أداء الإجراءات والتدابير المتبعة فى شأن وسائل الدفع والاقتراض.

٤- ضعف أنظمة المعلومات التجارية :

يلاحظ أنه نادراً ما تتوفر المعلومات الحديثة والموثوق بهـا خاصــة الإحصـائيات التجارية والقوانين المنظمة للعمل التجارى والنظام القائم لعمليات الاستيراد والتصدير وفرص الأعمال. هذا بالإضافة إلى تخلف بعض وسائل الاتصالات الحديثة وقلة مصادر المعلومـات المتميزة بشأن المواد.

٥- البيئة الاقتصادية :

تعانى الدول الإسلامية الفقيرة – الأقل نمواً – من عدم استقرار الأسواق وعدم إمكانية تحويل العملة المحلية – بالإضافة غلى اضطراب سعر الصرف للعملات الأجنبية والوطنيـة والعجز الدائم والمستمر فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات. كل هذه العوامل تؤثر على البيئة الاقتصادية ومن ثم لا تدعم القدرة على الإنتاج والاستثمار من أجل التصدير للخـارج. كما أن البنية التحتية لهذه البلدان تعانى الكثير من المصاعب خاصة فى عدم توافر النقل البرى وتوافر الموانئ المناسبة والمجهزة بالآلات الحديثة لعملية الشحن والتفريغ. كما تعانى أيضـاً هذه البلدان من ضعف الاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكات توزيع الطاقة التى تعانى الكثير من المشاكل والأعطال والضعف مما يؤثر على قدرات الإنتاج والتصدير.

هذا بالإضافة إلى ما تعانيه هذه البلدان من عدم توفر العمالة الفنية الراقية من أجـل الرفع من كفاءة الإنتاج من أجل التصدير وما تعانيه أيضاً من نظام ضرائبى لا يشجع علـى الاستثمار والإنتاج بالإضافة إلى المعوقات والإجراءات الروتينية من أجل التصدير وارتفـاع تكلفة الشحن. والطلبات العديدة من الوثائق المطلوب للتصدير والتى قد تصل إلى أعداد كبيرة منها وذلك لعدم الشفافية فى الإجراءات. ومن ثم حدوث بعض الممارسات غير القانونية. كما أن كثرة أعداد الوثائق المطلوبة وعدم التوفيق والتنسيق بينها فى بعض البلدان يـؤدى إلـى تضخيم حجمها. وقد يستغرق زمن العبور فى بعض المناطق إلى حوالى ٢٠% مـن الوقـت الكلى اللازم لعملية النقل كما يمثل ٢٥% من التكلفة الإجمالية للنقل.

أهم عوامل تحرير التجارة البينية للدول الإسلامية :

سبق أن ذكرنا أهم العوامل والعقبات أمام تنمية التجارة البينية للدول الإسلامية. ولهذا نرى أنه يجب على هذه البلدان أن تعمل على التغلب على هذه العوائق مهما كانت صعوبتها حتى تنشط هذه التجارة وتعتمد هذه البلدان على بعضها البعض ومن ثم تزيد نسبة التجارة البينية حتى تفوق على نسب تجارتها الخارجية مع الدول الأجنبية. وعندئذ يكون لهذه الدول الإسلامية شأن آخر إزاء العالم الخارجي. حيث تعتمد هذه الدول على إنتاجها الوطني في مختلف القطاعات المختلفة وأن تعمل على الرفع من الكفاءة الإنتاجية لها وإدخال الأساليب الحديثة في الصناعة والإنتاج حتى تستطيع أن تواجه النظام العالمي الجديد في ظل منظمة التجارة العالمية ونظام العولمة وإنشاء شبكة للمعلومات التجارية.

كما يجب على الدول الإسلامية الإكثار من تنظيم المعارض التجارية خاصة في الصناعات الوطنية الراقية من أجل التعرف عليها. والعمل على إيجاد البيانات والمعلومات اللازمة من أجل الشفافية وزيادة الإقبال على إنشاء المشروعات الإنتاجية ومن ثم زيادة الاستثمارات. مع توافر وسائل التمويل اللازمة لهذه المشروعات والتي يجب أن يكون للبنك الإسلامي للتنمية بجدة دور رئيسي فيها بالإضافة إلى صناديق التنمية العربية الإسلامية القائمة حالياً لدى بعض الدول الإسلامية.

كما يجب على هذه الدول الإسلامية سرعة تطبيق نظام الأفضليات التجارية والذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر القمة الإسلامية عام ١٩٨١م وانتهى وضعه عام ١٩٩٠م وبعد وضعه بست سنوات تم اعتماده في منظمة المؤتمر الإسلامي وعرضه على الدول الأعضاء للتوقيع والمصادقة. وتبين أنه حتى الآن لم يوقع عليه سوى ٢٢ دولة[١]. ولم يصادق عليه من هذه

---

(١) هذه الدول هي : السعودية وبنجلاديش وبوركينافاسو ومصر والكاميرون وزامبيا وغينيا وإندونيسيا وإيران والأردن ولبنان وليبيا والمغرب ونيجريا وأوغندة وباكستان وفلسطين والسنغال والسودان وتشاد وتونس وتركيا.

الدول سوى تسع دول وهي : مصر وغينيا وإيران والأردن وليبيا وباكستان والسنغال وتونس وتركيا.

وهذه الظاهرة – عدم الجدية في أعمال الدول الإسلامية – من السمات الرئيسية لهذه الدول في جميع أعمالها المشتركة مما يؤدى دائماً إلى تخلف هذه الدول وضعفها وعدم قدرتها على مواجهة مشاكلها المشتركة سواء منها الاقتصادية والسياسية والعسكرية. ومن ثم زيادة أطماع العالم الخارجي في استغلال هذه الظاهرة إزاء جميع المشاكل الداخلية لهذه البلدان الإسلامية وزيادة طمع هذه الدول الأجنبية في استغلال والاستفادة من الموارد الاقتصادية للبلدان الإسلامية مادامت مفككة وغير متعاونة مع بعضها البعض.

كما يجب على الدول الإسلامية التعاون بين القطاعات الخاصة وأن تقوم الغرفة التجارية الإسلامية للتجارة والصناعة بالدور الرئيسي لذلك وتنفيذ التوصية الخاصة بذلك والصادرة من قبل الدورة التاسعة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجارة (الكومسيك) والمنعقدة في اسطانبول عام ١٩٩٣م لتشجيع هذه الكفاءات والاجتماعات من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية. وكان آخر دورات قامت بها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والخاصة بتنظيم لقاء سنوى للقطاع الخاص في أكتوبر ٢٠٠١ بكوناكرى بغينيا. وقد انتهى اجتماع كوناكرى ببيان يتضمن الآتي :

- العمل على الإسراع في إنشاء السوق الإسلامية المشتركة.
- العمل بالاشتراك مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة على وضع سياسات وبرامج من أجل رفع تحديات العولمة.
- تدعيم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والعمل على الترويج لنشاطاتها.
- تنفيذ قرارات اجتماعات القطاع الخاص في البلدان الإسلامية.
- تنظيم لقاء يجمع بين اتحادات نساء الأعمال في البلدان الإسلامية.

كما يجب على البلدان الإسلامية تحسين مناخ الاستثمار والحرص على إرساء الشفافية ووضوح القوانين الوطنية حول الاستثمار حتى يطمئن المستثمرون على أموالهم. كما يجب العمل على تسهيل الإجراءات الإدارية والقضائية مثل التراخيص وتنفيذ الأحكام والتأشيرات ... إلخ، خاصة فيما يتعلق بتشجيع فض المنازعات بدون اللجوء للقضاء كالتحكيم ... إلخ.

كما يجب العمل على تشجيع الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الإسلامية حتى تصبح مؤهلة لمواجهة المنافسة الأجنبية فى أسواق البلدان الإسلامية وحتى تستطيع الدخول فى أسواق جديدة.

كما يجب العمل على الرفع من قدرات الدول الإسلامية على تصدير السلع والخدمات التى تضاهى غيرها من المواد وتنافسها فى الأسواق العالمية وذلك باعتماد المعايير والأنماط العالمية مما يرقى بالمبادلات التجارية البينية للدولة الإسلامية إلى المستوى الجدير بها.

الفصل الخامس
أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية

إن النظام العالمى الجديد الذى بدأ مع التوقيع على اتفاقيات جولة أوروجواى والـذى يتم اكتماله مع بدايات القرن الحادى والعشرين سيفرض شروطه على اقتصاديات العالم سواء كانت من أعضاء منظمة التجارة العالمية أم لا. وتشير الدراسات إلى أن هذه الاتفاقات سترتب آثاراً متعددة وبعيدة المدى فى مختلف المجالات، فضلاً عن انعكاسها على كـل دول العـالم باختلاف مستوياتها الاقتصادية. وتؤكد الدراسات الأولية أن معظم الآثار السلبية ستكون مـن نصيب الدول النامية، التى تقع فى محيطها الدول الإسلامية.

المبحث الأول : الآثار السلبية لاتفاقية الجات والأساليب اللازمة لمواجهتها

سوف نشير فيما يلى لأهم الآثار السلبية لاتفاقية الجات ١٩٩٤م والأساليب اللازمـة لمواجهة هذه الآثار.

أولاً : الآثار السلبية لاتفاقية الجات :

وتتمثل الآثار السلبية التى سوف تتولد عن أعمال اتفاقية الجات ١٩٩٤ :

- صعوبة القدرة على السيطرة على حركة الواردات نتيجة ضعف القدرة على تحريك شرائح الضريبة الجمركية على الواردات أو الاتجاه إلى أسلوب الحصص أو تقييـد حركـة الواردات كماً ونوعاً نتيجة تشدد اتفاقية الجات فى هذا الخصوص.
- صعوبة الانطلاق إلى أسواق جديدة نتيجة إلغاء نظام الحصص المفروض من قبل الجات على الصادرات للدول الأعضاء خلال عشر سنوات انتقالية.
- شدة المنافسة فى الأسواق الخارجية وسط كيانات منظمة وقـادرة علـى التنـافس والاحتفاظ بالأسواق.

- تزايد مخاطر الانحراف وعدم كفاية الإجراءات التى أفردتها الجات لمعالجة حالات الانحراف التى تتبعها الدول والشركات الكبرى لاقتحام الأسواق.

- المصاعب التى ستواجه الدول الإسلامية فى الحصول على الواردات الاستراتيجية كالقمح نتيجة إلغاء الدعم وتأثر الأسعار بالعرض والطلب.

- الارتفاع المتوقع لأسعار الشحن والنوالين نتيجة توقع نمو حجم التجارة الدولية مع ثبات أسطول الشحن الدولى والناقلات، مما سيؤدى إلى ارتفاع أسعار النقل وارتفاع أسعار الواردات.

مصاعب إدارة العجز فى ميزان المعاملات الجارية وميزان المدفوعات نتيجة خروجها عن قبضة كل دولة إسلامية وارتهانها بأصحاب الأرصدة من المستوردين أو العالم الخارجى[1].

ثانياً : الأساليب اللازمة لمواجهة الآثار السلبية لاتفاقية الجات :

لذا كان لزاماً على الدول الإسلامية التصدى لهذا التحدى الاقتصادى المعاصر واتخاذ السياسات اللازمة لإصلاح شئونها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويتطلب ذلك :-

- دراسة ما جاء فى هذه الوثيقة من إجراءات.

- دراسة وفهم ما تم إنشاؤه بنص هذه الاتفاقية من الكيانات والإطارات والهياكل والآليات وهى آليات غير مسبوقة فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية.

- دراسة جميع الفرص والإمكانات المتاحة للدول الإسلامية وطبيعة المخاطر والتحديات التى ستواجهها.

- وضع الخطط الطويلة المدى لمواجهة السوق العالمية عند إتمام تحررها سنة ٢٠٠٥، وما يعطيه ذلك من إمكانيات تصحيح وتحسين وإصلاح على مستوى الهياكل الإنتاجية.

---

(١) حسن زكى. "اتفاقية الجات ١٩٩٤م والحاجة إلى نموذج عملى وواقعى للتكامل" مايو ١٩٩٦م – ص ١٠-١١

- وضع الخطط اللازمة للارتفاع بنوعية العنصر البشرى القائد للسياسات الجديدة فى مجال الإنتاج السلعى والخدمى واتخاذ القرار.

- التعرف على الفرص المتاحة فى كل مجال من مجالات التجارة للتمتع بالإعفاءات الممنوحة لتطبيق بعض القواعد والاحتفاظ بالمعاملة التفضيلية فى المفاوضات من خلال عمل جماعى على مستوى الدول النامية.

- متابعة مدى التزام الدول الصناعية بتطبيق التزاماتها فى النظام الجديد تجاه الدول النامية، بتقديم معاملة متميزة وأكثر تفضيلاً وتقديم العون الفنى والمالى الذى يساعد على تلبية متطلبات النظام الجديد.

- تكوين جبهة جيدة التمثيل من الدول النامية فى المجالس واللجان والهيئات المختلفة لمنظمة التجارة العالمية لضمان زيادة المكاسب والحصول على معاملة أكثر تفضيلاً.

- رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية فى مختلف القطاعات الإنتاجية وتطوير المنتجات من حيث الجودة والمواصفات[١].

- على الدول النامية تطوير هياكل إنتاجها المحلية، فى ضوء نصوص النظام الاقتصادى العالمى الجديد، ورفع كفاءة وجودة مستوى القدرة التنافسية لمنتجاتها والتوسع فى الزراعة الصحراوية وتغيير نظم الرى.

- تدعيم المناطق الحرة والتوسع فيها حيث أنها تخرج عن نطاق الدولة وتتمتع بكامل الحرية فى التصدير والاستيراد بعيداً عن مظلة اتفاقية الجات.

- إحياء فكرة السوق الإسلامية المشتركة ووضعها على الطريق العملى كمنفذ للعبور من قيود الجات ومخرج للتعاون العربى والإسلامى من خلال قيام منطقة تجارة إسلامية حرة يتم من خلالها انتقال رؤوس الأموال والسلع والأفراد دون أى قيود رداً على التكتلات الاقتصادية الكبرى فى آسيا وأوروبا وأمريكا[٢].

---

(١) نعمت مشهور – مواجهة الدول الإسلامية لآثار تحرير التجارة العالمية – مايو ١٩٩٦م – ص ٢٠، ٢٤.

(٢) إسماعيل شلبى – السوق الإسلامية المشتركة – مرجع سابق.

وبذلك تتضح أهمية وضرورة تنسيق العمل بين الدول الإسلامية لمواجهة هذا التحدى الكبير والخروج من محنة التخلف للدخول كعضو شريك فى الإفادة من تحرير التجارة العالمية بأكبر قدر ممكن من المنافع.

ويتطلب دعم العمل الاقتصادى الإسلامى المشترك إحداث نهضة تنموية لكل دولة إسلامية فى أسواق السلع والعمل وراس المال على أن يتم ذلك على أسس تضمن الإفادة المثلى من مزايا كل منها وتعزيز القدرة التنافسية وزيادة النقل التجارى لهذه الدول فى مواجهة التكتلات الأخرى والاتفاقات الدولية.

وإذا كانت النمور الآسيوية قد نجحت فى تحديد مكان متميز لها على الخريطة الاقتصادية العالمية، إنتاجاً وتوزيعاً، عن طريق تنمية قدراتها التنافسية والإفادة من مزاياها التكاملية فإن الدول الإسلامية تستطيع أن تحقق نفس هذا النجاح إذا ما أسرعت فى استيعاب أهمية الإفادة من قدراتها التكاملية والتنافسية لتتخذ مكانها المناسب فى النظام الاقتصادى العالمى الجديد.

والدول الإسلامية تملك مقومات النجاح فى مواجهة الآثار السلبية المفروضة على اقتصادياتها من جراء تطبيق اتفاقيات جولة أوروجواى لما تتمتع به من العديد من الموارد الهامة الاقتصادية والبشرية التى قلما تتمتع بها اقتصادات أخرى مما يمكنها من إيجاد مكان متميز لها فى النظام العالمى الجديد.

المبحث الثانى : وسائل تنشيط التجارة الإسلامية البينية والإمكانات المستقبلية

سبق أن ذكرنا أن الاقتصاديات الإسلامية تتمتع بدرجة عالية من التباين الطبيعى والديموجرافى والصناعى الذى يؤهلها للتعاون القائم على التكامل، فالاقتصاد الإسلامى يتمتع بتنوع كبير فى الموارد الطبيعية والموقع الجغرافى والمناخ والموارد المالية، إلا أن الواقع يؤكد ضعف مستوى التعاون الاقتصادى العربى والإسلامى وانخفاض حجم التجارة الإسلامية البينية، والذى يرجع لضعف الطاقات الإنتاجية وعدم كفاية سياسات التفضيل التجارى بين

الدول الإسلامية وعدم تيسير خطوط النقل والمواصفات وحركة انتقال الأشخاص والأموال، واختلاف الأنظمة الاقتصادية المطبقة فى الدول الإسلامية.

وفى ظل الظروف والمتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة ينبغى العمل على دعم التعاون والتكتل الاقتصادى بين الدول الإسلامية من خلال :

- دعم وتفعيل دور منظمة المؤتمر الإسلامى من خلال القمة الإسلامية التى توجه الجهود والأعمال المتعلقة بالتعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء – وقد عقد مؤتمر القمة الإسلامى السابع فى الدار البيضاء بالمغرب فى الفترة من ١٠-١٤ ديسمبر ١٩٩٤ حيث:
  - ناشد المؤتمر الدول الإسلامية للتعاون من أجل مواجهة آثار السوق الأوروبية الموحدة.
  - أعرب المؤتمر عن قلقه إزاء المشكلات الخطيرة التى تواجه الدول الأقل نمواً والدول الحصراء (التى ليس لها منافذ على البحر) خاصة فى أفريقيا وناشد البنك الإسلامى للتنمية تقديم المساعدات لهذه الدول.
  - ناشد المؤتمر الدول الأعضاء والبنك الإسلامى للتنمية لتقديم المساعدة الفنية والمالية والغذائية إلى الدول الإسلامية التى تأثرت بالجفاف والكوارث الطبيعية.
  - طالب المؤتمر بتقديم المساعدة الاقتصادية إلى أذربيجان وأفغانستان وألبانيا وأوغندا والبوسنة والهرسك وسيراليون والصومال وقيرغزيا ولبنان.
  - أيد المؤتمر البنك الإسلامى للتنمية لقيامه بإنشاء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.
- دعم وتفعيل دور البنك الإسلامى للتنمية الذى يتمثل هدفه الرئيسى فى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى للدول الأعضاء من خلال المشاركة فى رؤوس الأموال المستثمرة فى المشروعات والمؤسسات الإنتاجية للدول الأعضاء ودعم البنية الأساسية لاقتصادياتها، إلى جانب منح القروض لتمويل المشروعات والبرامج الإنتاجية فى القطاعين العام والخاص فى الدول الأعضاء بالإضافة إلى إدارة صناديق خاصة لأغراض معينة، مثل صندوق معاونة الدول الإسلامية غير الأعضاء.

- توسيع إطار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وجهازها الدائم المتمثل فى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ليشمل باقى الدول الإسلامية.
- توسيع إطار صندوق النقد العربى ليشمل باقى الدول الإسلامية، وتكوين صندوق النقد الإسلامى.
- تنشيط دور المؤسسات المالية الإقليمية على مستوى رقعة الدول الإسلامية، مثل الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى والصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية والصندوق السعودى للتنمية وصندوق أبو ظبى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- فتح باب المساهمة فى الشركات العربية المشتركة القابضة الكبرى التى أنشأها مجلس الوحدة الاقتصادية أمام كافة الدول الإسلامية.
- التنسيق بين المؤسسات المالية فى مجال التجارة البينية وزيادة التبادل التجارى بين الدول الإسلامية.
- تفعيل وتوسيع نطاق برنامج تمويل التجارة العربية ليشمل الدول الإسلامية، ويهدف البرنامج إلى الإسهام فى تنمية التجارة بين الدول العربية، وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربى.
- العمل على دمج البنوك فى الدول الإسلامية وتكاملها وانفتاحها على بعضها البعض.
- تنشيط برامج الخصخصة والتحول لاقتصاديات السوق الحر باعتبارها السبيل إلى زيادة كفاءة الوحدات الإنتاجية.
- دراسة التجارب التكاملية فى العالم والتعرف على أسباب الفشل والنجاح فيها وخاصة تجربة الجماعة الأوروبية التى نجحت فى تحقيق أول وحدة إقليمية استطاعت أن تتطور حتى وصلت إلى تكوين الاتحاد الأوروبى الذى كان لقيامه صدى عميق فى العالم أجمع ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA التى ضمت إلى الولايات المتحدة وكندا دولة المكسيك لتكوين أكبر سوق تجارى فى العالم تتفوق فى عدد أفرادها على سوق الجماعة الأوروبية – كما تتفوق عليها فى إنتاج النفط والحبوب.

الفصل السادس
تقييم تجارب العمل الإسلامى المشترك فى الفترة السابقة

بدأ العمل الإسلامى (العربى) المشترك منذ مولد الجامعة العربية عام ١٩٤٥م، حيث تلاها الكثير من الاتفاقيات الدولية العربية والتى تهدف إلى تحقيق وحدة اقتصـادية عربيـة، حيث تم توقيع اتفاقية "المعاملة التفضيلية" عام ١٩٥٣م، والتى بموجبها يـتم تحديـد تعريفـه تفضيلية لسلع الدول العربية وتعمل على تسهيل التبادل التجارى والترانزيت وإعفـاء بعـض المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية إعفاءاً كاملاً، وتخفيض التعريفة الجمركيـة لبعض المنتجات الصناعية بحوالى ٢٥%[١].

ثم أعقب ذلك اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٦٢م والتى صدق عليها خمـس دول عربية فقط، وكانت تهدف إلى تحقيق حرية انتقال العمل ورأس المال، وحرية تبـادل السـلع

---

(١) د. حسين خلاف :- تقييم الخطوات التى تمت حتى الآن لتحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول العربية – القاهرة – ١٩٧٤م.

د. إسماعيل شلبى:- التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية – من مطبوعات الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية – القاهرة ١٩٨٠م.

- التكامل الاقتصادى بين الدول العربية والإسلامية ضرورة حتمية لهـذه الـدول حتى تتخلص من التخلف الاقتصادى والتبعية السياسية – مؤتمر مركز صـالح كامل – جامعة الأزهر – القاهرة – مايو ١٩٩١م.
- مقومات التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية – دراسة مقدمة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – عمادة البحث العلمى بمناسـبة إعـداد موسـوعة جغرافية عن العالم الإسلامى – ١٩٩٨م.
- إمكانيات ومعوقات التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية – مركز صالح كال بالاشتراك مع البنك الإسلامى للتنمية بجدة – عن اقتصاديات العالم الإسلامى فى ظل العولمة – القاهرة ١٩٩٩م.

والإقامة وممارسة النشاط الاقتصادى، ولقد تضمنت اللائحة التنفيذية توحيد التعريفة الجمركية وسياسة التصدير والاستيراد وعقد الاتفاقيات التجارية وتنسيق السياسات الزراعية والصناعية والمالية وتوحيد أسس الإحصاء.

وفى عام ١٩٦٤م وقعت خمس دول اتفاقية السوق العربية المشتركة وكانت تهدف إلى حرية انتقال الأفراد ورؤوس الأموال، وحرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادى وحرية تبادل السلع والنقل والترانزيت. وفى عام ١٩٨١م عقدت اتفاقية تسيير التبادل التجارى بين الدول العربية والتى أنشئ بمقتضاها برنامج تمويل التجارة الخارجية.

وأثناء ذلك ظهرت العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتى حاولت تحقيق ما تهدف إليه اتفاقية الوحدة الاقتصادية مثل دول مجلس التعاون الخليجى ودول مجلس التعاون العربى ودول الاتحاد المغربى.

وفى هذه الجزئية من الدراسة سوف نعرض تقييم لتطور العلاقات الاقتصادية للدول العربية والإسلامية فى الفترة السابقة.

لقد مرت الدول العربية والإسلامية بعدة تجارب للعمل الاقتصادى المشترك حيث تعددت الاتفاقيات الجماعية بينها بهدف تحقيق قدر كبير من التعاون فى المجال الاقتصادى، لكن هذه الاتفاقيات لم تحقق إلا نتائج محدودة للغاية ومخيبة للآمال، رغم أن دواعى التكامل كان يحظى بالكثير من الظروف الموضوعية التى تكفل نجاحه. وعلى سبيل المثال :-

- ميثاق جامعة الدول العربية :

ومن عوامل عدم النجاح أن ميثاق جامعة الدول العربية لم يشمل نصوصاً صريحة لأجل التكامل الاقتصادى أو الوحدة الاقتصادية بل كانت هذه النصوص من العوامل المؤدية لتراخى الإجراءات والقرارات وعلى سبيل المثال ما تنص عليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية على أن تتعاون الدول العربية المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها فى الشئون الاقتصادية والمالية.

كما تنص المادة السابعة من الميثاق على أن ما يقرره مجلس الجامعة بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة فى الجامعة، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله، وفى الحالتين تنفذ قرارات المجلس فى كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية.

كما ترك لكل دولة حرية عقد ما تشاء من اتفاقيات مع الدول الأخرى واتخاذ ما تراه من قرارات حتى لو تعارضت مع صالح أى من الدول العربية أو ميثاق الجامعة أو قرارات مجلس الجامعة. وقد قدمت عدة مقترحات لإجراء بعض التعديلات على الميثاق وذلك منذ عام ١٩٦٦ بمعرفة لجنة شكلت عام ١٩٦٥ بقرار من مؤتمر الملوك والرؤساء العرب فى المغرب تسمى لجنة دراسة ميثاق الجامعة ولكن لم يتحقق النجاح الكامل لذلك حتى الآن.

مما سبق يتضح لنا أن ميثاق الجامعة العربية قد خلى من الإشارة إلى أهداف الأمة العربية فى الوحدة السياسية والاقتصادية. وأن الأمة العربية قد وقعت فى فخ السياسة البريطانية التى رأت تتبع سياسة (اجمع واحكم) حيث تجمع الدول العربية حول تنظيم واحد تقف هى من ورائه لتنفيذ أغراضها دون أن تتحمل المسئولية. ومن ثم تلقى المسئولية على جامعة الدول العربية. ولهذا نجد أن الحكومات العربية تعمل فقط على تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية منفردة دون النظر للمصالح الجماعية للأمة العربية.

وهذا هو وضع العالم العربى الآن مفكك ومهلهل ولا يجد من يدافع عنه ويقف إلى جانبه وكيف ونحن تجمعنا جميعاً الشحناء والبغضاء والمشاكل والحروب وهذا ما تسعى إليه الدول الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

لهذا يجب الإسراع فى تعديل ميثاق الجامعة العربية ليصبح دستوراً موحداً للعالم العربى والإسلامى. ويا ليت الجامعة العربية تصبح هى الأخرى جامعة العالم العربى والإسلامى. وذلك من أجل تحقيق الوحدة والحرية والاستقلال والتقدم.

الأجهزة العاملة بجامعة الدول العربية :

ومن عوامل ضعف التعاون والتكامل الاقتصادى العربى الظروف التى أحاطت بالأجهزة العاملة فى هذا المجال بالجامعة العربية، حيث يلاحظ تعدد هذه الأجهزة وتفككها

وتضارب اختصاصاتها، واختلاف أنظمتها وضعف السلطات المخولة لها وعدم وضوح أهدافها، وتباين سياساتها ووهن إمكانياتها وخاصة المجلس الاقتصادى الذى يعتبر أهم تلك الأجهزة، حيث أن دوره يقتصر على تقديم المقترحات لحكومات الدول الأعضاء بما يراه كفيلاً بتحقيق أغراضه[1]، ومن ثم فإن المجلس ليس له دور تنفيذى أو تخطيطى، بل أن كل اختصاصه ينحصر فى أن يحاول تحقيق التعاون عن طريق تقديم المقترحات للدول الأعضاء.

كذلك يلاحظ عدم وجود أية رابطة أو تنسيق ما بين المجلس الاقتصادى والمنظمات المتعلقة بالمجلس، رغم أن المجلس هو الذى قام بالتحضير والموافقة على المعاهدات والاتفاقيات المنشئة لتلك الهيئات والمنظمات، مما أدى إلى أن هذه الجهات تعمل باستقلال كل منها عن الأخرى وكذا المجلس.

هذا وما ينطبق على قرارات المجلس الاقتصادى من عدم التزام الأعضاء بها ينطبق أيضاً على قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية -- حيث تنص المادة الثالثة عشر من اتفاقية الوحدة الاقتصادية على أن يمارس المجلس هذه السلطات والسلطات الأخرى الموكولة إليه بموجب هذه الاتفاقية وملاحقها بقرارات تصدرها وتنفذها الدول الأعضاء وفقاً للأصول الدستورية المرعية لديها، وعلى ذلك فالدول الأعضاء يمكن أن تتحلل من تنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الوحدة الاقتصادية بحجة أنها لا تتفق مع الأصول الدستورية المرعية لديها.

أما فى مجال التطبيقات العملية للتعاون الإسلامى العربى فسوف نشير إلى ذلك فى المباحث الآتية :

---

(١) انظر نص المادة ٨٠ من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى.

د. إسماعيل شلبى – معوقات العمل الاقتصادى العربى المشترك – بغداد (سبتمبر ١٩٨٥م) – مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب – ص ٥١–٥٥.

المبحث الأول : مرحلة الاتفاقيات

تركزت جهود الدول العربية فى هذه المرحلة على إزالة العقبات الجمركية والقانونية والإدارية من أجل تسهيل انتقال السلع وعناصر الإنتاج وتحقيق دور من التنسيق ومن بين هذه الاتفاقيات – اتفاقيات ثنائية وأخرى جماعية.

أولاً : الاتفاقيات الثنائية :

منذ أوائل الخمسينات عقدت بعض الدول العربية عدداً من الاتفاقيات الثنائية لتنشيط التبادل التجارى بينها عن طريق تسوية المعاملات التجارية بالعملات الحسابية ومن هذه الاتفاقيات :

أ- اتفاقية الأردن ومصر عام ١٩٥١.

ب- اتفاقية الأردن والعراق عام ١٩٥٣.

ج- اتفاقية الأردن وسوريا عام ١٩٥٣.

د- اتفاقية سوريا والعراق عام ١٩٦١.

هـ- اتفاقية العراق والكويت عام ١٩٦٤.

وكانت لهذه الاتفاقيات آثاراً إيجابية محدودة للغاية لعدم وجود تنسيق وتكامل بين اقتصاديات الدول المتعاقدة، حيث أن الأنشطة الإنتاجية فى كل بلد عربى إسلامى تتشابه مع

البلد الآخر، مما يؤثر على حركة التجارة وانتقال السلع، هذا بالإضافة إلى أن المناخ السياسى بين الدول المتعاقدة كان له تأثير كبير على تنفيذ هذه الاتفاقيات.

ثانياً : الاتفاقيات الجماعية :

أبرمت عدة اتفاقيات جماعية بين دول العالم العربى والإسلامى بداية من عام ١٩٥٣، حيث عقد المجلس الاقتصادى بجامعة الدول العربية اتفاقيتين إحداهما لتسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت والثانية لتسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال.

كما عقدت اتفاقيات جماعية أخرى، أهمها اتفاقية إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية والتى أسفر عنها الكثير من العمل العربى الجماعى، ومن هذه الأعمال اتفاقية السوق العربية المشتركة.

وكانت مرحلة الاتفاقيات لها بعض الجوانب الإيجابية البسيطة وجوانب سلبية نشير إليها فيما يلى.

ثالثاً : الجوانب الإيجابية والسلبية للاتفاقيات الجماعية :

١- **اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت :** عملت على توسيع أفق للتعاون الاقتصادى العربى وتوسيع نطاق نظام الأفضلية فى التعامل التجارى، وإحداث ركيزة تمثل الحد الأدنى من التعامل الاقتصادى العربى شبه الثابت، وسارت التعديلات التى أدخلت عليها فى الطريق الطبيعى وهو التوسع فى الإعفاءات. أما الجانب السلبى فى الاتفاقية فإنه لم يوقع عليها سوى الأردن وسوريا ولبنان والعراق ومصر والسعودية واليمن، وعند التصديق عليها لم تصدق اليمن – وانضمت الكويت فيما بعد، ومن ثم نجد أن معظم الدول العربية لم تنضم لهذه الاتفاقية.

كما يلاحظ أن الاتفاقيات العربية التى عقدت بعد ذلك أعطت إعفاءات وتخفيضات جمركية أكثر من هذه الاتفاقية، هذا بالإضافة إلى أنها لا تؤدى إلى تنشيط التبادل التجارى بين

البلاد العربية فى الأجل الطويل لعدم وجود تنسيق وتكامل بين اقتصادياتها وعدم تضمنها لأية نصوص لتنسيق التعريفات الجمركية للبلاد العربية والعالم الخارجي، كما أن الدول المشتركة لم تتفق على الجدول الزمنى لسريان التخفيضات المقترحة. بالإضافة إلى تغير نظم إجـــازات الاستيراد بسبب خضوعها للسلطات السياسية دون اعتبار للمصلحة العربية.

٢- أما عن اتفاقية تسديد المدفوعات للمعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية : فقد تبين من التطبيق العملى لهذه الاتفاقية عدم حدوث انتقال لـــرؤوس الأموال العامة، وتم انتقال محدود لرؤوس الأموال الخاصة فى استثمارات الإسكان فقط دون الاستثمارات فى التنمية، كما لم تعمل هذه الاتفاقية على إلغاء أنظمة الرقابة علـــى الصـــرف والتحويلات الخارجية المطبقة فى دول الاتفاقية، مما ترتب عليه شل فاعلية الاتفاقية والحد من تأثيرها فى تيسير التبادل التجارى وتوزيع رؤوس الأموال على الاســـتخدامات البديلـــة فـــى الوطن العربى بما يؤدى لرفع إنتاجيتها وتوسيع النشاط الاستثمارى وسد حاجة الدول العربية إلى العون الخارجى.

وكان من أهم وأبرز المنظمات التى تـــم إنشـــاؤها فـــى ظـــل العلاقـــات الاقتصادية العربية خلال هذه الفترة الآتى :

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (فبراير ١٩٧٠م).
- اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية (أغسطس ١٩٧٠م).
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (١٩٧٠م).
- اتفاقية تجنب الازدواج الضريبى بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية (ديسمبر ١٩٧٣م).
- اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول العربية (١٩٧٤م).
- الأكاديمية العربية للنقل البحرى (نوفمبر ١٩٧٤م).
- المصرف العربى للتنمية الاقتصادية (مارس ١٩٧٤م).

- صندوق النقد العربى (أبريل ١٩٧٦م).
- اتفاقية تجارة الترانزيت (مارس ١٩٧٧م).
- المنظمة العربية للسياحة (سبتمبر ١٩٧٨م).
- الإعفاء الضريبى لمعدات الطيران (فبراير ١٩٧٩م).

المبحث الثانى : مرحلة المشروعات المشتركة

تتعدد صور التعاون الاقتصادى الإقليمى التى تمر بها البلاد المختلفة لتحقيق التقارب أو التكامل الاقتصادى، وتتدرج فى المضمون ودرجة التقارب والتنسيق[١] على أن هناك بعض العقبات التى قد تواجه الدول المتخلفة فى محاولتها لتحقيق التعاون الاقتصادى، نظراً لتباين الأوضاع الاقتصادية السائدة فيها، كاختلاف الأنظمة الاقتصادية السائدة فى هذه البلاد، أو اختلاف مستويات النمو الاقتصادى، أو استعدادها لقبول بعض القيود التى ترد على حريتها فى اتخاذ قرارات تتصل بسياساتها الاقتصادية أو النقدية أو التجارية[٢].

ويتميز أسلوب التعاون عن طريق إنشاء المشروعات المشتركة بالوضوح فى توزيع المزايا أو المنافع التى تعود على الشركاء فيه، نظراً لتحديد هذا التوزيع تلقائياً مع تحديد مساهمات الشركاء فى المشروع، بخلاف الحال عندما يقتصر التعاون على اتباع أسلوب التنسيق بين السياسات، حيث لا يسهل فى مثل هذه الحالات التصور مسبقاً لتوزيع معين للمزايا التى تعود على الدول المعنية، نتيجة الاتفاق على إزالة العقبات التنظيمية مثلاً، أو إزالة الحواجز الجمركية، إلى غير ذلك من الإجراءات، بل قد يتجاوز الأمر ذلك إلى الإضرار

---

(١) د. سعيد النجار – الوحدة الاقتصادية بين البلاد النامية – مجلة مصر المعاصرة – أكتوبر ١٩٦٤م – ص ٧.

(٢) J.E. Meade. Case studies in European economic Union. The Mechanic of Integration, OXF, UN – Pren, 1962, Stud 1, 11, 111.

بالدول التى لم تنل قسطاً مناسباً من التقدم والتى تعانى من تخلف فى مؤسساتها المالية والنقدية.

ومن هنا تبدو مزايا أسلوب التعاون عن طريق إنشاء المشروعات المشتركة، ذلك أن اتفاق دولتين أو أكثر على إقامة مشروعات تحقق لأطراف الاتفاق مزايا اقتصادية تقتسمها الأطراف وفقاً لقواعد يتفق عليها، من شأنه أن يجعل من اختلاف الدول الأطراف فى أنظمتها الاقتصادية مسألة ثانوية فى هذا المجال.

ومن السهل أن نتبين أهمية المشروعات المشتركة كخطوة هامة فى سبيل تحرير عناصر الإنتاج، مادامت تتضمن بصفة دائمة انسياب رؤوس الأموال، من الدول ذات الفائض للدول ذات العجز، وهذا يعتبر صورة هامة من صور التكامل الجزئى.

تقييم مرحلة المشروعات المشتركة :

تعددت مجالات الدول العربية لإنشاء مشروعات تدخل تحت مدلول المشروعات المشتركة وتقسم لأربع مجموعات[١].

المجموعة الأولى :

وهى خاصة بالبنوك والمصارف وصناديق التمويل مثل :

- البنك العربى الأفريقى.
- المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا.
- البنك الإسلامى للتنمية.
- صندوق الأوبك.
- المصرف العربى الدولى.
- اتحاد المصارف العربية الفرنسية.

---

(١) د. إسماعيل شلبى – المشروعات المشتركة أنسب الأساليب الحالية للتكامل الاقتصادى بين دول العالم العربى والإسلامى – دراسة مقدمة للمؤتمر الحادى عشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة – يونيو ١٩٩٩م.

- الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى.
- صندوق النقد العربى.
- الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية.
- صندوق أبو ظبى للتنمية الاقتصادية العربية.
- الصندوق العراقى للتنمية الخارجية.

المجموعة الثانية :

وهى مجموعة شركات الاستثمار منها ما يلى :

- الشركة الكويتية السودانية للاستثمار المحدودة.
- شركة الاستثمار الكويتية المصرية.
- الشركة العربية للاستثمار.

المجموعة الثالثة :

وهى شركات الإنتاج الأولى ومنها :-

- شركة البوتاس العربية المحدودة.
- الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية.
- الشركة العربية للتعدين.

المجموعة الرابعة :

وهى شركات الخدمات ومنها :

- الشركة العربية لبناء السفن.
- الشركة العربية للملاحة البحرية.

- الشركة العربية لنقل البترول.

- الشركة العربية لأنابيب البترول.

ويلاحظ على المشروعات المشتركة أن تعددت الاتفاقيات العربية وكثرت فى مجال إنشاء الشركات المشتركة التى بدأت فى الظهور فى أواخر الستينات.

ويلاحظ أن هذه الظاهرة لم تكن موجودة فى الخمسينات - وذلك يرجع لعدة عوامل، منها عدم وجود المناخ الاستثمارى اللازم لحركة الاستثمارات من الجوانب السياسية والاقتصادية عموماً، وفقدان الثقة بين الدول العربية بعضها البعض، وعدم وجود فوائض أموال عربية بالقدر الذى وصل إليه حجمها بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ نتيجة ارتفاع أسعار البترول، وعدم وجود الأطر التمويلية لتشجيع حركة الاستثمارات. وعدم وجود الضمانات اللازمة للاطمئنان إلى مصدر الأموال والمؤسسات التى سيتم إنشاؤها داخل الدول العربية المضيفة لها، وعدم وجود المؤسسات المتخصصة فى الدراسات اللازمة لبيان مدى جدية وجدوى المشاريع قبل إنشائها، وعدم وجود القوانين والتشريعات التى تسمح بالمعاملة التفضيلية ومنح الامتيازات والحصانات للاستثمارات العربية (خاصة) بين الدول العربية.

- حالف التوفيق مجموعة البنوك والمصارف وصناديق التمويل نظراً لأن نوع النشاط الذى تمارسه هذه المشاريع هو أكثر النشاطات جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث لا يحتاج إلى خبرات وكفاءات دقيقة يصعب توافرها، كما هو الحال فى الأنشطة الأخرى، كما أن الضمانات التى وضعت للمشروعات كانت كفيلة بالقضاء على التخوف، وإن كان فى بعض الأعمال المصرفية شيء من المخاطرة إلا أنها أقل بكثير من تلك التى تحيط بالنشاطات الاستثمارية المباشرة.

وسوف نشير إلى تقييم للمؤسسات المالية وصناديق التنمية العربية وذلك فى نهاية هذا المبحث.

جانب التوفيق المشروعات الأخرى فى الستينات[١] لأن القائمين عليها كانت تؤثر فيهم اعتبارات سياسية، ولم تكن تحكم سياساتها اعتبارات اقتصادية أو روح التكامل الاقتصـادى، الأمر الذى أدى إلى توقيع اتفاقيات مشروعات لم يكن من الصعب فى ظروفهـا أن يكتشـف انتفاء المصلحة الاقتصادية المباشرة لدى بعض الأعضاء، وضعف الإمكانيات التمويلية لـدى البعض الآخر.

هذا بالإضافة إلى التخوف الذى كان مسيطراً على جميع الأطـراف مـن المسـتقبل الاقتصادى والسياسى.

أما التجارب التى لاقت شيئاً من النجاح، فقد تم معظمها بين مجموعة متجانسة قويـة من ناحية الإمكانيات المالية، ووضحت بالنسبة لها مصلحة اقتصادية مباشرة مشتركة، وأمنت نفسها بعد ذلك بالضمانات المنصوص عليها فى معظم الاتفاقيات التى عقدت فى السبعينات[٢].

كما بدأ دخول المال العربى الخاص ميدان المشروعات العربية المشتركة، حيث امتنع من قبل خشية المخاطر وعدم الاستقرار فى المنطقة العربية، ومن هنا تبدو أهمية الضـمانات التى يجب أن تمنح للمشروعات العربية المشتركة، حتى تخطو خطوات كبيرة للأمام ومن هنا جاءت القوة الدافعة لاستكمال مشروع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

تميزت المشروعات العربية المشتركة ذات الثقل الاقتصادى، بغلبة الطابع الحكـومى عليها، فبعضها قام عن طريق منظمات عربية حكومية – مثل الجامعة العربيـة[٣] ومجلـس الوحدة الاقتصادية العربية[٤]، واتحاد الجمهوريات العربية[٥]، وبعضها قام فى إطار منظمات

---

(١) مذكرة مجلس الوحدة الاقتصادية – يونيو ١٩٧٦م.

(٢) ينطبق ذلك على الشركات المنتجة للبترول وآخرين.

(٣) مثل الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى وآخرين.

(٤) مثل الشركة العربية للصناعات الدوائية وآخرين.

(٥) مثل مصرف الاتحاد العربى للتنمية والاستثمار وآخرين.

قطاعية تمثل حكومات – مثل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول[١]. والبعض الآخر قام فى إطار شركات استثمارية – المساهمين فيها حكومات عربية – مثل الشركة العربية للاستثمار أو فى إطار شركات استثمار قطرية تساهم فيها الحكومات المعنية بنصيب كبير فى رأسمالها[٢]، أو بين الحكومات مباشرة مثل الهيئة العربية للتصنيع[٣]، أو بالاشتراك بين شركات حكومية تمثل قطاعاً إنتاجياً وشركات استثمارية[٤].

ويعتبر غلبة الطابع الحكومى على المشروعات العربية المشتركة ظاهرة إيجابية لرفع وتطوير العمل الاقتصادى المشترك باتجاه التكامل الإنتاجى، حيث أن المشروعات ذات الطابع الحكومى تمثل إدارة رسمية لدى الدول فى تطبيق سياسة اقتصادية تهدف لتحقيق التعاون وتبادل المنافع، واستغلال ا لإمكانيات العربية بشكل يسمح بتطوير الواقع العربى نحو الأفضل.

ونتيجة لانطباع المشروعات المشتركة بالطابع الحكومى، فإن كثيراً من هذه المشروعات قد أنشأت باتفاقات دولية، خاصة الاتفاقات المتعددة الأطراف وأخذت هذه الاتفاقات شكل "الشركة الدولية" والتى تتميز بأنها لا تخضع لأى نظام قانونى لأية دولة معينة، وهذه الصيغة تستغرق وقتاً طويلاً فى إعداد ونفاذ الاتفاقية المنشئة للمشروع، حتى أن المشروع بعد إعلان قيامه وتكوين هيكله الإدارى يصبح مستقلاً عن المنظمة التى قام فى إطارها مما يؤدى إلى عدم وجود أى متابعة لتقييم أعماله، وسيره على الخط الذى أنشئ من أجله.

يقتصر إسهام الدول المصدرة لرأس المال فى المشروعات العربية المشتركة تقريباً على تقديم الأموال والمشاركة فى الإدارة العليا للمشروع، ويرجع ذلك لعدم تمتعها بدرجة عالية من التقدم التكنولوجى، بل تكون أقل تقدماً مما هو عليه الحال للدول المستوردة لرأس

---

(١) مثل الشركة العربية لنقل البترول وآخرين.

(٢) مثل الشركة السودانية الكويتية للاستثمار وآخرين.

(٣) مكونة من مساهمات مصر والسعودية وقطر والإمارات.

(٤) الشركة المرية لأنابيب البترول (سوميد).

المال، لذلك فإن إسهام الدول المصدرة لرأس المال نادراً ما يترتب عليه تأثير في سياسة العمالة في المشروع المشترك لقلة العناصر الفنية المدربة لديها، ولكنها تصر على الاحتفاظ بالدور القيادي في الإدارة العليا للمشروع، ويمكن أن يؤدي سوء الاختيار في هذا الخصوص إلى وضع سلطة إصدار القرارات اليومية اللازمة لتشغيل المشروع في أيدي عناصر غير مؤهلة لهذا العمل، مما قد تكون له نتائج وخيمة على المشروع وغالباً ما تعتمد هذه العناصر على المستشارين الأجانب، وفي بعض الأحيان يتم التعاقد مع شركة أجنبية لإدارة المشروع بالكامل في الفترة الأولى، وقد قدرت المبالغ التي تدفع للشركات الاستشارية الأجنبية في العالم العربي في تلك الآونة بحوالي ١,٨ بليون دولار في السنة[١].

تأسست كثير من المشروعات المشتركة على مبدأ المساواة في الحصص بين الشركاء أو على الأقل بين مجموعة الشركاء المحليين، ومجموعة الشركاء من الدول العربية الأخرى، ويبرز ذلك بصفة خاصة في المشروعات التي تبنتها منظمة الأوبك، وفي كثير من المشروعات الثنائية، وينعكس ذلك على طريقة تشكيل مجالس إدارات هذه المشروعات بحيث يحصل كل طرف على نصف المقاعد.

تم تنفيذ المشروعات العربية المشتركة التي قامت دون وجود مخطط إقليمي لتحرير عناصر الإنتاج في المنطقة العربية، ووضع نظام للأفضليات في التجارة، هذا بالإضافة إلى عدم قيامها بنشاطها في إطار أو تصور عام للتنمية الاقتصادية العربية على الصعيد القومي، مما يؤدي إلى بعثرة جهودها وإمكانياتها، ومما يحول دون تحقيق تقسيم للعمل في المنطقة العربية بما يتناسب مع الظروف الخاصة بالموارد الطبيعية والمالية والبشرية لكل بلد عربي.

لوحظ عدم وجود صيغة قانونية محددة لإقامة المشروعات العربية المشتركة حيث تعددت الصيغ، كما لوحظ عدم اتجاه المشروعات العربية المشتركة للمجال الصناعي بصورة كافية وذلك على الرغم من احتياج المنطقة العربية لإنشاء العديد من الصناعات.

---

(١) إبراهيم شحاتة – الدولارات البترولية والمشروعات العربية المشتركة – ١٩٧٦م.

ينظر البعض – فى مجال تقييم المشروعات المشتركة – إلى العائد والمكاسب المادية التى تحققها هذه المشروعات كمعيار لنجاحها أو فشلها، وتتفق مع هذا الرأى الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية فيما ذكرته عن تقييم المشروعات المشتركة.

ونحن نرى أن يشمل معيار النجاح أيضاً مدى قيام هذه المشروعات فى نطاق التكامل الإنتاجى على طريق إحداث التكامل الاقتصادى بين الدول العربية.

بل إننا نرى أن فشل المشروعات المشتركة فى الفترة السابقة – حسب مفهومنا لها – يرجع إلى أن قيام هذه المشروعات قد ترك لآليات السوق ولم تتضمن مع إنشائها قدراً من التنسيق بين خطط التنمية للأطراف فى هذه المشروعات. هذا بالإضافة إلى أن تجارب التكتلات الاقتصادية قد كشفت عن أهمية الربط بين نموذج التكامل الاقتصادى من جهة وبين مرحلة التطور الاقتصادى وطبيعة النظام الاقتصادى والاجتماعى من ناحية أخرى، فتجربة دول السوق الأوروبية المشتركة – ذات الأجهزة الإنتاجية المتطورة من خلال تحرير تجارتها – قد حققت نتائج إيجابية فيما يتعلق بزيادة مبادلاتها التجارية.

لوحظ أن الكثير من المشروعات المشتركة قد أقيمت برؤوس أموال صغيرة (الملاحة البحرية – البوتاس ...) كما أن المشروعات التى كان رأسمالها مناسباً فى بداية نشاطها أصبحت تعانى من الفجوة ما بين رأسمالها الاسمى ورأسمالها المدفوع فعلياً بسبب عدم قيام المساهمين بتنفيذ التزاماتهم المادية بسداد راس المال فى توقيتاتها المحددة مسبقاً مما يعرقل من أنشطة هذه المشروعات.

– تتضمن اتفاقيات المشروعات العربية المشتركة الربط بين الملكية والإدارة كما أن البعض منها تشترط أن عضوية مجلس الإدارة ترتبط بقدر محدد من الأسهم (مثل مشروعات مجلس الوحدة الاقتصادية) وقد ترتب على ذلك حرمان عدد من المساهمين فى التمثيل بمجلس إدارة المشروع مع أنه لا يشترط أن تجتمع القدرة المالية مع القدرة الإدارية. وهذه قضية واضحة فى الأقطار العربية. كما أن هذه الظاهرة ستؤدى إلى سيطرة مجموعة مالية قليلة

العدد وليست على مستوى الكفاءة الإدارية والفنية على معظم المشـروعات ممـا يعرضـها للمخاطر، وكان الأجدى أن يتم الفصل ما بين الملكية وإدارة المشروع حتى يحقـق النجـاح المطلوب[١].

من المبادئ الهامة لأى مشروع معرفة ووضوح أغراضه، إلا أنه لظـروف معينـة فرضت على بعض المنظمات العربية (خاصة بعد تجربة المجلس الاقتصادى العربى) إقامـة هذه المشروعات على مراحل تبدأ المرحلة الأولى بإقامة المشـروع وفـق صـيغة الشـركة القابضة ثم تعمل على إنشاء الوحدات الإنتاجية التابعة فى نطاق أهدافها فى مرحلة لاحقة، إلا أنه من الملاحظ أن هذه الشركات يتضخم نشاطها فى عدة مجالات مختلفة، فيحدث خلط بـين الأنشطة التجارية والأنشطة الإنتاجية كما توجد مشروعات تعمل فى مجال أكثر من شـركة وأكثر من منظمة عربية خاصة مشروعات البتروكيماويات.

لم تعمل المشروعات المشتركة على جذب مساهمة القطاع الخاص بالجدية المطلوبـة ومن ثم تحد من ظاهرة تسرب الأموال العربية نحو المصارف الأجنبية ويرجـع ذلـك إلـى ارتفاع قيمة السهم الواحد فى بعض هذه المشروعات (بلغ قيمة السهم فى مشروعات مجلـس الوحدة إلى عشرة آلاف دينار كويتى) ومن ثم أصـبحت القاعـدة الخاصـة بتمويـل هـذه المشروعات ضيقة للغاية وانحصرت معظمها فى مساهمة الحكومات، ولكـن قـد لا تغطـى الحكومات رأس المال الكامل لهذه المشروعات أو لا تغطى التوسعات المطلوبة ومن ثم كـان من الأفضل تخفيض قيمة الأسهم المصدرة حتى يتسنى لرأس المال الخاص بالدخول فيها.

تضمنت اتفاقيات هذه المشروعات العديد من الامتيازات الممنوحة لها مـن الأقطـار المساهمة، ولكن لوحظ فى التطبيق العملى بعض المشـاكل والمعوقـات التـى حالـت دون

---

(١) – د. إسماعيل شلبى – المشروعات المشتركة أنسب الأساليب الحالية للتكامل الاقتصـادى بـين دول العالم العربى والإسلامى – مرجع سابق.

– عبد الوهاب رشيد – دور المشروعات المشتركة فى التكامل الاقتصـادى العربـى ٧٩-١٩٨٠م – القاهرة – ص ١٦٨-٢٠٠.

الحصول عليها وكان الأفضل منح المشروعات المشتركة قدراً من الامتيازات المناسبة لتسهيل ممارسة نشاطها بعيداً عن المؤثرات القطرية.

أظهرت الحسابات الختامية لعدد من هذه المشروعات توزيع جزء من الأرباح على شكل مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة دون العاملين فيها، كما ظهرت بعض الحالات التى استمر فيها صرف هذه المكافآت رغم تعرض المشروع للخسارة.

اختلاف الأوضاع القانونية للمشروعات المشتركة وتعدد أشكالها وصيغها مما أدى إلى خلق الصعوبات أمام تحديد هويتها خاصة فى المجالات الدولية التى تتعامل معها وكذا أجهزة بلد المنشأ فى بعض الحالات.

لهذا يفضل أن يشمل القانون الموحد والذى يجرى إعداده من قبل مجلس الوحدة على إيجاد حل لمثل هذه المشاكل والمعوقات.

ويلاحظ عدم توفر المعلومات والإحصاءات عن المشروعات العربية المشتركة بصورة مناسبة وكافية بالإضافة إلى عدم قيام الأجهزة القطرية أو القومية بإصدار النشرات الدورية اللازمة عنها ومن ثم صعوبة القدرة على دراسة هذه المشروعات أو متابعة تطورها.

لا تقتصر النظرة القطرية القائمة فى الوطن العربى على اعتبار المشروعات العربية المشتركة فى المرتبة التالية للمشروعات القطرية، بل أن بعض الحكومات العربية تنظر إلى هذه المشروعات كظاهرة عرضية فرضتها بعض الظروف.

لذلك لم تكتف بمساهمتها الضئيلة فيها بل تقوم بإنشاء مشروعات قطرية مماثلة بل وبحجم أكبر من المشروعات العربية المشتركة وكأنها تعمل على خلق عوامل الفشل لهذه المشروعات العربية.

لا شك أن الخلافات السياسية بين الحكومات العربية والإسلامية تلعب دورها السلبى فى مجالات العلاقات الاقتصادية عموماً والمشروعات المشتركة بصفة خاصة نظراً لاستمرار ضعف هذه العلاقات وستظل هذه الخلافات قائمة ومؤثرة طالما أنها مرتبطة بالقرارات السياسية، ومن ثم يجب الفصل بين القرارات السياسية والقرارات الاقتصادية حيث أنه من

المعروف لدى الدول المتقدمة أن القرارات السياسية تعمل فى خدمة القـرارات الاقتصـادية. ولكن الدول العربية والإسلامية لا تعمل بذلك. بل إن القرارات الاقتصادية تتأثر تأثراً كبيـراً بالحالة السياسية بين تلك الدول.

المبحث الثالث : **السوق العربية المشتركة**(١)

فى عام ١٩٦٤ عقدت اتفاقية إنشاء السوق العربية المشتركة وقد وقع عليهـا خمـس دول فقط وذلك من عشرين دولة عربية. وتهدف هذه الاتفاقية للأتى :

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادى.
- حرية تبادل البضائع.
- حرية النقل والترانزيت واستكمال وسائل النقل والمطارات المدنية.

كان قيام السوق العربية المشتركة تطويراً للاتحاد الجمركى الذى بدأ باتفاقية المفاضلة وانتهى بتأسيس السوق، حيث تضمنت بعض الأحكام الاقتصادية الهامة منها ما يلى :

- تثبيت الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة بين الأعضاء.
- تثبيت الضرائب الداخلية على السلع المتبادلة بين الأعضاء.
- لا تخضع السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء لرسم تصدير جمركى.
- تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات تدريجياً تمهيداً لإلغائها خاصة السلع التى يكون منشؤها إحدى الدول العربية.
- تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية ووفقاً لشهادة المنشـأ ووفقـاً لمـدى استخدام مدخلات محلية فى تصنيعها.

---

(١) د. إسماعيل شلبى – السوق الإسلامية المشتركة – ندوة العلاقات الاقتصادية بين الدول الإسـلامية – التى أقامتها جامعة استنبول بتركيا – مايو ١٩٨٤م.

هذا وكان هناك موضوعين هامين بدأ فى دراستهما لاستكمال الجوانب المختلفة للاتحاد الجمركى بين دول السوق وهما :

- توحيد تشريعات الأنظمة الجمركية خلال خمسة سنوات اعتباراً من عام ١٩٦٥م.
- توحيد الرسوم الجمركية خلال خمس سنوات اعتباراً من عام ١٩٧٠م.

ويلاحظ أن من أهم الثغرات التى برزت فى مجال العمل الاقتصادى العربى ما نصت عليه المادة الرابعة عشر من الاتفاقية والتى نصت على أنه يحق لكل دولة من الدول الأعضاء المتعاقدة التقدم لمجلس الوحدة الاقتصادية بطلب استثناء بعض المنتجات من أعضائها أو التخفيض المطبق عليها فى الرسوم والضرائب والتحرير من القيود لأسباب جدية مبررة. ولمجلس الوحدة أن يقر هذا الاستثناء وأن يحدد مفعوله لفترة زمنية لا تتجاوز مراحل التدرج.

وقد لوحظ أن الدول الأعضاء بدأت فى تقديم الطلبات للاستثناء للكثير من السلع ولكثير من الإجراءات الأخرى ومن ثم أصبح العمل العربى المشترك كأنه لم يكن. وهكذا نجد أنه لا توجد حرية انتقال مواطنى هذه الدول الأعضاء إلا بتأشيرات موثقة من كل دولة يراد الانتقال إليها.

كذلك لا توجد حرية لانتقال السلع والمنتجات حيث تفرض الرسوم الجمركية العادية عليها.

كما لا توجد حرية لانتقال رأس المال ولا يوجد اتحاد نقدى بل يوجد تفاوت كبير بين أسعار عملات الدول العربية، حيث أن كل دولة لها عملتها الخاصة بها ويوجد لها سعر تحويل. ويعتبر الدولار الأمريكى سيد الموقف فى النظام النقدى العربى، ويوجد الكثير من القيود على تجارة الترانزيت.

كما تبين أن التجارة البينية للدول الأعضاء بالسوق لا تزيد على ٩% من جملة تجارتها الدولية.

ويلاحظ أن السوق العربية المشتركة قد اقتصرت قرارات إنشائها على تكوين اتحاد جمركى بين الدول الأعضاء (حالياً سبعة أعضاء) دون اتخاذ خطوات تحقيق الوحدة

الاقتصادية العربية الشاملة ورغم ذلك فإن الدول الأعضاء لم تستطيع أن تحقق هذا الاتحاد الجمركى، بل أن السوق رغم اكتمال جميع مراحلها لا تخرج عن كونها منطقة تجارة حرة تعانى من القيود النقدية والاستيرادية والإدارية التى تعوق الاتجاه نحو تحقيق أهدافها، حيث أن التبادل التجارى بين الدول الأعضاء لا يزال يخضع لهذه القيود الكمية والنقدية وهو ما يتعارض صراحة مع قرار إنشاء السوق كما أن الدول الأعضاء قد أسرفت فى استخدام حقها فى طلب الاستثناءات من الإعفاءات الجمركية والتخفيضات التى نص عليها قرار إنشاء السوق.

كما اتسم قرار إنشاء السوق بعملية تسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء وفى فبراير عام ١٩٧٠م أقر مجلس الوحدة الاقتصادية مشروع إقامة اتحاد مدفوعات عربى بقراره رقم (٤٤٦) إلا أن ذلك مازال متعثراً.

أما ما جاء باتفاقية السوق عن انتقالات رؤوس الأموال فقد شكلت لجنة من خبراء التمويل العربى فى الكويت أواخر عام ١٩٦٧ وقدمت بعض المبادئ التى اعتمدها مجلس الوحدة الاقتصادية فى دورته الرابعة عشر، وعهد للجنة محافظى المصارف المركزية للدول الأعضاء بوضع مشروع اتفاقية فى هذا الشأن ولكن هذه الاتفاقية مازالت متعثرة.

نصت اتفاقية السوق العربية على حرية انتقال الأشخاص وحرية ممارسة النشاط الاقتصادى فقد أقر مجلس الوحدة الاقتصادية بعض مبادئ تتعلق بحرية الإقامة والعمل، منها حق الأفضلية فى العمل لرعاية دول الاتفاقية عن غيرها من الدول، كذلك أوصى فى مارس ١٩٦٥ بحق الإقامة والانتقال لرعايا الدول الأعضاء فى الاتفاقية بجواز السفر أو البطاقة الشخصية الموحدة وعدم المنع إلا لأسباب صحية أو أمنية، إلا أن تطبيق ذلك مازال متعثراً.

وفى مجال حرية ممارسة النشاط الاقتصادى، لم يتمكن مجلس الوحدة الاقتصادية أن يخطو فى سبيل ذلك إلا خطوات محدودة للغاية.

تضمن قرار إنشاء السوق إحالة موضوع التنسيق الصناعى والتكامل الاقتصادى بين دول السوق للجنة خاصة لدراسته لتقديم المقترحات اللازمة، إلا أن اللجنة لم تستطع أن تقوم بأعمالها نظراً لعدم تلبية الدول لطلباتها من بيانات ويرجع ذلك إلى تسابق الدول الأعضاء فى إقامة عدد من الصناعات التى يوجد ما يماثلها لدى الدول الأعضاء الأخرى قبل إجراء عملية التنسيق ويؤكد ذلك وجود نزعة استقلالية قوية لدى الدول الأعضاء.

ونتيجة لعدم تحقيق نتائج ملموسة من التنسيق والتكامل الاقتصادى بين دول السوق فقد اتجه بعض الدول إلى إقامة الاتحاد فيما بينها، منها إنشاء هيئة دائمة للتنسيق والتكامل الاقتصادى عام ١٩٧٠ بين مصر وسوريا والعراق وإنشاء مجلس التعاون الخليجى للست دول الخليجية وإنشاء مجلس التعاون لدول المغرب العربى وإنشاء مجلس التعاون العربى.

أما عن منجزات السوق فإنها ضعيفة وهزيلة وقليلة الفائدة ولا تزيد كما سبق القول عن ٩% من نشاط دولها فى مجال التجارة الخارجية الدولية ومن ثم لم تؤدى هذه النتائج إلى اتساع رقعة السوق على مستوى المنطقة العربية نفسها وذلك لأسباب كثيرة منها :

- عدم تضمن قرارات إنشاء السوق لقواعد تحقيق التنسيق بين أعضائها.
- عدم صدور التشريعات المتعلقة بتوحيد السياسات والإجراءات الاقتصادية وغير الاقتصادية.
- عدم البت فى كثير من الأمور المتعلقة بحرية انتقال رؤوس الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادى.
- كثير من القوى لم تكن تطرح طرحاً واقعياً ولم تفكر فى الخطوات التالية التى تقود لذلك.
- عدم التفكير فى أسلوب التدرج فى التطبيق.
- عدم التزام البعض بالمواثيق المكتوبة والمتفق عليها.
- لم تتضمن الاتفاقية نصوصاً ملزمة بل تضمنت توصيات.
- التفاوت فى الثروة بين بعض الدول العربية وخشية البعض تقسيم الثروة على الآخرين.
- لم يكن لدى العرب التفكير المستقبلى وإن كان هذا قد بدأ يتغير الآن.

- إن الطاقة التصديرية التى أنشأت السوق ليست كبيرة بحيث تملأ هذا المجال.
- بعض الدول العربية الأعضاء حظرت استيراد سلع من الدول الأخرى.
- عدم توفر معلومات عن السلع التى يمكن تصديرها أو المطلوب استيرادها.
- سيطرة الحكومات على الاستيراد والتصدير.
- شدة الاعتماد على الحصيلة من الإيرادات الجمركية.
- الاستغناء عن السوق المشتركة بالاتفاقيات الثنائية وأنه بالتالى يجب منع الأخيرة.
- عدم اتخاذ إجراءات تنفيذ داخل الدول الأعضاء وعدم وجود سلطة فوق السلطة الوطنية لتنفيذ القرارات بخصوص السوق المشتركة.
- اختلاف هياكل التكلفة بسبب تفاوت الرسوم بين بلد وآخر على مستلزمات الإنتاج.
- عدم تنسيق خطط الإنتاج أو السياسات المالية والنقدية والتشريعات التجارية.
- غياب ترتيب ملائم لتسوية المدفوعات.
- بعض الدول تريد أن تصدر إلى خارج الدول الأعضاء للحصول على العملات الأجنبية.
- الإغراق.
- اختلاف الأنظمة الاقتصادية بين الدول.
- تعثر نجاح السوق بسبب الصراعات السياسية بين الدول الأعضاء.
- افتقار السوق للدراسات العلمية عن الهياكل الاقتصادية والخطط وإمكانيات النمو ومشاكل التنسيق لعدم وجود جهاز متخصص لمثل هذه الدراسات.
- كما لا يوجد تنسيق بين الأنظمة النقدية لدول السوق وعدم معالجتها لعملية تحويل العملات المحلية للدول المشتركة. وتركت الأمر للدول تعرفه كيف تشاء.
- كما أن معظم الدول العربية مازالت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً فى تجارتها الخارجية بالدول الأجنبية المتقدمة لاعتبارات سياسية.

- كما يوجد الكثير من القيود الإدارية المفروضة على الصادرات والواردات. كما أن قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية ليس لها صفة الإلزام. كما يلاحظ كثرة الاستثناءات التى تطلبها الدول المختلفة على تطبيق قاعدة التعريفة الجمركية على وارداتها. كما لا تتبع سياسة موحدة حيال الدول غير الأعضاء فى الاتفاقية.

كما أن العلاقات السياسية الغير مستقرة بين الدول العربية، كان لها أثرها الكبير والمباشر فى النواحى الاقتصادية والسوق.

ويلاحظ أن أسلوب السوق يكتفى بتحرير حركة انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء تاركاً تحقيق التكامل لقوى السوق التقليدية أى دون تدخل الدول للتنسيق بين السياسات الاقتصادية فى أوجه الإنتاج المختلفة، وهذا الأسلوب لا يحقق التكامل ولا يمثل سوى صورة من صور التعاون الاقتصادى حيث أن التكامل يبدأ عند مرحلة تدخل الحكومات للتنسيق بين سياساتها الاقتصادية وأنشطتها الإنتاجية.

كما أن هذا الأسلوب يتضمن بعض العيوب منها، أنه إذا تفاوتت مستويات النمو بين الدول فإن تحرير عناصر الإنتاج سوف يؤدى لاتساع هذا التفاوت بينها. وعلى ذلك فالدول الأكثر تقدماً سوف تنفرد بعناصر الإنتاج الأكثر كفاءة وذلك لتمتعها بقدر أكبر من الهياكل الأساسية ومصادر الوفورات الخارجية.

لهذا فإن أسلوب السوق المشتركة يستلزم تطبيقه بين مجموعة دول أنشطتها الاقتصادية متقاربة وهياكلها الإنتاجية متقدمة مما يتيح لها حجماً مناسباً من الحركات التجارية ولا يعوقها سوى بعض القيود والحواجز الجمركية. فإذا ما تمكنت من إزالة هذه القيود ازداد حجم التجارة الإقليمية ونشطت القطاعات الإنتاجية.

وعلى ذلك فالاعتماد على قوى السوق فى تحقيق التكامل أمر لا يتناسب مع الدول التى تتباين فى مستويات التقدم والنمو. ولهذا تميزت هذه المرحلة من مراحل العمل العربى المشترك بالتركيز على التبادل التجارى. وقد كان من المتصور أنه يكفى إزالة الحواجز

الجمركية والإدارية حتى يتحقق الانسياب التلقائى للسلع وعناصر الإنتاج وأن ذلك لا يتأتى إلا بإبرام اتفاقيات بين الدول العربية.

وكان من الطبيعى ألا يحقق هذا التصور أهدافه بسبب أوضاع اقتصاديات الدول العربية من تخلف وتماثل وتخصص فى تصدير المواد الأولية، وضعف الإنتاج الصناعى فحرية التجارة بين البلاد العربية فى ظل هذه الظروف لا تؤدى إلى إنشاء وتمويل المشروعات الاستثمارية ذات القدرة المتكاملة وهى شروط أولى لازدياد حرية التجارة بين البلاد العربية.

المبحث الرابع : صناديق التنمية والمؤسسات المالية العربية ودورها فى عملية الإنماء الاقتصادى

تهدف أنشطة وعمليات صناديق التنمية العربية من خلال مساهمتها فى تمويل مشاريع التنمية بالدول المستفيدة إلى الحد من الفقر وتخفيض معدلات البطالة وتوفير الخدمات الاجتماعية والسلع الهامة للفئات الاجتماعية الأكثر حرماناً. وتعمل السياسات التمويلية التى تتبناها هذه الصناديق على تحقيق هذه الأهداف كعناصر أساسية فى نشاطها الإنمائى الهادف إلى رفع معدلات النمو وزيادة الإنتاجية وتنمية الموارد البشرية وذلك على نحو يضمن أقصى فائدة للشرائح الاجتماعية الأكثر فقراً من هذا النشاط. كما تعمل هذه المؤسسات على تمويل المشروعات الموجهة مباشرة لمكافحة انخفاض الدخل مثل مشاريع التنمية الريفية المندمجة وصناديق التنمية الاجتماعية والتسليف الإنمائى للمشروعات الصغيرة والإسكان الاجتماعى وتوفير المياه والكهرباء فى الريف. كما تتضمن سياسات الإقراض منح ميزات تفضيلية تتمثل فى سعر فائدة منخفض وفترتى سماح وسداد أطول لهذه المشروعات من جهة وللدول الأقل نمواً من جهة أخرى.

بلغ إجمالى التزامات العمليات التمويلية لصناديق التنمية العربية (مجموعة التنسيق) عام ٢٠٠٠م حوالى ٣,٥٣ مليار دولار. حيث بلغت مساهمة البنك الإسلامى للتنمية بجدة فيها

٤٣,٣%. والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ٢٥,٩%. والصندوق الكـويتى للتنمية الاقتصادية العربية ١٠,١%. وصندوق الأوبك للتنمية الدولية ٧,١% وصندوق النقـد العربى ٤,٥%. والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ٣,٧%. وصندوق أبو ظبى للتنمية ٣,٤%. والصندوق السعودى للتنمية ٢%.

والجدول التالى يوضح نسب ما حصلت عليه الدول العربية والـدول الأخـرى مـن العمليات التمويلية لصناديق التنمية العربية عام ٢٠٠٠م[١].

(مليون دولار)

	البنك الإسلامى	صندوق أبوظبى	صندوق الأوبك	الصندوق السعودى	الصندوق العربى	الصندوق الكويتى	صندوق النقد العربى	المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا	المجموع	حصص المجموع %
حصص المؤسسات%	%٤٣,٣	%٣,٤	%٧,١	%٢,٠	%٢٥,٩	%١٠,١	%٤,٥	%٣,٧	%١٠٠	
مجموعة البلدان العربية	٥٨٨,٠	١٢٠,٠	٣٥,٠	٥٤,٠	٩١٣,٠	١٢٢,٠	١٥٨,٠	٠,٠	١٩٩٠,٠	٥٦,٤
مجموعة البلدان الأفريقية	٨٣,٣	٠,٠	١٠٤,١	٥,٠	٠,٠	١٠٠,٤	٠,٠	١٣٠,٠	٤٢٢,٨	١٢,٠
مجموعة البلدان الأسيوية	٨٥٠,٢	٠,٠	٨٤,٣	١٢,٠	٠,٠	١١١,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٥٧,٥	٣٠,٠
مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية	٠,٠	٠,٠	٢٢,٠	٠,٠	٠,٠	٢٣,٩	٠,٠	٠,٠	٤٥,٩	١,٣
مجموعة البلدان الأخرى	٧,٠	٠,٠	٥,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٢,٠	٠,٣
المجموع	١٥٢٨,٥	١٢٠,٤	٢٥٠,٤	٧١	٩١٣,٠	٣٥٧,٣	١٥٨,٠	١٣٠,٠	٣٥٢٨,٢	%١٠٠

من الجدول السابق يتضح لنا الآتى :

- بلغت نسبة ما حصلت عليه الدول العربية من العمليات التمويلية لصناديق التنميـة العربية خلال عام ٢٠٠٠م حوالى ٥٦,٤% والدول الآسيوية ٣٠% والدول الأفريقيـة ١٢% ودول أمريكا اللاتينية ١,٣% والبلدان الأخرى ٠,٣%.

---

(١) التقرير الاقتصادى العربى الموحد - سبتمبر ٢٠٠١م - جدول (٣/١١) - ص ٣٦٧.

- بالنسبة للبنك الإسلامى تبين أن مجموع ما تم تمويله فى العمليات جميعها ١٥٢٨,٥ مليون دولار عام ٢٠٠٠م :

منها ٨٥٠,٢ مليون دولار للدول الآسيوية أى بنسبة ٥٥,٦%.

ومبلغ ٥٨٨,٠ مليون دولار للدول العربية أى بنسبة ٣٨,٤%.

ومبلغ ٨٣,٣ مليون دولار للدول الأفريقية أى بنسبة ٥,٤%.

ومبلغ ٧,٠ مليون دولار للبلدان الأخرى أى بنسبة ٠,٤٥%.

وبذلك نجد أن الدول الآسيوية الإسلامية كان لها الحظ الأكبر فى الحصول على أكبر نسبة من تمويل البنك الإسلامى للتنمية بجدة لظروفها الاقتصادية تليها الدول العربية ثم الدول الأفريقية.

أما بالنسبة لصندوق أبو ظبى فقد ركز عملياته التمويلية بالكامل على للدول العربية.

أما بالنسبة لصندوق الأوبك فكانت الدول الأفريقية ذات الحظ الأكبر تليها الدول الآسيوية ثم الدول العربية فدول أمريكا اللاتينية ثم البلدان الأخرى.

أما الصندوق السعودى فكانت الدول العربية أكثر حظاً يليها الدول الآسيوية ثم الدول الأفريقية.

أما الصندوق العربى فركز تمويل عملياته كاملة على الدول العربية.

أما الصندوق الكويتى فكان نصيب الدول العربية أكبر يليها الدول الآسيوية ثم الأفريقية ثم دول أمريكا اللاتينية.

أما صندوق النقد العربى فركز تمويل عملياته كاملة على الدول العربية.

أما المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا فقد ركز عملياته التمويلية كاملة على الدول الأفريقية.

وفى النهاية نجد أن الدول العربية حصلت على أكبر نسبة من عمليات التمويل حيث بلغت نسبتها لباقى الجهات الأخرى ٥٦,٤% يليها الدول الآسيوية ٣٠% ثم الدول الأفريقية ١٢% ثم دول أمريكا اللاتينية ١,٣% والبلاد الأخرى ٠,٣%.

أما بالنسبة للمجموع التراكمى لهذه البنوك والصناديق العربية حتى نهاية عام ٢٠٠٠م كالآتى :

- كانت ٥٦,٧ مليار دولار.
- نصيب الدول العربية منها حوالى ٣٤,٥ مليار دولار أى بنسبة (٦٠,٩%)
- نصيب الدول الآسيوية منها حوالى ١٢,٠ مليار دولار أى بنسبة (٢١,١%)
- نصيب الدول الأفريقية منها حوالى ٩,٠ مليار دولار أى بنسبة (١٥,٨%)
- نصيب دول أمريكا اللاتينية منها حوالى ٠,٨ مليار دولار أى بنسبة (١,٥%)
- نصيب البلدان الأخرى منها حوالى ٠,٤ مليار دولار أى بنسبة (٠,٧%)[١]

أما عن التوزيع القطاعى لعمليات مؤسسات التنمية العربية حتى نهاية عام ٢٠٠٠م كالآتى :

- قطاع الطاقة حصل على نحو ٢٤,٨% من إجمالى التمويل.
- قطاع النقل والاتصالات حصل على نحو ٢٠,٢% من إجمالى التمويل.
- قطاع الصحة والتعليم حصل على نحو ١٦,٨% من إجمالى التمويل.
- قطاع المياه والصرف الصحى حصل على نحو ٧% من إجمالى التمويل.
- قطاع الزراعة والثروة الحيوانية حصل على نحو ١٦,٢% من إجمالى التمويل.
- قطاع الصناعة والتعدين حصل على نحو ١٥,٠% من إجمالى التمويل[٢].

---

(١) انظر المرجع السابق – ملحق رقم (١١/٥) – ص ٣٦٩.

(٢) انظر المرجع السابق – ملحق رقم (١١/٦) – ص ٣٧٠.

ويلاحظ من البيانات السابقة أن قطاعات البنى الأساسية قد حصلت على نحو ٢٣,٨% من إجمالى قيمة التزامات العمليات التمويلية وهذه ظاهرة غير طيبة وفيه إجحاف لقطاع أساسى مهم (المياه والصرف الصحى والخدمات الصحية والتعليم).

أما القطاعات الإنتاجية فقط حصلت على حوالى ٣١,٢% وهى : الزراعة والرعى والثروة الحيوانية والسمكية والصناعة والتعدين.

ويلاحظ أن قطاع الزراعة والثروة الحيوانية حصل على ١٦,٢% وبذلك فلم يحظ بنصيب كبير رغم أن معظم الدول العربية (إن لم يكن كلها) دول زراعية كما أنها مستوردة للمواد الغذائية.

كما أن قطاع الصناعة والتعدين لم يحظ كذلك بنصيب كبير سوى ١٥% رغم أن هذا القطاع ذو أهمية خاصة فى عملية التنمية الاقتصادية.

أما القطاع الذى حظى بأكبر نصيب فهو قطاع الطاقة حيث حصل على ٢٤,٨% من مجموع العمليات وذلك يرجع إلى أن معظم الصناديق العربية تمتلكها دول بترولية.

تقييم أعمال الصناديق العربية :

من المعروف أن المنطقة العربية تعانى من ظاهرة التخلف فى معظم مجالاتها ومن ثم فهى فى حاجة ماسة إلى إقامة العديد من المشروعات المشتركة فى المجالات المختلفة، إلا أن مشروعات التمويل العربية تشكو فى معظمها من عدم وضوح مجالات الاستثمار فى الأقطار العربية وبالذات بلد المنشأ، وقد يرجع ذلك إلى عدم قيام جهات قطرية أو عربية بعمل الدراسات اللازمة للمشروعات التى تكون صالحة للاستثمار، لهذا قد يكون من الأفضل إنشاء مؤسسة للبحث العلمى بأجهزتها المختلفة لإجراء مثل هذه الدراسات.

ومما يؤخذ على التعاون المالى الثنائى والاتفاقيات الحكومية والصناديق الوطنية بأنها تخضع لاعتبارات سياسية وقرارات حكومات الدول المقرضة وإرادتها فى منح القروض والمعونات المالية. مما دعا الكثيرين إلى تأييد فكرة الصناديق القومية لتكون بعيدة عن القيود والمشاكل السياسية.

جميع الصناديق العربية تقرر زيادة رأسمالها ولكن لا يتم دفع كل رأس المال كما أن قرارات الزيادة لا يصاحبها أى مدفوعات فورية من الزيادة، وقد يرجع ذلك لأن قرار الزيادة يحتاج لبعض الإجراءات التى تستغرق بعض الوقت وقد يكون قرار الزيادة من قبيل الدعاية والتسابق فى زيادة حجم رأس المال.

من أهم المشاكل التى تواجهها الصناديق العربية والمؤسسات المالية هى ظاهرة تضخم الأسعار، ومن ثم تزايد تكلفة المشروع بمعدلات مرتفعة وهو لا يزال قيد الدراسة أو تحت التنفيذ، مما يعرض تنفيذ أو استكمال المشروع للتوقف أو إنهائه، خاصة إذا كان التمويل يتم من عدة جهات قد لا يوافق البعض منها على الزيادة الطارئة لظاهرة ارتفاع الأسعار.

ومن ثم يتعرض المشروع لخسائر كبيرة تؤثر على عائده الاستثمارى، خاصة إذا كان تنفيذه سيترتب عليه مشاريع أخرى ستقوم الدولة بتنفيذها.

كما يلاحظ محدودية الموارد المالية للصناديق العربية رغم أن أصحابها هى الدول المصدرة للبترول ذات الدخل المرتفع حسب تصنيف البنك الدولى.

كما أن رؤوس أموالها ليست على مستوى حجم رؤوس أموال المؤسسات المالية والائتمانية الدولية الضخمة هذا بالإضافة إلى انخفاض مواردها بمقارنة احتياجات الدول العربية والإسلامية.

ولهذا نرى أن مصدر تمويل الصناديق يجب ألا يقتصر على ما تقدمه الحكومات ولكن ينبغى أن تتطور باتباع أكثر من وسيلة كالاقتراض أو إصدار السندات.

من أهم المشكلات التى تواجه الصناديق العربية حالياً هى ضعف قدرة الدول المقترضة على السداد، وقد بلغت المتأخرات المستحقة على الدول المستفيدة لصالح مؤسسات وصناديق التنمية فى نهاية التسعينات حوالى ٢٣٦٠ مليون دولار أمريكى يستحق على الدول العربية منها حوالى ١٦٤٣ مليون دولار أى بنسبة ٧٠% من جملتها، وعلى الدول الأفريقية ٦٤٤ مليون دولار أى بنسبة ٢٧% من جملتها، وعلى الدول الآسيوية ٩ مليون دولار بنسبة ٠,٤% أما بلدان أمريكا اللاتينية فمدينة بحوالى ٦٤ مليون دولار أى بنسبة ٢,٧% من إجمالى هذه المتأخرات.

وتستحق هذه المتأخرات لمؤسسات وصناديق التنمية بنسب متفاوتة يخص الصندوق السعودى منها ٢١,٤% وصندوق النقد العربى ١٩,٥% والصندوق الكويتى ١٦,٨% والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ١١,٣%، وما يخص المصرف العربى للتنمية فى أفريقيا ٩,٩% والبنك الإسلامى للتنمية ٩,١% وصندوق الأوبك ٧,٣% وصندوق أبو ظبى ٤,٧%.

لوحظ انتشار المشروعات العربية الدولية المشتركة فى قطاع التمويل والمصارف، مما تهدد باحتمال ظهور مدخل تبعى جديد معاكس للمشروعات العربية المشتركة، وما يترتب على ذلك من امتصاص الجهود العربية وتقليل الاستفادة من الموارد المالية العربية، وذلك ببعض الحجج التى ترددها الأقطار العربية منها ضمان هذه الأموال ضد المخاطر أو فرص الربح أو عدم وضوح مجالات الاستثمار وغيرها من الدعاوى التى تعنى اتجاهاً نحو تسرب رأس المال العربى نحو الخارج.

مما سبق يتضح لنا أن المؤسسات المالية وصناديق التنمية قامت بمجهود لا بأس به فى مساعدة بعض الدول العربية والإسلامية بمدها ببعض القروض ولكن يلاحظ أن بعض القروض قد تسربت إلى خارج نطاق الدول العربية والإسلامية، أى دول أجنبية وغير إسلامية بل تعدت حدود الدول ووصلت إلى بعض المنظمات الدولية وهذه ظاهرة غير طيبة.

لذا نرى أن المؤسسات المالية وصناديق التنمية العربية والبنوك الإسلامية التى ظهرت خلال السنوات الماضية لديها الإمكانيات المادية والكوادر الفنية التى لو أحسن استغلالها خاصة بعد رفع رأس مالها لتضاعفت نسبة التنمية فى العالم الإسلامى خاصة إذا ما قضت على تلك المعوقات السالف ذكرها. هذا بالإضافة إلى أنه لو حدث تنسيق بينها تحت مظلة بنك أو مصرف إسلامى مركزى يمكن تأسيسه أو تحت مظلة البنك الإسلامى للتنمية (بصفة مؤقتة لحين إنشاء المصرف الإسلامى المركزى) وذلك لوضع استراتيجية جماعية من أجل تنمية وإنماء العالم العربى والإسلامى، والعمل على تخصص كل منها (سواء كانت مؤسسة أم صندوق أو بنك) فى تمويل إحدى أنشطة العالم الإسلامى أو إحدى القطاعات المختلفة لنتج

عن ذلك آثار طيبة للتنمية والنمو خاصة إذا ما تم انسياب الأموال من المؤسسة (أو الصندوق أو البنك) ذات الفائض إلى مؤسسة أخرى ذات العجز وإمكانية الاستثمار فـــى المشـــروعات المسندة إليها.

وبذلك يكون هناك وعاء ادخارى كبير يستطيع المسئولون (البنك المركزى الإسلامى) أن يوجهه بالإنفاق فى المشروعات الإنتاجية والخدمية والبنية الأساسية ومن ثم سد حاجـــات الدول الإسلامية من جميع متطلباتها المختلفة مع العناية بالدول الإسلامية الفقيرة حتى نشد من أزرها وتنمو جنباً إلى جنب باقى الدول.

هذا ولا يجب أن نهمل ظاهرة انتشار المشروعات العربية الدولية المشتركة فى قطاع التمويل والمصارف بل يجب العمل على الحد منها حتى لا تتساب رؤوس الأموال الإسلامية إلى خارج العالم الإسلامى.

هذا ولا يجب أن نهمل ظاهرة انتشار المشروعات العربية الدولية المشتركة فى قطاع التمويل والمصارف بل يجب العمل على الحد منها حتى لا تتساب رؤوس الأموال الإسلامية إلى خارج العالم الإسلامى.

المبحث الخامس : التكتلات الإسلامية (العربية) الحديثة

لقد شهدت الدول الإسلامية (العربية) فى السنوات الأخيرة عدة تكتلات اقتصادية، وقد فشل البعض منها ولم يستمر فى تحقيق أهدافه ولكن يوجد على الساحة حاليـــاً اثنـــين منهمـــا سوف نشير إليهما باختصار فيما يلى :

١- مجلس التعاون الخليجى.

٢- اتحاد المغرب العربى.

أولاً : مجلس التعاون الخليجى :

طرحت فكرة إقامة مجلس التعاون الخليجى فى قمة عمان عام ١٩٨٠م وتمت الموافقة عليه نظراً للظروف التى كانت تمر بها المنطقة من حرب ما بين العراق وإيـــران والتـــدخل

السوفيتى بأفغانستان، وتبع ذلك عدة لقاءات ومؤتمرات وزارية للدول الست (السعودية – عمان – الإمارات – الكويت – البحرين – قطر) ثم تبلورت هذه الفكرة حتى وافق عليها مؤتمر القمة الخليجى فى مايو عام ١٩٨١م فى أبو ظبى بدولة الإمارات وأعلن رسمياً عن قيام مجلس التعاون الخليجى.

ويجمع دول مجلس التعاون الخليجى عدة عوامل مشتركة : فالسكان المحليون من العرب المقيمين منذ آلاف السنين بالمنطقة وكذا بعض العناصر البشرية من آسيا وأفريقيا، كذلك يجمعها وحدة اللغة والدين ومن ثم تتحلى هذه الدول بقيم أخلاقية مشتركة نابع من الدين الإسلامى وكذا اللغة العربية التى تسهل عملية الاتصال والمعاملات فيما بينها، كذلك تجمعها الثقافة المشتركة والموقع الجغرافى الواحد والتشابه فى الظروف المناخية الواحدة حيث أن الدول الست متجاورة ولا يوجد بينها أى حواجز طبيعية تقريباً وتطل على سواحل بحرية من الخليج العربى إلى بحر العرب ثم البحر الأحمر وذلك يسهل الاتصال البحرى والبرى.

كذلك نجد أن بعض الدول الست من أهم دول العالم فى إنتاج وتصدير البترول وتعتمد هذه الدول على عملية البترول فى التجارة الخارجية وهو مورد حيوى لها، كما أن هذه الدول متقاربة فى العادات والتقاليد والقيم ومتشابكة فى روابط المصاهرة، بالإضافة إلى التجانس السياسى وأنظمة الحكم.

الهيكل التنظيمى لمجلس التعاون الخليجى :

يشكل الهيكل التنظيمى لمجلس التعاون الخليجى من الآتى :

١- **المجلس الأعلى** : ويشكل من رؤساء الدول الأعضاء ورئاسة المجلس دورية، ويختص بوضع السياسة العليا ومناقشة القوانين واللوائح والتوصيات التى تعرض عليه من المجلس الوزارى أو الأمانة العامة تمهيداً لاعتمادها.

٢- **هيئة فض المنازعات** : وهذه الهيئة تتبع المجلس الأعلى وتختص بفض المنازعات التى قد تقع بين الدول الأعضاء، كما أنها المرجع فى تفسير النظام الأساسى للمجلس.

٣- **المجلس الوزارى :** ويشكل من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، ويختص المجلس الوزارى بوضع النظام الأساسى للأمانة العامة، ويعد الدراسات والموضوعات واللوائح والتوصيات التى تعرض على المجلس الأعلى.

٤- **الأمانة العامة :** يرأسها أمين عام يتم اختياره من رعايا إحدى دول مجلس التعاون بمعرفة المجلس الأعلى ويعاونه أمناء مساعدون وجهاز فنى إدارى، وتختص الأمانة العامة بإعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والتقارير التى يطلبها المجلس الوزارى وكذا التقارير الدورية وإعداد مشروعات اللوائح المالية والإدارية ومتابعة تنفيذ توصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزارى.

اتفاقية مجلس التعاون الخليجى :

شملت اتفاقية مجلس التعاون الخليجى عدة بنود تنظم العمل لدول المجلس حيث نصت على إعفاء المنتجات الوطنية لدول المجلس من الرسوم الجمركية وعلى حرية التجارة فى المواد ١، ٢، ٣ من الاتفاقية. ونصت فى المادة الرابعة على توحيد التعريفة الجمركية مع دول العالم الخارجى وفق زمن محدد، وبذلك أخذ شكل الاتحاد الجمركى. ونصت الاتفاقية على توحيد السياسة الاقتصادية والتوحيد المؤسسى ويشمل توحيد القوانين والإجراءات فى القطاعات الاقتصادية وإجراءات المراجعة المحاسبية للأجهزة الحكومية وإنشاء جهاز للمواصفات والمقاييس وتوحيد القوانين الصناعية والتجارية والمهنية.

ونصت أيضاً على بناء وربط الهياكل الأساسية لإيجاد قاعدة للتكامل مثل الكهرباء والطرق وشبكات نقل الغاز.

وفى فبراير ١٩٨٤م تم وضع مشروع لسياسة زراعية مشتركة لتحقيق التكامل الزراعى بين دول المجلس. كما تم وضع المواصفات القياسية لبناء طرق الربط والطرق الرئيسية، واعتمدت فى مارس ١٩٨٤م، وتم وضع وثيقة موحدة للتنمية الصناعية وأخرى لأهداف وسياسات خطط التنمية وذلك عام ١٩٨٥م.

وتهدف سياسات خطط التنمية لدول المجلس المحافظة على القيم الإسلامية والهوية العربية وتقاليدها الأصلية واعتماد الاقتصاد الحر أساس للتنمية. كذلك تنمية وتهيئة المواطن اجتماعياً وثقافياً وصحياً، وتحقيق توازن سكاني في الدول التي تعاني من خلل في التركيب السكاني. وتحقيق الرخاء الاجتماعي والتأكيد على عملية التكافل الاجتماعي بين مجتمعات شعوب هذه الدول، والتأكيد على أهمية المبادرات الفردية ودور القطاع الخاص في عملية التنمية ودور الحكومات في توجيه هذا القطاع، وتنمية الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لمصادر الثروة الطبيعية وخاصة البترول.

تقييم تجربة مجلس التعاون الخليجي[١] :

يمثل مجلس التعاون الخليجي تجربة جديدة في صيغ التكامل الاقتصادي الإقليمي وذلك لاتساع وشمولية أهدافه والتي برزت في اتفاقياته، ولكن يلاحظ أن هناك بعض التحديات أمام ممارسة النشاط الاقتصادي لهذه الدول نظراً لتشابه الموارد الطبيعية لديها سواء من ناحية الوفرة والندرة وهياكل الإنتاج، حيث تعتمد دول المجلس أساساً على البترول ومن ثم فإن الموارد الطبيعية فيها باستثناء البترول محدودة. وتماثل الموارد وتشابه هياكل الإنتاج باستثناء السعودية، كذلك تباين الكثافة السكانية بين دول المجلس والتعداد السكاني ومساحات كل دولة على حدة ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

والجدول التالي يوضح ذلك (عام ٢٠٠٠م)[٢] :

(١) برهان الدجاني – التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون – ١٩٨٣م – ص ٤.

(٢) تقرير البنك الإسلامي للتنمية بجدة ٢٠٠١-٢٠٠٢م – الجدول رقم ١ – ص ٤٢٨-٤٢٩.

	تعداد السكان بالمليون	المساحة الكلية بآلاف كم٢	الكثافة السكانية للفرد (شخص كم٢)	الناتج المحلى للفرد بالدولار	متوسط النمو السكانى فى السنة %
السعودية	٢١,٠	٢١٥٠	١٠	٨,٨٣٠	٢,٦
الإمارات	٣,٠	٨٤	٣٦	١٧٣٦٠	٣,١
الكويت	٢,٠	١٨	١١١	٢٢,٥٢٦	٣,١
سلطنة عمان	٢,٠	٢١٢	٩	٤٨٢٠	٢,٠
قطر	١,٠	١١	٩١	١١٥٧٠	٣,٤
البحرين	١,٠	١,٠	١٠٠٠	١٠,٩٩٨	٣,٦

من الجدول السابق يتبين لنا الآتى :

١- أن تعداد سكان مجلس التعاون الخليجى (عام ٢٠٠٠م) ٣٠ مليون نسمة تمثل السعودية وحدها حوالى ٧٠% من إجمالى مجموع السكان والإمارات تمثل حوالى ١٠% والكويت تمثل ٦,٦% وسلطنة عمان تمثل ٦,٦% وقطر تمثل ٣,٣% والبحرين تمثل ٣,٣%.

٢- تبلغ مساحات دول مجلس التعاون الخليجى حوالى ٢,٤٧٦ مليون كيلو متر مربع تخص السعودية حوالى ٨٦,٨% من إجمالى المساحة فى حين أن البحرين تخصها ٠,٠٤%.

٣- كذلك بالنسبة للكثافة السكانية نجد أن أكبر الدول كثافة سكانية البحرين ١٠٠٠ مواطن فى الكيلو متر المربع بينما أقل كثافة السعودية ١٠ مواطنين فى الكيلو متر المربع يليها عمان ٩ مواطن فى الكيلو متر المربع.

٤- متوسط النمو السكانى فى منطقة الخليج من أكبر دول العالم فى متوسط النمو السكانى وأكبر دولة هى البحرين ٣,٦% يليها قطر ٣,٤% فالإمارات ٣,١% فالكويت ٣,١% فالسعودية ٢,٦%.

٥- أما عن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فيلاحظ أن الكويت أكبر الدول دخلاً للفرد (٢٢٥٢٦ دولار أمريكى) يليها الإمارات (١٧٣٦٠ دولار أمريكى) ثم قطر (١١٥٧٠ دولار أمريكى) ثم البحرين (١٠,٩٨٨ دولار أمريكى) ثم السعودية (٨٨٣٠ دولار أمريكى وتعتبر الكويت من أكبر دول العالم فى الدخل الفردى.

مازالت التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجى تلاقى بعض الصعوبات منها إثبات أهلية السلعة الوطنية المصدرة للإعفاء الجمركى، كما يكتنف تنفيذ القرار الخاص بإعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية الكثير من الغموض، كما حدث تراجع فى تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بشأن الحد الأدنى للتعريفة الجمركية.

كما أن العمل المشترك فى إطار مجلس التعاون يتأثر ببعض العوامل منها موضوع السيادة وهو من أهم التحديات التى تواجه العمل الاقتصادى المشترك فى التجمعات الإقليمية.

كما أن العمل المشترك يرتب تغيرات هيكلية للمؤسسات الإنتاجية والخدمية فى دول المجلس ومن ثم تحدث بعض التضحيات التى لا تقابلها مكاسب متوازية ومباشرة فى بعض الحالات.

انخفاض معدلات الأداء والإنتاجية وارتفاع نسبة الفاقد وذلك لغموض فلسفة الإدارة وعدم كفاية أنظمتها وضعف بناء تنظيماتها وتخلف التقنية المطبقة فيها واختلال التوازن بين أجهزة الرقابة والمشروعات.

محدودية المعرفة الفنية والاعتماد على استيراد التكنولوجيا الجاهزة وذلك عن طريق الشركات متعددة الجنسيات اعتقاداً من دول المجلس أنها قادرة على التعامل فى هذا المجال بسبب حاجة العالم الصناعى إلى ما لديها من مصادر الطاقة، إلا أن هذا الاعتقاد ثبت محدودية فاعليته، خاصة بعد أن نجح العالم الصناعى فى تحويل سوق البترول إلى سوق مشترين، بل أن ذلك العالم استغل هذه الرغبة فى إمداد المنطقة بمشروعات ثبت ضعف جدواها وبتكاليف مبالغ فيها.

كما يلاحظ الإفراط فى استخدام الطاقة عند مستوى متواضع للإنتاج الصناعى. أما التجارة البينية لمجلس التعاون الخليجى فقد سبق الإشارة إليها فى هذه الدراسة وتبين أن نسبة التبادل بين هذه الدول حوالى ٥,٦% من إجمالى تجارتها، وهذه نسبة ضعيفة وظاهرة غير طبيبة.

ثانياً : اتحاد المغرب العربى :

أهداف ومبادئ اتحاد المغرب العربى :

بنى هذا الاتحاد على عدة مبادئ وأسس محددة منها وحدة الدين واللغة والتاريخ والأمانى والتطلعات والمصير.

وتهدف معاهدة الاتحاد إلى تقوية أواصر الأخوة بين الدول الأعضاء وتحقيق تقدم ورفاهية لشعوبها والدفاع عن حقوقها والمساهمة فى صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف ونهج سياسة مشتركة فى مختلف الميادين والعمل تدريجياً على تحقيق حرية انتقال الأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال والخدمات فيما بينها.

- العمل على الحفاظ على استقلال كل دولة من الدول الأعضاء وأن كل اعتداء تتعرض له إحدى دول الاتحاد يعتبر اعتداء على باقى الدول الأعضاء.
- كما تتعهد الدول الخمس (ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب – موريتانيا) أعضاء الاتحاد بعدم السماح لأى نشاط فوق أرضها يمس أمن أو حرية إحدى دول الاتحاد.
- العمل على تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم من وسائل خاصة إنشاء مشروعات مشتركة.
- العمل على إقامة تعاون لتنمية التنظيم والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام.

- إلغاء تأشيرات الدخول بين مواطنى للدول الخمس وبدء العمل بنظام البطاقة الموحـــدة، والسماح للمواطنين بنقل رؤوس الأموال وحرية التجارة ومنحهم حق التملـــك والبيـــع والشراء دون قيود محددة.
- معالجة المسائل الجمركية والضريبية والتجارة الخارجية بالشكل الذى يهدف إلى قيــام سوق مشتركة وقيام مصرف مشترك بين الدول الخمس يتولى الإسهام فى تنشيط التجارة - كذلك إنشاء مؤسسة استثمارية لتمويل المشروعات الاستثمارية أو التى تقيمها كل دولة على حدة[١].

الهيكل التنظيمى لاتحاد المغرب العربى :

يشكل الهيكل التنظيمى لاتحاد المغرب العربى من الآتى[٢] :

١- **مجلس الرئاسة** : يتكون من رؤساء الدول ومدة رئاسة المجلس ستة أشـــهر بالتنـــاوب ويعقد دورة عادية كل ستة أشهر ودورات استثنائية كلما دعت الحاجة لذلك.
يختص مجلس الرئاسة باتخاذ القرارات والتى تصدر بالإجماع.

٢- **سكرتارية ملحقة بالرئيس** : تتكون من مندوبين من الدول الخمس وذلك كبـــديل عـــن الأمانة العامة الدائمة.

٣- **المجلس الوزارى** : يشكل من وزراء خارجية الدول الخمس، ويحضر المجلس الوزارى دورات مجلس الرئاسة وينظر فى ما تعرضـــه لجنـــة المتابعـــة واللجـــان الوزاريـــة المتخصصة.

٤- **اللجان الوزارية المتخصصـــة** : تعمل على كشف إمكانيات التكامل بـــين دول الاتحـــاد وعرض دراستها على مجلس الرئاسة، وتستعين هذه اللجان بعدد غير محدود من اللجان الفنية.

---

(١) انظرْ النظام الأساسى والاتفاقية الخاصة باتحاد المغربْ العربى.

(٢) المرجع السابق.

٥- **مجلس شورى استشارى :** يتكون من ٥٠ ممثلاً عن برلمانات دول المغرب الخمس بحيث يمثل كل برلمان عشرة أعضاء، ويعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة ودورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.

ويبدى مجلس الشورى رأيه فيما يحيله إليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما أن له الحق فى أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.

٦- **هيئة قضائية (مجلس تحكيمى) :** وتتشكل من عشرة أعضاء (عضوين عن كل دولة) وتختص بفض المنازعات الإقليمية المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة فى إطار الاتحاد.

تقييم اتحاد المغرب العربى :

إن هناك تناقضات فى المؤشرات الأساسية لهذه الدول والجدول التالى يوضح ذلك[١] :

الدول	تعداد السكان بالمليون	المساحة الكلية بآلاف كم٢	الكثافة السكانية شخص فى كم٢	الناتج المحلى الإجمالى للفرد بالدولار	متوسط النمو السنوى للسكان %
تونس	١٠,٠	١٦٤	٦١	١٩٤٢	١,١
الجزائر	٣٠,٠	٢٣٨٢	١٣	١٦٦٥	١,٥
ليبيا	٥,٠	١٧٦	٣	٤٨٧٧	٢,٣
المغرب	٢٩,٠	٤٤٧	٦٥	١١٣١	١,٦
موريتانيا	٣,٠	١٠٢٦	٣	٣٤١	٣,٤

من الجدول السابق يتضح الآتى :

(١) التقرير السنوى للبنك الإسلامى للتنمية بجدة – ٢٠٠١-٢٠٠٢م – جدول ١ – ص ٤٢٨-٤٢٩.

- أن تعداد سكان المغرب العربى ٧٧ مليون نسمة منهم دولتا المغرب والجزائر ٧٦,٦% من إجمالى سكان الاتحاد. كذلك يلاحظ أن هناك تناقض فى المساحة الكلية لهذه الدول. حيث تلاحظ أن تونس مساحتها ٢,٨% من المساحة الكلية والمغرب حوالى ٧,٧%. بينما الجزائر ٤١,٢% من إجمالى المساحة الكلية للاتحاد وإذا أضفنا إليها ليبيا وموريتانيا فإن الدول الثلاث تستحوذ على ٨٩,٤% من المساحة الكلية للاتحاد.

كما نلاحظ أن الكثافة السكانية تتركز أساساً فى المغرب ٦٥ فرد فى الكيلو متر المربع وكذلك فى تونس ٦١ فرد فى الكيلو متر المربع.

أما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى ليبيا ٤٨٧٢ دولار أمريكى (وهى من الدخول المتوسطة فى العالم) بينما فى موريتانيا ٣٤١ دولار أمريكى وهى من أقل الدخول الفردية على المستوى العالمى وباقى دخول الدول الثلاث الباقية (تونس والجزائر والمغرب) فهى من الدخول الأقل من المتوسط فى العالم.

أما عن متوسط النمو السكانى فى هذه الدول فهو متقارب مع بعضها البعض عدا ليبيا وموريتانيا حيث ترتفع النسبة إلى ٢,٣%، ٣,٤% على التوالى.

- يلاحظ أن اتحاد المغرب العربى يفتقر إلى وجود سلطة عليا مستقلة عن الدول الأعضاء فهو لا يتمتع بسلطة فوق الدول الأعضاء ولا يتمتع بسلطة مستقلة بين الدول.

كذلك يفتقر الاتحاد إلى وسائل التنفيذ ومن ثم فإن عملية تنفيذ أى قرارات أو مقترحات تظل رهن إرادة الدول الأعضاء[1].

- رئاسة مجلس الرئاسة بالتناوب لمدة ستة اشهر كيف يمكن فى ظل هذه الفترة المحدودة إمكانية رئيس مجلس الرئاسة دراسة المشروعات أو القرارات التى سوف تعرض على مجلس الرئاسة. كذلك صدورها بإجماع الأعضاء، وهذه إحدى مشاكل جامعة الدول

---

(١) محمد بسيونى - تحقيق التنمية فى أطر التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية - ص ١٢٠-١٢٣.

العربية والتى تستلزم إجماع أعضائها فى اتخاذ بعض القرارات ومن ثم تحاول الجامعة تغيير هذه المادة منذ عدة سنوات ولم تنتهى من ذلك حتى الآن.

مجلس الشورى يشكل من ٥٠ ممثلاً عن برلمانات دول المغرب وكل دولة يمثلها عشرة أعضاء – وهنا يثار سؤال مهم هل الخمس دول أعضاء الاتحاد بها برلمانات نيابية حتى يتم اختيار عشرة من أعضائها لأجل ذلك المجلس الشورى المصغر للاتحاد. الحقيقة أن بعض هذه الدول لا يتوافر لديها هذه التنظيمات البرلمانية النيابية.

توجد عدة تناقضات بين دول الاتحاد – وهل يستطيع الاتحاد أن يواجه هذه التناقضات وأن يجد الحلول السليمة واللازمة لتجاوزها والقضاء عليها، من هذه التناقضات التباين الواضح بين دول الاتحاد سواء فى نظام الحكم من ملكية إلى جمهورية، وأن بعض الدول بالاتحاد يقوم نظامها السياسى على الاقتصاد الموجه والبعض الآخر منها يقوم نظامها على الاقتصاد الحر، هذا بالإضافة إلى غياب النظام النيابى فى بعض هذه الدول ومن ثم تفتقر إلى الاستقرار السياسى والديمقراطية الحقيقية.

كذلك يلاحظ تشابه اقتصاديات الدول الأعضاء فى الاتحاد بل وتنافس منتجاتها وهذا يعتبر إحدى العوائق الاقتصادية الهامة فى المدى القصير كذلك اختلاف نظم التجارة الخارجية من حيث التمويل وسيطرة جهاز الدولة أو القطاع الخاص والحاجة إلى اتباع مبدأ التخطيط المركزى لتنسيق التعاون بشكل جذرى بالإضافة إلى ما يثار من مشكلات سعر الصرف وأسس التبادل التجارى.

هذا وقد سبق الإشارة فى الدراسة إلى التجارة البينية بين دول الاتحاد المغربى العربى وتبين أن التجارة البينية بينها فى حدود ٣,٢٥% من إجمالى تجارتها الخارجية، وهذه ظاهرة غير طبية حيث أن المقصود من الاتحاد هو تشكيل تكتل اقتصادى يستطيع أن يعمل على زيادة التبادل التجارى بين أعضائه ومن ثم إحداث تنمية اقتصادية ورفاهية لشعوبه.

وبالنظرة الموضوعية لهذه الاتحادات العربية نجد أنها ليست أحسن حظاً فى نجاحهـا مما حدث للسوق العربية المشتركة. لهذا فإننا نرى أنه من الأفضل أن يكون التعاون والتكامل على مستوى دول العالم العربى والإسلامى ولو بأبسط أساليب التعاون. حيث أن هذه الـدول لديها الكثير من مقومات النجاح لإقامة تكتل اقتصادى كبير.

المبحث السادس : المنظمات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة

أبدى عدد كبير من الدول الإسلامية الرغبة فى إحياء روح للوحدة الإسلامية وتقويـة التعاون فيما بينها على جميع المستويات، ومن ثم قاموا بتأسيس منظمة المؤتمر الإسلامى عام ١٣٨٩هـ الموافق ١٩٦٩م ومنذ ذلك التاريخ بذلت جهود كبيرة لـربط وتقويـة العلاقـات الاقتصادية بين الدول الأعضاء فى المنظمة، مع الأخذ فى الاعتبار اختلاف ظروف هذه الدول واختلاف مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

ومن أجل تحقيق أهداف التعاون الاقتصادى بين الدول الإسلامية تـم إنشـاء بعـض المؤسسات الاقتصادية لأداء بعض الخدمات للدول الأعضاء مما يساعدهم على سرعة التنمية الاقتصادية وتحقيق التقدم والرفاهية للدول الإسلامية. وسوف نشير فى المطلب التـالى لهـذه المنظمات وفى مطلب آخر نشير فيه إلى الاتفاقيات المتعددة الأطراف بين الدول الإسلامية.

المطلب الأول : المنظمات الاقتصادية

أولاً : البنك الإسلامى للتنمية :

وقد تم توقيع الاتفاق المنشئ له فى أغسطس ١٩٧٤ بجدة وذلك فترة انعقاد المـؤتمر الإسلامى، كان البنك يضم ثمانية وثلاثين عضواً فى بداية إنشائه ثم ارتفعت العضـوية إلـى ثلاث وأربعين عضواً جميعهم من الدول الإسلامية، يبلغ رأس مال البنك المرخص به ٢٠٠٠ مليون دينار إسلامى[1].

(١) الدينار الإسلامى يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولى.

ويبلغ رأس المال المكتتب فيه حتى عام ١٩٨٤ مبلغ ١٨٥٠,١٧ مليون دينار إسلامى. ثم ارتفع فى يونيو ١٩٩٢م إلى ألفى مليون دينار إسلامى. وفى يوليو ١٩٩٢م أصـبح رأس مال البنك ستة مليارات من الدينار الإسلامى. ثم ارتفع رأس مال البنك المكتتب فيه إلى أربعة مليارات.

وفى عام ١٤٢٢هـ قرر مجلس المحافظين زيادة رأسمال البنك المصرح به من ستة مليارات إلى ١٥ مليار دينار إسلامى. والمكتتب فيه من ٤,١ مليار دينار إسلامى إلـى ٨,١ مليار دينار إسلامى.

يهدف البنك إلى تعبئة الموارد المالية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعيـة للـدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، والبنك يقبل الودائع ويعمـل على جذب الأموال بأية طريقة أخرى، كما يعمل البنك على توظيف موارده المالية بالمساهمة فى رؤوس أموال المشروعات وتقديم القروض غيـر الربويـة للمؤسسـات والمشـروعات الإنتاجية الخاصة والعامة للدول الأعضاء.

هذا بجانب تقديم المساعدة المالية لهذه الدول فى أشكال أخرى من أجل التنمية، ومنها على سبيل المثال مشاريع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، كما يعمل البنـك علـى إنشاء وتشغيل صناديق خاصة لأغراض محددة لمساعدة المجتمعات الإسلامية فـى البلـدان الأعضاء، كما يعمل على تمويل التجارة الخارجية للدول الأعضاء ويعمل على تنميتها، كما يوفر البنك وسائل التدريب للعاملين فى مجال التنمية ويقدم المساعدات الفنية اللازمة ويقـوم بالأبحـاث اللازمة لممارسة النشاط الاقتصادى والمالى فى الدول الإسلامية طبقاً للشريعة الإسلامية.

ثانياً : مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والإحصائية والتدريب للدول الإسلامية :

تم إنشاء المركز تبعاً لقرار منظمة المؤتمر الإسلامى وبدأ نشاطه عام ١٩٧٨، ومقره أنقرة بتركيا. يعمل المركز على جمع وتقييم الإحصاءات والمعلومات فى المجالات الاقتصادية على نطاق العالم الإسلامى.

كما يقوم المركز أيضاً بإجراء الدراسات حول التجارة الخارجية للدول الأعضاء لبيان كيفية التعاون ورفع مستوى التبادل بينها.

ثالثاً : الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع :

أنشأت الغرفة عام ١٩٧٩ بناء على قرار صادر من المؤتمر العاشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية بفاس، وقد تم اتخاذ مدينة كراتشي بباكستان كمقر لها.

تهدف الغرفة إلى تنمية التعاون وتشجيع التبادل التجارى بين الدول الإسلامية الأعضاء والعمل على حماية المصالح التجارية للعالم الإسلامى بوضع التوصيات اللازمة لذلك.

كما تعمل على تشجيع الدول الأعضاء على منح شروط تفضيلية لبعضها فى تبادلها التجارى كذلك تبادل الخبرات فى مجال التجارة والعمل على إنهاء المنازعات التجارية وتنظيم الأسواق التجارية والمعارض والسعى لإنشاء "المجموعة الإسلامية".

رابعاً : المركز الإسلامى لتنمية التجارة بالدار البيضاء :

فى عام ١٩٧٩ تقدم فريق من الخبراء فى جدة باقتراح لإنشاء مركز إسلامى لتنمية التجارة بهدف تدريب وإعادة توزيع المسئولين الأكفاء من أجل تحسين التجارة والتسويق وكذلك القيام بأبحاث لتسويق ودراسات الجدوى اللازمة لتقدير إمكانيات التصدير والاستيراد بين الدول الإسلامية الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى(١).

وفى عام ١٩٨١م (١٤٠١هـ) صدر قرار مؤتمر القمة الإسلامى المنعقد فى مكة المكرمة بإنشاء المركز وأن يكون مقره فى المملكة المغربية.

وتتركز أهم أهداف ووظائف المركز فى الآتى :

---

(١) منظمة المؤتمر الإسلامى – تقرير لجنة الخبراء لإنشاء مركز إسلامى لتنمية التجارة بين الدول الأعضاء – ١٩٧٩م.

١- تشجيع المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء وجمع المعلومات ذات الطابع التجارى.

٢- مساعدة الدول الأعضاء على تنسيق سياستها التجارية.

٣- تشجيع الاستثمارات الموجهة نحو تنمية المبادلات التجارية.

ويلاحظ أن هذه الأهداف لا تعبر عما جاء فى اقتراح لجنة الخبراء عام ١٩٧٩ بل تختلف معها، كما أنها تشابه أهداف مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بأنقرة.

المطلب الثانى : الاتفاقيات الإسلامية

أولاً : الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادى والفنى والتجارى :

اعتمد المؤتمر الثانى عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد عام ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادى والفنى والتجارى، وهى تستهدف تشجيع انتقال رأس المال والاستثمارات (المشروعات المشتركة) وتبادل الخبرات والقدرات الفنية والتكنولوجيا بين الدول الأعضاء وتسهيل وتطبيق المعاملة المتساوية فى تجارة حرة بينها، مع إعطاء اهتمام خاص للدول الأعضاء الأقل نمواً، وقد أصبحت الاتفاقية نافذة المفعول بعد أن وقعت عليها ٣٧ دولة وصدقت عليها ٢٦ دولة من الدول الأعضاء فى المنظمة حتى نهاية عام ١٤١٣هـ[(١)].

كما أوصت الاتفاقية بإقامة مراكز للتنمية التجارية بين الدول الإسلامية، وإقامة معارض لعرض وتسويق منتجاتها وكذا المشاركة فى المعارض الدولية، ويلاحظ أنه عادة ما يوقع على الاتفاقيات عدد كبير من الدول ولكن يتم التصديق عليها عدد أقل. ولكن رغم ذلك فإننا نرى أن عدد الدول التى صدقت عليها لا بأس به كبداية للتعاون الاقتصادى والفنى بين الدول الإسلامية ولتحرير التجارة فيما بينها وذلك بدلاً من الإجراءات الحمائية والتى تحد من انسياب وتنشيط التجارة، ومن ثم نجد أن هذه القواعد التى شملتها هذه الاتفاقية مؤشراً طيباً

---

(١) الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى – الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادى والفنى والتجارى – ١٩٧٧م.

لتحسين العلاقة وبداية للتنسيق والتعاون بين الدول الإسلامية من أجل الهدف الأكبر وهو التكامل الاقتصادى بينها.

ثانياً : اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات :

اعتمد المؤتمر الثانى عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد عام ١٤٠١هـ - ١٩٨١م اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، وقد تضمنت المبادئ الأساسية لتشجيع انتقال رأس المال بين الدول الأعضاء وحماية هذه الدول من المخاطر غير التجارية، وضمان وإعادة تحويل رأس المال مع الأرباح دون أن يخضع المستثمر لأية معاملة تتميز به غير ملائمة. كما توصى الاتفاقية بإقامة مؤسسة إسلامية للتأمين على الممتلكات المستثمر فيها طبقاً للشريعة الإسلامية على مستوى الدول الأعضاء.

وقد أصبحت الاتفاقية نافذة المفعول منذ فبراير ١٩٨٨ بعد أن صدقت عليها أكثر من ١٠ دول[١].

وتعتبر هذه الاتفاقية هامة جداً حيث أنها تعمل على تشجيع تحركات رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول الأعضاء وحماية ووضع الضمانات المناسبة لها والتأمين عليها وفقاً للشريعة الإسلامية. كما أنها تشجع الاستثمارات الإسلامية المشتركة داخل الدول الإسلامية.

ثالثاً : الاتحاد الإسلامى للاتصالات السلكية واللاسلكية :

وافق المؤتمر الخامس عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية عام ١٤٠٥هـ على النظام الأساسى للاتحاد الإسلامى للاتصالات السلكية واللاسلكية، ولم يصبح هذا الاتحاد نافذ المفعول نظراً لأنه لم يوقع عليه سوى إحدى عشر دولة وصدقت عليه تسعة دول من الدول الأعضاء[٢].

---

(١) انظر التقرير السنوى للبنك الإسلامى بجدة - ٩٣-١٩٩٤م - ص ٦٢.

(٢) انظر المرجع السابق - ص ٦٢.

أما النظام الأساسى للمجلس الإسلامى للطيران المدنى فقد وقعت عليه سبعة دول حتى نهاية عام ١٤١٣هـ وهذا العدد غير كاف لجعل هذا النظام سارى المفعول.

رابعاً : اتفاقية تأسيس المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات :

فى ١٦ شعبان عام ١٤١٣هـ - ٩ فبراير ١٩٩٢م اعتمدت اتفاقية تأسيس المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات من قبل محافظى البنك الإسلامى للتنمية فى اجتماعه السنوى الثالث عشر.

تهدف هذه الاتفاقية إلى أن تقدم المؤسسة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية تأمين للصادرات أو إعادة التأمين للسلع التى تتوافر فيها الشروط المحددة فى الاتفاقية، وذلك بأن تدفع لحمله سندات التأمين (البوالص) تعويضاً ملائماً بالنسبة للخسائر الناجمة عن المخاطر المحددة فى الاتفاقية أو المخاطر التى يحددها مجلس الإدارة.

وقد وقعت على الاتفاقية ثلاثون دولة وصدقت عليها إحدى عشرة دولة[1]، فأصبحت الاتفاقية سارية المفعول اعتباراً من أغسطس ١٩٩٤ وبدأت أعمالها التنظيمية بمقر البنك الإسلامى للتنمية فى ٢١ يوليو ١٩٩٥.

خامساً : اتفاقية نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء بالمنظمة :

فقد وقعت على هذه الاتفاقية ١٦ دولة وصدقت عليها ٦ دول، وقد طلب الاجتماع التاسع للجنة الدائمة من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى الاتصال بالدول الأعضاء من أجل التعجيل بإتمام إجراءات انضمامها للاتفاقية ودعوة جميع الدول الأعضاء إلى البدء بتبادل قوائم الامتيازات المقترحة وإجراء اتصالات غير رسمية بشأنها استعداداً للمفاوضة المستقبلية حول الامتيازات.

---

(١) انظر تقرير البنك الإسلامى للتنمية بجدة - لعام ٩٥-١٩٩٦ - ص ٦٧-٦٨.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى تشجيع التجارة بين الدول الأعضاء فـي منظمـة المـؤتمر الإسلامى عن طريق تبادل التجارة على أساس المبادئ التالية :

أ- ضمان معاملة متساوية وغير تمييزية بين جميع الدول المشتركة.

ب- تحقيق منافع متبادلة لكافة الدول المشاركة بما يكفل استفادة جميع الدول المشاركة مـن نظام الأفضليات.

ج- تبادل المعاملة التفضيلية مع مراعاة مبدأ الدولة الأكثر رعاية طبقاً لجداول زمنية وعـن طريق اتباع أسلوب تدريجي.

د- إتاحة إمكانية المشاركة أمام التجمعات التى تتكون من الدول الأعضاء فقط والتى يمكن أن تشارك فى المفاوضات التجارية بتمثيل موحد.

هـ- قصر الأفضليات المتبادلة بمقتضى هذه الاتفاقية على الدول المشتركة فقط.

و- لا تقتصر الأفضليات المتبادلة على التعريفات الجمركية بل تمتد بصورة تدريجية لتشمل التسهيلات الجمركية وغير الجمركية.

ز- امتداد الأفضليات التجارية غلى جميع المنتجات ومنها المنتجات الزراعيـة والحيوانيـة والمصنعة ونصف المصنعة.

ح- وضع اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء فى الاعتبار عند مـنح معاملة خاصة.

مما سبق يتبين لنا أن المنظمات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة قد تعددت ونتج عنها بعض الاتفاقيات متعددة الأطراف بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى.

ولكن يلاحظ على معظم هذه المنظمات أنها لم تأت بالثمرة المرجوة منها حتـى الآن وأنها تفتقد إلى التمويل المادى المطلوب لأدائها لعملها ومنها على سبيل المثال البنك الإسلامى للتنمية حيث قام بعمل دراسة لمعرفة مدى احتياجه من نمو لتمويل عملياته المختلفة وأخذ فى الاعتبار احتياجات الدول النامية الأعضاء فى البنك وظروف التضخم وقد تبين له أنه سيواجه فجوة موارد تبلغ إحدى عشر ملياراً من الدينارات الإسلامية خلال الفترة ١٩٨٩ حتى ١٩٩٥[(١)].

---

(١) انظر تقرير البنك الإسلامى بجدة – العدد التاسع ١٤٠٤هـ – ص ٦٣.

وقد عمل البنك على إنشاء علاقة قوية مع البنوك الإسلامية داخل الدول الأعضاء حيث استطاع عن طريق برنامج لودائع الاستثمارات أن يحصل على موارد مالية من بعض هذه البنوك لاستخدامها فى تمويل التجارة الخارجية، كما يعمل حالياً بالاشتراك مع هذه البنوك فى إيجاد طرق جديدة لتنمية مصادر التمويل وذلك بهدف زيادة المساهمة فى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية الاجتماعية(١).

كذلك نجد أن مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ومقره أنقرة يعانى أيضاً من عدم انتظام المدفوعات المالية للدول الأعضاء للمركز مما يعوق أداء مهامه العملية وكذلك يواجه نقص فى كوادر البحث العلمى اللازمة له.

أما الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع فإن نشاطها محدوداً ويجب أن تعمل على التنسيق والتعاون مع الغرف التجارية لدى الدول الإسلامية الأعضاء حتى يمكن تنشيط الأعمال التجارية ورواج التجارة بين الدول الإسلامية.

كما يلاحظ أن أهداف بعض هذه المنظمات متداخلة ومزدوجة ولهذا يجب عمل تنسيق مركزى بين هذه المؤسسات من قبل منظمة المؤتمر الإسلامى بحيث أن تلتزم كل مؤسسة بأعمال محددة وطبقاً لأهدافها واختصاصاتها والعمل على منع الازدواج فى الاختصاصات ومن ثم تستطيع الدول الإسلامية أن تجنى ثمار أنشطة هذه المؤسسات.

ويجب على البنك الإسلامى للتنمية بجدة أن يتبنى فكرة إنشاء بنك مركزى إسلامى والذى يكون له الدور الفعال فى عملية التنسيق بين البنك الإسلامى للتنمية والبنوك الإسلامية لدى الدول الأعضاء وكذا عمل خريطة استراتيجية للدول الإسلامية الأعضاء مدعمة بدراسات اقتصادية لمشروعات إسلامية مشتركة من أجل تنمية الدول الإسلامية عامة والدول الإسلامية الفقيرة خاصة، وبذلك يستطيع هذا البنك أن يقوم بدور رئيسى وفعال فى عملية التنمية الاقتصادية ومن ثم دفع عجلة الفعالية فى التعاون والتكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية.

---

(١) انظر تقرير البنك الإسلامى للتنمية بجدة – العدد التاسع ١٤٠٤هـ – ص ٥٨.

وحتى يتم إقامة أو إنشاء البنك المركزى الإسلامى يمكن أن يقوم البنك الإسلامى للتنمية بهذا الدور حتى يتم قيام البنك المركزى.

أما بالنسبة للاتفاقيات عامة فيلاحظ أنها تأخذ طريق وأسلوب الاتفاقيات الدولية ومن ثم يلاحظ الموافقة عليها بعدد من الدول ثم يتم التصديق عليها من عدد آخر أقل من نفس الدول. بذلك قد لا ترى بعض هذه الاتفاقيات النور نظراً لأن عدد الدول المصدقة عليها قليلة.

ونظراً لعدم اهتمام بعض الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامى بهذه الاتفاقيات فقد أكدت اللجنة الدائمة فى لجتماعها العاشر الذى عقد فى أكتوبر ١٩٩٤ النداء للدول الأعضاء التى لم توقع أو تصادق على مختلف النظم الأساسية والاتفاقيات التى تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادى الإسلامى بأن تسرع فى التوقيع أو التصديق فى أقرب وقت ممكن.

ومن أهم الملاحظات أن العملية ليست فى كثرة الاتفاقيات أو المؤسسات ولكن الحقيقة ترتكز على إخلاص الدول الإسلامية وحسن نواياها فى إقامة صرح اقتصادى إسلامى بوجود حسن النوايا لهذه الدول وعملها بإخلاص واجتهاد وحسن التنسيق، وأن تبتعد مشاكلها السياسية عن مشروعاتها الاقتصادية وإذا خلصت النية خلص العمل لوجه الله ولمصلحة بلادنا ووطننا الإسلامى وأمتنا التى لن يقوم لها قائمة إلا بالاتحاد والتعاون والإخلاص لوجه الله ومن أجل التنمية والنمو والوحدة.

المبحث السابع : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

بدأت الجهود العربية للتحرير المتعدد الأطراف للتبادل التجارى منذ وقت مبكر يعود إلى بداية النظام العربى فى ظل جامعة الدول العربية. وفى حقبة الثمانينات شهدت تلك الجهود انطلاقة جديدة فى مجال تحرير التجارة العربية البينية من خلال عقد اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية. إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة منها، الأمر الذى أعزى إلى ضعف آليات التنفيذ. وفى ضوء ذلك استلزم الأمر تطوير أساليب التطبيق فضلاً عن

تحقيق التوافق بينها وبين قواعد منظمة التجارة العالمية والأوضاع المتغيرة في الدول الأعضاء نفسها.

وفي سبتمبر ١٩٩٥ أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراراً بإعداد مشروع برنامج تنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول الغربية لإقامة منطقة حرة عربية كبرى.

قرر مؤتمر القمة العربي في يونيو ١٩٩٧ إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كما قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي "البرنامج التنفيذي" لإقامة هذه المنطقة.

- وهي تهدف إلى إقامة تكتل اقتصادي عربي قوي يستطيع أن يقف أمام المنافسة الدولية بكل فاعلية وكفاءة.
- وتعمل على زيادة التجارة البينية بين الدول العربية الأعضاء.
- كما أنها تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات البينية بين الدول العربية الأعضاء.
- إيجاد فرص عمل جديدة مما يساهم في علاج مشكلة البطالة والحد من ظاهرة الهجرة العشوائية.
- تشجيع حرية انتقال الأفراد بين الدول الأعضاء.
- سهولة نقل التكنولوجيا بين الدول الأعضاء.
- إزالة جميع القيود والعوائق الجمركية بين الدول الأعضاء خلال فترات زمنية.
- سهولة انتقال رأس المال بين الدول الأعضاء.
- خفض تكلفة الإنتاج نظراً لاتساع السوق وكبر الإنتاج على مستوى الدول الأعضاء والاستفادة من الحجم الكبير للإنتاج.

معوقات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

مرت الدول العربية منذ إنشاء جامعة الدول العربية بعدة تجارب للعمل المشترك سبق ذكر بعضها إلا أن هذه المحاولات صادفت الكثير من المعوقات منها ما يلي :

- عدم توافر الإرادة السياسية الصادقة بين جميع الأطراف العربية.
- عدم تجانس الهياكل والسياسات الاقتصادية فى بعض الدول العربية.
- وجود الرقابة الحكومية المتشددة.
- الرقابة الصارمة على النقد الأجنبى.
- عمل المؤسسات الحكومية بقطاع التجارة بدلاً من القطاع الخاص وما يتبعه من سياسات تقييدية.
- تفاوت أسعار الصرف بين الدول العربية.
- تفاوت مستوى الدخول فى الدول العربية بشكل كبير.
- توقف نجاح العمل الاقتصادى العربى المشترك على أساس العلاقات السياسية وعدم تحييده.
- عدم وجود سياسة قومية للتصنيع مما أدى لظهور صناعات متكررة فى أكثر من دولة عربية مما دفعهم للتنافس بدلاً من التعاون والتكامل.
- عدم الاهتمام بوجود شبكة نقل لربط أجزاء الوطن العربى.
- عدم توافر البيانات والمعلومات والإحصاءات عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- عدم وضوح سياسات صناديق التمويل العربية مما أدى لعدم تحقيق أهدافها وعدم إسهامها بشكل فعال فى مسيرة التكامل الاقتصادى العربى.

كما توجد حالياً بعض القيود والمعولات الأخرى تتلخص فى الآتى :-

- القيود غير الجمركية المنتشرة على المستوى العربى تفوق عملية التبادل التجارى. وقد شملت قوائم السلع الخاضعة لهذه القيود لعشر دول عربية ما يزيد على ٦٠٠ سلعة مما يعيق تنفيذ ما تلتزم به الدول العربية فى تحرير التبادل التجارى فيما بينها.
- موضوع المواسم الزراعية لأن التحرير السلعى للمنتجات الزراعية من الموضوعات الصعبة لأن السلع الزراعية ترتبط بحياة المواطنين وجزء كبير من سكان العالم العربى يعيشون على القطاع الزراعى لهذا من الصعب الطلب من الدول العربية تحرير المواسم الزراعية ولهذا فهى تشكل عائقاً أمام منطقة التجارة الحرة العربية.

بعض المقترحات للتغلب على عوائق منطقة التجارة الحرة العربية[١] :

- ضرورة وضع معايير وبروتوكولات لتسهيل تبادل المعلومات الجمركية المطبقة فى بعض الدول العربية مع بعضها البعض.
- أهمية تطوير شبكة المعلومات التى تربط المصارف العربية بعضها ببعض مع التدقيق على سرعتها ودقتها فى تبادل الأموال فيما بينها.
- تنمية دور مؤسسات التمويل العربية فى مجال الاستثمار والتجارة للقيام بدور أكبر فى المرحلة القادمة.
- إزالة معظم الاختلافات فى الأطر التنظيمية فى الدول العربية بما فى ذلك قوائم التصنيف الجمركى.
- ضرورة الاتساق بين زيادة التكامل الاقتصادى العربى الإسلامى والمبادرات الجارية مع مناطق أخرى أو فى إطار جولة أورجواى حيث أن النجاح فى التجربة الإقليمية يعتبر مؤشراً جيداً للنجاح فى التجربة الدولية.
- ضرورة وضع استراتيجية اقتصادية عربية إسلامية تقوم على أساس قيام مشروعات عربية إسلامية مشتركة ترتكز على التخصص النوعى وتكون الأسواق العربية الإسلامية سوقاً لها تفادياً لازدواجية إنتاج سلع مماثلة ليكون للسوق العربية الإسلامية المشتركة دورها فى النظام الدولى.
- إعادة ترتيب المنظمات العربية الإسلامية التابعة لجامعة الدول العربية لأوراقها حتى تستطيع تدعيم الدور اللائق بها فى المستقبل.

---

(١) انظر النشرة الاقتصادية لبنك مصر – رقم ٢ عام ١٩٩٨ والنشرة الاقتصادية للبنك الأهلى رقم ١ عام ١٩٩٨..

- السوق العربية المشتركة – هل هى الخيار الوحيد أم الأفضل؟ الأهرام الاقتصادى العدد ١٥١١ فى ١٩٩٧/١٢/٢٢.
- المأزق العربى فى المنطقة الحرة – الأهرام الاقتصادى – العدد ١٥٢٩ فى ١٩٩٨/٤/٢٧.
- مع إقامة منطقة للتجارة الحرة العربية – خبراء الاقتصاد يقترحون صور للتعاون الاقتصادى على الدول العربية – مجلة التجاريون – العدد ٥٣ – مارس ١٩٩٨م.

- دعم وتطوير صندوق النقد العربى ليواصل مساهمته الفعالة فى تنفيذ المشـروعات فـى الدول العربية بكل كفاءة وفعالية.
- تسجيل الأوراق المالية فى البورصات العربية خاصة الكبير منهـا (كبورصـة الأوراق المالية المصرية) مع مزيد من التعاون بين البورصات فى الـدول العربيـة والإسـلامية لتكون شبكة قوية تساهم فى دفع النمو الاقتصادى لتلك الدول.
- توحيد صوت الدول العربية والإسلامية بشأن التفاوض فى المجالات التجارية والاقتصادية مع الأطراف الدولية (كالاتحاد الأوروبى مثلاً) بدلاً من التفاوض فـرادى – نظـراً لأن التفاوض الجماعى يثمر نتائج أفضل لصالح هذه الدول ويجعلها تتمتع بمزايـا تفضـيلية كثيرة.
- ضرورة وجود تنسيق للحوافز الاستثمارية والأطر التشـريعية المتعلقـة بجـذب رؤوس الأموال سواء الأجنبية أو العربية الإسلامية من الخارج. ومن ذلك ما تم بشـأن توقيـع اتفاقية منع الازدواج الضريبى والتهرب من الضرائب المفروضة على الـدخل وتـدفق رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء بناء على موافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربيـة فى دورته بديسمبر عام ١٩٩٧م مما يساهم فى تسهيل تبادل التجارة والأعمال بين هـذه الدول بدون تعقيدات ضريبية.
- إعادة النظر فى التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية العربية الإسلامية الذى يعكس نمطاً مـن التبعية التجارية للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ينتهى دائماً إلى وجـود عجز تجارى لصالح تلك الدول على حساب التجارة العربية البينية التى تتجه للتراجع.
- أن تتصف إدارة المنطقة بالمرونة وسرعة التطور والاستجابة المستمرة لمصالح الـدول الأطراف ومتطلبات توسيع التجارة العربية الإسلامية – ولا يوجد ما يمنع من اختصـار الجدول الزمنى (١٠ سنوات) إلى مدة أقصر سعياً لإقامة سوق عربية إسلامية مشـتركة كبرى تضم كل الدول العربية والإسلامية كإطار للتكامل العربى الإسلامى المنشود وتكون تلك الاتفاقيات الحالة هى النواة ونقطة الانطلاق لها.

هذه بعض المقترحات المقدمة من أجل إنجاح وتنشيط منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتى يمكن أن تحقق الكثير من التضامن والتعاون بين الدول العربية والإسلامية من أجل التكامل الاقتصادى والوحدة السياسية العربية الإسلامية. ونرجو لها النجاح وألا تسير بخطى وئيدة وألا تلحق بما سبقها من مشروعات عربية لم تجنى منها الدول العربية الإسلامية شيئاً.

الفصل السابع
أسباب تعثر الوحدة الاقتصادية العربية الإسلامية خلال الفترة السابقة

لا شك أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما تلاها من تداعيات قد خلقت عالماً جديداً يختلف فى رؤيته وتحدياته وآلياته ومعالجاته عما عرفناه قبل تلك الأحداث، والحقيقة أننا حين ننظر إلى وتيرة وعمق التغير العالمى على مدى الأشهر الماضية فإننا نشعر بالقلق بشأن الدروس التى يجب أن نتعلمها من هذه الأحداث، ويدعونا ذلك للتساؤل عما ينبغى أن نفعله بطريقة مختلفة فى المستقبل سعياً وراء تجنب الآثار السلبية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ليس فقط على المستوى القومى بل أيضاً على مستوى الدولة والفرد.

ومع تزايد التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية الخارجية، تتزايد حاجة الأمة الإسلامية لبذل قصارى جهدها لإيجاد السبيل العملى لمواجهة الواقع الجديد برفع مستوى الطموح الإسلامى الذى يواجه هذه التحديات، وسرعة بلورة مجال التعاون الإسلامى داخل إطار كتلة اقتصادية قادرة على التأثير فى حركة التبادل العالمى ومواجهة المنافسة، وإحداث تطوير جذرى فى القدرات الذاتية للوطن الإسلامى ليعمل فى توافق وانسجام معتمداً على ما يتوافر له من إمكانات وموارد اقتصادية وثروات طبيعية وموارد بشرية ورؤوس أموال.

وفى ظل كل تجارب الماضى الطويلة للتكامل العربى الإسلامى، وما ارتبط بها من تعويق وفشل وضعف وعدم فعالية، فإن الدعوة لتدارس حقائق الواقع ومشكلاته والمصالح المشروعة لجميع القطاعات الاقتصادية فى الدول الإسلامية قد أصبح هو البوابة الوحيدة للعبور إلى واقع جديد قادر على الوجود والحياة والاستمرار.

ويواجه التكامل الاقتصادى بين الدول العربية والإسلامية اليوم أخطر أزماته وأحرج مساراته. حيث أن دول العالم تتكتل حتى نجد أن الدول الكبرى والمتقدمة والغنية هى التى تسارع إلى التكتل بل إن بعض التكتلات تعمل على التعاون والتكتل مع التكتلات الأخرى.

ولهذا فإننا نرى أنه يجب على الاقتصاديين والمفكرين والمسئولين الإسلاميين بذل الجهد لتحليل الأسباب الحقيقية وراء ظاهرة عدم قيام تكامل اقتصادى بين دولهم وطرح المقترحات الكفيلة بمعالجتها وتصحيح مسارات العمل التكاملى وتعزيزها.

ففى الوقت الذى تتعاظم فيه التحديات والمخاطر التى يواجهها العالم العربى والإسلامى تشهد العلاقات الاقتصادية بينها انحساراً وتعثراً وضعفاً. ولهذا سوف نشير إلى بعض أوجه المعوقات التى قد تقف حائلاً دون حدوث تكامل اقتصادى بينها[١] :

١- ضعف القاعدة الإنتاجية :

يلاحظ ضعف التركيب القطاعى لهياكل الإنتاج فى الدول العربية والإسلامية وهو العامل الرئيسى لضعف التجارة البينية بين هذه الدول – كما أن سياسات الإنتاج والتنمية قد اتخذت اتجاهات مختلفة من دولة لأخرى ومن ثم لم يحدث تنمية حقيقية لهذه الدول حيث تعددت الأسواق القطرية المختلفة رغم ضيقها وانخفاض الإنتاج. ولقد اتبعت هذه الدول سياسة إنتاجية منفردة لكل منها دون وجود أى تنسيق مع باقى الدول الأخرى ووضعت كل منها حواجز جمركية ومن ثم أنشأت أسواق ضيقة وضعيفة منغلقة على نفسها. وقد ركزت هذه الدول على الصناعات الاستهلاكية المعمرة والتى تستخدمها فئة محدودة من أفراد المجتمع.

كما عملت على إقامة صناعات حديثة ذات كثافة رأسمالية كبيرة وتكنولوجية عالية ولكن فى سلع تدخل فى تشكيل مدخلات ضرورية لصناعات الدول المتقدمة. وكان التركيز على صناعة البتروكيماويات وخام الحديد والفوسفات والقطن.

---

(١) انظر تفصيلات ذلك فى المرجع التالى :

د. إسماعيل شلبى – إمكانيات ومعوقات التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية – دراسة قدمت للمؤتمر العالمى للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٩٩٨م.

كما يلاحظ ضعف علاقات التشابك والتوازن بين قطاعى الزراعة والصناعة وعدم الاستفادة من تكاملها داخل الدول العربية والإسلامية وارتباطهما المباشر بالقطاعات الاستهلاكية الوسيطة أو النهائية فى الدول الأجنبية المتقدمة.

إن المشكلة الأساسية تتمثل بالمشكلة التنموية ومن ثم فإن الطريق الطبيعى لعلاج هذه المشكلة هو التخطيط الإنمائى والتكامل الإنتاجى وذلك غير متوفر بين هذه الدول.

٢- اختلاف السياسات الاقتصادية :

اعتنقت الدول العربية والإسلامية سياسات اقتصادية مختلفة وأصبح لكل دولة سياستها وأهدافها فبعضها يتبع نظام اقتصادى مغلق والبعض الآخر اعتنق نظام الاقتصاد الحر أى نظام السوق، واعتنق البعض الآخر النظام المختلط. وقد نتج عن ذلك أن هذه الدول اتبعت سياسات اقتصادية مختلفة سواء فى النواحى الصناعية أو الزراعية أو الخدمية. ولهذا أصبحت كل دولة منغلقة على نفسها وتنتج بعض ما تحتاجه من سلع غذائية وتستورد من الخارج ما تحتاجه من سلع صناعية وغذائية أخرى. ولم تستفد هذه الدول بما لديها من إمكانيات من المواد الأولية الصناعية أو ما لديها من ميزات نسبية وتنافسية فى الصناعات المختلفة أو السلع الزراعية. وقد نتج عن تلك السياسات تعميق التبعية للخارج والتجزئة القطرية.

ومن ناحية أخرى فإن الأسلوب الذى اتبعته الدول العربية والإسلامية فى محاولاتها التكاملية فى الماضى يحمل فى طياته جانباً من أسباب الفشل. حيث قامت بعض هذه المحاولات على أساس اقتباس تجارب تكاملية أخرى وخاصة التجربة الأوروبية على أساس مدخل تحرير التجارة – دون إعطاء الاهتمام الواجب للمشروعات المشتركة والتنمية المشتركة بصورة تتناسب مع الظروف الاقتصادية وأنماط ومستويات التنمية فى هذه البلدان خاصة الساعية للتكامل.

كما لم تسفر المحاولات المتلاحقة فى إطار جامعة الدول العربية عن أية نتائج ملموسة على صعيد تطوير التجارة البينية لهذه الدول. ويرجع ذلك فيما يبدو عدم توافر الرغبة الحقيقية لدى الدول المشاركة فى تطوير التجارة فيما بينها فاقتصر الأمر على التوصل لمراسيم ووثائق قانونية صماء تستهدف تطوير التجارة البينية بينما ثم إفراغ هذه المراسيم والوثائق من أى مضمون فعلى من خلال التطبيق – وسبق أن أشرنا إلى البعض منها عند الحديث على ما يتضمنه ميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية السوق العربية المشتركة والمشاكل وتداخل الاختصاصات بين أجهزة الجامعة العربية.

٣- الإرادة السياسية :

لقد لعبت الإرادة السياسية دوراً كبيراً فى تعميق أزمة التكامل. حيث أن هذه الإرادة كانت ضعيفة لعدة أسباب :

أ- عدم وضوح الرؤية الحقيقية للفوائد الكبيرة التى تعود على هذه الدول من قيام التكامل الاقتصادى والوحدة الاقتصادية والسياسية.

ب- عدم الاقتناع الكامل لدى أصحاب القرار السياسى بجديتها وجدواها.

ج- غلبة العلاقات الثنائية على العلاقات المتعددة الأطراف.

د- التركيز والاهتمام بالمشاكل القطرية دون الأعمال القومية.

هـ- تنافس الأجهزة القطرية مع الأجهزة القومية.

و- عدم التنسيق بين الأجهزة والمنظمات العربية المتخصصة والاتحادات والهيئات.

ز- كثرة الخلافات السياسية الكبيرة بين دول العالم العربى والإسلامى وانشقاق هذا العالم على نفسه خلال السنوات الأخيرة خاصة ما حدث بشأن حرب العراق وإيران والعراق والكويت والفتنة الطائفية فى لبنان وما يحدث الآن لفلسطين وكارثة أفغانستان والغزو الأمريكى للعراق والتحالف الدولى ضدها مما نتج عنه عدم وجود استقرار سياسى

حقيقى لدى الكثير من هذه الدول أسفر عن موقف مخزى لهـذه الـدول إزاء مشـاكلها السياسية والعسكرية أمام العالم حيث أصبحت أمة مهلهلة ومستضعفة.

ح- يعتبر النجاح الذى تحقق خلال مراحل إنشاء السوق الأوروبية المشتركة تجربة رائـدة لابد من دراستها والأخذ بالأسباب والدروس المستفادة التى أدت إلـى نجاحهـا. حيـث توافرت الإرادة السياسية الأوروبية التى رأت أن من مصلحتها أن تنبذ خلافات الماضى، وتتوحد فى كتلة اقتصادية تحقق الرفاهية للجميع وتؤمن مستقبل الأجيال القادمة بعيـداً عن الخلافات العرقية والأيدولوجية وأن يكون لها دور كبير فى المجالات الاقتصـادية والسياسية والعسكرية فى ظل الكتلتين القائمتين فى تلك الآونة.

٤ـ مشكلة الإدارة :

لقد أسهم عدم حسن اختيار القيادات الخاصة لمؤسسات العمل الاقتصـادى المشـترك وعدم الرقابة والمتابعة والمحاسبة فى إيجاد مؤسسات غير ناجحة مما أدى إلى إضعاف الثقة بهذه المؤسسات واستغلال فشلها كذريعة لإحباط أى تجربة جدية.

٥ـ عدم مسايرة التقدم التكنولوجى :

لا شك أن الدول العربية والإسلامية متخلفة كثيراً عن الدول المتقدمـة فـى مجـال التطورات التكنولوجية الحديثة خاصة فى مجال إنتاج السلع الزراعية والصـناعية وافتقـار الكثير منها للمواصفات القياسية العالمية والكفاءة الإنتاجية مما يؤدى فى النهاية إلى ضـعف القدرة التنافسية فى الأسواق المختلفة.

٦ـ إهمال البنية الأساسية :

لا شك أن هناك إهمال كبير فى البنية الأساسية التحتية للتطور الاقتصادى الجمـاعى والوحدة. مثل إنشاء شبكات المواصلات الفعالة وتمهيد الطرق السريعة والاتصالات السـلكية

واللاسلكية وأسس التنمية الصناعية التى توفر التكامل الإنتاجى والتنـوع والتخصـص فـى المجالات المختلفة.

٧- عدم وجود جهاز لفض المنازعات :

لم يتوفر لدى الدول العربية والإسلامية جهاز (محكمة عربية إسلامية) قضائى لحـل المشاكل الوطنية سواء السياسية منها أو الاقتصادية أو الاجتماعية وحـل الخلافـات بشـكل مسئول وملزم مما أثر تأثيراً كبيراً على الاتفاقيات الجماعية التى عقدتها الدول العربيـة مـن خلال جامعة الدول العربية.

٨- العوامل الاجتماعية :

سوء المناخ العام السائد فى العلاقات بين الدول العربية والإسلامية خاصة بعد حرب العراق-إيران والعراق-الكويت. ولقد ساد بين هذه الدول مشاعر الغيرة والمقارنة والتفضـيل والحرص على تبوء دور الزعامة والاستئثار بالقدرة على التأثير فى توجهـات القـرار فـى القضايا المختلفة. كل هذه العوامل أثرت تأثيراً سلبياً على فرص التكامل والوحدة والعلاقـات الاقتصادية ومن ثم أثرت على وجود علاقات طبيعية متوازنة فيما بين مختلف هذه الدول.

هذا بالإضافة إلى الاختلافات الكبيرة والتباين فى مستويات المعيشة بين الدول العربية والإسلامية. بالإضافة إلى تفشى الأمية والتى تصل فى المتوسط إلى حوالى ٥٠% من إجمالى السكان فضلاً عن تردى مستويات التعليم فى مختلف مراحله مما أدى إلى تفـاقم المشـكلات الناجمة عن الجهل وغياب الوعى السليم ومن بينها مشكلات التطرف والإرهاب من جانب أو التقليد الأعمى ومحاكاة المظاهر الاجتماعية للمجتمعات الغربية بصورة تتنافى فى كثير منهـا مع القيم الإسلامية للمجتمعات العربية والإسلامية من جانب آخر.

٩- مشكلة الأمية والتعليم والثقافة :

لا شك أن العالم الإسلامى يعانى من ارتفاع نسبة الأمية والتى تصل فى بعض بلاد هذا العالم إلى أكثر من ٧٠% من شعوبها. بالإضافة إلى تخلف طرق التعليم والتركيز على التعليم الأولى والنظرى وتخلف الثقافة بهذه الدول. مما يشكل مشكلة فى التقدم والتنمية رغم أن الإسلام يحض على التعليم من المهد للحد وطلب التعليم ولو فى الصين.

فالعلم يطلب فى أى سن مهما كبر الإنسان فهو فى حاجة إلى زيادة منه. ولا يزال المرء عالماً ما طلب العلم. فإذا ظن أنه علم فقد جهل. ونظراً لأهمية العلم فقد أعطى الإسلام للعلماء أهمية واحترام ومعرفة قدرهم. فهم حملة العلم ومن ثم فلهم القيادة والتوجيه فى المجتمع(١).

يمثل تحقيق مستوى عالٍ من الجودة الشاملة فى الجامعات الإسلامية النمو الحقيقى لها للحفاظ على دورها الريادى فى قيادة عمليات التحديث والمعاصرة بمجتمعاتها الإسلامية لمواجهة تحديات الألفية الثالثة(٢). ولا شك أن تحقيق الجودة الشاملة للمنتج الجامعى تعتمد على جودة عديد من المتغيرات حيث تلعب الإدارة دوراً فاعلاً فى رفع كفاءة العملية التعليمية فى الجامعات، نظراً لتأثيرها على المتغيرات التنظيمية ومنها التكنولوجيا وكذلك متغير أعضاء هيئة التدريس كمصدر أساسى لتحقيق الميزة التنافسية وتفاعل عضو هيئة التدريس مع البيئة المحيطة حيث يعد ذلك بمنزلة الجسر الذى يمكن أن تعبر من خلاله كليات الجامعة إلى الواقع العملى والذى يمكن أن يسهم بشكل كبير فى زيادة الخبرة العملية لأعضاء هيئة التدريس، وكذلك تنمية مؤسسات المجتمع فى آن واحد. كما يجب تحديث المناهج وتدعيم النشاط البحثى

---

(١) د. إسماعيل شلبى – حقوق الإنسان والتنمية وموقف الإسلام منها – دراسة مقدمة لندوة حقوق الإنسان والتنمية بجامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية – خلال الفترة من ٤–١١ يونيو ١٩٨٥م.

(٢) رؤية جامعة قناة السويس فى الخطاب الإسلامى التربوى المعاصر – مقدمة إلى نحو خطاب إسلامى معاصر التى تنظمها رابطة الجامعات الإسلامية بالتعاون مع جامعة قناة السويس – الإسماعيلية خلال الفترة ٢٩ يناير حتى ٢ فبراير ٢٠٠٢م – ص ٦، ٧.

وإحداث التكامل بين القرارات الدراسية لمواجهة الطبيعة المتغيرة للظروف التى تعيشها أجهزة ومنظمات المجتمع فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية الجديدة.

وقد أكدت الدراسات أهمية الدور الاستراتيجى للتعليم الجامعى فى تحسين المركز التنافسى للدول وتحسين قاعدة الإنتاج والتصدير. ويذهب بعض الباحثين إلى الربط بين أزمة التعليم الجامعى وأزمات الإنتاج والإنتاجية مما يدعو إلى ضرورة البحث عن مفاتيح جديدة لتطوير التعليم الجامعى باستخدام آليات إدارة الجودة الشاملة والتطوير المستمر. ولقد خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان للإنتاج وللعمل الشريف الحلال. والعلم والتعليم أساس الإنتاج لأنه يستهدف البناء المتوازن للإنسان عقلياً وسلوكياً ونفسياً ومعنوياً واجتماعياً. فالتعليم الجيد ينمى عقل الإنسان وقلبه وجسده وروحه وينمى ويطور المعلومات والمهارات والقدرات والاتجاهات والإدراك. بهذا فإن الخلل فى التعليم يعنى الخلل فى الإنتاج وتدهور الإنتاجية كما تتأثر قضايا تطوير الإنسان والمنظمات والمجتمع بقضايا التعليم وخاصة التعليم الجامعى. وتبدو قضية تحقيق الجودة الشاملة فى التعليم الجامعى أكثر إلحاحاً اليوم بسبب تدهور إنتاجية الفرد والبطالة بأنواعها وخسائر بعض المنظمات وضياع قيم الحياة والسلوكيات أحياناً. وأصبح التساؤل الحائر الآن فى علاقة السببية عما إذا كانت مشكلة الإنتاج والدخل القومى سبباً فى تدهور التعليم بسبب نقص الموارد أم أن العكس هو صحيح وأن أزمة التعليم والتربية وراء مجموعة مشكلات المجتمع فى الصناعة والصحة والخدمات المدنية والقطاعات الإنتاجية.

والخلاصة الآن هى أن خريطة الإنتاج أصبحت متشابكة مع خريطة التعليم بشكل معقد جداً يساعد على تقييده بصفة مستمرة وتدهور الظروف البيئية المختلفة من تضخم اقتصادى، وركود تسويقى وتدهور فى الإنتاج وهجرة العمالة الجيدة وانتشار العمالة الرديئة. لذلك فإن الأمر يحتاج من الجامعات الإسلامية إلى وقفة تشخيصية تحليلية لقضية التعليم الجامعى مع الوعى بخطورة القضية وأهمية التعجيل بالتنفيذ الجاد للمشروع القومى لتطوير التعليم الجامعى على مستوى كافة الدول الإسلامية.

ولا شك أن حرص العديد من البلدان المتقدمة مثل أمريكا واليابان وألمانيا وبريطانيا على تخصيص جزء ملموس من ميزانياتها لتطوير وتحديث العملية التعليمية يمثل دليلاً عملياً على حتمية تطوير التعليم لمواجهة التغيرات البيئية المستمرة.

من كل ما تقدم يتضح أهمية إعادة بناء منظومة التعليم لاستيعاب التطورات التكنولوجية المعاصرة لدعم القدرة التنافسية للبلدان الإسلامية فى ظل التحديات العالمية. ويجب أن يكون جلياً أن العملية التعليمية بصدد أن تتحرر من قيودها الزمنية والمكانية حيث أصبحت مصاحبة لعمليات الإنتاج والترفيه فى حياة كل فرد ومدى الحياة. الأمر الذى يضع حداً نهائياً لأساليب التعليم التقليدية التى يحل فيها الفهم والاستيعاب محل التلقين والحفظ، والتى يندمج فيها التعلم مع الأداء فى عملية واحدة ذات طابع مجتمعى فعال.

ونظراً لأن المناهج تعد أهم أدوات الجامعات فى تحقيق أهدافها فإن الجودة الشاملة فى مجال المناهج الجامعية تعرّف بأنها تحقق المنهج لأعلى مستوى ممكن من القبول لدى جهات العمل والمنظمات المهنية والطلاب عن طريق تحقيقها لأعلى مستوى ممكن من المعرفة المعاصرة والمهارة لدى الخريج.

ويتطلب توفير الجودة فى المناهج مجموعة من العوامل أهمها :

١- التعرف على حاجة المجتمع وأصحاب الأعمال من القدرات المعرفية والمهارية الواجب توافرها فى الخريج.

٢- التعرف على الموقف الحالى للمناهج الجامعية وتحديد الفجوة القائمة بعد تحديد الهدف من تقديم كل منهج.

٣- لهذا فإننا نرى ضرورة قيام الجامعات الإسلامية بإنشاء مراكز لإدارة الجودة الشاملة بها حتى تحقق لنفسها القدرة على الصمود والبقاء لخريجيها على فرص متزايدة فى أسواق العمل. وذلك وفقاً للمواصفات الدولية النمطية للأيزو والسعى لتطبيقها فى الجامعات الإسلامية كمدخل استراتيجى للتطوير والتحديث.

ويجب أن تركز محاور التطوير على المبادئ الآتية :

١- التعليم ليس شهادات ولكن بناء فعاليات إنسانية متكاملة.

٢- التعليم يجب أن يركز على المهارات السلوكية وأنماط التفكير.

يجب أن يكون المنتج (الخريج) من البرامج التعليمية ونظم التعليم المعاصرة هو موارد بشرية فعالة ذات مهارات وجودة مرتفعة يحتاجها سوق العمل ومزودة بمهارات الإبداع والتطوير.

١٠- الصراعات المستمرة بين الدول الإسلامية :

لا شك أن الصراعات والخلافات بين الدول الإسلامية تؤدى فى النهاية غلى التفرقة وبث جذور الفتن والانشقاق بين الدول بعضها البعض وتبديد الموارد الاقتصادية ومن ثم زيادة الإنفاق على النواحى العسكرية وعادة ما تترك آثار سيئة لا تمحى فى زمن قصير. وأهم هذه الصراعات والحروب فى الزمن القريب هى :

١- حرب العراق وإيران.

٢- حرب العراق والكويت.

٣- احتلال الولايات المتحدة والأمريكية وبريطانيا للعراق بالحجج الواهية.

٤- الصراع الداخلى فى السودان وتدخل بعض الدول المجاورة فيه.

٥- الصراع الداخلى بتركيا ما بين الإسلاميين والعلمانيين.

٦- الصراع الداخلى بالجزائر والقتل المستمر للمواطنين بعد إلغاء الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٢م.

٧- المأساة الأفغانية بين الأحزاب والانتهاء بالاحتلال الأمريكى لأفغانستان وفرض حاكم وحكومة موالية لها.

٨- الصراع الداخلى فى الصومال.

وإذا ما حللنا أسباب هذه الصراعات والحروب فإنها ترجع من جانب إلى أطماع بعض الحكام ذوى الميول الدكتاتورية والطموح لإنشاء إمبراطوريات كبيرة ومن جانب آخر للتدخل الخارجي من الدول الأجنبية خاصة في ظل العولمة وفرض إرادتها على الدول الإسلامية الضعيفة بأى حجج كانت. وبعد حكام هذه الدول الإسلامية عن منهج الله وسنة رسوله وأصبحت الدنيا هى ملاذهم والعمل على مصلحتهم الشخصية دون صالح شعوبهم وأمتهم الإسلامية والوحدة وجمع الخلافات تحت مظلة المنهج الربانى وعدم اللجوء إلى شرع الله لحل خلافاتهم والذى يدعو إلى التعاون والوحدة والتسامح ونبذ الخلافات والتعصب. ويقول الله تعالى "**وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين**" (٩-الحجرات).

١١- مشروع السوق الشرق أوسطية[١] :

تظهر بوضوح في استراتيجية الغرب تجاه المنطقة العربية والإسلامية الحيلولة دون ظهور قوة إقليمية فى المنطقة تكفل قيام تكتلاً على أساس عربى إسلامى، وقد ظهرت تحالفات عدة من أجل إسقاط أى مشروع يهدف إلى تحقيق هذا التكتل ابتداء بمحمد علي، وصولاً إلى يومنا هذا. حيث تحرص إسرائيل بدعم أمريكى ضاغط على خلخلة كل محاولة لتكتل عربى

(١) انظر المراجع التالية :
- د. زكى حوش – الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية – بحث مقدم لجامعة أسيوط عام ١٩٩٧م مؤتمر السوق العربية المشتركة.
- د. محمود عبد الفضيل – الشرق أوسطية ومستقبل التعاون والتكامل العربى – مؤتمر الاقتصاد الأردنى فى إطاره الإقليمى والدولى ١٩٩٦م ورقة خلفية.
- نيفين عبد الخالق مصطفى – المشروع الشرق أوسطى – بيروت المستقبل العربى – عدد ١٩٣ – ١٩٩٥.

أو إسلامى اقتصادى أو سياسى، ومن أجل ذلك فقد بادرت إلى تقديم مشروعها المعروف باسم الشرق أوسطية، أو الشرق الأوسط الجديد كما يريده ويراه شيمون بيريز فى كتابه المعروف.

كانت البداية لهذا المشروع فى مؤتمر الدار البيضاء الاقتصادى للتنمية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام ١٩٩٤، تلا ذلك مؤتمر عمان عام ١٩٩٥، ثم القاهرة عام ١٩٩٦ ثم مؤتمر الدوحة ١٩٩٧ وذلك من أجل تحقيق الأهداف الأمريكية والصهيونية والتى تهدف إلى تأمين السيطرة على البترول والتحكم فى أسعاره وإخماد النزاعات والصراعات الداخلية والإقليمية وعلى الخصوص الصراع العربى الإسرائيلى الذى يتعين تصفيته وفق الرؤية الإسرائيلية وإعطاء الدور الحيوى لإسرائيل فى المنطقة كقوة ردع ضد الإسلام (حسب بيريز) الذى يرى أن على الغرب أن يقف وراء إسرائيل باعتبارها الحاجز للإسلام والواقى لأوروبا ضد زحفه وعدوانه. وإعادة النظر فى المنطقة لتفكيكها وربطها وفق مقتضيات الاستراتيجية الصهيونية الأمريكية الحالية.

وقد ظهر الحديث عن الانتماء الشرق أوسطى، فى مواجهة الحضارة العربية والإسلامية، والمطالبة الإسرائيلية بتقويض الجامعة العربية واستبدالها بهيئة شرق أوسطية تنضم إليها إسرائيل ودول المحيط العربى الأخرى.

وكان قد صدر بعد حرب ١٩٦٧ فى إسرائيل كتاباً بعنوان الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠ حددت فيه التصورات الإسرائيلية لمعالم الشرق أوسطى ومرتكزاته.

وتبع ذلك منذ الثمانينات صدور عشرات الدراسات والأبحاث عن المؤسسات الإسرائيلية الاستراتيجية ومراكز البحوث تناولت اقتراحات ومشاريع لأنشطة اقتصادية مختلفة بين إسرائيل والبلدان العربية.

ومن هذه المؤسسات صندوق (آرمند هامر) للتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط التابع لجامعة تل أبيب الذى أصدر كتيباً تناول فيه مشاريع التعاون الاقتصادى الإقليمى وكانت أوراق مؤتمرات الدار البيضاء، وعمان، والقاهرة مستوحاة من هذه الدراسات. وأعقب ذلك

كتاب بيريز (الشرق الأوسط الجديد) وفى ضوء غياب الاستراتيجية العربية الموحدة قامت إسرائيل بتوزيع المشاريع على الأقطار العربية، كل بما يناسبه من أجل أن تخفى الهدف البعيد وهو وضع اليد على مصادر المال والاقتصاد فى المنطقة.

وقد عرضت إسرائيل أكثر من ٢٦٠ مشروعاً تبلغ تكلفتها ٢٥ مليار دولار.

ويؤكد المشروع الإسرائيلى ضرورة تنمية التعاون الإقليمى والسعى إلى بناء سوق شرق أوسطية كاملة، الأمر الذى يعنى تفكيك مؤسسات العمل العربى المشترك لأنها تعرقل التعاون الإقليمى.

إعلانات المؤتمرات :

إن أهم ما أعلنته المؤتمرات الأربعة (الدار البيضاء، عمان، القاهرة، قطر) تؤكد جميعها الاتجاه لإرساء مناخ جديد يسمح بحرية التعامل الاقتصادى والتبادل التجارى بدون حواجز وإطلاق مبادرات الاستثمار فى المنطقة باندماج إسرائيل مع الأقطار العربية ويكون القطاع الخاص العامل الرئيسى له.

ومما أعلنته هذه المؤتمرات تحويل اجتماعات القمة السنوية إلى آلية للتعاون من خلال إنشاء الأمانة العامة الدائمة لقمة التعاون الاقتصادى لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويكون مقرها الرباط وتحويل مجموعة العمل الإقليمية للتنمية الاقتصادية التى أعدت لمؤتمر عمان إلى (هيئة دائمة) مقرها عمان وإقامة مؤسسة تمويل إقليمية رئيسية تضم دولاً من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مهمتها بالإضافة إلى التمويل : تنسيق السياسات النقدية، والمالية، والاقتصادية التى سيقوم بها (بنك التعاون الاقتصادى والتنمية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) ومقره القاهرة، وسيقوم بدور مشابه لدور البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى لاقتصاديات دول المشروع.

البدء فى إقامة سلسلة من المؤسسات الإقليمية المختلطة تضم ممثلين عن الحكومات والقطاع الخاص من خلال :

أ- مجلس إقليمى لرجال الأعمال فى الدول الأعضاء.

ب- اتحاد إقليمى للتعاون السياحى يضم وزراء السياحة.

- تعزيز الشراكات فى القطاعين العام والخاص من داخل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها لتشجيع التنمية الاقتصادية الإقليمية.

مراحل السوق الشرق أوسطية :

إن تحقيق هذه السوق سيتم على مراحل عدة وكل مرحلة تحمل من الأخطار على المستقبل العربى الإسلامي الشيء الكثير وهذه المراحل هى :

المرحلة الأولى :

ورد بالورقة الإسرائيلية أن عدم توقيع معاهدات الصلح يجب أن لا يحد من التعاون الاقتصادى، ويتم فى هذه المرحلة قيام تعاون اقتصادى إقليمى وإقامة منطقة تجارة حرة بين إسرائيل ومنطقة الحكم الذاتى، وأبرز مخاطر هذه المرحلة أنها ستؤدى إلى دمج الاقتصاد الفلسطينى الوليد فى الاقتصاد الإسرائيلى فى مجالات التجارة والنقل والمواصلات والصناعة والزراعة.

المرحلة الثانية :

يتم فيها توسيع منطقة التجارة لتشمل الأردن حيث يقام تجمع ثلاثى، وتكوين مجموعات دولية لتنفيذ المشاريع الضخمة مثل :

- قناة البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت، المشاريع السياحية، مشروع الميناء الموحد (إسرائيل الأردن السعودية)، المشروعات المشتركة، مشروعات النقل والمواصلات ... إلخ.

ويلاحظ أن مكمن الخطورة – رغم ما تحققه من فوائد لأطرافها الثلاثة – أن توزيع هذه الفوائد لن يكون بالتساوى بل يرجع إلى مدى التطور الاقتصادى لكل طرف فى الوقت

الذى يبلغ فيه حجم الاقتصاد الإسرائيلى، ومتوسط دخل الفرد وناتجها القومى الإجمالى يبلغ عدة أضعاف ما هو فى الاقتصادين الأردنى والفلسطينى.

المرحلة الثالثة :

وفيها تنضم دول المشرق العربى الباقية حيث تقام منطقة للتبادل الحر بين بلدانها وإسرائيل وقد حدد الترتيب الزمنى لحدوثها حوالى عام ٢٠١٠ ومن المتصور إقامة تبادل حر بينها وبين أوربا وغالبية دول البحر المتوسط لاحقاً وأخطر ما فى هذه المرحلة أنها تتطلب تقسيم الإقليم الاقتصادى العربى إلى قسمين :

الأول : بلدان المشرق العربى ومعها إسرائيل ومن المتصور أن تضم تركيا.

الثانى : بلدان المغرب العربى التى يخطط لربطها للتكامل مع اقتصاديات البلدان الأوربية.

ولا تقتصر أخطار هذه المرحلة على ما سبق فحسب بل تتطلع إسرائيل وأمريكا بالطبع إلى تحقيق التخصص وتقسيم العمل بين دول المنطقة، كما ترغب فى أداء دور دولة عبور (الترانزيت) للدول العربية والبلدان المستوردة لمنتجاتها.

كما ستحتفظ إسرائيل لنفسها فى هذا التقسيم بدور مزدوج للتخصص الصناعى، يحتكر الصناعات الإلكترونية والصناعات الحديثة مع التركيز على الصناعات التصديرية ذات التقنية العالية، هذا بالإضافة إلى صناعة السلاح حيث تدعم هذه الصناعات فى إسرائيل قاعدة عريضة من البحث العلمى يدار محورياً بواسطة الدولة وبرعايتها.

وذلك يعنى بوضوح اختراق إسرائيل للاقتصادات العربية والقضاء على الخيط الرفيع الذى يربطها ببعضها.

وأخيراً فإن محصلة هذه المراحل معناه إنجاز نظام (سياسى، أمنى اقتصادى) تشرف عليه فى المحصلة والنهاية إسرائيل وأمريكا.

ونحن نرى أن مشروع الشرق أوسطية يقوم على ربط الاقتصاد العربى الإسلامى من مياه وبترول وتقنية ورأس مال بالاقتصاد الإسرائيلى ربطاً محكماً يجعل من الصعب

الانسحاب أو التخلى عنه وذلك فى مصلحة إسرائيل المتقدمة تقنياً وصناعياً والأقوى عسكرياً، ومن ثم عبر منطقة تجارة حرة تضم بالإضافة إلى الأردن والكيان الفلسطينى وإسرائيل، كلاً من سوريا ولبنان ومصر، وعلى المدى الأطول عبر منطقة تعاون اقتصادى واسعة تشمل منطقة الخليج العربى يكون معبرها منطقة التجارة الحرة.

نتائج مشروع الشرق أوسطية :

تتلخص نتائج مشروع الشرق أوسطية فى الآتى :-

١- إن الهدف الاستراتيجى لمشروع الشرق الأوسط هو تمزيق الوطن العربى والإسلامى كوحدة متميزة، على أن يدخل ضمن الشرق الأوسط بلداناً غير عربية وإسلامية كإسرائيل وقبرص ويخرج منها باستمرار بلدان المغرب العربى وأحياناً ليبيا والسودان.

٢- العمل على ملئ الفراغ الذى تركه الاتحاد السوفيتى فى المنطقة بعد سقوطه بدخول إسرائيل وقيادتها للمنطقة.

٣- سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مصادر الطاقة العربية الإسلامية ووضع ذلك فى خدمة مصالحها.

٤- ينهج المشروع سياسة الانفتاح الاقتصادى والتعاون الإقليمى ومن ثم فإن المشاريع العربية الإسلامية ستواجه منافسة غير متكافئة مع المشاريع الإسرائيلية والأجنبية، كما يهدف إلى تكريس التعددية القطرية وفرض الوجود الإسرائيلى على العرب والمسلمين سياسياً واقتصادياً وثقافياً.

٥- إن قيام السوق الشرق أوسطية إنهاء للهوية العربية والإسلامية وإضعاف للمؤسسات القومية كالجامعة العربية – ومنظمة المؤتمر الإسلامي – وما يتبعها من مؤسسات أخرى تحت مظلتها بالإضافة إلى المعاهدات والمشروعات المنبثقة منها ومن مؤسساتها،

وأن الاتفاقيات الجديدة فى ظل هذه السوق سوف تكون اتفاقيات ثنائية أو ما شابه ذلك وسيكون للقطاع الخاص ورجال الأعمال فيها اليد الطولى. والعمل تدريجياً على استبعاد الحكومات المعنية خاصة العربية والإسلامية منها حتى يكون التلاحم الإسرائيلى بالمنطقة تلاحماً حقيقياً وشعبياً.

وهكذا يمكن الاستنتاج أن المخططات الاقتصادية الموضوعة للمنطقة العربية ستقود فى حال نجاحها إلى تدمير أية إمكانية محتملة لإقامة سوق إسلامية مشتركة أو أى شكل من أشكال الوحدة الاقتصادية، يمكن أن يجعل من الأمة الإسلامية فى المستقبل قوة اقتصادية أو سياسية.

١٢- الشركات متعدية الجنسيات :

لا تعتبر الشركات متعدية الجنسيات حدث تاريخى حديث بل يرجع إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث كانت توجد شركة (East India Company) والتى كانت تمارس نشاطاً كبيراً فى أقاليم مختلفة فى آسيا وكذا شركة (Hadson Bay Company) والتى تعتبر أصل ومنشأ التنمية الاقتصادية بكندا.

وقد أشار "تقرير الاستثمار فى العالم" الصادر عام ١٩٩٢ من أمانة الأمم المتحدة عن الشركات المتعدية الجنسية الآتى : "لقد أصبحت الشركات متعدية الجنسية المنظم المركزى للأنشطة الاقتصادية فى اقتصاد عالمى يتزايد تكاملاً" ولقد قامت الثورة التكنولوجية والعلمية بدور كبير فى نمو وتشكيل هذه الشركات وفى ظاهرة العولمة بكل جوانبها، كما تبنت هذه الشركات أعمال البحث العلمى والتطور التكنولوجى بالاشتراك مع الحكومات والتى أفرزت أحدث وأخطر وسائل التدمير فى الحرب، كما عاد ذلك بالأرباح الكبيرة على هذه الشركات.

وسوف نشير لهذه الشركات بالشرح فى الباب الثانى بإذن الله.

١٣ـ غياب الديمقراطية :

إن النظام الديمقراطي مبني على قواعد وأسس قانونية راسخة يضمن فيها المواطن حقوقه ويلتزم بما عليه من واجبات بل إن الحاكم لا يستطيع أن يخرج عن ما نص عليه الدستور أو القوانين الخاصة بالدولة، ومن ثم فإن الدولة التي تحكم بالنظام الديمقراطي هي الدولة المؤهلة للتقدم والرقي حيث أن المواطنين فيها يشعرون بالأمن والأمان والاستقرار وعدم تعرضهم لأي مخاطر تمس حياتهم أو ممتلكاتهم.

وللنظام الديمقراطي مظاهر ومؤسسات راسخة، حيث يتوافر فيه المجالس الشعبية والقومية المنتخبة انتخاباً حراً حقيقياً والتي لها سلطة مراقبة الحكام ومحاسبتهم على أي خروج على القانون أو الدستور، كذلك حق هذه المجالس في مراقبة الحكومة وجميع أفراد السلطة التنفيذية ومحاكمتهم وطرح الثقة بهم بطرح الاستجوابات المختلفة داخل هذه المجالس التشريعية ومن ثم فهو نظام حكم الشعب بالشعب، كما أن من مظاهر هذا النظام توافر الصحافة الحرة والتي لها السلطة والحرية في انتقاد كل ما يعن لها من أوجه خلاف أو انحراف أو عدم التزام أي مسئول بالدولة بالقانون، كما أن للصحافة دور كبير كجهة رقابية تستطيع بما لديها من قدرات كشف الكثير من أوجه الانحرافات السياسية والانحرافات الجنائية والمادية لجميع المسئولين والمواطنين بالدولة فهي تعتبر إحدى أوجه الرقابة الشعبية بجانب المجالس النيابية المنتخبة.

كما أن من مظاهر وأسس وقواعد الديمقراطية حرية تأسيس الأحزاب السياسية حيث يحق للمواطنين الحرية الكاملة في إنشاء وتأسيس الأحزاب السياسية ويحق لكل حزب أن تكون له صحافته التي يستطيع عن طريقها نشر مبادئه والدعاية لحزبه وكذا نشر ما يعن للحزب من مقالات وتحقيقات صحفية في خدمة الشعب ومراقبة الأجهزة الحكومية والأحزاب الأخرى المعارضة، ومن ثم فإن في انتشار هذه الأحزاب وهذه الجرائد والصحف فيه مصلحة حقيقية للشعب، حيث أن كل حزب يعمل على منافسة الحزب الآخر أو الحزب المعارض

وذلك لصالح المواطنين حتى يستطيع أن يحصل على أصواتهم فى الانتخابات الحرة والتى يتنافس عليها كل حزب من أجل الوصول للسلطة، لذلك نجد أن الديمقراطية الحقيقية هى التى تعمل على خدمة المواطنين والشعب وتعمل على تأمينهم واستقرارهم ومن ثم تأمين وأمن الدولة وهذه العوامل كلها تؤدى فى النهاية إلى الاستقرار السياسى والذى يؤدى غلى التقدم الاقتصادى والرفاهية للشعب، حيث أن كل الأمور الخاصة بهذه النواحى تسير فى قنواتها الشرعية ويصبح للمواطن كرامته وعزته وحقوقه القانونية التى ينالها عن طريق الدستور أو القانون وليست منحة من حاكم جائر أو متسلط، بل حقه مكفول ومصون بالتشريعات المختلفة والتى أصدرتها المجالس الشعبية والنيابية المنتخبة والممثلة للشعب. وبذلك يتفرغ المواطن فى أداء عمله على أحسن وجه حيث يشعر بالأمان والاطمئنان على يومه وغده وعلى أسرته وعلى مصدر عيشه وعمله.

هذا النظام الديمقراطى هو الذى ساعد على قيام الدول المتقدمة وأنه الأساس الحقيقى والبنية الأساسية التى بنيت عليها هذه الدول مما أهلها لهذا التقدم العلمى والثقافى والسياسى والاقتصادى والتقنى، ومن ثم نجد أن هذه الدول هى الآن صاحبة الكلمة العليا واليد الطولى والإرادة القوية بين دول العالم أجمع، أليست هذه الدول هى التى تقود العالم أجمع فى النواحى السياسية والاقتصادية والعسكرية، هل ينسى العالم ما حدث لرئيس أكبر دولة تحكم العالم ومحاكمته على بعض التصرفات الشخصية ونشر هذه المحاكمة علناً بوسائل الإعلام المختلفة. إن الديمقراطية الحقيقية هى الأساس الأول فى بناء الدولة القوية الراغبة فى التقدم والرفاهية.

والسؤال الذى نطرحه جميعاً – أين موقع العالم العربى والإسلامى من الديمقراطية ونحن فى بداية القرن ٢١ ؟

للأسف الشديد أن العالم العربى والإسلامى بعيداً عن هذا النظام الديمقراطى حيث لا يتوافر فيه الكثير من الأسس الحقيقية للديمقراطية وأن بعض هذه الدول تحكم بأسلوب غير ديمقراطى وأن جميع السلطات فى يد الحاكم وحكم الفرد ما هو إلا الحكم بالأسلوب الدكتاتورى.

كما أن معظم الدول العربية والإسلامية لا يوجد بها مجالس نيابية شعبية منتخبة بأسلوب ديمقراطى حر نزيه. والبعض منها لديها مجلس واحد تم إنشاؤها بأسلوب التعيين وليس الانتخاب. والبعض الآخر لديه مجالس نيابية منتخبة (وهى قلة قليلة) ولكن انتخابات غير نزيهة فيها الكثير من أوجه المخالفات والتزوير وما شابه ذلك من أساليب التلاعب المختلفة.

وإذا استثنينا دولة أو أكثر من دول العالم الإسلامى لديها مجالس نيابية حقيقية فماذا تفعل هذه الدولة والعالم الإسلامى الآن حوالى سبعة وخمسون دولة.

ولقد شاهدنا فى السنوات القليلة الماضية أن إحدى الدول سار فيها الانتخابات بأسلوب ديمقراطى حقيقى وعندما ظهر حقيقة قرب اعتلاء حزب معين للسلطة تم إجهاض هذه الانتخابات وكانت النتيجة ما نشاهده ونسمعه ونقرأه يومياً عن حوادث يشيب لها الوجدان من قتل وسفك دماء لمواطنى هذه الدولة.

أما الصحافة فى العالم العربى والإسلامى فإن معظمها تابع للسلطة الحاكمة، ومن ثم فهى موالية لها، أما القلة من الصحف والتى لها حرية النقد فإن البعض منها فى حالة انتقاد السلطة قد تتعرض للمصادرة والغلق.

إن العالم العربى والإسلامى فى حاجة حقيقية إلى إعادة حساباته وإيقاظه من غفلته ونحن فى بداية القرن ٢١، ألم يحن الوقت لأن نرجع إلى ديننا الحنيف ونأخذ بما جاء فى الكتاب والسنة، ألم نسمع أو نقرأ كيف كان الحكم فى الدولة الإسلامية الأولى، ألم نسمع عن أسلوب الحكم بالشورى.

إن غياب الديمقراطية الحقيقية هى التى أوصلتنا إلى ما نحن فيه الآن من تخلف ثقافى وعلمى وسياسى واقتصادى حتى أصبحنا جميعاً من دول العالم الثالث أى دول العالم المتخلف مما مهد الطريق أمام الدول الأجنبية بغزو العالم العربى والإسلامى، ومن ثم عدم إمكانية قيام تعاون وتكامل اقتصادى بين هذا العالم.

١٤- مشكلة عدالة المنافسة والمساواة فى الأعباء :

يرتبط فكر ونظريات إنشاء الأسواق المشتركة – على عدالة المنافسة، التى لا تتحقق إلا بين الدول ذات المستويات الاقتصادية المتقاربة، ويأتى على رأس مؤشرات التقارب الاقتصادى، أوضاع موازين المدفوعات لمجموعات الدول الراغبة فى فتح أسواقها للتنافس. وتطبيقاً لهذه المبادئ فمن الضرورى التغلب أولاً على الاختلالات الكبيرة بين الأوضاع الاقتصادية للدول الإسلامية كشرط مسبق قبل التحرير الكامل للتجارة بينهم[١].

ولقد أكدت جولة أوروجواى على هذا المفهوم بشكل خاص، حينما سمحت للدول النامية التى تعانى من ضعف فى صادراتها أن تعفى من الحظر الوارد على دعم الصادرات، بينما حظرت تقديمه على باقى الدول. ذلك بالإضافة إلى السماح بالإعفاء المؤقت من أحكام العديد من المواد للدول التى تعانى من عجز فى ميزان مدفوعاتها تحقيقاً لعدالة المنافسة.

وارتكزت مقومات نجاح تجربة السوق الأوروبية المشتركة على توفير الشروط الموحدة لجميع المنتجين فى جميع الدول الأعضاء حتى يقوم التحرير التجارى على قواعد تضمن للقدرات التنافسية الموحدة للجميع من حيث الظروف والمزايا الأساسية.

كما ركزت السوق فى بداية عملها على دعم ومساندة الصناعات الرئيسية والتكامل بينها بما يرفع من قدراتها التصديرية إلى العالم الخارجى ويؤمن أوضاعها فى نطاق السوق ذاته.

إن عدالة المنافسة، والمساواة فى تحمل الأعباء بين دول الاتحاد الأوروبى كانتا وراء كل النجاحات التى تحققت على مسيرة إنشاء هذا التجمع الاقتصادى. لذلك، فإنه يجب أن تعمل دولنا الإسلامية على ضرورة مناقشة هذه القضايا كأساس لبناء التجمع الاقتصادى الإسلامى المنشود.

---

(١) فريد خميس. كيف يتحقق التكامل الاقتصادى العربى ؟ م مذكرة غير منشورة. ٢٠٠٢م.

وتتمثل خطورة قضية عدالة المنافسة، فى الدعم الذى توفره وتقدمه الدول الإسلامية (الغنية) لصناعاتها الوطنية فى مجالات الإنتاج الصناعى والزراعى فى صور عديدة تؤدى بالضرورة إلى رفع القدرات التنافسية للمنتجين فى هذه الدول (الغنية) فى مواجهة باقى الدول الإسلامية التى لا تستطيع توفير نفس النوعية من الدعم.

كما ينتج عن ذلك إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات والصناعات التى لا تلقى نفس المستوى من الدعم رغم ارتفاع كفاءتها فى اقتصاديات التشغيل، مما يسبب أزمات تسويقية لا يمكن تجنبها.

كما يسفر ذلك على وجود الفروق الكبيرة فى تكاليف الإنشاء والتشغيل التى يتحملها المنتج بالدول الفقيرة بينما المنتج فى الدول الغنية لا يتحمل شيء من ذلك.

كما أن أحد أهم النتائج التى تترتب على الدعم الذى توفره بعض الدول الإسلامية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، هو إيجاد حالة من عدم العدالة فى توزيع الاستثمار الأجنبى بالدول الإسلامية. حيث من الطبيعى أن تذهب الاستثمارات إلى الدول التى تمنح مميزات ضريبية ودعم وإعفاء وتسهيلات أكبر من غيرها، وهو ما سوف يؤدى إلى التغير الحاد فى أنماط التنمية ومستويات الرفاهية بالدول الإسلامية التى لا تستطيع متابعة هذا السباق المحموم.

وتشير إجراءات المبالغة فى خلق المناخ الجاذب للاستثمار باستخدام (دعم الدولة) إلى أن رؤوس الأموال الإسلامية ذاتها سوف تتجه هى الأخرى لتغيير تمركزها فى نطاق الدول الغنية مسببة أزمات اقتصادية كبيرة ومشكلات تفاقم البطالة، وانخفاض مستويات المعيشة للدول الإسلامية التى تهجرها رؤوس أموالها وصناعاتها للاستفادة من هذه الأوضاع التنافسية.

ومع استمرار سياسات عدم العدالة التى تتعارض مع فكر ونظرية إنشاء الأسواق المشتركة القائمة على دعم ومساندة طموحات التنمية والتقدم والانتعاش فى جميع الدول المنضمة إليها، فإنه من المتوقع أن تعانى دولاً كثيرة من مشكلات الركود الصناعى

والانكماش وضعف جذب استثمارات جديدة وزيادة الطاقات الإنتاجية العاطلة، وتزايد العجز في موازين المدفوعات الإسلامية وخاصة الموازين التجارية التي تشكل اختلالات كبيرة في بعض الدول، وهو ما يهدد في النهاية مسيرة التنمية بهذه الدول لحساب التنمية بدول أخرى.

وتمثل مشكلة المساواة في الأعباء الجانب الآخر من المشكلة، حيث تشكل الأعباء التي تحمل على العملية الإنتاجية جانباً كبيراً من هيكل التكلفة مثل الجمارك – ضريبة المبيعات على الآلات ومستلزمات الإنتاج – رسوم الخدمات – أسعار الفائدة على قروض الصناعة – ضريبة الأرباح التجارية والصناعية – تكاليف النقل والشحن ... وغيرها.

حيث يؤدي عدم المساواة في الأعباء بين الصناعة في الدول العربية والإسلامية المختلفة إلى تحميل الإنتاج بتكاليف إضافية تقلل من قدراته التنافسية لأسباب لا ترجع إلى عوامل اقتصادية ترتبط بالإدارة أو التنظيم أو الفن الإنتاجي أو القدرات التسويقية أو الكفاءة الإنتاجية في الدول التي تفرض فيها هذه الأعباء. مما يدفع البعض إلى خفض مستوى الجودة وهذا يعني إضافة مشكلة جديدة وليس حلاً.

ومن ثم يكتسب الإنتاج في الدول التي لا تفرض أعباء على صناعاتها ميزة تنافسية تلقائية على المنتجات المثيلة دون بذل أي جهد إداري أو فني، أو فروق في الجودة.

ولهذا فإننا نرى أن اختلاف السياسات الضريبية والمالية داخل البلاد الإسلامية عاملاً هاماً في تباين الأعباء التي تتحملها الصناعات المختلفة لتلك البلاد. نظراً للأثر الكبير الذي تحدثه الضرائب المباشرة وغير المباشرة على هيكل التكلفة.

كما تمثل خدمات الشحن والتفريغ والنقل بالموانى العربية والإسلامية صورة إضافية للاختلالات في فروق التكاليف المحملة على الصناعة، حيث مازالت تكاليف تفريغ الحاويات في بعض الموانى تصل إلى أكثر من ضعف تكلفتها في موانى أخرى.

وكثيراً ما تلجأ بعض الدول الخليجية إلى آليات لرفع الأعباء عن صناعاتها الوطنية، وذلك بإلغاء القروض وتحويلها إلى منح لا ترد في العديد من الحالات، إما للتشجيع على

التصدير، أو لمعالجة حالات التعثر المالى، وهو ما يمثل فى النهاية آلية غير عادلة فى إطار مفهوم السوق المشتركة. ويعرض الصناعات المحلية فى الكثير من الدول الإسلامية لمنافسة غير عادلة داخل سوقها المحلى مما يؤدى إلى تهديدها بالإفلاس والخسارة وعدم قدرتها على السداد. ومن ثم تهديد الأوضاع الاقتصادية للدول التى التزمت بإنهاء سياسات الدعم وانضمت إلى اتفاقية الجات تحت مظلة منظمة التجارة العالمية[١].

مما سبق يتضح لنا مدى أهمية المساواة والعدالة فى الأعباء والمنافسة لدى المنتجين فى بلاد العالم الإسلامى حتى نستطيع أن نجنى ثمار أى عمل إسلامى مشترك من أجل التكامل والوحدة – سواء فى صورة سوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة – حيث يجب وضع المنتجين بهذه الدول على قدم المساواة حتى لا تغلق المصانع الأكثر أعباءاً أبوابها. وأن يتم الاتفاق على إقرار مبدأ توحيد عناصر مدخلات الصناعة لكل طرف من الأطراف المشاركة وربطه بمبدأ تعويض الدول الخاسرة ودعمها ومساندتها بما يتفق مع حجم خسائرها – إذا ما أدت عدم عدالة النظام إليها – مع وضع كافة الضمانات التى تؤدى إلى تحقيق المنافع للجميع. والعمل على توحيد الأعباء المالية على عمليات الإنتاج الصناعى لدى جميع الدول الإسلامية المشاركة فى العمل المشترك. ورفع هذه الأعباء عن الصناعات بالدول التى تتحمل هذه التكاليف حتى يمكن الوصول إلى مستوى عناصر تكلفة عادلة ومتفق عليها. مع إيقاف كافة أوجه الدعم التى تقدمها الدول الغنية لصناعاتها. وبذلك، يمكن غلق الفجوة وتحقيق العدالة فى تحمل الأعباء.

كذلك العمل على توحيد التعريفة الجمركية على مدخلات الإنتاج للصناعة مع ترك الحرية لكل دولة فى تحديد الحد الأقصى للتعريفة على وارداتها من المنتجات النهائية الواردة من خارج دول السوق.

---

(١) انضم عدد ٣٨ دولة إسلامية لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٢ وتتفاوض حالياً عشر دول أخرى للانضمام لهذه المنظمة.

والتطبيق الفورى والمتزامن للاتحاد الجمركي العربى الإسلامي لضمان توحيد الإجراءات والنظم الجمركية داخل منطقة التجارة الحرة والسوق الإسلامية المشتركة، كإجراء ضرورى لمنع أى ممارسات تضر بضبط إيقاع حركة التبادل التجارى لأى دولة عضو وضمان المنافسة الحرة للجميع.

مع إعداد المواصفات الفنية، وقواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية الإسلامية ووضع الضوابط التى تضمن عدم تسرب أى منتجات أجنبية لا تتمتع بالمنشأ العربى الإسلامى إلى الأسواق المحلية أو تسرب منتجات تضر بالصناعات الوطنية والمستهلك داخل البلاد العربية والإسلامية.

العمل على وضع قانون موحد لضمانات وحوافز الاستثمار داخل دول السوق الإسلامية المشتركة، يحقق المزايا الموحدة للاستثمار ويفتح مجال التنافس فى إطار أهمية المشروعات وتكنولوجيا الإنتاج الجديدة واستخدام الموارد المحلية للدول الإسلامية وتشغيل العمالة، بدلاً من أسلوب منح المزايا المالية والعينية والإعفاءات بالدول الأعضاء، مما يضعف من استغلال مواردنا الاقتصادية الذاتية.

التوسع الفورى فى التجارة البينية للخدمات بين الدول العربية والإسلامية الأعضاء فى السوق الإسلامية المشتركة. وذلك، من خلال سرعة وضع القوانين المنظمة لانتقال العمالة وخدمات المقاولات والبنوك والنقل والاتصالات، نظراً لأهمية وتزايد تجارة الخدمات عربياً وعالمياً وسهولة توطينها بين الدول الإسلامية، وعدم ترك الأسواق الإسلامية للمنافسة الأجنبية التى ستتزايد فى إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

العمل على سرعة حسم كل المشكلات التى تحد من انتقال السلع والبضائع الإسلامية عبر الحدود وخاصة من خلال المنافذ البرية حيث أثبت الواقع العملى أن قواعد العبور المتبعة فى عدد من المنافذ الجمركية للدول الإسلامية، تشكل عائقاً رئيسياً أمام التجارة البينية، متمثلة

في الوقت الذى تستغرقه إجراءات فحص البضاعة وتطبيق الاشتراطات الصحية والبيئية، والأمنية.

الاهتمام بوضع سياسة صناعية موحدة للعالم الإسلامى تقوم على تحقيق تنسيق صناعى وإنتاجى بين تلك البلدان الإسلامية لإيجاد صناعات متكاملة منتجة بينها على أساس التخصص القائم على المزايا النسبية والتنافسية، فإذا تشابهت أكثر من دولة فى تلك المزايا يتم اختيار أقلها تكلفة فى تنفيذ المشروع على أن تساهم باقى الدول كشريك فيه. ويجب مراعاة ألا يتضرر قطاع إنتاجى معين له أهمية نسبية فى سلعة معينة نتيجة التوسع فى نشاط آخر وهو ما يشبه عملية إعادة التوزيع داخل القطر الواحد. وسوف يساعد على إنشاء مجالس سلعية متخصصة فى مجالات الإنتاج المختلفة تضم جميع منتجى ومصدرى السلع الرئيسية فى تنسيق الإنتاج الإسلامى وتسويقه عالمياً.

إن الطريق إلى تفعيل العمل الاقتصادى الإسلامى المشترك والوحدة الإسلامية أصبح الخيار الوحيد أمام أمتنا الإسلامية. شريطة أن تكون فلسفة هذا العمل واضحة ومعروفة بدقة لا لبس فيها ولا اجتهاد تفسره كل جهة حسب مفهومها وتقديرها لمصالحها القطرية.

كما يجب أن تتضمن هذه الرؤية أهدافاً رئيسية واقعية واضحة تنسجم وإمكانات الأمة الإسلامية، لإطلاق القوى الإبداعية المنتجة للإنسان المسلم من خلال مشاركة شعبية فعالة، وتحمل عادل ومتكافئ لأعباء التنمية ومسئولياتها حتى نجنى ثمارها وعوائدها على أسس من العدالة وعدم الإضرار بأى طرف إسلامى.

ولتحقيق الرؤية الشاملة واستراتيجيتها وسياساتها، فإنه من المنتظر أن ترى شعوبنا إرادة سياسية واقعية جدية تجسدها قمة اقتصادية إسلامية تضع الإطار العام المقترح للعمل الإسلامى المشترك بأهدافه المحددة يليها جهد علمى وفنى يسهم فى تنظيمه وتنفيذه كل منظمات العمل الإسلامى المشترك فى ظل هذه المتغيرات الدولية وظاهرة العولمة وفى ظل ما يوجهه العالم الإسلامى بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

١٥- عدم الوعى والفهم للثقافة الدينية الإسلامية :

لا شك أن الإسلام وهو يتولى تنظيم الحياة الإنسانية لم يعالج نواحيها المختلفة جزافاً ولم يتناولها أجزاء وتفاريق. ذلك لأن له تصوراً كلياً متكاملاً عن الألوهية والكون والحياة والإنسان. حيث يرد إليه كافة الفروع والتفصيلات. ويربط إليه نظرياته جميعاً وتشريعاته وحدوده وعباداته ومعاملاته. فيصدر فيها كلها عن هذا التصور الشامل المتكامل. ولا يرتجل الرأى لكل حالة ولا يعالج كل مشكلة وحدها فى عزلة عن سائر المشكلات[١].

وقد اهتم الإسلام بالإنسان حيث أن له دور كبير وحاسم فى عملية الإنتاج والتنمية الاقتصادية وأنه لا شك بدونه لن يحدث تطور وإنتاج ولن تقوم التنمية والتقدم. حيث أنه عن طريق توفير الموارد الاقتصادية يستطيع بعقله وأفكاره أن يطور ويستخدم هذه الموارد أكفأ استخدام ويبتكر الصناعات والإنتاج المتقدم. فهو له دور رئيسى وفعال فى كيفية استخدام هذه الموارد أحسن استخدام وكيف يمكن تطويرها وابتكار التكنولوجيا الحديثة حتى ينتج أحسن السلع وبأقل وقت وتكلفة ممكنة ومن ثم يحدث تقدم للبلاد متى توافرت الإمكانيات والموارد المادية والاقتصادية. لهذا فإننا نرى أنه إذا لم يوجد الإنسان المفكر والمنظم فإنه لن يحدث تقدم وتطور حتى ولو توافرت الموارد المادية والاقتصادية اللازمة للتطور والتقدم. ونظراً لأن المسلم من صفاته أنه شخص مميز فى أخلاقه وسلوكه وعمله وإنتاجه وذلك من منطلق إيمانه فإنه من المتوقع أن يكون هو اللبنة الحقيقية والدافعة للتقدم والعمل والإنتاج والتنمية.

ولكن للأسف الشديد فإننا نجد أن هناك أمية للثقافة الإسلامية والدينية ما بين عامة الشعوب فى البلاد الإسلامية. وأن هناك نسبة كبيرة لا تعى حقيقة الإسلام ومكانة الإنسان لدى الله وحقيقة واجباته نحو دينه ودنياه وأمته الإسلامية. فنجد أن إنتاج الدول الإسلامية فى انخفاض دائم ومستمر وقد سبق الإشارة إلى ذلك رغم توافر عوامل التنمية والنمو والتقدم حتى أن إحصائيات الأمم المتحدة قد ذكرت أن بعض من الدول العربية والإسلامية يعمل العامل سبعة وعشرون دقيقة فى اليوم وهذا شيء سيء.

---

(١) سيد قطب – العدالة الاجتماعية فى الإسلام – دار الشروق – الطبعة السابعة – ١٩٨٠م.

ومن المعروف أن الإنسان هو العنصر الرئيسى والعام فـى عمليـة الإنتـاج والتنميـة الاقتصادية فهو الوسيلة التى عن طريقها يمكن إحداث التنمية. كما أنه الغاية من إحداث التنمية.

لهذا كرم الله الإنسان تكريماً كبيراً حتى صوره ووضعه خليفة له فى الأرض من أجل أهداف محددة منها أن يعمرها وينميها. وكيف يمكن تعميرها إلا عن طريق العمل والإنتاج.

والملاحظ أن العبادات تمثل ٢٥% من الشريعة الإسلامية. بينما فقه المعاملات يمثـل ٧٥% من الشريعة الإسلامية. ومن أهم جوانب المعاملات هو العمل والإنتاج لأن الله سبحانه وتعالى قد خلق الإنسان لشيئين رئيسيين أولهما هو عبادة الله والشكر له وثانياً هو الضرب فى الأرض من أجل الإنتاج والتطوير لأجل حياة الإنسان الذى كرمه الله ومن أجل أمته التى يجب أن تكون خير أمة أخرجت للناس. فكيف تكون هناك حياة دون إنتاج وعمل.

والإنسان الذى يحبه الله هو الإنسان التقى الورع والذى يلتزم بشريعة الله وكتابه وسنة رسوله. ومن ثم فهو الإنسان الكامل لأن تقوى الله ليست بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة فقط ولكن تقوى الله هو العمل بما جاء فى كتابه وسنة رسوله من عبادات وفرائض وحسن الخلق والعمل من أجل الحياة على أحسن وجه والتراحم بين الناس. وحب الخير والالتزام بجميع الفضـائل والبعد عن جميع ما نهى الله عنه ومن ثم أن يجعل من كتاب الله دستوره الذى يطبقه فى حياته ومعيشته وعلاقاته وعمله فى أسرته وفى مجتمعه وفى صالح أمته أمة الإسلام. ولهذا نجد أن الله سبحانه وتعالى يقول "**من يتق الله يجعل له مخرجـاً ويرزقـه مـن حيـث لا يحتسـب**" (٢، ٣-الطلاق).

ومن أهم واجبات التقوى التى تنشدها هى العمل والعمل الجاد. حيث أن الإسلام قـد رفع من قيمة العمل وأمر به سواء كان عملاً من أجل الحياة بإنتاج السلع والخدمات اللازمـة للإنسان أم كان عملاً لعبادة الله. فقال تعالى "**وقل اعملـوا فسـيرى الله عملكـم ورسـوله والمؤمنـون**" (١٠٥-التوبة). فالملاحظ أن المسلمون قد ابتعدوا عن كتاب ربهم الكريم. كمـا ابتعدوا عن تيار الحياة المعاصرة بما فيها من علم وثقافة وتكنولوجيا وإنتاج. كما توقف تيـار الاجتهاد. كما انفصلت العبادات عن المعاملات. رغم أن المعاملات هى التى توضح حقيقـة العبادات كما توضح إن كان هذا المسلم يقوم بالعبادات الصحيحة أم لا وذلك يرجع إلى أنه قد أحسن المعاملات أم غير ذلك، فالدين المعاملة.

وأصبحت مشكلة المسلم الآن أن يبحث عن الخلاص الفردى دون تفكير فى مصير الإسلام ذاته ومصير حضارته أو مصير الأمة الإسلامية. ومن ثم صار الموقف يحتاج إلى معجزة للخروج من الأزمة.

وإذا ما رجعنا إلى كتاب الله سنجد أن الله سبحانه وتعالى قد ربط بين الإيمان والعمل الصالح من أجل الأمة الإسلامية فى عدة آيات مختلفة ومن ثم فهما عنصران مرتبطان مع بعضهما البعض. وأن العمل الصالح من المسلم هو الذى يوضح حقيقة إيمانه بالله وبرسوله وبإسلامه. فيقول الله تعالى "**إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون**" (٢٧٧-البقرة). وفى آية أخرى "**إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات يهديهم ربهم بإيمانهم تجرى من تحتهم الأنهار فى جنات النعيم**" (٩-يونس). وفى سورة الكهف يقول الله تعالى "**إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً**" (الآية ٣٠). وكذلك فى نفس السورة الآية ١٠٧، ١٠٨ يقول الله تعالى "**إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلاً خالدين فيها لا يبغون عنها حولاً**". وفى سورة لقمان الآية ٨ قال الله تعالى "**إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات النعيم**". وفى سورة فُصِّلت الآية ٨ قال الله تعالى "**إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم أجر غير ممنون**".

من هذه الآيات نجد الربط الكامل ما بين الإيمان والعمل الصالح وأن جزاء ذلك هو الجنة وأن الله لا يضيع أجر من أحسن عملاً. وهو المطلوب من المسلم أن يحسن عمله سواء كان هذا العمل فى عبادته أو فى معاملاته.

وقد أوضح لنا رسول الله ﷺ فى أحاديثه ما يجنيه المسلم من العمل والإنتاج من المجتمع فقال "ما من مسلم يزرع زرعاً أو يغرس غرساً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كانت له به صدقة"[1]. وفى حديث آخر قال رسول الله ﷺ "ما من رجل يغرس غرساً إلا

(١) أخرجه أحمد فى سننه.

كتب الله له من الأجر قدر ما يخرج من ثمر ذلك الغرس"[١]. وفى حديث آخر يقول رسول الله ﷺ "ما من مسلم يزرع زرعاً أو يغرس غرساً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة أو سبع أو دابة إلا كان له به صدقة"[٢]. وفى حديث آخر لرسول الله ﷺ قال "من بنى بنياناً فى غير ظلم ولا اعتداء أو غرس غرس فى غير ظلم ولا اعتداء كان له أجراً جارياً ما انتفع به أحد من خلق الله"[٣]. وقال رسول الله ﷺ "من نصب شجرة وصبر على حفظها والقيام عليها حتى تثمر كان له فى كل شىء يصاب من ثمرها صدقة عند الله"[٤]. وقال رسول الله ﷺ "إن الله يحب العبد المؤمن المحترف"[٥].

كل هذه الأحاديث تدور حول العمل والإنتاج وما يناله المسلم من عمله وإنتاجه من أجل خير أمته. حيث أن العمل عبادة وأن جزاءه عند الله كبير. فالمسلم سيسأل يوم القيامة عن عمره فيما أفناه هل هو فى الخير والعمل وصالح الإسلام والأمة الإسلامية أم لا. ويقصد بالاحتراف فى الحديث الأخير وهو إتقان العمل والرفع من إنتاجيته وإدخال الحداثة عليه حتى يكون للسلع المنتجة الأهمية التنافسية فى الأسواق الخارجية.

فالعمل من أجل الإنتاج والسعى للرزق قد رفعها الله إلى أعلى مراتب العمل حتى أنه قد جعلها كفارة لبعض الذنوب الكبيرة والتى لا يكفرها صوم ولا صلاة ولا صدقة وذلك لأهمية العمل والإنتاج والسعى إلى الرزق،حيث يقول رسول الله ﷺ "إن من الذنوب ذنوباً لا يكفرها صوم ولا صلاة ولا صدقة، ولكن يكفرها السعى فى الرزق"[٦] صدق رسول الله. ويقصد بذلك العمل والإنتاج والضرب فى الأرض. وقد رأى رسول الله ﷺ رجلاً قد انقطع

---

(١) أخرجه أحمد فى مسنده.

(٢) أخرجه البخارى فى صحيحه. ومسلم فى صحيحه. والترمذى فى السنن.

(٣) أخرجه أحمد فى مسنده.

(٤) أخرجه أحمد فى مسنده.

(٥) أخرجه الطبرانى فى الأوسط.

(٦) رواه أبى هريرة.

للعبادة فى المسجد فسأل عن من يعوله فقيل له أخوه فقال ﷺ ما معناه أخوه أعبد منه[١]. ولقد عمل الإسلام على الحرص على العمل والإنتاج من أجل التنمية الاقتصادية وذلك بالتعمير، ومن أقوال الرسول عليه الصلاة والسلام "إذا كانت الساعة وفى يد أحدكم فسيلة – أى شتلة – فاستطاع ألا تقوم حتى يغرسها فليغرسها فله بذلك أجر"[٢].

كما يرى الإسلام أن السعى للرزق بالعمل والإنتاج وتنمية المجتمع وخدمته أفضل أنواع العبادة فقد أراد أحد الصحابة الاعتكاف والخلوة لذكر الله، فقال له رسول الله ﷺ "لا تفعل فإن مقام أحدكم فى سبيل الله – أى فى خدمة المجتمع والإنتاج والعمل وتنميته – أفضلاً من صلاته فى بيته ستين عاماً"[٣].

ولقد تعجب أصحاب رسول الله ﷺ من شاب رأوه يعمل وينشط لعمل دنيوى، وقالوا لو أن هذا العمل فى سبيل الله، فقال لهم رسول الله ﷺ "إنه إذا كان يسعى ليسد حاجته وأهله فهو فى سبيل الله وإذا كان يسعى على أبوين شيخين كبيرين يعولهما فهو فى سبيل الله وإذا كان يسعى تفاخراً فهو فى سبيل الشيطان"[٤].

وقال رسول الله ﷺ "الساعى على الأرملة والمسكين كالمجاهد فى سبيل الله"[٥]. ويقدر عمل وإنتاج المسلم واتساع نطاق عمله وإنتاجه بقدر جزاؤه عند الله. كما أن الإنتاج والعمل معيار للتفاضل بين الناس. فيقول الله تعالى "من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون" (٩٧–النحل).

وعن رسول الله ﷺ أنه قال "ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو بهيمة إلا كان له به صدقة"[٦].

---

(١) انظر : مسند الإمام أحمد بن حنبل.

(٢) أخرجه البخارى وأحمد فى مسنده (٣، ١٩١).

(٣) انظر : المستدرك للحاكم – جزء ٢.

(٤) انظر : مسند الإمام أحمد بن حنبل.

(٥) رواه النسائى.

(٦) رواه مسلم.

ولا يعرف الإسلام سناً يتم التقاعد فيها عن العمل، بل على الإنسان العمل طالما هو على قيد الحياة مادام لديه القدرة على ذلك، فهو مسئول عن عمره فيما أفناه. ومن أقوال رسول الله ﷺ "اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً"[1]. فالإنتاج والعمل عبادة لها نفس أهمية الصلاة، فالأمر بصلاة الجمعة جاء مع الأمر بالعمل، فقال تعالى **"يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ... فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون"** (٩، ١٠-الجمعة).

ويقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه "يا فاطمة بنت محمد اعملى، لا أغنى عنك من الله شيئاً"[2]. ويقول عمر رضى الله عنه وأرضاه "لو جاءت الأعاجم بالأعمال فهم أولى برسول الله ﷺ منا". وقال رسول الله ﷺ "ما أكل أحد طعاماً قط خير من أن يأكل من عمل يده. وإن نبى الله داوود كان يأكل من عمل يده"[3].

وهكذا نجد أن الإسلام قد قرن العمل والإنتاج بالإيمان وجعله فريضة على المسلم. فلا يجدى الإسلام بلا عمل، ولا قيمة لعمل بلا إيمان، ولهذا نجد أن القرآن قد قرن الإيمان بالعمل الصالح فى كل المواطن التى ذكرت فيه ومن ثم نجد أن لها أثراً طيباً فى تحقيق الإنتاج والتنمية الاقتصادية خاصة فى المجتمع الإسلامى وهو من العالم الثالث والذى يحتاج إلى الكثير من الإنتاج والعمل، وذلك إذا ما علم المواطنون من قيمة العمل والإنتاج عند الله. كما أن العمل المطلوب هو أعلى مستوى من الإتقان، فيقول الرسول ﷺ "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه"[4] صدق رسول الله. فلابد من إتقان العمل والتفانى فيه حتى يحصل

---

(١) رواه الترمذى.

(٢) رواه البخارى فى الوصايا وأحمد بن حنبل.

(٣) أخرجه البخارى فى صحيحه (١٩٦٦). وأحمد فى مسنده (١٣٢/٤).

(٤) أخرجه الطبرانى.

الإنسان على حب الله ورضاه. وحتى تستطيع الدول الإسلامية أن يكون لديها الإنتاج الكافى بل والوفرة فيه من حيث الكم والكيف حتى يستطيعوا أن يكون لهم الغلبة فى التنافس فى الأسواق العالمية. ومن ثم حتى لا يكون هناك عجز دائم ومستمر فى موازين مدفوعاتهم وحتى لا يتعرضوا للمشاكل الناجمة عن عجز الإنتاج ومن ثم تعرض سعر صرف عملتهم للانخفاض والدخول في دائرة الكساد والركود والتضخم "ظاهرة الركود التضخمي" وهذا ما وصل إليه حالة العالم الإسلامي فى الإنتاج والعمل والتخلف إذا ما قارناه بالدول الأجنبية الأخرى والتى تقدمت تقدماً كبيراً فى جميع المجالات المختلفة.

أما عن الوحدة الإسلامية فهناك الكثير من الآيات القرآنية التى تنص على ذلك ومنها قول الله تعالى "**إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون**" (٩٢-الأنبياء). وفى آية أخرى "**وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون**" (٥٢-المؤمنون). ورغم ذلك فإن التاريخ شاهد على الفرقة الكبيرة بين الدول الإسلامية والقطيعة بين بعضها البعض. بل والحروب والخلافات في الآونة الأخيرة والتى أضعفت الكثير من مقومات وكيانات هذه البلاد والتى قضت على اقتصاديات عدد كبير منها سواء من دخل الحرب منها أو من ساعد غيرها للاعتداء على الأخرى. وحرب العراق وإيران ليس ببعيد. ثم غزو العراق للكويت. ثم غزو الولايات المتحدة لأفغانستان وغزو الولايات المتحدة للعراق. كل هذه الحروب أدت إلى ضعف وهوان هذه الأمة وأصبحت معظم دولها فى مكانة لا تحسد عليها من الهوان. كل ذلك يرجع إلى عدم الوعى والفهم الدينى لهذه الأمة.

ولقد حذرنا ربنا من الفتن والاختلافات فقال تعالى "**ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم**" (٤٦-الأنفال). ويقصد من تذهب ريحكم أى تذهب قوتكم. كذلك حذرنا ربنا من أخذ الأجانب أولياء دون المسلمين. وأن هؤلاء الأجانب سوف يعملون على أن نترك ديننا ونتبع منهجهم العلمانى أو اللادينى. كل ذلك مذكور فى كتاب الله. ولو درسنا هذا الكتاب وفهمنا ما

فيه من نواهي وأوامر من الله لكان لأمة الإسلام مكانة أخرى تختلف كلية عن مكانتها الحالية والتي أصبحت من الضعف والهوان ومطمع للدول الأجنبية وعلى رأسها الولايـــات المتحـــدة الأمريكية وإسرائيل ومن يعاونهم من دول أجنبية أخرى.

أما عن التكافل الاجتماعي بين المسلمين فهناك الكثير من الأحاديث النبوية التي تحض المسلمين الأثرياء للإنفاق على الفقراء وإنهاء حاجاتهم. ومن هذه الأحاديث ما قاله رسول الله ﷺ "المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم – ويجير عليهم أقصاهم – وهو يد علـــى من سواهم – يرد مشدهم على مضعفهم ومسرعهم على قاعدهم"[١]. وقال رسول الله ﷺ "إن المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يسلمه في مصيبة نزلت به. وإن يكن خيار العرب والموالي يحب بعضهم بعضاً لا يجدون من ذلك بداً"[٢]. وقال رسول الله ﷺ "من ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة. ومن فك عن مكروب فك الله عنه كربة من كرب يوم القيامـــة. ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته"[٣]. وقال رسول الله ﷺ "من أقال مسلماً أقال الله عثرته"[٤].

قال رسول الله ﷺ "دخلت الجنة فرأيت على بابها الصدقة بعشرة أمثالها – والقرض بثمانية عشر فقلت : يا جبريل كيف صارت الصدقة بعشرة والقرض بثمانية عشر؟ قال: لأن الصدقة تقع على يد الغني والفقير. والقرض لا يقع إلا في يد من يحتاج إليه"[٥].

هذه أمثلة لبعض أحاديث نبوية عن التكافل الاجتماعي بين المسلمين بعضهم البعض. ولكن إذا نظرنا للواقع الحالي للعالم الإسلامي نجد أن هذا التكافل غير متوفر بصورة كبيرة – حيث نجد أن هناك فروقاً كبيرة ما بين دخول للأفراد في البلاد الإسلامية فبعضـــها مرتفـــع

---

(١) أخرجه أبو داوود في السنن (٢٧٥١) وابن ماجة في السنن (٢٦٨٣).

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير (١٢/٣٢٢).

(٣) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه (١٣/١٥٥).

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/٥٢).

(٥) أخرجه ابن ماجة في السنن (٢٤٣١).

وأخرى منخفضة للغاية. وبعض الدول الإسلامية لديها فائض من الأموال وليس لديها القــدرة على استيعابه بينما توجد دول إسلامية أخرى لديها عجز وفى حاجة ماسة لمثل هذه الأمــوال ولديها القدرة على استيعابها فى الاستثمارات المختلفة. والظاهرة التى لا يرضاها الله ورسوله وهى خروج أموال المسلمين الفائضة والتى تقدر حالياً بحوالى أكثــر مــن تريليــون دولار أمريكى من بلاد المسلمين إلى بلاد غير المسلمين. ومن ثم المستفيد منها تلك الــدول الغيــر إسلامية بينما هناك من الدول الإسلامية من هى فى أشد الحاجة لهــذه الأمــوال مــن أجــل الاستثمار والإنتاج والتنمية.

فى هذا الباب وضحنا صورة العالم الإسلامى فى جميع الجوانب المختلفــة وأشــرنا إشارة سريعة عن تحديد هذا العالم والإسلام والاقتصاد وكذا الموارد الاقتصــادية والبشــرية للعالم الإسلامى وهيكل التجارة لهذه الدول وأثر اتفاقية الجات على اقتصادياتها. وتــم تقيــيم تجارب العمل الإسلامى المشترك خلال الفترة السابقة وفى النهاية وضحنا أسباب تعثر الوحدة الاقتصادية الإسلامية خلال تلك الفترة.

والسؤال الذى يراودنا جميعاً فى العالم الإسلامى الآن فى ظل ضعف اقتصادنا وقلــة حيلتنا وهواننا على العالم الأجنبى. هل سيظل العالم الإسلامى فى تخلفه وضعفه وهوانه على الدول الأجنبية ؟ هل من الأفضل للعالم الإسلامى أن يسير فى فلك العولمة أم أن يسير فى فلك الوحدة الإسلامية حتى يستطيع أن يقيم له صرحاً كبيراً ومتقدماً فى جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية والعلمية. ومن ثم يستطيع أن ينافس تلك التكتلات الاقتصادية والسياسية الأخرى. وحتى يكون للعالم الإسلامى كيان كبير بين الأمم الأخرى.

هذا ما سوف نلقى الضوء عليه فى الأبواب القادمة بمشيئة الله.

الباب الثاني

العولمة وأثرها على البلدان الإسلامية

الباب الثانى

العولمة وأثرها على البلدان الإسلامية

مقدمـــة :

شهد العالم خلال الحقبة الأخيرة من القرن العشرين عدة تحولات سياسية واقتصـــادية واجتماعية وثقافية ذات طابع عالمى متحرر من المحلية أو الإقليمية بحيث أصـــبحت تشـــكل علامات بارزة فى المجتمع الدولى. ومثال ذلك تفكك الاتحاد السوفيتى السابق إلى جمهوريات مستقلة تتجه إلى تطبيق اقتصاديات السوق الحرة، وهو نفس ما حدث فى دول أوربا الشـــرقية التى اتجهت إلى الانضمام إلى المؤسسات الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقـــد الـــدولى ومنظمة التجارة العالمية بعد أن كانت تعتبر هذه المؤسسات استعمارية ومســـتغلة ومعاديـــة. واتجهت هذه الدول إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى الهيكلى وتطبيق آليـــات الســـوق الحرة والترحيب برأس المال الأجنبى المباشر وغير المباشر.

وقد واكب ما سبق اتجاه ألمانيا الشرقية إلى الانضمام إلى ألمانيا الغربية لتصبح ألمانيا دولة موحدة قوية تعتمد على استثمار المزايا التى كانت متوافرة لدى الجزء الشرقى استغلالاً اقتصادياً رشيداً خاصة عنصر العمل منخفض الأجور مما أتاح لها الإنتاج بتكلفة منافسة ومن ثم تصدير منتجاتها بأسعار تنافسية. وفى غضون سنوات قليلة أصبحت ألمانيا الموحدة قـــوة عالمية فى الإنتاج والتجارة وحققت أكبر فائض تجارى كبير. كما أن أسواقها التقليدية مهيـــأة لأن تكون أسرع الأسواق نمواً فى العالم خلال القرن الحادى والعشرين.

وقد برزت إلى الوجود التكتلات الاقتصادية الكبرى مثل تكتل أوروبا الموحدة وغيرها من التكتلات الدولية خلال القرن الحادى والعشرين. وكذلك تكتل النافتا الذى يضم كـــل مـــن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك والذى يستهدف توسيع قاعدة عضـــويته بحيـــث

تشمل نصف الكرة الأرضية خلال القرن الجديد. وتتزايد أهمية التكتلات الاقتصادية في ظـل أحكام اتفاقية الجات التي تستثني التكتلات من أحكامها ومن ثم تزايد الاتجاه إلـى تكتـل دول جنوب شرق آسيا، ودول أمريكا اللاتينية، ودول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، ومنطقـة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما ظهرت تجمعات اقتصادية أخـرى مثـل مجموعـة دول الخمسة عشر التي أنشأتها الدول النامية في مواجهة الدول الصناعية السبع والتـي أصـبحت ثمانية بعد انضمام روسيا إليها. وقد أدى نجاح مفاوضات جولة أورجواى عـام ١٩٩٣ إلـى إنشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل اتفاقية الجات وتطبق أحكامها. وبذلك أصبح النظـام الاقتصادى العالمي يتكون من ثلاثة أضلاع للمثلث العالمي وهي :

- البنك الدولي.
- صندوق النقد الدولي.
- منظمة التجارة العالمية.

وارتبط بما سبق ظهور آليات جديدة تتحكم في حركة التجارة والاستثمار على مستوى العالم حيث لم يقتصر تحرير التجارة على السلع فقط بل شمل الخـدمات والملكيـة الفكريـة وتحرير تشريعات الاستثمار وحركة رأس المال وإلغاء كافة القيود غير التعريفية التي تعـوق حرية التجارة الدولية. وتعتبر ثورة الاتصالات والمعلومات من معالم النظام العالمي الجديـد نظراً لدورها المؤثر في زيادة حركة التجارة الإلكترونية باستخدام شبكة الإنترنت العالمية التي استطاعت القضاء على الحواجز الجغرافية وبعد المسافات وجعلت العالم كله أشبه ما يكـون بالسوق الواحدة تتساب فيه السلع من الدول المتقدمة إلى الدول النامية مهددة صناعاتها الوطنية التي تعجز عن منافسة المنتجات المستوردة من الدول المتقدمة.

وتعتبر الشركات متعدية الجنسيات من معالم النظام العالمي الجديد خاصة بعد اتجـاه كبرى هذه الشركات إلى الاندماج مع بعضها البعض على مستوى العالم.

كما ظهرت مؤسسات أهلية تحمل جنسيات متعددة مثل منظمـات حقـوق الإنسـان، وحركات السلام ونزع السلاح النووى، وجمعيات حماية البيئة، وجمعيـات العمـل النسـائى والجمعيات الخيرية التطوعية وجمعيات حماية المستهلكين بينما ظلت الحركات النقابية العمالية ذات طبيعة قومية نظراً لتفاوت معدلات الأجور عالمياً.

ويكاد يجمع دارسوا العلاقات الدولية المعاصرة على أن بنية النظام العالمى قد أصابها تحول جذرى فى أوائل التسعينات. ومن ثم فقد ثارت بعض الأسئلة منها هل نحن على أبواب نظام عالمى جديد ؟ أم أننا بصدد نظام دولى انتقالى لم تتحدد معالمه بعد ؟ وما هـو هيكـل النظام العالمى الجديد ؟ وما دور الاقتصاد فيه ؟

ولهذا فسوف نلقى الضوء فى هذا الباب على المفاهيم السياسـية والاقتصـادية لهـذه التحولات وما نتج عنها من آثار مع تركيزنا على مفهوم العولمـة Globalization وأثـر العولمة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان الإسلامية.

الفصل الأول
المفاهيم الأساسية للنظام العالمى الجديد

لقد أدت التحولات العالمية خلال النصف الأخير من القرن العشرين إلى عدة نتائج وهى :[١]

- أفول نجم بعض المفاهيم السياسية كمفاهيم "الأيديولوجية" و"الحزب الواحد" و"حركات التحرر الوطنى. حيث برز مفهوم الأيديولوجية فى النصف الأول من القرن العشرين منذ ظهور الماركسية والنازية والفاشية - ولكن فى ظلال ونهوض النظام العالمى الجديد انحسر مفهوم "الأيديولوجية" وأصبحت المصالح هى المحك الرئيسى فى العلاقات الدولية.
- كما نتج عن فشل ظاهرة "الحزب الواحد" فى الدول الاشتراكية والعالم الثالث إلى انتشار مفهوم التعددية الحزبية.
- كما أن "حركات التحرر الوطنى" كمفهوم سياسى قد ارتبط بالعالم الثالث كأسلوب للنضال السياسى ضد الاستعمار العسكرى فى القرن العشرين - ومع تراجع ظاهرة الاستعمار أصبح على الشعوب أن تلجأ إلى أساليب جديدة لمقاومة أشكال التبعية الجديدة والتى حلت محل الاستعمار العسكرى.
- كما حدث تغيير فى مدلولات بعض المفاهيم السياسية مثل مفاهيم السلام العالمى والأمن الجماعى والقوة. فأصبح السلام العالمى فى إطار النظام العالمى الجديد لا مجرد انتفاء الحرب ولكن يعنى بجانب ذلك كثافة المعاملات والاتصالات بين الدول الداخلة فى العملية السلمية - وهو ما يعبر عنه أحياناً بمفهوم "السلام الإيجابى".
- كما أن انهيار النظام الاشتراكى قد أوضح أن الأمن الإقليمى الجماعى لا يتحقق من خلال للقوة العسكرية أو حلف عسكرى فقط تسيطر عليه دولة واحدة. ولكن يتحقق من خلال عملية متعددة الأبعاد ومن خلال التفاعلات بين الأطراف الداخلة فى عملية الأمن الجماعى الإقليمى.

---

(١) د. محمد السيد سليم - المفاهيم السياسية فى إطار النظام العالمى الجديد - ندوة النظام العالمى الجديد - مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - ١٩٩٤ - ص ٣٦٦-٣٦٩.

كما أن انهيار الاتحاد السوفيتي أوضح أن تراكم عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية لا تشكل الضمان الكافي لحماية أمن الدولة ولكن يلزم إلى جانب ذلك مراعاة توافر تنظيم اجتماعي يعمل على حسن توظيف وتوجيه هذه القدرات. وهذا ما كان يفتقده الاتحاد السوفيتي ومن ثم عجز مجتمع هذا الاتحاد عن مواكبة الثورة الصناعية الثالثة ومن ثم انهيار الدولة بأسرها.

- كما أدى ظهور النظام العالمي لتغير مفهوم "التنمية" حيث لم يعد يعني مجرد إحداث زيادة حقيقية وسريعة ومستمرة في متوسط دخل الفرد، وإنما أصبح من المتعين مراعاة عدم تحمل الأجيال القادمة بتكاليف رفع مستوى معيشة الجيل الحالي فيما يعرف بمفهوم "التنمية المستدامة".
- كما تغير أيضاً مفهوم "القوة" حيث كانوا يرون حتى وقت قريب بأن القوة العسكرية هي التي تؤثر بصفة أساسية في أسلوب التعامل بين الدول وقت السلم. كما تساهم في التوجهات الدولية لإقرار بعض الأوضاع(١). بينما في ظل النظام العالمي الجديد برزت مصادر جديدة للقوة يطلق عليها القوة غير المباشرة **Indirect Power** والتي تشمل القوة الاقتصادية والتأثير الثقافي والقدرات الدبلوماسية والتماسك الداخلي(٢).
- والقوة الاقتصادية تحتل مكانة خاصة بين مصادر القوة لعدة اعتبارات، منها أن مصادر القوة تتغير باستمرار وأنها تتحرك حالياً نحو النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي والتعليم وذلك بعيداً عن القوة العسكرية(٣). كما أن القوة العسكرية فقدت الكثير من أهميتها لعدة

---

(١) وعلى سبيل المثال ما حدث في حرب الخليج الثانية حيث تم إجبار العراق على الإذعان لقرارات المجتمع الدولي. انظر :

- Robert J. Art, To What Ends Military Power ? in Robert O. Mathes, Arthur G. Rubinoff and J.G. Stein (eds), International Conflict and Conflict Management, Scar borough, Ontario : Prentice-Hll, 1989, pp. 200-201.

(2) Joseph S. Nye, Bound to Lead, the Changing Nature of American Power. Basic Books, Inc.Publishers, New York, 1990, pp. 144-163.

(3) Kenneth Waltz, Theory of International Politics, Reading, Mass Addison, Wesley Publishers, England. 1979, p. 172.

اعتبارات[١]. منها أن سياسات الأمن القومي الآن تتجه إلى الاهتمام والتركيز على الرفاهية الاقتصادية كما أن التهديدات التي تواجه الدول حالياً قد تحولت من تهديدات عسكرية إلى تهديدات اقتصادية.

- هذا بجانب ظهور اهتمام كبير لقضايا البيئة والاهتمام بمشاكلها ومن ثم انتشار الأمراض والأوبئة والمخدرات والإرهاب.
- كما أن نمو الوعى القومي والتكنولوجى في الدول النامية أدى إلى أن التدخل العسكرى فيها أكثر صعوبة وأكثر تكلفة.
- كما أن انهيار الاتحاد السوفيتى أدى إلى ظهور بعض النظريات المختلفة والتى توضح حقيقة العلاقات الدولية فى مرحلة ما بعد ذلك وخلو الساحة الدولية من وجود القطب الثانى والذى كان يعمل توازناً إلى حد ما في وجود القطب الأول وهى الولايات المتحدة الأمريكية والتى أصبحت الساحة الدولية خالية لها وأن العالم لم يعد منقسماً إلى أيدولوجيات علمانية متعارضة. فظهرت **نظرية نهاية التاريخ للباحث الأمريكى فرانسيس فوكوياما ونظرية صراع الحضارات لصموائيل هنتنجتون.**
- حيث ترى **نظرية نهاية التاريخ** أن التاريخ قد انتهى بانهيار وسقوط الشيوعية ومن ثم انتهاء مبررات الصراع. وأن الفكر الرأسمالى الليبرالى الغربى قد انتصر نظراً لقيامه على الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاديات السوق الحرة[٢].
- أما **نظرية صراع الحضارات** فترى أن سقوط الشيوعية لا يعنى ظهور نظام عالمى جديد أحادى القطبية ومن ثم فإن الفكر الرأسمالى لم ينتصر انتصاراً نهائياً. ولذلك فإن الصراعات مستمرة ولكن فى صورة حضارات بدلاً من أيديولوجيتين.

---

(1) Joseph. S. Nye. op. cit., pp. 179-187.

(٢) فرانسيس فوكوياما – ترجمة دكتور حسين الشيخ – دار العلوم العربية – بيروت – ١٩٩٧.

- محمد سيد أحمد – "البحر الأبيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص" السياسة الدولية العدد ١١٨ – إبريل ١٩٩٦ ص ٩٠.
- عبد الفتاح الراشدان – العرب والجماعة الأوروبية فى عالم متغير – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – العدد ١٢ – الطبعة الأولى ١٩٩٨ – ص ٢٦.

- وتذكر هذه النظرية "أن المصدر الأساسى للصراع فى العالم الجديد لن يكون بشكل رئيسى أيديولوجياً أو عقائدياً أو اقتصادياً. فالانقسامات الكبرى بين عناصر الجنس البشرى والمصدر الأساسى للصراع سوف يكون ثقافياً. إن الدولة الأم ستبقى الفاعل الأقوى فى الشئون العالمية. ولكن الصراعات الأساسية فى السياسات الكونية ستظهر بين الدول والجماعات المنتمية إلى حضارات مختلفة. فالصدام بين الحضارات يهيمن على السياسة الكونية. وستكون خطوط الاتصال بين هذه الحضارات خطوط معركة المستقبل"[1].
- وحقيقة الأمر أن **نظرية صراع الحضارات** ترى أن صراعات المستقبل سوف تكون بين الحضارة الغربية المهيمنة وبقية الحضارات معاً. وأن الغرب لظروف سيادته الاقتصادية وتفوقه على الحضارات الأخرى فإنه سيكون القوة المقررة والحضارة الحاكمة.
- ولكن هنتنجتون صاحب هذه النظرية يرى أن هناك قطباً رئيسياً يقف فى مقابل الحضارة الغربية وهو يتمثل فى نوع من التحالف بين الحضارة الإسلامية والحضارة الصينية.
- ولذلك يعيد هنتنجتون طرح فكرة القطبية الثنائية ولكن بمقتضى صيغة جديدة هى ازدواجية الشمال/الجنوب بدلاً من ازدواجية الشرق/الغرب حيث أن الشمال يمثل الحضارة الغربية والجنوب يمثل تآلفاً بين حضارتى الإسلام والصين[2].
- ظهور بعض المفاهيم الحديثة والتى راجت وأصبحت تشكل ركناً أساسياً فى لغة التحليل والخطاب السياسى والاقتصادى - ويرجع ذلك لتوسع النشاط الاقتصادى الرأسمالى القائم على اقتصاد السوق ونهوض بعض الدول النامية.
- ومن هذه المفاهيم الخصخصة (Privatization) وعدم التبعية (Independence) ومفهوم العولمة (Globalization) والذى ثار حوله الكثير من الجدل.

---

(١) صامويل هنتنجتون - صراع الحضارات - ترجمة طلعت الشايب - القاهرة - دار سطور ١٩٩٧.

(٢) المرجع السابق.

- وسوف نركز فيما يلي على مفهوم العولمة ونظامها وأثرها على الأوضاع الاقتصادية في البلدان الإسلامية.

العولمـــة (Globalization)

العولمة - الكوكبة - الكونية - العالمية - كلمات أربع تم طرحها كترجمـــة للكلمـــة الإنجليزية (Globalization) - حيث يرى بعض الباحثين أن كلمة الكوكبة أكثر دلالة وأكثر دقة في حين يرى آخرون كلمة الكونية - ويفضل البعض الآخر كلمة العالمية - أما بالنســـبة لكلمة العولمة فهي التي شاع استخدامها بين الباحثين مما جعل لها الغلبة في الاســـتخدام فـــي معظم الدراسات.

تعريف العولمة :

كثرت تعريفات العولمة - واختلف الباحثون في تعريفها وفقاً لوجهة نظر كل مـــنهم ورؤيته الخاصة لها مما أثار مناقشات كثيرة بين الباحثين فيما يتعلق بدلالة هذا المفهوم[١].

وسوف نشير فيما يلي إلى بعض التعريفات الخاصة بالعولمة :

- العولمة تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشـــرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق ومن ثم خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة. وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأســـمالية الضخمة متخطية القوميات[٢].
- إن جوهر عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني. وإذا أردنا أن نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة فلابد أن نضع في

(1) Ankle Moogvel, Globalization and the Post Colonial World. The New Political.

(٢) محمد الأطرش - العرب والعولمة : ما العمل؟ ندوة مركز دراسات الوحدة العربية بعنـــوان العـــرب والعولمة - الطبعة الثانية - ديسمبر ١٩٩٨ - ص ٤١٢.

الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها. العملية الأولى : تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس. العملية الثانية : تتعلق بتذويب الحدود بين الدول. والعملية الثالثة : هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات. وكل هذه العمليات قد تؤدى إلى نتائج سلبية بالنسبة إلى بعض المجتمعات وإلى نتائج إيجابية بالنسبة إلى بعضها الآخر(١).

- العولمة عبارة عن زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات(٢).
- العولمة هى الأداة الحقيقية الأولى والمعاصرة والشاملة لدى النمو الحقيقى الذى حققته الشركات المتعددة الجنسيات من نمو خارق للمألوف أحدث ظاهرة غريبة فى نوعها فى الاقتصاد العالمى(٣).
- العولمة هى الاقتصادات العالمية المفتوحة على بعضها وهى أيديولوجيا مفاهيم الليبرالية الجديدة التى تدعو إلى تعميم الاقتصاد والتبادل الحر كنموذج مرجعى وإلى قيم المنافسة والإنتاجية. وهى تعد بالرفاه (دون البنين) وبالمزيد من التقدم(٤).
- العولمة هى ظاهرة التجميع - على شكل غير محدد سلفاً - للاستيلاء على المواقع المسيطرة على اقتصاد الكرة الأرضية(٥).

---

(١) السيد ياسين - مفهوم العولمة. ندوة دراسات الوحدة العربية بعنوان العرب والعولمة. الطبعة الثانية - ديسمبر ١٩٩٨ - ص ٢٧.

(٢) عمرو محيى الدين - تعقيب على مفهوم العولمة - ندوة مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان العرب والعولمة - الطبعة الثانية ديسمبر ١٩٩٨ - ص ٣٥.

(٣) سيار الجميل - تعقيب على مفهوم العولمة - ندوة مركز دراسات الوحدة العربية - بعنوان العرب والعولمة - الطبعة الثانية ١٩٩٨ - ص ٣٩.

(٤) طلال عتريس - تعقيب على مفهوم العولمة - ندوة مركز دراسات الوحدة العربية - بعنوان العرب والعولمة - الطبعة الثانية ١٩٩٨ - ص ٤٤.

(٥) إسماعيل صبرى عبد الله - الكوكبة - مجلة مصر المعاصرة - العدد ٤٤٧ السنة ٨٨ - القاهرة يوليو ١٩٩٧ - ص ٧٩.

- العولمة هى التوسع المتزايد المطرد فى تدويل الإنتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات Internationalization of Production بالتوازى مع الثورة المستمرة فى الاتصالات والمعلومات التى حدت بالبعض إلى تصور أن العالم قد تحول بالفعل إلى قريـــة كونيـــة صغيرة Global Village(١).
- العولمة هى أن قسماً مهماً ومتزايداً من النشاط الاقتصادى فى كافة القطاعات أصبح يدار على نطاق عالمى وذلك لاتساع حجم الأصول التى تملكها الشركات الدولية على مستوى العالم وإدارتها لنشاطها على أساس أن العالم - وليس دولة واحدة - هى الوحدة الأساسية لنشاطها(٢).
- العولمة حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول إلى آفاق أوسع وأرحب تشمل العالم بأسره وهى تشمل حرية حركة السلع والخدمات والأفكار وتبادلها الفورى دون حواجز أو حدود بين الدول. وتحول العالم إلى قرية كونية بفعل تيار المعلوماتية Informative وظهــور نفوذ وسطوة الشركات متعددة الجنسيات Multinationals. وظهور آليات جديدة مستقلة عن الدولة وظهور فكرة حقوق الإنسان(٣).
- العولمة هى "المدينة الكونية" التى تزداد اكتظاظاً وحركة يوماً بعد يــوم، نتيجــة الثــورة المستمرة فى نسق الاتصالات والمواصلات التى تؤدى باستمرار إلى توسيع وزيادة شبكة الاعتماد المتبادل فى النظام العالمى(٤).

---

(١) أسامة المجدوب - العولمة والإقليمية - الدار المصرية اللبنانية - الطبعة الأولى يناير ٢٠٠٠ - ص ٣٦.

(٢) مصطفى كامل السيد - التقسيم الدولى الجديد للعمل - ندوة مركز دراسات وبحوث الدول الناميــة - جامعة القاهرة - حول الاقتصاد العالمى الجديد وموقع معرفية - القاهرة ١٩٩٨ - ص ٢١.

(٣) محسن أحمد الخضيرى - العولمة - مجموعة النيل العربية - الطبعة الأولى ٢٠٠٠ ص ١٦-١٧.

(٤) عبد الفتاح الراشدان - العرب والجماعة الأوروبية فى عالم متغير - مرجع سابق - ص ١٩ - ويشير للمرجع التالى :

- R.G. Barry Jones and Peter Willets (eds) Interdependence on Trial (London, Frances Pinter Publishers, 1984).

- العولمة هى النمو المتراكم فى الأنشطة الاقتصادية بين الدول والأقاليم ذات الحدود السياسية تعبيراً عن التحرك المتزايد للسلع المادية وغير المادية والخدمات بما يتضمنه من حقوق للملكية الفكرية عبر التجارة والاستثمار، وأيضاً التحرك المتزايد للقوى البشرية عن طريق الهجرة[١].
- العولمة هى التحول من مجرد التقارب الاقتصادى بين الدول إلى التكامل الاقتصادى على المستوى الكونى بما يحقق أعلى درجات الثروة للأمم والشعوب[٢].
- العولمة تتضمن انفتاح النظام الاقتصادى لمجتمع ما وتكثيف الروابط والتبادل مع النظم الاقتصادية للمجتمعات الأخرى[٣]. وهى أعمق من الاعتماد المتبادل Interdependence. وتؤدى إلى إضعاف السيادة الداخلية للدولة[٤].

تعريف آخر للعولمة :

- العولمة هى الأمركة – عولمة الولايات المتحدة الأمريكية – فهى تنوى تحويل غالبية العالم إلى مستهلكين لسلعهم – وهذه الاستجابة تنتج أنماطاً سلوكية متدنية المستوى – إن فلسفة الاستهلاك التى يشجعها مشروع العولمة أو الأمركة تخاطب غرائز الناس ويقرنون طرحهم بنظريات حول الحرية والعدالة وحقوق الإنسان. والخلل يتمثل فيهم أمريكياً وغربياً.

---

(1) Charles Oman, The Policy Challenges of Globalization and Regionalisation, Policy BRIEF, No. 11, OECD Development Conter, Paris, 96, p. 6.

(2) Janhowitsch Peter, Globalization and Competitiveness and Their Implications for Human Security, VIIITh General Comprenence, University of Economics and Business Administration, VIE NNA, 11-14-Sep. 1996, p. 3.

(3) Ismail Sirageldin, Globalization : Regionalization and Recent Trade Agreements Impact on Arab Economies, Journal of Development & Economic Policies, Vol. 1, No. 1 Kuwait, December, 1998, p. 50.

(4)) Reinicke, W.H., Global Public Policy, Foreign Affairs, Vol. 76, No. 6, 97, p. 130.

إن العولمة التى يريدونها لا تزيد على أنها ستار لاستعمار وهيمنة تقر دول الشمال الغنية على ترفها وبذخها وتفتح الباب لها لمزيد من نهب قدرات وموارد دول الجنوب الفقيرة.

إن الأمريكي يريد أن يحقق سيطرة نمطية اقتصادية تنبع من رؤيته للأمور ومن قيمه التى لا هم لها سوى السلب والتسلط(١).

- العولمة نظام ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد وهى نظام عالمي يشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال ... إلخ. كما يشمل مجال السياسة والفكر والأيديولوجيا - وهى أيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته - وهى تعمل على استخدام السوق العالمية كأداة للإخلال بالتوازن فى الدول وفى نظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية. كما أنها تتخذ السوق والمنافسة بأسلوب البقاء للأصلح - وهذا يعنى أن الدول والشعوب والأمم التى لا تقدر على (المنافسة) سيكون مصيرها الانقراض.

كما أن العولمة إرادة للهيمنة ومن ثم قمع وإقصاء للخصوصى، فالعولمة احتواء للعالم. والاختراق الثقافي الذى تمارسه العولمة يستهدف السيطرة على الإدراك - اختطافه وتوجيهه - ومن ثم سلب الوعى والهيمنة على الهوية الثقافية الفردية والجماعية(٢).

- العولمة هى الأمركة فهي مشروع استعمارى يحمل فى ثناياه كل التحديات والعدوانية والأطماع. وهى تمثل غزواً لا يكتفى بجانب أو قطاع وإنما تهدف العولمة الغزو الشامل للميادين كافة. ولهذا كان الواجب أن تقاوم وتواجه وتجابه لدفع خطرها ووقف اغتصابها

---

(١) بول سالم - الولايات المتحدة والعولمة - معالم الهيمنة فى مطلع القرن الحادى والعشرين - ندوة العرب والعولمة - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - الطبعة الثانية - ديسمبر ١٩٩٨ - ص ٢١٦-٢٢٠.

- أسعد السحمرانى - صراع الأمم بين العولمة والديمقراطية - دار النفائس - بيروت الطبعة الأولى ٢٠٠٠ - ص ٣٣-٣٤.

(٢) محمد عابد الجابرى - العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدى لممارسات العولمة فى المجال الثقافى - ندوة العرب والعولمة - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٩٨ - ص ٣٠٠-٣٠١.

للحقوق وتعطيل مساعدتها لضرب الهوية الثقافية لغيرها وفي مقدمة ذلك الإسلام والعروبة.

والولايات المتحدة الأمريكية والسائرون في ركابها من الدول الغربية في مشروع العولمة يعملون على محاربة الإسلام ويستخدمون وسائلهم كافة. وقد أضافوا إليها مجلس الأمن والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وهيئة الأمم المتحدة ومؤسسات دولية كثيراً ليتمكنوا من اختراق منظومات الأمم حضارياً والإسلام في المقدمة[١].

- إن الغرب يحاول جعل مفاهيمه الاجتماعية لا السياسية والاقتصادية فقط كونية الطابع وعالمية الصفة لتترنح كشرعية دولية بحيث أن الاعتراض على الحرية مثلاً قبل الزواج يصبح مخالفة حضارية. ورعاية الأسرة والمحافظة على الأبناء كما هو حالنا مسألة رجعية[٢].

هذه هي عولمة أمريكا والغرب إنها غزو ثقافي - اجتماعي - اقتصادي - سياسي يستهدف الدين والقيم والفضائل والهوية. كل ذلك يعملون له باسم العولمة والحضارة وحقوق الإنسان[٣].

- إن التنوع الثقافي واللغوي والحضاري حقيقة وسنة كونية لا يمكن للأمركة أن تلغيها باسم العولمة. والخصائص القومية للأمم ثوابت حضارية لا يمكن لوسائل الاتصال والمواصلات أن تتجاوزها مهما تطورت. ومن ثم تكون الولايات المتحدة الأمريكية لكل هذه العوامل عاجزة عن تحقيق مشروعها الحالم المسمى العولمة/الأمركة[٤].

- العولمة هي السيطرة وفرض هيمنة دولة معينة على مناطق أخرى من العالم وكانت تسمى في القرن الثامن عشر والتاسع عشر بالاستعمار. وصارت تسمى في القرن

---

(١) أسعد السحمراني - مرجع سابق - ص ٢٧.

(٢) انظر المرجع السابق ويشير إلى كمال شاتيلا. في العرب والتحديات الدولية والشرق أوسطية - بيروت - المركز الوطني للدراسات والنشر - ١٩٩٦ - ص ٢٦، ٢٧.

(٣) انظر المرجع السابق - ص ٢٧، ٢٨.

(٤) انظر المرجع السابق - ص ٤٨.

العشرين "بالعولمة" وهو اللفظ الذى يشير إلى استئثار قوة عالمية واحدة بالسيطرة على حركة العالم. لقد ارتبط لفظ العولمة بالهيمنة الأمريكية على مقدرات العالم وسعيها لهذا الهدف بفضل عوامل تفوقها فى النواحى العلمية والاقتصادية[١].

- العولمة فى جانبها الاقتصادى – بالنسبة للعالم الثالث على الأقل – هى السيطرة الكاسحة لرأس المال الغربى على اقتصاديات العالم الثالث ووضعه بين فكى الكماشة سواء بخفض أسعار الخامات أو رفع أسعار الإنتاج. مع تخدير الدول وشعوبها بتمنيتهم بالرواج الاقتصادى الذى سيحدث فى العالم الثالث نتيجة العولمة والذى سيعين الدول على تسديد ديونها وإيجاد فرص عمل جديدة أمام المتعطلين من أبنائها. وهى حق على المدى القريب ولكنه ينتهى بتنحية هذه الشعوب عن مقومات وجودها وسيطرة الغرب عليها والتحكم الكامل فى مصائرها[٢].
- إن الهدف الأساسى من العولمة هو السيطرة على المستضعفين وعلى أمة الإسلام بوجه خاص. وإذا كان هذا الهدف هدفاً قديماً فإنهم يعملون الآن على الاستفادة من التطورات العالمية التى حدثت من أجل تحقيقه. ولكن التطورات المتوالية لم تساعدهم كثيراً فى ذلك[٣].

رأى بعض الكتاب الأمريكيين والأجانب فى العولمة :

- إن أمريكا والغرب يبشرون بعولمة تتضمن مشروع إلغاء كل ما هو غير غربى-أمريكى. وحجتهم أن ما يساعد على ذلك التطور فى وسائل الاتصال والتواصل. ويقولون "أن العالم بات قرية صغيرة" ونسى هؤلاء أن خصائص الأمم الحضارية لا تتم على شكل حالات

(١) على حسين شبكشى – العولمة نظرية بلا منظر – نهضة مصر – القاهرة – يناير ٢٠٠١ ص ٢١، ٢٢.

(٢) محمد قطب – المسلمون والعولمة – دار الشروق – الطبعة الأولى – القاهرة ٢٠٠٠ ص ١٠، ١١.

(٣) عادل حسين – العولمة وصراعنا مع الغرب – كتاب الإسلام والعولمة – الدار القومية العربية – الطبعة الثانية – القاهرة ١٩٩٩ – ص ٣٦.

قفز فى المجهول. وإنما تسير الأمور سيراً طبيعياً فى النمو والتطور ككل الكائنات وأن التمايز والتغاير بين الأمم والحضارات أمر متأصل لا يلغيه التلاقح الفكرى والانفتاح الثقافى.

إن هذا التهويل بأن العولمة/الأمركة واقعة لا محالة وما على الدول والشعوب إلا أن تسارع للحاق بقطارها قبل أن يفوت الأوان إنما هو وهم وخيالات[١].

إن العولمة المزعومة فى باب الاقتصاد لها مخاطرها على العالم كله بما فيه أمريكا. إن فى أسواق المال على أقل تقدير تعنى العولمة أمركة العالم إلى حد ما ... وفى الواقع فإن الضرر الاقتصادى الذى تفرزه هذه التبعية عظيم. علماً بأنه لا يخلو بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية نفسها من مخاطر ومجازفات. فكلما كان العملاق الأمريكى أشد بطشاً فى استخدام قوته، زادت ردود الفعل العدائية[٢].

- إن العولمة من المنظور الأمريكى هى الأمريكية وهى تعمل لتحقيق السيادة التامة لمفاهيمها وقيمها المادية التى تعتمد لغة الكم والمقدار ولا تقيم وزناً للكيف ولا للإنسان كما يسوقون دعاياتهم على منطق الاستهانة بحضارات الآخرين وفى مقدمة من يقللون من شأنهم ويناصبونهم العداء الإسلام. إن المشكلة المهمة بالنسبة للغرب ليست الأصولية الإسلامية بل الإسلام فهو حضارة مختلفة شعبها مقتنع بتفوق ثقافته وهاجسه ضآلة قوته[٣].

لقد شهدت التسعينات انفجار أزمة هوية كونية فالناس يتساءلون عن هويتهم ولمن ينتمون – لكن فى النهاية فإن ما يهم الناس هو وحدة العقيدة والإيمان والدم والأسرة فهم يلتفون نحو تلك العوامل وخاصة الدين واللغة ويتباعدون عمن هو عكس ذلك.

---

(١) هانس بيترمان، هارالد شومان – فخ العولمة – ترجمة د. عرفان عباس حلمى – الكويت – سلسلة عالم المعرفة – العدد ٣٨، أكتوبر ١٩٩٨ – ص ٣٣.

(٢) انظر المرجع السابق – ص ١٤٥.

(٣) صامويل هنتنجتون – صراع الحضارات – ترجمة طلعت الشايب – القاهرة – دار سطور ١٩٩٧ – ص ٣٥٢.

لهذا نرى الآن أن القوى الأوروبية تظهر صراحة أنهم لا يريدون دولة إسلامية (تركيا) فى الاتحاد الأوروبى ولا يسعدهم أن تكون هناك دولة إسلامية أخرى (البوسنة) فى القارة الأوروبية[١].

ويعلق زبغنيو بريجنسكى مستشار الأمن القومى فى عهد الرئيس الأمريكى جيمى كارتر على ما ينشر من تشويه صور الإسلام فى ظل العولمة فيقول "إن الإسلام لا يستجيب لحالة الإحباط التى يرغبون فيها. وأن الجماهير العربية الناهضة سياسياً والأعداد الهائلة للمسلمين غير العرب فى أفريقيا وآسيا والأمريكيين السود الذين يبلغ عددهم أكثر من مليار شخص ليشعرون بالإهانة في عالم لم يزل يهيمن عليه الغرب الأبيض وشبه المسيحى. ويدرك العالم الإسلامى بمدى فداحة الهجمة الهائلة على قيمه وتقاليده خاصة فى أمريكا التى تصادف أن تكون قائدة الثورة العصرية. حيث تشكل التعابير المناوئة للإسلام أشكالاً غير مقبولة. ولكن نجاح الإسلام المعاصر كإيمان وهداية ودعوة شاملة للمحبة ولأسلوب حياة ناجح لأفضل تعبير وتحدى لهذه الهجمات.

ثم يشير فى كتابه "الفوضى" إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تستطيع أن تحقق حلمها فى الهيمنة على العالم لأنها مازالت عاجزة عن حل مشاكل مجتمعها داخلياً.

وقد ذكر بعض الأمثلة التى تعانى منها الولايات المتحدة الأمريكية مثل زيادة مديونيتها بصفة مستمرة ومن ثم عجز الميزان التجارى مما يهدد قطاعات الإنتاج والعمل الرئيسية ويزيد من البطالة بالإضافة إلى عدم العناية بالنواحى الصحية المنشودة كدولة غنية ومتقدمة بالإضافة إلى تدنى التعليم وتدهور البنية التحتية الاجتماعية والبنية الأساسية فى الريف – واتساع رقعة الفقر خاصة بين الأمريكيين السود بالإضافة إلى أن ١١,٣% من الأمريكيين البيض يعيشون دون خط الفقر – ناهيك عن كثرة الإباحة الجنسية التى تهدد المجتمع والأسر وما ينتج عنها من أمراض خطيرة مثل الإيدز – هذا بجانب وسائل الإعلام المرئية التى تدعو للفساد الأخلاقى وللعنف والجنس كوسيلة لجذب المشاهد[٢].

---

(١) انظر المرجع السابق – ص ٢٠٤.

(٢) زبغنيو بريجنسكى – الفوضى – الاضطراب العالمى عند مشارف القرن الحادى والعشرين – ترجمة مالك فاضل البديرى – عمان – الأهلية للنشر والتوزيع – ١٩٩٨ ص ٨٩-٩٠.

مما سبق يلاحظ أنه رغم تعدد التعريفات فإن الاستقرار على تعريف واحد أمر صعب للغاية. فالعولمة ليست مجرد أيديولوجية معينة أو معتقداً فكرياً أو مذهباً سياسياً فحسب. وإنما هى ظاهرة تاريخية - لا جغرافية - كبرى لها أنماط متعددة الوجوه ومناهج متنوعة الحقول، ومخاطر لا متناهية الحصول، ليس لإعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم بل لإنتاج نظام مهيمن جديد واسع فى متغيراته القيمية على امتداد القرن المقبل[١].

لهذا يعمل البعض إلى تعريف العناصر الأساسية لظاهرة العولمة كل على حدة والتأكيد على أن التفاعل بين هذه العناصر يعطى مفهوم العولمة. فالعولمة الاقتصادية تظهر أساساً في نمو وتعمق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصادات القومية، وفي وحدة الأسواق المالية. وهى تعمق المبادلات التجارية في إطار نزعت عنه القواعد الحمائية التجارية فى ظل إنشاء منظمة التجارة العالمية - كما تبرز أيضاً بوجه خاص من خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية ونشاط الشركات الدولية النشاط والمؤسسات الدولية الاقتصادية كالبنك الدولي وغيره[٢].

ولهذا تثار بعض الاستفسارات حول العولمة الاقتصادية مثل "مشكلة أزمة الدولة القومية" وتأثير العولمة فى مفهوم وتطبيقات "فكرة السيادة الوطنية" ودور الدولة فى ظل العولمة الاقتصادية من ناحية تأكيده أو تغيير صورته - ومدى صلاحية نظام حرية السوق ليكون أساساً للتنمية فى مختلف بلاد العالم. والمخاطر التى يمكن أن تنجم من التنمية الوحيدة البعد والتى تركز فقط على الجانب الاقتصادى.

---

(١) لمزيد من تعريفات العولمة وعناصرها المراجع التالية :

- محسن أحمد الخضرى - العولمة - مرجع سابق - ص ١٩-٣١.
- جارى بيرتكس وآخرين - جنون العولمة - ترجمة كمال السيد - الطبعة الأولى - مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة ١٩٩٩ - ص ١٤-١٥.
- مصطفى النشار - ضد العولمة - دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة ١٩٩٩ ص ٧.
- السيد ياسين - مرجع سابق - ص ٣٢، ٣٣.
- محمد قطب - المسلمون والعولمة - دار الشروق - الطبعة الأولى - القاهرة ٢٠٠٠ ص ١٠-١٤.
- David Simon, Culture, Globalization and the World System, Journal of Development Studies, July 1993, p. 266.

(2) Alvin Toffler, Power Shipt, Bantam Books, New York, 1991, pp. 3-12.

أما العولمة السياسية فمن أبرزها سقوط الشمولية والسلطوية والنزوع إلى الديمقراطية والتعددية السياسية.

أما العولمة الثقافية فهى تعمل إلى الاتجاه لصياغة ثقافية عالمية لها قيمها ومعاييرها. والغرض منها ضبط سلوك الدول والشعوب. ولهذا يثار سؤال حول هل تؤدى هذه الثقافة العالمية - حال قيامها - إلى العدوان على الخصوصيات الثقافية مما يهدد هويات المجتمعات المعاصرة؟[1].

أما العولمة الاتصالية فهى تبرز أكثر من خلال البث التليفزيونى عن طريق الأقمار الصناعية وبصورة أعمق من خلال شبكة الإنترنت التى تربط البشر فى كل أنحاء المعمورة.

والعولمة فى جانبها المعرفى والعلمى تستمد حيويتها الحقيقية من الثورة العلمية والمعلوماتية التى أخذت تكتسح العالم بمعطياتها الباهرة فى المجالات المختلفة - خاصة الهندسة الوراثية والحاسب الآلى.

أما الجانب الإنسانى والاجتماعى فى العولمة فيدور حول مجموعة القضايا الإنسانية المشتركة مثل قضية الفقر والمجاعة والمشكلات البيئية وقضايا حقوق الإنسان.

ملاحظات حول مفهوم العولمة :

توجد عدة ملاحظات حول مفهوم العولمة نذكر منها ما يلى :-

١- أنه حتى الآن لم يتبلور المفهوم الفكرى للعولمة ويستقر وذلك يرجع إلى أنها ظاهرة لم تكتمل بعد كل ملامحها. ونظراً لأنها ظاهرة فإنها مازالت تكشف كل يوم عن جانب جديد من جوانبها المختلفة[2].

---

(١) محمود أحمد الخطيب - العولمة وإدارة الموارد البشرية والدلالات الضمنية للمنظمات المصرية - المؤتمر العلمى السنوى الثانى "الاتجاهات الحديثة فى إدارة الأعمال" المجلس الأعلى للجامعات - القاهرة ٦-٧ إبريل ٢٠٠٠ - ص ٤.

(٢) محمد الأطرش - مرجع سابق - ص ٤١٨-٤٢٢.

ويضرب مثل لذلك من أن الغالبية العظمى للشركات الدولية ليست شركات عولمة حقيقية. كما أنه ليست هناك عولمة حقيقية فيما يتعلق بقوة العمل البشرى. كما أن عولمة رأس المال المتمثلة فى الاستثمارات الأجنبية المباشرة محدودة جداً.

٢- العولمة ظاهرة موضوعية وإنجاز تكنولوجى وعلمى لا يمكن إنكاره بل يجب التعامل معها بقدر ما قد ينتج عنها من آثار متنوعة.

٣- توجد درجة من المبالغة عن شمولية العولمة نظراً لأنها لا تزال جزئية ولم تتحقق بعد كافة جوانبها(١).

٤- وضح أن الهدف الخاص بالعولمة الاقتصادية هو تحقيق نظام اقتصادى عالمى جديد. مما دعا البعض إلى القول بأننا مازلنا على أعتاب نظام اقتصادى عالمى جديد تمثل العولمة جوهره.

ويشير تقرير التنمية ٩٩-٢٠٠٠ إلى أن النظام الاقتصادى العالمى أخذ فى التطور إلى نظام جديد متكامل ومتشابك إلكترونياً(٢).

٥- برز اتجاه آخر ضد العولمة وينعيها بأنها الأمركة - وأن الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن حل الاتحاد السوفيتى تريد أن تسيطر على العالم. وشبه البعض ذلك بأنه الاستعمار الجديد. وأن النظام الجديد ما هو إلا هيمنة واحتواء للعالم واختراق للثقافات وتعدى على الهوية الثقافية الفردية والجماعية.

كما أن العولمة عبارة عن غزو أمريكى اقتصادى، ثقافى، اجتماعى، سياسى يستهدف الدين والقيم والفضائل والهوية وأنها تهدف للدين الإسلامى والمسلمين خاصة وتبغى محو هويتهم الدينية والسيطرة على هذه الأمة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

٦- كما برز أيضاً اتجاه مضاد للعولمة من بعض الكتاب الأجانب والكتاب الأمريكيين وهم يؤيدون الاتجاه الأخير ضد العولمة ويركز البعض منه على محو الهوية الإسلامية للعالم الإسلامى ومحاربته ومحاولة اختراقه والبعض الآخر يفند العولمة من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأنها لا تستطيع أن تحقق ما تهدف إليه وأن مآلها إلى الفشل.

---

(١) تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ٩٩-٢٠٠٠- دخول القرن ٢١ - مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة - ص ٣١.

(2) Global Culture : Nationalism, Globalization and Modernity : A Theory, Culture and Society Special Issue, edited by Mike Featherstone (London; Newbury Park: Sage Publications, 1990), pp. 15-30.

الفصل الثانى
أهم ملامح أبعاد النظام الاقتصادى العالمى الجديد (أو العولمة)

يمكن القول أن للعولمة تاريخاً قديماً ومن ثم فهى ليست نتاج العقود الماضية التى ازدهر فيها مفهوم العولمة وذاع وانتشر وأصبح أحد المفاهيم الرئيسية لتحليل الظواهر المتعددة التى تنطوى عليها العولمة فى السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة. ولعل ما جعل العولمة تبرز آثارها فى هذه المرحلة التاريخية التى يمر بها العالم هو تعمق آثار الثورة العلمية والثقافية من جانب والتطورات الكبرى التى حدثت فى عالم الاتصال والتى يمكن القول إنها أحدثت ثورة فى العالم من خلال تطور الحواسيب الإلكترونية والأقمار الصناعية وظهور شبكة الإنترنت بكل ما تقدمه للاتصال الإنسانى بمختلف أنواعه من فرص ووعود.

حيث نادت دول العالم – بعد الحرب العالمية الثانية – بضرورة إعادة تنظيم الأوضاع الاقتصادية للعالم من خلال نظام جديد يحقق مصالح جميع الدول إلا أن ذلك لم يتحقق.

يرى البعض أن نقطة البداية هى ظهور "الدولة القومية المتحدة" على أساس أن هذه النشأة تسجل نقطة تاريخية فاصلة فى تاريخ المجتمعات المعاصرة. ذلك أن ظهور المجتمع القومى منذ حوالى منتصف القرن الثامن عشر يمثل بنية تاريخية فريدة. وأن الدولة القومية المتجانسة – والتجانس هنا بمعنى التجانس الثقافى والمواطنين الذين يخضعون لإدارتها – تمثل تشكيلاً لنمط مجدد من الحياة. ويمكن القول فى الحقيقة إن شيوع المجتمعات القومية فى القرن العشرين هو فعل من أفعال العولمة[١].

واعتباراً من أوائل الستينات من القرن العشرين ظهر منظور فكرى جديد فى الأدب الاستراتيجى الغربى أطلق عليه البعض منظور "المجتمع العالمى" "Global Society"

---

(١) السيد ياسين – مرجع سابق ص ٢٩-٣٠. ويشير إلى دراسة رولاند روبرتسون "تخطيط الوضع الكونى: العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسى" فى Global Culture.

"Paradigm" حيث قدم هذا المنظور رؤية للعلاقات الدولية محورها أن تلك العلاقات هي علاقات شديدة التشابك والترابط. كما أنها تتألف من العديد من الوحدات الدولية. فالدولة ليست هي الفاعل الوحيد في العلاقات العالمية (وليس الدولية). فهناك وحدات جديدة مؤثرة كالشركات متعددة الجنسية وحركات التحرر الوطني والتنظيمات الدولية وغيرها، وهي وحدات تؤثر في حركة النظام "العالمي" بشكل يفوق قدرة كثير من الدول على التأثير. فنحن إزاء "نظام عالمي" واحد يتضمن العديد من الوحدات العالمية المتقاربة والنظم الإقليمية الفرعية المتشابكة من ناحية أخرى[١].

وفي الأونة الأخيرة تضافرت الكثير من العوامل - والتي يطلق عليها البعض "القوى الدافعة" لتشكل نظاماً جديداً. ولأن هذا النظام وليد التفاعل بين مجموعة العوامل المختلفة والمتشابكة في الوقت نفسه فإن ملامح هذا الوليد عبارة عن انعكاس لهذه العوامل.

وتتمثل أهم ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد فيما يلي :-

المبحث الأول : ثورة التكنولوجيات الجديدة

إن التطور التكنولوجي قد مر بعدة مراحل مختلفة كانت أولاها تعرف بالثورة الصناعية الأولى وهي عبارة عن ظهور الآلة في عملية الإنتاج بدلاً من العمل اليدوي وذلك خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وكذلك نقل جزء من العبء الذهني للإنسان إلى الآلة.

أما الثورة الصناعية الثانية فقد ظهرت عقب الحرب العالمية الثانية حيث تم اكتشاف أسرار الذرة والأسلحة النووية والتقدم العلمي في استخدام الأجهزة الإلكترونية الدقيقة وقد استهدفت هذه الثورة نقل جزء كبير من العبء الذهني إلى الآلة[٢].

(١) محمد السيد سليم - التحولات العالمية وآثارها على العالم الإسلامي - دراسة مقدمة كتاب قضايا إسلامية معاصرة - صادر عن مركز الدراسات الأسيوية - جامعة القاهرة - الطبعة الثانية ١٩٩٧ - ص ٣٣٥-٣٣٦.

(٢) محمد عبد الشفيع - النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقال - المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين. التنمية العربية والتطورات الإقليمية والدولية - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع - القاهرة - ديسمبر ١٩٩٥ - ص ١٨.

أما الثورة الصناعية الثالثة فهى تتمثل فى التقدم التكنولوجى النوعى فى مجالات الاتصالات والمعلومات والحاسب الآلى والإلكترونات الدقيقة والهندسة الوراثية وغيرها وتشمل هذه الثورة عدة مجالات تكنولوجية أساسية أهمها تطور تكنولوجيا السلاح النووى وتكنولوجيا الأسلحة التقليدية، وتطور التكنولوجيا المدنية فى مجال الطاقة المتجددة وغير المتجددة وتكنولوجيا الفضاء والاتصالات الدولية من خلال مكوك الفضاء. هذا بالإضافة إلى تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية بأسلوب أدى لتطور قدرات كبيرة على تخزين وتحليل المعلومات والتحكم فى الصناعة والصواريخ - بالإضافة إلى تطور تكنولوجيا الهندسة الوراثية - وذلك باستعمال المعلومات البيولوجية المتعلقة بتكوين المادة الوراثية للكائن الحى بهدف السيطرة على مكوناتها[١].

وتقوم ثورة التكنولوجيات الجديدة على محاور ثلاثة وهى :-

المحور الأول : المعلوماتية

ويركز هذا المحور على تصنيع الأجهزة الإلكترونية الدقيقة وكيفية استخدامها فى المجالات المختلفة مع العمل على توصيل المعلومات والمعرفة من خلال ثورة الاتصالات الحديثة. وتتميز تكنولوجيا المعلومات بكثافة علمية كبيرة واستثمارات ضخمة خلال فترة ممتدة من الزمن[٢]. وينتج عن هذه الثورة من تغيرات فى خصائص وأنواع السلع المتبادلة إلى إيجاد مصادر جديدة للمزايا التنافسية[٣].

المحور الثانى : التكنولوجيا الحيوية

وهى تعمل على تغيير وتحسين الإنتاج الزراعى وذلك من خلال التقدم فى التكنولوجيا الحيوية الزراعية فى الدول المتقدمة صناعياً، والمبنية على الهندسة الوراثية من أجل إشباع

---

(١) محمد السيد سليم - مرجع سابق - ص ٣٤١-٣٤٢.

(2) R. Valantain and P. Balson, Computer Communication for Developing Countries, Report, Vol. 15, No. 2, 1986, p. 5.

(٣) نوزاد عبد الرحمن الهيتى - ثورة التكنولوجيات الجديدة والنظام الاقتصادى العالمى - مجلة البحوث الاقتصادية - العددان الأول والثانى - ١٩٩٦ - ص ١٤٩-١٥٠.

الحاجات الأساسية. وهى تتركز أساساً على الصناعات الغذائية ومكافحة الآفـات ومعالجـة النفايات واشتقاق محاصـيل ذات صـفات معينـة وإنتـاج الوقـود الصـناعي وصـناعة البتروكيماويات بأساليب اقتصادية[١].

المحور الثالث : تكنولوجيا المواد الجديدة

وهذه التكنولوجيا تعمل على إيجاد مواد جديدة لأجل أن تحل محـل المـواد الخـام التقليدية. ومن أهم المجالات المستخدمة فيها هى :-

- المصادر البديلة للطاقة.
- المواد الفائقة لتوصيل الكهرباء.
- المواد الجديدة التى تستخدم كبدائل للمعادن الفلزية.

المبحث الثانى : التكتلات الاقتصادية

ازدهرت التجارة الدولية وتقدمت خلال القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٤. وبعـد الحرب العالمية الأولى بدأت الدول فى اتباع سياسة العزلة الاقتصادية بتحصين نفسها بسـياج جمركي يعوق تداول السلع. وفى عام ١٩٢٩ ظهرت الأزمة الاقتصادية العالمية. وفى عـام ١٩٣١ ظهرت الأزمة النقدية ومن ثم اضطرت الدول لرفع الرسوم الجمركية وعمل الـبعض منها على تخفيض قيمة النقد لتشجيع الصادرات واتباع نظام الحصص. فاضـطرت الـدول الأخرى والتى حافظت على ثبات قيمة نقدها إلى فرض رسوم تعويضية على سـلع الـدول الأخيرة[٢].

---

(١) انظر المرجع السابق – ص ١٤٢.

(٢) د. إسماعيل شلبى – التكامل الاقتصادى بين الدول العربية والإسلامية ضرورة حتمية لهذه الدول حتى تتخلص من التخلف الاقتصادى والتبعية السياسية. ندوة مركز صالح كامل - جامعة الأزهر – عن "نحـو إقامة سوق إسلامية مشتركة" مايو ١٩٩١ – ص ٣-٤ – ٣-٥ مايو.

وقد بذلت الهيئات الدولية مجهودات كبيرة لأجل العمل على تخفيف حـدة الأضـرار الناشئة من الإفراط فى سياسة الحماية. ومن ثم عقدت هذه الهيئات عدة مؤتمرات دوليـة[١]. ونظراً لعدم نجاح المجهودات الدولية من عقد المؤتمرات، فقد رأت بعض الدول المتجـاورة عقد اتفاق فيما بينها لتخفيف وطأة الرسوم الجمركية. وكان أولها اتفاق أوشـى فـى يوليـو ١٩٣٢، بين هولندا وبلجيكا ولكسمبورج حيث اتفق فيه على عدم رفـع الرسـوم الجمركيـة وإجراء تخفيضات لها تصل إلى ١٠%، على أن يتبعها تخفيض آخر بمقدار ١٠% سنوياً لمدة أربع سنوات.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية ظهرت اتجاهات قوية بـين الـدول نحـو التكامـل الاقتصادى لمواجهة المشكلات الاقتصادية التى خلفتها الحرب. وكان أولى اتفاقيات التكـتلات الاقتصادية هى اتفاقية البنلوكس عام ١٩٤٧ بين دول أوشى. ثم تبع ذلـك اتفاقيـة السـوق المشتركة للفحم والصلب بموجب معاهدة باريس ١٩٥١ بين دول البنلوكس وألمانيا وإيطاليـا وفرنسا. ثم تبع ذلك قيام أكبر تكتل اقتصادى دولى وهو السـوق الأوروبيـة المشـتركة **(أو الاتحاد الأوروبى) وذلك بمقتضى معاهدة روما عام ١٩٥٧ بين الدول الست (دول البنلوكس) ثم تبع ذلك عدة تكتلات سوف نشير إلى البعض منها.**

الاتحاد الأوروبى :

فى عام ١٩٥٧ تم إبرام معاهدة بين ست دول سميت بمعاهدة روما لإنشاء أول تنظيم للتجارة الإقليمية لهذه الدول الست ثم زادت إلى خمسة عشر دولة فى أول فبراير ١٩٩٥. كما أن هناك اتجاه لزيادة عدد الدول الأعضاء ليشمل معظم دول القارة الأوروبية. وقد تطور هذا التكتل على الوجه التالى[٢] :-

---

(١) هذه المؤتمرات هى : مؤتمر بروكسيل فى سبتمبر ١٩٢٠ – مؤتمر جنوه فى إبريل ١٩٢٢ – مؤتمر جنيف مايو ١٩٢٧ – مؤتمر الهدنة الجمركية ١٩٢٩.
انظر المرجع السابق.

(٢) أسامة المجدوب – مرجع سابق – ص ٦٢-٦٤.

١- معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للصلب والفحم فى باريس فى إبريل ١٩٥١ والتى بـدأ تنفيذها فى ٢٥ يوليو ١٩٥٢.

٢- معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية التى تم توقيعها فى روما فى ٢٥ مـارس وضمت الدول الست ودخلت حيز التنفيذ فى أول يناير ١٩٥٨.

٣- معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية التى تم توقيعها فى روما فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ وضمت نفس الدول الست ودخلت حيز التنفيذ فى أول يناير ١٩٥٨.

٤- الاتفاق الأوروبى الموحد الذى وقعته تسع دول فى ١٧ فبراير ١٩٨٦ والثلاث البـاقين فى ٢٨ فبراير ١٩٨٦ ودخل حيز التنفيذ فى أول يوليو ١٩٨٧.

٥- معاهدة الاتحاد الأوروبى التى وقعتها الدول الاثنتا عشرة فى ماستريخت فى ٧ فبرايـر ١٩٩٢ ودخلت حيز التنفيذ فى أول نوفمبر ١٩٩٣.

وتحدد هذه المعاهدة أهداف السياسة التنموية للاتحاد الأوروبى فى صورة اتفاق مبـدئى على ضرورة أن تكون سياسة أوروبية وليست وطنية ضيقة المدى والنطاق. وتأسـيس التعاون من أجل التنمية مع الدول النامية على مبدأ المنفعة المشتركة للطرفين وأن يتجه أكثر نحو المساعدة فى التنمية الصـناعية ونشـاط الأعمـال فـى القطـاع الخـاص والمشروعات المشتركة وتحسين القدرات التكنولوجية ورفع المهارات البشرية بدلاً مـن المساعدات المالية والغذائية.

وتتخذ سياسة الاتحاد نحو مشروع تطوير المشاركة الأوروبية المتوسـطية بإنشـاء منطقة تجارة حرة متسعة النطاق تضم وسط وشرق أوروبا - ويشمل التعاون نطاقات عـدة تضم التجارة والاستثمار والطاقة والصناعة والبيئة وتكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات والخدمات وحركة رؤوس الأموال والعلم والتكنولوجيا وتنمية المـوارد البشـرية ومكافحـة المخدرات والهجرة غير المشروعة والسياحة. وتشير اتجاه معظم الدول إلى إقامـة اتفاقيـات شراكة مع الاتحاد الأوروبى.

ويعمل الاتحاد الأوروبى على فتح أسواق أمام دول الشرق الأوسط حيث تم إبرام عدة اتفاقيات للمشاركة على أن تقوم هذه الدول بتحرير التجارة والاستثمار فيها.

وقد بدأت عملية التفاوضات من أجل التعاون منذ السبعينات خاصة منذ أزمة الطاقة وذلك من أجل فتح الأسواق الأوروبية أمام الصادرات الصناعية وبعض التفضيلات فى المنتجات الزراعية.

وفى الفترة من ٢٧-٢٨ نوفمبر ١٩٩٥م عقد مؤتمر برشلونة الأوروبى المتوسطى بمشاركة الاتحاد الأوروبى واثنى عشر دولة متوسطية (وهى مصر - الجزائر - المغرب - تونس - الأردن - سوريا - لبنان - مالطة - تركيا - قبرص - إسرائيل - السلطة الفلسطينية)، وقد انتهى المؤتمر بإصدار الإعلان الرسمى والذى تضمن ثلاث مهمات رئيسية وهى المشاركة السياسية والأمنية والمشاركة الاقتصادية والمالية والمشاركة الاجتماعية والثقافية والإنسانية وبرنامج عمل لتحديد كيفية تنفيذ ومتابعة ما جاء بالإعلان.

وأهم ما جاء بهذا المؤتمر هو تعزيز التعاون الاقتصادى وذلك من أجل دعم إنشاء منطقة تجارة حرة وتعاون اقتصادى وتعاون مالى، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتخصيص موارد مالية إضافية خلال الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩ بمبلغ ٤,٧ مليار وحدة نقدية أوروبية لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه فى كافة أوجه التعاون.

وفى إبريل عام ١٩٩٧م عقد مؤتمر آخر بين الاتحاد الأوروبى ودول الشرق الأوسط فى فالينا عاصمة مالطة لتقييم ما تم إنجازه من أعمال منذ مؤتمر برشلونة. والملاحظ على هذه المؤتمرات والعلاقات أن التقدم الذى تم إحرازه يقتصر على اتفاقيات المشاركة الثنائية التى تم إبرامها بين الاتحاد الأوروبى وبعض الدول المتوسطية.

كما يعمل الاتحاد الأوروبى على التوسع فى علاقاته الاقتصادية. ففى عام ١٩٩٤م أبرم اتفاقية للتعاون الاقتصادى والتجارة مع السوق الجنوبى لأمريكا اللاتينية (MERCOSUR) كخطوة أولى للمشاركة تليها خطوة أخرى لتحرير التجارة والتعاون الاقتصادى، وذلك بغرض الوصول لإقامة منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبى والسوق

الجنوبى. ومن ثم تحرير التجارة فى قطاع الخدمات.والاستثمار والتعاون فى قطاع الصناعة والبحث العلمى والبيئة والاتصالات والمعلومات.

كما بدأ الاتحاد الأوروبى فى مرحلة جديدة من مسيرته للتوسع لتحقيق قدر أكبر من الاستقرار والرفاهية للقارة الأوروبية بكاملها – فهناك ثلاث عشرة دولة مرشحة للانضمام لعضوية الاتحاد وهى : تركيا، وبلغاريا، وقبرص، وجمهورية التشيك، وأستوانيا، والمجر، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وبولندا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا. واشترط على هذه الدول من أجل البدء فى المفاوضات الخاصة بانضمامها، أن تشارك الاتحاد الأوروبى فى قيمه وأهدافه وفقاً لما تقضى معاهدات الاتحاد. ويلتزم الاتحاد الأوروبى من جانبه بإدخال التعديلات المؤسسية اللازمة التى تمكنه من الترحيب بأعضاء جدد اعتباراً من نهاية عام ٢٠٠٢م. وقد أحرزت بعض الدول المرشحة للانضمام تقدماً ملحوظاً فى استكمال معايير الانضمام. إلا أن هناك دولاً أخرى لا تزال تواجه بعض المشاكل فى هذا الصدد. لهذا فقد قرر المجلس الأوروبى إلغاء بعض الإجراءات المعقدة وتطبيق آليات للرصد والمتابعة وزيادة الدعم المقدم من الاتحاد للإصلاحات المنفذة فى الدول المرشحة وذلك لتسهيل عملية انضمام الدول الجديدة المرشحة لعضوية الاتحاد.

وقد تطورت أحداث التكامل للاتحاد الأوروبى حتى أنه بدأ تطبيق المرحلة الثالثة من الاتحاد النقدى الأوروبى "European Monetary Union" (EMU) فى منتصف ليلة ٣١ ديسمبر ١٩٩٨م بإعلان اليورو كعملة موحدة رسمية بديلة عن عملاتها الوطنية.

ولم تتحدد أهداف الاتحاد الأوروبى إلى النواحى الاقتصادية فقط ولكنها تهدف إلى تحقيق متوازن ومستديم فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء من خلال إنشاء منطقة بدون حدود سياسية داخلية وعن طريق التقارب الاقتصادى والاجتماعى تحت مظلة اتحاد اقتصادى ونقدى ينتهى بإصدار عملة موحدة للدول الأعضاء. كذلك التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء فى مجالات الدفاع المشترك والعدالة والأمن الداخلى وقوانين الهجرة وتساوى حقوق المواطنين داخل دول الاتحاد ولكن دون المساس بالسيادة السياسية لكل دولة.

اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA

The North American Free Trade Agreement

كانت الولايات المتحدة وكندا ترتبطان باتفاقية للتجارة الحرة وقعها الجانبان فى يناير ١٩٨٨ على أن يبدأ العمل بها اعتباراً من يناير ١٩٨٩ وكانت هذه الاتفاقية بمثابـــة تمهيـــد لاتفاقية الـــ "نافتا" حيث انضمت إليها المكسيك وبدأ سريان الاتفاقية بين الدول الثلاثة اعتباراً من أول يناير ١٩٩٤ من أجل فتح الأسواق الحرة بين البلدان الثلاثة – وتستهدف اتفاقية نافتا إلى تحقيق عدد من الأهداف منها ما يلى :–[١]

- زيادة معدلات نمو الناتج المحلى لبلاد أمريكا الشمالية الثلاثة.
- إلغاء الحواجز الجمركية وفتح الأبواب أمام التجارة الحرة وزيادة الاستثمارات بما يزيـــد من حجم التجارة الدولية فيما بين الدول الثلاث.
- فتح سوق المكسيك التى كانت مغلقة أمام البضائع الأمريكية وزيادة الاستثمارات الأمريكية والكندية فى المكسيك.
- التوسع فى إنشاء مناطق صناعية دلخل المكسيك للاستفادة من رخص العمالة المكسيكية.
- تحقيق التكامل الاقتصادى بين دول نافتا والاستفادة من المزايا النسبية لكل منها.
- وضع حلول لمشاكل البيئة على امتداد الحدود ومساعدة المكسيك على القيام بوضع حـــد لانتشار مواد التلوث.
- تحقيق تعاون وثيق مع المكسيك فى مجال مكافحة المخدرات والهجرة غير المشروعة.
- توفير مستوى أعلى من الحماية لحقوق الملكية الفكرية.
- التخلص من العزلة الدولية وتحقيق القدرة لدول نافتا على التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة الأخرى وتحقيق ميزة نسبية فى مواجهة صادرات دولها.

---

(١) المرجع السابق - ص ٧٣-٧٥.

- تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية فى قيادة الاقتصاد العالمى والضغط من أجل التحرر الكامل فى المبادلات التجارية.
- تنشيط التجارة العالمية ومحاربة انتشار الكساد الاقتصادى ومواجهة سياسات الحماية التجارية فى أوروبا واليابان.
- إزالة القيود الجمركية دفعة واحدة أو بالتدريج على ١٥ سنة وكذلك إزالة القيود على الاستثمارات.

وقد نصت الاتفاقية التكميلية الخاصة بالبيئة على معالجة مخاوف البعض من أن تؤدى نافتا إلى خفض المعايير البيئية أو تحويل المكسيك إلى مرتع للتلوث من قبل الشركات الأجنبية - وتهدف هذه الاتفاقية إلى تطبيق القوانين الوطنية للبيئة وتحقيق مستوى مرتفع للحماية كالتزام دولى لأعضاء نافتا.

كما تهدف اتفاقية "النافتا" على تحقيق بعض الأهداف على المستوى الدولى، ومنها ما يلى :-

- التخلص من العزلة الدولية حيث تؤدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية.
- تحقيق القدرة لدول "النافتا" على التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة الأخرى وتحقيق ميزة تنافسية فى مواجهة صادرات الدول الأخرى مثل دول السوق الأوروبية المشتركة واتحاد دول جنوب شرق آسيا والمحيط الهادى.
- تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية فى قيادة الاقتصاد العالمى والضغط من أجل التحرر الكامل فى المبادلات التجارية.
- تعزيز الإصلاحات السياسية والاقتصادية الجارية حالياً فى أمريكا اللاتينية خاصة اتجاه العالم لاقتصاديات السوق وتحرير التجارة الدولية.
- زيادة القدرة على الدخول فى أسواق منطقة آسيا والمحيط الهادى التى تشهد أعلى معدلات نمو فى العالم.
- تنشيط التجارة العالمية ومحاربة انتشار الكساد الاقتصادى ومواجهة سياسات الحماية التجارية فى أوروبا واليابان.

مما سبق يتبين لنا بعض الحقائق التى ستعود على دول "النافتا" والتى ستجلب لهم الكثير من الخير على بلادهم، وعلى سبيل المثال ما يلى :-

- حدوث تكامل بين الدول الثلاث ومن ثم الاستفادة من الثروات الطبيعية المتوفرة لدى هذه الدول خاصة فى النفط والغاز والإمكانيات السياسية الكبيرة.
- استغلال الطاقة البشرية الفائضة لدى دولة المكسيك ذات الأجور المتدنية وذلك فى المشروعات المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ومن ثم يعود الخير على المكسيك لتشغيل البطالة لديها وكذا على الدولتين مستغلى هذه الطاقة بأسعار منخفضة أو فى حالة إنشاء هذه المشروعات لدى المكسيك.
- فتح أسواق جديدة للولايات المتحدة الأمريكية لدى كندا والمكسيك سواء فى مجال سلعها الصناعية أو استغلال رأس المال مما يحقق فائدة للأطراف جميعاً.
- الاستفادة من إنتاجية العامل فى المكسيك والتى تنمو بمعدل ٦% سنوياً (أى بحوالى ضعف النمو لدى الولايات المتحدة الأمريكية) مما يكسب الصادرات الأمريكية المصنعة بالمكسيك ميزة تنافسية فى مواجهة صادرات الدول الأخرى.

وتمثل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) أكبر تكتل تجارى ثلاثى الأطراف فى العالم. حيث تضم ٤٠١ مليون نسمة وناتج قومى إجمالى ٩٣٧١,٢ مليار دولار أمريكى.

وقد ركزت اتفاقية "النافتا" على أن تشمل نطاقاً متسعاً من السياسات الوطنية والمعايير من أجل إتاحة الفرصة أمام تحرير بعض المجالات مثل العمالة والبيئة ودمج السياسات على المستوى الإقليمى.

وتثير "النافتا" مخاوف لبعض شركائها من غير الأعضاء بشأن إمكانية حدوث تحويل للتجارة والاستثمار بعيداً عنهم وتركيزها على الدول أعضائها وخاصة دول الكاريبى والتى

كانت تستفيد بجانب كبير من علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية. ولهذا نجد أن هذه الـــدول تطالب بالمساواة بدول النافتا.

وبإلقاء نظرة على اقتصاديات دول "النافتا" نجد أن هذه الاقتصاديات قد طفرت طفرة كبيرة حيث أن هيكل الصادرات السلعية للدول الثلاثة عام ١٩٩٠ (أى قبل إنشاء السوق) كان ٥٦١,٩٣٢ مليون دولار وأصبح عام ١٩٩٨م (أى بعد قيام السوق) ١٠١٤,٧٠٧ مليون دولار أمريكى أى تضاعفت الصادرات تقريباً خلال هذه الفترة بعد أن قامت السوق المشتركة للدول الثلاث.

وبالنسبة لدولة مثل المكسيك كان هيكل الصادرات السلعية لهـــا عـــام ١٩٩٠ (قبـــل الاشتراك فى السوق) ٤٠,٧١١ مليون دولار وأصبح عام ١٩٩٨م ١١٧,٥٠٠ مليـــون دولار أى تضاعف بعد الاشتراك فى السوق ما يقرب من ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل عضويتها بالسوق. وهذه هى المؤشرات الطيبة والتى يجنى ثمارها الدول المتعاونة والمتكاملة مع بعضها البعض. وأن التكامل والتعاون دائماً ما ينتج عنه التنمية والنمو الاقتصادى والازدهار والتقدم.

وأخيراً وعلى ضوء ما لاقته منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية فقد ظهرت الرغبة فى إقامة منطقة تجارة حرة للأمريكتين. حيث اتفقت ٣٤ دولة لاتينية مع الولايـــات المتحـــدة الأمريكية وكندا فى ديسمبر ١٩٩٤م على إنشاء منطقة تجارة حـــرة للأمـــريكتين (FTAA) Free Trade Area For Americas وذلك بحلول عام ٢٠٠٥ – واتفق على أن يتم تحرير التجارة فى السلع والخدمات والأسواق المالية والاستثمار وحماية حقـــوق الملكيـــة الفكريـــة وسياسات المنافسة – بجانب التعاون فى مجالات التكنولوجيـــا والطاقـــة والســـياحة والبنيـــة الأساسية[1].

السوق الجنوبى : MERCOSUR

فى ٢٦ مارس ١٩٩١ وقعت كل من الأرجنتـــين والبرازيـــل وأورجـــواى معاهـــدة أسونسيون Asuncion والتى على أساسها ظهرت السوق الجنوبى. وقد تضمنت هذه المعاهدة

---

(١) انظر: أسامة المجدوب – العولمة والإقليمية – مرجع سابق، ص ٧٧-٧٨.

عدة اتفاقيات تشمل برنامجاً لتحرير التجارة والالتزام بتطبيق تعريفة جمركية اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥. ووفقاً لأحكام الاتفاقية تخفض التعريفات المحلية إلى نسبة ١٤% بحلول عام ٢٠٠١ للبرازيل والأرجنتين وعام ٢٠٠٦ لباراجواى وأورجواى بالنسبة للسلع الرأسمالية وإلى ١٦% بحلول عام ٢٠٠٦ للجميع بالنسبة لسلع المعلومات(١).

مجموعة الأندين :

تم إنشاء مجموعة الأندين عام ١٩٦٩ بين كل من بوليفيا، شيلى، الأكوادور، بيرو بموجب اتفاقية (كارتاهينا) ثم انضمت فنزويلا عام ١٩٧٣ وانسحبت شيلى عام ١٩٧٦.

تهدف هذه المجموعة إلى إزالة الحواجز التجارية بين الأعضاء وإنشاء اتحاد جمركى ذى تعريفة خارجية مشتركة وتحقيق التجانس بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبنى برنامج مشترك للتصنيع. تم إحياء العمل لمجموعة الأندين عام ١٩٨٩ عندما تولى رؤساء الدول الأعضاء القيادة المباشرة للعملية التكاملية ووضعوا خطوطاً إرشادية لدخول اتفاقية التجارة الحرة والتعريفة المشتركة حيز التنفيذ.

وفى ديسمبر ١٩٩١ تم توقيع اتفاق (باراهونا) لإنشاء منطقة تجارة حرة فى أول يناير ١٩٩٢ وحدد التعريفة المشتركة من خلال أربعة مستويات (من ٥ إلى ٢٠%)(٢). وذلك بين كل من كولومبيا وفنزويلا وإكوادور وبوليفيا.

وفى فبراير ١٩٩٥م طبقت تعريفة خارجية مشتركة بين كل من فنزويلا وكولومبيا وإكوادور.

السوق المشترك لأمريكا الوسطى CACM

تم توقيع اتفاقية (ماناجوا) عام ١٩٦٠ بإنشاء السوق بين كل من كوستاريكا، السلفادور، جواتيمالا، هوندوراس، نيكاراجوا، وذلك لقيام تكامل بينهم وبدأ تنفيذها عام ١٩٦١.

---

(١) أسامة المجدوب – مرجع سابق – ص ٨٠-٨١.

(٢) المرجع السابق – ص ٨١-٨٢.

وإزاء بعض المشاكل التى واجهت هذه السوق تم إعادة إحياء الاتفاقية فى يونيو ١٩٩٠ حيث دعت خطة العمل الاقتصادية لإحياء التكامل الاقتصادى الإقليمى. ثم تكتلت كل من هندوراس والسلفادور وجواتيمالا عام ١٩٩٢ تكتلاً عرف باسم "المثلث الشمالى" حيث تم إنشاء منطقة تجارة حرة عام ١٩٩٣ انضمت إليها نيكاراجوافيما بعد.

وفى أكتوبر ١٩٩٣ وقعت هذه الدول بروتوكول جواتيمالا وهو بمثابة برنامج لتحديث معاهدة ماناجوا لعام ١٩٦٠ بهدف إنشاء اتحاد اقتصادى. ثم قام السوق بالمشاركة مع بنما بإنشاء منظمة جديدة بدأت عملها فى فبراير ١٩٩٣ ومثلت نظاماً تكاملياً لأمريكا الوسطى[١].

السوق الكاريبى (كاريكوم)

فى ٤ يوليو ١٩٧٣ تم إنشاء السوق الكاريبى (كاريكوم) بين كل من باربادوس، وجويانا، وجامايكا، وترينداد بموجب معاهدة "تشاجواراماس". وفى يوليو ١٩٨٩ أقر رؤساء الحكومات مجموعة من الإجراءات لأجل تنشيط وتعزيز التكامل الاقتصادى والسياسى - بموجبه يتم تطبيق تعريفة مشتركة مرحلية على غالبية السلع عام ١٩٩٨. كما تم توقيع اتفاق مع شيلى فى يناير ١٩٩٥ لإجراء الدراسات المبدئية لتحليل الجوانب المختلفة لاتفاقية تجارة حرة[٢].

رابطة دول الآسيان ASEAN

Association of South East Asian Nation

تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا فى الثامن من أغسطس عام ١٩٦٧ وذلك بمقتضى إعلان بانجوك الذى وقع عليه رؤساء كل من إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند. ثم انضمت إليهم بروناى عام ١٩٨٤ وفيتنام عام ١٩٩٥ وتهدف هذه الرابطة من

---

(١) المرجع السابق - ص ٨٣.

(٢) المرجع السابق - ص ٨٤.

إنشاءها إلى الرغبة فى دعم التعاون الاقتصادى بين دولها بإقامة مشروعات اقتصادية مشتركة يتم فيها تبادل الخبرات والاستثمار فى المجال الاقتصادى.

وفى يناير ١٩٩٢ وقع زعماء ASEAN على إعلان سنغافورة الذى تقرر فيه إقامة منطقة حرة بين الدول الأعضاء مع فتح الأبواب لانضمام جميع دول جنوب شرق آسيا[١].

وفى مجال المشروعات الصناعية فقد تم توزيعها على دول الرابطة من أجل الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة من الأعضاء – كما تم التركيز على التنمية الصناعية وذلك بالاستفادة من التكنولوجيا الأجنبية حتى تحدث نقلة حضارية من دول زراعية لدول صناعية متقدمة. ولهذا فلم تعد صادراتها للعالم منذ النصف الثانى من الثمانينات مواد خام بل أصبحت صادرات صناعية حديثة كصناعة الإلكترونيات وأشباه الموصلات والملابس.

كما يلاحظ أن قوة الأداء الاقتصادى لهذه الدول ترجع إلى زيادة التبادل التجارى بينها وكذا بينها وبين الدول المجاورة لها – كما اهتمت هذه الدول بالتعليم والتدريب ومن ثم فقد زادت الاستثمارات فى رأس المال البشرى من أجل إيجاد الكوادر الفنية الراقية والملازمة للصناعات المتقدمة. وقد ساعد هذه الدول فى تقدمها الصناعى الراقى وبأسعار منخفضة باتباعها سياسات صناعية متنوعة والمرونة فى صنع السياسات الاقتصادية والتخلى عن التقاليد المعوقة للعمل واتباع سياسة الإغراق حتى أن ماليزيا أصبحت من أكبر المصدرين لرقائق الكمبيوتر وثالث أكبر منتج لأشباه الموصلات بعد اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن أهم عوامل نجاح دول الآسيان اعتمادها فى تجربتها فى المجال الاقتصادى دون المجال السياسى حيث أن الأول أسهل وأقل حساسية. كما تتميز هذه الدول بالبراجماتية والمرونة خاصة فى صنع السياسات وذلك يرجع أيضاً لعدم هيمنة أيدولوجية محددة على أنظمة هذه الدول أو هيمنة إحدى دولها على باقى الدول مما أكسبها درجة كبيرة من سهولة التكيف مع الأوضاع الداخلية والخارجية المتغيرة.

---

(١) ماجدة على صالح – تجربة الآسيان فى التعاون الإقليمى – مركز الدراسات الأسيوية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – ديسمبر ١٩٩٥ – ص ٤-٦.

وفى مجال الاقتصاد عملت هذه الدول على إختيار الوقت المناسب واللازم لانتقال الصناعة من مرحلة لمرحلة أخرى مع احتفاظها بالقدرة التنافسية فى كل مرحلة. هذا بالإضافة إلى ميزة أخرى وهى الاستقرار السياسى لهذه الدول. وكان للدولة دور كبير فى ذلك من أجل صالح الرابطة نظراً لوجود الكثير من المفارقات بين دول الرابطة من نواحى عديدة أمكن التغلب عليها بحكمة دور الدولة فى ذلك. وكذا اهتمام هذه الحكومات بالإقليمية حيث رأت أنها لن تكون قوية خارج حدودها إلا إذا كانت قوية داخلياً. ومن ثم ركزت على زيادة معدلات نموها الاقتصادى وتطوير تعاونها السياسى والأمنى. ومن ثم استطاعت القضاء على الفقر والتدهور الاقتصادى واستطاعت أن تنمى رأس المال البشرى بالتدريب والتعليم والتكنولوجيا الحديثة.

رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمى (السارك) SAARC

South Asian Association for Regional Cooperation

تم تأسيس السارك عام ١٩٨٥ بين سبع دول فى إقليم جنوب آسيا وهى الهند، وباكستان، وبنجلاديش، وسريلانكا، ونيبال، وبوتان، والمالديف وذلك للتعاون فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.

ينص ميثاق السارك على أنه يهدف للآتى :-[١]

- العمل على رفع وتعزيز رفاهية شعوب جنوب آسيا وتحسين نوعية الحياة لهذه الشعوب.
- العمل بالإسراع على تحقيق النمو الاقتصادى والتقدم الاجتماعى والتنمية الثقافية لدول المنطقة ومنح الأفراد الفرصة للعيش بكرامة وبالطريقة التى تمكنهم من تحقيق ذاتيتهم.
- العمل بمبدأ الاعتماد على الذات بصورة جماعية بين دول جنوب آسيا.

---

(١) نجلاء الرفاعى – رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمى (السارك) – مركز الدراسات الآسيوية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – ديسمبر ١٩٩٨ – ص ٥-٩.

- دفع التعاون الفعال والمساعدة المتبادلة فى الجوانب العلمية والتكنولوجية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.
- دعم التعاون مع الدول النامية الأخرى.
- تدعيم التعاون ما بين الدول الأعضاء فى المجال الدولى بشأن المصالح المشتركة ومع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الأهداف والأغراض المشتركة.

كما نص الميثاق على أن التعاون داخل إطار المنظمة يجب أن يرتكز على احترام مبادئ المساواة فى السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسى وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى.

كما نص أيضاً على أن التعاون القائم بين دولها لا يعتبر بديلاً عن التعاون الثنائى أو متعدد الأطراف بين هذه الدول.

ومن نقاط ضعف هذا الميثاق ما تم النص عليه من أن قرارات المنظمة فى كل المستويات تتطلب الإجماع وهو ما من شأنه إضعاف فاعلية السارك.

ولعل من أبرز عوامل نجاح رابطة السارك هو إقامة برنامج إذاعى وتليفزيونى يغطى جميع دول الرابطة وإنشاء مركز للوثائق وتطوير وتنمية السياحة وإلغاء تأشيرات الدخول للعاملين ببعض القطاعات الحكومية تشجيعاً للسياحة وتقوية أواصر التقارب والاتصال والتعاون بين شعوب السارك. وقد تم عقد بعض الاتفاقيات اللازمة لمحاربة الإرهاب وتجارة المخدرات والإدمان والمحافظة على الأمن الغذائى. كما اهتم باشتراك المنظمات غير الحكومية بالتعاون مع أجهزة السارك لدفع عملية التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية.

وإذا ما أردنا الإشارة إلى تقييم السارك نجد أن دول السارك قد تبنت منهج بطئ فى بحثها عن الإقليمية فى جنوب آسيا وذلك بالمقارنة بالآسيان التى تحركت سريعاً تجاه كل من النمو السريع والسعى نحو الاندماج وذلك من خلال تبنى فكرة الاعتماد المتبادل. ولهذا نجد أن هناك الكثير من التحديات التى تواجه السارك والتى يجب التغلب عليها ومنها العمل على تطوير هيكل وميثاق السارك والتغلب على ضعف التبادل التجارى ومعالجة التناقض بين

التقاليد الديمقراطية وعجز النخب السياسية عن الاستجابة لطموحات شعوبها وتهميش قطاعات كبيرة من المجتمع فى عملية التنمية، والقضاء على الازدواجية فى الالتزامات ما بين السارك وغيره من التجمعات الإقليمية والفرعية والعمل على حماية حقوق الإنسان ومن ثم إيجاد الكثير من العقبات على طريق التفاعل بين شعوب المنطقة. وعدم تنظيم وتقنين حركة الأفراد من دولة لأخرى والتنقل عبر الحدود بين دولة وأخرى عملية معقدة إلى حد كبير. ومن أهم مشاكل السارك المشكلة الأمنية خاصة ما بين الهند وباكستان حيث تنفق الدولتان معظم أو جزء كبير من ميزانياتها على القوات المسلحة ومشتريات الأسلحة ولقد أثر ذلك على النواحى الاقتصادية والنواحى الاجتماعية من فقر وتقصير فى التعليم والصحة والخدمات والبنية الأساسية.

ومن أهم التوصيات التى أوصى بها السيمنار الدولى حول السارك ٢٠٠٠ من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منه هى[١] :-

١- ضرورة قبول الدول الأعضاء فى السلوك لفكرة التنازلات المتبادلة.

٢- العمل على دفع معدلات التبادل التجارى بين الدول الأعضاء للصادرات والواردات.

٣- التركيز على برامج التنمية البشرية الشاملة بدلاً من سباق التسلح.

٤- أهمية دعم الوعى باحترام حقوق الإنسان وإلغاء القوانين المخالفة لهذه الحقوق.

٥- تسهيل عمليات السفر وتأشيرات دخول بلاد السارك ومن ثم زيادة معدلات التبادل التجارى بينها.

منتدى التعاون الآسيوى الباسيفيكى (APEC)

Asian-Pacific Economic Cooperation Forum

تم إنشاء منتدى التعاون الآسيوى الباسيفيكى عام ١٩٨٩ وذلك بغرض تنمية التكامل الاقتصادى فى منطقة الباسيفيكى وضمان استدامة النمو الاقتصادى فى دولها. ولقد ضم فى

(١) نجلاء الرفاعى – رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقتصادى (السارك) مركز الدراسات الآسيوية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – العدد ٢٣، ديسمبر ١٩٩٨م، ص ٣٣-٣٤.

بدايته ١٢ من اقتصاديات[1] آسيا والباسيفيكى ثم تطور إلى ١٨ عضواً. وتمثل هذه المنطقة قرابة نصف سكان العالم وتضم فى عضويتها من التجمعات الإقليمية كلاً من : منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا" ومنطقة الآسيان للتجارة الحرة. ويعتبر (أبيك) أكبر تجمع للادخار وأكثر التكنولوجيات تقدماً وأسرع الأسواق نمواً ويعتبر أكبر منطقة للتجارة الحرة فى العالم. وقد تطور منتدى (أبيك) من مجرد مجموعة للحوار غير الرسمى إلى مؤسسة ذات صفة رسمية تضم كل الاقتصاديات الكبرى فى المنطقة.

وفى نوفمبر ١٩٩٤ أقر الأعضاء "إعلان بوجور" الذى يقضى بتوسيع نطاق التعاون الاقتصادى الإقليمى بغرض تقوية النظام التجارى المفتوح والمتعدد الأطراف وتضييق الفجوة بين مستويات التنمية فى اقتصادات الأعضاء مع تعزيز تحرير التجارة والاستثمار فى منطقة آسيا والباسيفيكى. وقد حدد الإعلان عام ٢٠١٠ موعداً لإزالة كافة القيود فى الدول المتقدمة بينما يكون عام ٢٠٢٠ هو الموعد المحدد للدول النامية. وقد تحول "إعلان بوجور ١٩٩٤" إلى برنامج تنفيذى فى صورة "خطة عمل أوساكا ١٩٩٥". وتم تعزيزها من خلال "خطة عمل مانيلا ١٩٩٦". وفى عام ١٩٩٧ اتفق الأعضاء على تعزيز وتقوية المشاركة بين النظامين العام والخاص. فتم تشكيل مجلس APEC الاستشارى للأعمال ويضم ثلاثة ممثلين لقطاع الأعمال عن كل عضو وذلك اعترافاً بأهمية قطاع الأعمال الخاص فى التنمية الاقتصادية[2].

خطة عمل مانيلا :

استضافت الفلبين لقاء القمة الثالث فى ٢٥ نوفمبر ١٩٩٦ حيث تم إقرار خطة عمل مانيلا لتحقيق أهداف "إعلان بوجور" لتحرير التجارة والاستثمار بحلول عام ٢٠١٠، ٢٠٢٠ وتدور هذه الخطة على محاور ستة وهى :

---

(١) استخدمت كلمة اقتصاديات بدلاً من دول أو حكومات لوجود هونج كونج وتايوان التى لا تعد دولاً أو حكومات.

(٢) أسامة المجدوب - مرجع سابق - ص ٨٥-٨٨.

- وصول أكثر للأسواق فى السلع.
- تعزيز الوصول للأسواق فى الخدمات.
- نظم استثمار مفتوحة.
- خفض نفقات ممارسة نشاط الأعمال.
- قطاع بنية أساسية مفتوح ويتسم بالكفاءة.
- تقوية التعاون الاقتصادى الفنى.

كما تضمن الأنشطة المشتركة – شبكة تعليم أبيك EDUNET – ومركز أبحاث أبيك للطاقة APERC – وشبكة معلومات أبيك للعمالة LMI – وقاعدة بيانات التجارة والاستثمار على أن تبدأ خطة عمل مانيلا من أول يناير ١٩٩٧م.

كما تم الاتفاق على التركيز والاهتمام على تنمية الطاقة البشرية وتأمين الأسواق المالية والرفع من كفاءتها والاهتمام بالتكنولوجيا وتقوية البنية الأساسية الاقتصادية والبيئة وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تنميتها ونموها.

وقد تم تشكيل مجلس أبيك الاستشارى للأعمال "ABAC" حيث يضم ثلاثة ممثلين لقطاع الأعمال من كل عضو وذلك للتشاور حول برامج العمل ومن ثم تم تشكيل اللجان الآتية:-

- لجنة التنمية والتجارة.
- لجنة التجارة والاستثمار.
- لجنة تنمية التجارة.
- لجنة العلم والتكنولوجيا الصناعية.
- لجنة تنمية الموارد البشرية.
- لجنة التعاون فى الطاقة.
- لجنة حماية الموارد البحرية.
- لجنة الاتصالات.

ومن أهم عوامل نجاح أبيك بالتركيز على قطاع الأعمال الخاص – وليس الحكومة – فى دفع عملية التنمية والنمو والثراء. ومن ثم تستمر مشاركة القطاع الخاص والتى تعمل على التجانس والانسجام بين صانعى القرار السياسى وقطاع رجال الأعمال. مما دعا إلى تشكيل

المجلس الاستشارى الدائم للأعمال والذى يضم ثلاثة رجال أعمال من كل عضو - بالإضافة إلى مجلس التعاون الاقتصادى الباسيفيكى وهو منظمة إقليمية ثلاثية الأبعاد تضم ممثلى الحكومة والأكاديمية ورجال الأعمال وتتمتع بصفة مراقب فى أبيك[1]. والمجلس الاقتصادى لحوض الباسيفيكى وهى منظمة مكونة من القطاع الخاص تروج للتعاون الاقتصادى الإقليمى من مبادئ حرية التجارة والسوق.

القمة الآسيوية الأوروبية "ASEM"

فى ظل قرار الاتحاد الأوروبى فى تطبيق سياسته المسماة "استراتيجية جديدة نحو آسيا" اقترح رئيس وزراء سنغافورة عقد لقاء قمة بين رؤساء الدول والحكومات من آسيا وأوروبا - وقد تم اللقاء فى بانجكوك - تايلاند أول مارس ١٩٩٦ وضم عشرة دول من آسيا[2] ومجموعة أعضاء الاتحاد الأوروبى الخمسة عشر بالإضافة إلى اللجنة الأوروبية. وذلك من أجل تقوية الروابط الأوروبية الآسيوية فى ظل التطورات الدولية المتلاحقة والتى أسفرت عن توثيق الروابط عبر الباسيفيكى من خلال رابطة الأبيك وعبر الأطلنطى من خلال مجموعة الـ "٧" خاصة فى ظل الانتعاش الكبير الذى شهدته العلاقات الاقتصادية بين أوروبا وآسيا والذى فاق نظيره عبر الأطلنطى - حيث أن آسيا تعد مصدراً رئيسياً للتجارة الأوروبية.

وقد صدر عن الاجتماع الدعوة للمزيد من الاستثمار المتبادل وتعزيز مساندة منظمة التجارة العالمية ووضع خطوات محددة لتنمية العلاقات بين المنظمتين فى أسرع وقت.

ولقد تم وضع الأسس الأولية لمشاركة أوروبية آسيوية لتحقيق أكبر نمو ممكن ومزيد من المشاركة مع القطاع الخاص وتنمية الاستثمار وإنشاء محفل لرجال الأعمال وإنشاء

---

(١) الاقتصاديات المشاركة فى المحفل هى : أستراليا - بروناى دار السلام - كندا - شيلى - الصين - هونج كونج - إندونيسيا - اليابان - كوريا الجنوبية - ماليزيا - المكسيك - نيوزيلندة بابوا وغينيا الجديدة - الفلبين - سنغافورة - تايوان - تايلاند - الولايات المتحدة.

انظر: أسامة مجدوب - مرجع سابق، ص ٩١-٩٣.

(٢) بروناى دار السلام - الصين - إندونيسيا - اليابان - كوريا الجنوبية - ماليزيا - الفلبين - سنغافورة - تايلاند - فيتنام.

مؤسسة آسيوية أوروبية مقرها سنغافورة وعمل اجتماعات دورية لوزراء الخارجية والاقتصاد وكذا اجتماعات قمة.

وفي الاجتماعات المتلاحقة تم عمل خطة لتعزيز الاستثمار وخطة لتحرير التجارة وإنشاء محفل لرجال الأعمال والذين قاموا بعدة اجتماعات متلاحقة حيث تم اهتمامهم وتركيزهم على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار – وتم إنشاء صندوق للطوارئ في أعقاب الأزمة المالية الأسيوية لمنح التمويل اللازم للمساعدات الفنية لإعادة الهيكلة المالية والإشراف وتقييم الآثار الاجتماعية اللازمة. وقد اقترح إنشاء شبكة من الخبراء الماليين الأوروبيين.

إن انعقاد القمة الآسيوية الأوروبية يحسب لنجاح الدبلوماسية الأوروبية الجديدة واستجابة لتطورات الاقتصاد العالمي الجديد – حيث يعود على الطرفين مزيداً من الفاعلية والديناميكية في صياغة توجهات النظام الاقتصادي العالمي في مرحلته الراهنة التي لا تزال في طور التكوين. كما أن هذا اللقاء يؤمن المصالح الأوروبية في آسيا ويسهم في حالة نجاحه تحقيق مكاسب كبيرة تفوق ما هو عليه الوضع الراهن. والاستفادة من الدروس والتجارب الأوروبية في عملية الإقليمية – وفي ضوء التحول الهيكلي الأساسي للاقتصاد السياسي العالمي الناجم عن انتهاء الحرب الباردة وبروز الإقليمية وكيف يكون شكل الزعامة وطبيعة المؤسسات العالمية المناسبة القادرة على الربط بين الإقليمية والوطنية وتحويلهما إلى نظام قابل للوجود[١].

المبادرة الأوروبية الأمريكية عبر الأطلنطي[٢] :

تعد المبادرة الأوروبية الأمريكية من أهم المبادرات التكاملية التي شهدها عقد التسعينات من أجل التعاون بين طرفيها في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

---

(١) انظر: أسامة المجدوب – مرجع سابق، ص ٩٩–١٠٠.

(٢) انظر المرجع السابق، ص ١٠٣–١١٠.

والأمنية. وقد بنيت هذه المبادرة على دراسة قام بها المفوض التجارى الأوروبى سير "ليون بريتان" عام ١٩٩٥ أشار فيها إلى إمكانية قيام منطقة تجارة حرة عبر الأطلنطى بين الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية. وردت الخارجية الأمريكية بأن تلك المبادرة جديرة بالدراسة والاهتمام ويمكن أن يكون الهدف بعيد الأمد هو تحقيق التكامل بين اقتصاديات أمريكا الشمالية والقارة الأوروبية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية.

ولا شك أن العلاقة بين الطرفين الأوروبى والأمريكى كانت وطيدة فى ظل حلف الناتو ووجود الاتحاد السوفيتى، ولكن بعد حل الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة بدأت أوجه التناقض والتنافس بين الطرفين من جراء تباين المصالح فضلاً عن انتهاء حلف الناتو الذى أسس لمواجهة المد الشيوعى.

ولهذا بدأ التفكير فى إعادة العلاقة خاصة فى ظل التوازنات الدولية والحاجة إلى إعادة صياغة هيكل العلاقة بين الطرفين وفق أسس جديدة بصورة تضمن مصالح الطرفين وتكاملهما.

لهذا جاءت مبادرة المفوض الأوروبى وتصريحات الخارجية الأمريكية وأعقبها إعلان الأجندة الجديدة للتعاون الأمريكى الأوروبى فى ديسمبر ١٩٩٥ خلال القمة الأمريكية الأوروبية التى عقدت بمدريد وأطلق عليها "الأجندة الجديدة عبر الأطلنطى" حيث تحتوى عدة إطارات للتعاون بين الطرفين فى المجالات التالية :

- تعزيز السلام والاستقرار والديمقراطية والتنمية عبر العالم.
- التجاوب مع التجارب الكونية.
- المساهمة فى توسيع التجارة العالمية وتوثيق العلاقات الاقتصادية.
- بناء الجسور عبر الأطلنطى.

إن المبادرة الأوروبية الأمريكية تعد حلقة من حلقات الاستراتيجية الكونية التى يضعها كل من الطرفين من أجل تحقيق مصالحه العليا فى النواحى المختلفة – وهى تعتبر خطوة عملية لتفادى أضرار المنافسة غير المدروسة بين الطرفين وأسلوب لتعزيز التنسيق المتبادل بينهما فى ظل مرحلة انتقالية يمر بها العالم – بالإضافة إلى أن العلاقة بين الطرفين تتأثر

بشكل كبير بسبب كونهما أكبر قوتين اقتصاديتين فى العالم. حيث تؤثر السياسات المطبقة فى كل منهما على مصالح الآخر من جانب وعلى تطلعات التنمية الاقتصادية العالمية من جانب آخر.

منظمة شنغهاى للتعاون :

بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٥ وقع رؤساء عدد ٦ دول آسيوية اتفاقية لإقامة منظمة إقليمية جديدة تحت اسم منظمة شنغهاى للتعاون تضم الصين وروسيا وكازاخستان وغيرغستان وطاجاكستان وأوزبكستان.

وكانت الدول الخمس الأولى - عدا أوزبكستان - قد أنشئت مجموعة منذ خمس سنوات كهيئة للتوسط فى النزاعات الحدودية. ولكن بانضمام أوزبكستان لهذه المجموعة تم إنشاء المنظمة الجديدة فى ٢٠٠١/٦/١٥ والتى تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادى والاستثمار بين الدول الأعضاء وكذلك محاربة الإرهاب.

وقد صرح الرئيس الصينى جليج زيمين أن الاتفاقية تعمل على محاربة التطرف العرقى والطائفى وتعزيز التجارة والاستثمار فى منطقة تتمتع باحتياطيات بترولية وكانت سبباً فى إحياء الأطماع الدولية لبسط النفوذ عليها - والمعروف أن للدول الآسيوية الجديدة الأربعة - كازاخستان وغيرغستان وطاجاكستان وأوزبكستان معظم سكانها من المسلمين - وهذه الاتفاقية تركز على الحد من انتشار المد الإسلامى والأصولية الإسلامية بهذه البلاد.

السوق المشتركة لدول جنوب وشرق أفريقيا COMESA

(Common Market for East and South Africa)

ولقد تولدت الكوميسا من منطقة التجارة الفضيلية (P.T.A) والتى كانت تضم دول شرق أفريقيا فقط. ثم تطورت وأصبحت تضم دول الشرق والجنوب الأفريقى وذلك عام ١٩٩٤. وكانت تهدف إلى الوصول إلى منطقة تجارة حرة كاملة فيما بين دولها بحلول عام

٢٠٠٠. كما تهدف أيضاً إلى الوصول لاتحاد جمركى بحلول عام ٢٠٠٤ وهو ما يعنى أن تقوم الدول الأعضاء بصياغة تعريفة جمركية موحدة تجاه الواردات القادمة من دول غير أعضاء بها. ولا تقف طموحات الكوميسا عند هذا الحد حيث تسعى دول المجموعة إلى إقامة اتحاد نقدى خلال أربع مراحل تنتهى فى عام ٢٠٢٥. هذا بجانب أن الهدف النهائى للكوميسا الوصول إلى سوق أفريقية مشتركة فى عام ٢٠٢٨. هذا بالإضافة إلى حرية انتقال الأشخاص وتطبيق إجراءات موحدة للتأشيرات بما فى ذلك حق الاستيطان.

هذا وسوف تستفيد دول الكوميسا من قيام هذه السوق وعلى رأس هذه الدول مصر حيث سينفتح أمامها سوق ١٩ دولة تضم نحو ٢٩٠ مليون نسمة ومن ثم فتح آفاق جديدة للصادرات المصرية لأفريقيا حيث تتمتع السلع المصرية بميزة نسبية وتنافسية عالية بالمقارنة بالسلع الأوروبية والآسيوية فى أسواق الكوميسا.

كما يسهل تسويق السلع والخدمات المصرية فى الأسواق الأفريقية حيث أن هذه الأسواق تعتمد مواصفات الجودة أقل بكثير من المواصفات القياسية فى الأسواق الأمريكية والأوروبية والعربية. فضلاً عن أن السوق الأفريقية عامة "سوق البضاعة المتواجدة" أى أن المستهلك يشترى ما يجده من سلع ومنتجات دون البحث عن ماركة محددة.

هذه السوق سوف تعيد لمصر الدور السياسى الرائد فى القارة الأفريقية من خلال المدخل الاقتصادى خاصة وأن كل دول حوض النيل أعضاء بالكوميسا مما يشكل أهمية سياسية واستراتيجية وأمنية لمصالح مصر الحيوية/ خاصة وأن دول الكوميسا تقوم حالياً بإعداد دراسة لتنمية الموارد المائية لأعضائها مما سيتيح لمصر المشاركة فى صياغة هذه الخطة وتنفيذها تحقيقاً لصالحها وصالح الدول الأعضاء.

أبدت بعض دول المجموعة رغبتها فى الاستفادة من الخبراء المصريين خاصة فى مجال الزراعة وطلب عدد منهم لإقامة مزارع نموذجية – مما يتيح للمستثمرين المصريين المجال للعمل فى قطاع الزراعة خاصة وأن الأراضى التى ستخصص لتلك المزارع أراضى خصبة ومن ثم توفير فرص العمل للعمالة المصرية.

ويلاحظ أنه توجد بعض العقبات التى تواجه دول الكوميسا لو استطاعت هذه الدول أن تتغلب عليها فإنها ستحقق الكثير من النجاح وتحقيق جميع الآمال التى تهدف إليها. ومن أهـم هذه العقبات عدم وجود خطوط ملاحية أو خطوط طيران منتظمة بين دولها. ولهـذا تعمـل مصر حالياً بالتعاون مع القطاع الخاص بإنشاء خط ملاحى لـدول شـرق أفريقيـا لتنشـيط التصدير للسوق الأفريقى. كما تقرر تخفيض أسعار الشحن على خطوط شركة مصر للطيران حيث كانت هذه الأسعار تمثل إحدى شكاوى المصدرين المصريين للسوق الأفريقى.

تفتقر السوق لوجود وسيلة ضمان ضد المخاطر غير التجاريـة كـالحروب الأهليـة والانقلابات وغيرها لهذا تعمل بعض دول السوق حالياً لإنشاء شركة تأمين لهذا الغرض.

يلزم نجاح السوق وجود المعلومات الكاملة وذات الشفافية والدراسـات الاقتصـادية لمجموعة دول السوق لمعرفة مدى احتياجات السوق من السلع المختلفة وتحديد خطط تسويقية واضحة المعالم قائمة على الواقع للتعرف على السلع التى تتناسب مع الأذواق الأفريقية فى كل بلد مع إقامة المعارض اللازمة لعملية تسويق سلعها.

مؤتمر القاهرة :

وفى ٢٨ فبراير ٢٠٠٠ عقد المؤتمر الأول الاقتصادى الإقليمى للكوميسا بالقاهرة من أجل تشجيع التنمية المشتركة بين الدول الأعضاء فى جميع المجالات الاقتصـادية وتعزيـز العلاقات الاقتصادية والتجارية والعمل على إنشاء شبكة اتصالات وتشـجيع ودعـم البحـث المشترك خاصة فى العلوم والتكنولوجيا. وعرض الإمكانات والمشروعات والفرص المتوافرة لجذب الاستثمارات الأجنبية لها فى ضوء ما تتمتع به المنطقة من مواد أولية وثروات طبيعية ضخمة وغير مستغلة.

ولقد شهد المؤتمر الإعلان عن تأسيس عدد من الكيانات الرامية لدعم أهدافه مثل[١] :-

- الإعلان عن إنشاء أول مؤسسة إقليمية للاستثمار بدول التجمع – ويجرى التشاور والإعداد لإنشاء مؤسسة لضمان المخاطر السياسية – وقد أبدى عدد من المنظمات والتكتلات الدولية استعدادها لتقديم الدعم لتلك المؤسسة مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والاتحاد الأوروبى.
- الإعلان عن تأسيس جمعية أصدقاء الكوميسا بالقاهرة وتضم عدداً من المستثمرين المصريين والعرب والأفارقة بهدف بحث سبل إقامة مشروعات مشتركة إلى جانب العمل على زيادة حجم التجارة العربية الأفريقية.

وقد أعلن المؤتمر عن عدد من التوصيات منها ما يلى :-

- العمل على توفير شبكة لخطوط النقل والمواصلات فيما بين دول الكوميسا.
- وضع برامج للتكامل الاقتصادى بين دول التجمع تراعى الاستفادة من المواد الأولية والخامات والأيدى العاملة المتوافرة.
- إقامة صندوق للمساعدات الفنية لتشجيع التجارة الحرة وإزالة العوائق التى تحول دون زيادة حجم التبادل التجارى والاستثمار المشترك ونقل التكنولوجيا بين دول المجموعة.
- العمل على صياغة سياسة إقليمية لدول الكوميسا تجاه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما فى ذلك بحث إنشاء صندوق إقليمى لتمويلها وإنشاء قاعدة معلومات تتيح لتلك المشروعات البيانات الكافية بما يساعدها على الانتعاش – فضلاً عن مطالبة المنظمات الدولية المعنية بتقديم المساعدات اللازمة لها خاصة الأمم المتحدة، الانكتاد، اليونيدو، البنك الدولى، منظمة العمل الدولية.

---

(١) تضم الكوميسا حالياً ٢١ دولة هى : مصر – أنجولا – بوروندى – أثيوبيا – كينيا – الكونغو الديمقراطية – إريتريا – مدغشقر – مالاوى – ناميبيا – رواندا – سيشل – السودان – سوازيلاند – تنزانيا – أوغندا – زامبيا – زيمبابوى – جزر القمر – جيبوتى – موريشيوس.

- تشجيع عمليات الاندماج بين الشركات العاملة بذات النشاط بدول التجمع لتكوين كيانات قادرة على المنافسة الأجنبية الوافدة من ناحية وزيادة تشابك العلاقات بين دول التجمع من ناحية أخرى.
- إقامة شركات مشتركة وتطوير قطاع الخدمات المالية بما يوفر التمويل لحركة التجارة بين دول المجموعة.
- إنشاء آلية للتعاون فى مواجهة الممارسات التجارية غير العادلة ودعاوى الإغراق التى تعيق زيادة صادرات دول التجمع للدول المتقدمة.
- توفير آلية للربط بين العقول المهاجرة بالقارة الأم لنقل خبراتهم إلى أجيال أخرى من العلماء بما يساعد على تقليل الفجوة العلمية مع العالم المتقدم.
- إنشاء غرفة تجارة للكوميسا.
- توجد بعض المؤشرات التى تشير إلى بعض الإيجابيات والنجاحات التى حققها التجمع. ومنها إزالة العوائق الجمركية فى الأول من مايو ١٩٩٩ بلغ عدد الدول التى خفضت رسومها لخدمة التجارة البينية ١٤ دولة مثلت تجارتها مجتمعة فى ذات العام نحو ٧٩,٤% من إجمالى حجم التجارة الخارجية لدول الكوميسا ونحو ٨٦,٤% من إجمالى تجارتها البينية – كما تم إزالة العوائق غير الجمركية بين الدول الأعضاء – تم إقامة ٤٧ نقطة محورية – شبكة معلومات للتجارة – بالدول الأعضاء لتوفير المعلومات عن المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول والفرص المتاحة للصادرات والواردات فى كل دولة.
- بلغ متوسط التجارة البينية بين دول الكوميسا خلال الفترة (٩٤-١٩٩٨) نحو ١٥,٥% فى حين كان متوسط معدل نمو إجمالى التجارة الخارجية لدول التجمع خلال ذات الفترة نحو ١٠,٦%.
- إنشاء عدد من المؤسسات لتفعيل أنشطة التجمع وهى :

– بنك التجارة والتنمية (PTA Bank) لتوفير التمويل للمشروعات الرامية لتحقيق التكامل بين الدول الأعضاء والمساهمة فى تمويل التجارة البينية، وقد بلغ عدد

المشروعات التى قام البنك بتمويلها حتى عام ١٩٩٨م ٥١ مشروعاً فى مجالات متنوعة.

- إنشاء غرفة مقاصة للتغلب على مشاكل المعاملات المالية بين الدول الأعضاء والناشئة عن اختلاف نظم الرقابة على الصرف فيما بين الدول. وكذلك تسوية المدفوعات بينها.
- وكالة ضمان المخاطر السياسية للتجارة.
- مركز للتكنولوجيا التعريفية ويعمل على تشجيع التصنيع بدول التجمع.
- محكمة العدل للفصل فى النزاعات المالية والتجارية.

رغم هذه الإجراءات والعوامل اللازمة لتفعيل أنشطة التجمع إلا أنه توجد بعض المعوقات أمام دولها. والسؤال هو هل تستطيع دول الكوميسا اجتياز هذه الصعوبات والمعوقات وأن تكون لدى دولها الحافز الحقيقى والإصرار الجدى فى استمرار تقدم وتطور هذا التجمع حتى يمكن تحقيق النجاح لمنطقة التجارة الحرة بين دول التجمع وإيجاد اتحاد لأفريقيا على منوال الاتحاد الأوروبى ؟ هذا ما سوف نراه خلال السنوات القادمة وهذا ما نتمنى نجاحه بإذن الله ولكن يجب أن يتوفر لهذه الدول العزيمة والنوايا الحقيقية لإنجاح ذلك التكتل.

اتجاه التكتلات للتكامل :

يلاحظ أن هناك اتجاه للتكتلات للتكامل مع بعضها البعض، وبين بعض الدول وبعض التكتلات. حيث تسعى ASEAN للتكامل مع APEC وتسعى الهند للتحالف مع ASEAN. وحددت NAFTA عام ٢٠٠٥ تاريخاً للانتهاء من المفاوضات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة للأمريكتين. كما أن هناك مشروع التكامل الأوروبى المتوسطى بهدف إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الدول المتوسطة المشاركة عام ٢٠١٠. وتسعى القمة الآسيوية الأوروبية ASEM لتقوية الروابط الأوروبية الآسيوية. ثم مبادرة العمالقة (المبادرة الأوروبية الأمريكية) والتى

تهدف – في جانبها الاقتصادى – إلى تقوية النظام التجارى متعدد الأطراف وإنشاء سوق جديدة عبر الأطلنطى[١].

مما سبق يتضح لنا أن العالم يتجه إلى التكتلات الاقتصادية وأن المستقبل هو للكيانات الكبيرة وأن عصر الكيانات الصغيرة أو الدول المنفردة انتهى. وأن الأيديولوجية لم تعد العامل الحاسم فى تقارب الشعوب بل أصبحت لغة المصالح الاقتصادية المشتركة هى السائدة والقادرة على أن تجمع دول من أربع قارات فى تكتل واحد هو تكتل APEC فى الوقت الذى تراجع فيه دور UNCTAD ومجموعة الـ ١٥، والأوبيك[٢].

التكتلات الاقتصادية فى ظل منظمة التجارة العالمية (WTO)

اهتمت الجات GATT منذ إنشائها على الاهتمام للترتيبات الإقليمية حيث نصت المادة ٢٤ من اتفاقية الجات ١٩٤٧ على أن الهدف من هذه الترتيبات هو تسهيل حركة التجارة بين الدول الأعضاء وليس وضع العراقيل أمام الدول الأخرى خارج التكتل. وتحظر زيادة الرسوم الجمركية لأى دولة عما كانت عليه قبل دخول الدولة فى التكتل[٣].

وفى إطار جولة أوروجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف تم تضمين وثائق الجولة مذكرة تفاهم حول تفسير المادة ٢٤ توضح التزامات الأعضاء بالنسبة للأخطار والشفافية والأحكام المتعلقة بتوافر المعلومات. وكذلك تحسين إجراءات التشاور والتفاوض حول التعويضات والتعامل مع الترتيبات التى لم تتناولها المادة ٢٤ بشكل عام[٤]. كما تضمنت

---

(١) مصطفى كامل السيد – مرجع سابق – ص ٢٨.

(٢) طه عبد العليم – العولمة – هل يملك العرب رؤية استراتيجية – مجلة العربى – العدد ٤٨٥ – الكويت – إبريل ١٩٩٩ – ص ٤٠-٤١.

(3) GATT, The Results of Uruguay round of Multilateral Negotiating. The legal texts, GATT secreatriat, Geneva, 1994, pp. 522-525.

(4) Ibid, pp. 31-34.

اتفاقية الخدمات المادة الخامسة التي تقضي بأن تتضمن اتفاقيات التكامل الاقتصادي تغطية قطاعية ملموسة Substantial وأن يتم إلغاء الإجراءات التمييزية القائمة(١).

وتمنح المادة ٢٤ من الجات ميزة للدول الأعضاء في التكتلات الاقتصادية حيث تعفي هذه المادة الدول الأعضاء من تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية. على اعتبار أن هذه التكتلات خطوة نحو تحرير التجارة الدولية. كما أنها تسعى لتحقيق نفس أهداف الجات. علاوة على اعتبار دول التكتل دولة واحدة من المنظور الاقتصادي، ومن ثم يكون خضوعها للوائح الداخلية للتكتل أولى من خضوعها للوائح التي يفرضها النظام العالمي.

المبحث الثالث : الشركات متعدية الجنسيات Transnational Corporations

تتميز الشركات متعدية الجنسيات ببعض الخصائص التي تتميز بها وتتلخص في الآتي:ـ(٢)

---

(1) UNCTAD, The Outcome of the Uruguay Round : An Initial Assessment, Supporting papers to trade and development report, New York, 1994, pp. 157-158.

(٢) انظر تفصيلات هذه الخصائص في المراجع التالية :

- Dunning (J) "The Multinational Enterprise", London 1971.
- Dunning (J), Multinational Enterprises and the Global Economy, Addison - Wesley Publishing Company, England 1993, pp. 599-603.
- Polk J. "The New World Economy" Columbia Journal of World Business, Januier, 1968.
- U.N. "Multinational Corporation in World Development", New York, 1973, pp. 6-7 & 12-13.
- إسماعيل صبري عبد الله – الكوكبة – مرجع سابق.
- عمرو محيي الدين – مرجع سابق.
- إسماعيل شلبي – إمكانيات ومعوقات التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية – بحث مقدم للمؤتمر الدولي لاقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة – مؤتمر مركز صالح كامل – جامعة الأزهر بالاشتراك مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة – القاهرة – مايو ١٩٩٩ – ص ٣٧-٤٣.
- محمد نور الدين – الشركات دولية النشاط والتقسيم الدولي الجديد للعمل – مركز دراسات وبحوث الدول النامية – جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – ندوة الاقتصاد العالمي الجديد وموقع مصر فيه. القاهرة ١٩٩٨ – ص ٨٧-٩٦.
- Fortune, 7 August 1995, 5 August 1996, 4 August 1997, 3 August 1998.

١- <u>ضخامة الحجم</u> : من أهم مقاييس الضخامة هو رقم المبيعات وكانت أولى هذه الشركات عام ١٩٩٥ شركة "ميتسوبيشي" حيث بلغت جملة إيراداتها ١٨٤,٤ مليار دولار من بين ٥٠٠ شركة مدروسة وحققت أصغر شركة في هذه المجموعة "تيليبـراس" ٨,٩ مليـار دولار. كما بلغ عدد هذه الشركات طبقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٥ لمـؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة إلى ٣٧ ألف شركة تعمل من خلال ٢٠٠ ألف فرع بلـغ رصيد استثماراتها ٢,٧ تريليون دولار عام ١٩٩٥ تستحوذ على ٥٠% من هذا الرصيد مائة شركة عالمية. وهذه الشركات تستحوذ على ثلث الناتج العالمي، ٧٥% من الطاقـة العالمية الخاصة للبحث والتطوير.

بلغ إجمالي إيرادات هذه الشركات الخمسمائة أكثر من ١١ تريليون دولار عـام ١٩٩٥ في حين بلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم عام ١٩٩٤ يبلغ أكثر قليلاً من ٢٥ تريليون دولار.

٢- <u>تنوع النشاط</u> :

لا يقتصر نشاط هذه الشركات على إنتاج[١] سلعة واحدة رئيسية بل تتعدد منتجاتها فـي أنشطة مختلفة. ويرجع ذلك التعدد والتنوع لاحتمال الخسارة في نشاط يمكن تعويضه في نشاط آخر يحقق منه ربح. وعلى سبيل المثال شركة (ITT) وهـي الشـركة الدوليـة للتلغراف والتليفون تمتلك شبكة فنادق شيراتون في العالم تقريباً وشركة ليون لمياه الشـرب Lyonnaise Des Faux تمتلك عدد من الصحف.

٣- <u>الانتشار الجغرافي</u> : حيث تنتشر هذه الشركات في جميع أنحاء العالم ويوضح التوزيـع الجغرافي للخمسمائة شركة الكبرى بأنها تتواجد في الدول الآتية :-

- عدد ١٥٥ شركة بالاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى ١٦ شركة بسويسرا.
- عدد ١٥١ شركة بالولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى شركة واحدة بكندا.
- عدد ١٤٩ شركة باليابان بالإضافة إلى ١٢ شركة بكوريا الجنوبية وواحدة بتايوان.

---

(١) انظر المرجع السابق.

- عدد ٣ شركات بالصين بالإضافة إلى شركة واحدة فى هونج كونج.
- عدد ٤ شركات بالبرازيل وواحدة بالهند وواحدة بالمكسيك.

وتلعب ظاهرة الانتشار هذه دوراً هاماً فى إحكام قبضة الشركات متعدية الجنسيات على التجارة الدولية. ومنها ظاهرة اقتصار كل مصنع على إنتاج مكونات السلعة النهائية. ثم وجود مراكز للتجميع قرب الأسواق الكبرى. ولهذا فمن الصعب الآن أن تجد سيارة صنعت بالكامل فى دولة واحدة.

٤- **الإعتماد فى التمويل على المدخرات العالمية** : كان من المعتقد سابقاً بأن الشركات متعدية الجنسية هى المصدر الرئيسى للاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولكن فى الحقيقة فإن هذه الشركات تعتمد فى التمويل فى الجزء الأكبر منه على تسويق أسهمها فى أسواق المال المحلية فى العالم.

٥- **الاستعانة بأعلى الكفاءات الإدارية** : تعمل هذه الشركات بالاستعانة بأعلى الكفاءات الإدارية دون النظر إلى جنسية العامل منهم. فشركة ABB يتكون مجلس إدارتها من ثمانية أفراد ينتمون إلى خمس جنسيات. حيث أن كفاءة الأداء مرهونة بكفاءة العاملين(١).

٦- **مركزية الإدارة** : تعتبر مركزية الإدارة أحد السمات الرئيسية للشركات متعدية الجنسيات. حيث أن التقدم العلمى والتكنولوجى وتقدم الاتصالات والحاسبات الآلية قد ساعدها على ذلك. حيث أن الشركة الأم قد استفادت من هذه العوامل فى توسيع نشاطها جغرافياً وقطاعياً، مع إمكانية السيطرة التامة على فروعها بالدول المختلفة، مع تحقيق التنسيق بين هذه الفروع والمركز الرئيسى للشركة الأم.

٧- **أساليب الضغط على الدول** :

يلاحظ أن أساليب استغلال هذه الشركات لا يقف عند حد الاستغلال الاقتصادى فقط بل يتطور إلى السيطرة الاقتصادية. وعلى سبيل المثال الدور الذى قامت به شركة (ITT) International Telegraph-Telephone فى شيلى - حيث استطاعت هذه الشركة أن تعمل على عدم بقاء الرئيس الليندى (Allende) فى الحكم عقب تأميمه لشركة

---

(١) انظر إلى تقييم الشركات متعدية الجنسية إلى بحث الدكتور/ إسماعيل شلبى سالف الذكر - ص ٤٠-٤٣.

شيتلكو (Chitelco) وهى إحدى فروعها بشيلى عن طريق الضغط الأمريكى ممثلاً فى الحكومة الأمريكية والكونجرس الأمريكى بتجميد المساعدات لشيلى وتقييد الائتمان من جانب البنوك الدولية والأمريكية والبنوك الأجنبية الأخرى وتأخير الاستيراد منها ووضع نهاية لبعض مساعدات الأمم المتحدة لها. وتمكنت من إحداث عجز فى الدولار لشيلى. كما ساندت إحدى جرائد المعارضة بشيلى (El Mercutio) كما قامت بدفع مبلغ أربعمائة ألف دولار أمريكى لبعض الصناع الشيليين لتمويل إضرابات العمال فى أكتوبر ١٩٧٢ وأغسطس ١٩٧٢[(١)].

كما تمارس هذه الشركات أيضاً ضغوطاً سياسية وعلى سبيل المثال ما أسفر عنه التحقيقات الجنائية فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا على أن معظم الأحزاب السياسية الكبيرة تتلقى دعماً مادياً كبيراً من هذه الشركات.

كما أن لهذه الشركات دوراً كبيراً فى الضغط على الحكومات لتغيير سياستها وعلى سبيل المثال ما حدث عن تخلى الولايات المتحدة الأمريكية عن تسوية قضية الأسرى والمفقودين من الجنود الأمريكيين كشرط حاسم لعودة العلاقات الدبلوماسية مع فيتنام، وقد أعيدت تلك العلاقات لتأخذ الشركات الأمريكية نصيباً من سوق هذه الدولة وتسابقت باقى الشركات إليها. وترك موضوع الأسرى والمفقودين للتفاوض الهادئ والإجراءات المتدرجة التى لا يعلن عنها[(٢)].

مما سبق يتبين لنا أن الشركات متعدية الجنسيات تتخطى الحواجز والحدود وتفرض على الدول أن تعيد تفكيرها فى سياساتها الداخلية فى ضوء الإمكانيات الكبيرة لهذه الشركات - وفى بعض الأحيان تحت ضغط من حكومات هذه الشركات.

---

(١) إسماعيل شلبى - إمكانيات ومعوقات التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية - مرجع سابق - ص ٤٢ ويشير فيه إلى المرجع التالى :

- Dubois, J. et Ramadier P. "Les multinationales ou la lagique de la domination". Revue nouvelle Avril 1975.

(٢) إسماعيل صبرى عبد الله - العرب والكوكبة - مركز دراسات الوحدة العربية - ندوة العرب والعولمة - ص ٣٧٤.

٨- **اتجاه الشركات المتعدية الجنسية للاندماج**[١] :

من الظواهر الرئيسية للمتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة ظاهرة الاندماج والتى تتم منذ سنوات بين الشركات المتعدية الجنسيات مما يترتب على ذلك وجود شركات توصف بأنها شركات فوق العملاقة. وهذه الظاهرة تتزايد أهميتها بصفة مستمرة. حيث يتسم الاقتصاد المعاصر بتركيز المشروعات وتحول الوحدات الاقتصادية من وحدات صغيرة إلى وحدات كبيرة. ومن ثم أصبحت المشروعات الكبيرة هى المحرك الرئيسى لتحقيق التقدم الاقتصادى. ولهذا يعمل الاندماج على تحقيق التركيز الاقتصادى ونشوء المشروعات الضخمة والتى تسمى الآن بالمشروعات فوق العملاقة.

إن النظام العالمى الجديد تحت مظلة منظمة التجارة العالمية وما تتيحه من حرية للتجارة والتبادل الدولى قد أشعلت ظاهرة المنافسة العالمية على الأسواق بين الشركات. ومن ثم فقد برزت ظاهرة الاندماج كأسلوب من الأساليب الملائمة والتى تستطيع هذه الشركات الدخول فى الأسواق العالمية بحجم كبير حتى تحصل على أكبر نصيب من هذه التجارة فى هذه الأسواق المفتوحة على مصراعيها.

---

(١) انظر المراجع التالية :-

- د. حسام عيسى – الشركات المتعددة القوميات – المؤسسات العربية للدراسة والنشر – بدون تاريخ.
- د. محمود صبح – القرارات المالية الاستراتيجية – كلية التجارة – جامعة عين شمس – ١٩٩٦م.
- د. هشام البساط – نظريات الدمج المصرفى – ندوة اتحاد المصارف العربية عام ١٩٩٢م.
- د. عبد الله المالكى – الواقع المصرفى العربى والدمج المصرفى – ندوة اتحاد المصارف العربية عام ١٩٩٢م.
- دراسة المجالس القومية المتخصصة "غير منشورة" – الاندماج بين الشركات فوق العملاقة وأثره على الاقتصاد المصرى – أكتوبر ٢٠٠١.
- مجلة بنك مصر – عمليات الدمج والأستحواذ المصرفى وأثرها على القطاع المصرفى والاقتصاد القومى – العدد (٥) – ١٩٩٩.
- Peter S. Rose, Commercial Bank Management, Producing and Selling Financial Services – 2nd edition, Texas, A&M University, 1993.
- Financial Times, "US hit by merger frenzy in work of citigroup deal", 8-4-1998.

وعدة أعداد أخرى.

ولا شك أن التقدم التكنولوجي يعمل على نجاح المشروعات الاقتصادية ذات الحجم الكبير خاصة في حالة تواجد الأسواق المفتوحة على مستوى العالم. ونحن نعلم أن الإنتاج الكبير والذي يتوفر له عوامل النجاح من حيث التكنولوجيا الحديثة والأسواق الكبيرة يؤدي في النهاية إلى تخفيض تكلفة الإنتاج للسلع والرفع من كفاءتها الإنتاجية ومن ثم انخفاض أسعارها للمستهلك فيزيد الإقبال على تسويقها مما يؤدي إلى زيادة أرباح أصحاب هذه المشروعات. ومن ثم تتوفر لديهم الموارد المالية الكافية للاستمرار في الإنفاق على البحث العلمي لتحقيق التطور المستمر في التكنولوجيا. وكل هذه العوامل تدعم من القدرة التنافسية وتحديث الإنتاج وزيادته والبحث عن منتجات جديدة والاستفادة من الاستثمارات اللازمة لإعداد المشروعات الاقتصادية.

كما يؤدي الاندماج إلى تحقيق الكثير من الوفورات في التكاليف الإنتاجية. حيث أن التوسع في النشاط الإنتاجي يخفض من التكلفة الثابتة حيث يتم توزيعها على عدد كبير من المنتجات. هذا بالإضافة إلى الوفورات الناتجة عن التوسع في استخدام ميكنة نظم العمل وما ينتج عن ذلك من كفاءة في الأداء وانخفاض نسبة الأعطال والفاقد والتلف.

كما يؤدي الاندماج إلى حسن اختيار أفضل الكفاءات الإدارية والكوادر الفنية الراقية مما يؤدي إلى الوفورات الإدارية ومن ثم زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير.

كل هذه العوامل تساعد على الحصول على أفضل التعاملات مع المؤسسات الأخرى والبنوك والموردين والمراسلات وجميع من يتعاملون معهم. كما يساعد على تعزيز الموقع التسويقي في الداخل والخارج مع تقليل المنافسة المحلية وتركيز الجهود للاستعداد للمنافسة العالمية.

وقد أوضحت بعض الدراسات التي تم إجرائها عن اندماج بعض البنوك الأمريكية من ولايتين مختلفتين أنه تم تخفيض في الإنفاق يتراوح بين ١٠-١٥% من النفقات الثابتة للكيان الجديد بعد الاندماج. كما ارتفع ربحية السهم بعد الاندماج لتصل إلى ٧,٣٥ دولار مقابل ٤,٩٥ دولار أي بنسبة حوالي ٤٨,٤% مما جعل البنك الجديد بعد الاندماج

يمثل المركز الأول بالنسبة لرأس المال والمركز الثانى من حيث الحجم الكلى للميزانية[١].

مما سبق يتبين أن وفورات الحجم الكبير للمؤسسات بعد الاندماج تفوق الوفورات الخاصة بكل مؤسسة قبل الاندماج مما يشجع المؤسسات العملاقة إلى السرعة والمزيد من الاندماج بالمؤسسات الأخرى سواء المحلية منها أو الخارجية.

وعن آخر أخبار الاندماجات للشركات العملاقة المتعدية الجنسيات فى مجال البترول أنه تم إدماج شركة بريتش بتروليام البريطانية مع شركة أموكو الأمريكية فى أغسطس ١٩٩٨ برأسمال ١١٠ مليار دولار وفى مارس ١٩٩٩ اندمجت معهما شركة أركو وبلغ جملة أسهمها فى المقابل ٢٦,٦ مليار دولار وبذلك صارت الشركة الوليدة (بى بى – أموكو – أركو) ثانية كبرى شركات البترول فى العالم.

وكان قد سبق ذلك أكبر اندماج تشهدها السوق البترولية وذلك باندماج شركتا إكسون وموبيل أويل وهى أكبر شركتين أمريكيتين فى صفقة تبلغ قيمتها ١٤٤ مليار دولار أمريكى – أطلق على الشركة الجديدة "إكسون موبيل". وقد بلغ إيراد الشركتين ٢٠٢ مليار دولار عام ١٩٩٧ ويبلغ رأس المال المتداول للشركة ٢٤٠ مليار دولار[٢].

وفى مجال البنوك أعلن بنك "دويتش" الألمانى وهو أكبر البنوك الألمانية عن شراء بنك "بانكرز ترست كروب" وهو ثامن البنوك الأمريكية بقيمة قدرها ١٠,١ مليار دولار أمريكى وأصبحا بذلك أكبر مجموعة مصرفية فى العالم بأصول بلغت قيمتها ٨٠٠ مليار دولار أمريكى.

---

(١) دراسة غير منشورة للمجالس القومية المتخصصة "شعبة السياسات المالية والاقتصادية" تحت عنوان الاندماج بين الشركات فوق العملاقة وأثره على الاقتصاد المصرى، أكتوبر ٢٠٠١، وكان الدمج بين بنك كارولينا وبنك سوفرين.

(٢) انظر المرجع السابق.

وفى مجال صناعة السيارات تم اندماج شركة كرايسلر الأمريكية مع شركة دايلمر بنز الألمانية وأصبحت أكبر شركة للسيارات فى العالم "دايلمر - كرايسلر" بأصول قيمتها ٩٢ مليار دولار. وبلغت قيمة مبيعاتها ١٥٨ مليار دولار عام ١٩٩٨.

كما تم اتفاق مشاركة بين شركة نيسان اليابانية وشركة رينو الفرنسية - وهذا الاتفاق الجديد يشكل رابع أكبر مجموعة عالمية لصناعة السيارات ينتج ٤,٨ مليون سيارة.

كما تم اندماج بين شركتى ماكدونالد-دوجلاس وبوينج فى مجال صناعة الطائرات فى الولايات المتحدة الأمريكية وتحولا بذلك إلى أكبر منتج لطائرات الركوب فى العالم.

كما تم اندماج ما بين شركتا جى أى سى وبريتش أيروسبيس البريطانيتان مع شركة ماركونى إليكترونيكس للمعدات الدفاعية تبلغ قيمة الصفقة ٧,٧ مليار جنيه إسترلينى ويعتبر هذا الاندماج خطوة لإعادة هيكلة صناعة الطائرات والدفاع فى أوروبا.

- ويجرى الإعداد لإعلان اندماج شركة جلاسكو ولكم البريطانية لصناعة الدواء والمستحضرات الطبية ومجموعة بريستوك مايرسكويب الأمريكية للأدوية - مما يترتب على هذا الاندماج قيام أكبر مؤسسة عالمية لصناعة الأدوية حيث تبلغ أصول المؤسسة ١٤٠ مليار جنيه إسترلينى وتقدر مبيعاتها السنوية بمبلغ ١٢ مليار جنيه إسترلينى.
- كما اندمجت شركة جركو ويلكوم وشركة سميث لكلاين وهما بريطانيتان وتقدر قيمة الشركة الجديدة بمبلغ ١٨٧ مليار دولار أمريكى. وهما يعتبران من أكبر الشركات البريطانية فى صناعة الدواء. كما أن للشركة الجديدة أكبر كيان لإنتاج وتسويق الأدوية على مستوى العالم حيث تبلغ حصتها ٧,٣% من السوق العالمية.
- أعلن عن اندماج شركة إيرتاتش الأمريكية وهى أكبر شركة للاتصالات اللاسلكية فى العالم مع شركة فيدافون البريطانية للاتصالات - وقد سميت الشركة الجديدة فودافون إيرتاتش. حيث يبلغ رأسمال الشركة الجديدة ١١٠ مليار دولار وعدد عملائها مليار عميل فى أنحاء العالم.

- أعلن عن اندماج شركة الدخان البريطانية وشركة روثمان الدولية – وقد سميت الشركة الجديدة باسم شركة الدخان البريطانية الأمريكية – حيث تبلغ قيمة الصفقة ٢٢ مليار دولار أمريكي. وتسيطر الشركة الجديدة على ٨٦% من سوق السجائر في العالم وتقدر أن تبلغ مبيعاتها أكثر من ٩٠٠ مليار سيجارة سنوياً.
- في مجال السياحة اندمجت شركة Travelers Group مع شركة Citicorp Financial Services وقيمة الصفقة ١٥٥ مليار دولار.
- اشترت شركة American on Line وهي كبرى شركات خدمات الإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية شركة Time Warner – حيث أصبحت قيمة الشركة الجديدة ٣٥٠ مليار دولار ويتوقع لها من أرباح حوالي ٣٠ مليار دولار.

مما سبق يتضح لنا أن عملية الاندماجات التي تمت والتي في طريقها للاندماج قد شملت جميع أنواع الشركات الصناعية والخدمية حتى النوادي الرياضية وأن هذه الظاهرة تمثل شكل جديد للتكامل الاقتصادي. حيث أن الاندماج يتم بين شركات دول متعددة لذلك فهو يمثل نوعاً من التكامل بين هذه الدول. حيث أن عملية الاندماج تعمل على كبر السوق وتوسيعه وترفع من الكفاءة الإنتاجية وتعمل على تقسيم العمل على المستوى الدولي وتؤدي إلى نوع من السيطرة على الأسواق والاستفادة من اقتصاديات المشروعات ذات الحجم الكبير وهذه العوامل جميعاً هي من النتائج والأهداف الخاصة بقيام التكامل الاقتصادي بين الدول المختلفة.

كما أن هذا الاندماج يساير ما يهدف إليه التطور الاقتصادي العالمي الجديد في ظل العولمة وهو سيطرة النظام الرأسمالي الليبرالي على اقتصاديات العالم. وأن عملية الاندماج هذه ما هي إلا إحدى وسائل تحقيق هذا الهدف حيث يصبح العالم خاضعاً لنظام اقتصادي واحد وتتحكم فيه شركات محدودة للغاية ومن ثم تستطيع الدولة ذات النصيب الأكبر من هذه الشركات من إحكام السيطرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية على العالم أو بالتعبير السياسي الشائع لقطب واحد.

ولهذا يرى بعض الاقتصاديين والمحللين السياسيين أن القرن الواحد والعشرين هو قرن هذا النوع من الشركات والتى يطلق عليها البعض عصر الديناصورات.

ولهذا نجد أن البعض من الاقتصاديين يرون أن هذه الظاهرة – الشركات فوق العملاقة – تلزم إعادة صياغة نظرية التجارة الدولية بقسميها وهما نظرية الحرية التجارية ونظرية الحماية الاقتصادية. حيث أن هذه الشركات تشكل نوعاً جديداً من السياسات التجارية التى تحقق مصالحها دون النظر إلى النواحى الاجتماعية. ومن ثم فسوف يكون لها طبيعة خاصة حيث قد تطبق "مزيجاً" لا يصنف على أنه من سياسات الحرية أو السياسات الحمائية.

كما أن هذه الشركات فوق العملاقة قد تلزم بإعادة صياغة نظرية التكامل الاقتصادى لأنها تمثل نوعاً جديداً من أنواع التكامل الاقتصادى وهذه الشركات لن تلغى التكاملات الاقتصادية القائمة ولكنها سوف تعمل فوق هذه التكاملات ومن ثم فإن هذه التكاملات قد يأتى الوقت الذى تكون فيه مجبرة فى أن تعدل من سياساتها بما يستوعب الآثار المترتبة على هذه الشركات فوق العملاقة(١).

نحن نعيش عصراً لا يعرف التقوقع الداخلى ولكنه عصر التكتل الاقتصادى للمجموعات الجغرافية المختلفة آسيوية وإفريقية وأمريكية. حتى الهند التى لم تجد لنفسها مكاناً فى تجمع دول آسيا والباسيفيكى "أبيك" شرعت فى إقامة تكتل تكون هى مركزه الأساسى لدول المحيط الهندى.

فالدول تبتكر – إذا استدعى الأمر – إطاراً جغرافياً يبرر الدعوة للتكتل. فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تستغل امتداد المحيط الباسيفيكى من شواطئها إلى شواطئ آسيا لتدخل فى تكتل اقتصادى عملاق يضم الصين واليابان والنمور الآسيوية – وهناك أيضاً الإطار الجديد لعلاقة استراتيجية أمريكية أوروبية عبر الأطلنطى. كذلك سعت دول الاتحاد الأوروبى تبحث عن مصالحها فى آسيا من خلال آلية القمة الآسيوية

---

(١) انظر الدراسة الاقتصادية للمجالس القومية المتخصصة، مرجع سابق.

الأوروبية وتعمل على توطيد علاقاتها بدول الجنوب اللاتيني لتوازن الثقل الأمريكي في شمال القارة اللاتينية.

أما الدول العربية والإسلامية فهي لا تحتاج لابتكار إطار جغرافي للتكامل أو البحث عن نقاط التقاء تدعو للتكتل ولا يتطلب الأمر إعادة توصيف المحيطات وطي المسافات بحثاً عن المصالح فهناك تلاحم جغرافي بين الدول العربية والإسلامية وهناك إطار منطقي قائم بالفعل تدعمه حقائق التاريخ وأوردة الثقافة واللغة والدين ولا ينقصه سوى ميلاد الرغبة الحقيقية في التكتل وتجاوز النظرة الضيقة لمصلحة الدولة الفرد أو متطلبات بقاء نظم حكم بعينها.

المبحث الرابع : **إدارة الاقتصاد العالمي من خلال منظمات دولية**

من أهم مظاهر ومميزات النظام الاقتصادي العالمي خلال الفترة القادمة هو خضوعه لإشراف ثلاث منظمات دولية وهي :-

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)
- صندوق النقد الدولي (IMF)
- منظمة التجارة الدولية (WTO)

صندوق النقد الدولي (IMF)

عقد المؤتمر المالي والنقدي للأمم المتحدة في أول يوليو ١٩٤٤ في بريتون وودز بالولايات المتحدة، من أجل وضع أسس ملائمة للنظام النقدي العالمي فيما بعد الحرب. وكان مقدم لهم مشروعين أحدهما يسمى بخطة كينز نسبة إلى الاقتصادي الإنجليزي كينز والآخر يعرف بخطة هوايت نسبة إلى الاقتصادي الأمريكي هاري هوايت. وقد انتهى المؤتمر بعقد اتفاقيتين إحداهما بإنشاء صندوق النقد الدولي والثانية بإنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير. واشترط على الدول الحصول على العضوية في الصندوق حتى يمكنهم الحصول على عضوية البنك. هذا وقد بدأ الصندوق في ممارسة نشاطه في أول مارس ١٩٤٧.

ومن أهم أغراض الصندوق ما يلى :-

- التشاور لحل مشكلات العالم النقدية.
- تحقيق الثبات قدر الإمكان لأسعار الصرف والتقليل من تنافس الدول على تخفيضها.
- تسهيل تنمية التجارة الدولية من أجل النهوض بمستويات الدخل الحقيقى والتشغيل وتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء.
- تخفيض قيود الصرف التى تعوق انتعاش التجارة الدولية.
- توفير الموارد المالية اللازمة لبعض الدول الأعضاء لمواجهة ما يطرأ من اختلال على موازين مدفوعاتها بما يجنبها الاضطرار لإجراءات تضر بالاستقرار الداخلى أو بمستوى الدخل والتشغيل.
- تقديم النصائح والاستشارات الفنية للدول الأعضاء بهدف تدعيم حرية التجارة بينهم[1].

البنك الدولى للإنشاء والتعمير (IBRD)

أنشئ هذا البنك بموجب اتفاقية بريتون وودز (وهى التى أنشأت صندوق النقد الدولى) وهو يعتبر مكملاً لنشاط وأهداف صندوق النقد الدولى حيث أن البنك يقوم بمنح القروض طويلة الأجل. وهو ينظم تدفق رؤوس الأموال لتعمير البلاد التى دمرتها الحرب والعمل على تقدم وتطور الدول المتخلفة.

---

(١) انظر المراجع التالية :-

- إسماعيل شلبى – منظمة التجارة الدولية – من كتاب التجارة الدولية – القاهرة ٢٠٠٠ ص ١٧٦-١٨٨.
- خالد محمد خالد – المنظمات الاقتصادية الدولية والنظام الدولى الجديد مجلة السياسة الدولية العدد ١ السنة الثلاثون – القاهرة – ص ١١٦-١١٨.
- حسين حسن شحاتة – النظام الاقتصادى العالمى الجديد وموجبات إنشاء السوق الإسلامية المشتركة – مؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية – مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى – جامعة الأزهر – القاهرة – مايو ١٩٩٦ – ص ١١٢-١١٤.

ونظام العمل بالبنك ومؤسساته يشبه نظام العمل فى صندوق النقد الدولى ومؤسساته ولكن رأسماله يزيد كثيراً على رأس مال الصندوق – حيث تقوم كل دولة بدفع ٢٠% من حصتها للبنك والباقى وهو ٨٠% لا تدفع إلا أن توجد الحاجة إليها فيطلبها البنك. والنسبة المدفوعة (وهى ٢٠%) ٢% منها تدفع بالذهب أو الدولار الأمريكى والباقى وهو ١٨% تدفع بالعملة الوطنية للدولة العضو.

ومن أهم أغراض البنك الدولى للإنشاء والتعمير ما يلى :-

- مساعدة الدول الأعضاء على التعمير والتنمية عن طريق تسهيل الاستثمار فى المشروعات الإنتاجية.
- تدعيم نشاط الاستثمار الخاص الأجنبى سواء بتقديم الضمان اللازم أو الإسهام فى القروض بشروط ميسرة لأغراض الاستثمار المنتج. وذلك إما من موارد البنك الخاصة أو بالاقتراض من الغير.
- تنشيط وتنمية التجارة الدولية وحفظ توازن موازين المدفوعات من خلال تشجيع الاستثمارات الدولية لتنمية الموارد الإنتاجية للأعضاء.

منظمة التجارة العالمية (WTO) (١)

فرضت الدول فى الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية قيوداً على الواردات الأجنبية. وقد غالت الدول الكبرى فى ذلك مما أدى إلى هبوط نسبة التجارة الدولية منذ عام ١٩٢٩ حتى بلغ حده الأقصى فى عام ١٩٣٢ ثم حدث انتعاش قليل بعد ذلك. وقد شعر المسئولين بالدول المختلفة مدى مضار أسلوب الحماية على التجارة الدولية. لهذا بدأ التفكير فى تنظيم جديد للأوضاع الاقتصادية من أجل الوصول لعالم أفضل وذلك للتحرر من هذه القيود. لهذا فقد تم الإشارة إلى ذلك فى ميثاق الأطلنطى الذى عقد عام ١٩٤١ "بضرورة حرية

---

(١) انظر : دكتور/ إسماعيل شلبى – التجارة الدولية – القاهرة ٢٠٠١.

التجارة وعدم التمييز فيها. وقد دعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٥ إلى عقد مؤتمر دولى للتجارة من أجل إعادة تنظيمها على أسس أكثر حرية مع تخفيض الرسوم الجمركية ووضع حد لنظام الحصص وتنظيم تعريفات الأفضلية وإنشاء منظمة جديدة تشرف على تنظيم هذه الأوضاع.

وقد أسفرت المفاوضات التى قام بها المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة عن عقد الاتفاق العام للتعريفات والتجارة (الجات) فى ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧ (General Agreement on Tariffs and Trade) GATT.

وقد ورد بالاتفاق العام عدة مبادئ من أهمها ما نصت عليه المادة الأولى على الالتزام بمبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية على كل أعضاء الاتفاق - كما ورد بالاتفاق أن قوائم الامتيازات الجمركية (والتى أرفقت به) تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه وأن على الأعضاء ألا يفرضوا على الواردات رسوماً داخلية أعلى من الرسوم المفروضة على السلع المماثلة والمنتجة محلياً. وألزم الاتفاق الأعضاء بالمفاوضة فى موضوع الإعانات والتى تؤثر على التجارة الدولية، وأن يعملوا على الحد منها، وعدم الالتجاء إلى القيود الكمية أو نظام الحصص.

هذا وقد شمل الاتفاق القواعد والضوابط الخاصة بتحرير التجارة وأساليب التعامل بين الدول حتى يمكن عمل دفعة قوية لإنعاش التجارة الدولية ولهذا فقد تم انعقاد الكثير من الجولات من أجل تطوير وتسهيل العمليات التجارية والتعديل فى الميثاق من أجل ذلك.

وكانت جولة أورجواى أكبر هذه الجولات من حيث عدد الدول المشتركة (١١٧ دولة) والتى استمرت سبع سنوات وقد أسفرت عن التوصل إلى مجموعة من الاتفاقات والبروتوكولات والقرارات - كما أسفرت عن اتفاق إنشاء المنظمة العالمية للتجارة WTO. حيث تمثل هذه المنظمة الإطار التنظيمى والمؤسسى والذى يحتوى على كافة الاتفاقات التى أسفرت عنها جولة أورجواى.

حيث تسعى هذه المنظمة لإدارة النظام التجارى العالمى وفقاً لقواعد محددة وملزمة لكافة الدول الأعضاء[١]. فهى منظمة دولية تتمتع بسلطة وضع القواعد واتخاذ القرارات وإصدار الأحكام الملزمة لكل الأطراف فى كافة مجالات العلاقات التجارية. وهى تمثل الإطار المؤسسى الذى يتم من خلاله تنفيذ كافة الاتفاقيات بهدف تعزيز دعائم النظام التجارى العالمى[٢]. حيث يقوم على حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول. ويلاحظ أن هذه المنظمة لا تعترف بالفارق الكبير بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الساعية للنمو فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية – كما يلاحظ أنه رغم ما يقال عن المعاملة الخاصة للدول النامية والدول الأقل نمواً فإنه من المتوقع أن تتدهور أوضاع الدول النامية للأسباب التالية[٣]:

- إدراج التجارة الخارجية فى الخدمات، والمعايير الخاصة بالاستثمار المتعلقة بالتجارة الدولية TRIM وحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة الدولية TRIAS ضمن اتفاقيات جولة أوروجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وإقرارها.
- حصول الدول المتقدمة على فترات سماح فى المجالات التى تتفوق فيها الدول النامية.
- إقرار إجراءات الوقاية الصحية والصحة النباتية، والتى يمكن أن تستخدمها الدول المتقدمة عائقاً أمام صادرات الدول النامية من السلع الغذائية.

---

(١) إسماعيل شلبى – المرجع السابق – ص ٢٤٤-٢٦٠.

- السيد عليوة – الدور المتوقع لمنظمة التجارة العالمية فى إدارة الاقتصاد الدولى – مؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية – مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى – القاهرة – مايو ١٩٩٦ – ص ١-١٤.
- فخرى الفقى – منظمة التجارة الدولية – مجلة مصر المعاصرة – العدد ٤٤١-٤٤٢ يناير-مايو ١٩٩٦.

(2) GATT, The Results of Uruguay Round of Multilateral Negotiations. The legal Texts, op-cit, p. 8.

(٣) أحمد أحمد رياض – الآثار المرتقبة للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) على بعض الواردات المصرية من السلع الغذائية الزراعية – رسالة ماجستير غير منشورة – كلية التجارة جامعة الزقازيق – ١٩٩٧.

- ربط المساعدات التي تقدم لأي دولة بموافقة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفي ظل سيطرة الدول المتقدمة على هاتين المؤسستين يكون من المتوقع أن تحكم الدول المتقدمة سيطرتها على الدول النامية. ويخشى البعض أن تتحول هذه المؤسسات إلى شبكة موحدة تستهدف إبقاء السيطرة على المستعمرات السابقة من خلال تعميق حالة التبعية الاقتصادية(1).

وقد سارت المظاهرات ضد هذه المنظمة خاصة في حالة انعقاد المؤتمر الوزاري لها في بعض الدول حيث أن هذه المنظمة أصبحت تمثل في نظر الكثيرين الوجه الظالم والشرير للعولمة. وبالرغم من تباين مصالح الأطراف المختلفة التي تشارك في الأعمال الاحتجاجية ضد هذه المنظمة فإن حقيقة الأمر تشير إلى وجود أمور خطيرة حيث توجد اختلالات صارخة في النظام التجاري الدولي الذي تشرف عليه هذه المنظمة. وهي تحذر من مغبة الاستمرار في تطبيق قواعد يشوبها القصور وعدم توافر العدالة وانعدام التكافؤ. ومن ثم توسيع الهوة القائمة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة وتعرقل مساعي الدول الساعية للنمو للانطلاق للتنمية والتخلص من التخلف.

ويرى البعض أن المنظمة تعمل على مساعدة الدول الرأسمالية الكبرى وشركاتها العملاقة متعدية الجنسيات لاحتواء الاقتصاد العالمي في تنظيم قانوني واقتصادي واحد لتحويل العالم إلى سوق واحدة يتمتع فيها رأس المال الأجنبي بحرية الحركة والتصرف. ويرى أصحاب هذا الرأي أن هذا الاتجاه للمنظمة سيعمل على التوحيد القانوني والاقتصادي للعالم وتنميط القواعد المنظمة للمعاملات التجارية والسلوك الاقتصادي للدول المختلفة - وهذا الاتجاه يمثل خطراً كبيراً على تنمية الدول الفقيرة إذا لم تراعي المنظمة التمييز بين الدول طبقاً لحالتها الاقتصادية ومستوى التنمية التي حققتها(٢).

---

(1) Review of the Month, Globalization - To What End ?, Part I, Monthly Review, Feb. 92, p. 5.

(٢) دكتور/ إبراهيم العيسوى - المطالب المشروعة للدول النامية في منظمة التجارة العالمية - الأهرام ٢٠٠١/١٠/٢١.

كما ينظر البعض لمنظمة التجارة العالمية على أنها تجسيد لواقع الاقتصاد العالمى المعاصر والذى يتصف بالاختلالات الكبيرة وغياب التكافؤ بين الدول. وأن الدول الصناعية والغنية مسيطرة سيطرة تامة على صنع قرارات المنظمة رغم أن الغالبية داخل المنظمة لعدد الدول الساعية للنمو ولكن الدول الصناعية تسيطر على ثلثى التجارة العالمية. ومن ثم تعمل هذه الدول على فتح أسواق الدول الساعية للنمو أمام سلعها المختلفة والتى فى النهاية سيكون لها الغلبة على أسواق هذه الدول مما ينتج عنه عدم مقدرة سلع الدول الساعية للنمو على منافستها مما يؤدى فى النهاية إلى عدم حدوث تنمية أو نمو لاقتصاديات هذه الدول الفقيرة مما يزيد من فقرها فقراً وتخلفاً.

كما يلاحظ أن الدول الصناعية المتقدمة تطالب الدول الساعية للنمو بصفة مستمرة بفتح أسواقها وتحرير تجارتها وإزالة جميع وسائل الحماية والدعم لمنتجاتها فى الوقت الذى تعمل هذه الدول – الصناعية – على فرض أساليب الحماية خاصة فى القطاع الزراعى وفى عدد من صناعاتها ومنها صناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات – وهذه الصناعات تتميز فيها الدول النامية بمزايا تنافسية ونسبية فى الأسواق الخارجية ومن ثم فهى تعمل على زيادة صادراتها من هذه السلع للدول الصناعية. إلا أن الدول الأخيرة تعمل على عدم دخول هذه السلع لسوقها من أجل حماية منتجاتها السلعية المماثلة. ولا تسمح بالدخول إلا للسلع التى لا تملك الدول الساعية للنمو فيها مزايا تنافسية قوية. ومن ثم يصعب عليها دخول هذه الأسواق.

يبرز الفشل الفاضح للعولمة فى المؤتمر الوزارى الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذى عقد فى شهر سبتمبر عام ٢٠٠٣م بمدينة كانكون بالمكسيك حقيقة عالمية جديدة ومهمة ترتبط بالإعلان عن سقوط جميع حجج وأسانيد "خيانة الوطن" فى الاجتماعات الدولية تحت مقصلة اليأس والإحباط من إمكانية مواجهة الضغوط الخانقة والصاعقة لهيمنة القطب العالمى

الأوحد ومجموعة الكبار التى تدور فى فلكه مع تحقيقها لجانب رئيسى من مصالحها الوطنية على أرضها وفى علاقاتها الخارجية على امتداد خريطة العالم[1].

ويعنى ببساطة أن منطق "القبول الأعمى" بقرارات وتوصيات القوى العالمية النافذة والمهيمنة قد خرج من دائرة البديهيات الحاكمة للنظام الدولى وهو ما يعنى أن هناك منطقاً جديداً قد بدأ يفرض نفسه ولابد أن تكون له تداعياته وحساباته يرتبط بإمكانية الرفض القاطع والبات من قبل الدول النامية دفاعاً عن البقية الباقية من مصالحها التى انهارت وتهاوت وضاعت تحت ضغوط الاستسلام الدائم لمصالح الكبار ونزواتهم وأهوائهم وشهوتهم غير المحدودة لحيازة الأرباح والمنافع.

ومع سقوط جميع دعاوى ومبررات تجميل "خيانة الوطن" فإن "خيانة العالم" أيضاً أصبحت ترفاً لا تستطيع أن تتحمله العديد من الأطراف الدولية الفاعلة لأن الواقع العالمى بكل قسوته ووحشيته لم يعد يتيح الفرصة للتغطية والالتباس فى الفهم والتحليل. وقد فسر ذلك إلى حد بعيد ما تضمنه خطاب كوفى أنان الأمين العام للأمم المتحدة الذى وجهه إلى اجتماعات كانكون وألقاه نيابة عنه روبينز ريكيوبه السكرتير العام لمؤتمر الأم المتحدة للتجارة والتنمية فقد تضمن الخطاب إدانة واضحة وصريحة للنظام التجارى الدولى وحدد بشكل قاطع مسئولية الدول الصناعية الكبرى عن فشله وتحمل فقراء العالم للمزيد من المعاناة وإحباطات التنمية بصورة تخالف تماماً الانحياز الأعمى لقوى الشر العالمية عند الحديث عن الأوضاع فى الأرض الفلسطينية المحتلة والسلبية والجرأة المستفزة للضمير الإنسانى التى تتحدث عن المقاومة المشروعة للاحتلال واعتبارها عملاً إرهابياً مداناً وغير مشروع.

وما تضمنه خطاب الأمين العام للأمم المتحدة فى اجتماعات كانكون من إدانة شاملة لممارسات الدول الغنية فى نطاق النظام التجارى الدولى وتحميلها كامل المسئولية عن فشل

---

(١) تقرير جريدة الأهرام عن مؤتمر كانكون الخاص بالمؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية.
ورسالة المكسيك بقلم أسامة غيث – تحت عنوان "كانكون ... والفشل الكبير للعولمة – سطوة الأغنياء ... واغتيال طموحات الفقراء" – القاهرة ٤ أكتوبر ٢٠٠٣م.

تحرير التجارة العالمية يقدم تفسيراً مهماً للفشل المتوالى للاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، كما يقدم أيضاً تفسيراً للأوضاع المقلوبة فى نشاط المنظمة وأعمالها ووصولها إلى حافة الهاوية التى تهدد أعمالها ونشاطها وتؤكد أن جرس الفشل معلق برقاب الدول الكبرى ولا يمكن لغيرها أن تنزعه حتى يمكن أن تتواصل مسيرة تحرير التجارة الدولية بصورة فعالة وإيجابية.

وقد تحول خطاب كوفى أنان فى كانكون ومنذ اللحظات الأولى للاجتماعات إلى قنبلة مدوية فرضت ظلالها على جو المناقشات والحوارات واكتمل عن طريقها ملامح المرثية الدامية للنظام التجارى الدولى متعدد الأطراف وفرضت أن تتم المناقشات فى طريق واحد لا بديل عنه يحتم تشييع الأوضاع الظالمة والمقلوبة إلى مثواها الأخير إذا كانت هناك رغبة حقيقية لدى الكبار فى عودة الروح لاتفاقيات دورة أوروجواى ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمراتها الوزارية الفاشلة. وتضمنت عريضة الاتهام المقدمة من الأمم المتحدة باعتبارها المظلة الرئيسية التى تضم كل دول العالم وتلتزم وفقاً لميثاقها بالتوازن فى المصالح المشروعة لجميع الدول الأعضاء مجموعة من الوقائع البارزة فى النظام الاقتصادى والتجارى الدولى فى مقدمتها ما يلى :

(١) سقوط القواعد الرئيسية التى انبنت عليها الدعوة لتحرير التجارة العالمية وثبوت تحطمها على أرض الواقع وعدم القدرة على تفعيلها وتحويلها إلى حقائق ملموسة تؤثر فى حياة الأمم والدول والشعوب وتساند طموحاتها المشروعة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية والتقدم، حيث تضمنت القواعد الرئيسية الدافعة لتحريك التوجه العالمى نحو تحرير التجارة العالمية وعوداً بأن تحرير التجارة سوف يأتى بفرص جديدة لجميع البشر ولن يقتصر أبداً على تحقيق المزيد من الثروة للقلة كما تضمنت الوعود بأنه سيوفر المناخ الملائم للحياة أفضل وأنه سيساعد بصورة فاعلة للتخلص من الفقر والإحباط.

(٢) أن النتائج المحققة على أرض الواقع للأسف الشديد تتعارض مع جميع الدعاوى الرئيسية لتحرير التجارة العالمية وتتناقض مع جميع الوعود في ظل أن النظام التجارى الدولى بعد سنوات من تطبيق اتفاقيات دورة أوروجواى الموقعة فى جنيف عام ١٩٩٣ بصورة مبدئية والموقع عليها نهائياً فى مراكش فى المغرب عام ١٩٩٤ وإنشاء منظمة التجارة العالمية وبدء أعمالها اعتباراً من بداية عام ١٩٩٥ يتعارض ويتناقض مع هذه الأساسيات والركائز ولا يسير فى اتجاه تحقيق الوعود.

(٣) إن الواقع المرتبط بالنظام التجارى الدولى يقول بكل ما يخالف التعهدات والالتزامات والاتفاقيات فى دورة أوروجواى وبديلاً عن الأسواق المفتوحة فإن هناك دعماً من جانب الأغنياء يؤدى إلى تشويه ملعب التجارة الدولية وقواعدها ضد الفقراء ومصالحهم المشروعة بما يحقق مصالح الجميع وتحت مظلة العمل المشترك على أسس متساوية فيما بينهم فإن واقع الحال فى منظمة التجارة العالمية وأعمالها وغيرها من الأعمال المرتبطة بالنظام التجارى الدولى يؤكد أن هناك إفراطاً شديداً فى اتخاذ القرارات خلف الأبواب المغلقة وبعيداً عن الاستماع لرأى الأغلبية العظمى من دول العالم.

(٤) تركزت قرارات النظام التجارى الدولى حول الأمور والقضايا الفنية فقط لا غير حتى يمكن تجنب التغطية الإعلامية الدرامية عالمياً ولكن ذلك لا ينفى على الإطلاق أن هناك خسائر واسعة النطاق وأن هناك ضحايا يصل عددهم إلى المليارات على امتداد الدول النامية من أوضاع النظام التجارى الدولى الراهنة وهى تشمل المزارعين الفقراء الذين كان يفترض أن تحرير التجارة العالمية يمكنهم من التخلص من الفقر فى حين أن واقع الحال يؤكد إفلاسهم وعدم قدرتهم على الاستمرار فى نشاطهم نتيجة للقيود الحمائية من الدول المتقدمة والتوسع فى تطبيقها بقيود الحمائية الجديدة ولا يقل عن ذلك خطورة أوضاع هؤلاء الذين يتعرضون للمرض بلا أمل فى العلاج بما يسلمهم

للموت والذين ازدادت معاناتهم مع النقص الشديد فى إمكانية الوصول إلى الأدوية الأساسية للحفاظ على الحياة بالأسعار والشروط الملائمة والمناسبة وهى إشارة واضحة للتأثيرات شديدة السلبية لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية تربيس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية.

(٥) لا يمكن أن ننسى الثمن الفادح لهذه الأوضاع الظالمة للنظام التجارى الدولى المتمثل فى فقدان وضياع الملايين من فرص العمل بالدول النامية وكذلك ضياع مئات المليارات من الدولارات التى كان يمكن أن تكون دخلاً إضافياً للمواطنين فى هذه الدول فقط من خلال مجموعة من الخطوات المسئولة والملتزمة التى يمكن أن تتخذها حكومات الدول الصناعية الكبرى والتى يبدو حتى الآن عدم رغبتها فى اتخاذها ويكشف أبعاد ذلك الواقع المأساوى ما يتحمله صيادو السمك فى فيتنام وزراع القطن فى بوركينا فاسو وزارع الأعشاب الطبية فى البرازيل وما لحق بهم من خسائر فى ظل النظام التجارى الدولى واتفاقياته.

وقد أكدت الأمم المتحدة فى تشريحها الدقيق للنظام التجارى الدولى خلال اجتماعات كانكون حاجة هذا النظام إلى استعادة المصداقية والثقة وضرورة تحسين الإطار العام للأمان فى النظام متعدد الأطراف حتى يمكن إعادة بناء الثقة فى الإطار العام للتجارة العالمية، وأكدت ضرورة أن تكون هناك بداية جادة للإصلاح، واعتبرت أن هناك خطوة جادة على الطريق ترتبط بالاتفاق على منح الدول النامية التى لا تملك القدرة على إنتاج الأدوية الرخيصة الفرصة لاستيرادها من الدول الأخرى القادرة على إنتاجها، وأن ذلك يتطلب بناء نظام عالمى متكامل لمساندة الدول النامية يشمل توفير التكنولوجيا والمعارف الفنية اللازمة لقطاع الدواء حتى يمكن الاستفادة الحقيقية من مثل هذا الاتفاق.

وقد تحدثت الأمم المتحدة بنفس منطق الدول النامية حول القضايا الرئيسية فى التجارة الدولية وهو ما يثبت أن الدول النامية تتحدث بمنطق منظمة كل العالم وتتحدث بمنطق القانون

الدولى والمواثيق الدولية وما يرتبط بها من إعلانات حول حقوق الإنسان ومسئولياته وحول حقوق الدول ومسئولياتها، وهو ما ينفى عن منطق الدول النامية ومواقفها جميع ادعاءات العاطفية والمزايدة والتعنت ويؤكد المشروعية الكاملة لدعوتها وإصرارها على ضرورة إصلاح النظام التجارى الدولى وأن أولى خطوات الإصلاح ترتبط بتنفيذ الدول الغنية لالتزاماتها وتعهداتها فى نطاق اتفاقيات دورة أوروجواى ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من الالتزامات والتعهدات.

وفى مقدمة الأمور التى طالبت الأمم المتحدة بالالتزام بها تحديداً فى كانكون لاستعادة المصداقية ما يتصل بتحرير التجارة العالمية للسلع الزراعية لأهميتها الشديدة لمجموعة كبيرة من الدول وهو ما يتطلب ضرورة تخفيض الدعم الزراعى الذى يتيح الفرصة لتخفيض الأسعار فى الدول الغنية ويجعل من المستحيل على المزارعين فى الدول النامية أن تكون لهم الفرصة للمنافسة فى هذه الأسواق ودعت إلى ضرورة إزالة التناقضات المثيرة للدهشة والاستغراب فى الواقع الدولى التجارى والتى تتضمن دعوة الدول الفقيرة لفتح أسواقها فى الوقت الذى تصر فيه الدول الغنية على إبقاء أسواقها داخل أسوار من الحماية لمنتجاتها مع دعمها لصادراتها فى الأسواق الدولية فى مواجهة صادرات الدول النامية التى لا تملك قدرة الدعم والمساندة مما يؤدى لتشويه التجارة الدولية لصالح الأغنياء على حساب الفقراء مع الأخذ فى الاعتبار أن اعتمادات الدعم الكبيرة فى الدول المتقدمة لا تعنى شيئاً قياساً إلى ناتجها المحلى الإجمالى الضخم ولكنها تعنى فى النهاية تشويهاً للتجارة الدولية وإساءة إلى المستهلكين ودافعى الضرائب بها نتيجة للأسعار النهائية المرتفعة التى يتحملونها ثمناً للسلع المدعمة محلياً والباقية فقط فى السوق نتيجة للضرائب الجمركية العالية ونظام الحصص والقيود، ولا يقل عن ذلك أهمية تحرير التجارة الدولية فى المنسوجات مع توقيع اتفاقيات جديدة لتحرير تجارة الخدمات العالمية تسمح للدول النامية بالمشاركة الفعالة فى عملياتها مع التسريع الجاد لعملية نقل التكنولوجيا المتقدمة.

إدانة شعار "التجارة بديلاً عن المساعدات" :

وقد طرحت وثيقة الأمم المتحدة في كانكون قضية بالغة الأهمية لمساعدة الدول النامية على تجاوز سطوة الأقوياء على النظام التجارى الدولى وهى ترتبط بدعوة هذه المجموعة من الدول للتركيز على توسيع نطاق التبادل التجارى فيما بينها وإزالة القيود والعوائق بسرعة أكبر التى تعترض ذلك وتعوقه وحتى يمكن تخفيض التكلفة الاجتماعية المرتفعة لإعادة الهيكلة المترتبة على تحرير التجارة الخارجية وأدانت الأمم المتحدة بشكل قاطع شعار "التجارة بديلاً عن المساعدات" والذى ترفعه أمريكا بشدة كغطاء لتبرير تراجع مساعداتها ومنحها الاقتصادية للدول النامية قياساً إلى ناتجها المحلى الإجمالى وهو ما تسعى إلى تطبيقه غيرها من الدول الصناعية الكبرى مع تأكيد حاجة الدول النامية للمساعدة حتى تتمكن من تحديث وزيادة تجارتها الخارجية مع ارتباط ذلك بضرورة النظر إلى تحرير التجارة العالمية من منظور الاستراتيجيات الشاملة للتنمية الإنسانية فى الدول النامية وهو ما يعنى توفير التمويل الضخم للقيام بإصلاحات والتزامات عريضة وواسعة فى جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية بالدول النامية. إضافة للدعوة إلى إعلان الدول فى كانكون عن التخلى عن جميع التوجهات التى تدعم السياسات التجارية التى تعمق الفقر والسياسات التجارية التى تؤدى إلى تقليل المساعدات وأن ذلك هو السبيل الوحيد لأن تكون كانكون قادرة على إرسال رسالة أمل للبشرية ومع نتائج فشل كانكون فإن رسالة الدول المتقدمة كانت رسالة إحباط وإصرار على تحقيق مصالحها فقط لا غير.

وتفسر توجهات الدول الكبرى فى النطاق التجارى الدولى جانباً آخر من جوانب حرصها على تجاهل النظام التجارى الدولى متعدد الأطراف. على الرغم من كل أحاديثها عن ضرورة تحرير التجارة العالمية. حيث بات من الواضح حرص هذه الدول على إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية بالأساس. مع قيامها بعقد الاتفاقيات التجارية الثنائية مع باقى دول العالم. ويكشف عن ذلك ما يقوم به الاتحاد الأوروبى من عقد اتفاقيات ثنائية تحت مسمى اتفاقيات

المشاركة مع الدول العربية كل منها منفرداً وقدرته على فرض الشـروط التـى لا يسـتطيع فرضها فى النطاق الدولى الأوسع والأشمل وتوقيع دول على اتفاقيات للمشاركة تحقق خسائر فادحة لاقتصادياتها فى غياب الموقف الجماعى للدول النامية وكذلك ما تقوم به أمريكا منفردة بتوقيع اتفاقيات تجارية ثنائية مثل ما تم توقيعه مع شيلى وسنغافورة ومفاوضاتها الدائرة حالياً مع ١٤ دولة بخلاف وعودها لمجموعة كبيرة من الدول ومثالها منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية وما تعكسه من محاولات لفرض الإرادة السياسية الأمريكية الإسـرائيلية علـى دول المنطقة.

وما يطرحه البنك الدولى من تقديرات وتقييم يقدم تفسيرات إضافية للفشل فى كانكون حيث يؤكد أن تنفيذ إعلان الدوحة للتنمية والذى يعنى اسمه مراعاة الأبعاد التنموية للتجـارة الدولية يحقق زيادة فى الناتج المحلى الإجمالى للعالم يصل إلـى ٥٠٠ مليـار دولار سـنوياً اعتباراً من ٢٠١٥ تحقق منها الدول النامية ٦٠% وأشارت تقاريره إلى أن الـدول الناميـة تحقق منافع من تحرير تجارتها بالدرجة الأولى فى نطاق التعامل فيما بينها وأن ٧٠% مـن منافعها فى نطاق تحرير التجارة تحققه التجارة البينية للدول النامية مما يستوجب منها التركيز على إزالة العقبات والعوائق.

وفى تعليق التقرير يرى أنه لابد من الفشل فى كانكون وغيرها ولا بديل عن التجميد والشلل لمنظمة التجارة العالمية مادامت الدول المتقدمة وفى مقدمتها القطب العالمى الوحيد لا تعترف إلا بمصالحها وتمارس فى سبيل تحقيقها كل الأساليب مهما كانـت عنيفـة وقاسـية وخارجة على الشرعية الدولية ومتناقضة مع التزاماتها وتعهداتها فى الاتفاقيـات والمواثيـق الدولية.

ويكشف هذه العقلية التى ترفع لواء "أنا وبعدى الطوفان" نموذج مشروع القانون الذى قدمه نواب من الحزبين الكبيرين فى أمريكا الديمقراطى والجمهورى للكونجرس فـى الفتـرة الأخيرة الذى يقضى بفرض عقوبات تجارية على الصين ورفع الضرائب والرسوم الجمركية

على صادراتها لأمريكا فى ظل اتهامها بسرقة وظـائف الأمـريكيين فـى بلادهـم نتيجـة لصادراتها، والمثير والغريب أن مشروع القرار يتضمن تدخلاً سافراً فى الشـئون الداخليـة للصين وإهداراً لسيادتها الوطنية حيث تطالب الصين بأن تعدل سعر صرف عملتها الوطنية – طبعاً بالزيادة – إذا أرادت أن تتجنب فرض العقوبات الأمريكية.

ويعنى ذلك أن ترسانة الدول الكبرى فى التجارة الدولية فيما يتعلق بمصالحها مهمـا كانت درجة عدم مشروعيتها – تصل إلى إعلان الحرب التجارية وإعلان الحرب الاقتصادية والإعلان عن ممارسة جميع الضغوط السياسية فى النطاق الدولى.مهما تعارضت مع أبجدياته وألف باء قواعده المتحضرة وهو ما يفضح الوجه القبيح للعولمة ويفسر اتساع نطاق الرفض الدولى لممارساتها وأفعالها غير العادلة وغير الأخلاقية والتى تقود العالم نحو سيادة شـريعة الغاب وهيمنة قوى الشر على مصيره ومستقبله.

المبحث الخامس : تطور دور المنظمات الأهلية

نشأت هذه المنظمات فى الدول الغربية ولكنها تتميز باهتمامات يشعر بها شعوب العالم الثالث أكثر من غيرهم حيث يعجزون عن التصدى لها. فهى جمعيات غير رسـمية – غيـر حكومية – وقد امتد نشاطها من خلال ثورة الاتصالات للدول الساعية للنمو – ومـن خـلال وحدة الهدف وتماثل القضايا وتواصلت هذه المنظمات سواء من الـدول المتقدمـة أو الـدول النامية من خلال المنتديات. وكونت منظمات غير رسمية تحظى بتأييد الرأى العام العـالمى. وقد تطورت هذه المنظمات حتى أن بعضها أصبح تابعاً للمنظمات الدولية. ومن أهـم هـذه المنظمات الآتى :-

منظمات حقوق الإنسان :

وهذه المنظمات تنتشر فى معظم دول العالم – ربما تحت مسميات مختلفة – والهدف الأساسى لها العمل على إعداد تقارير عن أوضاع وحالة المواطنين وأساليب تعامل الحكومات

معهم والعمل على الاتصال والنشر لإطلاع الرأى العام العالمى على ما يحدث من انتهاكات لحقوق الإنسان فى كل دول العالم ومن ثم ممارسة الضغط الدولى على حكومات هذه الدول من أجل مراعاة حقوق الإنسان لمواطنيها والعمل على تطبيق القوانين والتشريعات الدولية والوطنية على المواطنين وعدم الخروج على الشرعية الدولية أو الشرعية الداخلية لكل دولة.

حماية البيئة :

احتلت قضايا البيئة فى الفترة الأخيرة مكاناً بارزاً بين أخطر القضايا التى يواجهها العالم. حيث ظهرت جمعيات الدفاع عن البيئة خاصة فى الدول الصناعية المتقدمة. حيث أدرك الرأى العام للدول الغربية أن نشاط الإنسان الإنتاجى قد أضر بالبيئة ضرراً بليغاً. ولهذا بدأت هذه الجمعيات فى الدفاع عن البيئة فى أماكن متعددة من العالم الصناعى المتقدم. ونظراً لتنوع مشكلات البيئة وعدم اعترافها بالحدود السياسية فقد تواصلت جمعيات الدفاع عن البيئة فى مؤتمر البيئة والتنمية والذى عقد فى مدينة ريو دى جانيرو بالبرازيل فى يونيو ١٩٩٢ تحت رعاية الأمم المتحدة. وفى عام ١٩٩٤ أنشأت منظمة التجارة العالمية WTO لجنة التجارة والبيئة لمتابعة قضايا البيئة. وقد أوصت بالآتى(1) :-

١- يجب استخدام اتفاقيات البيئة لتحقيق الأهداف البيئية، واستخدام الاتفاقيات التجارية لتحقيق الأهداف التجارية.

٢- يجب استخدام ضوابط التجارة الضرورية لتحقيق الأهداف البيئية فى إطار بروتوكول مونتريال (الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف) وعدم استخدامها كعقوبات تفرض على الدول التى تسلك سلوكاً غير مرغوب فيه فيما يتعلق بالتجارة.

٣- يجب أن تعدل قواعد التجارة الدولية لتعكس متطلبات اتفاقيات البيئة متعددة الأطراف بحيث تتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

---

(1) Robert J. Marris, Trade and Envivoment, in Geza Feketkuty and Bruce Stokes (eds), op-cit, p. 297.

٤- يجب ممارسة ضغوط عالمية على الحكومات حتى تهتم وتطبق اتفاقيات البيئة وعلى منظمة التجارة العالمية أن تعدل قواعد التجارة الدولية بما يحفز على تحقيق الأهداف التجارية والبيئية.

المبحث السادس : تطور دور الدولة

من المعروف أن الدولة القومية عبارة عن أمة ذات ملامح محددة تسكن أرضاً ذات حدود دولية واضحة وتتمتع بسيادة كاملة على أراضيها ومواطنيها – فالدولة عبارة عن شعب وإقليم وسيادة. وللسيادة وجهان أحدهما داخلى والآخر خارجى – ففى الداخلى تتمثل سيادة الدولة فى وضع القوانين وتفرض احترامها والالتزام بتنفيذها. وفى الخارج تتمثل سيادة الدولة فى منع تدخل الدول الأخرى فى شئونها الداخلية (الاستقلال).

ولقد ذهبت النظريات التقليدية فى العلاقات الدولية إلى اعتبار الدولة هى الفاعل الرئيسى والوحيد فى هذه العلاقات. وتمثل النظرية الواقعية التى سادت حتى الستينات من هذا القرن هذا التوجه. ولكن هذه النظرية أخذت تتعرض للانتقاد حيث يرى البعض من علماء السياسة والعلاقات الدولية أنه لا يمكن تفسير العلاقات الدولية على أساس أن الدولة تمثل الطرف الوحيد فى العلاقات الدولية حيث سعى فريق من العلماء ليضم أطراف أخرى من بينها المنظمات الدولية والتجمعات الخاصة ذات البعد العالمى أو الإقليمى ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات التحرير الوطنى وذلك للاعتبارات التالية[١] :

- فى ضوء الاهتمام بموضوع الرخاء والعدالة الاجتماعية فى معظم المجتمعات أخذ دور الدولة يتغير بشكل كبير وأصبحت أطراف أخرى غير الدولة ذات أهمية كبرى فى العمليات الدولية.

---

(١) عبد الفتاح الرشدان – مرجع سابق – ص ١٧-١٨ ويشير إلى المرجع التالى :-

- Michael Sullivan "The realities of the present system" in Ray Maghroori and Bennett Ramberg. Globalism versus Realism: International Relations. Third Debate (Bouder Co. Westview Press, 1982). pp. 197-216.

- موضوع الصراع الدولي ونتائجه لم يعد يعتمد على سلوك الدبلوماسيين والقادة العسكريين فقط، ولكن على نشاطات رجال الأعمال والعلماء والفنيين وعدد آخر من الفاعلين. كما أن القوة لم تعد قائمة على القدرات العسكرية فقط.
- يتضمن تطبيق اتفاقيات أورجواى وصلاحيات منظمة التجارة العالمية نقل قدر كبير من صلاحيات اتخاذ القرارات فى الدول النامية، وذلك من الدائرة الوطنية إلى الدائرة العالمية(١).
- فى ظل الثورة التكنولوجية لا تستطيع الدولة السيطرة على ما يسمعه أو يشاهده مواطنيها.
- فى ظل تعاظم قوة الشركات المتعدية الجنسيات لم تعد الدولة - حتى الدولة الأم أو دولة المقر للإدارة العليا - قادرة على فرض سيادتها قبل هذه الشركات. بل تعمل الدولة على إعادة النظر فى سياساتها الداخلية لتتوافق مع متطلبات هذه الشركات.
- فى ظل تنامى دور المنظمات الأهلية والتأييد العالمى لها على كافة المستويات أصبح لزاماً على الدولة أن تتجنب التقارير التى يمكن أن ترفعها هذه المنظمات. ولعل من الأمثلة الواضحة حالياً رفض الاتحاد الأوروبى - أو على الأقل تأخير - انضمام بعض الدول إلى عضويته بسبب عدم مراعاة هذه الدول لحقوق الإنسان.
- فى ظل انتشار مفهوم الخصخصة (Privatization) وتأييده من قبل المنظمات الدولية الاقتصادية تخلت الدولة عن بعض وظائفها ومن ثم عن بعض سلطاتها، وعلى سبيل المثال:
  - وجود شركات الأمن الخاصة.
  - وجود البريد الإلكترونى وشبكة الإنترنت.
  - وجود شركات الاتصالات الخاصة.
  - التعامل ببطاقات الائتمان Credit cards بدلاً من النقود.

وهكذا نجد أن هناك عدة عوامل أدت إلى إضعاف سلطة الدولة والحد من سيادتها.

---

(٢) عبد الواحد العقورى - العولمة والجات التحديات والفرص - مكتبة المدبولى ٢٠٠٠ - القاهرة - ص ١٥٦.

الفصل الثالث
العولمة وآثارها على البلاد الإسلامية

لا شك أن المحصلة النهائية لهذه التحولات الجذرية هو ظهور واقع عـالمي جديـد. وهذا الواقع الجديد ليس مجرد تحول فى العمليات السياسية والاقتصادية الدولية ولكنه تحـول جذرى فى النظام العالمى ذاته. لهذا يرى البعض أننا لسنا إزاء نظام عالمى جديد ولكن هـو مجرد "ترتيب" جديد بعد الحرب الباردة. ويرى البعض الآخر أن النظام العالمى الجديد لـيس جديداً فى الواقع لأنه استطراد للنظم الاحتكارية القديمة. بينما يرى آخرين أننا إزاء حالة مـن اللانظام الدولى أو اللانظام العالمى الجديد[1].

وفى الوقت الراهن يسيطر على هذا النظام العالمى الجديد الولايات المتحدة الأمريكية فى أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى وانشغال روسيا بقضاياها الداخلية وعـدم قـدرة اليابـان والصين وأوروبا بعد على امتلاك مقومات القطب العالمى ذى الاستراتيجية العالميـة. ولقـد أظهرت حرب الخليج الثانية وكذا حرب أفغانستان مدى قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تحريك الأحداث وأسفرت عن سيطرتها على موارد النفط العالمية بما يمكنها من التأثير فـى القوى الكبرى التى قد تنافسها. ولكن هناك من يرى غير ذلك. حيث يرى فريق آخر أن النظام العالمى الراهن هو نظام انتقالى سيتجه سريعاً إلى قطبية متعددة[2].

ولقد أثار ظهور "النظام العالمى الجديد" عدة قضايا وإشكاليات أساسية بالنسبة لـدول الجنوب عموماً ولدول العالم الإسلامى بالتحديد. وتنحصر أهم تلك القضايا فى عدة إشـكالات جوهرية.

---

(١) محمد السيد سليم – التحولات العالمية وآثارها على العالم الإسلامى – مركز الدراسـات الآسـيوية – جامعة القاهرة – قضايا إسلامية معاصرة – الطبعة الثانية – ١٩٩٧ – ص ٣٥٠.

(٢) تفصيلات ذلك فى المرجع السابق – ص ٣٥١-٣٥٢.

وحتى نقف على ما حدث من نتائج للبلاد الإسلامية من ظاهرة العولمة فسوف نشير إلى بعض المؤشرات المختلفة لهذه البلدان والتى ستوضح ما حققته هذه البلدان من نمو وتنمية وتقدم أو ما تواجهه من عوائق ومشكلات من النظام العالمى المعاصر.

ولهذا فإن هذا الفصل يحتوى على مبحثين : المبحث الأول يتضمن بعض المؤشرات المختلفة خلال الفترة الأخيرة وموقف البلاد الإسلامية منها. ويتضمن المبحث الثانى الأساليب الملائمة لمواجهة مخاطر العولمة على هذه البلاد.

المبحث الأول : بعض المؤشرات السياسية والثقافية والاقتصادية وأثرها على البلاد الإسلامية

سنشير فيما يلى إلى بعض المؤشرات السياسية والثقافية والاقتصادية وأثرها على البلاد الإسلامية. حيث أنه قد حدث الكثير من التطورات فى تلك المجالات منذ أن برزت ظاهرة العولمة. ومن هذه التطورات والمؤشرات يمكن الوقوف على مدى تطور العولمة وما سوف تجنبه البلاد الإسلامية منها.

المطلب الأول : فرض منظومة القيم الرأسمالية والليبرالية

سعى النظام العالمى الجديد لفرض منظومة القيم الرأسمالية والليبرالية واعتبار الفكر الرأسمالى أنه الفكر الوحيد الصالح للتطبيق. ولعل دراسة "نهاية التاريخ" للكاتب الأمريكى فرانسيس فوكوياما هو خير تعبير عن هذا التوجه الفكرى ومن ثم تصبح قيم "اقتصاديات السوق" و"الخصخصة" و"حقوق الإنسان" و"التعددية السياسية" هى القيم الوحيدة المعتمدة. ومن ثم العمل على الضغط فى اتجاه التحول الرأسمالى الديمقراطى. وبالتالى فإننا نجد أن هذا التحول لا يتم كفاية فى حد ذاتها ولكن كأداة لفتح الأسواق وتحرير التجارة وبذلك يحقق مصالح تلك القوى. كما أن السعى لفرض القيم الديمقراطية يتوقف إذا كان فى ذلك مساس بمصالح تلك القوى. ولهذا فإن هذه القوى مستعدة للتعاون مع الأنظمة التسلطية والدفاع عنها إذا كان ذلك يحقق مصالح تلك القوى.

وهنا تبرز الإشكالية الحقيقية التى تتلخص فى تحديد ما هو "مشترك" بين الحضارة الإسلامية والحضارات الأخرى – أى بين النسق الفكرى الإسلامى والنسق الفكرى للنظام العالمى الجديد[١].

والحقيقة السالف ذكرها بشأن اتجاه العولمة الثقافية وموقفها من الأصولية الإسلامية واضحة. فهى تهدف إلى سحق الهوية الدينية والهوية الشخصية والوطنية وإعادة صهرها وتشكيلها فى إطار هوية وشخصية عالمية مخالفة تماماً لما كانت عليه من ثقافة وأخلاق وعلم وإيمان كامل بالإسلام. أى الانتقال بها من الخصوصية الخاصة إلى العمومية العامة. حيث يفقد الفرد مرجعيته ويتخلى عن انتمائه وولائه وإيمانه وينتصل من جذوره. وهو ما سبق أن تعرضت له البشرية فى مراحل تطورها المختلفة من أسر وعشائر وقبائل ثم إلى شعوب وأقاليم. ثم إلى ممالك وإمبراطوريات ثم إلى دول ... والآن الدعوة إلى مجتمع مفتوح.

وفى الواقع أن الإنسان لم يفقد هويته ولم يتخلى عن شخصيته فى هذا التطور. بل اكتسب هوية وشخصية جديدة. شخصية أكبر من حيث المحتوى وأعمق من حيث المضمون وأوسع من حيث المدى ... كما كان عليه من قبل. وفى الوقت نفسه لم تفقده جذوره أو تسلبه أصوله بل ظل محتفظاً بها كواقع حى ملموس يعود إليه ويرتكن عليه خاصة عند الاختلاف مع من هو مثله من البشر عندما تسود الأطماع وينزع الجميع نحو التفاخر ونحو البحث عن تصنيفات الامتياز العنصرى.

ويلاحظ الآن أن التيار الإسلامى باتجاهاته كافة يعتبر من أكبر التيارات تشدداً وتماسكاً بشأن الهوية والثقافة بعمقها الدينى ولم تجذبه حتى الآن هذه العولمة "عولمة الثقافة". بل استخدم تقنيات العولمة ووسائلها الحديثة وشبكات الإنترنت للدعاية للدين الإسلامى وللترويج لخطابه السياسى والتنسيق فيما بين أجنحته فصارت تقنيات الحداثة والعولمة فى خدمة ثقافة هذا التيار وهويته.

---

(١) انظر المرجع السابق – ص ٣٥-٣٥٥.

كما ارتفعت أصوات التمسك بالهوية القومية فى مواجهة المشاريع الشـرق أوسـطية لعملية التسوية التى كانت تهدف إلى استبدال المنطقة العربية - الإسلامية بـأخرى جغرافيـة تضم بلدان الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل. كما أثارت على صعيد موازٍ مـؤتمرات الأمـم المتحدة فى القاهرة وبكين حول المرأة والسكان حفيظة وانتقاد دول عربية وإسلامية فى شأن قضايا المرأة والأسرة والجنس والزواج. وكانت تلك الاعتراضات بمحتواها الثقـافى الـدينى محط لقاء وتنسيق بين الفاتيكان وبين دول عربية وإسلامية فرقتها المصالح والسياسات[1].

كما تعمل العولمة على سحق الثقافة والحضارة المحلية والوطنية وإيجاد حالة اغتراب ما بين الإنسان والفرد وتاريخه الوطنى والموروثات الثقافية والحضارية التى أنتجتها حضارة الآباء والأجداد، أى فصل الجذع عن الجذوع الممتدة وإيجاد شكل جديد من أشـكال الثقافـة العالمية التى صنعها للبشر جميعاً وليس خاص بأشخاص بذاتهم أو بمناطق جغرافية بذاتها.

وهذا هو ما تدعو إليه الآن أجهزة ووسائل الإعلام المختلفة واستخدام آليات الإبهـار بوحدة العالم وتنمية التعامل مع عالم بلا حدود سياسية ودون قيود الانتماء لوطن محدد أو دولة بعينها.

والملاحظ أن هذه الأعمال تقابل بالرفض من معظم شعوب العالم والشعوب الإسلامية خاصة لأن الإنسان بلا هوية وبلا جذور فإنه إنسان ضائع ونحن دائماً فى العـالم الإسـلامى نتمسك بجذورنا وحضارتنا التى تمتد على العالم منذ بزوغ فجر الإسلام.

المطلب الثانى : بعض المؤشرات الاقتصادية للبلاد الإسلامية فى ظل العولمة

أولاً : <u>حالة النمو لاقتصاد البلدان الإسلامية</u> :

يلاحظ استمرار معاناة العالم الإسلامى من مشاكله الاقتصادية - علـى اختلافهـا - وخاصة المتعلقة بتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان وتغير أسعار المواد الأولية فـى

(١) طلال عتريس - مرجع سابق - ص ٤٧.

الأسواق العالمية – وعدم قدرة هذه الدول على مقاومة الضغوط التي تمارسها المؤسسات الدولية خاصة في ظل التنسيق والترابط بين المنظمات الاقتصادية الثلاثة : صندوق النقد الدولى IMF والبنك الدولى للإنشاء والتعمير والتنمية IBRD ومنظمة التجارة العالمية WTO كل ذلك ربما يؤدى إلى عدم قدرة الدول الإسلامية على تحديد مسارها الاقتصادى(١). خاصة فى ظل تدهور المركز الاقتصادى للدول الإسلامية.

حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالدول الإسلامية ١٥٢١,٣ دولار أمريكى عام ٢٠٠١م وهو أقل بكثير من متوسط نصيب الفرد لدول العالم والذى يبلغ ٥١٤٠ دولار لنفس العام(٢).

وقد تبين أن النسبة المئوية لمتوسط النمو السنوى للبلاد الإسلامية كالآتى :-

١- أن الناتج المحلى الإجمالى للبلاد الإسلامية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠م كان ينمو بمعدل ٢,٩%. بينما تراجعت هذه النسبة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩م إلى ١,٧% وهذه ظاهرة غير طيبة.

٢- كما يتبين أن متوسط نمو القيمة المضافة للزراعة للبلاد الإسلامية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠م ٤,٣% – بينما تراجعت هذه النسبة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩م إلى ١,٢% – وهذه ظاهرة غير طيبة خاصة وأن معظم (إن لم يكن جميع) البلاد الإسلامية بلاد زراعية وتعتمد اعتماداً كبيراً فى مواردها وإنتاجها على القطاع الزراعى.

---

(1) John Ravenhill, The North - South Balance of Power, International Affairs, Vol. 66, No. 4, 1990.

– تشوسودوفيسكى – ميشيل – عولمة الفقر – ترجمة محمد مستجير مصطفى – كتاب سطور العاشر القاهرة ٢٠٠٠ – ص ٢٨-٣٠.

(٢) انظر تقرير البنك الدولى ٢٠٠٣م عن مؤشرات التنمية فى العالم جدول ١-١ – ص ٢٣٤-٢٣٥.

ثانياً : الصناعة :

تتعدد المعوقات والتحديات التى تواجه القطاع الصناعى للبلدان الإسلامية للآتى :-

- غياب البنية المؤسسية الملائمة فى الصناعة نفسها - والمغالاة فى التوطين القطرى الكامل بمفهوم قانونى ضيق للمشروعات الصناعية بحيث يصعب المشاركة الأجنبية أو الإسلامية فيها مع كل ما تحمله من خبرة تقنية وفرص للتسويق.
- كما أن محدودية الأسواق الوطنية لكل دولة إسلامية بمفردها وعدم القدرة حتى الآن على إيجاد سوق إقليمية واسعة للمنتجات الصناعية الإسلامية تتخطى حواجز انسياب السلع. وقد تكون خطوة إقامة منطقة التجارة العربية الحرة التى أعلن عن بدء تطبيقها مع مطلع عام ١٩٩٨ وسيلة لتحرير العوائق الجمركية والإدارية أمام السلع الصناعية بين الدول العربية والإسلامية.
- وتعتبر مشكلة قلة التمويل المتاح للبحث والتطوير والتدريب الصناعى من بين أهم المعوقات التى لا تزال تواجه القطاع الصناعى.
- إن التكتلات التجارية الدولية فى الأسواق فى ظل تحرير التجارة وقيام منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات ستفرض منافسة شديدة أمام الصناعة الإسلامية قد يحرمها من أسواقها وفرص توسعها ما لم تتمكن من توفير شروط المنافسة اللازمة لها.
- إن تأثيرات العولمة على الإنتاج الصناعى أكثر وضوحاً من غيرها من القطاعات. إذ أن سرعة وتطور تقانة الاتصال والانتقال وتقدم التقانات الإنتاجية الحديثة قد غيرت من عناصر الميزة النسبية التقليدية للمنتجات الصناعية. فلم يعد توفر المواد الخام والأيدى العاملة أكثر من كونه مجرد مدخلات للعملية الإنتاجية. إذ أصبحت الإنتاجية وأساليب توزيعها بين عدة أجزاء ومصانع وبين عدة دول فى العالم سبباً لتقليل الميزة النسبية لكثير من منتجات الدول النامية. ويستوجب هذا أن تعمل الدول الإسلامية على توفير البيئة المؤسسية والتشريعية والبنية التحتية المناسبة للمحافظة على بقاء صناعاتها القائمة وتوطين صناعات جديدة لها.

ويتضح من بيانات المرفق رقم (١) أن متوسط معدل النمو السنوى للقيمة المضافة للصناعة فى البلاد الإسلامية ٣,٢% خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠م - بينما انخفضت هذه النسبة إلى ١,٥% خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩م. وهذه ظاهرة غير طيبة.

ثالثاً : <u>الخدمات</u> :

ستواجه الدول الإسلامية فى ظل منظمة التجارة العالمية ببعض التحديات ومنها المنافسة غير العادلة فى مجال الخدمات والجوانب التجارية فى مجال حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) والجوانب التجارية فى حقوق الاستثمار (TRIMS) وفى مجال اتفاقية إجراءات الوقاية الصحية والصحة النباتية Sanitary and Phytosanitary Measures والتى تعطى للدول الحق فى اتخاذ ما تراه مناسباً من تفتيش ومصادقة لحماية الإنسان. ومن ثم يمكن أن تكون هذه الاتفاقية حجر عثرة فى طريق الصادرات الغذائية للبلاد الإسلامية. هذا بالإضافة إلى تنامى الاهتمام بقضية الجودة الشاملة وتنوع درجاتها ISO9000-ISO9001-ISO9002-ISO9003 الأمر الذى سيؤدى إلى زيادة الضغوط على المنتجين فى البلاد الإسلامية والمعتمدين على دخول الأسواق العالمية.

ويتضح من بيانات المرفق رقم (١) أن متوسط معدل النمو السنوى للقيمة المضافة للخدمات فى البلاد الإسلامية ٢,٨% خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠م. وقد انخفضت هذه النسبة إلى ٢,١% خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩م وهذه ظاهرة غير طيبة.

رابعاً : <u>التجارة الخارجية</u> :

سبق أن ذكرنا بالباب الأول أن التجارة الإجمالية (الصادرات الإجمالية والواردات الإجمالية) للدول الإسلامية قد حققت عجزاً بلغ مقداره ٢٩٣٢٩,٤٥ مليون دولار أمريكى. أما عن التجارة البينية بين البلاد الإسلامية. فقد بلغ إجمالى الصادرات البينية بين هذه الدول حوالى ١٠,٤% من إجمالى صادراتها - بينما بلغت قيمة الواردات البينية بين هذه الدول حوالى ١١% من إجمالى وارداتها.

خامساً : الديون الخارجية :

أما بالنسبة للديون الخارجية للبلاد الإسلامية فقد لوحظ ارتفاع هذه الديون من ٢٢٩ مليار دولار تقريباً عام ١٩٨٠م إلى ٦٨٩,٢ مليار دولار عام ١٩٩٩م. ثم إلى ٨٧٩,٢ مليار دولار أمريكى عام ٢٠٠١م. أى أن هذه الديون تضاعفت حوالى أربع مرات خلال تلك الفترة وهذه ظاهرة غير طيبة. كما أن هذه الديون بلغت عام ٢٠٠٠م نسبة ٤٧% من إجمالى الناتج المحلى.

ويلاحظ أن هذه النسبة (نسبة الديون للناتج المحلى) قد ارتفعت ارتفاعاً خطيراً لبعض الدول منها ما يلى :-

- غينيا بيساو	٤٦٣,٥%	- مالى	١٣٠,٨%
- موريتانيا	٢٧٥,١%	- طاجاكستان	١٢٥,٠%
- سيراليون	٢٠٦,٦%	- توجو	١٢٠,١%
- موزمبيق	٢٠٢,٤%	- غينيا	١١٥,٦%
- السودان	١٦١,٤%	- جزر القمر	١١٥,٦%
- قيرقيزيا	١٤٩,٥%	- زامبيا	١١٣,٤%
- سوريا	١٣٥,٧%	- الكاميرون	١١١,٦%

أما عن نسبة الديون الخارجية للصادرات السلعية والخدمات للبلاد الإسلامية فإنها تشكل ظاهرة غير طيبة حيث بلغت ٣١٧,٦% عام ٢٠٠٠م. ومن تحليل هذه النسبة يتضح مدى خطورة مشكلة هذه الديون للبلاد الإسلامية.

أما الدول التى تجاوزت هذه النسبة فهى :-

- سيراليون	١٤٣٤,٧%	- أوغندا	٥٠٦,١%
- غينيا بيساو	١٣٠٥,١%	- جزر القمر	٤٢٨%

- موزمبيق ٩٢٧,٨%
- السودان ٨٢٩,٨%
- موريتانيا ٦٤٥,١%
- النيجر ٥٣٤,٦%
- بوركينا فاسو ٤٢١,٨%
- تشاد ٣٩٤,٣%
- مالى ٣٦٧,٧%
- الكاميرون ٣٣٧,٥%[1]

سادساً : <u>دخول الأفراد بالبلاد الإسلامية</u> :

نظراً لظروف تدنى حالة النمو الاقتصادى للبلاد الإسلامية وكذا ظاهرة العجز المستمر والدائم لميزان المدفوعات والميزان التجارى والارتفاع المستمر والدائم للديون الخارجية فقد أدى ذلك إلى وقوع نسبة كبيرة من مواطنى هذه البلاد تحت خط الفقر. وقد تبين ارتفاع نسبة وقوع سكان بعض هذه الدول تحت خط الفقر. وعلى سبيل المثال ما يلى :-

- **زامبيا** : تبين أن ٨٦% من سكانها تحت خط الفقر (عام ١٩٩٣م) وأن ٧٢,٦% من سكانها دخل الفرد أقل من دولار واحد يومياً وأن ٩١,٧% دخل الفرد أقل من دولارين يومياً عام ١٩٩٦م.
- **سيراليون** : ٦٨% من سكانها تحت خط الفقر (عام ١٩٨٩م) وفى نفس العام ٥٧% من السكان دخل الفرد أقل من دولار يومياً، ٧٤,٥% من السكان دخل الفرد أقل من دولارين يومياً.
- **النيجر** : ٦٣% من سكانها تحت خط الفقر خلال الفترة ٨٩-١٩٩٣م - وفى عام ١٩٩٥م ٦١,٤% من السكان دخل الفرد أقل من دولار يومياً، ٨٥,٣% دخل الفرد أقل من دولارين يومياً.

---

(١) - انظر التقرير السنوى للبنك الإسلامى بجدة ٢٠٠١/٢٠٠٢ - ص ٦٤-٦٥ والجدول رقم (٩) - ص ٤٤٠-٤٤١. وأعداد سابقة أخرى تم تجميع بيانات عام ١٩٨٠م.
- البنك الدولى - تمويل التنمية الدولية - ٢٠٠٢م.

- **مالى :** حوالى ٧٢,٨% من السكان دخل الفرد أقل من دولار يوميـاً، ٩٠,٦% دخـل الفرد أقل من دولارين يومياً عام ١٩٩٤م.
- **موزمبيق :** حوالى ٣٧,٩% من السكان دخل الفرد أقل من دولار يومياً، ٧٨,٤% أقل من دولارين يومياً عام ١٩٩٦م.
- **بوركينا فاسو :** حوالى ٦١,٢% من السكان دخل الفرد أقل من دولار يومياً، ٨٥,٨% دخل الفرد أقل من دولارين يومياً عام ١٩٩٤م.
- **بنجلاديش :** تبين أن ٣٥,٦% من سكانها تحت خط الفقر. كما أن ٢٩,١% دخل الفرد أقل من دولار يومياً، ٧٧,٨% دخل الفرد أقل من دولارين يومياً خلال الفترة ٩٥-١٩٩٦م.
- **باكستان :** حوالى ٣٤% من السكان تحت خط الفقر عـام ١٩٩١م - وعـام ١٩٩٦م ٣١% من السكان دخل الفرد أقل من دولار يومياً، ٧٧,٨% دخل الفـرد أقـل مـن دولارين يومياً.
- **أذربيجان :** ٦٨,١% من سكانها تحت خط الفقر (عام ١٩٩٥م).
- **تشاد :** ٦٤% من سكانها تحت خط الفقر (عام ٩٥-١٩٩٦م).
- **قيرغيزيا :** ٥١% من سكانها تحت خط الفقر (عام ١٩٩٧م).

وفى ظل هذه المتغيرات بالإضافة إلى سيادة الثورة التكنولوجية التى أدت إلى إعـادة هيكلة العمالة واختفاء بعض المهن والوظائف وتعرض المشروعات الوطنية لهذه البلاد للمشاكل والإفلاس ظهور وتفاقم مشكلة البطالة لمواطنيها.

وعلى سبيل المثال فقد بلغت نسبة البطالة فى بعض البلاد الإسلامية خلال الفترة ٩٤-١٩٩٧ من مجموع القوى العاملة فى الجزائر والمغرب وجمهورية مصـر العربيـة ٢٦,٤%، ١٧,٨%، ١١,٣% على التوالى[١].

---

(١) انظر : - تقرير البنك الدولى ٢٠٠٠م جدول ٢-٥ ص ٥٤-٥٥.
- تقرير البنك الدولى ٢٠٠٣م - جدول ٢ - ص ٢٣٦-٢٣٧.

سابعاً : البترول :

ويلاحظ أن البترول وهو السلعة – الوحيدة تقريباً ذات الميزة التنافسية لـدى بعـض البلاد الإسلامية المنتجة والمصدرة له يلاقى الكثير من المشاكل فى ظل ضغوط الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية باستمرار على بعض البلاد الإسلامية – من خلال منظمة الأوبك – بزيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار. وقد أدت زيـادة الإمـدادات عـن الطلب العالمى تدهور حاد فى أسعاره خلال عام ١٩٩٨ حيث سجلت مستويات قياسية من الانخفاض لم تبلغها منذ سنوات طويلة. فقد بلغ معدل أسعار سلة خامـات أوبـك ١٢,٣ دولار أمريكى للبرميل وعند استبعاد التضخم يتضح أن مستوى سعر البتـرول عام ١٩٩٨ يبلغ ٩,٥ دولار للبرميل[1]. وقد نتج عن ذلك انخفـاض النـاتج المحلـى لبعض البلاد الإسلامية المصدرة للبترول عام ١٩٩٨ ومنها المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات بنسبة ١٢%، ١٦,٦%، ٥,٨% على التوالى[2].

وكان لذلك بعض الآثار السلبية الأخرى ومنها أن معدل متوسط النمو السنوى للفرد من الناتج القومى الإجمالى لهذه الدول بالسالب حيث بلغ بالنسبة للمملكة العربية السعودية (-١,٠%) ولدولة الإمارات (-١٠,٦%)[3].

ثامناً : الطاقة البشرية :

تبين أن مجموع سكان البلاد الإسلامية ١١٢٢ مليون نسمة. وأن معدل النمو السـنوى للسكان كان عام ١٩٨٠ حوالى ٢,٥% وانخفض عام ١٩٩٩م إلى ١,٩% وهذه ظـاهرة طبية خاصة للبلاد الفقيرة والساعية للنمو ومنها البلاد الإسلامية حيـث أن انخفـاض

---

(١) انظر التقرير الاقتصادى العربى الموحد – سبتمبر (أيلول) ١٩٩٩ – ص ٦٥ والملحق (٣/٥).

(٢) انظر المرجع السابق – ص ٢١٤ ملحق (٢/٢).

(٣) تقرير البنك الدولى ٢٠٠٠ مرجع سابق ص ١٠، ١١، ١٢ – جدول ١-١.

معدل النمو السكانى مع زيادة الناتج القومى يساعد على زيادة دخول الأفراد وحـدوث تنمية ونمو اقتصادى ويرفع من مستوى معيشة المواطنين[١].

كما تبين أن عدد المواطنين عام ١٩٨٠ ما بين سن ١٥ حتى ٦٤ يبلغ ٥٣,٧% مـن تعداد سكان البلاد الإسلامية. وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٥٩,١% عام ١٩٩٩م.

كما يبلغ مجموع قوة العمل لتلك البلاد عام ١٩٨٠ إلى ٣٥,٥% من مجموع سـكانها. وقد ارتفعت هذه النسبة عام ١٩٩٩م إلى ٤٣% من مجموع السكان. وهـذه ظـاهرة طيبة.

كما يبلغ متوسط معدل النمو السنوى لقوة العمل ٢,٦% عام ١٩٨٠ وقد انخفضت هذه النسبة إلى ٢,٥% عام ١٩٩٩م.

أما عن نسبة تشغيل وعمل النساء من قوة العمل فتبلغ ٣٦,٨% عام ١٩٨٠ وارتفعـت هذه النسبة إلى ٣٨,٨% عام ١٩٩٩م.

كما تبين أن متوسط معدل الأمية فى البالغين من مواطنى البلاد الإسـلامية ٢١,٥% عام ١٩٨٠ وقد انخفضت هذه النسبة إلى ١٧% عام ١٩٩٨م. وهذه ظاهرة طيبة حيث أن هذه البلاد تعمل بجهد كبير إلى محو أمية مواطنيها[٢].

تاسعاً : <u>التدفقات المالية العالمية</u>[٣] :

تعد تدفقات رؤوس الأموال الدولية ذات أهمية كبيرة من أجل الإصـلاحات الهيكليـة والجهود الإنمائية للدول الساعية للنمو ومنها البلاد الإسلامية. وقد تكون هذه التدفقات على شكل تحويلات رسمية لبرامج التنمية أو على شكل استثمارات أجنبية مباشرة أو أى تدفقات رأسمالية أخرى من أسواق رأس المال الدولية. ويلاحظ أن الاسـتثمارات

---

(١) تقرير البنك الدولى عام ٢٠٠٣م – جدول (١) – ص ٢٣٤-٢٣٥.
تقرير البنك الإسلامى للتنمية عام ٢٠٠١/٢٠٠٢م – جدول رقم (١) – ص ٤٢٨-٤٢٩.

(٢) تقرير البنك الدولى عام ٢٠٠٠م – جدول (١-٣) – ص ١٨.

(٣) تقرير البنك الدولى عام ٢٠٠٢م – جدول (٦-٧) – ص ٣٣٤-٣٣٥..

الأجنبية المباشرة تسهم بشكل ملحوظ فى النمو الاقتصادى للدول النامية. وسوف نشير فيما يلى إلى نوعين من هذه التدفقات بالنسبة للبلاد الإسلامية :

١- **تدفقات رأسمالية خاصة :**

بلغ صافى تدفقات رأسمالية خاصة عام ١٩٩٠م للبلاد الإسلامية ٦٣١٦ مليون دولار – وارتفعت هذه المبالغ إلى ١٦٣١٣ مليون دولار عام ١٩٩٨م أى بزيادة حوالى ١٥٨,٢%.

٢- **تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر :**

بلغت هذه التدفقات عام ١٩٩٠ حوالى ٥٣٠٥ مليون دولار وارتفعت إلى ١٢٤٩٩ مليون دولار عام ١٩٩٨م. أى بزيادة بنسبة ١٣٥,٦%.

وعامة فإن زيادة نسبة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية فى صورة مباشرة أو صورة خاصة فإنها ظاهرة طيبة حيث أن معظم البلاد الإسلامية فى حاجة ملحة لهذه الأموال من أجل التنمية الاقتصادية والنمو خاصة وأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة غالباً ما تأتى ومعها التكنولوجيا الحديثة ومن ثم تستطيع البلاد الإسلامية إذا أحسنت استغلال هذه التدفقات فى مشاريعها الإنتاجية والاستثمارية أن تجنى ثماراً طيبة من وراء ذلك خاصة وأن التكنولوجيا الحديثة تأتى مع هذه التدفقات.

يتضح لنا من المؤشرات الاقتصادية للدول الإسلامية – سالفة الذكر – وذلك خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩م ومقارنتها بالفترة السابقة ١٩٨٠-١٩٩٠م أن هذه الدول لم تحقق تقدماً أو نجاحاً أو تحسيناً فى أدائها الاقتصادى فى ظل العولمة وذلك فى المجالات التالية :-

- عدم حدوث نمو لاقتصادياتها فى المجالات المختلفة ومنها ما يلى :

(١) انخفاض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى من ٢,٩% إلى ١,٧% خلال تلك الفترة.

(٢) انخفاض معدل متوسط القيمة المضافة للزراعة من ٤,٣% إلى ١,٢%.

(٣) انخفاض معدل متوسط القيمة المضافة للصناعة من ٣,٢% إلى ١,٥%.

(٤) انخفاض معدل متوسط القيمة المضافة للخدمات من ٢,٨% إلى ٢,١%.

- بالنسبة للصادرات والواردات السلعية – فقد ارتفع العجز خلال تلك الفترة بنسبة ٣,٦%.

- أما عن الديون الخارجية فقد زادت هذه الديون بنسبة حوالى ٣٠٠% خلال فترة المقارنة. كما أن هذه الديون تمثل ١٥٠% من صادرات السلع والخدمات للدول الإسلامية. وهذا هو موطن الخطورة. كما أن إجمالى خدمة الدين بلغ ٣٢,٢% من إجمالى الناتج المحلى.

- كما تبين وجود نسبة كبيرة من سكان البلاد الإسلامية تقع تحت طائلة خط الفقر.

- كما حدث تدهور فى أسعار البترول للظروف السالف ذكرها.

- بالإضافة إلى ما تعانيه البلاد الساعية للنمو ومنها البلاد الإسلامية من مشاكل العولمة المالية.

كما تبين أن معدل النمو السنوى للسكان قد انخفض من ٢,٥% إلى ١,٩% بينما ارتفع عدد السكان ما بين سن ١٥ حتى ٦٤ من ٥٣,٧% إلى ٥٩,١%.

- كما زادت قوة العمل من ٣٥,٥% من مجموع السكان إلى ٤٣%.

- كما يبلغ متوسط معدل النمو السنوى لقوة العمل من ٢,٦% عام ١٩٨٠ إلى ٢,٥% عام ١٩٩٩م.

- كما زادت نسبة تشغيل النساء من قوة العمل من ٣٦,٨% عام ١٩٨٠ إلى ٣٨,٨% عام ١٩٩٩م.

- أما عن متوسط الأمية فى للبالغين فكان ٢١,٥% وانخفض إلى ١٧%.

أما الظاهرة الإيجابية خلال فترة المقارنة فإنها تنصب على التدفقات المالية العالمية حيث زادت تدفقات الرأسمالية الخاصة بحوالى ١٥٨,٢% وكذا تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر بنسبة ١٣٥,٦% وإن كان معظمها تم استثماره فى قطاع البترول.

ومن أهم العوامل التى ترتب عليها الحالة الاقتصادية للبلاد الإسلامية فى ظل المتغيرات الدولية المعاصرة (العولمة) عدم قيام التكامل الاقتصادى بينها بالصورة الجدية والتى تتناسب مع إمكانيات ومقومات قيام تكامل ناجح يؤدى فى النهاية إلى وحدة إسلامية كاملة (ويستثنى من ذلك مجلس التعاون الخليجى).

المطلب الثالث : غياب التكامل الاقتصادي

اتجاه الدول الكبرى نحو التكتلات الاقتصادية ربما يؤدى إلى تهميش الدول الإسلامية ما لم تتكتل. هذا بالإضافة إلى احتمال انخفاض المساعدات الخارجية لهذه الدول نتيجة انتهاء الصراع بين المعسكرين الغربى والشرقي.

ولا ننسى أن نظام العولمة يعمل على السيطرة على الأسواق المحلية من خلال قوى فوقية تمارس سطوتها وتأثيرها ذا النفوذ القوى على الكيانات المحلية الضعيفة وتحولها إلى مؤسسات تابعة لها. وبمعنى آخر فإنها سوف تعمل على إدخال وتوظيف كل ما هو محلى ووطنى صرف وتحويله إلى جزء من كيان عالمى محض وبصفة خاصة إذا ما كان قابلاً للتعولم. أما إذا لم يكن فسيتم تهميشه وعزله تمهيداً للقضاء عليه. كل ذلك يأتى من فرض الوصاية الأجنبية باعتبار أن العولمة مصدرها أجنبى. وباعتبار أن هذا الأجنبى أكثر تقدماً وقوة ونفوذاً. ومن ثم السيطرة على ما هو محلى والتنصل من إفرازاته وثماره ... بل والعمل على زيادة الضغط عليه فى شكل موجات متتالية ومتلاحقة ومتصاعدة حتى يتوقف عن ممارسة أى مقاومة والاستسلام لتيار العولمة والرضوخ لمطالبها والاستجابة لمتطلباتها التى تقدمها[١].

---

(١) محسن محمد الخضرى - مرجع سابق - ص ١٣٣.

هذا بالإضافة إلى ضعف القدرة التنافسية للبلاد الإسلامية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية. واتساع الفجوة التكنولوجية والفجوة الدخلية مما يؤدى في النهاية إلى ازدياد اعتماد البلاد الإسلامية على الخارج ومن ثم انخفاض أسعار عملاتها[1].

وفيما يلى بعض المؤشرات الأساسية للدول الإسلامية مقارنة ببعض التكتلات الاقتصادية ودول أخرى[2] :

	عدد السكان بالمليون	متوسط الناتج القومى الإجمالى بالمليار دولار أمريكى	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بالدولار فى العام الواحد	هيكل الصادرات السلعية بالمليون دولار	عدد الدول	عدد الأسواق
الدول الإسلامية	١١٢٢	١٧٢,٩	١٥٦٦	٤٠٠٩٥٦	٥٣	٥٣
الاتحاد الأوروبى	٣٧٥,٠	٥٩٢,٨٨	٢٤٠٩٩	٢٠٧١٧٠٠	١٥	١
اتحاد النافتا	٣٩٦,٠	٢٩٥٠,٦٦	١٧٤١٦	١٠٠٦٩٠٤	٣	١
اليابان	١٢٦,٠	٤٠٨٩,١	٣٢٣٥٠	٣٧٤٠٤٤	١	١

من هذه المؤشرات يتضح لنا الآتى :

أولاً : الدول الإسلامية والاتحاد الأوروبى :

- أن تعداد سكان الاتحاد الأوروبى حوالى ثلث (٣٣,٤%) تعداد سكان البلاد الإسلامية.
- أن متوسط الناتج القومى الإجمالى للاتحاد الأوزوبى حوالى ثلاثة أضعاف متوسط الناتج القومى الإجمالى للدول الإسلامية أى أن متوسط الناتج القومى الإجمالى للدول الإسلامية يبلغ ٢٩% من متوسط الناتج القومى الإجمالى للاتحاد الأوروبى.

---

(١) رفعت العوضى - التكتلات الاقتصادية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية - المؤتمر الدولى لاقتصاديات الدول الإسلامية فى ظل العولمة - مركز صالح كامل - جامعة الأزهر والمعهد الإسلامى للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامى بجدة. القاهرة مايو ١٩٩٩ - ص ٢٧-٣٠.

(٢) تم تجميع هذه البيانات من المصادر التالية :-

- البنك الدولى ٢٠٠٠م مؤشرات التنمية فى العالم جدول ١-١ وجدول ٤-٥.
- البنك الدولى ٢٠٠٣م مؤشرات التنمية فى العالم جدول ١-١.
- البنك الإسلامى للتنمية بجدة ٢٠٠١-٢٠٠٢م جدول (١).

- أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بالاتحاد الأوروبى خمسة عشر مرة ضعف متوسط نصيب الفرد بالدول الإسلامية أى أن متوسط نصيب الفرد بالدول الإسلامية يبلغ ٦,٤% من متوسط نصيب الفرد بالاتحاد الأوروبى.
- أن هيكل صادرات الاتحاد الأوروبى يبلغ خمسة أضعاف حجم الصادرات للدول الإسلامية أى أن هيكل صادرات الدول الإسلامية حوالى ١٩,٣% من هيكل صادرات الاتحاد الأوروبى.

ثانياً : الدول الإسلامية واتحاد النافتا :

- أن تعداد سكان النافتا حوالى ٣٥,٢% من سكان البلاد الإسلامية - أى حوالى الثلث تقريباً.
- أن متوسط الناتج القومى الإجمالى للنافتا حوالى سبعة عشر ضعف متوسط الناتج القومى للدول الإسلامية.
- أى أن متوسط الناتج القومى الإجمالى للدول الإسلامية حوالى ٥,٨% من متوسط الناتج القومى للنافتا.
- كما أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بالنافتا إحدى عشر ضعف من نصيب الفرد بالدول الإسلامية.
- أى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بالدول الإسلامية حوالى ٩% من متوسط نصيب الفرد للنافتا.
- كما أن هيكل صادرات دول النافتا يبلغ اثنين ونصف ضعف حجم الصادرات للدول الإسلامية.
- أى أن هيكل صادرات الدول الإسلامية حوالى ٣٩,٨% من حجم الصادرات لدول النافتا.

ثالثاً : الدول الإسلامية واليابان :

- أن تعداد سكان اليابان حوالى ١١,٢% من سكان الدول الإسلامية.
- أن متوسط الناتج القومي الإجمالى لليابان يبلغ حوالى ثلاثة وعشرون ضعف متوسط الناتج القومي للدول الإسلامية.
- أى أن متوسط الناتج القومي الإجمالى للدول الإسلامية حوالى ٤,٠% من متوسط الناتج القومي لليابان.
- كما أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالى لليابان أكثر من عشرون ضعف متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالى بالدول الإسلامية.
- أى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالى للدول الإسلامية حوالى ٤,٨% من متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالى للفرد في اليابان.
- كما أن هيكل صادرات السلع باليابان مقارب لهيكل صادرات السلع بالدول الإسلامية تقريباً.

من المؤشرات السابقة يتضح لنا مدى أهمية التكتلات الاقتصادية وأثرها على الدول المتكاملة فى إطار سوق واحد حيث نلاحظ الآتى :-

- أن هيكل الصادرات السلعية للاتحاد الأوروبى عام ١٩٨٠ قد بلغ ٧٢٦,٥٩٢ مليون دولار أمريكي وارتفع عام ١٩٩٨ إلى ٢٠٧١٧٠٠ مليون دولار أمريكى وارتفع إلى ٢٠٩٧٥٩٩ مليون دولار عام ٢٠٠١م. أى أنه تضاعف حوالى ثلاث مرات خلال هذه الفترة[١].
- كذلك الحال لاتحاد النافتا حيث كان هيكل الصادرات السلعية لدولها عام ١٩٨٠ ٣٠٩٨١٣ مليون دولار ارتفع عام ١٩٩٨ إلى ١٠٠٦٩٠٤ مليون دولار أمريكى ثم ارتفع

(١) انظر تقرير البنك الدولى ٢٠٠٠م جدول ٤-٥ - ص ١٥٨-٢٠٠.

إلى ١١٥١٦٧٩ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠١م أى ارتفع إلى أكثر من ثلاثة أضعاف ما كان عليه خلال هذه الفترة.

- وعلى المستوى الفردى لإحدى دول النافتا وهى المكسيك والتى دخلت هذا الاتحاد مؤخراً فنجد أن هيكل الصادرات السلعية عام ١٩٨٠ كان ١٨٠٣١ مليون دولار (وذلك قبل دخولها الاتحاد) وارتفع هذا الهيكل عام ١٩٩٨ (أى بعد دخولها الاتحاد) إلى ١١٧٤٥٩ مليون دولار أمريكي ثم ارتفع إلى ١٥٨٥٤٢ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠١م أى تضاعف هيكل صادراتها بعد دخولها اتحاد النافتا فى سوق كبير إلى أكثر من ثمانية أضعاف ما كانت عليه قبل دخولها هذا الاتحاد وفتح سوق كبير أمامها فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا[١].
- أما الدول الإسلامية فهى تمتلك ٥٣ سوق كل سوق تعمل فى دائرة وطنها ومنغلقة على نفسها وأن نسبة التجارة البينية بين بعضها البعض لا يزيد على ١١% من صادراتها السلعية وأنه حتى فى وجود ما يسمى بسوق عربية مشتركة أو الاتحادات السالف ذكرها فإنه لا تزيد هذه النسبة عن ٨% للسوق العربية المشتركة، ٢% تقريباً لباقى الاتحادات.

إن العالم الإسلامى حتى الآن لم يتمكن من إنشاء تكتل اقتصادى وتجارى متميز من أجل أن تنساب التجارة بينها وفق قواعد تكفل تحقيق المصالح المشتركة والتكامل من أجل مواجهة مشاكل النظام العالمى الجديد. كما لم يتمكن فى أبسط الفروض من وضع العامل الإسلامى ضمن عوامل القرار الدولى فى المسائل الاقتصادية والتجارية ومن ثم لم يتمكن من مقاومة الآثار السلبية لضغوط النظام العالمى. ولم يكن أمام البلاد الإسلامية إلا الدخول مع غيرها من الدول النامية فى المفاوضات التى انتهت بإنشاء منظمة التجارة العالمية. فهل تستطيع البلاد الإسلامية أن تواجه الآثار السلبية لحركة التجارة الدولية وفق قواعد المنظمة بوصفه كتلة واحدة ؟

---

(٢) انظر المرجع السابق.

ستواجه الدول الإسلامية فى ظل منظمة التجارة العالمية ببعض التحديات ومنها المنافسة غير العادلة فى مجال الخدمات والجوانب التجارية فى مجال حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) والجوانب التجارية فى حقوق الاستثمار (TRIMS) وفى مجال اتفاقية إجراءات الوقاية الصحية والصحة النباتية Sanitary and Phytosanitary Measures والتى تعطى للدول الحق فى اتخاذ ما تراه مناسباً من تفتيش ومصادقة لحماية الإنسان. ومن ثم يمكن أن تكون هذه الاتفاقية حجر عثرة فى طريق الصادرات الغذائية للبلاد الإسلامية. هذا بالإضافة إلى تنامى الاهتمام بقضية الجودة الشاملة وتنوع درجاتها -ISO9000-ISO9001 ISO9002-ISO9003 الأمر الذى سيؤدى إلى زيادة الضغوط على المنتجين فى البلاد الإسلامية والمعتمدين على دخول الأسواق العالمية.

وكثيراً ما ينادى الاقتصاديين فى العالم الإسلامى بالوحدة والاتحاد ولكن لا يلبى لهم نداء. ولهذا فإن هذه الدول ليس لها مستقبل فى تنمية صادراتها ونماء اقتصادها إلا بإيجاد صورة جدية للتعاون والتكامل بينها وأن المستقبل هو للتكتلات الاقتصادية الجدية مع الاهتمام والتركيز على التقدم العلمى والتكنولوجى - فليس هناك مكان للدول الصغيرة والمنفردة فى ظل العولمة.

المطلب الرابع : تطور دور الدولة

تدهور سيادة الدول النامية ومنها الدول الإسلامية أمام الضغوط التى تتعرض لها من الشركات متعدية الجنسيات والتى تلجأ إلى اتخاذ الأساليب اللاأخلاقية للسيطرة على كبار المسئولين وذوى النفوذ السياسى من أجل الدخول فى أسواق هذه البلاد. وفرض سيطرتها عليها اقتصادياً مما يعرض مشروعات مواطنى هذه البلاد للمشاكل والإفلاس. وبذلك تفقد هذه البلاد الكثير من مشروعاتها الصناعية الوطنية.

هذا بالإضافة إلى الارتباط المتبادل بين مختلف أجزاء الاقتصاد العالمى ومع اضطرار غالبية البلاد النامية ومنها البلاد الإسلامية لتطبيق برامج التثبيت الاقتصادى

والتكيف الهيكلى مما يزيد من الصعوبات التى تواجهها فى فرض سيطرتها على كثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية المحلية – فقد أصبحت الأولوية تعطى لمصلحة المنافسة وإطلاق قوى السوق مع إضعاف وتدهور سيادة الدولة ونقابات العمال والجمعيات المهنية. مما يعرض حكومات هذه البلاد من إمكانية إيقاف التدفق الكبير لرؤوس الأموال للخارج.

فى ظل هذه المتغيرات بالإضافة إلى سيادة الثورة التكنولوجية التى أدت إلى إعادة هيكلة العمالة واختفاء بعض المهن والوظائف وتعرض المشروعات الوطنية لهذه البلاد للمشاكل والإفلاس ظهور وتفاقم مشكلة البطالة لمواطنيها.

وعلى سبيل المثال فقد بلغت نسبة البطالة فى بعض البلاد الإسلامية من مجموع القوى العاملة فى الجزائر والمغرب وجمهورية مصر العربية ٢٦,٤%، ١٧,٨%، ١١,٣% على التوالى[1].

المطلب الخامس : العولمة المالية

فى ظل عولمة الأسواق المالية وفى ضوء الظروف الاقتصادية للدول الإسلامية فإن معظم هذه الدول تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية من أجل التنمية وسد الفجوة التمويلية لها والعجز الدائم والمستمر لميزان المدفوعات.

ويلاحظ أن هذه الأموال الأجنبية تتدفق فى ثلاثة صور منها الاقتراض من البنوك التجارية وتصل نسبتها إلى ١٠% من إجمالى انسياب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة، أو الاستثمار فى الحافظة المالية ونسبتها ٣٥% من إجمالى رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة، أو استثمارات أجنبية مباشرة ونسبتها ٥٠% من إجمالى رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة.

وبتحليل حركة انسياب هذه الاستثمارات يتضح أن الاستثمارات الأجنبية فى الحافظة المالية تتسم بالحركة السريعة المفاجئة. حيث تتأثر بالتوقعات والمعلومات التى تتوافر للمتعاملين وحالاتهم النفسية. فى الوقت الذى يتم البيع لهذه الاستثمارات بسهولة فى الأسواق

(١) المرجع السابق جدول ٢-٥ – ص ٥٤-٥٥.

المالية مما يؤثر فى الدولة التى يستثمر فيها هذه الأموال ويزيد من عدم استقرار اقتصادها مما يسبب آثاراً سلبية على الاقتصاد الوطنى. ويظهر ذلك عندما تتدفق استثمارات قصيرة الأجل بكميات كبيرة مفاجئة تؤدى إلى ارتفاع أسعار الصرف للعملة الوطنية وارتفاع أسعار الأراضى والعقارات وزيادة معدل التضخم وزيادة الاستهلاك المحلى.

وعند خروج الاستثمارات الأجنبية من الاقتصاد بصورة مفاجئة يؤدى إلى انخفاض سعر الصرف وتدهور أسعار الأصول وهبوط الأسعار والربح وفقدان ثقة المستثمرين الأجانب فى السوق المحلى واستنزاف الاحتياطيات الأجنبية وهذا ما حدث لبورصة الأوراق المالية المصرية خلال السنوات السابقة[١].

كما أنه من مخاطر العولمة المالية على الدول الإسلامية سياسة التحرير المالى المحلى والعالمى لتسهيل المضاربات. حيث تم إلغاء القيود على تداول العملات الأجنبية بهدف رفع كفاءة استخدامها. ولكن حقيقة ما حدث أن هذه العملات أصبحت تتحرك بسرعة من خلال شبكات الربط الإلكترونى بحثاً عن فرص المضاربات لاقتناص الأرباح الضخمة. وقد أدى ذلك إلى دخول الشركات الصناعية الكبرى فى هذا المجال نظراً لأن الأرباح المحققة من المضاربات تفوق بكثير أرباح إنتاجها الحقيقى. وقد أدت هذه المضاربات إلى خسائر للعملة يتحملها فى النهاية البنوك المركزية التى أصدرت هذه العملات مع ارتفاع الأسعار. وقد أكدت الأزمات المعاصرة الصلة الوثيقة بينها وبين العولمة المالية. ويوجد مثالين شهيرين يوضح لنا ظروف المناخ العام المشجع لهجمات المضاربين وهما أزمة المكسيك عام ١٩٩٤ وأزمة تايلاند عام ١٩٩٧[٢].

كما أن من مخاطر العولمة المالية على الدول الإسلامية هى تلك الأزمات التى قد يتعرض لها الجهاز المصرفى سواء خلال عملية التحرير المالى المحلى والدولى أو بعد إتمام

---

(١) رمزى زكى – العولمة المالية – الاقتصاد السياسى لرأس المال الدولى – رؤية عن البلاد النامية – دار المستقبل العربى – الطبعة الأولى ١٩٩٩.

(٢) انظر المرجع السابق.

هذه العملية. حيث أنه فى ظل العولمة المالية تتزايد درجة اندماج وتكامل الجهاز المصــرفى للدولة مع الأسواق المالية. وهذا يؤدى إلى أن أى مصاعب تواجه جهاز مصرفى فى دولة ما يؤثر على سائر القطاعات المصرفية في الدول الأخرى. وهذا ما حدث لبنوك المكسيك عــام ١٩٩٤.

كما أن إلغاء الرقابة على الصرف وحرية دخول الأموال عبر الحدود الوطنيــة دون معرفة من جانب السلطات قد فتح قنوات إضافية لغسيل الأموال القذرة لإخفاء المصدر غيــر الشرعى الذى تحققت فى إطاره عمليات تراكم الثروات. وقد تفاقمت هذه الظاهرة مع بدايــة التسعينيات. وتؤثر هذه الظاهرة تأثيراً سلبياً على الاقتصاد الكلى فى شــكل انتشــار الفســاد الإدارى والجريمة وإضعاف الثقة فى السوق المحلى وإضعاف هيبة الدولة وتشجيع التهــرب من الخضوع للقانون.

كما أن العولمة المالية تؤدى إلى أن تفقد الدولة سيادتها الوطنية فى مجــال السياســة النقدية والمالية. حيث أن أسعار الصرف والفائدة تتحدد نتيجة لتفاعل دخول وخــروج رؤوس الأموال واستثمارها فى نفس الدولة. **كما أن الأموال المستثمرة سوف تتجه فى ظــل الحريــة المالية للدول التى تنخفض فيها الضرائب.**

المطلب السادس : نشأة مصادر جديدة لتهديد العالم الإسلامى

ظهور النظام العالمى الجديد أدى إلى نشأة مصادر جديدة لتهديد العالم الإسلامى وإلى ظهور أنواع جديدة من الصراعات بين الدول الإسلامية ذاتها. ونشير على سبيل المثــال مــا حدث بالنسبة لمسلمى البوسنة والهرسك وكوسوفو والبلقان وأذربيجان والشيشــان وفلســطين ونشأت أشكال جديدة من عدم الاستقرار داخل الدول الإسلامية ذاتها كمــا هــو الحــال فــى أفغانستان والجزائر والسودان وليبيا والصومال والاحتلال الأمريكى لأفغانســتان والعــراق. والصراعات الجديدة بين باكستان والهند ودول آسيا الوسطى الإسلامية سواء على الحدود أو الأقليات – وظهور قانون حماية الأقليات بمعرفة الولايات المتحدة الأمريكية وأول تطبيق لــه

كان على جمهورية مصر العربية بادعاء عدم حصول المسيحيين على حقوقهم. وهذه الإشكاليات تثير بالنسبة للعالم الإسلامي قضايا جوهرية تتعلق بتطوير نظم التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الإسلامية والأمن الجماعي لها في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي وتطوير المنظمة ذاتها بما يتلائم مع المتطلبات والأوضاع الدولية الجديدة.

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية في ظل العولمة والسيطرة على ضبط وتجميد موازين القوى في عدة أقاليم في العالم الإسلامي، وذلك في غير صالح هذه الدول ولصالح الدول الصديقة لها وللغرب. ففي مجال السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل فلقد أثارت الولايات المتحدة قضية احتمال تملك إيران للقدرة النووية وما حدث من ثورة إعلامية وضغوط على باكستان عندما قامت بتجربتها النووية في حين غض الطرف عن تجربة الهند النووية والسماح لإسرائيل بتصنيع ذلك السلاح. وفي الشرق الأوسط أصرت الولايات المتحدة على توقيع الدول الإسلامية على ميثاق حظر السلاح الكيميائي دون توقيع إسرائيل. والواضح من ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الهيمنة والعولمة تسعى إلى تحقيق مصالحها الذاتية وكذا مصالح الدول الغربية (حلفاؤها) بصرف النظر عن اعتبارات العدالة والأخلاق ووحدة المعايير[١].

هذا بالإضافة إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى مؤسسة تابعة لها ولحلفائها الغربيين وما يحدث الآن من قرارات تتخذ لصالح إسرائيل ومقاومة أي قرار يتخذ ضد هذه الدولة باستخدام الفيتو الأمريكي. وهذا ما نشاهده هذه الأيام بالنسبة للمشكلة الفلسطينية والاعتداءات اليومية المتكررة على الشعب الفلسطيني الأعزل. وما حدث لأفغانستان والعراق تحت سمع وبصر هذه المنظمات والتي لم تحرك ساكناً وغياب القوانين والمواثيق الدولية - وهذه ظاهرة جديدة من ظواهر العولمة والتي يمكن تسميتها بالعولمة العسكرية والتي تؤكد مدى تبعية هذه المنظمات الدولية للقطب الأوحد.

---

(١) محمد السيد سليم - مرجع سابق - ص ٣٥٦-٣٥٧.

مما سبق يتبين أنه رغم تشكك البعض فإن هناك اتجاهاً نحو نظام جديد – أهم سماته القفز فوق الحواجز السياسية تداخلت مؤثرات عديدة لرسم ملامحه. فقد أدت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تغيير طبيعة الإنتاج. حيث أصبح الإنتاج يعتمد بدرجة أكبر على المعلومات إنتاجاً وتوزيعاً واستخداماً. كما أن هناك اتجاهاً نحو تنميط المعايير المستخدمة فى الصناعة خلال منظمة التقييس العالمية ISO والتى تحرص كل الوحدات الإنتاجية فى العالم على أن تنال شهادة الجودة منها والتى تعتبر جواز المرور لأى سلعة. كما توحدت قواعد التجارة الدولية وطرق تسوية النزاعات التجارية من خلال منظمة التجارة العالمية والتى راحت تدير النظام التجارى العالمى من خلال قواعد ثابتة وملزمة.

وفى ظل ثورة المعلومات تعاظمت الثروة المالية إلى حد بعيد. وأصبحت المعاملات المالية تتم عبر شبكات الاتصال العالمية فى مختلف بورصات العالم متجاوزة الحدود السياسية للدول. ومتجاهلة السلطات النقدية المحلية. وأصبح العالم – أو كاد – سوقاً مالية عملاقة.

وقد ساعد على إذابة الحواجز بين دول العالم ذلك النشاط المتنامى بدرجة مخيفة للشركات متعدية الجنسية والتى تهاوت أمام سطوتها سيادة الدولة القومية.

وفى ظل انهيار الحدود بين الدول واقتراب العالم من التوحد فى قرية واحدة أو سوق واحدة زادت المشكلات العالمية، بدءاً بالمخدرات ومروراً بالإرهاب. والجريمة المنظمة والأوبئة – حتى التلوث البيئى – لتغمر كل دول العالم.

إن أول وأهم الدروس المستفادة من العرض السابق أنه لا مكان لاقتصاد غير تنافسى. ولكن السؤال الذى يطرح الآن إزاء هذه الإشكالات والمعوقات التى تواجه وستواجه دول العالم الإسلامى فى مستقبلها السياسى والاجتماعى والثقافى والاقتصادى وهويتها الدينية، هو ماذا تعمل هذه الدول لمواجهة مخاطر ومعوقات وإشكاليات العولمة؟ وما هى الأساليب الملائمة لذلك؟

المبحث الثانى : أساليب مواجهة مخاطر العولمة

سبق أن أشرنا إلى بعض وجهات النظر بالنسبة لظاهرة العولمة وذكرنا بعض المشاكل التى ستواجهها دول العالم النامى ومنها الدول الإسلامية. وخاصة أن هذه الدول الأخيرة. سيهتم القائمين على النظام العالمى الجديد بالتركيز عليها بشأن العمل على محو هويتهم الدينية وثقافتهم الإسلامية وغرس هويات وثقافات أخرى لا تتناسب ولا تتلاءم مع تربية وأخلاق وتقاليد شعوب هذه الدول. هذا بجانب تطبيق اتفاقيات الجات تحت مظلة ورقابة منظمة التجارة العالمية وفى إطار سياسات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير والتنمية.

وفى ظل انتشار الشركات المتعدية الجنسيات فى جميع أنحاء العالم والتى تحد الكثير من دور الدول بجانب ثورة الاتصالات المتقدمة والتى سهلت ويسرت عمليات الاتصالات على مستوى العالم والقفز فوق الحواجز السياسة.

لهذا فإننا نتقدم ببعض التوصيات اللازمة لمواجهة المخاطر التى قد تتعرض لها الدول الإسلامية فى ظل نظام العولمة.

المطلب الأول : الاهتمام والتركيز على الثقافة الإسلامية للحفاظ على الهوية الإسلامية

يجب أن تعمل الدول الإسلامية على تحصين أبنائها المسلمين بثقافة إسلامية رشيدة للحفاظ على الهوية الثقافية الإسلامية. وذلك بإدخال المناهج التربوية الإسلامية فى كافة مراحل التعليم من أجل تربية الأفراد إسلامياً وتوعيتهم بواجباتهم وحقوقهم الشرعية وضرورة تماسكهم على المستويين الوطنى والعالمى. مع إحياء الدور التعليمى للمسجد والاهتمام بالتربية الثقافية الإسلامية عن طريق البث التليفزيونى وغيره من الوسائل العلمية. وتوعيتهم بأهداف العولمة حيث أنها تعمل على استغلال وقهر الإنسان "من حيث هو إنسان" على حساب كل القيم والأخلاق والمعتقدات. والتركيز على أن العولمة الجديدة إذ تعمل على حرية الفرد

فإنها تصل فى ذلك إلى المدى الذى يتحرر فيه الفرد من كل قيود الأخلاق والدين والأعــراق المرعية والوصول به إلى مرحلة العدمية. كما تصيبه بالخواء الداخلى.

لهذا فإن الواجب الدينى والإنسانى يحتم علينا أن على الدول الإسلامية التى تشارك فى نظام العولمة الجديدة أن تكون مشاركتها فعالة ومؤثرة للحد من انــدفاعها المــدمر لجــوهر الإنسان. وأن نعمل على إجهاض كل ادعاءاتها الغير سليمة والمغرضة مــن أجــل تعــديل مسارها وتقويم توجهاتها من أجل مصلحة الإنسان(١).

المطلب الثانى : وحدة العالم الإسلامى مسألة حياة أو موت بل هى حق عين على هذه الدول

الواقع العالمى الآن أنه لا وجود ولا كيان للدول الصغيرة والدول المنفردة والعالم الآن وعلى رأسه الدول الكبيرة والغنية تعمل فى إطار تكتلات اقتصادية ولا مفر ولا مخرج للعالم الإسلام إلا بدعم وتقوية المنظمات والمؤسسات التى يؤدى نشاطها إلى التكامــل الاقتصــادى والوحدة بين البلدان الإسلامية. والعمل على تشكيل تكتل اقتصادى فى صورة سوق إســلامية مشتركة أو اتحاد جمركى أو أضعف الإيمان منطقة تجارة حرة إسلامية تجمع العالم الإسلامى والذى لديه مقومات نجاح قيام تكامل اقتصادى كبير (ونستفيد من المــادة ٢٤ مــن اتفاقيــة الجات). ومن أهم مقومات نجاح هذا التكامل ما يلى :-

أ- العالم الإسلامى يمتد فى ثلاث قارات، أفريقيا وآسيا وأوروبا ومن ثم نجد اخــتلاف للموارد الطبيعية.

ب- تعداد سكان العالم الإسلامى حالياً يبلغ أكثر مــن ١٠٠ مليــون نســمة أى حــوالى ٢١,٥% من تعداد سكان العالم. ومساحته تبلغ ٢٥,٥% من مساحة العالم.

---

(١) محمود حمدى زقزوق - الإسلام فى عصر العولمة - مكتبة الشروق - الطبعة الأولى ٢٠٠١ - ص ٢٢.

- عبد الرحمن يسرى. نحو سياسة اقتصادية موحدة للعالم الإسلامى فى مواجهة العولمة. المؤتمر الدولى حول اقتصاديات الدول الإسلامية فى ظل العولمة - مركز صالح كامل جامعة الأزهر والمعهد الإسلامى للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامى للتنمية بجدة - القاهرة مايو ١٩٩٩ - ص ١٨-٢٢.

جـ- تمتلك الدول الإسلامية ٧٣,١% من الاحتياطى العالمى من البترول الخام، وتنتج ٣٨,٥% من الإنتاج العالمى ولديها ٣٩,٧% من الاحتياطى العالمى من الغاز الطبيعى.

د- لدى العالم الإسلامى أكثر من ١٢٠ مليون هكتار أرض زراعية صالحة للزراعة ولم يتم استغلالها فى الوقت الذى تستورد فيه من الخارج مواد غذائية تقدر بحوالى ٣٨ مليار دولار أمريكى.

هـ- لدى العالم الإسلامى فوائض مالية تقدر بحوالى ٨٠٠ مليار دولار (وفى تقديرات أخرى أكثر من تريليون دولار) مودعة خارج البلاد الإسلامية وهى خاصة ببعض الدول البترولية الغير قادرة على استيعابها وهذه الأموال كثيراً ما تتعرض لتقلبات مالية فى أسعار الصرف وفى أسواق المال العالمية. ويوم الاثنين الأسود ليس ببعيد ومشكلة بنك الاعتماد والتجارة العالمى وما حدث لبعض الدول الإسلامية من خسائر. وما يحدث الآن بعد أحداث ١١ سبتمبر من تحفظ على بعض هذه الأموال فى الخارج.

و- معدل التبادل بين الدول العربية حوالى ٨% فى إطار السوق العربية المشتركة. بينما معدل التبادل بين الدول الإسلامية ١١% دون تنسيق أو تنظيم وترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٧٠% لبعض الدول الإسلامية الأفريقية.

ز- لا ننسى الأخطار التى تحيط بالعالم الإسلامى وستزداد هذه الأخطار ما دام العالم الإسلامى مفكك وغير مترابط أو متكامل وعلى رأس هذه الأخطار إسرائيل. وما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية حيال غزوها واحتلالها لكل من أفغانستان والعراق.

ح- لا شك أن الرابطة الدينية للعالم الإسلامى لها آثارها القوية فى التآزر والتضامن والتكافل.

إن قيام الوحدة بين الدول الإسلامية لن يكون مفروشاً بالورود ولكنه طريق ملىء بالأشواك ونحن على علم بذلك جيداً حيث تعمل الدول الأجنبية وخاصة الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إلى عرقلة قيام تلك الوحدة أو التقارب وخاصة فى ظل النظام العالمى الجديد الذى تسيطر عليه. ولكن لابد أن تكون هناك الإرادة السياسية الحقيقية لدى حكام وشعوب هذه الأمة حتى يكون لها مكانتها أمام العالم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ولا ننسى أن ديننا الحنيف ينص على ذلك ويؤكد وحدة الأمة الإسلامية(١).

يجب العمل على تقوية ودعم جميع المنظمات والمؤسسات المالية والاقتصادية بالبلاد الإسلامية والتى يؤدى نشاطها إلى تنمية وإنماء الاقتصاد الإسلامى والسعي للتكامل الاقتصادى والوحدة بينها. ومن هذه المؤسسات والمنظمات البنك الإسلامى للتنمية بجدة والثلاث مؤسسات الخاصة بمنظمة المؤتمر الإسلامى. وهى المركز الإسلامى لتنمية التجارة (بالدار البيضاء) والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع (بكراتشى) ومركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والإحصائية والتدريب للدول الإسلامية (بأنقرة) بالإضافة إلى المنظمات الأخرى التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامى. وإحياء وتنشيط الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية وكذا جميع صناديق التمويل والتنمية بالدول العربية والإسلامية. وجميع البنوك الإسلامية المختلفة بالبلدان الإسلامية.

على أن يتم تخطيط وتنسيق هذه المنظمات والمؤسسات تحت مظلة البنك الإسلامى للتنمية بجدة. حيث يعمل على تطوير وتنسيق هذه المؤسسات وإنشاء ما تحتاجه من مؤسسات أو مراكز بحثية من أجل تسهيل وتيسير وتنمية التكاملات الإنتاجية والتبادل التجارى والمشروعات المشتركة بين الدول الإسلامية. خاصة وأن البلاد الإسلامية لديها بعض السلع والموارد الاقتصادية ذات الميزة التنافسية والتى لو أحسن استغلالها اقتصادياً وتجارياً

---

(١) انظر سورة الأنبياء الآية ٩٢ "إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون"
وسورة المؤمنون الآية ٥٢ "وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون"
- شلبى - إسماعيل - التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية - مرجع سابق - ص ٣٤-٣٧.

لاستطاعت هذه البلاد أن يكون لها مكانة اقتصادية وسياسية واجتماعية بين دول العالم. خاصة في مجال صناعات البترول والغاز الطبيعي. وما لديها من أراضي زراعية صالحة للزراعة والتصنيع الغذائي وطاقة بشرية ذات خبرة كبيرة في هذه المجالات. بالإضافة إلى الفوائض المالية والتي لا يستفيد منها إلا البنوك والمراكز المالية للدول الأجنبية وتحرم منها البلاد الإسلامية الفقيرة والساعية إلى النمو والتي لديها القدرة على استيعابها في مشروعات إنتاجية وصناعية وزراعية وخدمية مما يحقق شيء من التنمية والنمو والرخاء الاقتصادي لهذه الدول والحد من ظاهر البطالة. وهذا ما يفرضه علينا ديننا الحنيف في إطار التكافل الاجتماعي.

المطلب الثالث : مواجهة ظاهرة تقليص دور الدولة والتركيز على التنمية والنمو الاقتصادي

إذا كانت العولمة تعمل على تقليص دور الدولة بأساليب مختلفة فلا يجب على الدول الإسلامية أن تتخلى عن دورها الرقابي الهام في ظل العولمة. والذي سجله العلماء والفقهاء المسلمين وعرف معظمها منذ عصر الرسالة النبوية والخلافة الراشدة[١]. ومن بين هذه الوظائف التي تقوم بها الدولة الإسلامية تربية الأفراد وتوعيتهم دينياً وحثهم على التعلم والبحث العلمي وتوجيههم إلى السلوك الرشيد في كافة معاملاتهم ونهيهم عن غير ذلك وإقامة الحدود الشرعية وذلك من أجل ضرورات حفظ الدين والنفس والعقل على مستوى المجتمع.

كما أن من وظائف الدولة الإسلامية الإشراف على الأسواق بجميع أنواعها حتى تنتظم المعاملات فيها وفقاً للقواعد الشرعية ومراقبة التجارة مع البلدان غير الإسلامية للتأكد من تحقيقها لمصالح البلد الإسلامي – مع القيام بالوظيفة المالية من جمع الموارد المالية الشرعية وتوزيعها على المستحقين بهدف القضاء على الفقر والعوز وتحقيق التكافل الاجتماعي ومنع تركز الثروة في أيدي قلة من الأغنياء.

---

(١) عبد الرحمن يسرى. المرجع السابق. ص ١٧-١٨.

كما تقوم الدولة الإسلامية بالإشراف على الموارد الاقتصادية وإدارتها وتنظيم الانتفاع بها للرعية على قدم المساواة وأن تعمل على التعاون والتكامل مع البلدان الإسلامية الأخرى من منطلق وحدة الأمة الإسلامية.

ويضاف إلى هذه الوظائف ما استجد من عمليات اقتصادية حديثة ومنها خصخصة القطاع العام ومن رقابة على الأسعار والأسواق والتصدى لأى مخاطر تتعرض لها البلاد من جراء العولمة.

يجب على البلاد الإسلامية أن تعمل على أن يكون للعولمة مضمون تنموى ينقل اقتصاد البلاد إلى أوضاع أفضل سواء بزيادة الاستثمار والنمو الاقتصادى وخفض معدلات البطالة وزيادة الإنتاجية والتقدم التقنى ... إلخ. أى عامة الاستفادة منها أكبر استفادة ممكنة. ويجب على هذه الدول التمهل والعمل المتأنى للدخول فى إجراءات العولمة إذا ما كانت الدولة مضطرة لذلك مع خلق المناخ اللازم لإنجاح والاستفادة منها وضمان ذلك قبل الدخول فيها وذلك بتحقيق الاستقرار الاقتصادى الكلى وتطوير المؤسسات المالية المحلية والقضاء على أزمة الديون الخارجية وبناء الاحتياطيات الدولية الكافية.

المطلب الرابع : العمل على الاستفادة من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

يجب على البلاد الإسلامية ومنظماتها الاقتصادية أن تعمل على الاستفادة بأكبر قدر ممكن من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. حيث أن عملية الانضمام للنظام العالمى الجديد لم يعد محل كثير من الاختيار خاصة بعد دخول معظم الدول الإسلامية فيه. ومن ثم يجب على هذه الدول أن تستفيد من الفرص المتاحة والمزايا التى تتضمنها هذه الاتفاقية وأن تعمل المنظمات الإسلامية على مساعدة دولها بالخبرة الفنية والمعونة المالية لتمكينها من الاستفادة مما تتضمنه الاتفاقية. على أن تبدأ هذه الدول بمعاونة من البنك الإسلامى للتنمية بجدة فى بناء أنظمة لرصد حركة الاستثمار الأجنبى وبناء استراتيجيات طويلة المدى لتوطينه فيها ومنح الفرص والمزايا التى تمكنها من التدفق إليها – على أن تقوم فى نفس الوقت ببناء أنظمة

معلومات تساعد على رصد حركة الاستثمار واتجاهاته والاحتياجات التشريعية والإجرائية التي يتطلبها توفير المناخ الملائم له. مع العمل على إنشاء وحدة لدراسات الاستثمار الأجنبي المباشر بالبنك الإسلامي للعمل على ترتيب أنظمة التعاون بين الدول الإسلامية في مجالات الاستثمار الأجنبي وتوفير الدعم الفني للدول الإسلامية التي تتطلب ظروفها الحاجة لمزيد من الاستثمارات. كما تعمل هذه الوحدة على التعريف بفرص الاستثمار المتاحة في الدول الإسلامية الأخرى وتنمية نظم تبادل المعلومات بينها في مجال هذا الاستثمار الأجنبي المباشر(١).

المطلب الخامس : تطوير وتحسين الإنتاج والصناعة والتعليم والتدريب

يراعى العمل على تطوير القاعدة الإنتاجية للدولة من حيث زيادة الإنتاج والارتفاع من الكفاءة الإنتاجية والعمل على تخفيض التكلفة مع الأخذ بقدر الإمكان بأساليب الإنتاج الحديثة المتطورة حتى تكون لهذه المنتجات ميزة تنافسية في الأسواق الدولية في ظل وجود الشركات المتعدية الجنسيات.

كما يجب تطوير وتحديث التعليم وتوفير وسائل التدريب الراقية للعمالة لدى الدول الإسلامية والرفع من مستوى الثقافة وتحسين للتركيب المهارى المتقدم لقوة العمل الوطنية. والتركيز على توافر الكوادر الفنية الراقية خاصة من المهندسين والمهنيين والعلماء والمخترعين والمبدعين من أجل تطوير وتحسين الإنتاج. والرفع من الكفاءة الإنتاجية لدى فروع النشاط الاقتصادي المختلفة.

ويراعى أيضاً التركيز على القطاع الصناعي والعمل على الاستفادة من الخبرة الأجنبية فيه وفتح قنوات المشروعات المشتركة بين الدول الإسلامية في هذا القطاع وإنهاء

---

(١) فاروق شقوير – نظام التجارة العالمي وأثره على التجارة الخارجية للدول الإسلامية. بحث مقدم في المؤتمر الدولي حول اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة – مركز صالح كامل جامعة الأزهر بالاشتراك مع المعهد الإسلامي للتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة – القاهرة – مايو ١٩٩٩ – ص ٢٣-٢٤.

مشاكله السالف ذكرها. حيث أنه المخرج الكبير من أجل التصدير والحصول على الموارد المالية الأجنبية ومجال تشغيل أكبر عدد من العمالة لدى الدول الإسلامية. والاهتمام بالتقدم التقنى اللازم لمواجهة المنافسة فى الأسواق العالمية.

المطلب السادس : الاهتمام باقتصاديات الخدمات والبيئة

الاهتمام بالتركيز على اقتصاديات الخدمات خاصة وأن بعض الدول الإسلامية لديها الكثير من مقومات نجاح قطاع السياحة ومن ثم فيجب الاهتمام بالخدمات من حيث الرفع من كفاءتها وحسن التدريب والالتزام خاصة بقطاعات النقل والمواصلات والنقل الجوى وحسن أداء الخدمات للزائرين والاهتمام بالأماكن الخاصة بزيارات السائحين وتوفير الوعى السياحى والخدمى المناسب لإنجاح هذا القطاع.

كما يراعى الاهتمام بنظافة البيئة حتى لا تُساء سمعة الدول الإسلامية وخاصة ما تتطلبه الصناعة حالياً من شروط خاصة بالمواصفات العالمية.

المطلب السابع : العمل على مواجهة مخاطر العولمة المالية

لمواجهة مخاطر العولمة المالية يجب على الدول الإسلامية أن تعمل على رقابة الأموال الساخنة (Hot Money) التى تدخل البلاد من أجل المضاربة فى الأسواق المالية بسرعة وتخرج بسرعة ووضع الضوابط اللازمة لمنع آثارها السلبية على الاقتصاد الوطنى.

كما يجب وضع نظام متكامل للرقابة على البنوك من خلال البنوك المركزية ووضع الضوابط اللازمة داخل أسواق المال لمنع عمليات المضاربة وتحجيمها فى أضيق نطاق لدرء مخاطرها المدمرة للاقتصاد. وإصدار التشريعات اللازمة لمحاربة ظاهرة غسيل الأموال ومنع دخولها.

كما يجب العمل على دعم البنوك الصغيرة والمتوسطة من أجل توفير الكيانات المصرفية الكبيرة والقادرة على مواجهة التحديات والمشاكل مع البنوك الأجنبية سواء بالسوق المحلى أو العالمى.

المطلب الثامن : الاهتمام بالبحوث والتطوير والتكنولوجيا الحديثة

يجب العمل على دعم قطاع البحوث والتطوير (R-D) ورصد الأموال اللازمة للإنفاق عليه حيث أن مستقبل الدول يرتبط بهذا القطاع الهام والحيوى والذى يعمل فى إطار البحوث والتطوير والاهتمام بالاختراعات الجديدة والتطوير والابتكارات. وخاصة فى ظل العولمة حتى لا تفقد الدولة الميزة التنافسية لها فى الأسواق العالمية. مع العمل على منح معاملة تفضيلية للشركات الأجنبية التى يسهم نشاطها فى إدخال التقنيات الحديثة للبلاد الإسلامية مما يؤدى لزيادة مهارة وخبرة العمالة الإسلامية فى مجالات الصناعة الحديثة – كذلك الشركات الأجنبية التى تساهم فى تمويل الأبحاث العلمية الرائدة داخل البلاد الإسلامية ومن ثم تسهم هذه السياسة لدفع عجلة التقدم التقنى وتقوية المراكز التنافسية للبلاد الإسلامية عالمياً.

ويلاحظ أنه فى حالة عدم قيام البلاد الإسلامية بتحقيق هذه الأهداف بنجاح فإن الباب سيكون مفتوحاً بمصراعيه لتزايد وفود العولمة وكبر الشركات المتعدية الجنسيات لدى هذه البلاد وإحداث خسائر وخراب اقتصادى واجتماعى وسياسى لها نتيجة انصهار اقتصاديات البلدان الإسلامية فى أنماط إنتاجية واستهلاكية وعلاقات تجارية وثقافية غير مضمونة المكاسب إلا بالنسبة لهذه الجهات ولدولها. بالإضافة إلى أنها أصلاً لا تعنى أى شىء بالنسبة لتنمية العلاقات الاقتصادية بين بلدان العالم الإسلامى بل تركز فى الوقت نفسه إلى محو كل ما يمت إلى الإسلام والأصولية الإسلامية بصلة.

فى هذا الباب أشرنا فيه إلى المفاهيم الأساسية للنظام العالمى الجديد وعرفنا العولمة ثم وضحنا بعض أهم ملامح أبعاد النظام العالمى الجديد (أو العولمة) ثم شرحنا أثر العولمة على البلاد الإسلامية ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وكيفية معالجة ومواجهة مخاطر العولمة.

والسؤال الآن هو هل من الأفضل للبلاد الإسلامية أن تنطوى تحت لواء النظام العالمى الجديد (أو العولمة) أم أنها تعمل على الوحدة بين بلادها.

هذا هو ما سوف نوضحه فى الباب الثالث من هذه الدراسة تحت عنوان أهمية الوحدة الإسلامية.

الباب الثالث

أهمية الوحدة الإسلامية

الباب الثالث
أهمية الوحدة الإسلامية

مقدمـــة :

يتميز النصف الثانى القرن العشرين بعدة ظواهر اقتصادية أهمها زيادة الاتجاه نحـو تحرير التجارة العالمية من القيود والعوائق التى تعترضها. كما شهدت الفترة التالية للحـرب العالمية الثانية مولد عدد من المنظمات الدولية التى تعمل على تنمية التجارة الدولية وتحريرها وعلى رأسها منظمة الجات والتى حلت محلها بعد جولة أورجواى منظمة التجارة العالمية كما برزت ظاهرة جديدة استهدفت أيضاً تحرير التجارة الدولية ولكنها تقوم على أسس إقليمية وهى ما عرفت فى الأدب الاقتصادى بالتكتلات الاقتصادية أو التكامل الاقتصادى.

وتعتبر ظاهرة التكامل الاقتصادى من أهم المظاهر التى تميز العلاقـات الاقتصـادية الدولية فى العصر الحديث. ولقد أصبح موضوع التكتلات الاقتصادية الإقليمية موضع اهتمام العالم فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ونمت نظرية تختص بمعالجة هذا الموضوع إلى حد أطلق على النصف الثانى من القرن العشرين بأنه عصر التكتلات[1].

وقد سبق الإشارة إلى أن العالم قد شهد خلال الحقبة الأخيرة من القرن العشرين عـدة تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ذات طابع عالمى متحرر من المحلية والإقليمية بحيث أصبحت تشكل علامات بارزة فى المجتمع الدولى. ومثال ذلك تفكك الاتحاد السـوفيتى السابق إلى جمهوريات مستقلة تتجه إلى تطبيق اقتصاديات السوق الحرة وهو نفس ما حـدث فى دول أوروبا الشرقية التى اتجهت إلى المؤسسات الدولية كالبنك الدولى وصـندوق النقـد الدولى بعد أن كانت تعتبر هذه المؤسسات استعمارية ومستغلة ومعادية. واتجهت هذه الـدول

---

(١) د. إسماعيل شلبى – التكامل الاقتصاد بين الدول الإسلامية – من مطبوعات الاتحاد الـدولى للبنـوك الإسلامية – القاهرة ١٩٨٠.

إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى الهيكلى وتطبيق آليات السوق الحرة والترحيب برأس المال الأجنبى المباشر وغير المباشر(١).

وقد برزت إلى الوجود التكتلات الاقتصادية الكبرى مثل الاتحاد الأوروبى ومنطقة التجارة الحرة (اتحاد النافتا) وغيرها من التكتلات الإقليمية فى مناطق أخرى كجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. كما يلاحظ أيضاً أن هناك اتجاهات للتكتلات الاقتصادية للتكامل مع بعضها البعض، وبين بعض الدول وبعض التكتلات. حيث تسعى ASEAN للتكامل مع APEC وتسعى الهند للتحالف مع ASEAN. وحددت الـ NAFTA عام ٢٠٠٥ تاريخاً للانتهاء من المفاوضات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة للأمريكتين. كما أن هناك مشروعاً للتكامل الأوروبى المتوسطى يستهدف إقامة منطقة حرة بين الدول المتوسطة المشاركة عام ٢٠١٠. وتسعى القمة الآسيوية الأوروبية ASEM لتقوية الروابط الأوروبية الآسيوية. ثم مبادرة العمالقة (المبادرة الأوروبية الأمريكية) والتى تهدف – فى جانبها الاقتصادى – إلى تقوية النظام التجارى متعدد الأطراف وإنشاء سوق جديدة عبر الأطلنطى(٢).

مما سبق يتضح أن العالم يتجه إلى التكتلات الاقتصادية وأن المستقبل للكيانات الكبرى وأن عصر الكيانات الصغيرة أو الدول المنفردة قد انتهى. وأن الأيدولوجية لم تعد العامل الحاسم فى تقارب الشعوب. بل أصبحت لغة المصالح المشتركة هى السائدة والقادرة على أن تجمع الدول من أربع قارات فى تكتل واحد وهو تكتل APEC(٣).

ولقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتى إلى ظهور بعض النظريات المختلفة التى توضح حقيقة العلاقات الدولية فى مرحلة ما بعد ذلك وخلو الساحة الدولية من وجود القطب الثانى والذى كان يعمل توازناً إلى حد ما فى وجود القطب الأول وهو الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(١) د. إسماعيل شلبى – العولمة وأثرها على البلدان الإسلامية – دراسة مقدمة لمؤتمر رابطة العالم الإسلامى بمكة تحت عنوان "الأمة الإسلامية والعولمة" خلال الفترة من ٢٣-٢٧ محرم ١٤٢٣هـ والموافق ٦-١٠ إبريل ٢٠٠٢.

(٢) انظر المرجع السابق، ص ١١-١٦.

(٣) انظر المرجع السابق، ص ١٦-١٨.

حيث أصبحت الساحة الدولية خالية لها وأن العالم لم يعد منقسماً إلى أيـدولوجيات علمانية متعارضة. فظهرت نظرية نهاية التاريخ للباحث الأمريكى فرانسيس فوكوياما ونظرية صراع الحضارات لصموائيل هنتنجتون، ودخل العالم فيما ما يسمى بعصر العولمة[١].

وإذا ما ألقينا الضوء على العالم العربى والإسلامى نجد أنه قد مر بعدة تجارب مختلفة من أجل العمل المشترك ولكن هذه التجارب لم تحقق النجاح المطلوب. ومن ثم فقد سعت بعض الدول العربية والإسلامية للمشاركة فى بعض التكتلات الاقتصادية الأجنبية خاصة الاتحاد الأوروبى. وأن البعض منها قد شارك فى اتفاقية منظمة التجارة العالمية والبعض الآخر لم يشارك حتى الآن.

وعلى ضوء ما سبق فإن السؤال الذى يطرح الآن فى ظل هذه الظروف التى تمر بها الدول الإسلامية إزاء هذه المتغيرات الدولية المختلفة هو "هل الأفضل للدول الإسلامية إقامة تكامل اقتصادى إقليمى (تمهيداً للوحدة) أم أن تلتحق بالنظام العالمى الجديد فى ظل ظاهرة العولمة؟".

وحتى نستطيع الإجابة على هذا السؤال فإن هذا الباب يتضمن عدة فصول كالآتى :-

الفصل الأول : نتعرف فيه على التكامل الاقتصادي والتكامل النقدى.

الفصل الثانى : نلقى فيه الضوء على النظرية التقليدية للتكامل الإقليمى.

الفصل الثالث : نشير فيه إلى النظرية الحديثة للتكامل الاقتصادى.

الفصل الرابع : نتعرف فيه على التكامل الاقتصادى الإنمائى حيث أنه الأسلوب المناسب الحالى للتكامل الاقتصادى الإقليمى بين الدول الإسلامية.

الفصل الخامس: قراءات فى الهجمة الشرسة للدول الأجنبية على الدول الإسلامية وموقف الإسلام من ذلك.

الفصل السادس: أهمية التكامل الاقتصادى ووحدة الدول الإسلامية.

وننهى الدراسة بالخاتمة.

---

(١) - فرانسيس فوكوياما - نهاية التاريخ - ترجمة حسين الشيخ - دار العلوم العربية - بيروت ١٩٧٠.

- صاموائيل هنتجتون - صراع الحضارات - ترجمة طلعت الشايب - القاهرة - دار سطور ١٩٩٧.

الفصل الأول
التعرف على التكامل الاقتصادى والتكامل النقدى

سوف نتعرف فى هذا الفصل على التكامل الاقتصادى والتكامل النقدى فى مبحثين اثنين :-

المبحث الأول : التعرف على التكامل الاقتصادى

التكامل الاقتصادى يعد نوعاً من التعاون الاقتصادى، إلا أنه يتميز عنه بأنه أعمق فى أساليبه ودرجته، حيث أن التعاون الاقتصادى يشتمل على درجات متعددة من الإجراءات البسيطة – كتقرير مميزات تجارية مثل إجراء تخفيضات أو إعفاءات أو رفع القيود الكلية – إلى درجات كبيرة من التقارب الاقتصادى، وذلك لتحقيق الوحدة أو الاندماج.

أما التكامل الاقتصادى فهو عبارة عن عملية توحيد للأقطار والدول للوصول بها إلى وحدة واحدة. وكلمة تكامل من الناحية اللفظية تعبر عن ربط أجزاء بعضها إلى بعض كى تكون شيئاً واحداً[1].

إن فكرة التكامل الكامل تنطوى على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التى يتيحها التقسيم الكفئ للعمل. وإنه فى نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع. كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة، دون تمييز أو تحيز متعلقين بالمكان الجغرافى الذى نشأت فيه هذه السلع أو بالمكان الذى تقصد إليه. مع ما يتضمنه ذلك من أن تتساوى أسعار السلع المتساوية فى جميع أنحاء المنطقة المتكاملة. مع تساوى وسائل الإنتاج بالإمكانية الكاملة للتنقل والإحلال. وخلاصة القول فإن جميع المدخلات

(١) د. إسماعيل شلبى – التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية – من مطبوعات الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية – ١٩٨٠ القاهرة.

يلزم اعتبارها صالحة لإمكان استخدامها فى إنتاج جميع المخرجات المتصورة. كما يلزم اعتبار جميع المخرجات صالحة للتنافس على استخدام جميع المدخلات المتصورة فى إنتاجها(١).

ويتم التكامل غالباً ما بين بلدين أو أكثر تجمع بينهما أموراً معينة، هى التى تحفزها على أن تتكامل فيما بينها. كأن تكون تلك البلاد متجاورة بحيث تنتمي جميعها إلى منطقة جغرافية واحدة. أو أنها تنتمي جميعها إلى جنس مشترك أو ثقافة واحدة أو أنها جميعاً بلاد فى طريقها للنمو وتشعر بضرورة تكاتفها فيما بينها حتى تتغلب على الصعوبات التى تجدها فى طريقها من أجل تنمية مواردها والرقى بأحوالها الاقتصادية، أو تهدف تلك البلاد بتكاملها إلى تحقيق أغراض سياسية معينة. كأن تتخذ من التكامل الاقتصادى سبيلاً إلى تحقيق نوع من الوحدة السياسية فيها.

أما من الناحية الاقتصادية فقد تميزت تعريفات التكامل الاقتصادى بعدة اتجاهات نشير إليها بإيجاز.

فيعرف تنبرجن التكامل الاقتصادى على أساس احتوائه على جانبين، أحدهما سلبى والآخر إيجابى. ويحتوى الجانب السلبى على إلغاء واستبعاد أدوات معينة فى السياسة الاقتصادية الدولية. ويحتوى الجانب الإيجابى على الإجراءات التدعيمية التى يراد بها إزالة عدم الاتساق فى الضرائب والرسوم بين البلاد الرامية إلى التكامل، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل النمو والانتقال. وإن أفضل صورة ممكنة للعلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة تكون بإزالة العقبات أمام التعاون الاقتصادى بين هذه البلاد(٢).

---

(1) F. Machlup. "A History of Thought on Economic Integration", (London : Macmillan, 1977), Ch. 2: p. 19.

(2) J. Tinbergen, International Economic Integration Elsevier, Amesterdam and Brussies, 1954.

أما بندر فيرى أن التكامل الاقتصادى يشمل إلغاء التمييز بين الوحـدات الاقتصـادية للأقطار المتكاملة فى الجانب السلبى، وإنشاء وتطبيق سياسات مشتركة ومنسقة علـى نطـاق كافى لتحقيق الأهداف الاقتصادية(١).

أما ميردال فقد عرف التكامل بأنه عبارة عن عملية اقتصادية واجتماعية، بناء عليهما تزال الحواجز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة لتحقيق تكافؤ الفرص على المستوى القـومى أو الدولى أمام عناصر الإنتاج(٢).

ويرى فاينر أنه ينتج عن التكامل الاقتصادى ظاهرتان، الأولى خلق التجارة والثانيـة هى تحويل التجارة Trade diversion وتظهر مزايا التكامل الاقتصادى إذا ترتـب عليـه حدوث نمو للتجارة فى الدول ذات النفقة الإنتاجية المنخفضة [الدول الأكثر كفاية]. وهذا مـا يسمى بالأثر الإنشائى. بينما تقل فائدته إذا حدث تحويل للتجارة للدول ذات النفقـة الإنتاجيـة المرتفعة [أى الدول الأقل كفاية] وهذا ما يسمى بالأثر التحويلى(٣).

وقد أكمل ميد نظرية فاينر فى بحثه عام ١٩٥٥ عن نظريـة الاتحـادات الجمركيـة والذى أشار فيه إلى أنه يجب ألا نتجاهل الوجهة الديناميكية فى الاتحاد الجمركى. حيث يكون الأثر الذى بدأ تحويلياً فى بداية التكامل قد ينقلب إلى أثر إنشائى فيما بعد. كما أسـهب فـى عرضه لكيفية قياس كل من الأثرين الإنشائى والتحويلى(٤).

---

(1) J. Pinder, Problems of European Integration, Danton G.R. Economic Integration in Europe, Weidenfeld & Nicolson, London, 1969.

(2) G. Myrdal : An Integrational Economy, Routhledge on Kegan Paul, London, 1956.

(3) J. Viner : The Customs Union Issue "Stevenyne & Sons", London, 1950.

(4) J. E. Meade : The Theory of Customs Union, North Holland Publishing Company, Amesterdam, 1955.

أما بالاسا فإنه يعرفه بأنه عملية وحالة. وأنه لكونه عملية فإنه يتضمن كافة تدابير إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول الساعية إلى التكامل ولكونه حالة فإنه يشير إلى إلغاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القطرية(١).

أما الفكر الاشتراكى : فإنه يرى أن التكامل عبارة عن عملية توحيد لاقتصاديات الدول الاشتراكية تدريجياً لأجل القضاء على المشاكل الاقتصادية. وذلك بتعميق تقسيم العمل بينها والتنسيق بين سياساتها المختلفة. ويبدأ التكامل بين الدول الاشتراكية بإجراء تطوير للتجارة بينها، ومن خلالها يجرى تطوير هياكل الإنتاج الداخلية.

أما فى الدول المتخلفة، فإن التكامل يختلف عنه فى الدول الرأسمالية والاشتراكية وذلك لاختلاف أساليبه ودوافعه. حيث أن التكامل فى الدول المتخلفة يجرى من أجل تنمية اقتصاديات هذه الدول. ويعتبر حالياً من أحدث الأساليب الخاصة بإجراء تنمية اقتصادية لهذه الدول، نظراً لظروفها وإمكانياتها. وعلى ذلك فإن التكامل يختلف ما بين كل مجموعة من هذه الدول. إذ يجب أن يراعى فيه ظروف هذه الدول من النواحى الاقتصادية والاجتماعية وغيرها

---

(1) B. Ballassa : The Theory of Economic Integration, Allen and Vnwin, 1961, p.p. 1-2.

ويقدم بالاسا صوراً للتكامل الاقتصادى بناء على ذلك التعريف وهى منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركى، والسوق المشتركة، والاتحاد الاقتصادى والوحدة الاقتصادية. وكل مجموعة من الدول تأخذ صورة من هذه الصور تبعاً لمدى أخذها بمبادئ التكامل الأساسية. فمنطقة التجارة الحرة تلغى فيها التعريفات الجمركية بين البلاد المشتركة فيها مع احتفاظ كل بلد بتعريفاته إزاء الدول غير الأعضاء. وفى حالة الاتحاد الجمركى يضاف إلى ما سبق من إجراءات، إجراء تسوية بين التعريفات الجمركية فى التجارة مع الدول غير الأعضاء. أما فى حالة السوق المشتركة فيضاف إلى ما سبق من إجراءات إلغاء القيود المفروضة على حركات عناصر الإنتاج، أما فى حالة الاتحاد الاقتصادى فيضاف إلى ما سبق تنسيق السياسات الاقتصادية القومية بقصد إزالة التمييز الناشئ عما بينها من تفاوت. أما فى حالة الوحدة الاقتصادية فتتم توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية وإنشاء سلطة تعلو فوق سلطات الدول الداخلة فى إطار التكامل الاقتصادى وعلى هذه الدول الأعضاء أن تلتزم بقرارات تلك السلطة العليا.

من الظروف حتى يمكن خدمة أهدافها فى التطور والتنمية. ويقــاس مــدى نجــاح التكامــل الاقتصادى فى هذه الدول بآثاره الإنمائية على اقتصادياتها[١].

هذا وقد اختلف نظر الاقتصاديين بالنسبة للتكامل الاقتصادى فى فترة الخمسينات عنه فى الستينات، حيث أن الاقتصاديين فى الفترة الأولى كانوا يرون أنه فرع من نظرية التجارة الدولية، يرتبط بالتفضيلات الجمركية. ويرجع ذلك إلى تأثرهم بتجربة أوروبا الغربية فى إيجاد نوع من التكامل الاقتصادى بينها[٢]. وقد أطلق على ما كتب فى ذلك الحين بالنظرية التقليدية للتكامل الاقتصادى.

إلا أن الاتجاه الذى برز فى الستينات وازداد ظهوراً فى الفترة الأخيرة هــو اهتمــام الاقتصاديين بمشاكل الدول المتخلفة واتجاههم إلى إمكانية علاجهــا عــن طريــق التكامــل الاقتصادى، والذى أصبح ينظر إليه بنظرة أخرى خلاف النظرة التقليدية باقتصاره فقط علــى التخفيضات الجمركية، بل أصبح ينظر إليه كأسلوب من أحدث الأساليب الفعالة الراقية إلــى التنمية الاقتصادية[٣].

---

(١) د. إسماعيل شلبى – التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية – مرجع سابق.

(٢) أجرى خلال تلك الفترة عدة صور للتكامل منها على سبيل المثال ما يلى :

– المجموعة الأوروبية للفحم والصلب عام ١٩٥١ ECSC.

– السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٥٧ EEC.

– منطقة التجارة الحرة الأوروبية ١٩٥٩ EFTA.

(٣) انظر تفصيلات ذلك لكل من :

– د. أحمد الغندور – الاندماج الاقتصادى العربى – معهد البحوث والدراسات العربية – ١٩٧٠.

– أوسكار لانجه – التخطيط والتنمية الاقتصادية – ترجمة د. هشام – مركز الدراسات الاقتصــادية. دمشق ١٩٦٥، ص ٨٠.

– د. فاروق مخلوف – دراسة مقارنة لنظرية التكامل الاقتصادى بالتطبيق فى الدول الناميــة. مصــر المعاصرة. يوليو ١٩٧٤، ص ٢٩٢-٣٠١.

– د. تيسير عبد الجابر – دراسات فى التكامل الاقتصادى العربى.

حيث أنه فى ظل التكامل تسهل عملية انتقال عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل والتنظيم. كما يوجد تنسيق للسياسات الاقتصادية للدول المشتركة. بالإضافة إلى إيجاد سوق كبيرة، وبذلك يمكن القضاء على أحد العوامل الرئيسية فى عدم إمكان إحداث تقدم وتنمية لدى الدول المتخلفة، وذلك لضيق السوق المحلية والتى تمثل أهم مشكلات كثير من الدول المتخلفة وتعوقها فى التنمية.

مما سبق يتضح لنا أن التكامل الاقتصادى عملية ديناميكية تتم على دفعات، ووفقاً لبرنامج زمنى محدد. يرتبط بالظروف الاقتصادية المختلفة للدول المكونة للتكامل. وأن التكامل الذى يحدث ما بين الدول الرأسمالية يختلف عنه فى الدول الاشتراكية. حيث يرتكز فى الأولى على مقومات النظام الرأسمالى، والمعروف بحافز الربح وحرية انتقال عناصر الإنتاج، وميكانيكية جهاز الثمن، فيتجه أولاً إلى مجال التجارة الخارجية.

أما دول التخطيط المركزى فقد اتجهت إلى تحقيق تكامل بين خطط الإنتاج والاستثمار بها، نظراً لأن التجارة الخارجية بين بلدان هذا المعسكر تتم عن طريق الاتفاقيات الثنائية. لا سيما وأن الحواجز الجمركية تختلف فى طبيعتها فى الدول الاشتراكية عن الدول الرأسمالية.

هذا وقد يعتقد البعض أن من الضرورى أن يمر كل تكامل بجميع المراحل والصور التى ذكرها بيلا بالاسا (والسابق ذكرها فى هامش الصفحة السابقة وهى منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركى ...) وهذا الاعتقاد غير صحيح. فقد توجد ظروف تؤدى إلى تطوير الروابط الاقتصادية بين الدول إلى ما هو أوثق. وقد يقع العكس إذ قد توجد بعض الدول التى ترى أن من مصلحتها أن ترجع بالتكامل القائم بينها إلى درجة أدنى مما هو عليه. والواقع أن أنواع التكامل هى وليدة أوضاع وظروف معينة أحاطت بالتكامل الذى نشأ بين بعض الدول.

ولكن الرأى الغالب يتجه إلى استحسان تطبيق مبدأ التدرج فى تطوير علاقات الدول الساعية إلى التكامل الاقتصادى، إذ ينصح أصحاب هذا الرأى بوجوب السير بخطى ثابتة نحو

الأنواع الراقية من التكامل، أو الوحدة الاقتصادية، خشية أن يحدث أضرار لمصالح الدول المتكاملة نتيجة التسرع. وينتهى بهم الأمر إلى عدم إحداث التكامل(١).

ولكننا لا نعتقد أن معنى التدرج، هو وجوب المرور بالدرجات أو الأشكال السابق ذكرها، ونؤيد الاتجاه الذى يرى أن مبدأ التدرج هذا يجب أن يفهم على أنه السير حسب مقتضيات الظروف فى كل حالة. وأن التدرج المشار إليه فى كل من معاهدة روما واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، يقصد منه أساساً تنفيذ كل منها على مراحل زمنية.

لكن قد يثور التساؤل عما إذا كان من الصالح أن يفهم التدرج أيضاً على أنه تكامل القطاعات الاقتصادية الواحد تلو الآخر. بحيث يبدأ مثلاً بالتكامل فى قطاع التجارة ثم نتبعه بقطاع الزراعة ثم الصناعة ثم .... إلخ، ويرد بعض الكتاب على ذلك بالنفى حيث أنهم فى أوروبا تبين لهم عقب إنشاء مجمع الفحم والصلب أن التكامل القطاعى هذا لا يؤدى إلى نتائج محددة. كما أن نطاق تطبيقه ضيق، ولا يوجد ما يصل بينه وبين فروع الاقتصاد الأخرى، مما يمكن من اتخاذ إجراءات ذات أثر فى الاقتصاد القومى. كما أن قصر التكامل على قطاع واحد أو على بعض القطاعات دون غيرها يقف عائقاً دون توازن هذا الاقتصاد فى مجموعه(٢).

مما سبق يتضح لنا أنه كمبدأ عام يجب العمل على تحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول الداخلة فيه، ولكن رغم ذلك فقد تفرض الظروف أن يبدأ التكامل مؤقتاً ببعض القطاعات، وأن يكون من الصالح أن تسير بعض القطاعات نحو التكامل بخطى أسرع من القطاعات الأخرى. لذا نرى أن هذا لا يخالف المبدأ العام حيث أن بعض الظروف قد تضطر

---

(١) نجد صدى لهذه الفكرة فى معاهدة روما الخاصة بالسوق الأوروبية المشتركة – حيث تشير كل من المواد ٥، ٦، ٧ إلى مبدأ تنفيذ المعاهدة على نحو تدريجى. كما تنص المادة ١٤ من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية على أن يتم تنفيذ هذه الاتفاقية على مراحل ما أمكن.

(٢) د. حسين خلاف – التكامل الاقتصادى – محاضرات للدراسات العليا بكلية الحقوق جامعة القاهرة ٧٦–١٩٧٧ ويشير فيه إلى رأى دينو فى مرجعه :

Jean Francais Denaw : Le Marche Commun, 1964, pp. 18–19.

الدول المتعاقدة على إحداث تكامل بصفة مؤقتة في بعض قطاعاتها توطئة لإحداث تكامل فى باقى القطاعات، أو يحدث أحياناً بين بعض قطاعاتها أن يسرع الخطى لإتمام التكامل فى بعض القطاعات عن القطاعات الأخرى، وذلك للصالح العام لهذه الدول. والواقع أنه رغم تواضع النتائج التى يمكن الحصول عليها من اتباع هذا الأسلوب – على الأقل فى البداية – وهو طول المدة التى قد يستغرقها التكامل، إلا أنه قد تجد الدول فيه ما يطمئن كل منها فى السير قدماً لإحداث التكامل فى باقى القطاعات. حيث تتخذ من التكامل فى قطاع معين تجربة محددة يستفاد منها فى الخطوات التالية لباقى القطاعات على ألا يتجمد التكامل عند قطاع معين، إذ الأصل فى التكامل أن يكون شاملاً.

المطلب الأول : أهمية ومبررات التكامل الاقتصادي للدول الساعية من أجل النمو

لا شك أن الدول الساعية للنمو تعانى من الكثير من المشاكل الاقتصادية ومن ثم فهى فى حاجة ماسة إلى إقامة صورة من صور التكامل الاقتصادى فيما بينها، وذلك يرجع لعدة أسباب ومبررات منها ما يلى :

١- اختلاف الموارد بين الدول الساعية للنمو، فمنها دول كثيفة السكان مثل بنجلاديش والهند وسيريلانكا حيث تبلغ الكثافة السكانية لكل كيلو متر مربع ٧٤١، ٢٥٨، ٢٥٨ فرد على الترتيب بينما توجد دول أخرى تعانى من قلة السكان مثل موريتانيا وليبيا وعمان والسعودية حيث تبلغ الكثافة السكانية لكل كيلو متر مربع ٢,٣، ٢,٠، ٧، ٨,١ فرد على الترتيب[١].

---

(١) تم تجميع هذه البيانات من المرجع التالى : The Europa Year Book, 1995
انظر دراسات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لندوة فلورنسا – نوفمبر ١٩٧٧م
– التكامل الاقتصادى كوسيلة لدعم التنمية الاقتصادية ص ٣-٦.
– التكامل كعلاج لإصلاح التوازن الإقليمى ص ٣-١١.
– الجوانب المؤسسية للتكامل الاقتصادى الإقليمى ص ٢٦-٥٣.

كما تختلف أيضاً الموارد المادية بين الدول الساعية للنمو فبعضها ذات الدخول والفوائد المالية المتراكمة (كالدول البترولية) بينما الغالبية تعانى من ندرة رؤوس الأموال وذات مديونيات كبيرة.

كما تتفاوت أيضاً الموارد الطبيعية سواء من حيث عدد السكان أو المـواد الأوليـة أو الأراضى الصالحة للزراعة أو الموارد المائية اللازمة للزراعة.

ولا شك أن أى صورة من صور التكامل بين هذه الدول سيساعدها فى التخفيف من حدة مشكلة عدم التناسب فى الموارد الطبيعية لهذه الدول.

٢- ضيق نطاق الأسواق المحلية للدول الساعية للنمو، ومن ثم عدم قيام المشروعات الحديثة فى معظم مجالات النشاط الاقتصادى.

٣- عدم قدرة الدول الساعية للنمو القيام بالمشروعات الحديثة منفردة والتى يتصف معظمها بعدم القابلية للتجزئة سواء من الناحية الفنية أو الناحية الاقتصادية وذلـك لاعتبـارات تتعلق بالحجم الأمثل للمشروع من جهة ولاعتبارات تتعلق بالتكنولوجيا من جهة أخرى.

٤- ضعف المركز التفاوضى والتنافسى للدول الساعية للنمو فى مجال المعاملات الاقتصادية وما يرتبط بها من قواعد تنظيمية وأخرى مؤسسية، حيث تعتمد معظم هذه الدول علـى تصدير منتجات أولية زراعية أو استخراجية، ومن ثم فعرض هذه المنتجات مـنخفض المرونة وارتفاع مرونة الطلب عليها، كذلك تعتمد هذه الـدول علـى اسـتيراد معظـم مستلزمات الإنتاج من الخارج وذلك يرجع لانخفاض الإنتاج فيها فى جميع المجـالات ومن ثم ارتفاع قيمة الاستيراد بصفة مستمرة وبذلك حدوث عجز دائم ومستمر ومرتفع فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات.

٥- التبعية الثقافية والعلمية والفنية للدول الساعية للنمو لدول العالم الخارجى وارتفاع نسـبة الأمية وتركيز التعليم فى النواحى النظرية، هذا بالإضافة إلى غياب وجود التكنولوجيـا

الحديثة ومن ثم انخفاض الإنتاج والكفاءة الإنتاجية، وفقدان المناعة فى مقاومة أو تحمل آثار التقلبات الاقتصادية التى تشهدها دول العالم المتقدمة، وتدهور معدلات التبادل التجارى وتفاقم مشكلة الديون الخارجية على نحو يهدد مستقبل استقلالها السياسى واستقرارها الاجتماعى، هذا بالإضافة إلى ضعف القدرة التفاوضية فى مجال تحديد السياسات التجارية.

المطلب الثانى : آثار ومزايا التكامل الاقتصادى

فى ضوء المشاكل الاقتصادية التى تواجه الدول المتخلفة ومنها الدول الإسلامية من أجل إجراء تنمية اقتصادية نظراً للعجز المزمن والمتزايد فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات ونقص الأيدى العاملة الفنية المدربة أحياناً ونقص رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية فى بعض المجالات واعتماد هذه الدول على تصدير المواد الأولية غير المصنعة بالإضافة لضيق الأسواق المحلية وتخلف الهياكل الاقتصادية وافتقارها للبنية الأساسية من أجل التنمية الصناعية والاجتماعية ومن ثم لتجاه معدلات التبادل الدولى فى غير صالحها نظراً لارتفاع أسعار السلع المصنعة والواردة من الخارج وانخفاض أسعار صادراتها من المنتجات الأولية.

ولهذا كان انطلاق الدول المتخلفة فى إجراء تكامل اقتصادى فيما بينها لأجل التنمية الاقتصادية لتدعم بها مركزها فى التجارة الدولية والمساومة فى مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية واتساع السوق أمام خطط التنمية.

ولا شك أن ديناميكية عمليتى التكامل والتنمية بالدول المتخلفة تقتضى ترشيد الإنتاج وتوجيهه طبقاً للمزايا النسبية، وكذا تعبئة الموارد فى إطار خطة مشتركة وبذلك يمكن تحقيق المزايا التالية من التكامل الاقتصادى.

١ـ تقسيم العمل الدولى :

من أهم نتائج التكامل الاقتصادى هو تقسيم العمل بين الدول الأعضاء وذلــك علــى أساس التخصص، حيث تقوم كل دولة بإنتاج السلعة ذات الميزة النسبية (أى النفقة الإنتاجيــة الأقل). ومن ثم فإن الإنتاج يقام بمعرفة أفضل المنتجين كفاية مما يزيد من كمياته وانخفــاض أسعاره بالإضافة إلى رفع الكفاءة الإنتاجية له، وبهذا يستفيد المستهلك بالحصول على ســلعة منتجة بكفاءة عالية وبسعر منخفض. كذلك يستفيد المنتج باتساع سوقه وزيادة إنتاجه ومن ثــم زيادة أرباحه. وقد كان المستهلك قبل التكامل يضطر لشراء نفس السلعة من المنتج الــوطنى داخل بلاده حتى ولو كانت بتكلفة كبيرة ومستوى أقل فى الجودة.

وكبر السوق يساعد على خلق التكامل للتجارة وتخصص كل دولة فى إنتاج السلع التى لها فيها ميزة نسبية خاصة، فكلما كان حجم الإنتاج كبيراً كانت هناك فوائد محققة من التكامل الاقتصادى.

ويترتب على التكامل الاقتصادى آثار على الدول الأعضاء وكذلك على الدول الأخرى غير الأعضاء، وتتراوح هذه الآثار بين القوة والضعف تبعاً لصورة التكامل – أو درجتــه – وتبعاً لما إذا كانت اقتصاديات الدول الأعضاء متنافسة أو متكاملة مــع بعضــها وللتكــاليف النسبية للمنتجات محل التبادل لهذه الدول سواء فيما بينها أو فيما بينها وبين الدول الأخــرى خارج نطاق التكامل. وعادة ما تدرس آثار التكامل من خلال ما يعــرف بنظريــة الاتحــاد الجمركى the customs union theory على أساس أن الاتحاد الجمركى درجة متوسطة من درجات التكامل الاقتصادى، والاتحاد الجمركى يحقق نوعين من الآثار المرتبطــة بالتجــارة الخارجية.

الأول وهو الأثر الإنشائى trade creation حيث تتحول التجارة من مصدر عــالى التكلفة للمنتجات والسلع إلى مصدر آخر منخفض التكلفة. ويكون هذا التحول داخــل إطــار الاتحاد الجمركى، فإذا كانت السلعة س تنتجها كل من الدولة أ والدولة ب، ولكن تكلفة إنتاجها

فى الدولة أ أكبر من تكلفتها فى الدولة ب وعلى إثر قيام الاتحاد الجمركى وإلغاء الرسوم والحواجز الجمركية فإن دول التكامل سوف يتجهون إلى شراء السلعة س من الدولة ب وليس من الدولة أ ذات التكلفة المرتفعة ومنهم مواطنوا للدولة أ. هذا التحول ينتج عنه زيادة التجارة بين دول أعضاء الاتحاد الجمركى بالإضافة إلى أنه يعيد تخصص الموارد فى هذه الدول على نحو رفع كفاءة استخدامها ويزيد من كمية السلع والخدمات التى يمكن إنتاجها بقدر معين من الموارد تمتلكه الدول الأعضاء. فإلغاء الرسوم والحولجز الجمركية سيؤدى فى النهاية إلى التخصص وتقسيم العمل بين دول التكامل. حيث تتخصص كل دولة فى إنتاج السلعة ذات الميزة النسبية أى التكلفة المنخفضة.

أما الأثر الثانى وهو الأثر التحويلى للتجارة **trade diversion** وهو تحول التجارة من مصدر منخفض التكلفة قبل قيام الاتحاد الجمركى إلى مصدر مرتفع التكلفة بعد قيام الاتحاد. حيث أن الدولة أ كانت تستورد السلعة من دولة أجنبية ج نظراً لأن تكلفتها أقل من تكلفة نفس السلعة بالدولة ب وذلك قبل قيام الاتحاد الجمركى، وبقيام الاتحاد الجمركى تضطر الدولة أ إلى شراء السلعة س من الدولة ب ذات التكلفة العالية وهذا يعنى أن قيام الاتحاد الجمركى قد نتج عنه تحول التجارة من خارج الاتحاد الجمركى إلى داخله مع انخفاض فى كفاءة استخدام الموارد على مستوى الدول الثلاث. وعادة ما يكون هذا التحول فى اتجاه زيادة التجارة بين الدول أعضاء الاتحاد على حساب تجارتها مع الدول الخارجية التى تتجه للانخفاض.

ولهذا يمكن القول بأنه كلما كانت الآثار الإنشائية أكبر من الآثار التحويلية فإن الاتحاد الجمركى يؤدى إلى تخصيص أفضل للموارد على مستوى الدول الأعضاء وعلى مستوى الاقتصاد الدولى ككل، كما يؤدى إلى زيادة كفاءة استغلال الموارد المتاحة على المستويين سالف الذكر ومن ثم زيادة الدخل الحقيقى سواء للمستهلك أو المنتج، وكلما كانت الآثار التحويلية أكبر من الآثار الإنشائية فإن الاتحاد الجمركى يؤدى – فى الأجل القصير – إلى

سوء تخصيص الموارد على مستوى الدول الأعضاء بالاتحاد أو على مستوى الاقتصاد الدولي وبذلك يكون له أثر سلبي على الرفاهية المنشودة على المستويين، ويجب أن يلاحظ أن عنصر الزمن قد يكون له تأثير فعال في تغييرات ديناميكية في اقتصاديات الدول الأعضاء ومن ثم يؤدي إلى تغيير هذه النتائج.

وينتج عن الاتحاد الجمركي آثار توزيعية من حيث أنه يؤثر على عوائد عوامل الإنتاج وكذا على توزيع الدخل سواء على المستوى الوطني للدول أعضاء الاتحاد أو على مستوى شركائهم من الدول الأخرى.

٢ـ اتساع السوق وكبر حجم المشروعات :

ينتج عن قيام التكامل الاقتصادي اتساع للسوق وميل حجم المشروعات داخله إلى الكبر، وينتج عن ذلك حدوث وفورات في الإنتاج وزيادة المنافسة بين المشروعات في الدول التي كانت بمعزل عن بعضها من قبل ومن ثم حدوث دفعة قوية لاقتصاديات الدول الأعضاء بالتكامل.

إن ضيق السوق ووجود صعوبات للتصدير للخارج يحد من إمكانيات الدول الساعية للنمو من السير قدماً فرادى في التصنيع، نظراً لعدم توفير مميزات الإنتاج الكبير، ومن هنا يبرز دور ومزايا الاندماج الاقتصادي، حيث يوفر السوق الكبيرة والتي تعتبر شرطاً جوهرياً من أجل قيام تنمية اقتصادية سليمة للدول الساعية للنمو. كما أن تحقيق مزايا الإنتاج الكبير من أهم العوامل المؤدية لنجاح التكامل الاقتصادي بالإضافة إلى إيجاد مزايا التخصص بين دول التكامل حيث تتركز المشروعات في المناطق الملائمة لها.

كما أن الميزة المترتبة على كبر حجم المشروع في السوق لا تقتصر على ما ينتج من وفورات على هذا النحو بل يمتد إلى ما يحدثه من المزيد من المنافسة بين المشروعات الموجودة لدى الدول المنضمة للتكامل، كما يترتب عليه أيضاً مناهضة للإجراءات الاحتكارية والتعقيدات التي تسود اقتصاديات بعض الدول.

وتعزيز المنافسة على هذا النحو يخفض من ثمن السلع ويسمح بتوزيع أفضل للدخول لدول التكامل مما يقلل من الفروق المادية القائمة بينهم.

كما أن اتساع السوق من شأنه أن يزكى لدى المنتجين روح المبادرة والاختراع والبحث العلمى والدخول فى الاستثمارات الهامة وتطبيق أحدث الطرق العلمية فى الإدارة والتخطيط، كما يزيد من ثقة وجرأة البعض على مباشرة آفاق جديدة فى الإنتاج واستخدام أحدث المعدات ومن ثم تنعكس هذه الآثار والتغيرات على دول التكامل بمساعدتها على التنمية وتنسيق سياساتها الاقتصادية ويخفف من أضرار التقلبات الاقتصادية الناجمة عن الانكماش والتضخم.

٣- أثر التكامل على الاستثمار :

يزداد حجم الاستثمار داخل التكامل عما كان عليه قبل قيامه، حيث أن قيام التكامل يعمل على إيجاد إمكانيات كبيرة للاستثمار، كما يحدث تغييرات جوهرية فى هيكل اقتصاد الدول الأعضاء، ونظراً لكبر السوق ومن ثم الإنتاج فإنه يستخدم آلات ومعدات حديثة مما يساعد على إحداث استثمارات إضافية.

وينتج على زيادة النشاط الاقتصادى أن تزيد الدخول ومن ثم تزيد المدخرات مما يساعد على زيادة الاستثمارات.

أما عن توزيع الاستثمارات جغرافياً داخل التكامل فقد يظن أن التكامل يحسن توزيعها فتتجه رؤوس الأموال للدول ذات الحاجة أكثر من غيرها وهى الدول ذات العجز المالى وضعف الإنتاج وزيادة السكان وإن توافرت لديها بعض الموارد الطبيعية، إلا أنه من المعروف أن رؤوس الأموال تتجه عادة للدول الأكثر نمواً للاستثمار فيها لكى تأتى بالعائد الأكبر، ولكن فى مثل هذه الحالات يجب أن يقوم المسئولون عن التكامل بتوجيه رؤوس الأموال فى صورة مشروعات مشتركة لدى الدول ذات العجز خاصة لأنها تتوفر لديها العمالة

الرخيصة الفائضة وكذلك بعض المواد الأولية الطبيعية اللازمة للصناعة، ويلاحظ أنـــه فـــى حالة زيادة دخول الدول الفقيرة وذات العجز والرفع من مستوى معيشة مواطنيها فيهـــا فـــإن الفائدة من ناحية ارتفاع استهلاك المواطنين للكثير من السلع المحرومين منها، ومن ثـــم فـــى زيادة الاستهلاك يؤدى لزيادة الإنتاج وكبر حجم السوق، وعلى ذلك يجب على السلطات العليا فى التكامل الحرص على حسن تغيير وتوزيع مسارات الاستثمار داخل دول التكامل.

أما عن توزيع الاستثمارات داخل المشروعات المختلفة فإن الاتجاه الطبيعى لها هـــو المشروعات الصناعية الكبيرة الحجم والأكثر كفاءة حيث يفضـــل أصـــحاب هـــذه الأمـــوال استثمارها فى الصناعات الثقيلة طويلة الأجل.

ونود أن نشير إلى أنه يجب أن يكون هناك عدالة فى توزيع المشروعات الاستثمارية حتى يتم حدوث إنماء اقتصادى عادل بين دول التكامل وأنه يجب الاهتمام بالدول الأقل نمـــواً حيث يمكن منحها دفعات أكثر من باقى الدول من أجل إحداث تنمية سريعة تتمكن عن طريقها من الوقوف أمام التيارات الاقتصادية المختلفة سواء داخل دول التكامل أو خارجه.

٤ـ انتقال راس المال والعمل :

قد يمتد التكامل ليشمل حرية انتقال رأس المال والعمل. وعادة ما يتم الانتقال من البلد الذى تقل فيه إنتاجيته الحدية إلى البلد الذى ترتفع فيه هذه الإنتاجية مما يؤدى إلـــى ارتفـــاع الدخل الفردى فى الدولتين، ومن ثم تكون الهجرة فى صالح البلدين وبالتالى فى صالح جميـــع دول التكامل حيث ينتج عنها استخدام عنصر العمل استخداماً حسناً.

ولكن إذا حدث خلاف ذلك بأن انتقل رأس المال والعمل من الدولة التى يقل وجودهما فيه نسبياً لدولة أخرى ذات وفرة فى العنصرين فينتج عن ذلك أضرار للدولتين المتكـــاملتين، لهذا يجب على السلطات المختصة فى هذه الحالة أن ترسم السياسة التى من شأنها ضمان تحقيـــق النتائج المرغوب فيها والمطلوبة والتى على أساسها تم الاتفاق على حرية انتقال العنصرين.

٥ـ قدرة دول التكامل على المساومة والحد من عدم استقرار صادراتها :

من عوامل عدم تحسن أحوال التجارة الخارجية للدول الساعية للنمو إلى عدم قدرتها على المساومة، ولا شك أن التكامل يعطى للدول داخل إطاره من القوة ما يجعلها قادرة على المساومة حتى تستطيع تحقيق مصالحها.

والقدرة على المساومة تؤدى إلى تحسن معدل التبادل الدولى مع الدول الخارجية ودول التكامل الاقتصادى، حيث تستطيع دول التكامل استيراد السلع الأجنبية بأسعار منخفضة مع إمكانها رفع أسعار سلعها الوطنية المصدرة للخارج، ومن ثم تستطيع الدول الساعية للنمو والداخلة فى إطار التكامل وضع حد لتقلبات الأسعار الخاصة بصادراتها وذلك فى مجال التجارة الخارجية والتى تحدث نتيجة لتقلبات دورية فى مستوى التشغيل والإنتاج بالدول الصناعية المتقدمة.

هذا ونود الإشارة إلى أن المكاسب الناتجة عن التكامل الاقتصادى خاصة إذا كان بين دول ساعية للنمو – تختلف فى الأمد القصير عنها فى الأمد الطويل، وكذا باختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية المتبعة فى هذه الدول المتكاملة، وكذا تختلف بالنسبة للمستوى الاقتصادى والاجتماعى وصورة التكامل التى عليها هذه الدول.

وعلى ذلك فى ظل حرية السوق فإن مكاسب الدول الساعية للنمو من التكامل محدودة فى المدى القصير نظراً لاقتصار التكامل على تحرير التبادل التجارى بين الدول المتكاملة.

ولكن فى حالة تغيير أنماط التجارة والإنتاج بين هذه الدول على أساس المزايا النسبية والإنتاج الكبير وهذا ما يمكن تحقيقه فى المدى الطويل، فإن ذلك يؤدى إلى تقوية الهياكل الاقتصادية الداخلية نتيجة زيادة معدلات النمو الاقتصادى، مما ينتج عنه اتجاه التجارة من منطقة التكامل إلى العالم الخارجى مما يحدث مكاسب كبيرة للدول المتكاملة.

المطلب الثالث : المفهوم الإسلامي للتكامل الاقتصادي

لقد جاء الإسلام بمنهج كامل للحياة، فيهتم بالجانب المادى بقدر ما يهتم بالجانب الروحى فى حياة البشر، لأنه لا قوام لجانب دون جانب آخر وكلاهما يتأثر بالآخر ويؤثر فيه – ولذلك نجد أن الإسلام اهتم اهتماماً كبيراً بمشكلة التخلف والفقر أى بالمشكلة الاقتصادية، ولذلك فإنه يعتبر أن طلب المال الحلال فريضة وجهاد فى سبيل الله، بل ساوى بين الفقر والكفر، ويقول الرسول ﷺ "كاد الفقر أن يكون كفراً"[(١)] ويقول عليه الصلاة والسلام "اللهم إنى أعوذ بك من الكفر والفقر" قال رجل (أيعدلان). قال "نعم"[(٢)]. والإسلام عندما وجه الناس للعبادة وذكر الله، علله فى القرآن بقوله تعالى "**فليعبدوا رب هذا البيت الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**" (٣، ٤–قريش).

وأن سيدنا موسى عليه السلام حين دعا الله بقوله "**رب اشرح لى صدرى ويسر لى أمرى**" (٢٥، ٢٦–طه) قرنه بقوله "**كى نسبحك كثيراً ونذكرك كثيراً**" (٣٣، ٣٤–طه). ولعل من أهم ما جاء به الإسلام فى مجال الاقتصاد مبدأ الضمان الاجتماعى، حيث يكفل للفرد مستوى لائقاً للمعيشة وهو ما عرفه علماء الفقه الإسلامى بحد الكفاية، حيث أن لكل إنسان فى مجتمع إسلامى الحق فى حصوله على احتياجاته الضرورية للحياة، وإن لم يستطع بقدراته العادية فى الحصول عليها فإن بيت المال يتكفل بذلك مهما كانت جنسيته أو ديانته، وفى ذلك يقول الرسول عليه السلام "من ترك ديناً أو ضياعاً – أى أولاد ضائعين لا مال لهم، فإلىّ وعلىّ"[(٣)]. أى من ترك أولاداً أو ذرية فقيرة وضعيفة فأنا مسئول عنهم وكفيل بهم.

ويختلف حد الكفاية من مكان لآخر ومن زمان لآخر، حيث أن مستوى الحياة والمعيشة يختلف من بلد لآخر ومن ثم يختلف حد الكفاية من بلد مستوى معيشتها منخفض لبلد

---

(١) أخرجه الطبرانى فى الأوسط والسيوطى فى الجامع الصغير.

(٢) أخرجه أبو داوود والنسائى وابن ماجة.

(٣) أخرجه الشيخان البخارى ومسلم.

آخر مستوى معيشتها مرتفع، وكذلك يختلف حد الكفاية فى نفس البلد الواحد من عام لعام آخر قد ترتفع فيه الأسعار بصورة كبيرة بل قد تتحول بعض الحاجيات من الكماليات إلى الضروريات التى لا يستطيع الإنسان أن يستغنى عنها، ومن ثم تتكفل الدولة الإسلامية للإنسان الذى يعيش على أرضها أن تكفل الحد الأدنى الذى يستطيع أن يعيش عيشة كريمة إذا ما عجز عن تحقيق ذلك بعمله واجتهاده لظروف خارجة عن إرادته.

ويعتبر الضمان الاجتماعى فى نظر الإسلام من صميم الدين وأن إنكاره أو إهداره هو تكذيب لقوله تعالى "**أرأيت الذى يكذب بالدين فذلك الذى يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين**" (١، ٣-الماعون). وقول الرسول عليه السلام "ليس بمؤمن من بات شبعان وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم"[(١)].

وتعتبر الدولة مسؤولة بصورة مباشرة عن تطبيق مبدأ الضمان الاجتماعى، وتقوم الدولة عادة بالإنفاق إما من موارد الدولة المالية (الملكية العامة للدولة) أو من فريضة الزكاة والفيئ، وهو ما نص عليه فى الآيات الكريمة "**وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير. ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم**" (٦، ٧-الحشر).

ومن الحقائق التى لا تقبل الجدل أن الناس يتفاوتون فى الصفات الجسدية والفكرية والنفسية وقوة العزيمة والقدرة على الشجاعة والصبر، كما يختلفون فى سرعة البديهة والذكاء إلى غير ذلك من مكونات الشخصية، وقد اعتبر الإسلام أن أساس الملكية هو العمل. ومن ثم فإن كل هذه العوامل تؤدى فى النهاية إلى تفاوت الثروة بين الأفراد، ولهذا يعمل الإسلام على تقريب الفوارق بينهم ولهذا شرع الإرث تفتيتاً للثروة وشرعت الزكاة حقاً معلوماً للسائل

---

(١) أخرجه الطبرانى والبيهقى.

والمحروم وأوجب على الحاكم المسلم سد حاجات الفقراء وذوى الحاجة ونهى عن الإسـراف والتبذير حتى يتقارب أفراد الأمة فى مستوى المعيشة ويتحقق التوازن الاجتماعى.

وقد تم تحقيق التكامل الاجتماعى منذ ظهور الإسـلام بالمؤاخـاة بـين المهـاجرين والأنصار حتى أنهم تقاسموا كل شىء بينهم.

وفى الضمان الاجتماعى والتكافل الاجتماعى ورفع مستوى معيشة الطبقـة الفقيـرة يؤدى فى النهاية إلى زيادة دخل الأسرة ومن ثم يزداد الدخل القومى والذى يـؤدى إلـى أن الأسرة الفقيرة تبدأ تمارس حياتها على مستوى أعلى من مستوى الفقر وبذلك يرتفع مسـتوى الغذاء والكساء والسكن والتعليم والثقافة والصحة، ومن ثم يزداد الطلب على السلع المختلفـة ويرتفع مستوى الأداء والإنتاج، كل هذه العوامل تؤدى فى النهاية إلى أن زيادة دخل الفرد أو الأسرة يؤدى إلى زيادة الطلب على السلع وزيادة الإنتاج ومن ثم ارتفاع الكفاءة الإنتاجية لدى المنتج الذى يزيد الطلب على سلعة وكذلك رب الأسرة الذى يعيش عيشة رغدة فإنه يبدأ فـى التفكير فى تطوير إنتاجه وزيادة الإنتاج كل ذلك يؤدى فى النهاية إلى زيادة الإنتاج ومن ثـم الناتج القومى والذى يؤدى إلى زيادة الدخل القومى ومن ثم زيادة الإنفاق العام بمعرفة الدولة، وينتهى إلى زيادة الدخل الفردى وهكذا تدور حلقة التنمية والتقدم والرفاهية.

مما سبق نصل إلى نتيجة جوهرية وهى أن التضامن الاجتماعى أو التكافل الاجتماعى يؤدى إلى رفع مستوى معيشة الأسرة ومن ثم رفع مستوى معيشة المجتمع. ورفـع مسـتوى معيشة المجتمع يؤدى إلى زيادة الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية ومن ثم تحقيـق فـائض فـى الإنتاج وخفض أسعار السلع المنتجة. كل ذلك فى النهاية يؤدى إلى زيادة الناتج القومى ومـن ثم الدخل القومى. وهكذا تسير الدولة فى طريق التنمية الاقتصادية ويتحقق النمو الاقتصـادى ومن ثم الرفاهية الاقتصادية فى ظل تعاليم الدين الإسلامى بما أوجب علـى المسـلمين مـن المحبة والإخاء والرحمة فيما بينهم والإحسان على المحتـاج سـواء مـن أفـراد المجتمـع أو تدخل الدولة.

وما يحدث بالنسبة للفوارق بين أفراد المجتمع الواحد من ثروات يحدث كذلك بالنسبة للدول المختلفة نظراً لاختلاف دولة عن أخرى من ناحية الموارد البشرية ومستوى التعليم والثقافة والتكنولوجيا من ناحية الموارد الطبيعية التي وهبها الله لكل دولة في باطن الأرض من معادن وثروات ومن أراض زراعية خصبة أو موارد مائية وغيره وطقس ملائم للزراعة وتربية الحيوانات وكذا ما لديها ومن موارد طبيعية تساعدها على إقامة صناعة من في مجال واحد أو عدة مجالات، وهكذا نجد أن الدول تختلف في مواردها لظروف كل دولة وموقعها الجغرافي في القارة التي توجد فيها.

إن ما يحدث من فروقات واضحة في الثروة بين الأفراد تحدث كذلك بالنسبة للدول، ولكن العامل الفعال في زيادة الثروة والتطور والتنمية والتكنولوجيا هو العامل البشري المنظم والمخترع والدؤوب على رفع الكفاءة الإنتاجية بالأبحاث العلمية والمطورة لنظم الإنتاج المختلفة. هذه حقائق لا نختلف عليها.

وإذا رجعنا إلى ديننا الحنيف نجد أن هناك الكثير من الحقائق والتشريعات الربانية والتي تحثنا على التضامن والتكافل والتكامل، ومن ذلك أن الله فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد، وأن المسلمين يجتمعون في يوم من كل أسبوع لصلاة جماعة وهي صلاة الجمعة، وكذلك يجتمع المسلمون في أكبر حشد يشهده العالم مرة واحدة في العام وهو يوم عرفة في موسم الحج، كل ذلك معناه أن الله يحث المسلمين في عبادتهم على التكافل والتكامل وأداء مناسك العبادة والصلاة والحج وكذا قضاء مصالحهم المشتركة.

والحقيقة الربانية الأخرى هي أن الأصل في الإسلام هو وحدة الأمة الإسلامية حيث أنها وطن واحد وإن قسمت إلى عدة أقاليم مختلفة يتولى كل إقليم حاكم من قبل أمير المؤمنين الذي يحكم الأمة الإسلامية.

وكل حاكم مسئول عن شعبه وأموال وأراضي إقليمه حيث يحكم بما أنزل الله ومن ثم يعمل على توفير الأمن والأمان للإقليم، ويعمل على تحصيل موارد الدولة المالية من أملاك

الدولة وكذا جمع الزكاة والخراج والعشور والفيئ وينفق منها على إقليمه فى إطار تعليمات الشريعة الإسلامية، وما يفيض عن حاجة شعبه يوضع فى بيت مال المسلمين لدى أمير المؤمنين، بعد أن يكون قد سد حاجة كل محتاج وكل فقير وكل ذو عسرة من مأكل وملبس ومسكن ودابة وخادم، ومن بيت مال المسلمين ينفق أمير المؤمنين على الأقاليم الأخرى والتى لديها عجز فى مواردها المالية وتحتاج إلى سد هذا العجز أو حدوث مجاعة أو نقص فى محاصيلها.

إن دعوة الإسلام تهدف إلى تحقيق أمة واحدة أى وحدة كاملة لجميع الناس وهى أرقى صور التكامل، ولكن اختلاف هؤلاء الناس وبغيهم وبعدهم عن شرع الله جعلهم أشتاتاً وفرقهم إلى جماعات. وفى ذلك يقول الله سبحانه وتعالى "**كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغياً بينهم**" (٢١٣-البقرة).

وفى آية أخرى يقول الحق سبحانه وتعالى "**وما كان الناس إلا أمة واحدة فاختلفوا**" (١٩-يونس).

ولهذا فقد حث الإسلام على الوحدة والتماسك لمواجهة الأزمات المختلفة فقال تعالى "**ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم**" (١٠-آل عمران).

كما أكد الإسلام وحدة الأمة الإسلامية وأنها أمة واحدة فقال تعالى "**إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون**" (٩٢-الأنبياء) ثم أكدها فى آية أخرى حيث قال تعالى "**وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون**" (٥٢-المؤمنون) وتكرار هذه الآيات فيه تأكيد وإصرار من المولى عز وجل على أن الأمة الإسلامية أمة واحدة فعلى المسلمين أن يعملوا على ذلك ولحكام المسلمين خاصة أن يلتزموا بما جاء بكتاب الله فالأمة الإسلامية هي أمة واحدة متكاملة وليست دولاً مشتتة، ومتفرقة ومتخاصمة ومتنافرة، ولذلك شبهها رسول الله ﷺ بالجسد

الواحد حيث قال "مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"[١].

كما حث الإسلام على تأكيد الأخوة بين أفراده من أجل الوحدة والتماسك والقوة والنمو فقال تعالى **"ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون"** (١٠٤-آل عمران).

كل هذه الآيات تؤكد أن الأمة الإسلامية أمة واحدة متكاملة وليست متفرقة والتكامل يجمعها فى وطن واحد تحت لواء أمير المؤمنين. فلا يشتكى حاكم من فقر أو عجز ولدى حاكم فائض مالى بل يحدث انتقال فورى من صاحب الفائض إلى من لديه العجز. وكان بيت مال المسلمين بمثابة البنك المركزى للدولة الإسلامية (أو بنك الدولة). حيث كانت ترد إليه الأموال من جميع الولايات الإسلامية ويتم حفظها والإنفاق منها فى شئون الدولة المختلفة، ومن أمثلة الصرف إقامة المشروعات الجديدة وإقامة التحصينات[٢]. أو تلافى حدوث مجاعة أو قحط أو غلاء بإحدى الولايات[٣]. كما كان يقدم الأموال للزراع والتجار عن طريق القروض الحسنة.

والتكامل الاقتصادى لم يكن فى هذه المجالات بل كان على مستوى جميع عناصر الإنتاج من انتقال الأفراد من بلد لأخرى دون أية قيود ونقل رؤوس الأموال سواء للاستثمار أو التجارة. ولم يتقيدوا بأى قيود جمركية بين الولايات المختلفة، كما كان حق الملكية مكفول لكل مسلم فى بلاد الأمة الإسلامية، فالأمة الإسلامية رغم اتساعها أمة واحدة.

لهذا كانت صورة التكامل الاقتصادى فى تلك الآونة من أحسن وأرقى الصور حيث كانت وحدة كاملة تحكم بكتاب الله وسنة رسوله عليه السلام. وأمير مؤمنين واحد تحت لوائه

---

(١) رواه البخارى - وأخرجه مسلم فى صحيحه وأبو داوود.

(٢) راجع الطبرى. جـ١٠. ص ٧١.

(٣) راجع ابن الجوزى، المنتظم، جـ٥. ص ١٧٢، جـ٦. ص ٥٠.

عدة حكام لأقاليم يتبعونه ويسيرون على هدى دستور الإسلام وشريعة الله. لهذا كانوا في أحسن حياة وأفضل معيشة. واتسعت رقعة الإسلام والأمة المسلمة لأنهم كانوا يتمسكون بكتاب الله وسنة رسوله. وفي ذلك يقول الرسول عليه الصلاة والسلام "تركت فيكم ما إن تمسكتم به فلن تضلوا أبداً كتاب الله وسنة نبيه"[١]، صدق رسول الله. فلو رجع المسلمون إلى هذه الثروة المباركة والهدى الإلهي النبوي ما كان هذا حال المسلمين الآن في بقاع الأرض مشتتين ومهلهلين وضعفاء ومختلفين مع بعضهم البعض. ولهذا يقول الله سبحانه وتعالى "**ولا تكونوا كالذين نسوا الله فأنساهم أنفسهم**" (١٩-الحشر). وفي النهاية نذكر قوله تعالى "**ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق**" (١٦-الحديد).

هذه هي صورة التكامل الاقتصادي من الوجهة الإسلامية. وهذه الصورة هي أفضل وأحسن الصور والصيغ في الأساليب المختلفة للتكامل الاقتصادي. وهي الوحدة الكاملة والتي تتطلب وجود حاكم واحد (أي سلطة عليا) تحكم باقي الأوطان والأقاليم تحت لواء دستور واحد وهو كتاب الله وسنة رسوله.

المطلب الرابع : السند الشرعي للتكامل الاقتصادي في الإسلام

لا شك أن الإسلام يعمل على الوحدة والتكامل ولا يعمل على التفرقة والتنافر. ففي الوحدة قوة وعزة. وقد سبق أن أشرنا إلى الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تنبه إلى ذلك. ونضيف إليها البعض الآخر مثل قوله تعالى "**واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً**" (١٠٣-آل عمران). وهنا يذكرنا الله سبحانه وتعالى بفضله علينا حيث كنا فرقاء وأعداء ولكنه

---

(١) رواه الحاكم.

سبحانه وتعالى جعلنا أخوة أحياء وألف بين قلوبنا. ولهذا يحثنا على أن نتمسك ونعتصم ونحتمي بكتاب الله ولا نتفرق أبداً ونكون أمة واحدة لأن فى الوحدة والجماعة ومن ثم الأمة قوة وعزة وكرامة. ولابد أن نذكر دائماً نعم الله علينا. حيث أن بنعمه هذه أصبح المسلمون إخواناً فى الدين وألف بين قلوبنا جميعاً وأصبحنا متحدين متآخين.

وقال تعالى "**وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان**" (٢-المائدة). فيجب أن نتعاون ونتآخى وهو أمر لجميع الخلق على التعاون بالبر والتقوى في إطار كتاب الله وسنة رسوله. وأن يعملوا بما جاء بهما وأن ينتهوا عن ما نهى الله عنه، وقد قرن الله التعاون على البر بالتعاون على التقوى لأن فى التقوى رضا الله سبحانه وتعالى وفى البر رضا الناس، ومن جمع بين رضا الله ورضا الناس فقد تمت سعادته وعمت نعمته.

وقول الله تعالى "**إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون**" (٩٢-الأنبياء)، ثم تكرارها فى آية أخرى "**وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون**" (٥٢-المؤمنون)، فالله سبحانه وتعالى يعني بذلك أن الأمة الإسلامية أمة واحدة تدعو للتوحيد والطاعة لله وتؤكد الأيتين على التضامن والوحدة والتعاون. فالوحدة بين المسلمين أساس فى الشريعة مهما تناثرت الديار، والوحدة لا تعرف الحدود المصطنعة لأنها ذات جذور عميقة فى نفس المسلم، ومن ابتعد عنها أصبح مشاقاً للرسول ﷺ، وقال تعالى "**ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً**" (١١٥-النساء).

ولا ننسى أن فى بداية الهجرة للرسول ﷺ من مكة للمدينة طبق هذه المبادئ وضرب المثل الحى فى أن الأمة الإسلامية أمة واحدة حيث آخى بين المهاجرين والأنصار. بين قوم تركوا ديارهم وأرضهم وأهلهم وزراعتهم وتجارتهم وما يتملكون من أموال حباً فى دعوى الرسول وحباً فى الله وفى الإسلام وذهبوا إلى إخوان لهم فى

المدينة مستقرين فى أوضاعهم الاجتماعية والمالية. ومن ثم فهم أفضل حالاً من المهاجرين. ولذا نجد أن هناك فروقات كبيرة ما بين المهاجرين والأنصار فى النواحى المالية والاقتصادية والاجتماعية. وقد ضرب الرسول المثل الحى والمجسد حتى نحتذى به وهو أنه آخى بينهما وتقاسموا كل شيء بصدر رحب وبإيمان قوى وبكرم وتسامح. وهذا الموقف قد خفف الكثير من معاناة المهاجرون من غربتهم فى ديار إسلامية أخرى. ومن فراقهم لأهلهم وذويهم. ومن ثم لم يشعر المهاجرين بالغربة ولا بالفرقة حيث استقبلهم الأنصار بالحب والترحاب، وهذا هو السلوك الإسلامى الصحيح. فالمسلم أخو المسلم ومن كان فى حاجة يجب أن يسرع أخاه فى قضاء حاجته فنحن كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو لابد أن يتداعى سائر الأعضاء له بالسهر والحمى.

المبحث الثانى : التكامل النقدى

كثيراً ما يثار الحديث عن توحيد العملة بين الدول الداخلة فى إطار التكامل الاقتصادى وأن ذلك من أهم مقومات النجاح لقيام تكامل اقتصادى كامل.

وسوف يتضمن هذا المبحث مطلبين : الأول منهما نتعرف فيه على التكامل النقدى، والمطلب الثانى سوف نشير فيه إلى تجربة التكامل النقدى للاتحاد الأوروبى كتطبيق عملى لهذا التكامل. وذلك كمثال حى للعالم الإسلامى يحتذى به عندما يعمل على توحيد عملته فى صورة الدينار الإسلامى الموحد.

المطلب الأول : التعرف على التكامل النقدى

إن التكامل النقدى فى رأى البعض بأنه أهم الترتيبات المؤسسية اللازمة لإتاحة السبيل أمام حرية انتقال العمالة ورأس المال والتجارة كى يؤدى إلى حركة نشطة فعالة ومن ثم يؤدى بدوره إلى درجة كبيرة من التكامل وهو جزء لا يتجزأ من نظام تكامل اقتصادى كامل. إن

جوهر التكامل النقدى هو اتخاذ الترتيبات التى تسهل المدفوعات الأجنبية. وإن أيسر طريقة لتحقيق ذلك هو إحلال عملة مشتركة بدلاً من العملات الوطنية المنفصلة[١].

ويرى آخرون بأن درجة التعاون النقدى بين قطرين أو أكثر يمكن أن يوصف بأنه من أشكال التكامل، ولكن من الطبيعى أن يختلف هذا التعاون وهذا التكامل شكلاً ودرجة على المدى الواسع. فقد يكون عريضاً ونثيقاً وكاملاً أو ضيقاً، وقد يتراوح بين مجرد تعاون فى الشئون النقدية إلى اتحاد نقدى كامل.

فاتحاد المدفوعات الثنائى أو المتعدد الأطراف، هو شكل من أشكال التكامل النقدى، ولكنه ضيق ومحدود. أما فى حالة إيجاد عملة واحدة مشتركة، وسلطة نقدية مركزية عليا على مستوى الاتحاد، أو عند توحيد وتثبيت أسعار صرف العملات الوطنية وتنسيق السياسات النقدية والمالية، فإن كل ذلك يمثل تكاملاً نقدياً واسعاً ووثيقاً وحقيقياً يربو إلى اتحاد نقدى حين يتوج عملية تدريجية من التكامل الاقتصادى الكامل، فى ظل حرية العوامل والأشخاص والسلع والنقود[٢].

---

(١) يمكن القول عامة أن الأساس النظرى الذى يقوم عليه مفهوم التكامل النقدى هو ما يدعى الآن فى الأدبيات الاقتصادية والنقدية العالمية بمنطقة العملة المثلى (The Optimum Currency Area)
ولمنطقة العملة المثلى مؤشرات عامة تتلخص فى الآتى :-

أ- على الأقطار الداخلة فى إطار هذه المنطقة أن تحقق درجة عالية من التنسيق بين سياساتها المالية والنقدية وكذلك حرية انتقال عوامل الإنتاج فيما بينها مما يسهل من عملية التصحيح فى ظل أسعار صرف ثابتة. حيث تنتقل عوامل الإنتاج من الدول ذات الفائض إلى الدول ذات العجز والانكماش.

ب- يجب أن تكون منطقة العملة المثلى كبيرة - ذات سوق كبير - لدرء أخطار التقلبات بين سعر صرفها المركب وأسعار صرف المناطق الأخرى. ومن ثم لا تؤثر أسعار الصرف الخارجية على أسعارها عملياً بدرجة كبيرة.

جـ- يجب أن تقام منطقة العملة عندما تفوق منافعها عن تكاليفها.

- د. عبد المنعم السيد على. منطقة العملة المثلى والتكامل النقدى [دراسة فى المفاهيم والعلاقات].
مجلة الاقتصاد العربى العدد ٤٢٣ السنة السابعة. معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢، ص ١٠.

- د. إسماعيل شلبى. السياسة النقدية والتكامل الاقتصادى. مجلة كلية التجارة جامعة الزقازيق، عام ١٩٩٠.

(2) F. Machlup, "A History of Thought on economic Integration", London: Macmillan, 1971, Ch. 2., p. 19.

ويشترط البعض عدة شروط للتكامل النقدى تتلخص فيما يلى[1] :

١- شروط تتعلق بالعملة، بما فى ذلك إزالة هوامش وتغيرات أسعار الصرف وخلق كتلة عملة Currency Block.

٢- شروط تتعلق بالائتمان مثل المقايضات Swaps والإقراض وتجميع الاحتياطات Reserve Pooling.

٣- شروط سياسية Policy Rovisions مثل توافق السياسات النقدية وسياسات الميزانية ومركزية أسواق رأس المال وسياسة أجور مشتركة.

ويؤكد Balassa على حقيقة هامة وهى أن سعر الصرف الثابت الذى لا رجعة فيه يمثل السمة البارزة للتكامل النقدى. ولكن ذلك يتطلب شرطين أساسيين :

أولهما : مركزية القرارات الخاصة بالسياسات المالية والنقدية. وثانيهما : قبول الأقطار أو الأقاليم المختلفة المكونة للاتحاد لمضامين سياسة سعر الصرف الثابت وهو شرط توافق السياسات النقدية فى مختلف الدول الأعضاء[2].

ويرى Halm أن منطقة العملة Currency تتطلب خمسة شروط هى :

١- قابلية العملات للتحويل بالكامل وتبادلها مع عملات الدول الأعضاء بصفة دائمة.

٢- تثبيت عملات الدول الأعضاء وعدم قابلية ذلك للإلغاء وذلك فى إطار وحدة حساب مشترك.

٣- إلغاء نطاق Band للتغيرات المسموح بها فى سعر صرف عملة أى دولة عضو تجاه عملات الأعضاء الآخرين.

---

(1) R.A.M. Mundell, "The International Monetary system and the European Region" in S.K. swaboda [ED] Le Union Monetaire en Europe (Geneva) : Institute Universitaire de Hautes Etude International, 1971, pp. 45–67.

(2) B. Blassa, "Monetary Integration in the European common Market", in S. Sowaboda, Europe and the Evaluation of International Monetary System, Leuden : A. W. Sijthoff, 1973, p. 101, N. 17.

٤- قيام سياسات مالية ونقدية مشتركة يتم تحقيقها من خلال شكل ما من التعاون الوثيق بين البنوك المركزية أو مؤسسة ما على مستوى الاتحاد.

٥- يجب أن يقيم الاتحاد شكلاً ما من العون المالى المؤقت لأقطار العجز. على أن يكون هذا العون مؤقت ومحدود حتى لا يخالف جوهر التكامل من إنشاء سوق كبير لاستغلال الوفورات(١).

ويرتبط بالاتحاد النقدى نتيجتان. الأولى منها أنه ما دامت إدارة أية عملة لابد وأن يكون طرف ما مسئولاً عنها. لذلك فإن الاتحاد النقدى يستتبع بالضرورة إنشاء سلطة نقدية مركزية، وعادة ما تتخذ شكل بنك مركزى. والنتيجة الثانية تتمثل فى أنه لا توجد رقابة على الصرف داخل منطقة موحدة نقدياً.

مما سبق يتضح لنا ما هو التكامل النقدى الكامل وشروطه وضوابطه والنتائج المترتبة عليه. إلا أنه قبل الوصول إلى هذا التكامل النقدى الكامل هناك عدد من الإجراءات التكاملية التى يمكن اتخاذها فى هذا الاتجاه.

وهذه الإجراءات تتلخص فى سبعة أشكال مختلفة ذكرها **J. Williamson** وأسماها تكاملاً نقدياً جزئياً. ووصفها بأنها من أشكال التكامل الجزئى وبأنها صيغ من التكامل النقدى(٢).

وهى اتحاد المدفوعات، تجميع الاحتياطى، التنسيق النقدى، تنسيق أسعار الصرف، العملة الموازية، تكامل السوق المالية، والسياسات المشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال.

ويرى وليامسون بأن التكامل النقدى الجزئى يتحقق عندما لا يحدث قيام عملة واحدة مشتركة. ومن ثم فإن التكامل النقدى الجزئى ما هو إلا شكل من أشكال العمل النقدى المشترك

---

(1) N. Halm, "The Gilding Band for Variation of exchange Rates", in R.E. Baldwin and J.D. Richardson [Eds.] International Trade on Finance Readings (Boston : Little, Brown and Co. 1974, p. 362.

(٢) جون وليامسون – مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدى – التكامل النقدى العربى – المبررات والمشاكل والوسائل – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ١٩٨١ – ص ٤٤-٤٦.

الذى يضم أية مجموعة من البلدان التى تملك عملات مختلفة. وليس هناك من إجراء معين من هذه الإجراءات يستثنى أى إجراء آخر. ويمكن تجسيد أو دمج جميع هذه الإجراءات فى جهد تكاملى نقدى موحد ولكن على أساس تدريجى رابطاً كلاً منها بمرحلة معينـــة مـــن مراحـــل التكامل الاقتصادى. ويمكن لهذا الجهد أن يزداد مع تطور عمليـــة التكامـــل باتجـــاه اتحـــاد اقتصادى. ولهذا سيكون من الصعب القول بأن التكامل النقدى أو التكامل الاقتصادى يسبق أو يتبع الواحد منهما الآخر وإنما هما فى الواقع متلازمان مع بعضهما حيث يشد الواحد منهمـــا أزر الآخر إلى أن يتم تحقيق اتحاد نقدى واقتصادى معاً.

غير أن السرعة التى يجرى بها أى منهما قد تختلف من حالة إلى أخرى. وقـــد يـــتم تحقيق أى منهما فى مرحلة مختلفة من التكامل. ولكنهما يميلان إلى أن يدعما بعضهما حتـــى يتوجها فى النهاية باتحاد اقتصادى. ومن ثم – فى أغلب الأحوال – بوحدة سياسية.

ويرى البعض أنه من الصعب الوصول إلى حالة كاملة من التكامل الاقتصـــادى دون تكامل نقدى كامل. فالاتحاد النقدى والاتحاد الاقتصادى الكاملان يسيران جنباً إلى جنب. غير أن التكامل النقدى هو تتويج لتكامل اقتصادى ناجز. فلكى يمكن تحقيق تكامل اقتصادى كامل لابد من تكامل نقدى كامل. وليس لأى من هذين التكاملين أن يقوم دون الآخـــر. فالتكامل النقدى والاقتصادى يجب أن يسيرا بشكل متوازن إذ لا يمكن لأحدهما أن يتخلف كثيراً عن الآخر.

التكامل النقدى الجزئى :

مما سبق يتضح لنا ما هو التكامل النقدى وما هى شروطه ومتطلباته وما هى النتائج المترتبة عليه، إلا أنه قبل الوصول إلى هذه المرحلة من التكامل النقدى الكامل توجـــد عـــدة مراحل وإجراءات تكاملية والتى تتخذ طريقاً لهذا التكامل. وسوف نشير فيما يلى بإيجاز إلـــى هذه المراحل والإجراءات.

١- اتحاد المدفوعات Payments Union

هو عبارة عن تنظيم يقوم به عدد من الدول ذات العملات غير القابلة للتحويل بإنشاء نظام للمقاصة متعددة الأطراف، يتم بمقتضاه تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجارى فيما بينهما. ويتطلب هذا التنظيم توحيد إجراءات تسوية المدفوعات بغض النظر عن ماهية الشريك التجارى، الأمر الذى يؤدى إلى عدم التمييز بين الدول أعضاء الاتحاد فى التبادل التجارى. وقد يقوم الاتحاد بتزويد الأعضاء بالائتمان لتغطية جزء من اختلال موازينهم التجارية الصافية مع سائر الأعضاء.

ويهدف اتحاد المدفوعات إلى دعم تحرير التجارة فى نطاق المنطقة القائم فيها والتى تعانى من نقص مزمن فى الاحتياطيات الدولية السائلة. وعادة ما تتولد عن هذا النقص ضغوط تدفع نحو اتخاذ إجراءات ثنائية، مادام كل بلد لا يرغب فى استخدام جزء من أرصدته الأجنبية التى يمكنه استخدامها لتمويل وارداته من بلدان العملات الحرة. ويتطلب اتحاد المدفوعات إنشاء غرفة مقاصة لديها معلومات كاملة عن جميع المعاملات التى تتم داخل المنطقة بمعرفة المصارف المركزية المعنية. وتقوم هذه الغرفة بإجراء حسابات دورية للأرصدة الصافية المستحقة لكل مشارك أو المستحقة عليه، وتتخذ ترتيبات التسوية إما عن طريق احتياطيات أو ائتمان أو أى شكل يجمع بين النظامين.

ومن الشروط اللازمة لاتحاد المدفوعات شرط وجود رقابة شاملة على الصرف، بحيث يتم توجيه جميع المعاملات عن طريق المصرف المركزى.

٢- تجميع الاحتياطى Reserve Pooling

وهو نظام يقوم الأعضاء بمقتضاه بإيداع جزء من احتياطياتهم لدى أحد الوكلاء ومن ثم يكون لهم حقوق سائلة قبل هذا الوكيل. فى حين يحتفظ الوكيل لنفسه بحقوق سائلة لدى طرف ثالث. ونظراً لأن الاختلال فى موازين مدفوعات الدول الأعضاء تكون على فترات

مختلفة ومتباعدة زمنياً، فإن الوكيل يستطيع تقديم قروض فى إطار حدود معينة دون حدوث خطورة على سيولة إيداعات الأعضاء.

ومن هذا يتضح لنا أن تجميع الاحتياطى يهدف إلى التوفير فى الاحتياطى الموجود لدى الأطراف المعنية.

ويعمل نظام تجميع الاحتياطى على اختيار مؤسسة تقوم بدور الوكيل وتتلخص واجباتها فى الآتى :

أ- إدارة الاحتياطيات التى يدفعها الأعضاء.

ب- تحويل الاحتياطيات حسب القرارات التى يتخذها دائنو هذا التجميع.

ج- تقديم قروض للدول التى تعانى عجزاً والمسموح لها بالسحب من التجميع.

ولكن يلاحظ أن هناك مشكلة هامة لدى تجميع الاحتياطى تتركز فى وضع القواعد التى تنظم حق السحب. ولكن أمكن معالجة هذه المشكلة فى الماضى بعدة طرق منها وضع بعض القواعد التى تحد من هذا، وذلك على نهج ما سار عليه الحال فى اتحاد المدفوعات الأوروبى أو فى الشروط الميسرة Low–Conditionality لتسهيلات صندوق النقد الدولى. أو بقيام المؤسسة بإدارة الاحتياطى مع وضع شروط واضحة فى هذا الصدد [كما هو الحال فى الشروط المعسرة للسحب High–Conditionality لدى صندوق النقد الدولى]. أو بالاتفاق على إجماع قوى فيما يتعلق بالتزامات الأطراف [كما هو الحال فى النظام النقدى الأوروبى][(١)].

٣- تنسيق أسعار الصرف Exchange Rate Co–ordination

يقوم هذا النظام على الاتفاق بين الدول الأعضاء على اتباع سياسات من شأنها تحديد المدى الذى يمكن أن تختلف أسعار الصرف بين عملات الأطراف المشاركة. ومن ثم يتطلب

(١) انظر : جون وليامسون – مرجع سابق، ص ٤٥.

هذا النظام إقامة هيكل ما للأسعار المركزية بين عمـــلات الأعضـــاء. كمـــا يســـتلزم تقييـــد الانحرافات عن هذه الأسعار المركزية وذلك باتباع أساليب أو سياسات التدخل مثل بيع وشراء عملة أجنبية في مقابل عملة محلية. وقد ظهر هذا النظام بوضوح في جميع الخطط الراميـــة للتكامل النقدى الأوروبى. وكان هو الهدف الوحيد لسياسة "الثعبان Snake" كما أنه الهـــدف الوحيد للنظام النقدى الأوروبى EMS الذى خلف نظام الثعبان(١).

والغرض من تنسيق سعر الصرف هو الحد من مخاطر سعر الصرف والتـــى يمكـــن أن تحدث من خلال المعاملات داخل منطقة ما. ومثل هذا الخفض فى درجة تغير أســـعار الصـــرف يمكن أيضاً أن يقلل من تكاليف هذه الأسعار. إلا أن حدوث انخفاض فى تغير أســـعار الصـــرف يؤدى لزيادة إجراءات الرقابة أو السيطرة عليها : ومن ثم يؤدى بدوره إلى نقـــص صـــريح فـــى التكامل.

أما صيغ تنسيق سعر الصرف فتعتمد على هيكل أسواق الصرف المعنية. فالتنســـيق يتخذ شكل تدخل من قبل بنك مركزى للحد من الابتعاد عن الأسعار المركزية المتفق عليهـــا بين عملات الأعضاء، وذلك فى حالة ما إذا كانت العملات المعنية يتم تبادلها بكميات كبيـــرة وفى أسواق صرف متنافسة تشمل عدداً كبيراً من المتعاملين، وتتسم بدرجة عالية من إمكانية انتقال رأس المال بحيث يتم تحديد أسعار الصرف طبقاً للعرض والطلب.

وهذه الإجراءات تتطلب الاتفاق على هيكل الأسعار المركزية والهوامش التى تحـــيط الأسعار المركزية والتى لابد من حمايتها عن طريق التدخل، ووسيلة ومكان هذا التدخل فـــى عملات الأعضاء ذاتها، وتوزيع المسئولية عن التدخل بين البلد الذى يصل سعر عملته إلـــى السقف المسموح به والبلد الآخر التى تتدنى عملته لدرجة كبيرة.

---

(١) انظر : جون ولیامسون – مرجع سابق. ص ٥٤.

أما فى حالة عدم وجود سوق صرف تنافسية وكانت المعاملات تتم على أساس ما يحدده البنك المركزى من أسعار بيع وشراء، فإن تنسيق أسعار الصرف فى هذه الحالة تكون عن طريق التأكد بأن الأسعار المحددة بمعرفة المشاركين ستظل ثابتة فى مقابل بعضها البعض. ومن ثم يتطلب ذلك تحديد الأسعار المركزية من قبل جميع المشاركين على أساس وحدة نقدية واحدة للجميع.

كما قد ينطوى تنسيق سعر الصرف أيضاً على الحد من حرية كل بلد فى تغيير السعر المركزى. وذلك بعدة أساليب منها فرض قيود على حجم المتغيرات التى تطرأ. أو على شكل وضع شرط الموافقة المتبادلة على هذه التغييرات من قبل المشاركين[١]. أو على شكل صيغة يمكن استخدامها فى تحديد تغييرات السعر المركزى.

٤- التنسيق النقدى Monetary Co-ordination

يقصد بالتنسيق النقدى، الاتفاق على نوعية السياسات النقدية التى ستتبعها البلدان الأعضاء. وفى فترة سيطرة المذهب الكينزى، كان من الطبيعى النظر إلى السياسات النقدية المتفق عليها على أساس اعتماد أهداف مشتركة أو متفق عليها، تتعلق بسعر الفائدة. أما مع تصاعد المذهب النقدى فى السنوات الأخيرة فقد أصبح التفكير يتضمن إطار أهداف متفق عليها تتعلق بالكميات النقدية الكلية من نوع آخر. ففى البلدان التى يتم فيها تعويم أسعار الصرف يكون هناك خيار ما بين التركيز على هدف متعلق بتصور لعرض النقد أو على هدف تحقيق توسع الائتمان المحلى. أما البلدان المربوط فيها أسعار الصرف بعملات أخرى (Pegged) فإن السياسة النقدية فيها تعنى توسع الائتمان المحلى مع تحريم التعقيم، أى أن توسع الائتمان المحلى لن يكون متبايناً حسب المتغيرات التى تحدث فى الاحتياطى[٢].

---

(١) مثل تلك التى حدثت بصورة غير رسمية فى أواخر نظام الثعبان. انظر المرجع السابق. ص ٥٥.

(٢) كما هو الحال فى النظام النقدى الأوروبى – انظر المرجع السابق. ص ٥٥.

والتنسيق النقدى يهدف إلى تحقيق غايتين. الغاية الأولى هى تحقيق استقرار دورى، أما الغاية الثانية فهى تتعلق بدعم سياسة مشتركة لأسعار الصرف فى مواجهة بقية دول العالم. أى اتخاذ سياسة من شأنها تجنب الدول الأعضاء من حدوث تغييرات فى الأسعار المركزية التى تحدث فى داخل المنطقة المعنية. ويتطلب هذا قيام للدول الأعضاء بوضع سياساتهم النقدية على سعر صرف مشترك يسرى على توسع الائتمان المحلى، مع عدم تجميع متغيرات الاحتياطى. ومن ثم يأخذ التنسيق شكل الاختيار المشترك لمعدل موحد لتوسع الائتمان المحلى.

ولسياسة التنسيق النقدى صيغتين أو أسلوبين يمكن تحقيقها عن طريقهما، الأولى إما بالمناقشة أو بوضع قاعدة لهذا التنسيق. إلا أنه يلاحظ أن الأسلوب أو الصيغة الأولى هى المفضلة حتى الآن.

٥- العملة الموازية Parallel Currency

ويقصد بها استخدام عملة فى المنطقة المعنية كعملة مكملة للعملات القائمة ومن شأن هذه العملة أن تخدم القطاع الخاص بدلاً من أن تكون مجرد وحدة حسابية للقطاع الحكومى، بالرغم من أنها قد تؤدى هذا الدور أيضاً.

ويثار بصدد استخدام العملة الموازية [أو العملة البديلة] عدة أسئلة منها كيف يمكن تحديد قيمة هذه العملة وكيفية إصدارها ؟

أما عن كيفية تحديد قيمة العملة فهناك عدة طرق وأساليب لذلك منها أن يتم تقييمها على أساس وحدة نقد من خارج المنطقة، كما حدث لوحدة النقد العربية والتى قيمت على أساس حقوق السحب الخاصة. كما يمكن تقييم العملة على أساس سلة من عملات المشاركية، على نحو ما تعرف به وحدات السحب الخاصة أو وحدة العملة الأوروبية ECU.

أما عن مسألة إصدار عملة موازية فإن بنك الطرف المودع الذى يرغب فى تحويل إيداعاته إلى وحدات أوروبية Europa يجب أن يتصرف فى بعض أصوله لشراء سلة من

العملات متناسبة مع تعريف العملة الأوروبية. ومن ثم يمارس ضغطاً متولـداً عـن سـوق الصرف لدرجة أن تصبح الرغبة للتحول عن العملات الوطنية إلى العملة الأوروبيـة غيـر متناسبة مع تكوين أو تركيب هذه العملة الأوروبية. وبذلك فهو يتبادل المتحصل مـع وكيـل أوروبى، ومن ثم يصبح للأخير حقوق على البنوك المركزية الأوروبية والتزامات فى مواجهة البنوك التجارية.

وهناك أسلوب آخر يتلخص بالسماح للوكيل الأوروبى بقبول العملات المنفردة وليس السلة بأسعار الصرف الجارية. مع المطالبة بحقوقه على البنوك المركزية الوطنيـة بالعملـة الأوروبية وليس بالعملات الوطنية. ومن ثم يمكن تجنب حدوث ضغوط على أسواق الصرف نتيجة لعملية التحويل.

٦- تكامل السوق المالية **Capital Market Integration**

يعمل أسلوب تكامل السوق المالية إلى زيادة حركة انتقال رأس المال وذلك بإلغاء قيود الصرف المفروضة على تدفقات رأس المال فى داخل المنطقة المعنية.

ونظراً لاختلاف الأساليب والنظم لكل دولة على حدة مما تضع عقبات أمـام عمـل الوسطاء الماليين خارج الحدود الوطنية، كما تعوق أيضاً بيع أو شراء الأوراق أو الالتزامات المالية الصادرة فى دولة ما إلى المدخرين أو العملاء المقيمين فى بلد آخر فإن تكامل السـوق المالية يعمل على الحد من هذه المعوقات والمشاكل ويبسطها ومن ثم يحدث نوع من الانتعاش الاقتصادى والتنمية والنمو للدول المشتركة.

وينتج عن سياسة تكامل السوق المالية عدة مزايا من أهمها، تنويع المحفظة المالية بما يسمح للدائنين من توزيع موجوداتهم على نطاق أوسع. وإتاحة المجال لتوظيف الاستثمار حيث تكون معدلات العائد أكبر من مكان لآخر.

٧- السياسات المشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال

Common Polices Toward External Capital Flows

ويقصد بتلك السياسة أن تقوم الدول الأعضاء بتوحيد قيود التحويل التى تعتمدها فى مواجهة العالم الخارجى، كما يمكن قيام الدول الأعضاء بالمواءمة بين سياساتها حيال الاستثمار المباشر الوافد من الخارج. كما يمكن القيام بعمل مشترك حيال توجيه الفوائض المالية للاستثمار فى خارج المنطقة.

وتتنوع الأهداف التى تهدف إليها السياسات المشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال بتنوع الأشكال التى تتخذها هذه التدفقات. ويلاحظ ضرورة وجود بعض أوجه الرقابة على الصرف لأنها تعتبر عملاً ضرورياً مكملاً لتكامل السوق المالية. ونظراً لأنه إذا لم يتحقق ذلك فإن المقيمين فى الدول التى بها رقابة شديدة فى دول العالم الخارجى سيعملون على تحويل ونقل أموالهم لأعضاء الاتحاد الذين يفرضون رقابة أيسر وأخف وذلك تجنباً للرقابة الشديدة بدولهم.

المطلب الثانى : النظام النقدى لدى التكتلات الاقتصادية المختلفة

بعد أن ألقينا النظر على التكامل الاقتصادى ثم التكامل النقدى الكامل ثم صور التكامل النقدى الجزئى، سوف نلقى الضوء على تجارب التكتلات الاقتصادية المختلفة فى العالم فى مجال النظام النقدى وما حدث نحو ذلك من إجراءات وما تم فيها من نجاح أو معوقات ومن ثم يمكن الخروج من هذه الإشارة السريعة إلى نتائج محددة على ضوئها يمكن الإجابة عن جزء من سؤالنا وهو "متى يمكن توحيد العملة بين الدول الداخلة فى التكامل الاقتصادى وشروط نجاحها ؟"، ألم يحن الوقت للأمة الإسلامية بتوحيد عملتها بإصدار الدينار الإسلامى ومن ثم إكمال الوحدة الاقتصادية بينها ؟ إنها رغبة وأمل لكل مواطن على أرض الأمة الإسلامية وندعو الله أن يتم تحقيقها. والأنظمة النقدية كثيرة لكننا سوف نركز فقط على النظام النقدى الأوروبى نظراً لأنه مثال يحتذى به.

النظام النقدى الأوروبى[١] :

بعد حوالى عشرة أعوام من إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، قرر مجلس الجماعة الأوروبية فى لاهاى [نوفمبر ١٩٦٩] تخويل فريق متخصص برئاسة فيرنر رئيس وزراء لوكسمبورج وضع خطة لتحقيق التوحيد النقدى الأوروبى بصورة تدريجية[٢]. وقد أقر المجلس الأوروبى تقرير فيرنر فى فبراير ١٩٧١ حيث شمل التقرير إقامة اتحاد نقدى أوروبى على سبع خطوات يصير استكمالها فى ٧-١٠ سنوات. بحيث يأتى عام ١٩٨٠ تكون أسعار الصرف الأوروبية قد ثبتت بشكل لا رجعة فيه ويكون قد أنشئ احتياطى نقدى أوروبى.

وبناء على توصيات تقرير فيرنر قررت البنوك المركزية بالجماعة الأوروبية خفض الهوامش الداخلية على مستوى الجماعة عن تلك الواردة ضمن الاتفاق وهى ± ٠,٧٥% مقابل الدولار إلى تلك الهوامش التى تكافئ ± ٠,٦% [للدولار] على أن يستمر الحفاظ على التقلبات إزاء الدولار فى نطاق ± ٠,٧٥%.

وفى عام ١٩٧١ حدثت أزمة سعر الصرف العالمية لتحول دون وضع الخطة موضع التنفيذ. وفى ديسمبر من ذلك العام تم توسيع نطاق الهامش المسموح بها لتقلبات الأسعار بالنسبة للدولار إلى ٢,٢٥% وقد نتج عن ذلك اتساع نطاق تقلبات الأسعار للعملات الأخرى إزاء بعضها البعض ليصل بمضى الوقت إلى ٩%.

---

(١) د. إسماعيل شلبى – العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) وآثارها على اقتصاديات الدول – ضمن كتاب النقود والبنوك – القاهرة ٢٠٠٠م.

(٢) خطة فيرنر (Verner). تم طرحها فى ذلك الوقت للتوفيق بين وجهات نظر الدول الأعضاء فى السوق الأوروبية المشتركة تمهيداً لانتقالها تدريجياً من مجرد اتحاد جمركى إلى كيان اقتصادى دولى موحد – وقد تركزت معظم بنود الخطة على أهمية إمكانية تحقيق الاتحاد الاقتصادى والنقدى بين دول السوق الأوروبية خلال الفترة المنتهية فى عام ١٩٨٠ – كما حددت مفهوم الوحدة النقدية فى حرية تحويل عملات دول السوق بشكل كامل مع محاولة الحد من تقلبات أسعار الصرف الخاصة بها تمهيداً للانتقال التدريجى إلى عملة موحدة قابلة للتعامل بين كافة دول المجموعة.

وفى إبريل ١٩٧٢ عملت البنوك المركزية بالجماعة الأوروبية إلى قيد العمل بتقلبات الهوامش الفورية لعملات الجماعة الأوروبية إلى ± ٢,٢٥%. ثم تم العمل بالتسهيلات الائتمانية داخل صندوق التعاون النقدى الأوروبى عام ١٩٧٣.

على أن الاختلالات الكبيرة فى المدفوعات والفروق الواسعة الناجمة عن معدلات التضخم، فضلاً عن أداء سعر الصرف فى دول الجماعة الأوروبية قد حالت دون استئناف حقيقى لمسيرة التكامل فى النقد وفى أسعار الصرف خلال السبعينات.

وفى عام ١٩٧٥ قدم اقتراح باتباع نهج ذى سرعتين فى اتجاه التوحيد(١). يتضمن أن البلدان التى تتميز بدرجة كبيرة من الاستقرار المحلى اقتصادياً ومالياً لابد وأن تمضى قدماً نحو التكامل وذلك كحافز للدول الأخرى لتحقيق درجة أفضل من الاستقرار الداخلى. كما دعا المقترح أيضاً اعتماد قيود متبادلة على نطاق أوسع فيما يتعلق بالسياسات النقدية المحلية. إلا أن هذا المقترح [ذى السرعتين] لم يتم تنفيذه لمواجهته بصعوبات كبيرة.

وفى الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٨ اتفق على إعادة انطلاق عملية التكامل النقدى على مستوى الجماعة الأوروبية ومن ثم فقد عادت قوة الاندفاع نحو تحقيق نتائج ملموسة فى هذا الصدد.

وفى ٧-٧-١٩٧٨ عقد المجلس الأوروبى اجتماعاً فى بريمن وآخر فى بروكسل فى ٥-١٢-١٩٧٨ نتج عنها الاتجاه نحو وضع مخطط لإقامة تعاون نقدى أوثق بين الأطراف ومن ثم يؤدى إلى نشوء منطقة من الاستقرار النقدى فى أوروبا. وكان على عملية انطلاق الاتحاد النقدى والاقتصادى التى افترضت فى الأصل اتباع نهج متناسق فى جميع مجالات السياسة الاقتصادية أن تتحرك ضمن خطوط رئيسية ثلاثة وهى(٢) :

---

(١) انظر : جون وليامسون - مرجع سابق. ص ٥٤.

(٢) رينية ماسيرا وسلفاتور روسى. النظام النقدى الأوروبى والتكامل النقدى الأوروبى - ندوة التكامل النقدى العربى - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨١. ص ٣٧٣.

أ- اتفاقات سعر الصرف.

ب- آلية ائتمانية متبادلة يدعمها إنشاء صندوق نقدى أوروبى.

جـ-تدابير يتم اتخاذها لمصلحة الدول الأعضاء الأقل رخاء.

أ- اتفاقات سعر الصرف :

تحقق فى بروكسل التوصل لنموذج اتفاق سعر الصرف الأوروبى، وهو فى الأساس صيغة توفيقية أو حل وسط بين المقترحات المختلفة. وتقوم هذه الصيغة فى الواقع على أساس مبادئ ثلاثة :

١- **الوحدة النقدية الأوروبية :** وهى معروفة بأنها سلة الوحدة الحسابية الأوروبية. وهى الوحدة التى يتم بها التقييم فى النظام. أما مواضع التدخل صعوداً وهبوطاً فقد أقيمت على أساس ثنائى.

٢- هامش انحراف العملات عن سلة الوحدة النقدية الأوروبية، هو الأساس لتحديد درجة الانحراف عن المرتكز الأوروبى. كما أن بداية الانحراف تحسب أيضاً لكل عملة بطريقة من شأنها استبعاد أثر الاختلافات فى الوزن على إمكانية الوصول إلى هذه البداية.

٣- عندما تعبر عملة بداية الانحراف فإن هذا يؤدى إلى افتراض أن السلطات المعنية سوف تتخذ إجراءً ما على شكل تدابير من قبيل التدخل بأساليب متنوعة أو تدابير أخرى منبثقة عن السياسات الاقتصادية المحلية – تغيير أسعار الصرف المركزية – فضلاً عن غيرها من تدابير السياسات الاقتصادية.

ب- آليات الائتمان :

يقوم نظام الائتمان فى ظل النظام النقدى الأوروبى على أساس النقاط التالية :

١- تسهيلات ائتمانية قصيرة جداً تتم بصورة تلقائية غير مشروطة أو محددة الكمية، وذلك حتى يمكن ممارسة التدخل فى عملات الجماعة الاقتصادية الأوروبية. ولابد من إجراء التسويات بعد ٤٥ يوماً من نهاية الشهر الذى تم فيه التدخل. ويمكن إطالة الأجل لمدة ثلاثة أشهر أخرى لمبالغ محددة بحجم حصص المدين فى الدعم النقدى قصير الأجل.

٢- إنشاء وحدات العملة الأوروبية فى مقابل الاحتياطيات بغرض إتاحة تسوية الديون المترتبة فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية فى الأجل القصير جداً. وحتى تصبح وسيلة للتسوية فلسوف يتم توفير معروض مبدئى من وحدات العملة الأوروبية بواسطة صندوق التعاون النقدى الأوروبى مقابل إيداع ٢٠% من احتياطيات الذهب، ٢٠% من احتياطيات الدولار المحفوظة حالياً لدى المصارف المركزية.

٣- آليات الائتمان قصير الأجل والمتوسط الأجل :

أ- **الدعم النقدى قصير الأجل :** يوفر الدعم النقدى قصير الأجل مساعدة مالية لتمويل العجز المؤقت فى ميزان المدفوعات وليس هناك أى شرط موضوع مبدئياً على التمويل. وتقوم آلية الائتمان على أساس التعايش بين حصص المدينين [سقف على الاقتراض] وحصص الدائنين [سقف على الإقراض] لكل بنك مركزى. وتبلغ حصص المدين ضعف مبلغ حصص الدائن. ويوفر النظام أيضاً إمكانية الاستزادة من جانب الدائن والمدين على السواء. أى أنه يستطيع كل بنك مركزى أن يحصل كقاعدة عامة على دعم يساوى قيمة حصص البنك المدين له بالإضافة إلى الزيادة.

ب- **المساعدة المالية المتوسطة الأجل :** أنشئت هذه الآلية فى مارس ١٩٧١ ثم تعدلت فى ديسمبر ١٩٧٧ وفى ٢١-١٢-١٩٧٨ أصدر المجلس الأوروبى قراراً برفع المبلغ الخاص بهذه الآلية إلى ١١ بليون وحدة عملة أوروبية وقد أصبح قرار إعطاء مساعدة مالية متوسطة الأجل يصدر بأغلبية معقولة من قبل المجلس بعد أن كان فى يد لجنة المحافظين. وتوفر هذه الآلية منح تمويل متوسط الأجل [من ٢-٥ سنوات] لكل بلد فى الجماعة يكون قد تعين عليه أن يتخطى صعوبات أو يواجه تهديداً خطيراً متمثلاً فى مصاعب فى ميزان مدفوعاته. ولا يحق لأى بلد أن يتلقى مساعدة مالية تزيد على ٥٠% من حصته الدائنة الإجمالية[١].

---

(١) تقدم بهذه المقترحات تندماز، رئيس وزراء بلجيكا - انظر المرجع السابق. ص ٣٧٥.

جـ- تدابير لمصلحة الدول الأعضاء الأقل رخاء : من أجل إقامة مخطط للتكامل النقدى يكون قادراً على أن يتطور إلى أن يصبح منطقة عملة حقيقية فلابد من إيجاد حل تلقائى لمشاكل ميزان المدفوعات. وإذا ما تسنى حدوث ذلك - دون تحويل هذه الصعوبات إلى صعوبات إقليمية مع زيادة مشاكل العمالة والنمو على الصعيد المحلى - فى تلك الحالة يلزم وجود أدوات ووسائل مالية مرنة تؤدى إلى إعادة توزيع الموارد.

لكن حقيقة أن بعض البلدان أكدت رفضها الحازم لإعادة النظر فى الجوانب النظرية والعملية من الآثار السلبية الراهنة المترتبة على ميزانية الجماعة والتى نتجت عن السياسة الزراعية المشتركة. حيث نتج عن ذلك أن أصبح من الصعوبة بمكان النظر فى المشاكل المعقدة التى تنطوى عليها التدابير المتخذة لمصلحة الدول الأعضاء الأقل رخاء فى إطار واحد متناسق.

ورغم أن النتائج الفعلية التى تم التوصل إليها على صعيد كل من إيطاليا وأيرلندا وهما الدولتان الأقل رخاء اللتين تلتزمان باتفاقات سعر الصرف فى النظام النقدى الأوروبى، قد أسفرت عن بعض الآثار الكمية. إلا أنها لم تصل إلى الحد الذى يبرر حدوث تقدم واضح على طول الخط الذى يبدو أنه قد اتفق عليه فى بريمن والذى تمثل فى إجراء مراجعة تدريجية واسعة لميزانية الجماعة.

وفى مارس من عام ١٩٧٩ تم تأسيس النظام النقدى الأوروبى (EMS)[١] بناء على مبادرة من ألمانيا وفرنسا وذلك بهدف تثبيت أسعار وحدة النقد الأوروبية ECU-European Currency Unit[٢] وآليات التدخل والائتمان داخل هذا النظام. وقد اشتركت جميع الدول فيما

---

(١) النظام النقدى الأوروبى EMS-European Monetary System تم إنشاء هذا النظام بهدف جعل أوروبا منطقة للاستقرار النقدى الداخلى والخارجى وحماية العملات الأوروبية من التذبذب أمام الدولار الأمريكى وتحقيق مزيد من التعاون بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء.

(٢) وحدة النقد الأوروبية (ECU) عبارة عن عملة مركبة تتكون من سلة من عملات دول الاتحاد الأوروبى يتم تحديد وزن كل عملة داخلها بناء على نصيب كل دولة فى التجارة البينية لدول الاتحاد الأوروبى ونصيبها من الناتج القومى الإجمالى للاتحاد الأوروبى - وقد تم استبدالها فى بداية يناير ١٩٩٩ باليورو.

عدا بريطانيا فى آلية سعر الصرف (EMS). وفـــى أول ينـــاير ١٩٨١ انضـــمت اليونـــان للمجموعة الاقتصادية الأوروبية EEC. وفى أول يناير ١٩٨٦ انضمت كـــل مـــن أســـبانيا والبرتغال.

وفى ٢٧ فبراير ١٩٨٧ تم التوقيع على القانون الأوروبى الموحـــد SEA) Single European ACT)، حيث تم الاتفاق على تكوين سوق موحدة أوروبية اعتباراً من أول يوليو ١٩٨٧. وهذه أول مرة يتم الإعلان عن الوحدة النقدية كهدف أساسى فى معاهـــدة الجماعـــة الأوروبية.

وفى إبريل ١٩٨٦ قدم مستر جاك ديلور Delor التقرير الذى أعدته مجموعة دراسة الاتحاد النقدى الأوروبى والتى شارك فيها محافظو البنوك المركزية للاتحاد الأوروبى. وقـــد دعا التقرير إلى إنشاء اتحاد اقتصادى ونقدى (EMU)[١] على ثـــلاث مراحـــل وتضـــمنت التوصيات : قواعد بشأن عجز الموازنات الحكومية، إنشاء مؤسسة جديدة تكون مسئولة عـــن السياسة النقدية الأوروبية. وقد انضمت أسبانيا فى آلية سعر الصـــرف الأوروبيـــة (ERM) Exchange Rate Mechanism مع زيادة حدود التقلبات فى سعر الصرف إلى ± ٦%.

وفى عام ١٩٩٠ بدأت المرحلة الأولى للوحدة النقدية الأوروبية فى أول يوليو – وفى أول أكتوبر من نفس العام انضمت بريطانيا لآلية سعر الصرف الأوروبية[٢].

---

(١) الاتحاد النقدى والاقتصادى الأوروبى (EMU) Economic Monetary Union ويقصد به توحيـــد السياسة النقدية داخل الدول الأعضاء فى إطار سوق اقتصادية موحدة وقد تمت هذه الوحدة النقدية عن طريق تثبيت سعر الصرف بين الدول الأعضاء ودمج السياسات النقدية.

(٢) آلية سعر الصرف (ERM) Exchange Rate Mechanism – هى جزء هام من النظـــام النقـــدى الأوروبى والهدف الأساسى منها هو التقليل من العملات والمساعدة على تحقيق الاستقرار النقدى بـــين الدول الأعضاء، ولقد تم فى البداية تحديد نسبة تغير قيمة العملات بـــ ± ٢,٥% ثم تم تعديلها بعد ذلك إلى ± ١٥%. وبعد انطلاق اليورو وتثبيت أسعار صرف العملات بدأت المرحلة الثانية من آلية ســـعر الصرف ERM ٢. وفى هذه المرحلة تم وضع حدود للتقلبات بين عملات دول الاتحاد الأوروبى الغير منضمة للوحدة النقدية واليورو.

وفى ٧ فبراير ١٩٩٢ تم توقيع اتفاقية ماسترخت للاتحاد الأوروبى وقد نصت على :

- إنشاء الاتحاد الاقتصادى والنقدى (EMU).
- وضع المبادئ الأساسية لمعايير التجمع Convergence.
- تحديد أول يناير ١٩٩٩ كموعد أقصى لبدء المرحلة الثالثة من الاتحاد الاقتصادى والنقدى.

كما وضعت الاتفاقية بعض المعايير الاقتصادية وهى :

١- ألا يزيد معدل التضخم في أى دولة عن ١,٥% من معدل التضخم الذى تحقق لدى أفضل ثلاث دول أداءً فيما يتعلق بمجال استقرار الأسعار.
٢- لابد أن تكون عملة الدولة مشاركة في آلية سعر الصرف (ERM) للاتحاد الأوروبى وأن تكون تقلباتها فى الحدود المتفق عليها لمدة عامين على الأقل قبل الاختبار وألا يتم تخفيض أسعار الصرف الثنائية بين العملة والعملات الأخرى.
٣- ألا يتعدى عجز الموازنة الحكومية ٣% من الناتج المحلى الإجمالى، إلا إذا انخفضت النسبة بشكل دائم ومستمر عن القيمة المرجعية، أو إذا ما ارتفعت القيمة المرجعية بشكل مؤقت واستثنائى.
٤- يجب ألا يزيد الدين الحكومى عن ٦٠% من الناتج المحلى الإجمالى إلا إذا ما أوردت المؤشرات تضاؤل النسبة واقترابها بشكل مقبول من القيمة المرجعية.

وفى نفس العام (١٩٩٢) انضم الأسكودو البرتغالى فى آلية سعر الصرف، وذلك فى ظل حدود تقلبات سعر الصرف ما بين ± ٦%. وفى سبتمبر خرج كل من الجنيه الإسترلينى والليرة الإيطالية من آلية سعر الصرف.

وفى أول يناير ١٩٩٣ تم استكمال السوق الأوروبية الداخلية الموحدة بالسماح بحرية انتقال الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال - كما قرر المجلس الأوروبى لوزراء الاقتصاد والمالية ورؤساء البنوك المركزية توسيع حدود تقلب العملات ± ١٥% (فيما عدا المارك الألمانى مقابل الجلد الهولندى والتى ظلت كما هى ± ٢,٥%) وذلك لمواجهة اضطرابات العملة التى حدثت فى الاتحاد النقدى الأوروبى.

وفى يناير ١٩٩٤ تم تنفيذ المرحلة الثانية من الاتحاد الاقتصادى والنقدى وذلك بإنشاء مؤسسة النقد الأوروبية EMI[١] وتنفيذ الإجراءات الخاصة بقياس أداء الدول الأعضاء بالنسبة لمعايير العجز الحكومى التى نصت عليها اتفاقية ماستريخت. وأصبحت المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) تعرف باسم الاتحاد الأوروبى European Union (EU)[٢].

وفى يناير ١٩٩٥ انضمت النمسا وفنلندا والسويد لعضوية الاتحاد الأوروبى وانضمت العملة النمساوية (الشلن) إلى النظام النقدى الأوروبى (EMS) كما تم إنشاء أربعة مجالس أوروبية بهدف :

١- وضع سيناريو التغيير الذى يتضمن إطلاق اليورو.

٢- تحديد الإطار القانونى لاستخدام اليورو.

٣- تحديد الخصائص الفنية لليورو والتى تتحكم فى إرساء عوامل الثقة فيه.

٤- اتباع مجموعة من الإجراءات الرقابية بشأن نمو واستقرار العملة بهدف تجنب العجز الضخم فى القطاع العام لدى الدول الأعضاء، مع فرض عقوبات على الإخلال بالحدود المتفق عليها.

٥- اتخاذ قرار بإنشاء نظام نقدى أوروبى جديد يحكم العلاقات بين اليورو والعملات الوطنية للدول الأعضاء التى لم تشارك بعد فى الاتحاد النقدى.

وفى عام ١٩٩٦ تم تصحيح الارتفاع فى قيمة المارك الألمانى، بالإضافة إلى انضمام الماركا الفنلندية وعودة الليرة الإيطالية إلى آلية سعر الصرف الأوروبية وفقاً لحدود تغير سعر الصرف والتى تتراوح بين ١٥%.

---

(١) المؤسسة النقدية الأوروبية European Monetary Institute (EMI) أنشأت عام ١٩٩٤ كمؤسسة تمهيدية للبنك المركزى وبعضوية محافظى البنوك المركزية للدول الأعضاء. كان الهدف من إنشاء هذه المؤسسة تحقيق التعاون بين البنوك المركزية للدول الأعضاء وذلك تمهيداً للوحدة النقدية وكذلك للتنسيق بين سياساتها النقدية بغرض محاولة التحكم فى معدلات التضخم.

(٢) الاتحاد الأوروبى (EU-15) وهو يتكون من خمسة عشر دولة وهى : ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لكسمبورج، أيرلندا، البرتغال، أسبانيا، النمسا، فنلندا، بريطانيا، اليونان، السويد، الدانمارك.

وفى ١٣، ١٤ ديسمبر ١٩٩٦ تم عقد قمة فى دبلن حيث اتفق المجلس الأوروبـى[١] على الإطار القـانونى Currency Turn Over وكـذلك Stability Aet وذلـك لضـمان الاستقرار المالى والنظام النقدى الأوروبى فى المرحلة الثانية حيث يتم مراعاة العلاقـة بـين اليورو والعملات الأوروبية الأخرى التى لم تشترك فى الاتحاد الأوروبى من البداية.

وفى يناير ١٩٩٧ قدمت المؤسسة النقدية الأوروبية تقريراً من سياسة العملة الموحدة فى المرحلة الثالثة. وفى هذا التقرير تم توضيح الإطار العام والاسـتراتيجية البديلـة وأدوات السياسة النقدية للبنك المركزى الأوروبى[٢].

تم اتخاذ عدة قرارات من حكومات الدول التى ستنضم لليورو وذلك فى النصف الأول من عام ١٩٩٨. كما تم استصدار التشريعات اللازمة للتعامل باليورو – كما تم إنشاء النظـام الأوروبى للبنوك المركزية European System of Central Banks (ESCB).

وقد بدأ عمل هذا النظام ابتداءً من أول يناير ١٩٩٩، وهذا النظام يتكون بواسطة كل من مجلس المحافظين والمجلس التنفيذى للبنك المركزى الأوروبى.

ويهدف النظام الأوروبى للبنوك المركزية الحفاظ على استقرار الأسعار عنـد تنفيـذ السياسة النقدية الموحدة لمنطقة اليورو. كما أنه يقوم ببعض العمليات الخاصة بالنقد الأجنبـى للحفاظ على قيمة عملات دول الاتحاد الأوروبى والتى لم تنضم إلى الوحدة النقدية بعد. هـذا بالإضافة إلى الاحتفاظ النقدى الرسمى لمنطقة اليورو.

---

(١) مجلس الوزراء الأوروبى European Council of Ministers وهو المؤسسـة الوحيـدة التابعـة للجماعة الأوروبية التى يقوم أعضاؤها بتمثيل حكومات الدول الأعضاء تمثيلاً مباشـراً ويتخـذ هـذا المجلس قراراته بأحد الأساليب الآتية : إما بالإجماع أو بالأغلبية البسيطة أو الأغلبية المرجحة وذلـك تبعاً للظروف المختلفة.

(٢) البنك المركزى الأوروبى European Central Bank (ECB) بدأ أعماله كبنـك مركـزى مسـتقل لمنطقة اليورو من أول يناير ١٩٩٩. وهو مسئول بصفة أساسية عن وضع السياسة النقديـة لمنطقـة اليورو بما فى ذلك تحديد سعر الفائدة قصيرة الأجل. كما أنه الجهة الوحيدة المسئولة عن إصـدار اليـورو وبناء على ما يتوفر لديه من معلومات عن التضخم وعرض النقود فى الدول الأعضاء الإحدى عشر.

في أول يناير ١٩٩٩ يتم تحديد أسعار تحويل ثابتة لليورو مقابل عملات كل من الدول الأعضاء وأصبح اليورو العملة الرسمية للدول الأعضاء. كما أصبح العملة الرسمية للبنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية. كما ينتهي العمل بعمله الإيكو (ECU) [١] على أن يحل اليورو محلها بسعر صرف ١ يورو = ١ إيكو (ECU) كما أصبح النظام الأوروبي للبنوك المركزية (ESCB) هو الجهة المختصة بتقرير وتنفيذ السياسة النقدية الوحيدة لدول اليورو.

كما يعمل على تنظيم العلاقات فيما بين بنوك دول اليورو. كما أن إصدار السندات الخاصة باقتراض الدول يكون بعملة اليورو. كما يتم تغيير التعامل في الأسواق المالية لدول اليورو بشكل تدريجي كي يتم باليورو.

كما أنه خلال الفترة من يناير ١٩٩٩ حتى نهاية ديسمبر عام ٢٠٠١ يتم استخدام كلاً من اليورو وعملات الدول الأعضاء – كما أن استخدام اليورو ليس مطلوباً وليس ممنوعاً.

إلا أنه اعتباراً من أول يناير عام ٢٠٠٢ ولمدة ستة أشهر كحد أقصى يتم استكمال إجراءات التغيير إلى اليورو لكافة التعاملات ويتم تداول أوراق النقد والعملات المعدنية لليورو. ويتم تحويل أداة الوفاء الوطنية Legal Tender إلى اليورو. ويتم إلغاء كافة أدوات الوفاء الوطنية السابقة. ويتم سحب أوراق النقد الوطنية والعملات في تاريخ أقصاه آخر يونيو عام ٢٠٠٢.

---

(١) الفرق بين اليورو (Euro) والإيكو (ECU) يعتبر اليورو عمله كاملة بالمعنى القانوني والهيكلي – حيث يقوم البنك المركزي الأوروبي بإصدارها – ولا تعتمد في قيمتها على أي من قيم العملات الأخرى للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي، خاصة بعد أن افتقدت مضمونها كأدوات وفاء رسمية.

بينما الإيكو لا يعتد عمله قانونية مثلما هو الحال بالنسبة لليورو – كما أنه لم يكن ممثلاً بأي فئات نقدية (مثلما سيكون عليه الحال بالنسبة لليورو بحلول عام ٢٠٠٢) ويختلف الإيكو أيضاً عن اليورو في كونه مجرد سلة عملات لدول الاتحاد الأوروبي كانت تستخدم كوحدة حساب تتغير قيمتها على أساس تغير قيم العملات المكونة لها. وعلى ذلك فقد مثلت هذه الوحدة مجرد وحدة حسابية بهدف تسهيل المعاملات التجارية والمالية بين دول الاتحاد، ولكن دون أن تظهر في التداول.

كما يلاحظ أن عملات بعض الدول الأوروبية لم تكن ممثلة في الإيكو مثل الشلن النمساوي والمارك الفنلندي والكورونا السويدي.

ومع بدء التعامل باليورو تم تقييم كافة العمليات التي تمت بالإيكو على أساس ١ يورو = ١ إيكو.

ويلاحظ أن ما سبق ذكره ينطبق على جميع الدول المشاركة التى حـددها المجلـس الأوروبى فى النصف الأول من عام ١٩٩٨. إلا أنه لن ينطبق على الدول التى لـم تسـتوف الشروط اللازمة للانضمام إلى العملة الموحدة. ومن ثم فإنها لن تشارك فى الاتحاد الاقتصادى النقدى اعتباراً من أول يناير ١٩٩٩. ويمكن لهذه الدول أن تشترك فيما بعد وفقاً لما يقـرره المجلس الأوروبى والبنك المركزى الأوروبى بعد مراجعة أحوالها. وتجرى المراجعـة كـل سنتين على الأقل أو بناء على طلب دولة غير عضو. وقد استفادت الدانمارك وبريطانيا مـن نص يخول لكل منهما الحق فى الخروج من اليورو – وقد استخدمت الدانمارك فعلاً هذا الحق.

دول الاتحاد الأوروبى وهيكل العملة الأوروبية الجديدة

الدولة	العملة	أوزان العملات فى العملة الموحدة (ECU)*	سعر صرف اليورو مقابل العملات
بلجيكا	فرنك بليجكى	٣,٣٠	٤٠,٣٤
لكسمبرج	فرنك لكسمبرجى	٠,١٣	٤,٣٤
فرنسا	فرنك فرنسى	١,٣٣	٦,٥٦
ألمانيا	مارك ألمانى	٠,٦٢	١,٩٦
أيرلندا	بونت أيرلندى	٠,٠١	٠,٧٩
هولندا	جيلدر هولندى	٠,٢٢	٢,٢٠
البرتغال	إسكيودو برتغالى	١,٣٩	٢٠٠,٤٨
أسبانيا	بيزيتا أسبانى	٦,٨٩	١٦٦,٣٩
النمسا	شلن نمساوى		١٣,٧٦
فنلندا	مارك فنلندى		٥,٩٥
إيطاليا	ليرة إيطالى	١٥١,٨٠	١,٩٣٦
المملكة المتحدة	جنيه استرلينى	٠,٠٩	
الدنمارك	كورونا دنماركى	٠,٢٠	
السويد	كورونا سويدى		
اليونان	دراخما يونانى	١,٤٤	

المصدر : Klaus deutsch & Others, Deutsche bank Research, 1998 والبنك المركزى الأوروبى.

* تقييم اليورو بما يعادل ١ إيكو بدءاً من أول يناير ١٩٩٩.

نسب مساهمات الدول الأعضاء فى رأس مال البنك المركزى الأوروبى :

– ألمانيا	%٢٤
– فرنسا	%١٧
– إيطاليا	%١٥
– أسبانيا	%٩
– بريطانيا	%١٥
– هولندا	%٤
– بلجيكا	%٣
– النمسا	%٢
– البرتغال	%٢
– فنلندا	%١
– أيرلندا	%١
– الدانمارك	%٢
– اليونان	%٢
– السويد	%٣
– لكسمبورج	%٠

المناخ الاقتصادى اللازم لإصدار عملة موحدة :

هناك عدة عوامل أساسية يمكن من خلالها اعتبار عملة ما أداة وفاء دولية، فبصفة عامة تتسم هذه العملات بالقوة والاستقرار حيث يتم استخدامها فى تحديد أسعار صرف العملات الأخرى إضافة إلى تزايد استخدامها كمخزن للقيمة فى محافظ المؤسسات الدولية والبنوك المركزية بما تتسم به من استقرار.

كذلك فهناك عدة محددات أساسية يمكن من خلالها القول بأن منطقة ما تعتبر منطقة عملة مثلى (OCA) بحيث يكون الاقتصاد – أو عدد من الاقتصادات – محل البحث مؤهلة لتوحيد العملة فيما بينها، ومثال على ذلك حالة الولايات المتحدة الأمريكية، هذه المحددات هى :

١- حجم وتنوع الاقتصاد الذى يساند هذه العملة.

٢- مدى انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجى سواء فى المعاملات التجارية أو الرأسمالية.

٣- قوة الاقتصاد ومرونة وقدرة مؤسساته على التعامل مع الأزمات الخارجية.

٤- الاستقرار والتماسك السياسى الداخلى والثقة فى الحكومات والمؤسسات القائمة على مساندة تلك العملة.

وتجدر الإشارة أن هذه المعايير توافرت لدى الدول القائمة على إصدار اليورو والمؤسسات التى داخلها مما يجعل من العملة الجديدة نظيراً للدولار الأمريكى.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمى للنظام الأوروبى للبنوك المركزية

يتكون النظام الأوروبى للبنوك المركزية من ثلاثة هياكل سياسية وتنفيذية نوجزها فيما يلى :

(١) المجلس التنفيذى Executive Board

ويتكون من ستة أعضاء برئاسة السيد دوينزبرج رئيس البنك المركزى الأوروبى إضافة إلى نائبه وأربعة أعضاء آخرين ممن لهم خبرة بالمجال المصرفى وإدارة السياسات النقدية. ويناط بهذا الكيان النظر فى الأمور الإدارية واليومية اللازمة لتسيير النظام الأوروبى للبنوك المركزية إضافة إلى تنفيذ السياسات النقدية التى أقرها المجلس الحاكم (مجلس المحافظين) فى البنك المركزى الأوروبى، ومتابعة أداء البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء.

(٢) المجلس الحاكم (مجلس المحافظين) Governing Council

وهو الكيان الذى يشار إليه بالبنك المركزى الأوروبى، ويتكون من محافظى البنوك المركزية للدول الأعضاء الإحدى عشر، إضافة إلى المجلس التنفيذى السابق الإشارة إليه.

ويتولى هذا المجلس تحديد السياسات والأهداف النقدية لمنطقة اليورو إضـــافة إلـــى تحديـــد الأدوات النقدية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وذلك من خلال التنسيق مع البنـــوك المركزيـــة الوطنية. كذلك يقوم المجلس بتغيير أسعار الفائدة داخل منطقة اليورو بما يتناسب مع متطلبات الظروف الاقتصادية في كل مرحلة. كما يقوم مجلس المحافظين باتخاذ القـــرارات اللازمـــة لإدارة الاحتياطى النقدى ومتابعة تنفيذ سياسات النقد الأجنبى التى يحددها المجلس الأوروبـــى لوزراء الاقتصاد والمالية.

(٣) الجمعية العامة General Council

وتتكون من رئيس البنك ونائبه ومحافظى البنوك المركزية للدول غير الأعضاء وتقوم بالمهام التالية :

- توفير البيانات الإحصائية والاقتصادية.
- تحضير التقارير السنوية والربع سنوية للبنك المركزى والأوروبـــى، وكـــذا الموازنـــات المجمعة للجهاز المصرفى.
- النظر فى الأمور الإدارية للبنك المركزى الأوروبى فيما يخـــص التعيينـــات والشـــروط الواجب استيفائها لكل وظيفة.
- كما أن لها قبل تأسيس البنك المركزى الأوروبى مسئولية تحديد حصص الدول الأعضاء الذين تشملهم اتفاقية ماستريخت.

وتجدر الإشارة إلى أهمية قيام الجمعية العامة بالتنسيق ما بين الدول الأعضـــاء فـــى الاتحاد النقدى ودول الاتحاد غير الأعضاء فى اليورو ولكن دون إشراك الدول غير الأعضاء فى وضع أو صياغة السياسات النقدية حيث يقتصر دورهم على الجانب الاستشارى مع أهمية الحرص على عدم اتخاذ أية قرارات نقدية يكون من شأنها الإضرار بأهداف البنك المركـــزى الأوروبى.

وتنص اتفاقية ماستريخت على مسئولية رئيس البنك المركزى الأوروبى أمام البرلمان الأوروبى لمناقشة التقرير السنوى للبنك[١] إضافة إلى إمكانية استجوابه أمام أياً من برلمانات الدول الأعضاء إذا ما لزم الأمر. أما عن إجراءات تعيين أعضاء البنك فقد نصت اتفاقية ماستريخت على استشارة البرلمان الأوروبى عند اختيار أياً من المرشحين ومن المتوقع أن يتم تعديل ذلك بحيث يناط إلى البرلمان الأوروبى هذه المسئولية بالكامل بالتشاور مع المجلس الأوروبى لوزراء الاقتصاد والمالية، ومن شأنه دعم استقلالية البنك وإضفاء مزيد من الشرعية على القرارات النقدية.

المطلب الرابع: السياسات الاقتصادية والنقدية داخل الاتحاد النقدى الأوروبى

١- سياسات الاقتصاد الكلى :

الهدف الرئيسى للوحدة النقدية الأوروبية هو تحقيق معدلات نمو مستديمة ومتوازنة داخل دول الاتحاد وخفض معدلات البطالة وتحقيق معدلات تضخم منخفضة لضمان رفع مستوى معيشة المواطنين فيها. وقد حددت معاهدة ماستريخت عدة معايير ومؤشرات يلزم تحقيقها داخل دول الاتحاد الأوروبى شريطة قبول انضمامها لمنطقة اليورو، وتتمثل فى توحيد معدلات التضخم ونسب الديون والعجز فى الموازنة العامة إلى إجمالى الناتج المحلى لكل دولة، بالإضافة إلى تقريب أسعار الفائدة داخل الاتحاد تمهيداً للوصول إلى سعر موحد عند

---

(١) يرأس البنك المركزى الأوروبى السيد فيم دينزبرج Wim Duisenberg والذى عمل وزيراً للمالية فى هولندا (١٩٧٣-١٩٧٧) ثم محافظاً للبنك المركزى الهولندى (١٩٧٩-١٩٨٢). كما تقلد السيد دويزنبرج العديد من المهام منها عضوية البرلمان الهولندى. وكان قد ثار جدل واسع حول تعيينه حيث ساندته معظم الدول الأعضاء فى الاتحاد باستثناء فرنسا التى هددت بالتصويت ضد ترشيحه فى مقابل ترشيح العضو الفرنسى لشغل هذا المنصب. إلا أنه قد تم التوصل إلى حل وسط حيث تم الاتفاق على تعيين دويزنبرج والذى قرر أن يتنحى عن رئاسة البنك فى منتصف مدة رئاسته، أى بعد أربع سنوات بما يفسح المجال أمام المرشح الفرنسى جون كلود تريشه Jean Claude لخلافته فى رئاسة البنك.

بدء التعامل باليورو. وقد أعطيت هذه الدول فترة انتقالية مدتها سبع سنوات تقريباً منذ توقيع المعاهدة في عام ١٩٩١ لتحقيق هذه الأهداف.

ولم يكن الهدف من تحديد هذه المعايير هو تحسين المؤشرات الاقتصادية لدى الدول الأعضاء فحسب، وإنما كان الهدف هو توحيد هذه المؤشرات بما يضمن تهيئة المناخ الاقتصادى المناسب وتحقيق الشروط اللازم تواجدها لتحقيق الوحدة النقدية حفاظاً على سلامة اقتصادات الدول الأعضاء عند إصدار العملة الموحدة. كما استندت فلسفة الوحدة النقدية إلى ركيزة أساسية أخرى بالغة الأهمية هي ملاحظة تزامن ونمطية الدورات الاقتصادية داخل الدول الأعضاء الكبرى وعلى الأخص ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والتى يمثل حجم اقتصاداتها مجتمعة حوالى ٧٥% من حجم اقتصاد منطقة اليورو، وهو ما يعد أحد أهم متطلبات نجاح الوحدة النقدية.

وقد تمكنت الدول الأعضاء بالفعل من تحقيق أهم هذه المعايير فيما عدا اليونان[1]، والتى وصل معدل التضخم فيها إلى ٥,٢% وسعر الفائدة إلى ٩,٨% فى عام ١٩٩٧، وكذلك كافة دول منطقة اليورو والاتحاد الأوروبى فيما يتعلق بنسبة الدين الحكومى إلى الناتج المحلى الإجمالى لكل دولة والذى يتراوح بين ٥٦% (فى فنلندا) و ١٢٢% (فى بلجيكا)، باستثناء لوكسمبورج إذ بلغت هذه النسبة أقل من ٧%.

وقد تقاربت أسعار الفائدة فى الدول الأعضاء تدريجياً إلى أن تم توحيدها كما أشار السيد دويزنبرج رئيس البنك المركزى الأوروبى فى المؤتمر الصحفى المنعقد يوم ٧ يناير ١٩٩٩، حيث أفاد أن أسعار الفائدة كانت متفاوتة بين الدول الأعضاء، ولكن هذا التفاوت لم يلبث سوى لبضع ساعات من بدء التعامل باليورو فى أسواق المال (يوم ٤ يناير) ثم انكمشت هذه الفروق سريعاً حتى وصل سعر الفائدة داخل المنطقة ٣% كما كان محدداً لها. ويبرهن ذلك على كفاءة الجهاز المالى والمصرفى داخل الاتحاد فى التعامل مع المتغيرات الجديدة التى طرأت بصدور العملة الجديدة.

---

(١) وهو عضو داخل الاتحاد الأوروبى – ١٥ وخارج منطقة اليورو – ١١.

٢- السياسة النقدية :

تكمن الفلسفة النقدية داخل منطقة اليورو فى تطبيق سياسات موحدة داخل الإحدى عشر دولة الأعضاء وعلى رأسها توحيد أسعار الفائدة وذلك ليتوافق مع سياسة تثبيت أسعار صرف العملات الوطنية مقابل اليورو. وكنا قد أشرنا فى الباب السابق إلى مدى الاستقلالية التى يتمتع بها البنك المركزى الأوروبى التى ستكون على قدر استقلالية البنك المركزى الألمانى، وهو ما يعد بمثابة ركيزة هامة فى ضمان سلامة السياسات النقدية داخل منطقة اليورو وعدم تأثرها بالتيارات والأهداف السياسية المختلفة داخل الدول. وأكثر من ذلك، تشير المادة "١٠٦ب" من معاهدة ماستريخت إلى أحقية رئيس البنك المركزى الأوروبى فى حضور اجتماعات المجلس الأوروبى لوزراء الاقتصاد والمالية بالاتحاد المعروف باسم (ECOFIN)[1]، وهو ما يبرهن على جودة عنصر التنسيق فيما بين السلطات المالية والنقدية بما يضمن توافق السياسات الاقتصادية داخل الاتحاد. وعلى العكس، فإن سلطات المجلس لن تتعدى إبداء مقترحات فيما يخص السياسات النقدية.

وتنص معاهدة ماستريخت على أن الهدف الرئيسى للبنك المركزى الأوروبى هو تحقيق استقرار الأسعار داخل دول الاتحاد، وسوف يتم ذلك عن طريق تحديد معدلات التضخم كهدف وسيط، مع أخذ معدلات التوسع النقدى كمؤشر عن مدى إمكانية تحقيق الاستقرار السعرى، وهو ما يعد بمثابة خليط بين السياستين المتبعتين لدى البنوك المركزية.

وتجدر الإشارة إلى أن إدارة السياسات النقدية سوف تتم بأسلوب بنك الاحتياطى الفيدرالى بالولايات المتحدة حيث يتم تحديد السياسات وأخذ القرارات مركزياً، بينما يتم تنفيذ السياسات والعمليات بطريقة لا مركزية. وفى هذا الإطار سوف يقوم البنك المركزى الأوروبى بتحديد الأهداف النقدية والاقتصادية بينما يتحول دور البنوك المركزية الوطنية داخل دول الاتحاد إلى دور تنفيذى لسياسات البنك المركزى الأوروبى ومتابعة المؤسسات المصرفية

---

(١) يتكون هذا المجلس من وزراء المالية لدول الاتحاد الأوروبى - ١٥.

والمالية داخل دولها، وهو ما يعد بمثابة تحول جذرى فى دور هذه البنوك، خاصة وأنها كانت تمارس كامل سلطات البنوك المركزية داخل اقتصاداتها.

وقد خصص البنك المركزى الأوروبى ٧٥ مليار يورو كسيولة متاحة لإمداد الجهاز المصرفى بها ذلك لإعادة هيكله محافظ احتياطاته والوفاء بطلبات المؤسسات المالية فى ضوء بدء التعامل بالعملة الجديدة.

وسوف تعتمد إدارة السياسات النقدية فيما يتعلق بحجم السيولة داخل الاتحاد على عمليات السوق المفتوحة وعقود إعادة الشراء قصيرة الأجل (أسبوعين) ومتوسطة الأجل (ثلاثة أشهر) والتى سوف يتم تحديدها فى البنك المركزى الأوروبى، بينما تتولى البنوك المركزية الوطنية تنفيذ عمليات البيع وإعادة الشراء داخل أراضيها فى حدود الكميات المحددة لها. كما تجدر الإشارة إلى أنه لن يقوم البنك المركزى الأوروبى بإتاحة خطوط تمويل عند طريق إدارة الخصم وذلك لارتفاع تكاليفها، فى حين سوف يقوم البنك بفتح خطوط تمويل (تشبه خطوط الائتمان للبنوك شريطة استيفاء معايير محددة على رأسها وجود ضمانات أصول سواء حكومية أو خاصة). وعلى صعيد آخر، فإن المجلس الأوروبى لوزراء الاقتصاد والمالية سوف يلزم المؤسسات المصرفية بالحدود الدنيا لمعدلات الاحتياطى على التزامات ميزانيتها، فى حين قد تلزم المؤسسات المخالفة بتحقيق الحدود العليا لتلك الاحتياطات.

وسوف يتم تحديد أسعار الفائدة فى السوق البينية للبنوك بناء على أسعار الفائدة على تسهيلات قروض البنك المركزى الأوروبى فى السوق لليلة واحدة (والتى ستستخدم كحد أعلى لأسعار الفائدة داخل السوق البينية)، وعلى أساس أسعار الفائدة على ودائع للبنوك المركزية لدى البنك المركزى الأوروبى (والتى ستستخدم كحد أدنى لأسعار الفائدة داخل السوق البينية).

ويقدر حجم الاحتياطى النقدى لدى البنك المركزى الأوروبى حالياً بحوالى ٣٩ مليار يورو (وهو ما يوازى حوالى ٤٠% من احتياطى فرنسا) ومصدرها مساهمات البنوك

المركزية الوطنية كل بحسب حصته وذلك بخلاف الاحتياطات المملوكة لدى البنوك المركزية الوطنية داخل المنطقة. وتجدر الإشارة إلى وجود قواعد منظمة للإدارة تحظر تصرف البنوك الوطنية فى احتياطاتها الدولية دون موافقة البنك المركزى الأوروبى ودون اسـتيفاء شـروط موحدة تسرى على كفاءة الأعضاء.

٣- الوسائل التى تتبعها البنوك المركزية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والنقدية :

تقوم البنوك المركزية باتباع نوعين من السياسات لتحقيق معدلات النمـو المطلوبـة والتوازن بين العرض والطلب سواء فى أسواق المال أو الأسواق السلعية. وتتمثل السياسـات الأولى فى استهداف تحقيق معدلات التوسع النقدى (بحيث يكون أبطأ مـن معـدلات النمـو الحقيقية)، فى حين تتمثل السياسة الثانية فى تحقيق هذا التوازن عن طريق استهداف معدلات التضخم مباشرة (أو مدى معين لهذه المعدلات). وإذا كان لكل طريقة مزاياها وعيوبها، فـإن أهم ما يميز سياسة استهداف معدلات التضخم مباشرة- خاصة لغيـر المتخصصـين - هـو وضوحها وسهولة فهمها بالنسبة للمتعاملين فى الأسواق وتحديد مدى نجاح السلطات النقدية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى، وإمكانية بناء التوقعات المستقبلية بصورة أسهل وأدق.

وقد استقر الرأى على أن يقوم البنك المركزى الأوروبى بتحقيق الأهداف الاقتصادية عن طريق استخدام خليط من السياستين، وإن كان سوف يتحدد دور تحديد معدلات التوسـع النقدى فى كونه مؤشر لمتابعة دقة تحقيق الأهداف السعرية أمام السلطات النقدية لاتخـاذ مـا يلزم من إجراءات عند الضرورة.

٤- سياسات إدارة النقد الأجنبى والمعاملات الخارجية :

إن مسألة استقرار الأسعار داخل منطقة اليورو لا تحكم سياسـات البنـك المركـزى الأوروبى فحسب، وإنما هى المحور الرئيسى للسياسة الاقتصادية داخل منطقة اليـورو، بـل

ولها الأولوية المطلقة داخل الاتحاد. وفى ضوء هذا فإن سلطات البنك المركزى الأوروبى لا تعطيه الحق فى تغيير سياسات النقد الأجنبى (مثل تحديد سعر اليورو مقابل الدولار، أو التحول من اتباع سياسة سعر صرف حر إلى سعر صرف ثابت والعكس) إذا كان ذلك من شأنه إحداث تذبذب فى معدلات التضخم داخل الاتحاد، حتى وإن كان هناك ضرورة لذلك. وعلى صعيد آخر فإن سلطات البنك المركزى الأوروبى لن تتجاوز التدخل بما لديه من احتياطات لحماية أعار صرف عملات الدول الأربع الأخرى (والتى لم تلتحق بعضوية الاتحاد النقدى الأوروبى – ١١) مقابل اليورو إذا ما وجد ضرورة لذلك. وقد خص النظام النقدى الأوروبى مسألة إدارة سياسات النقد الأجنبى بالمجلس الأوروبى لوزراء الاقتصاد والمالية (ECONFIN) – وبالتنسيق مع البنك المركزى الأوروبى.

٥- السياسة المالية :

حددت اتفاقية ماستريخت وجوب تقييد نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الإجمالى بـ ٣٠%، وذلك بهدف عدم لجوء الدول إلى سياسات توسعية تضر بالتوازنات الاقتصادية ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة مقارنة بالدول الكبرى الأخرى خاصة الولايات المتحدة واليابان. وفى حالة تجاوز هذه النسبة فى أى دولة فعليها تقديم خطة تصحيح مسار من شأنها تحقيق نسبة الـ ٣% فى العام المالى المقبل، ولخطورة تأثير السياسات المالية والتى عادة ما تتحدد بأولويات داخلية سواء سياسية أو اجتماعية فقد ألزمت معاهدة ماستريخت الدول الأعضاء بتقديم برامج موازناتها العامة لعدة سنوات مقبلة للمجلس الأوروبى لوزراء الاقتصاد والمالية لتقييمها وإقرارها ومتابعة تنفيذها. كذلك يحق للمجلس التدخل بتوجيهات للدول الأعضاء لاتخاذ سياسات إصلاحية إذا ما لزم الأمر، ولضمان نجاح السياسة المالية فى المدى البعيد، فقد حددت اتفاقية ماستريخت ضرورة تحقيق توازن بين حجم الاتفاق والإيرادات فى الموازنة الجارية للدول الأعضاء إلا فى حالات الضرورة.

هذا سرد مبسط لما حدث من تطور للسوق الأوروبية المشتركة والتى أصبح اسمها الحقيقى الآن الاتحاد الأوروبى والذى بدأ منذ عام ١٩٥٧ بعزيمة وإرادة صلبة وإخلاص وتفانى من أجل النمو الاقتصادى والرفاهية والتقدم ثم الوحدة الاقتصادية الواحدة ومن ثم الوحدة السياسية حتى أصبح هذا الاتحاد الآن من أكبر التكتلات الاقتصادية فى العالم ومن ثم أصبح له وضعه السياسى على الخريطة السياسية العالمية وفى المحافل الدولية - وهذا شأن الشعوب والأمم التى ترغب فى الحياة بعزة وكرامة وحرية.

والسؤال الذى أطرحه دائماً هو ألم يحن الوقت للدول العربية والإسلامية أن تقوم بينها هذه الوحدة الاقتصادية والوحدة النقدية (بإصدارها للدينار الإسلامى) ومن ثم الوحدة السياسية حتى يكون لها شأن آخر أمام الدول الأجنبية خاصة وأن هذا العصر هو عصر التكتلات الاقتصادية والسياسية ولا حياة ولا مكان للدول الصغيرة فى المجتمع العالمى الآن.

خاصة وأن الدول العربية والإسلامية لديها مقومات نجاح قيام تكتل اقتصادى كبير يمكن إقامته لو خلصت النية لدى حكامها والقائمين على أمورها وسادت على شعوبها الديمقراطية الحقيقية وأن يتملك شعوبها أقدارها وأن تتخلى هذه الدول عن التبعية البغيضة للدول الأجنبية.

إن هذه الأمنية صعبة المنال ولكنها ليست مستحيلة لأنها تحارب من الدول الأجنبية والتى تعلم حقيقة مقومات النجاح لهذا التكتل الاقتصادى ومن ثم السياسى كما تحارب بكل أسف من بعض الطوائف داخل الدول العربية والإسلامية وهم قلة مرتبطين بغلال الاستعمار القديم لدولهم وخاصة بعض الحكام الذين اعتلوا السلطة ببلادهم بالأساليب غير الديمقراطية.

ولا نملك سوى أن ندعوا من الله العلي القدير أن يرتقى بحكام هذه الدول العربية والإسلامية إلى مستوى المسئولية وأن يعملوا على قيام الوحدة الاقتصادية ومن ثم الوحدة السياسية لأجل رفع أمتهم بين الأمم الأخرى وأن يكون لها المكانة اللائقة فى المحافل الدولية وحتى يتخلصوا من مشاكلهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأن تكون خير أمة أخرجت للناس إنه هو السميع العليم.

الفصل الثانى
التكامل الإقليمى التقليدى

خلال القرنين الماضيين كانت هناك عمليات التجمع الأولى فى صورة توسيع النطاق القطرى المحدود وخاصة فى أمريكا وأوروبا. ففى القرن التاسع عشر حصلت بعض الدول فى أمريكا اللاتينية على استقلالها واتحدت بعض دولها فى دول جديدة كالمكسيك والأرجنتين والبرازيل. وحدث نفس الشيء فى القرن العشرين عقب الحرب العالمية الأولى بانتهاء الإمبراطورية العثمانية وكذا الاستعمار البريطانى والفرنسي.

وفى الجانب الآخر حدث توحد إقليمى على أسس اقتصادية وسياسية. حيث تحولت الولايات المتحدة الأمريكية بتكوينها الفيدرالى إلى منطقة تجارة حرة كبيرة فى الداخل مع وضع حماية خارجية بتطبيق قانون التجارة. كما اتحدت الولايات الألمانية المستقلة – اتحاد الزولفرين – وأصبحت دولة واحدة فى عام ١٨٧٠م. وأزالت سويسرا القيود على التجارة بين مقاطعاتها (الكانتونات) عام ١٨٤٨م. كما حدثت عدة اتحادات على أسس سياسية مثل ما حدث للمكسيك خلال الفترة ١٨٥٧-١٨٧٠. واتحدت الأرجنتين عام ١٨٦١ وكندا عام ١٨٦٧ وإيطاليا عام ١٨٧٠ والبرازيل ١٨٩١ واستراليا عام ١٩٠١ وجنوب أفريقيا ١٩٠٣[١].

ويلاحظ أن الاتحادات الجمركية التى تمت خلال تلك الفترة قد عملت على تحرير التجارة البينية بين دول الاتحاد وفرضت الحماية إزاء العالم الخارجي.

مما سبق نجد أن التكامل الإقليمى كان يرمى إلى تحقيق هدفين أولهما تعظيم النفع الذى يعود على دول التكامل بتكثيف ما هو قائم بينها من روابط. وثانيهما العمل على الحد من الصراعات. وكان هذا الدافع الأخير وراء اتجاه أوروبا للتكامل عقب الحرب العالمية الثانية

---

(١) د. محمد محمود الإمام – التكامل الاقتصادى الإقليمى بين النظرية والتطبيق – معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة ٢٠٠٠ – ص ١١.

وذلك فى نطاق تكامل إقليمى يتم بالتدريج مع البدء بالجانب الاقتصادى سواء القطاعى أو التجارى.

أما بالنسبة للدول الساعية للنمو فقد لجأت إلى التكامل الإقليمى باتباع سياسة الحماية لقطاعاتها الناشئة حتى تستطيع مواجهة المنافسة العالمية. مع العمل على توفير متطلبات الصناعة الحديثة من أسواق كبيرة نظراً لاتساع نطاقها الاقتصادى، وذلك بإقامة تجمع إقليمى يتسم بتقارب أعضاؤه فى مستويات النمو. ومن ثم إذا ما تم تحرير التجارة فى إطار سوق كبيرة مع فرض الحماية الخارجية فلا يخشى عليه من عدم التكافؤ مع المستوى العالمى. وهذه الاتحادات لا تسعى بالضرورة إلى الوحدة السياسية التى سادت الفكر والتطبيق الأوروبى.

ومن الشروط المبدئية والمتعارف عليها فى الأدبيات لنجاح التكامل الإقليمى أن تكون الخصائص الهيكلية فى وضع أمثل. ومن هذه الخصائص وجود تجارة بينية إقليمية ضخمة وسابقة على إنشاء اتفاقيات التكامل الإقليمى. كما أن من بين هذه الخصائص الاشتراك فى تخفيض التعريفة الجمركية قبل العالم الخارجى. كما يضاف إلى ذلك أيضاً التماثل فى الهياكل الإنتاجية والأسعار[١]. ويضيف Langhammer & Hiemenz شروط أخرى لنجاح التكامل الإقليمى بين الدول الساعية للنمو هو تواجد مستوى أولى رفيع من التجارة الإقليمية وقدرة واستعداد لتوفير مدفوعات تحويلية فى حالة التوزيع غير المتساوى لتكلفة التكامل. وكذلك تنمية مؤسسات عبر الحدود وتشابه الدخول والتصنيع وتجانساً معيناً فى السياسة الاقتصادية الكلية[٢]. والتقارب فى معدلات النمو الاقتصادى وتقدمه بين الدول المشتركة فى التكامل.

---

(١) هانز جنبرج وفرانسسكو نادال – اتفاقيات التكامل الإقليمى والانضباط الاقتصادى الكلى – ترجمة أميمة عبد العزيز – المجلة المصرية للتنمية والتخطيط – المجلد الرابع – العدد الثانى – ديسمبر ١٩٩٦م – ص ١١٨.

(2) Langhammer, R. and V. Hiemenz (1991) : Regional Integration Among Developing Countries. UNDP World Bank Trade Expansion Program, Occasional Paper No. II, Washington, DC: The World Bank.

وتوافر البنية الأساسية اللازمة وتمتع التجارة الخارجية للدول الأعضاء بدرجة عالية من الإحلال.

ومن المتفق عليه أن اتفاقيات التكامل الإقليمي بين الدول الصناعية كانت أكثر نجاحاً من اتفاقيات التكامل الإقليمي بين الدول الساعية للنمو. والمشكلة الرئيسية الخاصة بإعداد اتفاقيات التكامل الإقليمي بين الدول الساعية للنمو هي "النقل الخاطئ" لنموذج التكامل للجماعة الأوروبية. وهو ما ينطوي على تجاهل حقيقة أن الشروط الأولية شيء أساسي لنجاح اتفاقيات التكامل الإقليمي السالف ذكرها.

كما أن هناك عوامل أخرى مسئولة عن عدم نجاح التكامل الاقتصادي بين الدول الساعية للنمو منذ الحرب العالمية الثانية وحتى مشارف عقد التسعينات - بينما توجد عدة عوامل ساهمت في تحقيق النجاح الكبير الذي حققته جهود التكامل الاقتصادي بين الدول الصناعية المتقدمة خلال الخمسينات والستينات. وهي نفسها العوامل المسئولة عن فشل هذه الجهود بين الدول الساعية للنمو.

وتتلخص هذه العوامل في الآتي[1] :-

١- ظهرت كل من الجماعة الاقتصادية الأوروبية EEC ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية EFTA إلى حيز الوجود كمشروعات للتكامل الاقتصادي الإقليمي في رحاب كل من منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي OEEC ومنظمة الجات GAAT. ويلاحظ أنه رغم أن مستويات الحماية الجمركية كانت مرتفعة في أوروبا الغربية في نهاية الستينات إلا أن هذه الدول الأوروبية كانت واقعة في الجزء الهابط Downward Slope من منحنى الحماية عندما بدأت محاولتها التكاملية في الجزء السلبي منه (التكامل الاقتصادي

---

(١) د. سلمى عفيفي حاتم - الإطار التنظيري للتكامل الاقتصادي الإقليمي للدول النامية - المؤتمر الدولي الأول لمركز البحوث ودراسات التنمية التكنولوجية بجامعة حلوان - وعنوانه "الوطن العربي وتحديات القرن الواحد والعشرون - ٨-١٠ مايو ٢٠٠٠ - ص ٢٩-٣٢.

السالب)[1] وهذا المناخ قد هيأ الظروف المناسبة لاختيار وتنفيذ مشروعات شاملة للتكامل الاقتصادى الأوروبى منها تحرير كافة تدفقات السلع الصناعية بين الدول الأوروبية الأعضاء فى المنطقة التكاملية.

ويلاحظ أن هذا المناخ الذى ساد فى أوروبا الغربية حتى السبعينات لم يتوافر للدول الساعية للنمو فى أى وقت من الأوقات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى مشارف التسعينات. فمازالت هذه الدول قابعة فى الجزء العلوى Upward Slope لمنحنى الحماية. معنى ذلك أن اتباع المدخل التجارى لتحقيق التكامل الاقتصادى لم يكن مواتياً لتحقيق أى درجة من درجات سلم التكامل الاقتصادى السالب. ومن ثم فإن الجهود التكاملية التى اختارت هذا الطريق قد أعاقت محاولات التكامل أكثر من محاولة دعمها.

---

(١) التكامل السالب Negative Integration ينصب على إلغاء القيود المفروضة على حركات التجارة وانتقال عناصر الإنتاج ما بين الدول الأعضاء داخل إطار التكامل. وينتهى هذا التكامل بإقامة السوق المشتركة. أما التكامل الموجب Positive Integration فيبدأ من مرحلة الوحدة الاقتصادية حيث تعمل الدول على تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية وتوحيدها مع وضع الخطط اللازمة لتنميتها حتى تبلغ هذه الدول إلى الوحدة الكاملة.

مما سبق يتبين أن التكامل السالب عبارة عن الثلاث مراحل الأولى للتكامل الاقتصادى وهى منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركى والسوق المشتركة. والتكامل الموجب عبارة عن المرحلتين الأخيرتين وهما الوحدة الاقتصادية والاندماج الاقتصادى الكامل.

فالمراحل الثلاثة الأولى تعمل على إزالة قدر معين من العوائق التى تقف فى وجه نمو العلاقات الاقتصادية بين دول التكامل (إلغاء القيود على التجارة وإلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية وحرية انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء) أما المرحلة الرابعة – الوحدة الاقتصادية – فتتميز بتنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة بين الدول الأعضاء فى تلك الوحدة كالسياسات النقدية والمالية والاقتصادية والزراعية وغيرها من السياسات – أما المرحلة الخامسة والأخيرة وهى الاندماج الاقتصادى الكامل فبالإضافة إلى ما سبق تصبح الدول المندمجة وكأنها اقتصاد واحد تحدد سياساته المختلفة سلطة عليا تعلو هذه الدول ويكون لقراراتها سلطة إلزام بالنسبة لجميع الدول الأعضاء.

انظر :

- J. Tinbergen : International Economic Integeration, Elsevier Amesterdam, 2nd ed.. 1954.

٢- إن سياسة تحرير التجارة البينية بين الدول الأوروبية سالفة الذكر خلال الخمسينات والستينات كانت أكثر ملاءمة لهذه الدول لتطبيق مناهج التكامل الاقتصادى السوقى[1] Market Economic Integration نظراً لتشابه هياكل الدخل لتميزها بكثافة التجارة الخارجية الإقليمية لهذه الدول الأعضاء فى الإقليم الاقتصادى الأوروبى European Economic Region. فى حين أننا نجد انخفاض درجة كثافة التجارة البينية بين الدول الساعية للنمو فى المنتجات الصناعية لتباين هياكل دخولها الوطنية. ولهذا نجد أن الدول الصناعية المتقدمة قد اهتمت بصفة خاصة بتحرير التجارة الإقليمية الأوروبية فى المنتجات الصناعية من القيود المفروضة عليها. حيث أن قطاع الصناعة لديها يتميز بدور فعال عن القطاع الزراعى. ويختلف هذا الوضع بالنسبة للدول الساعية للنمو حيث لازال القطاع الأولى Primary Sector وهو القطاع الزراعى يحتل مكانة بارزة فى اقتصادياتها بالمقارنة بالدور الذى يحتله القطاع الثانوى Secondary Sector وهو القطاع الصناعى. ونظراً لأن الدول الساعية للنمو قد اختارت لنفسها نماذج تتشابه مع

---

(١) يقصد بالتكامل الاقتصادى السوقى بالاعتماد على قوى السوق وجهاز الثمن كأدوات لتحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء عن طريق تحرير حركة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فى تنقلاتها بين الدول الأعضاء من جميع القيود الجمركية وغير الجمركية مع وجود سياسات موحدة حول هذا المجال فى مواجهة العالم الخارجى. وهذا النوع من التكامل يصلح عادة للدول التى لديها جهاز إنتاجى مرن ومتقدم وبلغت مرحلة النمو الاقتصادى الذاتى ومن ثم تسعى نتيجة لذلك إلى إيجاد الأسواق اللازمة لتصريف منتجاتها. وهذا النوع من التكامل – التكامل الاقتصادى السوقى – هو الذى اختارته الجماعة الاقتصادية الأوروبية لأن ظروفها الاقتصادية والإنتاجية والمالية تتناسب مع هذا النوع من التكامل فى حين أن هذا النوع لا يتناسب مع الدول الساعية للنمو ومنها الدول العربية والإسلامية لعدم توافر هذه الظروف لديها.

- د. إسماعيل شلبى – إمكانيات ومعوقات التكامل الاقتصادى بين الدول العربية الإسلامية – مؤتمر مركز صالح كامل – جامعة الأزهر. عن اقتصاديات العالم الإسلامى فى ظل العولمة بالاشتراك مع البنك الإسلامى للتنمية بجدة – القاهرة ١٩٩٩م – ص ١١-١٣.
- د. سامى عفيفى – الدروس المستفادة من تجربة السوق الأوروبية المشتركة فى بناء السوق العربية – مؤتمر جامعة حلوان – الوطن العربى وتحديات القرن العشرين – مايو ٢٠٠٠ – ص ١٠٥.

تلك التى اتبعتها الدول الصناعية الأوروبية فإنها بذلك تكون قد اختارت نماذج تصلح لتجارة السلع الصناعية وهى التجارة فى القطاع الإنتاجى الضعيف. ومن ثم أهملت فى الوقت نفسه البحث عن نماذج تكاملية من أجل الدور الهام للقطاع الزراعى. وبذلك لم تنجح هذه الدول فى تطويع آليات التكامل الإقليمى لتشجيع التنمية الزراعية بين دول هى فى أشد الحاجة إلى التنمية لتقليل اعتمادها على العالم الخارجى فى استيراد المواد الغذائية وكثير من المواد الأولية. وفى نفس الوقت لم يحدث الإنماء المطلوب فى القطاع الصناعى.

٣- حصلت بعض الدول الأعضاء فى الجماعة الاقتصادية الأوروبية EEC ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية EFTA على بعض المكاسب والمغانم أكثر من غيرها من الدول الأعضاء. إلا أن آليات التكامل الاقتصادى بين هذه الدول كانت تضمن تحقيق العدالة بينها. بحيث أن تحصل كل دولة على مكاسب نتيجة انضمامها لهذه التكتلات الاقتصادية وتمنع انفراد دولة أو أكثر بالاستفادة بمكاسب التكامل وتعرض باقى الدول للخسارة.

وهذه المشكلة للأسف يختلف وضعها لدى الدول الساعية للنمو. حيث أن كل دولة تحاول الحصول على أكبر مكاسب لها دون النظر إلى باقى الدول المشتركة. وخاصة إذا كانت إحدى هذه الدول لديها صناعة ذات أهمية كبيرة وتشكل بالنسبة لها موقعاً استراتيجياً بين باقى دول التكامل سواء من الناحية السياسية أو الناحية الاقتصادية. ولذلك تعمل هذه الدول إلى وضع الحماية لمثل هذه الصناعات الاستراتيجية ومن ثم عدم سريان سياسة التحرير التجارى البينى عليها.

٤- عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية حققت أوروبا الغربية نجاحاً كبيراً فى جهودها التكاملية نظراً للرواج الاقتصادى الذى حدث بعد فترة إعادة بنائها – حيث توافرت عناصر الاستقرار الاقتصادى والمالى وتحقيق مستوى عالى من التوظيف واستقرار فى أسعار الصرف. فى حين أن الدول الساعية للنمو كانت تعانى من اختلال فى موازين

مدفوعاتها وعدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى وكثرة الانقلابات خاصة فى فترة الخمسينات والستينات.

٥- إن عدم تحقيق النجاح الكامل للأسواق المشتركة فى بعض الدول الساعية للنمو يرجع إلى التعارض فى التنمية ذات التوجه الداخلى ولاستراتيجية إحلال الواردات، والتحرير الإقليمى. حيث أن هذا الوضع قد نشأ عنه توتراً فى تنفيذ برامج التخفيضات الجمركية وفى تبنى سياسة جمركية خارجية عامة وفى إزالة القيود على حركة العمل ومن ثم إحداث مجرد تحرير مرحلى للتجارة.

هذا بالإضافة إلى لجوء بعض هذه الدول إلى تكرار إصدار العملات الوطنية من أجل حل مشكلة العجز المحلى للتمويل. ومن ثم يحدث ارتفاع فى نسبة التضخم مما يؤدى إلى حدوث ضغوط فى أسواق العملات الأجنبية لأنها غير متسقة مع سياسة سعر الصرف داخل منطقة التكامل وهو غالباً ما يكون سعراً مقيداً.

ويسفر الضغط على الصرف الأجنبى حدوث خسارة فى الاحتياطيات الدولية وينتج عن ذلك حدوث مزيداً من القيود الجديدة على الصرف والتجارة. وفى النهاية يتم المغالاة فى تقدير قيمة العملة المحلية وظهور السوق السوداء. كما أن عدم استقرار سعر الصرف والعجز فى النقد الأجنبى يعرقل عملية أنظمة المقاصة والمدفوعات.

ويلاحظ أن التضخم المرتفع يؤدى إلى تقليل المكاسب الثابتة والمتحركة لتكامل السوق ومن ثم يولد عدم الاستقرار وتجميد اتفاقيات التكامل الإقليمى.

كما يلاحظ أيضاً أن الإجراءات التى تتضمنها الأسواق المشتركة لبعض الدول الساعية للنمو لإيجاد نوع من التنسيق بين السياسات المالية لم تتحقق حيث أن اتفاقيات إنشاء هذه الأسواق المشتركة لم تتضمن أية شروط خاصة بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية لهذه الدول. كما أن معظم اتفاقيات التكامل الإقليمى فى الدول الساعية للنمو – رغم أنها مستوحاة

من نموذج الجماعة الاقتصادية الأوروبية – لا تنشئ المؤسسات المطلوبة لتحقيق أهـدافها – كما يلاحظ أيضاً غياب آليات تنفيذ القرارات والآليات غير الفعالة لتسوية المنازعات[١].

تقييم بعض تجارب التكتلات الاقتصادية بين الدول الساعية للنمو :

يلاحظ أن معظم تجارب التكامل الاقتصادى بين الدول الساعية للنمو كان مصـيرها الفشل النسبى. كما كان الأداء ضعيفاً ولا يرقى إلى الهدف من إنشاء هـذه التكـتلات. وقـد تعددت الدراسات التى حاولت تقييم تلك التجارب واستندت في تقييمهـا إلـى عـدة معـايير مختلفة[٢].

ففى دراسة قام بها Elkan[٣] بتقييم تجربتين للسوق المشتركة لدول أمريكا الوسـطى (CACM) والاتحاد الاقتصادى لشرق أفريقيا (EAC – الكوميسا فيما بعـد) لقيـاس أثـر التكامل على الأداء الاقتصادى للدول الأعضاء خلال عشر سنوات من بدء عمليـة التكامـل (١٩٦٠-١٩٦٩) وتركزت الدراسة على معيارين هما حجم ومكونات الناتج الصناعى وحجم مكونات التجارة الخارجية. فأوضحت الدراسة حدوث تحسن فى الناتج الصناعى لدول السوق المشتركة لأمريكا الوسطى خلال تلك الفترة مع اختلاف التأثير ما بين دولها. حيث كان التأثير إيجابياً لكل من كوستاريكا والسلفادور وجواتيمالا وسلبياً لكل من الهندوراس ونيكاراجوا. أما عن معيار التجارة الخارجية لدول السوق ككل فقد أوضحت الدراسة سلبية التكامل على جميع دول السوق.

(١) هانز جنبرج وفرانسسكو نادال – مرجع سابق ص ١٢٦-١٣٢ ويشير فيها إلـى معوقـات ومشـاكل تجارب التكامل الاقتصادى بدول أمريكا اللاتينية.

(٢) د. محمد فوزى متولى أبو السعود – التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية : النظريـة والتطبيـق – الإسكندرية – سبتمبر ١٩٩٨م – ص ٢٧-٣٠.

(3) Elkan, P.G. (1973), “Measuring The Impact of Economic Integration Among Developing Countries” Journal of Common Market Studies, 14. pp. 56-68.

أما بالنسبة للاتحاد الاقتصادى لدول شرق أفريقيا (EAC) فكان أثر التكامل إيجابيــاً على الناتج الصناعى وحجم التجارة الخارجية مع اختلاف الأثر لكل دولة على حدة حيث كان إيجابياً لكل من أوغندا وكينيا وسلبياً بالنسبة لتنزانيا.

وهناك دراسات ركزت على بيان أهم الإنجازات التى ترتبت على قيام التكامل بــين الدول النامية، ففى دراسة لكل من Genberg & Simone[١] عن الإنجازات التى تم تحقيقها بالنسبة لكل من السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى (CACM)، ورابطة التجارة الحــرة لدول أمريكا اللاتينية (LAFTA)، أوضحت الدراسة أنه بالنسبة للســوق المشــتركة لــدول أمريكا الوسطى، فقد حدث خلال العقد الأول لإنشائها (١٩٦٠-١٩٧٠) تحسن ملحــوظ فــى الأداء الاقتصادى لدول السوق، أعقبه فى السبعينات تدهور شديد نتيجــة لــبعض المشــاكل السياسية والاقتصادية التى واجهت دول السوق. أما بالنسبة لرابطة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية، فقد أوضحت الدراسة حدوث زيادة ملحوظة فى التجارة الإقليمية للدول الأعضــاء، وأن ٤٠% تقريباً من واردات الرابطة كانت خاضعة للتفضيلات الجمركية.

وبالنسبة لتأثير الاستقرار الاقتصادى الكلى على عملية التكامل، أوضــح كــل مــن Edwards & Savastano[٢] أنه فى معظم أزمات موازين المدفوعات لدول أمريكا اللاتينية كان عدم الاستقرار الاقتصادى الكلى سبباً رئيسياً لتلك الأزمات، ففى دراسة لتســع منــاطق

---

(1) Genberg H. & Simone, F.N. Regional Integration Agreements and Macroeconomic Discipline "in Anderson, K. and Blackhust, R (eds) Regional Integration and Global Trading System, London : Harvester Wheatsheaf. 1993, pp. 176-195.

(2) Edwards, D. & Savastans, M. (1989). "Latin America's Intra-Regional Trade : Evolution and Future Prospects". In : Greenway, D., Hyclak. T. and Thomton, R.J. (eds), Economic Aspects of Regional Trading Arrangements. New York : New York University.

تجارة حرة، وسبعة اتحادات جمركية، واثنين من الأسواق المشتركة، تبين أن اتفاقيات التكامل الإقليمى الناجحة لا تصاحبها إلا تقلبات ضئيلة فى سعر الصرف الاسمى والحقيقى، بينما تلك الاتفاقيات الفاشلة فقد كانت مرتبطة دائماً باختلالات اقتصادية كلية وعدم استقرار فى أسعار الصرف الاسمية والحقيقية.

وفى دراسة عن المكاسب المحتملة من قيام التكتلات الاقتصادية أوضح Jaber[١] أنه فى دراسة تمت عن منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية (LAFTA)، اتضح أن النسبة المئوية للمكاسب من التكامل كنسبة من الناتج القومى الإجمالى كانت ضعيفة جداً حيث بلغت ٠٠,٠٠٠٠٧٥.

وفى دراسة حديثة قام بها Havrylyshyn[٢] عن احتمالات التكامل بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، والتى حصرها فى كل من : الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس، بالإضافة إلى كل من إسرائيل وتركيا. أوضحت أن إقامة تكامل اقتصادى بين هذه الدول يواجهه العديد من الصعوبات نظراً للاختلافات الكبيرة بين الدول الأعضاء فى معدلات النمو الاقتصادى، والسياسات التجارية، ودرجة الانفتاح على العالم الخارجى، ومدى استقرار السياسات الاقتصادية الكلية. وقد أوضحت الدراسة أهمية تكامل هذه الدول سواء فى شكل تكتل اقتصادى أو بشكل منفرد مع الاتحاد الأوربى، حيث سيترتب على مثل هذا التكامل حدوث منافع ملموسة بالنسبة لتلك الدول.

---

(1) Jaber, T.A. (1972), "The Revelance of Traditional Integration : Theory to less Developed Countries" Journal of Common Market Studies, 10, pp. 254-267.

(2) Havrylyshyn, O. (1997), A Global Integration Strategy for the Mediterranean Countries : Open Trade and Market Reforms, Middle Eastern Department, International Monetary Fund. pp. 176-195.

أما كل من El-Erian & Fisher[1] فإنهما يرون أنه على الرغم من تـــوافر بعـــض مقومات التكامل لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) كالتقارب الثقافى والجغرافى، إلا أنه لم يحدث أى تكامل يذكر بين هذه الدول. ومن هنا يرى الكاتبان أنه يجب علـــى هـــذه الدول فى البداية أن تركز على سياسات الإصلاح الاقتصـــادى الـــداخلى. وأن تعمـــل علـــى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO) لزيادة درجة التكامل مع الاقتصاد العالمى. حيث أن تحقيق هذا الأمر يعد بمثابة الحافز على إنشاء التكامل الإقليمى فيما بين دول تلك الـــبلاد. بمعنى أن التكامل العالمى لابد أن يسبق التكامل الإقليمى.

(1) El-Erian, M.A. & Fisher, S. (1996), "IS MENA a Region? The Scope for Regional Integration" IMF Working Paper, WP/69/30. International Monetary Fund.

الفصل الثالث
التكامل الاقتصادى الإقليمى الجديد

الإقليمية الجديدة[١]:

تعرف الإقليمية بأنها تحرك مجتمعين أو أكثر نحو مزيد من التكامل أو نحو مزيد من الدمج للسيادة[٢].

وقد تصاعدت الدعوة إلى تحرير التجارة متعددة الأطراف موضوعياً وجغرافياً برعاية منظمة التجارة العالمية ووجه النقد للنظم التكاملية السابقة إلى عدم ملاءمة السياسات الإنمائية الموجهة إلى الداخل لتمسك القطاعات المنافسة للواردات بمكاسبها المحققة فى ظل الحماية بالإضافة إلى الصعوبات الاقتصادية العالمية خلال عقدى السبعينات والثمانينات. وما نصت عليه المادة ٢٤ من اتفاقية الجات حتى تكون الإقليمية متممة للنظام متعدد الأطراف بدلاً من التعارض بينهما[٣]. ومن ثم فقد ظهر نوع جديد من التكاملات الاقتصادية الإقليمية يعمل على

---

(١) د. محمد محمود الإمام – التكامل الاقتصادى الإقليمى بين النظرية والتطبيق – مرجع سابق – ص ٤٤-٥٢.

(2) Oman Charles (1995). "Globalization and Regionalization: The Challenge for Developing Centre Studies, Paris.

(٣) تتضمن المادة ٢٤ من اتفاقية الجات والتى تبيح إقامة مناطق تجارة حرة أو اتحاد جمركى الشروط التالية :-

أ- أن تغطى الاتفاقية مجمل التجارة الخارجية (تقريباً) حتى لا يقتصر الأمر على تحرير قائمة من السلع بما ينجم عنه تحويل للتجارة.

ب- أن تزال عوائق التجارة كلية حتى لا يقتصر الأمر على تخفيضها على أساس تفضيلى.

ج- ألا يعقب إقامة المنطقة الحرة أو الاتحاد الجمركى رفع العوائق أمام الأطراف الأخرى.

د- أن يتم استكمال الترتيبات عبر فترة "معقولة" من الزمن. وقد حدد تفاهم ١٩٩٤م بشأن المادة ٢٤ فى ختام جولة أورجواى عشر سنين كحد أقصى – إلا إذا قدم المتعاقدون أسباب وجيهة لتجاوزها.

انظر الفصل الأول من :

World Trade Organization : Regionalism and the World Trading System, Geneva, April, 1995.

إيجاد تكامل منفتح على الخارج يتم مع إحدى الدول الكبرى أو القوى الكبرى ومسلماً بما يسود بينهما من تفاوت فى مستويات النمو[1]. ولهذا نجد أن التكامل الاقتصادى الجديد يخالف ما كان عليه الحال فى التكامل التقليدى والذى كان من أهم أسباب إنشائه مواجهة عدم التكافؤ بسبب سيادة القوى الكبرى من الدول.

وفى ظل التكامل الإقليمى الجديد أن تعمل الدولة العضو المتقدمة كقاطرة تشد الدول الأقل نمواً نحو الإطار العالمى باعتبارها عضو أساسى فيه. وقد أثار هذا الوضع مخاوف لدى أنصار التحرير على المستوى العالمى من تحول العالم لنظام ثلاثى الأقطاب يقوده الاتحاد الأوروبى فى مجاله والولايات المتحدة الأمريكية فى نصف الكرة الغربى واليابان فى الشرق الأقصى. ومما يزيد من حجم التجارة العالمية ما نتج عن جولة أورجواى من شمولها للسلع الزراعية والخدمات ورؤوس الأموال.

ولهذا نجد أن التجمعات الإقليمية الجديدة تركزت على البعد الاقتصادى وخاصة تحرير التبادل التجارى والخدمات ورأس المال دون الاهتمام بضرورة التوجه لإقامة وحدة اقتصادية أو سياسية، على النحو الذى أدى إليه النظام التقليدى للتكامل. ومن ثم يتم النظام الجديد بإنشاء منطقة تجارة حرة دون التقيد بمراحل الصيغ الأخرى التى تليها. وقد كان هذا واضحاً فى حالة الولايات المتحدة الأمريكية بسيطرتها الفعلية على اقتصاد جارتيها كندا (كدولة متقدمة) فى الشمال والمكسيك فى الجنوب (إحدى الدول الساعية للنمو). وقد نتج عن ذلك أن تم تكريس للعلاقات الدولية السائدة بما فيها من عدم تكافؤ حيث تضم التكتلات الإقليمية الحديثة دولاً متفاوتة فى مستويات النمو عكس ما كانت تشترطه النظرية التقليدية من تقارب فى هذه المستويات. كما تتباين الغايات حيث تغلب الأهداف السياسية والاجتماعية للطرف الأقوى دون الالتزام بالعمل على تحقيق تقارب اجتماعى أو توحد سياسى على المدى الطويل. وقد نتج عن ذلك ترتيبات إقليمية من نوع جديد حيث تشترك مجموعة من الدول

(1) Genberg, H. & Simone, F.N. (1993) Op. Cit.

الساعية للنمو مع إحدى الدول المتقدمة (أو مجموعة من الدول المتقدمة) تتولى قيادة المجموعة ومن ثم يصبح هناك تجمع بين إقليمين أو أكثر وليس إقليماً واحداً بالمعنى التقليـدى. أى أن المعيار فيها هو تباين مستويات النمو أملاً فى زيادة القوة التصديرية البينية.

ويلاحظ أن هذه التكتلات الجديدة لا تهدف إلى تحقيق وحدة اقتصادية أو سياسية بـين أعضائها حيث أنها تجيز التمايز فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أن الدول المتقدمة الأعضاء غير مستعدة لتحمل أعباء تحقيق تجانس اجتماعى مع الدول الأعضاء الأقل نمواً. وهى بذلك تضع حدوداً لعمليات انتقال مواطنى الدول الأعضاء. وقد كانـت التكـتلات الإقليمية التقليدية تركز على الجانب السياسى من توفير السلام والأمن وإنهاء الحروب بـين دولها وتأمين أعضاء التكامل من تبعات الاستعمار وتحقيق التنمية المتكافئة للـدول السـاعية للنمو للأعضاء. إلا أن التكامل الحديث يركز على دعم الدول باستقرارها السياسـى بإيقـاف الهجرة من الدول الأعضاء الأقل تقدماً إلى الدول الأعضاء المتقدمة. وكـذلك العمـل علـى القضاء على ما تتعرض له الدول الفقيرة فى التكامل من عوامل تذمر قد تتحول إلى حركـات أصولية تغذى مشاعر الكره للدول الأغنى العضو بالتكامل.

وقد أسفرت جولة أورجواى على تماثل التزامات جميع الدول تحت مظلـة منظمـة التجارة العالمية بغض النظر عن تفاوت مستوى النمو وبذلك ألغى النظم التفضيلية والتى كانت تقدم فيها الدول المتقدمة مزايا للدول الساعية للنمو دون اشتراط المعاملة بالمثل.

ويرى بعض الاقتصاديين أن النظام الجديد للتكامل ينطوى على تكامل أعمق Deeper Integration يتجاوز إقامة منطقة تجارة حرة حيث يدفع الدول الأقل تقدماً للارتباط بنمط من السياسات الاقتصادية. حيث يفتح أسواقها أمام التدفقات التجاريـة والرأسـمالية مـن الـدول المتقدمة. ويكفل لمنشئاتها الاقتصادية أن تعمل بدون قيود بما يتفق ومتطلبات التدويل المتزايد لعمليات الإنتاج. كما يتم تعديل النظم الاقتصادية للدول الساعية للنمـو مـن خـلال بـرامج الإصلاح الاقتصادى لتوفير المناخ الملائم لرأس المال الأجنبى والشركات خاصة الشـركات

متعدية الجنسية. ومن ثم تقوم الدول المتقدمة الأعضاء بالعمل كمرتكز لإصلاح السياسات الاقتصادية بتقديم العون للدول الفقيرة الأعضاء لاجتياز الصعوبات التى يمكن أن تتعرض لها خلال تعديل هياكلها وسياساتها على النحو المطلوب[1]. وهذا الأسلوب يساعد الدول الساعية للنمو على التنافس العالمي والرفع من جدارتها الاقتصادية ومن ثم جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من مناطق أخرى. ولهذا شملت صيغة التكامل الجديدة تحقيق عدة أهداف منها ما يلى :-

- ضمان التزام الدول الساعية للنمو بمسيرة الإصلاح الاقتصادى - مع تقديم مساعدات لها من الدول المتقدمة الأعضاء لتحمل أعباء التكيف ودعم التوجه نحو مزيد من الاعتماد على القطاع الخاص.
- التخلص من أسلوب المعونات واتخاذ أسلوب التعامل الاقتصادى المتبادل أى الأخذ بمبدأ المشاركة Partnership والذى يفترض فيه وقوف جميع الأطراف على قدم المساواة. وهو افتراض يجافى الواقع. ولكنه شرط يتعين على الدول الساعية للنمو قبوله حتى تحصل على مزايا تقابله.
- السماح بانتشار نشاط الشركات العاملة فى الدول المتقدمة عبر الحدود. مع تأمين انتقال رؤوس الأموال إلى الدول الساعية للنمو ليستفيد مما لديها من مزايا نسبية. ومن تدعيم إمكانيات هذه الدول للإنتاج والتصدير لأسواق الدول الأعضاء الأكثر تقدماً.
- العمل على فرض النظم السياسية للدول المتقدمة على الدول الساعية للنمو مع تحقيق الديمقراطية كأمر يتلازم مع التحرر الاقتصادى وكفالة حقوق الإنسان - والتركيز على التوجه التصديرى والذى يساعد على التعجل بالتنمية ورفع معدلات التوظيف وتخفيف الدوافع للهجرة من دول الجنوب لدول الشمال (وخاصة المكسيك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ودول المتوسط بالنسبة إلى أوروبا).

---

(1) Joseph F. Francais : Anchoring Policy Reform : External Bindings and the Credibility of Reform, ECES Conference, Cairo, 26-27, 6, 1996. on "How Can Egypt Benefit from its partnership Agreement with the EU", 1996.

يتضح لنا مما سبق أن الإقليمية الجديدة تطرح بديلاً للمنهج التقليدى للتكامل الإقليمي يختلف عنه في معظم خصائصه. والجدول التالي يوضح الفروق ما بين الصيغتين التقليدية والبديلة للتكامل الاقتصادى الإقليمي[1].

التخصص	المنهج الإقليمي للتكامل	الإقليمية الجديدة
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولاً متجاورة.	إقليم أو أكثر متجاورين.
الخصائص الإقليمية	التجانس والتقارب في المستويات الاقتصادية.	التباين بين أعضاء متقدمون يتولون القيادة.
الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي.	السماح بالخصوصيات وتبادل التفاهم.
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب.	دعم الاستقرار السياسي وتحجيم الأصولية.
تحرير التجارة	اتفاقات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي.	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها.
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز لصالح الدول الأقل تقدماً.	غير مجاز مع تعويض الأقل تقدماً.
نطاق التجارة	أساساً المنتجات الصناعية بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي.	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير.
العناصر، رأس المال	تحريره تدريجياً مع توافر الشروط الأخرى للتكامل النقدى.	يفرض منذ البداية – حركة من الأعضاء الأكثر تقدماً إلى الأقل تقدماً.
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة ويستكمل عند الاتحاد.	غير متاح لمواطنى الدول الأعضاء الأقل تقدماً.
تنسيق السياسات	تدريجى مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوى.	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات متعدية الجنسيات والأعضاء الأكثر تقدماً.
الدرجة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن تؤدى إلى وحدة سياسية.	أساساً مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال.
القائم بالدعوة والتوجيه	السلطات الرسمية للدول الأعضاء.	قطاع الأعمال والشركات المتعدية الجنسيات.

(١) - د. رشا عبد الحكيم – د. محمود محيى الدين – الإقليمية الجديدة والعمل العربى المشترك – مجلة السياسة الدولية – العدد ١٣١ يناير ١٩٩٨م – ص ٢٩١.
- د. محمد محمود الإمام – التكامل الاقتصادى الإقليمى بين النظرية والتطبيق – مرجع سابق – ص ٥١-٥٢.

المبحث الأول : موقف الفكر الاقتصادى المعاصر من الإقليمية الجديدة

انقسم الاقتصاديون إلى ثلاث اتجاهات من موقفهم إزاء الإقليمية الجديدة. حيث يؤيد البعض منهم الإقليمية الجديدة ويعارض البعض الآخر لهذه الإقليمية واتجاه ثالث له اتجاه توفيقى(١).

المطلب الأول : رأى الفريق المؤيد

يرى الفريق المؤيد أن الإقليمية الجديدة عبارة عن قوة إيجابية تعمل على تحقيق الكثير من المكاسب الاقتصادية والسياسية والتنمية. حيث يشير Agnés Chevallier et Gérard Kebalidjian(٢) إلى أنها تفتح الأسواق الوطنية لدول التكتل أمام رؤوس الأموال والسلع والخدمات والاستثمارات داخل الإقليم. ومن ثم تساعد على توسيع وكبر هذه الأسواق وتحقيق المزيد من التقدم التكنولوجى والاقتصادى. كما أنها تعمل على إيجاد بيئة تعاونية تكاملية فى إطار المحاكاة مما يؤدى إلى المزيد من التقدم والتطوير والابتكار.

- كما أن الإقليمية الجديدة تعمل على تحقيق الاستقرار على المستويين الدولى والإقليمى ومن ثم تخدم عملية السلام بالحد من نشوب الصراعات داخل الإقليم وتقوى من فرص الاستقرار السياسى نتيجة ما تحققه من مكاسب اقتصادية. وعلى سبيل المثال مشروع مارشال واتفاقية ماستريخت ١٩٩٣ الخاصة بالاتحاد الأوروبى(٣).

---

(١) بديعة شهاب – الإقليمية الجديدة والتكامل الإقليمى بين الدول النامية : معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة – أكتوبر ٢٠٠١ – ص ٤١.

(2) Agnés Chevallier et Gérard Kébabdjian. L'Euroméditernnée entre mondialisation ec regionalization Maghreb – Machrek, No. 167, 1997, p. 12.

(٣) د. محمد السعيد إدريس – الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية – مجلة السياسة الدولية – العدد ١٣٨ – أكتوبر ١٩٩٩م – ص ٤٢-٤٣.

كما أنها تسهل من عملية التفاوض على المستوى العالمى نظراً لأن التفاوض بين عدد قليل من التكتلات فى المفاوضات العالمية أفضل من التفاوض بين عدد كبير من الدول[١].

- هذه التكتلات تعمل فى صالح الدول الساعية للنمو حيث أن هذه الدول فى حاجة إلى الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا من أجل استغلال ما لديها من طاقة ومواد خام ومن ثم كبر أسواقها والإنتاج ذا الحجم الكبير والناتج عن مشاركة دول الجنوب مع دول الشمال ومن ثم تحقيق الرخاء لكلا الطرفين والحد من احتمالات تهميش الدول الساعية للنمو في ظل العولمة نظراً للقدر الكبير من التشابك والاعتماد المتبادل. ويرى Jandish Behagawati أن تجربة النافتا (NAFTA) – بضم المكسيك للولايات المتحدة وكندا – يمكن أن تتكرر مع دول أخرى[٢].

- إن اتساع المجال للدول الساعية للنمو فى التجمعات الإقليمية الجديدة يساعد على القضاء على ما قد تتعرض له من عوامل تذمر قد تتحول إلى تحركات أصولية تغذى مشاعر الكره للدول الأغنى وشعوبها[٣].

المطلب الثانى : رأى الفريق المعارض

يرى أصحاب هذا الفريق أن ظاهرة الإقليمية الجديدة لها الكثير من العيوب والآثار السلبية أهمها أنها أسلوب جديد لاستغلال الدول المتقدمة للدول الساعية للنمو وترسيخ مبادئ عدم التكافؤ الموجودة على الصعيد العالمى[٤]. ويدللون على ذلك بالآتى :-

(١) بديعة شهاب – مرجع سابق – ص ٤٢-٤٣ ويحيل للمرجع التالى :-

- Bertrant Badic, Marie Claude Smouts "Le Retournement du Monde, Sociologie de la Scéne Internationale : 2eme edition, 1955, p. 189.

(٢) د. محمد السعيد إدريس – الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية – مرجع سابق – ص ٥٣.

(٣) د. محمد محمود الإمام – التكامل الاقتصادى الإقليمى بين النظرية والتطبيق – مرجع سابق.

(٤) بديعة شهاب – مرجع سابق – ص ٤٤-٤٥.

١- في ظل ظاهرة الإقليمية الجديدة ظهرت ثلاث تكتلات اقتصادية كبيرة وهي الاتحاد الأوروبي واتحاد النافتا والتكتل التجاري لجنوب شرق آسيا وغربي الباسيفيك. وهذا يؤدي إلى زيادة الصراع بين هذه التكتلات الاقتصادية الكبرى مما يؤدي إلى اقتحام الأسوار الحمائية للكتل الأخرى والرغبة في التوسع الاستثماري داخل هذه التكتلات وهذا ما يحدث حالياً من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان مع الاتحاد الأوروبي. وقد أشار Bertrad Badie, Marie-Cauld smouts[1] إلى ذلك بالقول "هناك قوى طاردة مركزية في كل تكتل تحث على الانفتاح للخارج – وعلى الصعيد الاقتصادي نجد الميل إلى تحقيق الرخاء في كل مكان وعلى الأخص في اليابان التي لا تحرص كثيراً على الانغلاق داخل منطقة الين. والدليل على ذلك اختراقها منطقة أمريكا اللاتينية مؤخراً – وكذا في ألمانيا وأسبانيا وكندا وإنجلترا حيث أن الكل يحاول اللعب على مسارح أوسع".

٢- تهميش الدول غير الأعضاء في أي من هذه التكتلات مما يهدد السلام والاستقرار العالمي ويشير بجواتي Jandish Behagawati إلى أن الكتل الكبرى مثل الدول الكبرى في علاقاتها تكون أكثر اتجاهاً نحو الداخل وأكثر بعداً عن الانفتاح على الخارج مما يصيب التجارة العالمية متعددة الأطراف بأضرار كبيرة[٢].

- يرى البعض أن الإقليمية الجديدة لم تحدد إطاراً عملياً أو فكرياً لطريقة الربط بين التكتلات بالإضافة إلى أنها لم توفر حتى الآن أساساً أو قاعدة يمكن قبولها للربط بين اقتصاديات ضخمة مثل الاقتصاد الهندي والروسي والصيني[٣].

---

(1) Bertrand Badie – Claude Smouts, Le retournement du Monde, Sociologie de la Scéne International, 2 eme Edition, 1993.

(٢) د. محمد السعيد إدريس – المرجع السابق – ص ٤٣.

(3) Agnés Chevallior, Gérard Kébabdjian, Op. Cit. p. 13-14.

- كما يرى البعض بأنها فى غير صالح الدول الساعية للنمو حيث أنها تعيد قواعد عدم التكافؤ فى الإنتاج الموجودة على الصعيد الغالمي. حيث أن اختلاف مستويات النمو بشكل كبير بين الدول الأعضاء يؤدى بعد فتح الحدود وتحرير التجارة إلى تعميق فوارق النمو، بينما أن المطلوب من التكامل الإقليمى هو تنمية الدول الأعضاء فيه.

المطلب الثالث : رأى الفريق التوفيقى

يرى أنصار الفريق التوفيقى أنه لا بأس من الاستفادة من الإقليمية الجديدة وذلك بتعظيم المكاسب الاقتصادية ولا سيما تعظيم ما يسمى بالآثار الانتشارية "Spread Effects" (التكنولوجية، والتدريبية، والمعلوماتية، والمؤسسية)[١].

ويرى أنصار هذا الاتجاه أنه حتى يمكن تعظيم المنافع من الإقليمية الجديدة لابد من توافر عدة ضوابط تتلخص فى الآتى :-[٢]

تعديل المادة ٢٤ من اتفاقية الجات والتى تحدد القواعد اللازمة لإنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية. وذلك بالسماح بإنشاء الاتحادات الجمركية التى تقتضى وجود تعريفات جمركية مشتركة بين أعضاء التكتل وعدم السماح بإنشاء مناطق التجارة الحرة التى تتيح للدول الأعضاء الاحتفاظ بتعريفاتها الجمركية الوطنية لتطبيقها على البلدان غير الأعضاء. وهذا الاقتراح يركز على إمكانية نجاح الأعضاء الأكثر تحرراً فى التكتل – أى الأقل فى رسومهم الجمركية – بإلزام الأعضاء الآخرين بتخفيض تعريفاتهم. وهذا ما حدث لليونان والبرتغال وأسبانيا عند انضمامهم للاتحاد الأوروبى. وقد نتج عن ذلك نشوء مبادلات تجارية صافية.

---

(١) د. محمود عبد الفضيل – الترتيبات الاقتصادية الإقليمية "نظرة تقويمية" ندوة مستقبل الترتيبات الاقتصادية الإقليمية الجديدة فى منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الوطن العربى – القاهرة – معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩٨ – ص ٢٥٩.

(٢) د. محمد السعيد إدريس – مرجع سابق – ص ٤٤.

- كما يرون أن تظل عضوية التكتلات الإقليمية مفتوحة وذلك بالتوسع فى تطبيق قاعـدة الدولة الأولى بالرعاية على غير أعضاء التكتل وعدم إغلاق الباب أمام الدول الراغبـة فى عقد اتفاقية "تجارة حرة" سواء مع التكتل ككل أو مع أحد أعضائه.
- كما يقترحون أن يقوم صندوق النقد الدولى والبنك الدولى أو غيرهما مـن المؤسسـات الاقتصادية الدولية بمناقشة سياسات التكتلات الاقتصادية الإقليميـة فـى اجتماعاتهـا الدورية مع بحث سبل تنسيق السياسات الخاصة فـى كـل مـن مجـالات التجـارة، والاستثمار، والعملات، والتنمية وذلك لضمان الحد من انغلاقية هذه التكتلات.

المبحث الثانى : خلاصة الاتجاهات الثلاثة

يتضح لنا من الاتجاهات الثلاثة السابقة أن الأفضل للدول الإسلامية ألا تـدخل فـى عملية الإقليمية الجديدة نظراً للمخاطر السالف ذكرها للرأى المعارض وذلـك فـى الوقـت الراهن. حيث أنه لا يوجد تكامل اقتصادى حالى بين هذه الدول حتى تستطيع أن تفاوض بندية وتستفيد من التكامل مع الاتحاد المتقدم أو الدولة المتقدمة. ولكن يمكن الاستفادة من الإقليميـة الجديدة إذا ما تم تكوين تكامل اقتصادى إسلامى تنموى قادر على مواجهة التكامل الاقتصادى الآخر المتقدم ويكون قد درس مسبقاً مدى إمكانية الاستفادة من التكامل الجديد حتى لا يقع فى فخ التهميش والتبعية وتعميق فوارق النمو ومن ثم تخسر الدول الإسـلامية خسـارة كبيـرة وتستفيد الدول المتقدمة من هذا التكامل.

الفصل الرابع
التكامل الإنمائى الإقليمى هو الأفضل للدول الإسلامية

اتضح لنا مما تقدم الخطأ الذى وقعت فيه الدول الساعية للنمو ومنها الدول الإسلامية وهو محاكاتها للنموذج الذى طبقته الدول الرأسمالية دون توفر متطلباته. كما تبين لنا أن الإقليمية الجديدة لا تصلح للدول الإسلامية لظروفها الحاضرة من تفرقة وعدم توحد وعدم نجاح التكامل الاقتصادى بينها حتى تستطيع أن تستفيد استفادة كاملة من الإقليمية الحديثة ولا يقع عليها مضار أو تهميش. وقد تصلح هذه الإقليمية فى فترة قادمة بعد أن تكون الدول الإسلامية قد تخطت الكثير من مراحل النمو والتكامل الإنتاجى. كما وضح لنا أيضاً موقف الدول الإسلامية من العولمة خلال الفترة السابقة وأن دخول هذه الدول فى السوق الرأسمالى فى ظل العولمة قبل الاستعداد لذلك برفع القدرات التنافسية مهلك. وقد ذكرنا بأن لا السوق ولا العولمة تصنع تنمية وإنما التنمية تقام بالإرادة القومية والتخطيط من خلال رؤية مستقبلية دون إهمال آليات السوق والمنافسة.

ويؤيد هذا الاتجاه كل من Kitamura[١]، Ballassa[٢] حيث يرون عدم صلاحية النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادى للانطباق على ظروف الدول الساعية للنمو نظراً لمضمونها الاستاتيكى الذى لا يتناسب مع أهداف التنمية الاقتصادية والتغير الجذرى فى الهياكل الاقتصادية، فيرى Ballassa أن النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادى كانت تهتم بكيفية التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية بعد قيام التكامل، فى حين أن تنمية هذه الموارد

---

(١) د. إبراهيم العيسوى – العولمة الاقتصادية بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع – مجلة النهضة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – العدد الأول – أكتوبر ١٩٩٩م – ص ١٣٢.

(2) Kitamura, H. (1966) "The Economic Theory and the Economic Integration of Underdeveloped Regions" in : Miguel, S. and Wionezek, S. (eds), Latin America Economic Integration : Experiences and Prospects, New York: Frederic, A. Prager, in pp. 42-63.

وكيفية توزيعها يجب أن يكون هو هدف التكامل الإقليمى بين الدول الساعية للنمو. كما يرى Kitamura أن أدوات ومفاهيم النظرية التقليدية التى كانت تستخدم فى تحليل التكامل الاقتصادى مثل خلق التجارة Trade Creation وتحويل التجارة Trade Diversion كمحددات لمكاسب وخسائر الرفاهية الاقتصادية بالمعنى الاستاتيكى، لم تعد مناسبة للاستخدام فى ظروف تتطلب الاعتماد على الآثار الديناميكية للتكامل مثل التغير فى نمط الاستثمار والتقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادى. ومن هنا يرى Kitamura أن معدل النمو الاقتصادى هو المعيار النهائي الذى يجب استخدامه لتقييم عملية التكامل الاقتصادى بين الدول النامية، فالتكامل بين الدول النامية يعمل على اتساع حجم السوق واستغلال وفورات الحجم الكبير، مما يمكن من اتباع استراتيجيات التنمية المختلفة، حيث أن ضيق نطاق السوق يعتبر من أهم أسباب عرقلة تطبيق استراتيجية النمو المتوازن فى الدول النامية.

ويرى Meier[1] أن النظرية التقليدية كانت تعتمد على مفهومى خلق التجارة وتحويل التجارة فى الحكم على مدى أفضلية الاتحادات الجمركية بالنسبة للدول النامية، فبينما ينظر إلى خلق التجارة على أنه مفيد للدول النامية لمساهمته فى تحسين عملية تخصيص الموارد، فإن تحويل التجارة يؤدى إلى الإساءة لعملية تخصيص الموارد، وكان ذلك دائماً هو المعيار الوحيد الذى يحكم به فى ظل النظرية التقليدية على مدى أفضلية الاتحادات الجمركية، وكانت النتيجة فى العادة هى التوصل إلى سالبية آثار التكامل بالنسبة للدول الساعية للنمو نظراً لعدم وجود أية آثار إنشائية تقابل وتقلل من الآثار التحويلية الواسعة المترتبة على قيام الاتحادات الجمركية بين الدول النامية.

والآراء السابقة تخلص إلى عدم ملاءمة النظرية التقليدية فى التكامل الاقتصادى للانطباق على ظروف الدول الساعية للنمو، ونظراً لأهمية التكامل بالنسبة للدول النامية، فإن الأمر يتطلب الاتجاه لنظرية جديدة تبرز الآثار الديناميكية للتكامل فى الفترة الطويلة، وأن يتم

---

(1) B. Ballassa, Op. Cit.

الحكم على أفضلية التكامل بين الدول الساعية للنمو بمدى نجاحه فى مكافحة عقبات التنمية والتغلب عليها، وأيضاً بمدى توفيقه فى إطلاق القوى الديناميكية للنمو الاقتصادى والتى من أهمها: حجم السوق، عجز ميزان المدفوعات، قصور رأس المال.

ومن ناحية أخرى نجد أن Mikesell[1] يرى أن النظرية التقليدية للاتحادات الجمركية يجب تعديلها لكى تتلاءم مع ظروف الدول النامية، وأن تأخذ فى الاعتبار التغيرات طويلة الأجل التى يمكن أن تحدث فى أنماط الإنتاج.

وفى إحدى الدراسات[2] ما يؤكد على عدم صلاحية المفاهيم الخاصة بخلق التجارة وتحويل التجارة التى ارتكز عليها النموذج الأساسى النيوكلاسيكى للاتحادات الجمركية، وهو بصدد تحليله لظاهرة التكامل الاقتصادى الإقليمى فى كل من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وقد اقترح المؤلف إحلال فكرتى خلق التنمية وتحويل التنمية محل فكرتى خلق التجارة وتحويل التجارة، فخلق التنمية Development Creation تشير إلى القوة الإنشائية للتنمية الاقتصادية التى يمارسها التكامل الاقتصادى الإقليمى فى مجال زيادة ورفع كفاءة مستويات التوظف والإنتاج فى اقتصاديات الدول بالمنطقة التكاملية، أما تحويل التنمية Development Diversion فتشير إلى حالة الانكماش فى مستويات التوظف والإنتاج نتيجة لشدة المنافسة بين الصناعات المتشابهة فى الدول الأعضاء بالمنطقة التكاملية. ويتوقف الأثر النهائى الصافى لتكوين مشروع التكامل الاقتصادى على ما إذا كان خلق التنمية أكبر أو أقل من تحويل التنمية، ويعتبر هذا الأثر الصافى موجباً إذا كانت قوة خلق التنمية

---

(1) Meier (1960), "The Effects of a Custom Union on Economic Development" Social and Economic Studies, March, pp. 53-69

(2) Mikesell, R.F. (1992), "The Theory of Common Markets As Applied to Regional Arrangements Among Developing Countries in : Letiche, J.M. (ed). International Economic Policies and their Theoretical Foundations, Academic Press, Inc. Karl Shell, Cornell University.

أكبر من قوة تحويل التنمية، كما أن هذا الأثر الصافى يعتبر سالباً إذا كانت قوة خلق التنمية أقل من قوة تحويل التنمية.

والتحليل السابق يوضح أن أهم العقبات النظرية للتكامل بين الدول الساعية للنمو يتمثل فى عدم وجود نظرية للتكامل الاقتصادى تصلح للانطباق على ظروف الدول الساعية للنمو، ومما لا شك فيه أن هناك ارتباط كبير بين عقبات التكامل الاقتصادى ومدى حاجة الدول الساعية للنمو إليه، فالعقبات مضمونها هو كل ما يعرقل الوصول إلى تحقيق الآثار الإيجابية للتكامل، والحاجة إلى هذه الآثار الإيجابية هى التى تحرك الرغبة فى التكامل والتغلب على العقبات التى تواجهه، ونتيجة لعدم صلاحية النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادى للانطباق على ظروف الدول الساعية للنمو، فقد بدأت فى الستينات محاولات بين بعض الاقتصاديين لتقديم إطار نظرى جديد يساعد فى تحليل وتفسير التكامل الاقتصادى بين الدول الساعية للنمو، فيرى Meier[١] أن هناك افتراضين أساسيين يجب الاعتماد عليهما عند تقييم التكامل الاقتصادى بين هذه الدول، يتمثل الأول فى النظر إلى التكامل الاقتصادى بين هذه الدول كمدخل للتنمية الاقتصادية بدلاً من النظر إليه كمسألة تتعلق بالقيود الجمركية فقط، والثانى يتمثل فى ضرورة التركيز على الآثار الديناميكية للتكامل بدلاً من التركيز فقط على الآثار الاستاتيكية له.

لهذا فإننا نرى أن البدء بالتكامل الإنمائى هو الطريق لتهيئة الأساس الذى تقوم عليه التجارة. وهو ما يعنى البدء بتنمية تكاملية. أى أن التنمية مطلوبة من أجل توفير متطلبات الانتقال إلى مراحل أكثر تقدماً من التكامل ليتولى التكامل بعد ذلك تعزيز جهودها التنموية. كما أن التنمية التكاملية تحتاج إلى تصور أكثر عمقاً لتطوير الهياكل الاقتصادية القطرية على نحو يحقق تواصل تنميتها فى إطار تكاملى[٢]. وعلى ذلك يكون تبنى الدول الإسلامية للمدخل الإنمائى للتكامل الاقتصادى Development Integration وليس المدخل التجارى السوقى

---

(١) د. سامى عفيفى – الإطار التنظيرى للتكامل الاقتصادى بين الدول النامية – مرجع سابق.

(2) Meier (1960), Op. Cit.

هو الطريق الأنسب لإيجاد جهاز إنتاجى متنوع. وعلى ذلك يجب أن تنص اتفاقيات التكامل بين الدول الإسلامية على عدة أهداف منها تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل بين الدول الأعضاء والارتقاء بها تدريجياً وفق الظروف والإمكانات والخبرات. مع العمل على تحقيق التكامل تدريجياً وذلك بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية على مستوى قطاعات الإنتاج المختلفة والعمل والتنسيق بين خطط التنمية للدول الأعضاء. مع الأخذ فى الاعتبار لدرجات النمو والأوضاع والظروف الاقتصادية التى تمر بها الدول الأعضاء فى الانتقال بين المراحل المختلفة. كما تركز الدول الإسلامية على الاهتمام بخلق الصناعة Industry Creation حتى تحقق الدول الإسلامية مكاسب من التكامل الاقتصادى وتركز أيضاً على إحداث تغيير فى أنماط الإنتاج والتجارة بينها على أساس المزايا التنافسية وتحقيق وفورات الإنتاج الكبير.

ويلاحظ أن التكامل الإنمائى يعمل على تحويل استراتيجيات التنمية من النطاق القطرى الضيق إلى النطاق الإقليمى الأكثر اتساعاً. ومن ثم يعمل على الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل الإقليمية كأحد آثار توسيع السوق لتحوله من النطاق القطرى إلى النطاق الإقليمى. كما أن التكامل الإنمائى يهيئ الظروف لإقامة عدد من الصناعات الرئيسية الإقليمية مثل الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية وصناعات الحديد والصلب والصناعات الوسيطة والرأسمالية وغيرها. وتتعلق هذه الظروف بتوسيع نطاق السوق وتحرير التجارة الإقليمية وهى عوامل ضرورية لإمكانية إرساء قواعد هذه الصناعات طبقاً لشروط الحجم الأمثل للإنتاج. ولا شك أن هذه الصناعات يمكن أن تقوم بدور فعال وقيادياً من أجل دفع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل المنطقة التكاملية بخطوات وثابة إلى الأمام.

المبحث الأول : بعض الضوابط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادى الإنمائى الإسلامى(١)

نشير فيما يلى إلى بعض الاتجاهات والملامح الأساسية للتكامل الاقتصادى الإنمائى وهو الأسلوب الذى اخترناه ليقوم عليه التكامل الاقتصادى الإقليمى بين الدول الإسلامية.

أولاً : عدم التزام الدول الإسلامية بالانتقال تصاعدياً على درجات سلم التكامل الاقتصادى الذى يبدأ باتفاقيات التفضيل الجزئى ثم منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركى فالسوق المشتركة فالوحدة الاقتصادية وينتهى بالتكامل الاقتصادى التام. حيث أن على الدول الإسلامية اختيار إحدى الدرجات الواقعة أدنى هذا السلم مع إحدى الدرجات الأخرى الواقعة أعلى السلم. ولا يعنى هذا تجاهلنا لأهمية الانتقال التصاعدى من درجة لأخرى – حيث أن هذا ممكن فى حالة الدول المتقدمة. ولكننا فى حالة الدول الإسلامية نبحث عن المراحل التى يمكن تنفيذها بيسر وسهولة فى بداية تكوين التكامل الاقتصادى من ناحية ويدعم بعضها البعض من ناحية أخرى. وهذا التزاوج بين المرحلتين إنما يخص فقط المراحل الانتقالية الأولى من إنشاء الكيان الاقتصادى الإقليمى والتى يتم فيها إعداد اقتصاديات للدول الأعضاء فى منطقة التكامل للتكيف مع المتغيرات والاستراتيجيات الإقليمية بدلاً من المتغيرات والاستراتيجيات القطرية. وذلك حتى تتمكن هذه الدول من الانتقال إلى مرحلة النمو الاقتصادى الذاتى ومن ثم انتقالها تصاعدياً من أسفل لأعلى.

ثانياً : حتمية التزاوج بين عناصر التكامل الاقتصادى السالب وعناصر التكامل الاقتصادى الموجب أى الجمع بين عناصر تنافسية Competitive Elements وعناصر تعاونية

---

(١) – د. إسماعيل صبرى عبد الله – وحدة الأمة العربية – المصير والمسيرة – مركز الأهرام للترجمة والنشر – القاهرة – ١٩٩٥ – ص ١٠٥-١٣٧.

– د. محمد لبيب شقير – الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها – الجزء الأول – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – مايو ١٩٨٦ – ص ٥-١٧٦.

Comperative Elements. وتتعلق العناصر التنافسية بتوفير الحد الأدنـــى الــلازم لتحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء فى المنطقة التجارية. أما العناصر التعاونية فتتحقق من خلال الاتفاق على الحد الأدنى للتنسيق أو التوحيد للسياسات الاقتصـــادية بمختلف أنواعها بين الدول. بالإضافة إلى إيجاد استراتيجية إقليمية للتنمية الاقتصـــادية تتولى توجيه الاقتصاديات القومية لهذه الدول. وعلى ذلك نجد أن الشكل المقبول هـــو إقامة منطقة تجارة حرة Free Investment Area تعمل على تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء من القيود المفروضة عليها – مع السماح بانتقـــالات وتحركـــات رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء فى منطقة التكامل (التكامل الاقتصادى الســـالب) مع العمل على التنسيق بين السياسات الاقتصادية وخطط وبرامج التنمية الاقتصـــادية للدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية (التكامل الاقتصادى الموجب). على أن يتم ذلـــك فى وقت زمنى واحد. حيث لا يطبق التكامل الاقتصادى السالب دون مصاحبته لتطبيق التكامل الاقتصادى الموجب وإلا يحدث أن تدمر الخطوة الأولى – السالب – بعـــض قطاعات الإنتاج بالدول الأعضاء الأقل تقدماً. ولهذا فإن منطقة التجارة الحرة ســـوف تحتوى على شقين أحدهما تجارى والآخر استثمارى.

ثالثاً : يلاحظ أن إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة البينية للدول الأعضـــاء فى التكامل يهيئ المناخ لعملية تحويل استراتيجيات التنمية الاقتصادية لهذه الدول مـــن الطابع القطرى إلى الطابع الإقليمى. ومن ثم توسيع دائرة التخصص وتقسيم العمل فى القطاعات الإنتاجية والصناعية والقطاعات الأخرى. ويتطلب تنفيذ ذلك على مرحلـــة انتقالية طويلة نسبياً خشية أن يؤدى الإسراع فيها إلى تدمير الصناعات الأقـــل كفـــاءة داخل الإقليم التكاملى. وتعتبر هذه المرحلة كخطوة تمهيدية نحو تمكين هذه الصناعات القائمة فى الدخول للأسواق العالمية ومجابهة المنافسة الدولية لها.

رابعاً : بالنسبة لعملية تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء فإنها ذات أهمية كبيرة. حيث أنه فى حالة وجود تباين بين هذه السياسات فإن التكامل الاقتصادى يواجه بمشاكل وصعوبات كبيرة. كما ينتج عن ذلك عقبات كثيرة تقف كحجر عثرة أمام القوى الفاعلة الناتجة عن تحرير التجارة البينية فى منطقة التكامل. وخاصة إذا ما وجدت اختلافات فى أسعار صرف عملات الدول الأعضاء والتى نتجت عن اختلافات فى الأسعار النسبية داخل منطقة التكامل. ولهذا يجب أن يتوافر حد أدنى من التنسيق بين السياسات النقدية وسياسات الصرف الأجنبى للدول الأعضاء والمنهج الذى تختاره الدول الأعضاء فى إدارة عملياتها الخارجية حتى تكتمل أولى الخطوات الناجحة فى طريق التكامل الاقتصادى الإنمائى والتى يتبعها خطوات أخرى كإنشاء بنك مركزى أو اتحاد بين البنوك المركزية الوطنية ومن ثم تصل لمرحلة إصدار عمله مشتركة موحدة لهذه الدول.

كذلك يجب مراعاة التنسيق الضريبى دلخل منطقة التكامل. حيث أن إلغاء الرسوم الجمركية والقصور الذى يحدث فى مجال تحصيل الإيرادات بعد قيام منطقة التجارة الحرة والتقصير فى تجميع الموارد المالية اللازمة للنفقات العامة فى موازنات الدول الأعضاء يؤدى إلى إعاقة حركة التنمية الاقتصادية.

خامساً : كما يجب التنسيق فى مجالات التنمية الإنتاجية داخل الدول الأعضاء. أى التنسيق بين خطط وبرامج الدول الأعضاء فى إطار استراتيجية موضوعة للتنمية الإقليمية Regional Development Strategy حتى تستطيع هذه الدول القضاء على الخلافات بينها فى مجال إعداد برامجها وخططها للتنمية الاقتصادية القطرية. مثل وجود مشروعات مدرجة فى خطتين قوميتين أو أكثر للدول الأعضاء ولكنها تتسارع فيما بينها على نفس المورد المالى أو على المدخلات. أو وجود أكثر من دولة داخل

منطقة التكامل لها نفس الاهتمامات والمصالح فى أسواق معينة للتصدير. وعلى ذلك يمكن فى ضوء تنسيق السياسات الإنتاجية من أجل التنمية اختيار بعض المشروعات التى تعتبر مخرجاتها Outputs مدخلات Inputs لمشروعات أخرى للدول الأعضاء. ومن ثم يحدث توسيع لنطاق القطاعات الإنتاجية المتكاملة داخل منطقة التكامل، وذلك على نحو يولد خطوط إنتاجية تعمل وفقاً لاعتبارات اقتصاديات الحجم.

ويلاحظ أن من الصيغ المعمول بها فى مجال التنسيق بين القطاعات الإنتاجية صيغة المشروعات المشتركة والتى تقام فى شكل شركات متعدية الجنسيات Multi-National Corporation – حيث تقام مثل هذه الشركات كل منها فى تخصيص إنتاج معين – يشترك فيها الدول الأعضاء كل منها حسب مساهمته فى رأس مالها ومن ثم تستطيع جميع الدول الأعضاء الاستفادة من إنشاء هذه الشركات كمشروعات مشتركة تعود عليها بالأرباح.

<u>سادساً</u> : كما يجب على الدول الأعضاء فى منطقة التكامل الاهتمام الكامل بقطاع البحوث والتطوير Research & Development. حيث تقوم هذه الدول بالاتفاق والتنسيق فيما بينها للاهتمام بإنشاء هذا القطاع والذى يتكلف النفقات الكبيرة وذلك من أجل أن يساهم فى الارتقاء بالبرامج الإنتاجية والتطورات الحديثة فى مجالات الصناعات والإنتاج المختلفة وخاصة فى مجالات التكنولوجيا ومن ثم يعود كل ذلك على المشروعات القومية بحيث يعمل على المزيد من التخصص وتقسيم العمل والارتفاع بالكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكلفة الصناعية ومن ثم يصبح لدى إنتاج وصناعات هذه الدول القدرة التنافسية فى الأسواق العالمية. كما يمكن لهذه الدول التوصل لأنماط سلعية جديدة أو منتجات جديدة لم يسبق للدول الأعضاء إنتاجها من قبل.

<u>سابعاً</u> : كما يجب على الدول الأعضاء الاتفاق على طبيعة الفلسفة الاقتصادية التى تختارها منهاجاً لتنظيم حياتها الاقتصادية وأسلوباً لتحديد كيفية سير نظمها الاقتصادية المختلفة.

ويلاحظ أنه بعد انتهاء الاتحاد السوفيتي أصبح أسلوب السوق الحر هـو السـائد الآن ومن ثم إطلاق قوى القطاع الخاص وإزالة القيود التي تعترض حركتها لتأخذ مكانهـا الطبيعي في إدارة وتوجيه الاقتصاد القومي. ولهذا يتطلب من الدول الأعضاء التنسيق والتكاتف بين الدول الأعضاء على الحد من الأجهـزة البيروقراطيـة العامـة لـديها والتنسيق بينها للعمل على تجانس تشريعات وسياسات الاسـتثمار المختلفـة للـدول الأعضاء في رحاب منطقة الاستثمار الحرة Free Investment Area وهـذا أمـراً ضرورياً وهاماً لرفع القيود المفروضة على تحركات رؤوس الأموال الإقليمية داخـل منطقة التكامل.

ثامناً : كما يجب ضرورة الاتفاق على وجود آلية تكاملية إقليمية بين الدول الأعضاء لمساعدة الدول والمناطق الأقل تقدماً داخل منطقة التكامل حتى لا يحدث استقطاب للنمو داخـل بعض الدول الأعضاء على حساب الدول الأخرى. حيث أن في حالة تفاوت مستويات النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء يولد الخوف والقلـق لـدى الدول الأقل تقدماً على مستقبل صناعاتها في ظل المنافسة الناتجة عن تحرير التجـارة البينية داخل منطقة التكامل. وهذا ما راعته الجماعة الاقتصادية الأوروبية فـي هـذا المجال عندما اتفقت على انتهاج سياسـة إقليميـة مشـتركة Common Regional Policy وذلك لمساعدة المناطق الأقل تقدماً داخل الجماعة وخاصة جنـوب إيطاليـا وجنوب فرنسا وحديثاً في كل من دول الجنوب الأوروبي وهـي أسـبانيا والبرتغـال واليونان.

وهذا الموضوع كان من أسباب فشل الكثير من محاولات التكامل الاقتصادى العربـي حيث أن التفاوت في مستويات النمو والتنمية الاقتصادية عقبة كبيرة فـي محـاولات التكامل الاقتصادى في إطار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.

<u>تاسعاً</u> : يتطلب الأخذ بالسياسة الإقليمية المشتركة إنشاء صندوق إقليمى Regional Funds تساهم فيه الدول الأعضاء الأكثر تقدماً فى دعم برامج النمــو للــدول الأعضـــاء والمناطق الأقل تقدماً لدى الدول الأعضاء. كما يجب وضع آليات مناســبة لفــض المنازعات بين الدول الأعضاء وضمان عدم وجود قواعد أو ممارسات تمييزية بين بعضها البعض.

المبحث الثانى : بعض الخطوط العريضة لأولويات التكامل الإنمائى الإسلامى

- يجب مراعاة إعادة هيكلة الإنتاج والتنمية فى الاقتصاد الإسلامى فى ضوء وضع أسس جديدة للتخصص وتقسيم العمل بين البلدان الإسلامية على أن يراعى عند تحديد الأسس الجديدة للتخصص عدة اعتبارات منها توافر الموارد الطبيعية من زراعيـــة ومنجميـــة ومياه ومزايا تنافسية ومزايا مكتسبة من خلال التنمية ومن اختلاف مراحل النمو وانتشار التعليم وتطوره ومن القاعدة الصناعية والتكنولوجية القائمة.
- يجب الاهتمام بالتنمية الزراعية فى معظم الدول الإسلامية والتركيز على البلدان التـــى تتمتع بموارد إنتاجية زراعية كبيرة كالسودان والعراق – حيث أن الســـودان يمكــن أن تكون سلة الغذاء للبلاد الإسلامية. حيث أن لديها ٤٢ مليـــون هكتـــار أرض زراعيـــة وصالحة للزراعة ولا تقوم إلا بزراعة ١٦ مليون هكتار فقط وبإنتاجيـــة منخفضـــة للغاية. كما يجب إعطاء أولوية لمشروعات المياه وخاصة فى أعالى النيــل والعــراق وسوريا ولبنان.
- العمل على تطوير القاعدة المنجمية فى كل بلد إسلامى فى حدود الإمكانيات الطبيعيـــة المتاحة حيث أن أهمية تطوير القاعدة المنجمية ترجع إلى أن الصناعات الاســـتخراجية تعد بمثابة الصناعة الأم.

- فى ضوء الوزن الهابط للنفط فى البلاد الإسلامية بالإضافة إلى الوضع الحساس للسوق العالمى للبترول فإن تطوير الصناعات النفطية ومنتجاتها والصناعات البتروكيماوية يجب أن ينال اهتماماً خاصاً. ويراعى عند وضع برامج التنسيق الإسلامى وإرساء قواعد التخصص ألا يقتصر ذلك على البلاد الإسلامية المنتجة للنفط ولكن يدخل فى الاعتبار أيضاً الدول الإسلامية غير المنتجة للنفط الخام.
- الاهتمام بتقسيم العمل والتخصص فى مجال الصناعات الكيماوية وعلى أن تعطى للبلدان الإسلامية الفقيرة فى الثروة المنجمية أهمية خاصة حيث أن هذه الصناعات مصدر لكثير من البدائل الصناعية التى تحل محل المواد الخام الطبيعية. ومن أهم هذه الصناعات البلاستيك والألياف الصناعية والأسمدة.
- يلزم الاهتمام بتطوير صناعات مستلزمات البناء والتشييد وخاصة الأسمنت وحديد التسليح فى غالبية البلدان الإسلامية حيث أن البناء والتشييد مكون هام فى الاستثمار الثابت وأنه كنشاط يعد من الأنشطة الأكثر ديناميكية فى فترات النمو الجاد.
- للصناعات المعدنية دورها الهام فى التنمية حيث أن منتجاتها هى مستلزمات إنتاج للصناعات الهندسية وقطاع البناء والتشييد. ولهذا يلزم الاهتمام بإقامة الصناعات المعدنية خاصة فى البلدان الإسلامية التى يتوافر لديها الحديد الخام.
- تعد الصناعات الهندسية الإنتاجية قلب الصناعة الحديثة وخاصة صناعات آلات الورش وصناعات الآلات والأجهزة الإلكترونية ومختلف الصناعات التكنولوجية الحديثة فى مجالات الاتصالات والمعلومات. كما أنها تتميز بحلقات الدفع الأمامية والخلفية. وتتمثل آثار حلقات الدفع الأمامية فى دفع عجلة التنمية فى مختلف فروع الاقتصاد القومى من صناعة وزراعة وخدمات حيث تمدها بمختلف أنواع الآلات والأجهزة التى تحتاجها

فروع الإنتاج المختلفة وتتمثل آثار الدفع الخلفيـة فـي تنميـة الصـناعات المعدنيـة والصناعات الكيماوية. لذلك فإن نجاح البلدان الإسلامية فى الاتفاق على أسـس سـليمة للتخصص وتقسيم العمل فيما بينها فى مجال الصناعات الهندسية الإنتاجية يترتب عليـه حدوث تغيرات جذرية فى هيكل التركيب القطاعى للإنتاج فى مختلف البلدان الإسلامية.

- فى مجال الصناعات الاستهلاكية توجد فرصة واسعة لمختلـف البلـدان الإسـلامية أن تتخصص في بعض هذه الصناعات. حيث تشمل الصناعات الاسـتهلاكية الصـناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والصناعات الدوائية. كما يـدخل تحت نطاقها الصناعات الهندسية الاستهلاكية المنتجة للسلع المعمرة.

ويعتمد العالم فى تقدمه على العلم والعلماء، وإتاحة آفـاق غيـر محـددة للمبـدعين والمبتكرين. وإذا كانت الدول الإسلامية تستهدف نهضة تكنولوجية حقيقية تتمثل فـى زيـادة الصادرات والارتفاع بالقيمة الصافية للمنتجات والنهوض بقطاع الخـدمات وتحقيـق جـودة عالية، فليس أمامها إلا تحقيق نهضة علمية تكنولوجية حقيقية تستهدف إلى بحث علمى وطنى قوى، وصناعات حديثة كثيفة المعرفة، والعمل على تدعيم القاعدة العلمية المتطـورة القائمـة أساساً على استثمار الذكاء الفطرى للعقول فى الإبداع والابتكار خاصة بعد تطبيـق اتفاقيـة منظمة التجارة العالمية فى السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية من اختراعات وابتكارات ومؤلفات وبرمجيات، فلا يستطيع أحد أن ينكر أن العالم اليوم يمر بمرحلة تختلف جذرياً عن كل ما سبقها من مراحل، وأن حركة العلم وتنمية التكنولوجيا قد أصبحت فى عصرنا الحاضر قوة جبارة وتشتد المنافسة العالمية اعتماداً على العلم والتكنولوجيا لخلق الميـزات والقـدرات التنافسية بين السلع وتقديم الخدمات فى إطار تحرير التجارة العالمية مما أدى إلـى انحسـار المميزات النسبية للمواد الخام ومصادر الثروة الطبيعية المتوفرة. والتحدى الحقيقى الذى يواجه الدول الإسلامية هو الدخول إلى حضارة التكنولوجيا المتقدمة، التى أصبحت العامل الحاسم فى

تقدم الأمم والشعوب وتتمثل تلك التكنولوجيا فى الجمع فى آن واحد بين العلم والتطبيق، وتوظيف الإبداع المعرفى فى جميع مجالات التكنولوجيا. فلقد أصبح العالم قرية واحدة البقاء فيها للأكثر تطوراً والأكثر إنتاجية.

ويمثل التطور التكنولوجى الركيزة الأساسية فى مواجهة التحديات الذى يستند أساساً على إبداعات وابتكارات الأفراد لبناء تكنولوجيا متولدة من القدرات الوطنية. ومن هذا المنطلق تتضح أهمية رعاية وحماية الحقوق الخاصة لكل صاحب ابتكار وأداء اختراع، حيث يمثل ذلك الركيزة الأساسية لتفجير الطاقات الابتكارية والسمو بها، مما يؤدى إلى إحداث قفزات اقتصادية وتنموية هائلة. والعملية الابتكارية هى تطبيق عملى للاختراع. وناتجها هو توفير الموارد والأدوات والوسائل التى نستخدمها فى حياتنا اليومية. والدول الإسلامية مطالبة بإيجاد الآليات الكفيلة بتنمية القدرات الإبداعية والابتكارية لدى خريجيها.

وفى هذا الشأن تجد الإشارة إلى بعض المعالم الاسترشادية لتنمية القدرة الإبداعية والابتكارية بالدول الإسلامية[١] :

- ضرورة إيجاد الآليات الفعالة لاستيعاب التكنولوجيا المتقدمة وتوظيفها على المدى القصير، ثم تطويرها حتى تصل إلى مرحلة الإبداع الذاتى على المدى الطويل.
- أهمية اتخاذ الإجراءات والتدابير، ووضع القوانين والتشريعات اللازمة لحماية الملكية الفكرية، وكذلك مواجهة التحديات التى تم عليها حماية لحق المخترع والمبتكر والسعى لجذب الاستثمارات الخاصة بتصنيع وتوطين المبتكرات الوطنية.
- نظراً لأن القدرة الابتكارية بالدول الإسلامية مرتبطة بمحصلة القدرات الابتكارية داخل مؤسساتها الإنتاجية والعلمية لهذا يلزم توافر رأس المال اللازم لتمويل حلقات ومراحل البحوث نصف الصناعية ومراحل الطرح التجارى للوصول للأفكار والمبتكرات إلى منتج قادر على المنافسة فى الأسواق. ويستلزم ذلك تخصيص نسبة معقولة من أرباح

---

(١) رؤية جامعة قناة السويس فى الخطاب الإسلامى التربوى المعاصر – مرجع سابق. ص ٤، ٥.

المؤسسات الإنتاجية للبحوث والتطوير. ومقابل ذلك فإن الدول الإسلامية مطالبة بتـــوفير العديد من الحوافز والضمانات للاستثمارات فى هذا المجال.

- الحاجة الماسة إلى وضع وتفصيل سياسة مشتركة لبناء ودعم وتنمية القدرات الابتكاريـــة الوطنية فى إطار برامج بحثية مشتركة للنهضة التكنولوجية بالدول الإسلامية تتبناها وتقوم عليها رابطة الجامعات الإسلامية.

ونسأل الله المولى عز وجل أن يوفق حكام الدول الإسلامية إلى كل مـــا فيـــه خيـــر ونهضة الشعوب وإعلاء شأن الإسلام والمسلمين إنه سميع مجيب.

الفصل الخامس
قراءات للهجمة الشرسة للدول الأجنبية على الدول الإسلامية وموقف الإسلام من ذلك

كثر الحديث فى أجهزة الإعلام العالمية والمحلية والصحف ووكالات الأنباء ومقالات بعض المفكرين والسياسيين حول الوضع الراهن للنظام العالمى الجديد عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م. ومن خلاصة ما سوف نشير إليه سيتضح لنا موقف العالم الخارجى من العالم الإسلامى ومنطقة الشرق الأوسط وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وبعض الدول الغربية.

وقد سبق الإشارة إلى كتاب نهاية التاريخ لفوكوياما وكتاب صراع الحضارات لهنتنجتون وما فيهما من آراءوخاصة كتاب صراع الحضارات وما تناوله من عداء للإسلام والمسلمين.

وسوف تتلخص هذه القراءات فى جزئين رئيسيين الأول منها فيما تناولته الصحافة ووكالات الأنباء المختلفة والجزء الثانى قراءات فى كتاب الله وسنة رسوله يوضح منهج الإسلام من هذه الأوضاع.

المبحث الأول : الموقف الأمريكى والإسرائيلى والدول الغربية من العالم العربى والإسلامى

لا شك أن الموقف الأمريكى حيال العالم العربى والإسلامى – خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م أصبح واضحاً وجلياً. حيث فى أعقاب هذه الأحداث مباشرة صرح الرئيس الأمريكى بوش الصغير بأنها حرب صليبية. ثم أعقب ذلك عدة تصريحات من بعض المسئولين بالولايات المتحدة والدول الأوروبية توضح مدى ما يكنه هؤلاء المسئولين من عداء للعالم العربى والإسلامى. ونظراً لكثرة هذه التصريحات والمقالات فإننا سوف نقتصر على ما ذكره

الرئيس الأمريكي جورج دبلو بوش فى خطابه أمام الكونجرس عن حالة الاتحـاد اليهـودى والمسيحى بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٩م. حيث تضمن هذا الخطاب الخطـط المسـتقبلية للسياسـة الأمريكية فى العالمين العربى والإسلامى[1].

حيث يقول "السادة أعضاء الكونجرس – المواطنون الأمريكيون – أود بكل اعتزاز أن أقول لكم إن حال الاتحاد المسيحى – اليهودي الأبيض والثرى قوية تماماً، ولم يحدث أبداً فى تاريخنا أن كانت القوة الأمريكية والهيمنة الأمريكية والقيم الأمريكية قوية ومهابة ومحترمـة ومقبولة فى العالم كما هى اليوم. فاليوم يوجد العلم الأمريكى والقوات المسـلحة الأمريكيـة ووكالة الاستخبارات المركزية "سى.أى.إيه" ومكتب التحقيقات الفيدرالى فى أكثر مـن ١٠٠ دولة لضمان السلام والإذعان والتحرر من الخوف والإرهاب .. وينبغى أن يكون الأمريكيون فخورين بى وبحكومتهم وبرجال القوات المسلحة ونسائها الذين يضحون بمباهج الحيـاة مـن أجل ضمان استمرار أسلوب حياتنا الأمريكية.

إننى فخور أن أبلغكم أن طالبان قد انتهت، وأن كابول تحررت، وأن أسامة بن لادن، والملاّ محمد عمر، إما أن يكونا قد قتلاً، أو أنهما يحتضران، أو يختفيان، ولكن ليس لوقـت طويل إذ إننى مصمم على تقديمهما للعدالة أحياء أو موتى! وأن أبلغكم أن النساء الأفغانيـات تخلين عن براقعهن إلى الأبد، وأن الفتيات الأفغانيات رجعن إلى المدارس ليطـالعن "كيـف ظفرنا بالغرب الأمريكى"، وأن رمز الحضارة الغربية الثقافى الأكثر أهمية، وهو التليفزيـون عاد للحياة الأفغانية والأفغان سعداء الآن وأحرار فى التنقل فى بلادهم لزراعة الأفيون !!!

وعلى الرغم من أن الحرب فى أفغانستان توشك على نهايتها فإن أمامنا طريقاً طويلاً ينبغى أن نسيره فى العديد من الدول العربية والإسلامية، ولن نتوقف إلى أن يصبح كل عربى

---

(١) انظر مقال "مصطفى محمود بجريدة الأهرام فى ٣٠ أغسطس ٢٠٠٣ تحت عنوان" عاصمة الكراهيـة فى العالم ... حكاية للذكرى". وقد تم نقل نص الخطاب وترجمته بالإنترنت على الرابط التالى :
http://www.mediamonitors.net/khodr60.html.

مسلم مجرداً من السلاح وحليق الوجه وغير متدين ومسالماً ومحباً لأمريكا ولا يغطى وجـه امرأته نقاب !!!

إننى مصمم على استخدام جميع مواردنا لتحقيق ذلك قبل انتخابى لفترة رئاسية ثانية. وقد اهتمت إدارتى بوضع سياسة طاقة قومية تحت إشراف نائب الرئيس "تشينى"، وسنبدأ على الفور بالحفر فى أرجاء أراضينا للتنقيب عن النفط وسنبدأ العمل فى مشروع طموح لبناء خط أنابيب مباشر تحت الماء من السعودية والخليج وإيران والعراق إلى نيويورك وعلى نفقتهم !!! لضمان إمدادات نفطية غير منقطعة.

لقد حان الوقت لنعيد تشكيل العالم ليصبح على صورتنا. وبفضل إلهنا سـنقوم نحـن شعوب العالم من الجنس الأبيض المتحضر بفرض معتقداتنا الرزينة والودودة والتحررية على عالم جائع لأموالنا ورسالتنا ..!!. ولن يخضع الرجال بعد الآن لشرط إطلاق اللحـى، ولـن تخضع النساء لشرط تغطية وجوههن وأجسادهن !!!.

ومن الآن فصاعداً يحق للعالم تناول الخمر والتدخين وممارسة الجـنس السـوى أو الشذوذ الجنسى بما فى ذلك سفاح القربى واللواط ومشاهدة أفلام السلب والقتـل والأشـرطة الخلاعية داخل فنادقهم أو غرف نومهم !!! وبالنسبة لشركاتنا التى تنتج مثل هـذه المنتجـات فسيحق لها الوصول من دون أى عقبات للدول المتخلفة التى منعـت تلـك الحريـات عـن شعوبها!!!

إننى آمل أن أكون قد حافظت على إرث آل بوش حياً بمحاربة العـرب والمسـلمين طيلة عشر سنوات لضمان عدم استمرار الفوضى فى بلادهم !!!

ولن يجبرنا ملك أو أمير عربى نفطى على تحسين كفاية وقود سـياراتنا المتطـورة، وهذا لن يحدث وأنا رئيس للولايات المتحدة، وعلى العكـس سيضـطرون لزيـادة الإنتـاج وتخفيض الأسعار.

ويقول الكاتب : هذا هو بعض ما صدر عن البيت الأبيض في بواكير عـــام ٢٠٠٢، وهذا هو ملمح من ملامح المستقبل المشرق الذى يُجهز للمنطقة بإشراف الرئيس الأمريكـــى. وكان هذا هو الدور الإسرائيلي في فلسطين والدور الأمريكي على اتساع العالم مـــدى عـــام كامل. وليس لدىّ تعليق فالنيات تتحدث عن نفسها بأفصح عبارة، وكل هـــذا النشـــاط كـــان محصول عام مضى .. وكان هذا عنوان مقال قديم نشر حينذاك.

ونحن الآن في أغسطس "آب" عام ٢٠٠٣ .. وأمريكا قد أضافت إلى أمجادها مجـــداً جديداً هو ضرب العراق وغزو أرضها .. والاستيلاء على بترولها وسقطت ورقة من النتيجة اسمها العراق المستقل واختفى صدام وقتل ولداه .. والبقية آتية في الطريق.

إنما أردت أن أعود لهذا المقال لأنه مفتاح لتداعيات المستقبل ولأنه إطلالة على النيات الإسرائيلية المبيتة ولأنه الخميرة الأمريكية التى زُرعت في الأرض العربية لتخرب وتـــدمر البيت العربي والمستقبل العربي والإسلامي برمته ولأنه مؤشر على النيات والخطط المستقبلية لعشرات السنين المقبلة، وإلى الدور الأمريكي – الإسرائيلي المزدوج والمترافق دائمـــاً فـــى تخريب العقيدة والإيمان والأخلاق في المنطقة العربية بكاملها، وإلى ضرب الإسلام بالـــذات وتوهينه واقتلاعه من القلوب .. وإلى إشاعة الزنا والخمـــور واللـــواط والكفـــر والإباحيـــة والانحلال تحت مسميات الحرية والتفتح، وقد أذاعت أمريكا من كبرى كنائسها علـــى العـــالم خبر شرعية اللواط وشرعية الزنا، وأذاعت صورة القساوسة وهم يتعانقون ويتبادلون القبلات والأحضان على شاشات التليفزيون، وفي أروقة الكنيسة .. ونزلت الصـــور علـــى شاشـــات برامجنا العربية .. ثم أعيدت إذاعتها في الليلة نفسها .. ولم يحدث هذا مصادفة .. وإنما كان تخطيطاً مقصودا ومراداً .. لزرع الفساد والانحلال عمداً وقصداً في بلادنا .. وفي العالم كله .. هكذا خططوا ولن ينجح تخطيطهم.

والترويج لرذيلة اللواط مفهوم سببه .. وهو إفشاء العقم وقطع دابر النسل والمطلـــوب هو عقم الأرحام العربية والإسلامية بأى سبيل .. والحيلة مكشوفة.

وهذا مطلب إسرائيلى عاجل فى فلسطين وفى الأمة العربية والإسلامية بأسرها، وإذا كانت الوسيلة الوحيدة هى إفشاء الفساد والانحلال .. فليكن الفساد مقرراً على العالم كله من اليوم وعبر السينما والتليفزيون والإذاعة والصحف اليومية، وهو أمر لن يحدث أبداً .. ولكنها أحلام إسرائيلية تسعى أكبر وأعظم دولة إلى تحقيقها .. وقد أقنعوا الكنيسة بنشر هذا الإفك.

وحكاية قوم لوط فى القرآن وفى التوراة وفى الأناجيل المعروفة .. واللواط محرم ومذموم فى كل هذه الكتب المقدسة.

وشيوع اللواط معناه بداية الفناء .. بدون كلفة الحروب لاستحالة النسل وامتناع الذرية .. إنه المكر اليهودى .. فى ذروته.

ولا أظن أن هذا المكر سينجح لأنه افتضح قبل أن يبدأ عمله .. وإن قبلت إحدى الكنائس بالأمر .. فلن تقبل بقية الكنائس ولن يقبل البابا بولس بهذا الإفك، والأمر بغيض ومقزز.

وذكر الكاتب : وجاءنا لفت نظر وتصحيح من المكتب الصحفى للكنيسة الكاثوليكية بأن ما ذكرناه من إباحة اللواط ومن الاحتفالية التى نقلها التليفزيون المصرى .. هو أمر يخص الكنيسة الإنجليكانية، وليس الكنيسة الكاثوليكية .. وهى كنيسة إنجليزية ليس لها "بابا" ولا تتبع الفاتيكان .. وأن كنيسة الفاتيكان تبرأ من هذا الإفك .. وأن "بابا" روما يبرأ من هذا الانحراف ويدينه .. ولذا لزم التنويه ..

وتحياتنا لبابا روما على إعلان براءته من هذا الانحراف .. ويبقى الذنب فى رقبة الكنيسة الإنجليزية .. وعلى قساوستها يقع الذنب كله.

وكان الكاتب قد بدأ مقالته بالآتى : استحقت إسرائيل بجدارة لقب "عاصمة الكراهية" فى العالم بما تصنعه فى فلسطين من هدم ونسف وخسف وتفجير وتهديم وتشريد وتبديد .. فلم يبق للفلسطينى إلا أن يفجر نفسه فى وجه هذا المقت والغل، وأن يحول جسمه كله إلى قنبلة يفجرها فى وجه هذه البغضاء .. وحينما صرخت إسرائيل من هذا الرد العنيف ورفعت

صوتها بالشكوى فى كل مكان من هذه القنبلة الاستشهادية لم يكن لشكواها أى منطق .. فكل فلسطينى كان يصرخ من أعماق جراحه التى تنزف محتجاً .. وهل تركتم لنا حلاً غير ذلك .. إنكم تهدمون البيوت على رؤسونا .. تحصدون أطفالنا بالرشاشات .. وتخربون صناعاتنا .. وتحرقون زراعاتنا .. ماذا تبقى لنا لنعيش .. نعم سنفجر أجسادنا فيكم .. ونزلزل الأرض من تحت أرجلكم .. ونجعل السماء ناراً من فوقكم .. إن حق الدفاع عن النفس أول حقوق الإنسان .. ذوقوا من الكأس المريرة التى أسقيتموها لنا .. أشربوا من السم الزعاف الذى جرعتموه لنا .. فهذا بعض العدل الذى شرعه رب العالمين .. النفس بالنفس .. والعين بالعين .. والجروح قصاص .. والبادى أظلم، وأقول لزعماء إسرائيل أن العنف لن يجدى .. والعدوان لن يجر إلا العدوان، والقتل لن يجر إلا القتل، ولن ينقذكم من أنفسكم إلا صحوة إنسانية وبادرة رحمانية تغسل عن نفوسكم السوداء أحقادها وتفتح عيونكم العمياء على الدمار الذى تسارعون إليه. فالحصاد مُر .. والثمار علقم .. والنتيجة لن تكون إسرائيل الكبرى .. وإنما ستكون انفجار الموقف كله وتحوله إلى هباء .. ونار مشتعلة.

وفى مقال آخر لأحد كبار القادة العسكريين والمسئولين المصريين خلال حقبة كبيرة من الزمن[١]، تحت عنوان : "أمريكا تلعب على المكشوف – الانفراد بمقعد القوة العظمى – فتح الملفات السرية للهيمنة – العرب فى المقدمة دائماً لخدمة المصالح الأمريكية لكن المكافأة لإسرائيل – صدام حسين نفذ المخطط الأمريكى بالقضاء على قوة إيران والعراق معاً – واشنطن حريصة على بقاء العالم العربى ممزقاً لصالح تفوق إسرائيل.

وقد بدأ المقال بالآتى : "شهد العقدان الأخيران من القرن العشرين أحداثاً كان لها أثر فى تغيير الموقف العالمى. وإذا عدنا إلى التاريخ القريب نجد أن إيران فى عهد الشاه كانت تخطط لأن تكون القوة العظمى الإقليمية وكانت الولايات المتحدة تراهن على شاه إيران

(١) مقال لسيادة المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع المصرى سابقاً تحت عنوان "أمريكا تلعب على المكشوف". وذلك بجريدة الاتحاد بدولة الإمارات بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٤.

فساعدته وأيدته فى بناء قوة عسكرية تمكنه من أن يخدم الأهداف الأمريكية بالمنطقـة. لكـن الموقف تبدل بصورة لم تتوقعها واشنطن ونجح آيـة الله الخـومينى فـى الإطاحـة بالشـاه والوصول إلى السلطة وإقامة نظام إسلامى فى إيران. واعتبرت الولايات المتحـدة أن نظـام الخومينى عدو رئيسى لها وفرضت على إيران حصاراً شديداً وصادرت أرصدتها بالخـارج، ثم وجدت فى نظام صدام حسين الذى وصفته بأنه نظام علمانى ما يمكن أن يردع طموحـات إيران وشجعت صدام على مهاجمة إيران وكان الهدف الأمريكى واضحاً وإن خفى على صدام وعلى الكثيرين وهو نشوب حرب طاحنة لا رابح فيها وإنما ليخـرج منهـا الطرفـان وقـد أرهقتهما الحرب وتكبد كل منهما خسائر فادحة فى القوة العسكرية والقوة البشرية والاقتصادية وبذلك تتردى قدرتهما العسكرية ولا تشكلان أى تهديد لمنطقة الخليج والمصـالح البتروليـة الأمريكية فى المنطقة.

وجاءت حرب الخليج ١٩٩١ (بغزو العراق للكويت) لتحقق للولايات المتحدة ما كانت تصبو إليه بشأن استراتيجيتها وتمكنت من إجراء ترتيبات مع دول الخليج لتطـوير وإضـفاء شرعية على تواجد عسكرى بالمنطقة وتطوير قدرات الفتح على مسافات بعيـدة، وطـورت التعاون مع عدد من هذه الدول لاستكمال التمركز المسبق لمعدات الجيش ومشـاة الأسـطول والقوات الجوية بالخليج. وترى الولايات المتحدة أن هذا التمركز حيوى لزيادة سـرعة فـتح قواتها وتوفير القدرة على ردع أو إيقاف أى عدوان مفاجئ على أى دولة خليجيـة – حسـب رأى الولايات المتحدة – من العراق أو إيران.

وجربت الولايات المتحدة فى حرب الخليج العديد من الـذخائر الذكيـة والصـواريخ والطائرات الشبح .. وخرجت بدروس مستفادة لتطوير هذه الأسلحة والمعدات لزيادة كفاءتهـا ودرجة دقتها كما طورت الصواريخ "توما هوك" بحيث زادت درجة دقتها وزودتها بـأجهزة تعيين محل كونية جعلتها قادرة على تفادى أى وسائل إعاقة أثناء طيرانها على خط مرورهـا إلى أهدافها.

وكلنا يعرف ما دار بعد ذلك من فرض عقوبات على العراق وفرض منطقتين يحظر فيهما الطيران شمال وجنوب العراق وكيف تابعت الولايات المتحدة قصف العراق من الجـو وبالصواريخ بصورة تكاد تكون دورية لضمان عدم قيام النظام العراقى بإعادة بنـاء قواتـه المسلحة – وإن كان موقفه المالى والاقتصادى منعه تماماً من ذلك – أو القيام بأى عمليـات عسكرية في شمال وجنوب العراق لفرض سيطرته عليهما. كما خضع العراق للجان تفتـيش من هيئة الأمم المتحدة لتدمير أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها التى كان يعتقد أنـه يملكهـا وقامت هذه اللجان بتدمير كل ما كان له صلة بأى برنامج نووى وكيماوى وبيولوجي، وقـدم رئيس اللجنة تقريراً لهيئة الأمم بتنفيذ المهمة أعلن فيه أنه لا وجود لبرنامج نووى وأنـه تـم تدمير كل الصواريخ "سكود" والذخائر الكيماوية والبيولوجية وكانت الولايات المتحدة فى ذلك الوقت تطبق استراتيجية الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران.

ثم جاء حادث الحادى عشر من سبتمبر ليخلق فرصة كبيرة للبدء فى التنفيـذ الفعلـى للاستراتيجية الأمريكية ولتكون الذريعة أمام العالم وهى الحرب ضـد الإرهـاب واسـتغلت الولايات المتحدة الحادث لتشكيل تحالف دولى بتأييد من الأمم المتحدة لشن حرب على طالبان والقاعدة بحجة أن القاعدة هى التى قامت بهذا العمل الإرهابى ورفض طالبان تسـليم قيـادة وعناصر القاعدة للولايات المتحدة لمحاكمتهم. وانتهزت باكستان الفرصة وانضمت إلى هـذا التحالف وسمحت للقوات الأمريكية بالعمل من أراضيها واستخدام إحـدى قواعـدها الجويـة وعبور أجوائها ورحبت الولايات المتحدة بذلك إذ كانت لديها مشكلة كبيرة فى وجود قواعـد لشن هذه الحملة. كما استخدمت الولايات المتحدة القواعد الجوية فى منطقة الخليج بالإضـافة إلى نجاحها فى استخدام دول آسيا الوسطى الإسلامية التى استقلت عـن الاتحـاد السـوفيتى وباركت روسيا ذلك حتى لا يوجه لها اتهام بشأن ما تفعله فى الشيشان. وأيضاً لتحصل على المعونات التى وعدت بها للخروج من أزمتها الاقتصادية واستخدمت الولايات المتحدة تحالف الشمال الأفغانى للقيام بالمجهود الرئيسى للقتال البرى ضد طالبان. ونجحـت الحملـة علـى أفغانستان فى التخلص من نظام طالبان الذى فر زعماؤه وفرت عناصر القاعـدة ومازالـت

القوات الأمريكية وقوات تحالف الشمال تطاردهم للقضاء عليهم وشكلت حكومة جديدة في أفغانستان كما تم تشكيل قوة حفظ سلام متمركزة في كابول، وسيطرت الولايات المتحدة على إحدى القواعد الجوية لتتمركز بها عناصر من قواتها الجوية وأصبحت قاعدة أمريكية تماماً. وبهذا أصبح للولايات المتحدة تواجد في أفغانستان وفي آسيا الوسطى وفي باكستان وهذا يعني أنها على وشك إكمال سيطرتها على أوراسيا التي قال عنها "مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق أنها جائزة الهيمنة الأمريكية وأن من يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم. ثم تطور الأمر ليعلن بوش الابن عقيدته الجديدة وهي الحرب المسبقة "المانعة" التي تسمح بمهاجمة أي دولة مارقة تحاول الحصول على سلاح نووي أو تسعى لأن تكون من القوة بحيث تردع أي عدوان عليها. واختار ثلاث دول أطلق عليها محور الشر وهي كوريا الشمالية والعراق وإيران. ومع أن كوريا الشمالية هي الدولة الوحيدة من الثلاث التي أنتجت القنبلة النووية وبرنامجها النووية في مرحلة متقدمة وإيران – كما تدعي الولايات المتحدة – أمامها ما لا يقل عن ثلاث سنوات بفرض أنها تسعى إلى الحصول على سلاح نووي. والعراق طبقاً لشهادة لجان تفتيش الأمم المتحدة لا يمتلك أي سلاح نووي. وتم تدمير صواريخه وذخائره الكيماوية – ورغم كل ذلك اختار بوش العراق ليطبق استراتيجية الحرب المسبقة، ورغم معارضة الرأي العام الدولي أو أغلبيته تم غزو العراق واحتلاله.

والأمر المحزن حقاً أن هناك حقائق مهمة في كل هذه الأحداث منها أنه في الحرب العراقية–الإيرانية التي كانت على هوى الولايات المتحدة لضرب وردع إيران قام العراق بالمجهود العسكري ودفعت دول الخليج مئات المليارات لدعم هذه الحرب، وكانت نتيجتها أضعاف إيران وتحييد تهديدها ولو مرحلياً وإضعاف العراق. أي أن دور الأمة العربية هنا كان حاسماً لصالح الولايات المتحدة. وفي حرب الخليج الثانية فتحت السعودية أراضيها وقواعدها لاستقبال وتمركز قوات التحالف "درع وعاصفة الصحراء" واشتركت السعودية بقواتها واشتركت مصر بأكثر من فرقتين كاملتين ومجموعة قوات خاصة واشتركت سوريا بفرقة كاملة. أي أن حجم القوات العربية في "عاصفة الصحراء" كان يزيد على حجم القوات

البريطانية والفرنسية. ولولا استخدام الأراضى العربية وقواعد دول الخليج لكان من الصعب إلى حد كبير على قوات التحالف أن تحقق النجاح فى مائة يوم. أى أن الدول العربية ساهمت بقواتها وأموالها لطرد العراق من الكويت وهزيمته وحماية بترول الخليج الذى تعتبره الولايات المتحدة مصالح حيوية لها. وكل تلك الدول دول عربية مسلمة.

وفى الحملة ضد طالبان والقاعدة فى أفغانستان كانت مساهمة باكستان ودول آسيا الوسطى وتحالف الشمال الأفغانى المسلم واستخدام القواعد فى الخليج العامل الرئيسى فى نجاح الحملة والقضاء على طالبان وعلى جزء كبير من عناصر القاعدة وكلها دول مسلمة.

وفى الحرب الأخيرة ضد العراق انطلقت القوات الأمريكية والبريطانية من أرض عربية لغزو العراق واستخدمت قواعد فى دول خليجية كانت أهمها قطر وسمحت تركيا فى بداية الأمر باستخدام أراضيها ثم تراجعت لظروف داخلية وكلها دول إسلامية.

ورغم كل هذه المساعدات من الدول الإسلامية كيف يمكن أن يعلن البعض فى الولايات المتحدة أنها حرب ضد الإسلام والمسلمين وكيف يقبل ذلك ؟ إن الإسلام والمسلمين ضد كل أنواع الإرهاب ولقد أدانه علماء المسلمين.

ولقد أعلنت الولايات المتحدة ومعها مجموعة الدول الكبرى النووية أنها ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل وخاصة النووية منها. وفرضت حظراً على أى تكنولوجيا تساعد فى هذا المجال. واتهمت إيران والعراق وكوريا الشمالية بأنها تسعى لذلك، ولكنها لم تذكر شيئاً عن إسرائيل التى تمتلك ٢٠٠ رأس نووى ووسائل حملها وتوصيلها من طائرات إلى صواريخ بمدى يزيد على ١٥٠٠ كم.

هل ما قاله كيسنجر عن السياسة والأهداف الأمريكية عام ١٩٧٣ حقيقى حيث أكد أنه يجب اعتبار إسرائيل الرادع الرئيسى فى الشرق الأوسط، ورفع درجة العلاقات معها لكى تصبح علاقة شراكة استراتيجية. فإسرائيل هى العنصر الذى أجبر العرب فى النهاية على قبول حل أمريكى للأزمة الفلسطينية. واستمرار إحساسهم بتهديدها هو الضمان لهرولتهم دائماً إلى أبواب البيت الأبيض.

هل هذا أيضاً يفسر رغبة الولايات المتحدة – فيما بعد صدام – فى خلق نظام أمنى يشمل دول الخليج العربى مع الولايات المتحدة. بل هناك اتجاه لضم إيران – إذا رضخت – للمطالب الأمريكية. وألا يفسر ذلك ضمان الولايات المتحدة لأمن إسرائيل وتفوقها العسكرى على العرب وحماية بقائها الدولة النووية الصاروخية الوحيدة فى المنطقة لأنها الحليف الرئيسى الاستراتيجى لها ؟ ولا مانع لدى الولايات المتحدة من التلاعب بالمباحثات الفلسطينية الإسرائيلية للوصول إلى حل تفوز فيه إسرائيل بكل ما تريده ولا يحصل الفلسطينيون إلا على أقل القليل، بل وأن يتحول الشعب الفلسطينى إلى كنتونات معزولة عن بعضها تحيط بها إسرائيل من كل جانب ؟

وهناك الانحياز الأمريكى المطلق لإسرائيل حتى أن بوش أعلن أن الولايات المتحدة تضمن أمن إسرائيل وسلامتها كدولة يهودية. ونشر أن بوش يؤمن بأن الوعد الإلهى "المزعوم" بفلسطين لليهود حقيقى، ويعتقد أنه بحلول نهاية التاريخ ستدور معركة عظيمة فى أرض إسرائيل الحالية وأن المواجهة الحاسمة ستتطلب مشاركة اليهود. وأن إسرائيل أمر حيوى للتاريخ التوراتى ومطلب حيوى لإنجاز الوعد المسيحى. وهذا يتطلب إسرائيل الآمنة فى حدودها ولا يتطلب بالضرورة إسرائيل "الكبرى". ألا يدل ذلك على تطرف الرئيس الأمريكى دينياً كما جاء فى مجلة "سيرفايفال".

تبين أن كل الخطط والاستراتيجيات الأمريكية التى يتم تطويرها وتغييرها منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضى وخلال التسعينيات كانت تهدف إلى خلق الظروف واستغلال كل الفرص لفرض هيمنة أمريكية على العالم والسيطرة على أوراسيا وبترول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وحوض بحر قزوين.

إن التفسير الصحيح لخلق تحالف استراتيجى بين الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا هو خلق شريك استراتيجى يقوم بمهام فرض الهيمنة على المنطقة العربية واستمرار التفتت العربى من أجل أهداف أمريكية وإسرائيلية محددة.

وفى مقال آخر[1] تحت عنوان "نظرات فى الهجمة الأمريكية على الإسلام"، ذكر الأستاذ الكاتب أنه عندما تخضع باكستان للضغط الأمريكى ليس فقط بوضع القواعد العسكرية الباكستانية وكل إمكانات باكستان فى خدمة الحملة العكسرية الغربية على أفغانستان – منذ ٦ أكتوبر سنة ٢٠٠١ – وإنما تخضع أيضاً لتنفيذ توجيهات أمريكا ضد التعليم الدينى فى باكستان .. ويعلن "برويز مشرف" ذلك فى خطاب ٢٠٠٢/١/١٢م – عندئذ يتحول "مشرف" فى نظر الغرب والتى يمثلها الكاتب الصهيونى الأمريكى "توماس فريدمان" من "ديكتاتور" تفرض على بلده العقوبات بسبب "ديكتاتوريته" إلى بطل علمانى يسير على طريق "أتاتورك" "١٨٨١-١٩٣٨م". والنموذج العلمانى المتوحش الذى قطع حملات تركيا بماضيها الإسلامى .. فيكتب "توماس فريدمان" يقول :"إنه، للمرة الأولى، منذ ١١ سبتمبر يتجرأ قائد مسلم على الاعتراف علناً بالمشكلة الحقيقية وهى أن التطرف الإسلامى ظل متجذراً فى الأنظمة التعليمية وترتيبات الحكم فى العديد من المجتمعات الإسلامية. وأنه تسبب فى أن يعيش معظم العالم الإسلامى فى حالة من التخلف. لكن "مشرف" رسم خريطة لطرق الخروج بعمل شىء ما لمواجهة ذلك الوضع ليس بمجرد رمى المتطرفين فى السجون، لكن بمواجهة أفكارهم المتطرفة بالمدارس الحديثة والإسلامى التقدمى. لقد تبنى مشرف "طموحات القطاعات الباكستانية العلمانية .. مخالفاً بذلك نهج الجنرال "ضياء الحق" الذى بنى شرعيته وأسس حكمه على تحالف الجيش والمسجد". ومنذ ١١ سبتمبر صار واضحاً أننا نحتاج لحرب داخل الإسلام وليس حرباً مع الإسلام. ولقد قدم أخيراً قائد واحد على الأقل بإعلانها وسيكون حسناً إذا أقدم على القيام بالأمر نفسه بعض القادة العرب المسلمين.

إن إعلان صريح على أن المعركة هى الحرب داخل الإسلام .. لعلمنة الإسلام .. هو كلام يغنى عن التعليق !

---

(١) الدكتور محمد عمارة – مقالة بجريدة الأخبار. تحت عنوان "فى ذكرى كارثة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ نظرات فى الهجمة الأمريكية على الإسلام". بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٩.

وفى شهر يناير سنة ٢٠٠٢م كتب الكاتب الأمريكى "ستانلى أ. فـايس" مقـالاً فـى "الهيرالد تريبيون" - الدولية - ضمن الحملة الغربية لعلمنة الإسلام حتى يتحول إلى صـيغة نصرانية يكتفى أهلها بالشعائر والعبادات ويتركون دنياهم - من النظم إلى الثروات - للغرب ونموذجه الحضارى !!.. كتب معلقاً على توجه حاكم باكستان الجنرال "برويز مشرف" نحـو تقليص التعليم الدينى وعلمنته .. فقال : "إن حقيقة الحرب على الإرهاب تكمن فى : هل ستقوم الدول الإسلامية باتباع النموذج الاجتماعى السياسى لتركيا، أكثر النماذج نجاحاً فـى العـالم كدولة مسلمة حديثة وعلمانية وديمقراطية ؟ أو نموذج العربية السعودية المبنى على الرؤيـة الوهابية المتعصبة للأصولية الإسلامية والذى يدفع معتنقيه إلى الوراء ؟

ثم يتحدث عن أهمية علمنة باكستان، فيقول : "إن أهمية باكستان "كنموذج" فإذا أمكن لها أن تتبع تركيا فإنه يمكن أن يحدث ذلك أيضاً فى بلاد كإيران ودول جنوب آسـيا .. وإذا فعل الرئيس "مشرف" كل هذا فإنه سيحق له أن ينال مجداً يشبه مجد الأبطال الذين يعتز بكل منهم كمثله الأعلى : محمد على جناح، العلمانى، الذى أسس دولة باكستان، ومصطفى كمـال أتاتورك، الذى أجبر تركيا بإصرار شديد على أن تهجر ماضيها"!!.

لقد اعتمدت أمريكا - كدفعة أولى - ٢٠٠ مليون دولار لتحديث وعلمنـة .. التعلـيم الدينى فى باكستان .. وذلك حتى تسير باكستان - ومن بعدها الدول الإسلامية الأخرى - على طريق تركيا الكمالية التى قطعت صلتها بماضيها الإسلامى - كم يقولون ويعلنون !.

ولم تكن باكستان حالة فريدة للتدخل الأمريكى من أجل تقليص التعليم الدينى الإسلامى و"علمنة" هذا التعليم .. "فالنيوزويك" الأمريكية تنشر للكاتب الأمريكى "جوناثان آلتر" مقالاً - فى ٢٠٠١/١٢/٢٥م - يعتبر فيه مناهج التعليم فى المملكة العربية السعودية - وغيرهـا مـن البلاد الإسلامية - "نفايات ممتلئة بالكراهية لأمريكا وإسرائيل"! .. ويدعو إلى شـن الحـرب الفكرية ضد هذه المناهج، بعد الفراغ من الحرب المسلحة فى أفغانستان .. فيقول : "بعد أن يتم التخلص من بن لادن، على الولايات المتحدة أن تبدأ بالضغط على هذه البلاد كى تتخلص من

أحاديث النفايات المعادية لأمريكا والمعادية للسامية فى كتب مناهجها المقررة، وأن تتوقف عن تمويل المدارس الدينية الممتلئة بالكراهية فى جميع أنحاء العالم"!.

فالمطلوب : إسلام يرضى عنه الصهاينة والأمريكيون .. ويرضى عن الصهيونية وأمريكا!!

ثم يقدم السفير الأمريكى بالمملكة العربية السعودية مذكرة لحكومة المملكة، تطلب فيها أمريكا "اختصار ساعات تدريس مواد العلوم الدينية من عشرين ساعة فى الأسبوع إلى أربع ساعات فقط، وبحيث لا يتجاوز تدريس تلك المواد حدود الأمور العبادية المباشرة التى تنصب على علاقة المرء بربه. الأمر الذى يعنى استبعاد كل ما يتعلق بنظم المعاملات والحياة العامة وعلاقة المسلمين بغيرهم من المناهج. كما طلبت المذكرة أن يبادر المسئولون عن قطاع التربية والتعليم إلى مراجعة كل كتب العلوم الدينية فى ضوء تلك المقترحات وعلى وجه السرعة بحيث تطبق المناهج الجديدة ابتداء من العام الدراسى المقبل – "سنة ٢٠٠٢م" – وذلك لتجفيف ينابيع التطرف و"الإرهاب" : كما تقول المذكرة الأمريكية.

وفى اليمن .. وحتى لا يحدث لها ما صنعت أمريكا بأفغانستان .. سارعت الحكومة اليمنية بالاستجابة للضغوط الأمريكية، فدخل العسكريون الأمريكان إلى البلاد لتدريب قوات مسلحة يقودها نجل رئيس الجمهورية متخصصة فيما يسمى بمحاربة الأصولية الإسلامية والإرهاب الإسلامى .. وتعدلت خطة وزارة التربية والتعليم اليمنية للعام الدراسى "٢٠٠١-٢٠٠٢" بحيث تم تخفيض ساعات تدريس مادة القرآن الكريم اعتباراً من الصف الخامس الأساسى حتى المرحلة الثانوية بنسب تتراوح بين ٢٥% و ٥٠% عما كانت عليه. وخفضت حصص التربية الإسلامية : المرحلة الثانوية بنسبة ٢٥% – هذا عن النزر اليسير الذى تسرب إلى وسائل الإعلام عن الإذعان لإرادة الأمريكان !

وحتى منابر المساجد اعتمد لها الرئيس الأمريكى "بوش – الصغير" ملايين الدولارات، لما سمى "بدعم الأئمة المستنيرين" الذين يطلب منهم "ترويج أفكار الغرب، وتشكيل الذهنية العربية لدى الجيل الجديد، وإعادة صياغته تجاه الصراع العربى الإسرائيلى".

بل لقد تجاوز التدخل الأمريكى فى التعليم الدينى بالبلاد العربية والإسلامية حدود المطالبة باختزال المناهج وساعات التدريس، والاكتفاء من الإسلام بالجانب العبادى والشعائرى – الفردى دون الاجتماعى .. تجاوز الأمر هذه الحدود إلى حيث طلبت أمريكا تحويل المدارس إلى أجهزة مراقبة أمنية على المدرسين والطلاب لحساب أجهزة الاستخبارات ومكاتب التحقيقات الأمريكية .. "فخصصت أمريكا لباكستان مائة مليون دولار لكى تراجع كتب الثقافة الإسلامية – وليس فقط المناهج الدراسية – وتحكم السيطرة على المدارس الدينية بحيث يعد "ملف" لكل أستاذ وطالب كما نشرت صحيفة "العربى" فى ٢٠٠٢/١/١٣م.

لقد أكدت هذه الحرب – التى أعلنتها أمريكا "على الإسلام .. أو داخل الإسلام" – بعد ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١م – أن هدف "الغرب : السياسى" هو علمنة الإسلام، وتحويله إلى صبغة نصرانية تقبل الفصل بينه وبين الدولة لإلغاء التميز الإسلامى وتسهيل إلحاق العالم الإسلامى والحضارة الإسلامية بالنموذج الغربى تأبيداً أو تأبيداً للتبعية الحضارية وتكريساً لعولمة التغريب.

وفى هذا الإطار سارع المستشرق الصهيونى الأمريكى "برنارد لويس" إلى إصدار كتاب عنوانه : "ما هو الخطأ الحادث فى العلاقة بين الإسلام والغرب"؟ .. وفى هذا الكتاب واصل أطروحاته القديمة حول "إن إرهاب اليوم هو جزء من كفاح طويل بين الإسلام والغرب .. فالنظام الأخلاقى الذى يستند إليه الإسلام مختلف عما هو فى الحضارة اليهودية المسيحية – "الغربية" .. وآيات القرآن .. بزعمه – تصدق على ممارسة العنف ضد غير المسلمين .. وهذه الحرب – التى أعلنها الغرب بقيادة أمريكا – هى – برأى "برنارد لويس" – "حرب بين الأديان"..!

والزعيم "الدينى – السياسى" "بارت روبرتسون" مؤسس جماعة "التحالف السياسى المسيحى" – التى تسيطر على الكونجرس الأمريكى وترى فى دعم إسرائيل وهدم المسجد الأقصى وإقامة "الهيكل اليهودى" على أنقاضه – عقيدة دينية بروتستانتية، وتحقيقاً لشروط

عودة المسيح إلى الأرض كى يحكمها ألف سنة سعيدة بعد إبادة العرب والمسلمين فى معركة "هرمجدون" .. هذا الزعيم الأمريكى – وهو مرشح أسبق للرئاسة الأمريكية – يعلن "أن الدين الإسلامى دعا إلى العنف .. وأنه بالنظر إلى المعنى الحقيقى لآيات قرآنية فإن أسامة بن لادن أكثر وفاء لدينه الإسلامى من آخرين .. وأن أمريكا بحاجة إلى إنذار ضد خطر المسلمين الذين يكرهون أمريكا ويحاولون تدمير إسرائيل"!.

وفى مقال آخر[1] يرى الكاتب بأنه وجد تلخيصاً للمقاصد الأمريكية فى عبارة تم نقلها عن فرانك كارولنتش العضو البارز فى مجلس سياسات الدفاع الأمريكى. وقد صدرت فى تقرير عن مجلس العلاقات الخارجية فى نيويورك فى العبارة المذكورة يقول كارولنتش "لدينا استراتيجية عليا غاية فى البساطة. فنحن نريد فى المنطقة (يقصد بها العالم العربى والإسلامى) نظماً موالية لنا. لا تقاوم إرادتنا. ثم إننا نريد ثروات هذه المنطقة بغير منازع. ونريد ضماناً نهائياً لأمن إسرائيل. أنها الصديق الوحيد الذى يمكننا الاعتماد عليه فى هذه المنطقة".

ويعلق الكاتب على هذه المقولة بأن هذا الكلام ليس بالشىء الجديد علينا" فقد تحدث هو وغيره عن ذات المضمون بالإضافة إلى عشرات التقارير الأمريكية وما لا حصر له من الكتابات العربية حتى أنه يزعم أن ذلك من قبيل تحصيل الحاصل الذى عرفه القراء العاديون. فما بالك بأهل الاختصاص والمتبحرون فى الشئون الاستراتيجية. ويضيف الكاتب أننا لن نضيف شيئاً أيضاً إذا قلنا إن وراء هذا التفكير مشروعاً إمبراطورياً يتحدث عنه البعض بصراحة فى الولايات المتحدة الأمريكية يسعى لبسط النفوذ والهيمنة على المقدرات والثروات ويعتبر إسرائيل ركيزة مهمة له فى المنطقة تكاد توضع مصالحها على قدم المساواة مع المصالح الأمريكية بحيث أن باب كل منهما يوصل إلى الآخر.

---

(١) الأستاذ فهمى هويدى – جزء من مقال تحت عنوان "فى الاختراق وسفينته" بجريدة الأهرام بتاريخ ٢١ أكتوبر ٢٠٠٣م وقد اقتبس سيادته هذه المقولة لفرانك كارولنتش عن مقال للكاتب محمد حسنين هيكل بمجلة "وجهات نظر" عدد أكتوبر عام ٢٠٠٣م.

وفى مقال آخر تحت عنوان : "هل مات النظام العربى ؟" السؤال طرحه باتريك سيل الكاتب البريطانى المتخصص فى شئون الشرق الأوسط فى أحد أعداد صحيفة الحياة اللندنية (فى ٣/١٠/٢٠٠٣م)[١].

وفى الإجابة عليه قدم شهادة مهمة صريحة جديرة بالقراءة فى مستهلها أوضح أن ما يبحث عنه هو ما إذا كان للعرب نظام إقليمى مستقر يكرس نفسه لخدمة المصالح العربية تحت إدارة دول عربية ذات سيادة، مقبول من جانب سواد الناس وقادر على ردع الأعداء الأجانب إن لم يكن قادراً على هزيمتهم، ومن هذه النقطة استطرد قائلاً أنه لا يمكن لأحد أن يعتبر أن هذا الوصف ينطبق على العالم العربى فى وضعه الراهن، وهو الممزق المحروم من الاعتزاز الوطنى والمفتقر لأى تضامن أو ثقة بالنفس، ثم أنه أكثر تعرضاً للخضوع للهيمنة الأجنبية أكثر من أى وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن كونه، فى كثير من الأحيان فى حالة حرب حتى مع مواطنيه الغاضبين.

أضاف أن أبلغ صورة للمشهد العربى هى تلك التى تتجلى فى الاحتلالين الاستعماريين للعراق من جانب أمريكا وللأراضى الفلسطينية من جانب إسرائيل، فباسم "أمن أمريكا وإسرائيل" – وإن كان الأمر فى الواقع يتعلق بمصالح استراتيجية – يخضع شعبان عربيان للاحتلال العسكرى، ويتم شل إمكاناتهما، فالحياة فى الأراضى الفلسطينية عبارة عن جحيم والأمر أسوأ بالنسبة إلى العراقيين، مواطنى دولة كسيرة تعيش حالة من الفوضى والحرمان نتيجة الحظر الدولى ثم الاحتلال الأنجلو-أمريكى، بعدما كانت أغنى الدول العربية وأكثرها تقدماً، وصار الموت العنيف بالنسبة على الشعبين العراقى والفلسطينى أمراً عادياً ويومياً، فلقد تحطمت بلداهما وانضما إلى القائمة البائسة للدول التى سبق أن عانت المصائب التى لحقت بالنظام العربى كلبنان والجزائر والسودان.

---

(١) جزء من مقال الأستاذ فهمى هويدى بالأهرام فى ١١/١١/٢٠٠٣م نقلاً عن جريدة الحياة اللندنية.

فى رأيه أن العرب، على رغم عددهم وثـــرواتهم النفطيـــة وميزانيـــاتهم العســـكرية المتضخمة، وعلى رغم ما لديهم من نخبة مستنيرة، لن يقووا على احتواء إسرائيل وراء حدود عام ١٩٦٧ أو الحيلولة دون اجتياح بلد عربى كبير واحتلاله، فقد فشلوا فى تـــأمين حمايـــة أنفسهم وذلك بامتلاك قدرات رادعة ذات مصداقية واضحة، ذلك أنه لابد لهم من تحقيق توازن فى القوى، بحيث يدرك أى عدو محتمل أنه إذا وجه ضربة إلى بلد عربى ما، فســـيرد عليـــه بضربة مقابلة لا تقل إيلاماً، وهو ما فعلته كوريا الشمالية وإيران.

إلى جانب تنبيهه إلى أن السمة الظاهرة للمشهد العربـــى المعاصـــر هـــى الاجتيـــاح والاحتلال، فإن الكاتب البريطانى أورد فى شهادته ملاحظتين مهمتين، الأولـــى أن الجهـــود الأهلية والشعبية المحلية (الجماهير العربية) هى التى أصبحت تقوم بدور التصـــدى للتـــدخل الأجنبى، وذكر فى هذا الصدد أن الجيوش العربية الرسمية عجزت فى معظمها عن حمايـــة نفسها، لذلك فإن جهات أخرى غير رسمية – ممثلة للجماهير – أخذت على عاتقها القيام بهذه المهمة التى تتمثل فى "حزب الله" و"حماس" و"الجهاد الإسلامى" – (من عندى أضيف "المقاومة العراقية") وبصورة مختلفة تنظيم "القاعدة" (بأنشطتها الإرهابية)، إذ كلهـــا تحـــاول الانتقـــام للحملات ضد العرب وتحقق بذلك شكلاً محسوساً من أشكال الردع، وقـــد كـــان "حـــزب الله" الأكثر نجاحاً بين هذه الحركات، إذ لم يفلح فحسب فى إجبار إسرائيل على الانســـحاب مـــن جنوب لبنان، بل استطاع أن يحول دون أى عدوان إسرائيلى، وكذلك الحـــال بالنســـبة إلـــى حماس، التى تعمل على ردع الهجمات الإسرائيلية ضد الســـكان المـــدنيين فـــى الأراضـــى الفلسطينية.

الملاحظة الثانية المهمة التى سجلها عبرت عن انفراط العقد الغربى، وتمثلت فى قوله إن الولايات المتحدة فى تعاملها مع أوروبا من خلال أزمة العراق ميز وزير دفاعها دونالـــد رامسفيلد بين أوروبا القديمة والجديدة وقد نشأ وضع مماثل فى الشرق الأوسط، تمكنت أمريكا من استغلاله. فالعالم العربى القديم الذى يضم مراكز القوى التقليدية العربية – القاهرة ودمشق

وبغداد والرياض – وكلها مستاءة على نحو أو آخر من التدخل الأمريكى العنيف، وفى المقابل فإن دول "العالم العربى الجديد" أى الدول الغنية فى الخليج التى رحبت بالقوات الأمريكية على أراضيها والتى تبدو سعيدة بالعيش فى حماية المظلة الأمريكية، ترى التحالف مع الولايات المتحدة أمراً جوهرياً يساعدها على التطور نحو قطب إقليمى استراتيجى بعيداً عن مطالب وأوامر ومصائب "العالم العربى القديم".

هذه بعض مقالات لبعض كتاب أجانب ووطنيين توضح الصورة الحقيقية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومعها إسرائيل وبعض الدول الأجنبية تجاه دول العالم الإسلامى سواء من الناحية الثقافية والدينية أو من الناحية الاقتصادية والاهتمام بالبترول وثروات هذه الدول أو من الناحية العسكرية والغزو الذى تم لدولتين إسلاميتين ومنع أى دولة إسلامية تستطيع أن تصنع أو تنتج أى سلاح رادع للدفاع عنها فقد حرم ذلك على المسلمين ولكن مباح لإسرائيل بترسانتها الكبيرة. هل هذا هو العدل أم هذه هى الديمقراطية التى تتشدق بها أمريكا أم هذه هى سياسة الغدر والقهر والاستعباد والاستعمار الجديد للبلاد الإسلامية.

إن هذه الأوضاع اللاإنسانية وهذه الأوضاع اللاأخلاقية وهذه الأوضاع التى لا تمت بصلة إلى الديمقراطية والعدالة والحياد فإنها تعكس حقيقة هذه الدول تجاه العالم الإسلامى. وإذا ما رجعنا إلى كتاب الله وسنة رسوله وتمعنا ما فيها من أقوال وأحاديث لوجدنا العلاج الناجح والشفاء الداوى لمثل هذه الأفعال. ففى كتاب الله يقول الله تعالى : **"وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم ...".** (٦٠-الأنفال). فلو كانت الأمة الإسلامية قد توحدت واتحدت واستطاعت أن تكون القوة العسكرية الرادعة التى تستطيع الدفاع عنها ما كان لأمريكا أو غيرها من أن تغزوها أو ترهبها بسلاحها أو بقوتها الاقتصادية. ولكن حال الدول الإسلامية من تفرقة وخلافات وتمزق قد شجع هذه الدول على قهرها وغزوها والضغط عليها من أجل أن تسلك منهج آخر غير منهج الإسلام واتجاهها إلى نظم غير إسلامية والتفرقة ما بين الدين والدولة ومن ثم تصبح هذه الأمة الإسلامية أمة

علمانية تسير في فلك الفسق والفجور والشذوذ واللواط ومن ثم يتم غزو الإسلام وخلعه من جذوره. فيا أمة الإسلام أفيقوا من غفلتكم وارجعوا إلى ربكم وتمسكوا بدينكم وكتابكم، ووالله لو رجعنا إلى الله وعملنا العمل الصالح طبقاً لشريعته الغراء وتمسكنا بكتابه وسنة رسوله ما تمكنت منا أى دولة خارجية أو أى دول مجتمعة ما دمنا قد سرنا فى هدى الله وعملنا بتعاليمه واجتهدنا فى أعمالنا وإنتاجنا وصناعتنا واستطعنا أن نعتمد على أنفسنا وكان لدينا الاكتفاء الذاتى من كل شىء واستعدنا قوتنا الاقتصادية والعسكرية فلن تستطيع أى دولة أن تنجح فى غزونا أو قهرنا أو فرض شروطها علينا. والله سبحانه وتعالى يقول : "**وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون** ..." (١٠٥-التوبة). فيجب علينا أن نعى ونتعظ مما يحدث لنا وأن نعيد النظر فى سياستنا الخارجية والداخلية.

حيث أن توحيد الأمة سيجعل منها القوة الحقيقية فى اتخاذها القرارات الموحدة فى علاقاتها بالعالم الخارجى ومن ثم يصبح لها الكيان الكبير والقوة فى ممارساتها الخارجية. وكذلك بالنسبة لسياساتها الداخلية فعند توحيدها سيكون لها القوة الاقتصادية وينتج عن الوحدة تكتل كبير يفوق الكثير من التكتلات الاقتصادية الحالية، شريطة أن تعمل وتجتهد فى عملها وتطور من إنتاجها وأن يكون لها من التكنولوجيا الحديثة النصيب الأكبر لتطوير صناعتها وزراعتها وإنتاجها. وفى هذا المجال سوف يكون لها شأن آخر إزاء تجارتها الخارجية حيث تتوافر لها العوامل التنافسية اللازمة لغزو الأسواق الخارجية بعد أن تكون قد اكتفت ذاتياً مما تحتاجه من إنتاجها للسلع المختلفة.

وفى حالة تطوير الإنتاج تستطيع أن تصنع من الأسلحة الرادعة ما تدافع به عن نفسها ومن ثم لا يستطيع أعداءها أن يعتدوا على أى بلد إسلامى فى ظل هذه الوحدة. وبذلك تحافظ على كرامتها وهيبتها ويكون لها شأن آخر فى المحافل الدولية ومكانة أخرى لدى المنظمات الدولية. وأن تواجه ما يحدث الآن من متغيرات دولية إزاء النظام العالمى الجديد والعولمة.

المبحث الثانى : قراءات فى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وموقفهما من الهجمة الشرسة على الإسلام

إن وحدة الأمة الذى تهدف إليه الشريعة الإسلامية يعنى بها القوة فى كل مظاهرها. فهى قوة فى اتخاذ القرار نتيجة توحد الهدف وتوحد المنطلق وتوحد المصير. وهذه القوة تزداد تألقاً كلما ازداد نضج الرأى العام ورشادته(1).

وهى قوة فى مواجهة الأعداء حيث تصير الأمة كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً مما يشكل درعاً حصيناً فى مواجهة التيارات المعادية سواء كانت مادية أو معنوية. وهى قوة فى بناء الأمة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. حيث أن تفكك الشعوب يعنى انفراط العقد الاجتماعى لتلك الأمة ومن ثم تزلزل أركانها.

وهى قوة تدعم قوة الحاكم فى المحافل الدولية وفى عقد المعاهدات والاتفاقيات الدولية وهى باختصار قوة فى السلم والحرب. حيث تتوقف قوة الأمة على قوة الجبهة الداخلية وتماسكها وتجمعها على مبادئ ثابتة يقتنع بها الجميع وتشكل السياج الفكرى المتين الذى تدور حوله وسائل الإعلام والمجالس الشعبية وأجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية.

وتتميز الأحاديث الشريفة فى هذا المضمار بالثراء الواسع لأن وحدة الأمة هى الأساس المتين الذى يمكن أن يعلو عليه بنيان الأمة ويرتفع حسب قوة التوحد فى أفرادها.

لهذا نجد أن الرسول ﷺ قد نهى عن الاختلاف والفرقة لأن ذلك يجعل الأمة على شفا حفرة من النار. حيث تطحنها الخلافات وتستنفذ قوتها الصراعات. فاتباع الهوى

---

(1) انظر فى وحدة الأمة المراجع التالية :-

- د. عدنان رضا النحوى – العهد والبيعة وواقعنا المعاصر – دار النحوى للنشر والتوزيع.
- الشيخ منصور الرفاعى عبيد – نظام الحكم فى الإسلام – الدار الثقافية للنشر.
- الشيخ محمد الغزالى : – كيف نفهم الإسلام – دار الدعوة.
- الأمة الإسلامية فى نهاية قرن وبداية قرن جديد.
- خديجة النبراوى – موسوعة أصول الفكر السياسى والاجتماعى والاقتصادى – دار السلام للطباعة والنشر.

والنزعات يذهب بالشعوب مذاهب شتى. ويؤدى إلى ضياع مواردها الاقتصادية والاجتماعية ويبدد طاقاتها السياسية. ولتجنب الاختلاف يجب الاعتصام بحبل الله المتين وشرعه الحكيم والاهتداء بهدى النبى الأمين. فكل هذا يربط بين أبناء الأمة بروابط وثيقة لا يمكن فلك عراها بسهولة مهما تعرضت لحملات الغزو المعنوية والثقافية والفكرية.

كما دعا الرسول ﷺ إلى طاعة الأمراء حتى لا تتفرق كلمة الأمة. وعلى الشعوب أن تؤدى ما عليها من واجبات وتكل أمر الحاكم إلى الله إذا ما اختلفوا ولا تقاتلهم لاستيفاء حقوقهم. حتى لا تتبدد طاقات الأمة فى نزاع لا طائل من ورائه إلا التخلف والتبعية والضعف والفرقة. فما تتعرض له الأمة من قتل وفوضى نتيجة عصيان الحاكم سيكون أشد بكثير من ظلم الأمراء. حيث يطمع فيها الأعداء وتنتهك الحرمات وتسلب الخيرات.

إن أساس عرى الإسلام المتينة هو التزام الجماعة وعدم قتال المسلم لأخيه المسلم. لأن كلاً منهما عضد لأخيه يسانده ويؤازره وقت الشدة وفى هذا تدعيم لأواصر المجتمع وتثبيت أركانه. فالفتنة والخلاف بين المسلمين محرم شرعاً تحقيقاً لوحدة الأمة. وحفاظاً لمصادر الثروات. وحماية لوحدة الرأى والكلمة ودعماً لحركة التنمية والنمو والتقدم والرفاهية.

وقد حرص الرسول ﷺ حرصاً بالغاً على إقامة بنيان الأمة على دعائم الحق الراسخة بحفظ عهود الإيمان، وسيادة العدل والشورى والمساواة والحرية والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، ورعاية حقوق أهل الذمة. على أن تكون تلك الدعائم مسؤولية مشتركة بين الحاكم والمحكومين. حيث وضع الرسول ﷺ منهاجاً للمفكر السياسى يقوم على الدوائر المتتابعة. بدءاً بأصغر دائرة وهى الأسرة، وانتهاءً لأكبر الدوائر وهى الحكومة. وفى تلك المستويات الرئاسية يكون الفرد حاكماً من جهة ومحكوماً من جهة أخرى. أى تبادل المسئولية والسلطة كوجهى عملة لأى نظام للحكم. ومن ثم فإن الحفاظ على الوحدة السياسية للأمة مسئولية مشتركة بين الحاكم والشعب تتحقق فى ظله إقامة دعائم الحق.

ومن الأحاديث النبوية التي تحرص على الوحدة قول رسول الله ﷺ "إذا بعث الله الخلائق يوم القيامة، نادى منادى من تحت العرش ثلاثة أصوات : يا معشر الموحدين، إن الله قد عفا عنكم فليعف بعضكم عن بعض"[١]. ويقول الرسول ﷺ "المسلمون تتكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم، يسعى بذمتهم أدناهم ويرد عليهم أقصاهم"[٢]. وقال رسول الله ﷺ "لا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا"[٣]. وقال رسول الله ﷺ "من شق عصا المسلمين، والمسلمون فى إسلام دامج فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه"[٤]. وعن علي رضى الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول : أتانى جبريل فقال : يا محمد إن أمتك مختلفة بعدك، قلت : فأين المخرج يا جبريل ؟ فقال : كتاب الله، به يقصم كل جبار، ومن اعتصم به نجا ومن تركه هلك، قول الفصل، ليس بالهزل"[٥]. وقال رسول الله ﷺ "ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة ؟ إصلاح ذات البين، فإن فساد ذات البين هى الحالقة"[٦]. ويعنى بالحالقة القضاء عليه.

ولقد تنبأ الرسول ﷺ بحال العالم الإسلامى الراهن من ضعف وهوان على الأمم الأخرى. وذلك فى حديث ما معناه "ستتكالب عليكم الأمم كما تتكالب الأكلة إلى قصعتها – قيل أمن قلة يومئذ يا رسول الله. قال : لا. ولكنكم كثير. فينزع الله من صدور عدوكم المهابة منكم ويوغر فى صدوركم الوهن. قيل وما الوهن يا رسول الله. قال : حب الدنيا وكراهية الموت"[٧]، صدق رسول الله ﷺ. فى هذا الحديث النبوى الشريف يصف رسول الله ﷺ حال الأمة الإسلامية الآن والتى تركت طريق النجاة فى الدنيا والآخرة وتشبثت بالدنيا الفانية فقط

(١) أخرجه الزبيدى فى إتحاف السادة المتقين. (٨/٤٠).
(٢) أخرجه ابن ماجة فى السنن.
(٣) أخرجه البخارى فى صحيحه.
(٤) أخرجه الطبرانى فى الكبير.
(٥) أخرجه أحمد فى مسنده.
(٦) أخرجه أحمد فى مسنده.
(٧) رواه أحمد والطبرانى فى الأوسط بنحو (بعدة قراءات).

مما أدى إلى ضعفها وهوانها على الدول الأخرى. فالأمة الإسلامية لم تهتم بمستقبلها والعمل على قوتها ووحدتها وجمع شملها. وتركت أمورها ومستقبلها فى أيادى بعض الدول الأجنبية وانغمست فى أمور الدنيا وضلت الطريق السليم الذى أرشدها الله ورسوله بالوحدة بالقوة والعمل والتقدم ومن ثم أصبحت دول هامشية لا كيان لها لكثرة خلافاتها وعدم اعتمادها على نفسها فى جميع وسائل الإنتاج والعمل حتى بلغت من الضعف ما جعلها لقمة سائغة للعالم الأجنبى. ومن ثم أصبحت من الهوان والأطماع وسهولة السيطرة عليها وعلى ثرواتها.

وفى الكثير من الآيات القرآنية يحذرنا ربنا من اتخاذ الكافرين واليهود والنصارى أولياء لنا من دون المؤمنين، ومن هذه الآيات – قال تعالى : "**لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شىء**" (٢٨–آل عمران).

نهى ربنا تبارك وتعالى عباده المؤمنين أن يوالوا الكافرين – وأن يتخذوهم أولياء يسرون إليهم بالمودة من دون المؤمنين. ثم توعد على ذلك فقال تعالى "**ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شىء**" أى ومن يرتكب نهى الله فى هذا فقد برئ من الله. ثم قال "**ويحذركم الله نفسه**" أى يحذركم نقمته فى مخالفته وسطوته وعذابه لمن والى أعداءه وعادى أولياءه. ثم قال "**وإلى الله المصير**" أى إليه المرجع والمنقلب ليجازى كل عامل بعمله[1].

وقال تعالى : "**يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض. ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدى القوم الظالمين**" (٥١–المائدة). ينهى الله تعالى عباده المؤمنين من موالاة اليهود والنصارى الذين هم أعداء الإسلام وأهله قاتلهم الله. ثم أخبر أن بعضهم أولياء بعض. ثم يهدد ويتوعد من يعمل ذلك فقال "**ومن يتولهم منكم فإنه منهم**"[2].

---

(١) صحيح مختصر تفسير ابن كثير (المجلد الأول)، ص ٢٨٧.

(٢) صحيح مختصر تفسير ابن كثير (المجلد الأول)، ص ٥٣٥.

وقال تعالى : **"بشر المنافقين بأن لهم عذاباً أليماً – الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين أيبتغون عندهم العزة إن العزة لله جميعـاً"** (١٣٨،١٣٩–النســاء). يخبرنا الله سبحانه وتعالى عمّن دخل في الإيمان – ثم رجع عنه ثم عاد إليه – ثم رجع واستمر على ضلاله.

وقال تعالى : **"يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الكافرين أوليــاء مــن دون المــؤمنين أتريدون أن تجعلوا لله عليكم سلطاناً مبيناً"** (١٤٤–النساء). ينهى الله تعالى عباده المــؤمنين عن اتخاذ الكافرين أولياء دون المؤمنين – يعنى مصاحبتهم ومصادقتهم ومناصحتهم وإسرار المودة إليهم – وإفشاء أحوال المؤمنين الباطنة إليهم – ويحذركم عقوبته في ارتكــابكم نهيــه ولهذا قال **"أتريدون أن تجعلوا لله عليكم سلطاناً مبيناً"** أى حجة عليكم فى عقوبته إياكم[1].

وقال تعالى : **"ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن ينزل عليكم من خير من ربكم"** (١٠٥–البقرة). يبين الله سبحانه وتعالى شدة عداوة الكافرين من أهل الكتــاب والمشركين – الذين حذر الله تعالى من مشابهتهم للمؤمنين ليقطع المودة بينهم وبينهم – ونبــه سبحانه وتعالى على ما أنعم به على المؤمنين من الشرع التام الكامل الذى شرعه لنبيهم سيدنا محمد ﷺ حيث يقول تعالى **"والله يختص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم"**[2].

وقال تعالى : **"ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً حسداً مــن عند أنفسهم من بعد ما تبين لهم الحق"** (١٠٩–آل عمران). يحذر الله تعالى عباده المــؤمنين عن سلوك طريق الكفار من أهل الكتاب. ويعلمهم بعداوتهم لهم فى الباطن والظاهر. وما هــم مشتملون عليه من الحسد للمؤمنين مع علمهم بفضلهم وفضل نبيهم[3].

وقال تعالى : **"يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا الذين كفروا يــردوكم علـــى أعقــابكم فتنقلبوا خاسرين. بل الله مولاكم وهو خير الناصرين"** (١٥٠–آل عمران). يحذر الله تعـــالى

---

(١) صحيح مختصر تفسير ابن كثير (المجلد الأول)، ص ٤٦٢.

(٢) صحيح مختصر تفسير ابن كثير (المجلد الأول)، ص ١١٩.

(٣) صحيح مختصر تفسير ابن كثير (المجلد الأول)، ص ١٢٢.

عباده المؤمنين عن طاعة الكافرين والمنافقين. حيث أن طاعتهم تورث الردئ فى الدنيا والآخرة. ولهذا قال تعالى "**إن تطيعوا الذين كفروا يردوكم على أعقابكم فتنقلبوا خاسرين**". ثم أمرهم بطاعته وموالاته والاستعانة به والتوكل عليه. فقال تعالى "**بل الله مولاكم وهو خير الناصرين**"(١).

هذه الآيات الربانية فى كتاب الله توضح لنا الصورة الحقيقية للعلاقة ما بين غير المسلمين بالمسلمين. وأن اتباع غير المسلمين سوف يؤدى بالمسلمين إلى سواء السبيل. ولن يكونوا ناصرين لهم فى أى وقت بل سوف يهوى بالمسلمون إلى الضلال. وهذا هو ما يرغبون فيه غير المسلمين. كذلك حذر القرآن أن يتخذ المسلمون من غير المسلمين أولياء. بل على المسلمين أن يتخذوا لهم أولياء من المسلمين حتى يرضى عنهم ربهم. ومن ثم يسيروا فى هديه وطريقه.

ترى هل بعد كتاب الله تفسير آخر. وإذا ما نظرنا لواقعنا الآن نجد أن القطب الأوحد ومعه إسرائيل وبعض الدول الأجنبية هم أولياء لبعض البلاد الإسلامية. وهذا الولاء يتم لمصلحة تلك الدول الأجنبية وفى غير صالح الدول الإسلامية.

وهذا هو ما نشاهده الآن فى الغزو لأفغانستان من أجل حصار البترول فى تلك المنطقة وكذلك الغزو العراقى لنفس الأسباب ووضع القواعد العسكرية فى بعض بلاد الخليج لتأمين إنتاج البترول بالكمية المطلوبة وبالأسعار المنخفضة.

من هذه القراءات يتضح لنا حقيقة سياسات أمريكا وإسرائيل وأعوانهم تجاه دول العالم الإسلامى – ترى هل العالم الإسلامى وعلى رأسه نظمه السياسية لا يعلموا حقيقة هذه السياسة الفاضحة. بعد التصريحات الرسمية والمنشورة فى جميع أجهزة الإعلام العالمية بتصريحات رسمية من رؤساء أمريكا وإسرائيل والدول الموالية لهم. ألم يحن الوقت لحكام العالم الإسلامى أن يعوا الدرس مما يحدث حولهم من حروب وغزو هنا وحصارات اقتصادية وعسكرية هناك

---

(١) صحيح مختصر تفسير ابن كثير (المجلد الأول)، ص ٣٣٣.

لمن يحدث هذا يا مسلمين للدول الإسلامية وليس لغيرها. كل ذلك تحت سمع وبصر المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ومجلس الأمن القومي. الذين أصبح لا حول ولا قوة لهما فى ظل سياسة القهر والغطرسة للقطب الأوحد والذى يعمل على حشد العالم ضد الإسلام والمسلمين تحت ستار ما يسميه بالإرهاب والإسلام والمسلمون منه براء.

أليس ما تفعله إسرائيل إزاء الشعب الفلسطينى بتدعيم كامل من أمريكا سواء بالمساعدات العسكرية والمادية والمعنوية وفى المحافل الدولية باستخدام حق الفيتو لأى قرار يدين إسرائيل. أليس فى ذلك إرهاب شعب بلا سلاح. ودولة بجميع أجهزتها وأسلحتها تحارب وتخرب وتهدم وتقتل كل ما يقابلها من هذا الشعب المسكين أطفالاً كانوا أم نساءاً أم شيوخاً وهم جميعاً مواطنون مدنيون وليس لديهم سلاح إلا الحجارة. لقد انقلب الحال فأصبح كل من يدافع عن وطنه وشرفه وأرضه وعرضه أصبح فى شريعة الغاب التى تتولاها أمريكا وإسرائيل أصبحوا إرهابيين.

وكل ما تفعله إسرائيل تجاه الشعب الفلسطينى السليب هو حق مشروع لها أن تفعل ما تشاء مادامت أمريكا مؤيدة لهذه الأعمال اللاأخلاقية والتى تجرم بنص القانون الدولى. ولكن أين هو القانون الدولى إنه قد غاب فى هذا الزمان. أين هى المنظمات الدولية "هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى" لقدتم إسكاتهم بمعرفة القطب الأوحد الذى يتحكم فى كل شىء فى منطقة الأمة الإسلامية حتى أنه يفرض عليها ما يتم تدريسه من مناهج دينية وأنه يهدف دون مواربة وحياء إلى توجيه هذه الأمة بترك الإسلام والاتجاه إلى العلمانية.

يا أمة الإسلام أفيقوا من غيبتكم وانظروا ماذا يحدث من حولكم وماذا تدبره تلك القوى الأجنبية لوطنكم ودينكم وهويتكم وثقافتكم ومجتمعاتكم. واعلموا أن الله يقول "**إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**" (١١-الرعد). فلابد أن تعملوا وتتحدوا ولا تختلفوا حتى يرضى عنكم ربكم. يقول الله تعالى "**ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم**" (٤٦-الأنفال). ومن ثم يمد يد العون لكم. ولكنكم إذا لم تغيروا ما بأنفسكم من خوف وخلافات وتهاون فى أمور وطنكم

وظللتم على خلافاتكم وتعلقكم بأهداب تلك الدول الأجنبية فإنه لا نصر لكم ولا قوة لكـم بـل سيزداد الأمر سوءاً بعد سوء حتى يتم استعماركم من جديد. والاستعمار الجديد ليس بـالقوات العسكرية أو الغزو العسكرى فقط ولكن ما هو أخطر من ذلك وهو الغزو الثقافى والانحـلال الأخلاقى حتى يتم اقتلاع دينكم دين الإسلام من صدوركم وتصبحوا على ما فعلـتم نـادمين ولكن بعد فوات الأوان.

فربكم يذكركم بذلك فى آياته السابقة بأن لا تدعوا غير المسلمين فى قيادتكم ولا تتركـوا لهم أمركم وإن فعلتم ذلك كان عليكم غضب الله ورسوله ومن ثم أصبحتم فى ضلال مبين.

الفصل السادس
أهمية التكامل ووحدة الدول الإسلامية

لا شك أن موقف العالم العربى والإسلامى من النواحى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية موقف لا يرضى عنه الله. تفرق وضعف وانهزامية وديون وسماح بالغزو الأمريكى والإسرائيلى. والعالم يتكتل ونحن نتفرق والعالم يتقدم ونحن نتأخر والعالم يقوى ونحن نضعف. والدول الغنية القوية هى التى تسعى إلى تكوين تكتلات اقتصادية تستفيد منها وتقوى من وضعها الاجتماعى والسياسى والاقتصادى والدول العربية والإسلامية حتى الآن لم تنجح فى تكوين سوق مشتركة أو أى نوع من أنواع التعاون أو التكامل الاقتصادى. بل أن بعضها قد رحب بالغزو الأمريكى واحتلال أراضيه وبناء قواعد عسكرية راسخة على أراضيها. والبعض الآخر فى طريقه لهذا الترحيب. وذلك يرجع إلى الضعف والهوان الذى بلغته هذه الدول. ولو كانت هذه الدول موحدة ومتحدة ما لجأ البعض منها إلى هذه المهانة. والظاهرة الأخطر من ذلك هو أن من يدافع عن حقوق هذه الدول ويقف ضد الغزو والاحتلال الأمريكى والإسرائيلى بعض من الجماعات المسلحة القليلة. حتى أن دولهم لا تستطيع أن تدافع عنهم عندما يتهموا بأنهم جماعات إرهابية من جانب الغازى والمحتل وبعض الدول الأجنبية.

وإلى متى يا أمة الإسلام ستظل ضعيفة. إلى متى يا أمة الإسلام ستظل مستسلمة للعدو. إلى متى يا أمة الإسلام ستظل لقمة سائغة لكل غزو وكل محتل، لقد كشفت أمريكا وإسرائيل ومن فى فلكهم عن أهدافهم قِبَل الإسلام والمسلمين وأصبح الأمر واضحاً لا لبس فيه. فهم يريدون نظماً موالية لهم لا تقاوم إرادتهم – ويريدوا ثروات هذه الدول بغير منازع – ويريدون ضماناً نهائياً لأمن إسرائيل لأنها الصديق الوحيد الذى يمكنهم الاعتماد عليه فى هذه المنطقة. وأن المعركة هى الحرب داخل الإسلام لعلمنة الإسلام. وأنه (كما أعلن بوش) أن

يكون كل عربى مسلم مجرداً من السلاح وحليق الوجه وغير متدين بالإضافة إلـى فـرض معتقداتهم التحررية على عالم جائع لأموالهم ورسالتهم والعمل على نشر ممارسة الجـنس أو الشذوذ الجنسى بما فى ذلك سفاح القربى واللواط. كما تم إيقاف أى فاعلية من جانب منظمـة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن سواء من ناحية انعقاد هذه المنظمات أو من ناحيـة اتخـاذ أى قرار لصالح أى دولة إسلامية.

إن النظام العالمى الجديد فى المجالات الاقتصادية (وما يسمى بالعولمة) وما اسـتجد من أحوال عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تنبئ بأن العالم يدخل مرحلة الاتحادات العملاقـة ولا مكان للدول الصغيرة والضعيفة. لهذا فإن على الدول الإسلامية أن تعمل بجد واجتهاد إلى الوحدة. ولا شك أن هناك الكثير من المبررات الخاصة بأهمية التكامل والوحدة بـين الـدول الإسلامية. ومنها ما يلى :-

١- أن الدول الإسلامية تمتد جغرافياً فى ثلاث قارات هى أفريقيا وآسيا وأوروبا. كما أنهـا تستحوذ على مناطق متنوعة من الموارد الطبيعية الزراعية والاستخراجية. وبها كفاءات بشرية متعددة فى معظم النشاط الاقتصادى. بالإضافة إلى قدرات علمية وبحثيـة فـى معظم المجالات اللازمة للتطوير والتقدم التكنولوجى، ومن بينها معظم الدول الرئيسـية المصدرة للبترول فى العالم. والتى تتجمع لديها فوائض رأسمالية كبيرة والتى لا تجد لها مجالات للاستثمار داخل العالم الإسلامى نظراً للخلافـات الكبيـرة الموجـودة حاليـاً والمشاكل السياسية والعسكرية وعدم الاستقرار السياسى، ومن ثم تقوم باستثمارها لـدى الدول الغربية[1]. ورغم ذلك فإن كل الدول الإسلامية تعانى من عجـز فـى موازينهـا التجارية (مع استبعاد صادرات البترول للدول البترولية) وذلك لاعتمادها على اسـتيراد المواد الغذائية ومستلزمات الإنتاج (ومعظمها صناعات استهلاكية خفيفة) وكثيـر مـن السلع الصناعية.

---

(١) رضا هلال. لعبة البترودولار – القاهرة ١٩٩٢م، ص ٤٨.

هذا بجانب اعتماد عدد منها على الاستعانة بالخبرات الأجنبية والركون إلى ما يسمح به (وهو محدد بأهداف الدول المتقدمة) من ثمار التقدم العلمى والجهود البحثية فى الدول الغربية المتقدمة.

ولا شك أن التكامل الاقتصادى والوحدة بين الدول الإسلامية يعمل على تحقيق درجة كبيرة من التنسيق بين عناصر الإنتاج وكذلك المشروعات الإنتاجية المشتركة، كما أنه يقضى على تبعية هذه الدول للعالم الخارجى بزيادة قوتها التفاوضية. ومن ثم التقليل من اعتمادها على الخارج فى الغذاء وكثير من المنتجات الصناعية. فضلاً عن الحد من استنزاف وتسرب الأموال إلى خارج الأمة الإسلامية وتعرضها للتقلبات الاقتصادية واستثمارها فى مضاربات البورصات العالمية والبنوك الأجنبية دون توفر الخبرة الكافية لهذه الأنشطة وخفاياها مما ينتج عنه ضياع الكثير من هذه الأموال[١].

٢- تعانى الدول الإسلامية من حالة تناقض مزمنة بين حلم التجمع والوحدة وواقع التشرزم، ولا سبيل للتخلص من هذه الحالة إلا بتغييرات جوهرية فى فكر وعقلية المسئولين عن هذه الدول وبث روح التعاون والإخاء والتآلف بين شعوب هذه الأمة، والله يقول **"وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان"** (٢-المائدة) ومن ثم يجب غرس هذه الروح وبثها فى مناهج التعليم والتربية والثقافة وأجهزة الإعلام، ولابد أن يعلم الجميع بأنه لا كيان ولا وجود للعالم الإسلامى إلا بالوحدة والاتحاد، وأنه لا مكان للدول الصغيرة أو الكيانات الصغيرة على خريطة العالم، ويجب أن ننزع من بيننا الخلافات والفرقة وأن نتحد على كلمة الله وعلى كتابه وهديه وأن نكون أمة واحدة وأخوة متحابين متعاونين فى السراء والضراء. والرسول ﷺ يقول "مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"[٢].

---

(١) فتحى الخضراوى. نظرية الكارثة وانهيار الاثنين الأسود - ١٩٨٨م. ص ١٧.

(٢) أخرجه البخارى.

فعلى الدول الإسلامية العمل على التعاون والتنسيق فيما بينهم من أجل الوحدة ولا سبيل لذلك إلا بالتكامل الاقتصادى بينها وهو السبيل الوحيد والفعال لتحقيق هذه المتغيرات والحلم المنشود على أن يتلافوا تجارب الماضى والتى كانت لا تعدو عن اتفاقيات مكتوبة فى الأوراق وليست لها فاعلية فى الواقع، خاصة وأن العالم حالياً قد دخل مرحلة جديدة من إعادة تشكيل النظام الاقتصادى والسياسى وما حدث من نتائج عن اتفاقية الجات فى جولة أوروجواى ولا تستطيع الدول الإسلامية مواجهة تلك التغيرات الدولية إلا بكيان اقتصادى كبير حيث تستطيع أن تواجه باقى الكيانات الاقتصادية الأخرى.

٣- التكامل الاقتصادى والوحدة بين الدول الإسلامية يعمل على القضاء على ظاهرة التناقض الاقتصادى بين الدول الإسلامية – حيث توجد فوائض رؤوس أموال كبيرة لدى بعض الدول غير قادرة على استثمارها ومن ثم يتم استغلالها لدى دول أجنبية غير إسلامية بينما توجد دول إسلامية فقيرة لديها القدرة على استيعاب هذه الأموال فى استثمارات إنتاجية جادة تعود بالخير على أصحاب رؤوس الأموال وعلى الدول المستثمرة لها وبالتالى على العالم الإسلامى أجمع ومن ثم يزيد الإنتاج وترتفع الكفاءة الإنتاجية وتنخفض الأسعار ويحدث طفرة تنموية كبيرة وبذلك يقضى على ظاهرة البطالة التى تعم معظم العالم الإسلامى وتستطيع هذه الدول أن تقف على رجليها وتواجه التكتلات الأخرى وتصبح لها كيان كبير فى المحافل الدولية.

٤- كما أن التكامل الاقتصادى والوحدة بين الدول الإسلامية يعمل على التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والاقتصادية بين هذه الدول ومن ثم توحد هذه السياسات فى إطار مصلحة شعوبها وأمتها ويقضى على ظاهرة الصناعات الاستهلاكية الخفيفة والمتنافسة بين هذه الدول وتطور صناعاتها وإنتاجها وتوجهها جميعاً إلى الصناعات الثقيلة المتقدمة. وقد أنعم الله على هذه الأمة بالخير الكثير من الموارد الطبيعية

الصناعية والموارد البشرية والموارد المالية ومن ثم فتوجد لديها جميع مقومات عوامل النجاح لمثل هذه الصناعات وهذا الإنتاج ولا يبقى سوى النية الصادقة والعزيمة القوية والإيمان بالوحدة فى ظل ديننا الحنيف والله يقول **"ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ..." (٩٦-الأعراف).**

٥- ولا شك أن التكامل الاقتصادى والوحدة بين الدول الإسلامية يعتبر ضرورة حتمية لإمكانية إدارة الصراع العربى الإسرائيلى والحد من الغزو الأمريكى للدول الإسلامية على نحو يحفظ كيان هذه الأمة ويحمى مصالحها ولا تضطر فى الدخول فى أسواق غير إسلامية لا يستفيد منها العالم الإسلامى بل تستفيد منها الدول الأجنبية وذلك مثل فكرة السوق الشرق أوسطية والتى يعمل العالم الخارجى على إقامتها من أجل مصلحة إسرائيل وذلك تحت ضغط هذه الدول، هذا ولا ننسى الصراع الحضارى ما بين إسرائيل والأمة الإسلامية، والفروقات الكبيرة بين تطور الإنتاج والإنتاجية وتطور التكنولوجيا والتقدم الصناعى والعلمى والثقافى ولا يحد من هذه الفروقات سوى التكامل الاقتصادى للدول الإسلامية، فلا يجب على الأمة الإسلامية أن تتكاسل فى العمل الجدى والبحث العلمى وتطوير التكنولوجيا الحديثة بما يلائم حاجتها وظروفها حتى لا تستمر إسرائيل مركزاً متقدماً للحضارة الغربية داخل الأمة الإسلامية وتظل رأس حربة لهذه الدول ومن ثم تعمل على استنفاذ طاقاتها بصفة مستمرة وتعوقها عن السير قدماً من أجل التقدم والرخاء والرفاهية لشعوبها.

٦- ونود أن نشير فى النهاية بأن مشاكل العالم الإسلامى سواء منها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية يمكن تذليلها والحد منها إذا ما توافرت الإرادة السياسية الحقيقية لحكام العالم الإسلامى وأخلصت النية لله وللوطن وعملت على قيام التكامل الاقتصادى والوحدة بينها بالأسلوب المناسب على أن يتم دعم هذه الإرادة السياسية بلم الشمل لهذه الأمة

وتتاسى خلافاتها ومشاكلها ويكفى ما يحدث لها الآن من بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ من الذل والمهانة والخضوع لجبروت وصلافة والظلم البين من تلك الدول الأجنبية والتى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وأذنابهم من الدول الأخرى ومعاداة الإسلام والعالم الإسلامى علناً بلا أى حياء. وعلى الدول الإسلامية وأنظمتها السياسية أن تأخذ عبرة من تجربة الوحدة الأوروبية ودرساً يحتذى به حيث نشأ هذا الاتحاد عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة (السوق المشتركة للفحم والصلب عام ١٩٥١ والاتحاد الأوروبى عام ١٩٥٧ بمعاهدة روما) وجلست ألمانيا وإيطاليا مع فرنسا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج على مائدة واحدة. أليس فى ذلك درس لمن أراد أن يعى أن مصلحة الشعوب والأمم فوق كل شيء وأن أعداء الأمس أصبحوا أصدقاء ورفقاء اليوم من أجل تلك المصلحة. وأن ذلك العداء ما كان إلا سحابة صيف افتعلها حكام متهورون ومستبدون وأن مصلحة هذه الشعوب وهذه الأمم فوق تلك الزعامات الزائفة والغير مخلصة لوطنهم.

فيا أمة الإسلام خذوا دروساً من التاريخ وتعلموا كيف كانت أمتكم خير أمة أخرجت للناس – ولماذا تدهورت أحوالها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأصبح لا كيان لها وأنها تلهث وراء الدول الكبرى لعلها تجد من ينقذها من عثرتها وهى لا تعلم أنها تلهث وراء سراب.

يا أمة الإسلام اتحدوا وتماسكوا وكونوا إخواناً متحابين متضامنين، ففى الوحدة قوة وعزة وكرامة ومهابة والله يقول لكم "**وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم**" (٦٠–الأنفال). ماذا أعددت من قوة اقتصادية وقوة عسكرية وقوة ثقافية وعلمية.

يا أمة الإسلام والله لو أعددتم لأعدائكم هذه القوة ما استطاعوا أن يغلبوكم وما استطاعوا أن يهزموكم وما استطاعوا أن يفرقوكم بل تكون لكم الغلبة بعد الهزيمة وتكون لكم

العزة بعد الذل والكرامة بعد المهانة. وتمسكوا بكتاب الله وسنة رسوله حتى يكون لكم النصر من عند الله – "**إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم وإن يخذلكم فمن ذا الذى ينصركم من بعده**" (٥-محمد).

يا أمة الإسلام اتحدوا وكونوا إخواناً متحابين مخلصين لله ولدينكم ولأوطانكم "**واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا**" (١٠٣-آل عمران).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين . .

الخاتمـــة

تتضمن هذه الدراسة ثلاثة أبواب. **فى الباب الأول** محاولة متواضعة لإلقـــاء الضــوء على الوضع الراهن لدول العالم الإسلامى.

ففى الفصل الأول ألقينا الضوء على العالم الإسلامى بالقارات الثلاث ومدى الانتشـــار الكبير للإسلام فى كل من قارة أفريقيا وآسيا ولولا الاستعمار الذى جاء سداً منيعاً أمام انتشار الإسلام وأثقل خطواته – وإن لم يستطع أن يشل حركته – لكانت خريطة الإســلام والــدول الإسلامية اليوم شيئاً آخر يختلف كثيراً عما هى عليه الآن.

وفى **الفصل الثانى** تعرفنا فيه على الاقتصاد الإسلامى وتبين أنه يتكون مــن قســمين أحدهما مستخرج من القرآن والسنة ومن ثم فهو مجموعة الأصول العامة للاقتصـــاد. وهـــذا القسم ثابت لأن مصدره كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ليلتزم بها المسلمون فى كل زمان ومكان بغض النظر عن درجة التطور الاقتصادى للمجتمع الإسلامى. والقسم الثانى متغير حسب كل بيئة وكل عصر. ثم نهينا هذا الفصل بالإشارة السريعة إلــى بعــض خصـــائص الاقتصـــاد الإسلامى والتى تتلخص بأنه اقتصاد عقائدى، وأنه يتصف بالواقعية والأخلاقية، وأن الحريـــة الاقتصادية فيه محدودة طبقاً للمصالح العامة والحلال والحرام والقيم الأخلاقية التى جاء بهـــا الإسلام، وأنه يجمع ما بين المصلحة العامة والخاصة فى إطار الضوابط سالفة الذكر.

وفى **الفصل الثالث** ألقينا فيه الضوء على المـوارد الاقتصـــادية والبشـــرية للعـــالم الإسلامى، فأشرنا فيه إلى الموارد الطبيعية من غابات حيث أن هذه الدول لديها حــوالى ٤,٣ مليون كيلو متر مربع من الغابات ولديها حوالى مليون كيلو متر مربع من الأراضى المحمية وأن مساحة الدول الإسلامية تبلغ حوالى ٢٥% من مساحة العالم، وأن تعداد سكان هذه الدول يبلغ حوالى ١١٢٢ مليون نسمة وهى تقدر بحوالى ٢٠% من تعداد سكان العالم. وأن لـــديها حوالى ٧١,٤% من الاحتياطى العالمى من البترول الخام وأنها تنتج حــوالى ٣٨,٥% مـــن

الإنتاج العالمي منه، وأن لديها حوالي ٤١,٣% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي وتنتج ١٨,٨% من الإنتاج العالمي منه، وأن لديها مساحات للمراعي لا بأس بها وثروة حيوانية كبيرة، هذا بجانب ما لديها من مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية لدى معظم دولها تقدر بملايين الهكتارات من هذه الأراضي.

هذا بالإضافة إلى الموارد الأخرى للطاقة كالفحم الحجري والفحم النباتي.

أما عن مواردها المالية فالدول الإسلامية البترولية لديها الكثير من الفوائض المالية، وأنها ذات قدرة محدودة على استيعابها، كما أن البترول هو المصدر الرئيسي لهذه الأموال، وأن الدول الإسلامية الغير بترولية لديها عجز دائم ومستمر في موازين مدفوعاتها وموازينها التجارية، ولكن لديها من الإمكانيات ما يجعلها قادرة على استيعاب فوائض الأموال الإسلامية.

كما تبين أيضاً أن نصيب الفرد من الدخل القومي منخفض لكل الدول الإسلامية عدا الدول البترولية الإسلامية، كذلك بالنسبة لديون العالم الإسلامي نجد أن جميعها مدينة عدا الدول البترولية (باستثناء القليل منها). لهذا فإننا نرى أن من صالح العالم الإسلامي أن يتم استغلال الفوائض المالية التي لدى الدول البترولية داخل الوطن الإسلامي، وذلك من أجل التنمية الاقتصادية في إطار التكامل الاقتصادي والوحدة الإسلامية، ولضمان عدم تعرض هذه الأموال للمخاطر لدى الدول الأجنبية ومن ظاهرة التضخم وانخفاض قيمتها، وتعرضها لتقلبات أسعار البورصات الأجنبية ويوم الاثنين الأسود ليس ببعيد وكذلك انهيار بنك الاعتماد والتجارة الدولي. تلك مؤشرات يجب ألا ننساها بالإضافة إلى تعرضها للتجميد بمعرفة الدول الأجنبية لأي خلافات سياسية، ومن ثم فوجود هذه الأموال تحت سيطرة هذه الدول أصبحت وسيلة ضغط على أصحابها الذين لا يحصلون على عوائد إلا القليل وفي بعض الأحيان تفرض عليهم فوائد سلبية من أجل الاحتفاظ بها في الخارج.

لهذا نرى أن استغلال فوائض رؤوس الأموال الإسلامية داخل الدول الإسلامية فيه الكثير من الخير على أصحابها وعلى الأمة الإسلامية حيث تعمل على تنمية هذه الدول من

الناحية الاقتصادية والاجتماعية وتحد من ديونها الخارجية خاصة وأن لـديها القـدرة علـى استيعابها فى المشاريع المختلفة صناعية كانت أم زراعية. ولا ينقصها سوى التمويل المـادى اللازم لإقامة هذه المشروعات. وبذلك يتحسن حال المسلمين ويرتفع الدخل الفردى، ومن ثـم الدخل القومى ويحدث انتعاش اقتصادى لتشغيل العديد من العمالة العاطلة بهذه الدول.

كما وضح لنا من الدراسة أن هناك مفارقات كبيرة بين الدول الإسلامية فـى القيمـة المضافة فى قطاع الزراعة، حيث أن ثمانية دول إسلامية فقط تحوز على ٧٣,٧% من جملة القيمة المضافة للدول الإسلامية. وهذه ظاهرة غير طيبة ومؤشـراً علـى انخفـاض القيمـة المضافة لباقى الدول الإسلامية وعدم استغلال مواردها الزراعية الاستغلال الأمثل، بجانـب وجود مساحات كبيرة من الأراضى لدى البعض منها غير مستغلة لحاجتها للبنية الأساسية مثل الطرق الممهدة ووسائل النقل. وأن نسبة كبيرة من الأراضى المستغلة لا يتم زراعتها بالكامل وأنها تزرع بالطرق البدائية، ومن ثم فإن الناتج العام منخفض رغم أن معظم السكان يعملون بالزراعة. كل هذه العوامل تساعد على انخفاض معدل مساهمة الزراعة فى النـاتج المحلـى الإجمالى للدول الإسلامية (عدا القليل منها) ومن ثم انخفاض نصيب الفرد من الناتج الزراعى. مع ملاحظة أن نسبة كبيرة من مواطنى هذه الدول ليس لهم نشاط سوى الزراعة وقد تصـل نسبة العمالة الزراعية فى البعض منها إلى ٧٠% من تعداد السكان.

أما عن الصناعة بالدول الإسلامية فليست أحسن حظاً من الزراعة وإن كانـت أقـل منها، فمساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى منخفض لدى معظم الدول الإسلامية عدا بعض الدول المصدرة والمنتجة للبترول، وعامة فإن مجموع نشاط القطاع الصـناعى لـدى الدول الإسلامية قد حصل على حوالى ٣٠,٢% من الناتج المحلى الإجمالى، وهذه ظاهرة غير طيبة. ومن المعروف أن الصناعة تعتبر من أهم القطاعات الإنتاجية والتـى تعطـى الدفعـة الكبيرة للتنمية الاقتصادية وتشغيل الكثير من العمالة والتى نجد أن الدول الإسلامية فى أشـد الحاجة إليها. ولهذا نجد أن نصيب الفرد بالدول الإسلامية من الصناعة منخفضاً للغاية، كـل

ذلك يحدث رغم توافر الموارد الطبيعية للصناعات المختلفة فى معظم المجالات. والتى لو أحسن استغلالها فى الإنتاج لكانت لهذه الدول شأن آخر من ازدهار وتقدم. حيث تلاحظ أن قطاع البترول يتم تصدير معظمه كمادة خام دون تصنيع. ومن ثم فإن أسعاره كخام منخفضة، ولكن إذا ما تم تصنيعه داخل الدول الإسلامية فإنه سوف يأتى بالعائد الكبير أضعاف مضاعفة لأسعاره كخام، ناهيك عن تشغيل الكثير من العمالة بالدول الإسلامية.

هذا مثال فقط لمادة واحدة فما بالك لو أحسن استغلال باقى الموارد الطبيعية فى التصنيع. كل هذه العوامل لو تم استغلالها فى إطار مشروعات مشتركة أو تحت مظلة التعاون والتكامل الاقتصادى لكان لهذه الدول مكانة أخرى من التقدم والرقى بجانب الدول الأجنبية. ولكن للأسف لم تحسن هذه الدول استغلال ما لديها من موارد مادية وموارد طبيعية صناعية كانت أم زراعية.

وفى **الفصل الرابع** ألقينا الضوء على النشاط التجارى بين دول العالم الإسلامى، وبكل أسف لم نجد فيه إلا العجز الدائم والمستمر فى هيكل التجارة. حيث بلغ قيمة هذا العجز حوالى ٢٩,٣ مليار دولار أمريكى. وأن معظم الدول الإسلامية قد حققت عجزاً كبيراً خلال تلك الفترة وأن القليل منها حققت فائضاً فى تجارة السلع. وهى الدول البترولية لأنها تعتمد بنسبة كبيرة على تصدير هذه المادة الهامة. أما عن حصة الدول الإسلامية من التجارة العالمية فتبلغ حوالى ٦,٣%. أما عن تجارة الخدمات فقد حققت بعض الدول الإسلامية فائضاً لديها نظراً لتصدير العمالة للخارج خاصة بمنطقة الخليج وينحصر ذلك فى عشر دول فقط. أما باقى الدول (خاصة دول البترول) فقد حققت عجزاً فى هذا القطاع نظراً لاستيرادها للعمالة من خارج بلادها لحاجتها لهذه العمالة، ومن ثم تدفع لهم أجورهم.

أما عن التجارة البينية بين الدول الإسلامية فقد تبين أن حصة الصادرات البينية من إجمالى الصادرات بلغت حوالى ١٠% عام ١٩٩٩م أما حصة الواردات فقد بلغت حوالى ١٢%.

وفى **الفصل الخامس** أشرنا إلى أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية ولاحظنا أن هناك بعض الآثار السلبية والتى يجب العمل على تجنبها.

ولقد وضحت الدراسة الأساليب اللازمة لمواجهة هذه الآثار السلبية بدراسة ما جاء بالوثيقة الخاصة باتفاقية الجات ووضع الخطط الطويلة المدى لمواجهة السوق العالمية عند تمام تحررها عام ٢٠٠٥، ومن ثم العمل على وضع الخطط اللازمة للارتقاع بنوعية العنصر البشرى القائد للسياسات الجديدة فى مجال الإنتاج السلعى والخدمى واتخاذ القرار، والتعرف على الفرص المتاحة فى كل مجال من مجالات التجارة للتمتع بالإعفاءات الممنوحة لتطبيق بعض القواعد والاحتفاظ بالمعاملة التفضيلية فى المفاوضات من خلال عمل جماعى على مستوى الدول النامية، ومتابعة مدى التزام الدول الصناعية بتطبيق التزاماتها فى النظام الجديد تجاه الدول النامية، بتقديم معاملة متميزة وأكثر تفضيلاً، وتقديم العون الفنى والمالى الذى يساعد على تلبية متطلبات النظام الجديد، والعمل على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية فى مختلف القطاعات الإنتاجية، وتطوير المنتجات من حيث الجودة والمواصفات، وتطوير الهياكل الإنتاجية، ورفع كفاءة وجودة مستوى القدرة التنافسية لمنتجاتها والتوسع فى الزراعة الصحراوية وتغيير نظم الرى، والعمل على تدعيم المناطق الحرة، والتوسع فيها حيث أنها تخرج عن نطاق الدولة، وتتمتع بكامل الحرية فى التصدير والاستيراد بعيداً عن مظلة اتفاقية الجات. ويجب العمل على إحياء فكرة السوق الإسلامية المشتركة ووضعها فى الطريق العملى كمنفذ للعبور من قيود الجات ومخرج للتعاون العربى والإسلامى من خلال قيام منطقة تجارة إسلامية حرة يتم من خلالها انتقال رؤوس الأموال والسلع والأفراد دون أى قيود رداً على التكتلات الاقتصادية الكبرى فى العالم، ويتطلب دعم العمل الاقتصادى الإسلامى المشترك إحداث نهضة تنموية لكل دولة إسلامية فى أسواق السلع والعمل ورأس المال. على أن يتم ذلك على أسس تضمن الإفادة المثلى من مزايا كل منها. وتعزيز القدرة التنافسية وزيادة الثقل التجارى لهذه الدول فى مواجهة التكتلات الأخرى والاتفاقات الدولية. وإذا كانت النمور

الآسيوية قد نجحت فى تحديد مكان متميز لها على الخريطة الاقتصادية العالمية إنتاجاً وتوزيعاً عن طريق تنمية قدراتها التنافسية والإفادة من مزاياها التكاملية، فإن الدول الإسلامية تستطيع أن تحقق نفس هذا النجاح إذا ما أسرعت فى استيعاب أهمية الإفادة من قدراتها التكاملية والتنافسية لتتخذ مكانها المناسب فى النظام الاقتصادى العالمى الجديد. والدول الإسلامية تملك مقومات النجاح فى مواجهة الآثار السلبية المفروضة على اقتصادياتها من تطبيق اتفاقيات جولة أورجواى لما تتمتع به من العديد من الموارد الهامة الاقتصادية والبشرية التى قلما تتمتع بها اقتصاديات أخرى، مما يمكنها من إيجاد مكان متميز لها فى النظام العالمى الجديد.

كما أشرنا أيضاً إلى وسائل تنشيط التجارة الإسلامية البينية والإمكانات المستقبلية وذلك بدعم التعاون والتكتل الاقتصادى من خلال دعم وتفعيل دور منظمة المؤتمر الإسلامى من أجل مواجهة التطورات الاقتصادية العالمية والتكتلات الاقتصادية الأخرى، ودعم وتفعيل دور البنك الإسلامى للتنمية بجدة والذى يتمثل هدفه الرئيسى فى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى للدول الإسلامية الأعضاء من خلال المشاركة فى رؤوس الأموال المستثمرة فى المشروعات والمؤسسات الإنتاجية ودعم البنية الأساسية لاقتصادياتها إلى جانب منح القروض لتمويل المشروعات والبرامج الإنتاجية فى القطاعين العام والخاص. بالإضافة إلى إدارة صناديق خاصة لأغراض معينة مثل صندوق معاونة الدول الإسلامية غير الأعضاء، والعمل على توسيع إطار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وجهازها الدائم المتمثل فى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ليشمل باقى الدول الإسلامية، والعمل على توسيع إطار صندوق النقد العربى ليشمل باقى الدول الإسلامية، وتكوين صندوق النقد الإسلامى، وتنشيط دور المؤسسات المالية الإقليمية على مستوى دول العالم الإسلامى مثل الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى والصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية والصندوق السعودى للتنمية وصندوق أبو ظبى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفتح باب التنسيق بين المؤسسات المالية فى مجال التجارة البينية، وزيادة التبادل التجارى بين الدول الإسلامية، وتوسيع نطاق

برنامج تمويل التجارة العربية ليشمل الدول الإسلامية، والعمل على دمج البنوك في الدول الإسلامية وتكاملها وانفتاحها على بعضها البعض، وتنشيط برامج الخصخصة والتحول لاقتصاديات السوق باعتبارها السبيل لزيادة كفاءة الوحدات الإنتاجية، ودراسة التجارب التكاملية في العالم والتعرف على أسباب الفشل والنجاح فيها للاستفادة منها مستقبلاً في التكامل الإسلامي.

أما **الفصل السادس** والأخير فيتضمن الإشارة غلى تقييم تجارب العمل الإسلامي المشترك في الفترة السابقة، وقد أجرينا تقييماً سريعاً عن تجارب العمل الإسلامي المشترك في الفترة السابقة وذلك منذ نشأة جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥م بدءاً باتفاقية المعاملة التفضيلية عام ١٩٥٣م ثم اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٦٢م ثم اتفاقية السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤م، ثم اتفاقية تسيير التبادل التجاري بين الدول العربية عام ١٩٨١م والتي أنشئ بمقتضاها برنامج تمويل التجارة الخارجية، ثم ظهور بعض التكتلات الاقتصادية الإقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي ودول مجلس التعاون العربي ودول الاتحاد المغربي. وقد أشرنا إلى أن من عوامل ضعف التعاون والتكامل الاقتصادي العربي الإسلامي في الفترة السابقة للظروف التي أحاطت بالأجهزة العاملة في هذا المجال بالجامعة العربية، حيث لوحظ تعدد هذه الأجهزة وتفككها وتضارب سياساتها ووهن إمكانياتها وخاصة المجلس الاقتصادي الذي يعتبر أهم تلك الأجهزة. أما عن مرحلة الاتفاقيات الجماعية فيلاحظ عدم وجود تنسيق وتكامل بين اقتصادياتها. والسوق العربية المشتركة اقتصرت قرارات إنشائها على تكوين اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء دون اتخاذ خطوات تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة. ورغم ذلك فإن الدول الأعضاء لم تستطع أن تحقق هذا الاتحاد الجمركي. بل إن السوق رغم اكتمال جميع مراحلها لا تخرج عن كونها منطقة تجارة حرة تعاني من القيود النقدية والاستيرادية والإدارية التي تعوق الاتجاه نحو تحقيق أهدافها. لهذا كانت منجزات السوق ضعيفة وهزيلة وقليلة الفائدة ولا تزيد عن ٨% من نشاط دولها في التجارة الخارجية الدولية.

كما يوجد الكثير من القيود الإدارية المفروضة على الصادرات والواردات. كما أن قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية ليس لها صفة الإلزام. كما أن العلاقات السياسية الغير مستقرة بين الدول العربية كان لها أثرها الكبير والمباشر على النواحى الاقتصادية والسوق. ويلاحظ أن أسلوب السوق يكتفى بتحرير حركة انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء تاركاً تحقيق التكامل لقوى السوق التقليدية أى دون تدخل الدول للتنسيق بين السياسات الاقتصادية فى أوجه الإنتاج المختلفة، وهذا الأسلوب لا يحقق التكامل ولا يمثل سوى صورة من صور التعاون الاقتصادى. كما أن هذا الأسلوب يتضمن بعض العيوب منها أنه إذا تفاوتت مستويات النمو بين الدول فإن تحرير عناصر الإنتاج (دون تدخل الحكومات للتنسيق بين سياساتها الاقتصادية وأنشطتها الإنتاجية) سوف يؤدى إلى اتساع هذا التفاوت بينها.

أما مرحلة المشروعات المشتركة فيلاحظ أن تعددت الاتفاقيات العربية وكثرت فى مجال إنشائها التى بدأت فى الظهور فى أواخر الستينات. وقد حالف التوفيق البعض منها وجانب التوفيق البعض الآخر، لأن القائمين عليها كانت تؤثر فيهم اعتبارات سياسية، ولم تكن تحكم سياساتها اعتبارات اقتصادية أو روح التكامل الاقتصادى. الأمر الذى أدى إلى توقيع اتفاقيات مشروعات لم يكن من الصعب فى ظروفها أن يكتشف انتفاء المصلحة الاقتصادية المباشرة لدى بعض الأعضاء وضعف الإمكانيات التمويلية لدى البعض الآخر، هذا بالإضافة إلى التخوف الذى كان مسيطراً على جميع الأطراف من المستقبل الاقتصادى والسياسى.

وقد تم تنفيذ المشروعات العربية المشتركة التى قامت دون وجود مخطط إقليمى لتحرير عناصر الإنتاج فى المنطقة العربية، ووضع نظام للأفضليات فى التجارة، هذا بالإضافة إلى عدم قيامها بنشاطها فى إطار أو تصور عام للتنمية الاقتصادية العربية على الصعيد القومى، وقد أدى ذلك إلى بعثرة جهودها وإمكانياتها مما يحول دون تحقيق تقسيم للعمل فى المنطقة العربية بما يتناسب مع الظروف الخاصة بالموارد الطبيعية والمالية والبشرية لكل بلد عربى.

كما لوحظ أن الكثير من المشروعات المشتركة قد أقيمت بروؤس أموال صغيرة. كما أن البعض منها تتضمن الاتفاقية الخاصة بها الربط بين الملكية والإدارة وتشترط أن عضوية مجلس الإدارة تحدد بعدد من الأسهم. كما لم تعمل المشروعات المشتركة على جذب مساهمة القطاع الخاص بالحيوية المطلوبة ومن ثم تحد من ظاهرة تسرب الأموال العربية نحو الدول الأجنبية.

أما عن المؤسسات المالية وصناديق التنمية العربية فيلاحظ أن قطاع الطاقة قد حصل على أكبر نصيب من التمويل لهذه المؤسسات (نظراً لأنها صناديق تملكها دولة بترولية) وأن الزراعة والبنية الأساسية لم تحصل إلا على نسبة بسيطة. كما لوحظ أن قرارات هذه المؤسسات تخضع لاعتبارات سياسية حيث تحددها قرارات حكومات الدول المقرضة فى منح القروض والمعونات المالية، ومن أهم مشاكل هذه المؤسسات ظاهرة تضخم الأسعار ومن ثم زيادة تكلفة المشروع بمعدلات مرتفعة وهو لا يزال قيد الدراسة أو تحت التنفيذ. مما يعرض تنفيذ أو استكمال المشروع للتوقف أو إنهائه. كما يلاحظ محدودية الموارد المالية للصناديق العربية، كما أن رؤوس أموالها ليست على مستوى حجم رؤوس أموال المؤسسات المالية الدولية. بالإضافة إلى انخفاض مواردها بمقارنة احتياجات الدول العربية والإسلامية.

ورغم هذه المشاكل والصعوبات إلا أننا نرى أن المؤسسات المالية وصناديق التنمية العربية والبنوك الإسلامية التى ظهرت خلال السنوات الأخيرة لديها من الإمكانيات المالية والكوادر الفنية التى لو أحسن استغلالها (خاصة بعد رفع رأس مالها) لتضاعفت نسبة التنمية فى العالم الإسلامى، خاصة إذا ما قضت على تلك المعوقات وحدث تنسيق بينها تحت مظلة بنك أو مصرف إسلامى مركزى يمكن تأسيسه أو تحت مظلة البنك الإسلامى للتنمية بجدة (بصفة مؤقتة لحين إنشاء المصرف الإسلامى المركزى) وذلك بوضع استراتيجية جماعية من أجل تنمية وإنماء العالم الإسلامى، والعمل على تخصص كل منها (مؤسسة مالية كانت أم صندوق) فى تمويل إحدى الأنشطة الاقتصادية أو الاجتماعية فى دول العالم الإسلامى، ومن

ثم يتم تمويل هذه الأنشطة بتنسيق من المصرف الإسلامى المركزى (أو من يقوم مقامه مؤقتاً) وبالتالى تتساب الأموال من المؤسسة (أو الصندوق) ذات الفائض للمؤسسة (أو الصندوق) الذى فى حاجة إلى تمويل للمشروعات القائم عليها.

أما عن التكتلات الإسلامية (العربية) الحديثة فقد أشرنا فى الدراسة إلى مجلس التعاون الخليجى واتحاد المغرب العربى. وقد لاحظنا على مجلس التعاون الخليجى تشابه الموارد الطبيعية لدولة سواء من ناحية الوفرة أو الندرة وهياكل الإنتاج. كذلك تباين الكثافة السكانية والتعداد السكانى ومساحات كل دولة على حدة ونصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى، كما أن التجارة البينية بين دول هذا المجلس تلاقى بعض الصعوبات، وأن العمل المشترك فى إطار المجلس يتأثر ببعض العوامل منها موضوع السيادة، كما لوحظ انخفاض معدلات الأداء والإنتاجية وارتفاع نسبة الفاقد وذلك لغموض فلسفة الإدارة وعدم كفاية أنظمتها وضعف بناء تنظيماتها وتخلف التقنية المطبقة فيها واختلال التوازن بين أجهزة الرقابة والمشروعات، والاعتماد على استيراد التكنولوجيا الجاهزة، كما يلاحظ الإفراط فى استخدام الطاقة عند مستوى متواضع للإنتاج الصناعى، ويتبين أن معدل التبادل التجارى بين هذه الدول حوالى ٥,٦% من إجمالى تجارتها.

أما اتحاد المغرب العربى فيفتقر إلى وجود سلطة عليا مستقلة عن الدول الأعضاء، فهو لا يتمتع بسلطة عليا فوق الدول الأعضاء، ولا بسلطة مستقلة بين الدول، كما يفتقر إلى وسائل التنفيذ الخاصة بقراراته أو مقترحاته والتى تظل رهن إرادة الدول الأعضاء، ويوجد مجلس شورى "للاتحاد مكون من ٥٠ عضواً يمثلون برلمانات دول المغرب. فى الوقت الذى لا نجد لدى معظمها أى برلمانات نيابية أو تمثيل نيابى شعبى. ويلاحظ أن هناك تناقضات وتباينات بين دول المغرب العربى، منها على سبيل المثال اختلاف أنظمة الحكم واختلاف سياساتها الاقتصادية من اقتصاد سوق – أى اقتصاد حر – فى البعض واقتصاد موجه فى البعض الآخر. كما يوجد تباين أيضاً فى تعداد سكان والمساحات والكثافة السكانية ومتوسط دخل الفرد

من الناتج القومى لهذه الدول. كما أن معدل التجارة البينية لهذه الدول بين بعضها البعض فى حدود ٣,٢٥% من إجمالى تجارتها الخارجية.

كما أشرنا إلى المنظمات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة وهى البنك الإسلامى للتنمية بجدة. ومركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والإحصائية والتدريب والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع، والمركز الإسلامى لتنمية التجارة بالدار البيضاء. وكذلك أشرنا إلى الاتفاقيات المتعددة الأطراف بين الدول الأعضاء ومنظمة المؤتمر الإسلامى.

وقد تلاحظ أن معظم هذه المنظمات لم تأت بالثمرة المرجوة منها حتى الآن وأنها تفتقر إلى التمويل المادى المطلوب لأدائها لعملها. وأن نشاط البعض منها محدود. كما أن أهداف بعض هذه المنظمات متداخلة ومزدوجة. وأشرنا إلى أنه يجب أن تلتزم كل مؤسسة بأعمال محددة طبقاً لأهدافها واختصاصها. والعمل على منع التداخل فى الاختصاصات حتى يمكن الاستفادة منها. ورأينا أنه يجب على البنك الإسلامى بجدة أن يتبنى فكرة إنشاء مصرف أو بنك مركزى إسلامى يكون له الدور الفعال فى عملية التنسيق بين البنوك الإسلامية فى دول العالم الإسلامى والمؤسسات المالية وصناديق التنمية والبنك الإسلامى بجدة. وذلك من أجل تنمية الدول الإسلامية عامة والدول الإسلامية الفقيرة خاصة، ومن ثم يكون له دور فعال فى دفع عملية التعاون والتكامل الاقتصادى بين دول العالم الإسلامى.

كما ألقينا الضوء على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأشرنا إلى المعوقات التى تحول دون قيامها بالدور الإيجابى المرجو منها وأهمها عدم توافر الإرادة السياسية الصادقة بين جميع الأطراف العربية وعدم تجانس الهياكل والسياسات الاقتصادية فى بعض الدول العربية ووجود الرقابة الصارمة على النقد الأجنبى وعمل المؤسسات الحكومية بقطاع التجارة بدلاً من القطاع الخاص. وتفاوت أسعار الصرف لعملات الدول العربية وعدم وجود سياسة توجيه للتصنيع مما أوجد صناعات كثيرة متكررة فى أكثر من دولة عربية مما دفعهم للتنافس بدلاً من التعاون والتكامل. وعدم وجود الشفافية والاهتمام بتوافر البيانات والمعلومات والإحصاءات عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وقد تقدمنا بعدة مقترحات من أجل القضاء على هذه المعوقات والعمل على إنجاح قيام منطقة التجارة الحرة.

وقد أنهينا هذا الباب بإيضاح أسباب تعثر قيام وحدة اقتصادية للعالم الإسلامى خلال الفترة السابقة. والتى ترجع إلى ضعف القاعدة الإنتاجية. واختلاف السياسات الاقتصادية وعدم توفر الإرادة السياسية وكثرة الخلافات السياسية بين الدول الإسلامية. وانشقاق هذا العالم نفسه خلال السنوات الأخيرة. ومشكلة الإدارة بعدم حسن اختيار القيادات الخاصة لمؤسسات العمل الجماعى. وعدم مسايرة التقدم التكنولوجى وإهمال البنية الأساسية وعدم وجود جهاز لفض المنازعات. بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية وخاصة سوء المناخ السائد فى العلاقات بين الدول الإسلامية والصراعات المستمرة بينها. ومشكلة الأمية وانتشارها بنسبة كبيرة لدى معظم الدول الإسلامية وتخلف التعليم والثقافة. وغياب الديمقراطية وعدم وجود المجالس النيابية والشعبية. ومن ثم وجود الأساليب الغير ديمقراطية فى جميع المجالات المختلفة. وعدم وجود حرية للرأى ولا حقوق للإنسان ولا صحافة حرة فى معظم هذه الدول.

كما وضحنا أن الهدف الاستراتيجى لمشروع السوق الشرق أوسطية هو تمزيق العالم العربى والإسلامى كوحدة متميزة على أن يدخل فيها بلدان غير عربية وإسلامية كإسرائيل وقبرص ويخرج منها بلدان عربية إسلامية كبلدان المغرب العربى والسودان.

إن المخططات السياسية والاقتصادية فى عصر العولمة تقف بالمرصاد للعالم العربى والإسلامى حيث تعمل على تدمير أية إمكانية محتملة لإقامة وحدة اقتصادية إسلامية أو سوق إسلامية مشتركة أو أى شكل من أشكال التكامل الاقتصادى مما يجعل من الأمة الإسلامية فى المستقبل قوة اقتصادية أو سياسية.

كما أن للشركات المتعدية الجنسيات أساليبها المختلفة سواء الاقتصادية أو السياسية والتى سوف نشير إليها بالتفصيل فى الباب القادم بإذن الله.

إن غياب الديمقراطية الحقيقية هى التى أوصلت العالم الإسلامى إلى ما هو عليه الآن من تخلف ثقافى وعلمى وسياسى واقتصادى واجتماعى حتى أصبح هذا العالم ضمن ما يسمى

بالعالم الثالث ومتخلفين في جميع المجالات وضعفاء. ومن ثم فإن العالم الإسلامي الآن محل الطمع الكبير للعالم الخارجي حيث أنه قد حل به الوهن والضعف وهذا هو ما وصلنا إليه الآن من مهانة واستعمار واستغلال في القرن الواحد والعشرين.

كما أشرنا إلى مشكلة عدم عدالة المساواة والمنافسة في الأعباء بين الدول الإسلامية في مجالات الإنتاج المختلفة والتصدير والاستيراد واختلاف أنظمة الضرائب والجمارك والتي تتعارض مع عملية إنشاء سوق مشتركة تدعم وتساند طموحات التنمية الاقتصادية والتقدم والانتعاش في جميع المجالات المختلفة.

وفي نهاية هذا الباب أشرنا إلى مشكلة ذات أهمية خاصة بالعالم الإسلامي وهي عدم دراسة وتفهم حقيقة الدين الإسلامي لنسبة كبيرة من هذا العالم ولو تم تدريس وفهم ووعي الدين الإسلامي الحقيقي ما كانت هذه الدول متخلفة وفقيرة وغير منتجة ومدينة وضعيفة ولا حول ولا قوة لها. لأننا كما نعلم من ديننا أن العمل في الإسلام عبادة وأنه يفوق الكثير من العبادات حيث يقول رسول الله ﷺ "إن من الأعمال ما يفوق صوم وصلاة وزكاة – قيل ما هي يا رسول الله – قال – السعي في طلب الرزق"[١]. أي السعي والضرب في الأرض ومن ثم الإنتاج. كما أشار الرسول ﷺ أنه ليس أي عمل يتم ولكنه يجب أن يكون أحسن الأعمال والإنتاج لأن المسلم المؤمن رجل مميز في عمله وخلقه ومن ثم فإن عمله يكون دائماً هو الأفضل. يقول الرسول ﷺ "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه"[٢]. أي أن يكون أفضل وحدات إنتاج. فالإتقان هو قمة التخصص والتطور والحداثة والتكنولوجيا. ونظراً لبعد العالم الإسلامي عن تفقه ووعي حقيقة دينهم فمن ثم أصبح عملهم عملاً غير جيد وإنتاج قليل فدخلوا في دائرة التخلف والفقر وأصبح معظم دولهم محملة بديون كثيرة وثقيلة. وعدم تفقه وفهم الدين الإسلامي على حقيقته أدى بهذه الدول إلى التخبط في سياساتها المختلفة سواء

---

(١) رواه أبو هريرة.

(٢) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد.

كانت اقتصادية أم سياسية أو اجتماعية. وأصبح البعض منهم يتجهوا نحو الغرب والبعض الآخر يتجه نحو الشرق وتركوا دينهم فضلوا وتفرقوا وتشتتوا وأصبحوا دولاً بلا هوية ودولاً هشة وضعيفة ولا كيان لها بين الأمم. ومن ثم أصبحت محل أطماع العالم الخارجي سواء منها الغرب وعلى رأسه القطب الأوحد وإسرائيل ومعاونيهم أو الشرق وعلى رأسه روسيا. وما يحدث للمسلمين في الشيشان. وقد زاد سوء حال هذه الدول الإسلامية باحتلال أفغانستان العراق والبقية تأتي. ولهذا يجب على هذه الدول الإسلامية أن يعود لها وعيها وتتمسك بدينها وأن تعلم أن الوحدة الإسلامية الآن أصبحت "فرض عين" لا تحيد عنها. وأن لا مستقبل أبداً للدول الصغيرة. وأن العالم كما أشرنا يتجه إلى التكتلات العملاقة من أجل مصلحة شعوبهم ورفاهيتهم. ومن باب أولى أن تعمل الدول الإسلامية على ذلك.

وفي **الباب الثاني** ألقينا الضوء على العولمة والتي أصبحت ظاهرة حقيقية واقعة الآن، ولا يستطيع أحد إنكار ذلك. حيث أن جميع الأحداث والشواهد العالمية تشير إلى ذلك وتؤكده يوماً بعد يوم ولا يحق للبعض أن يقلل من شأنها أو يدعي بأنها خرافة ما تلبث أن تزول. ومن الواجب على البلاد الإسلامية أن تتعرف عليها بما لها من خير وشر وأن تعد العدة للاستفادة منها بقدر الإمكان ومواجهة مخاطرها بأنسب الأساليب اللازمة لذلك والحد من آثارها السلبية.

إن البلاد الإسلامية تعيش الآن واقعاً ثقيلاً بأعبائه، فبعضها من ذوي الدخول المنخفضة والتخلف العلمي والإنتاجي والتكنولوجي والبعض الآخر ذات الدخل الكبير ولكنها متخلفة في القطاعات الأخرى. ومنها بلاد ذات دخل متوسط ولكن لديها بعض الإمكانيات العلمية والإنتاجية والتكنولوجية. ولكن للأسف نلاحظ أن هذه البلاد متفرقة ومشتتة كل منها يعمل منفرداً رغم ضعفها وعدم قدرتها على المنافسة في ظل العولمة. ولا نجاة لها سوى بالتكامل الاقتصادي والوحدة بينها. وقد أصبح تحقيق هذا التكامل والوحدة مسألة حياة أو موت بل حق عين حتى تستطيع المحافظة لها على مكان لائق في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أمام دول العالم. كما أن قيام الوحدة بين الدول الإسلامية أصبحت الآن من أهم

الفرائض الإسلامية بل هى فرض عين. ولقد مهد الإسلام لذلك من خلال أحكامه ومبادئه بتقديم الكثير من مقومات النجاح ومنها عدم فرض الرسوم الجمركية بين البلاد الإسلامية واعتبارها داراً واحدة من حق المواطن حرية التنقل بين أرجائها واستثماره لأمواله فى المكان المناسب له وكذلك تنقل السلع والخدمات. إن الوحدة الإسلامية لم تعد اليوم من الناحية الشرعية خاضعاً لهوى الحكام ورغباتهم. وإنما هو حق الله تعالى وحق شعوبهم فى تحقيقها. وعلى الشعوب الإسلامية حمل حكامهم على تحقيق ذلك. ونجد أن الله سبحانه وتعالى يؤكد فى القرآن الكريم على أن الأمة الإسلامية أمة واحدة فقال تعالى **"إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون"** (٩٢-الأنبياء) **"وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون"** (٥٢-المؤمنون).

كما يجب على البلاد الإسلامية التمسك بعقيدتها وهويتها الإسلامية وألا تغفل عن التحديات والمشكلات التى تواجهها خاصة وأن معظمها نابع من عدم الالتزام بالشريعة الإسلامية، واتباع الفكر الغربى والاتجاهات العلمانية والمادية المعاصرة.

كما يجب التشبث بتطبيق المنهج الإسلامى فى جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ففى مجال شيوع النمط الاستهلاكى الإسلامى - على سبيل المثال - يعمل على الحد من تحول أسواق البلاد الإسلامية مرتعاً لتسويق منتجات الدول الأجنبية. كما أن الإنتاج الإسلامى بما يتضمنه من قيم تدعو إلى الإتقان والجودة والتحسين والإبداع المستمر والمتميز سوف يعمل على إيجاد المنافسة المطلوبة أمام سلع الدول الأجنبية.

إن النظام العالمى الجديد قد عمل على زيادة المنافسة فى المجالات الاقتصادية وذلك بفتح الأبواب والحدود بين الدول. ومن ثم زادت حركة الاندماجات بين الشركات المتعدية الجنسيات. وقد ساعد على ذلك التقدم العلمى والتكنولوجى والذى ينجح فى تطبيقه على الاقتصاديات ذات الحجم الكبير حيث يحتاج إلى ميزانيات ضخمة للبحث العلمى.

كما أن ظاهرة الاندماج بين هذه الشركات تشير إلى أن العالم قد دخل عصر الشركات فوق العملاقة وهى المستفيدة من اقتصاديات الحجم الكبير ومن ثم فإن آثارها على القرار الاقتصادى للدول التى تعمل بها سيزداد شراسة لصالحها. مما يؤدى فى النهاية استمرار

وزيادة تهميش دور الدولة والقضاء على اقتصادياتها خاصة المشـروعات الصـناعية والإنتاجية.

ومن أخطار هذه الشركات التسلل للبورصات المالية للبلدان الإسلامية والمضاربة على أسعار عملتها الوطنية. وذلك من خلال التركيز على شراء أعداد كبيرة من أسـهم شـركاتها ومؤسساتها الإنتاجية حتى ترفع من قيمة هذه الأسهم ثم تقوم بطريقة فجائية ببيعهـا مسـتغلة ارتفاع قيمتها السوقية ومن ثم يحدث انخفاض لقيمة العملة الوطنية لهذه البلدان ممـا يـنعكس على اقتصادياتها ويعرضها للانهيار.

إن البلاد الإسلامية ما زالت حتى الآن تعانى من ضعف القدرة التنافسية أمـام هـذا التيار الجارف من هذه الشركات والتكتلات الاقتصادية وذلك لاتسـاع الفجـوة التكنولوجيـة واتساع الفجوة الدخلية وازدياد اعتمادها على الخارج ومن ثم انخفاض قيمة عملاتها الوطنية.

ألم يأتى الوقت بعد لاستيقاظ العالم الإسلامى ويفيق من غفلته لما يدور حولـه فـى أرجاء الكرة الأرضية من أحداث متطورة سريعة فيها الكثير من المخاطر التى تواجهـه وأن يعمل على مواجهة هذه المخاطر سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسـية أو الثقافية أو العسكرية. ألم يستشعر العالم الإسلامى بخطورة العولمة وأنه لا كيان ولا مكان ولا وجود لكيانات صغيرة هزيلة متخلفة متقوقعة أو مرتبطة بذيول إحدى الدول الأجنبيـة أو تابعة لها.

إن على البلاد الإسلامية أن تعمل بجد واجتهاد لمواجهة هذه المخاطر الكبيـرة ولـن يكون لها القدرة على ذلك إلا بالوحدة واتباع ما جاء فى كتاب الله وسنة رسوله "**واعتصـموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ....**" (١٠٣-آل عمران).

وفى **الباب الثالث** أشرنا إلى التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية والـذى أصـبح ضرورة ملحة أمام التحديات العالمية المختلفة التى تفرض نفسها مع بدايـة القـرن الواحـد والعشرين. ومن الواضح أن اعتبارات المصير المشترك والأخوة والروابط التاريخية واللغـة والثقافة كلها لا تصلح كأساس لإقامة تكامل اقتصادى ناجح ومستمر بين أى مجموعـة مـن

الدول الساعية للنمو. فهذه الاعتبارات – بدون التقليل من شأنها – لابد وأن تدعم بعقلانية الحسابات الاقتصادية والنضج والإرادة السياسية بعيداً عن الحماس الزائد الذى شاب هذه المحاولات.

وقد تبين من التحليل السابق أن النظرية التقليدية وشروطها لنجاح التكامل بين الدول الإسلامية من حيث توسع التجارة لا تنطبق على حالة هذه الدول. فتحرير التجارة لن يساعد هذه الدول كثيراً فى تنمية التبادل التجارى بينها. فما دامت الدول الإسلامية تعانى من العجز الدائم والمستمر فى ميزان المدفوعات والميزان التجارى واعتمادها على تصدير مواد أولية غير مصنعة وتخلف الهياكل الإنتاجية والاقتصادية وافتقادها للبنية الأساسية من أجل التنمية الصناعية والاجتماعية فإن هذه الدول لا يصلح معها التكامل الاقتصادى التقليدى ولا النظرية الحديثة للتكامل ولا تستطيع الصمود أو الدخول فى النظام الاقتصادى العالمى فى ظل العولمة. ومن ثم فإن الأسلوب الأفضل والملائم هو قيام تكامل اقتصادى إقليمى يقام على أساس تكامل إنمائى لا تكامل سوقى أو تجارى.

وفى الفصل الخامس من هذا الباب وضح لنا من أجهزة الإعلام والصحافة موقف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وبعض الدول الأجنبية من العالم الإسلامى حيث يناصبوهم العداء ويحاولوا مراراً وتكراراً محو الهوية الإسلامية وخلعها من جذورها حتى تصبح دولاً بلا هوية دينية.

وإذا ما رجعنا إلى كتاب الله وسنة رسوله لوجدنا العلاج الناجح لمثل هذه المواقف حيث حذرنا ربنا من أن نتخذهم أولياء لنا وأنهم لن يرضوا عنا إلا بترك ديننا وأنه لا يجب أن نختلف أو نتنازع مع بعضنا البعض. بل يجب أن نكون أمة واحدة دستورنا القرآن وأن نتبع تعاليمه وقدوتنا رسول الله ﷺ فى أعمالنا وتصرفاتنا. ولو أننا تمسكنا بكتاب الله وسنة رسوله وطبقنا ما فيهم من تعليمات وتحذيرات ما ضللنا أبداً، بل سوف نعاود مجدنا ونكون خير أمة أخرجت للناس نأمر بالمعروف وننهى عن المنكر.

وفى الفصل السادس والأخير أشرنا إلى أهمية التكامل ووحدة الدول الإسلامية ووضحنا مقومات نجاح ذلك التكامل وتلك الوحدة. حيث أن الدول الإسلامية تمتد جغرافياً فى ثلاث قارات ومن ثم تستحوذ على مناطق متنوعة من الموارد الطبيعية والزراعية والصناعية. كما أن لديها كفاءات بشرية متعددة فى معظم النشاط الاقتصادى. كما أن التكامل والوحدة بين هذه الدول يعمل على تحقيق درجة كبيرة من التنسيق بين عناصر الإنتاج وكذلك المشروعات الإنتاجية المشتركة. كما أن الوحدة تقضى على الخلافات وواقع التشرزم بين هذه الدول والقضاء على ظاهرة التناقض الاقتصادى وتعمل على التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والاقتصادية وتوحيدها.

كما أن الوحدة ضرورة حتمية لإدارة الصراع العربى الإسرائيلى والحد من الغزو الأمريكى للدول الإسلامية. كما أن الإرادة السياسية لحكام العالم الإسلامى إذا ما توافرت وأخلصت النية لله وللأمة سوف يكون لها شأن آخر فى قيام هذه الوحدة.

وفى النهاية لابد أن نذكر هذه الدول بأنه لن تقوم لهم إقامة دون هذا التكامل والوحدة سواء الاقتصادية أو السياسية. فالعالم كله صغيره وكبيره يعمل على التكامل والوحدة ويلاحظ أن كبيره دائماً ما يسبق صغيره ومن ثم فقد طفرت هذه التكتلات طفرات كبيرة فى التقدم والتنمية والنمو بل وازدادت من ظاهرة الاندماجات بين بعضها البعض حتى أصبحنا فى عالم التكتلات العملاقة والتى تجاوزت الحدود الإقليمية بل القارات المختلفة. وذلك من أجل مصلحة الدول المشتركة. أليس هذا واضحاً أمام الدول الإسلامية حتى تأخذ منه عظة وحكمة وتعمل على دربه. إلى متى يظل العالم الإسلامى مفككاً وضعيفاً أليس فى التكامل قوة اقتصادية وسياسية. ألم يعلموا بأن الله قد أخبرهم فى كتابه العزيز بالاتحاد والوحدة والترابط. كما أخبرهم بأن الأمة الإسلامية أمة واحدة فقال "إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون" (٩٢-الأنبياء). وفى سورة أخرى يقول "وإن

هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون" (٥٢-المؤمنون) صدق الله العظيم. فيا أمة الإسلام اتحدوا وتوحدوا حتى يكون لكم كياناً ومكانة فى هذا العالم.

وينعقد الأمل على ارتفاع الدول الإسلامية وحكامها إلى مستوى المسئولية الوطنية والذى يفرضها علينا ديننا الحنيف وروح العصر الذى نعيشه وأن تنسى هذه الدول خلافاتها وتوحد صفوفها وكلمتها وأن تلتزم بشريعة الله بالتضامن والاتحاد من أجل توحيد الأمة الإسلامية تحت راية الإسلام **"لا إله إلا الله محمد رسول الله"** فيا أمة الإسلام اتحدوا حتى يكون لكم كياناً ومكانة عالية فى هذا العالم.

"واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا" صدق الله العظيم

•• •• •• ••

محتويات الدراسة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

الباب الثانى
العولمة وأثرها على البلدان الإسلامية

صفحة

صفحة

الباب الثالث
أهمية الوحدة الإسلامية

صفحة

●● ●● ●● ●●